شرح درة الغواص

في أوهام الخواص

تأليف
شهاب الدين الخفاجي

تحقيق
ميسون عبد السلام نجيب

شرح درّة الغوّاص

في أوهام الخواص

تأليف

شهاب الدّين الخفاجيّ

(977هـ – 1069هـ)

تحقيق

ميسون عبد السّلام نجيب

هيئة أبوظبي للثقافة والتراث، دار الكتب الوطنية.
فهرسة دار الكتب الوطنية أثناء النشر.

PJ6151. K53. 2012
الخفاجي، شهاب الدين أحمد بن محمد، 1069--977 هـ

شرح درة الغواص في أوهام الخواص/ تأليف: شهاب الدين الخفاجي، تحقيق: ميسون عبد السلام نجيب.
– ط. 1. – أبوظبي: هيئة أبوظبي للثقافة والتراث، دار الكتب الوطنية، 2012.

ص. ؛ سم.
ببليوجرافية وكشافات.

ت د م ك: 8 - 306 - 01 - 9948 - 978

1. اللغة العربية – الإعراب. 2. اللغة العربية – اللحن.

أ. الحريري، أبو محمد القاسم بن علي، 446-516 هـ. ب. نجيب، ميسون عبد السلام.

أبوظبي للثقافة والتراث
ABU DHABI CULTURE & HERITAGE

الطبعة الأولى: 1433 هـ = 2012م

أبو ظبي - الإمارات العربية المتحدة
ص. ب: 2380
publication@adach.ae
www.adach.ae

شرح درّة الغوّاص

في أوهام الخواص

مقدمة

كان العرب في الجاهلية وصدر الإسلام ينطقون لغتهم فصيحة مُعْرَبة، بلا تكلّف إعراب، ولا تصنّع فصاحة، وبلا معرفة شيء من الضوابط الإعرابية، ويردُّ كثيرٌ من اللغويين القدماء والدارسين المحدثين هذه السّلامة والسليقة إلى غلبة العزلة على العرب، وقلّة اختلاطهم بغيرهم من الشعوب، حتى كان الاختلاط والتمازج بعد الفتح الإسلامي، حين خرج العرب المسلمون من جزيرتهم قاصدين الأمصار المفتوحة، فاختلط العرب بالروم والحبش، وغيرهم من أصحاب اللغات المختلفة واللهجات الغريبة، فوقع الخلل في الكلام، وبدأ اللَّحنُ على ألسنة العامّة، وانتقل منهم إلى الخاصّة.

وكان لانتشار تيار اللّحن ردٌّ عنيف من علمائنا الأوائل، الذين دعوا إلى الحفاظ على سلامة اللغة العربية بوضع ضوابط لها، وردّها إلى النحو الأصيل كلّما انحرفت بها الألسنة.

ونستطيع أن نعدّ كتاب «ما تلحن فيه العامّة» للكسائي (189هـ) –إذا ما صحّت النسبة إليه– بداية لحركة التصحيح اللغوي التى اتّسع مجالها فيما بعد، فظهرت مصنفات أخرى عدّة؛ لابن قتيبة، وأبي العباس ثعلب، وابن درستويه، وغيرهم.

وقد ازدهرت هذه الحركة وتكاملت في القرن الرابع الهجري، حيث أثمرت الكثير من البحوث والمصنفات التي تزخر بها المكتبة العربية، والتي شغلت المهتمين بقضايا اللغة العربية، وكان كتاب «درّة الغوّاص في أوهام الخواص» لأبي محمد الحريري (516هـ) من هذه التصانيف، فقد عالج فيه الأخطاء والأوهام التي شاعت في بيئة العراق على ألسنة الخاصّة من العلماء؛ والكتّاب والأدباء والشعراء، وطارت شهرته في الآفاق، فلقي اهتماماً كبيراً من العلماء؛ حيث أقاموا عليه شروحاً وحواشي، اتسم أكثرها بطابع النقد والتصحيح لعدد كبير من العبارات التي خطّأها الحريري.

وكان شرح شهاب الدين الخفاجي (1069هـ) من أشهر هذه الشروح وأهمّها، وهو شرح قيّم أدرك فيه الخفاجي التشدّد الذي سلكه الحريري في كتابه، فلمّا كان الحريري يرى أنّ الصواب اللغوي ينحصر في الأفصح والقياس والكثير والمختار والمعرّب الجاري على أوزان الكلمات العربية، وأنّ ما عداه من الفصيح والشاذّ والقليل والجائز ليس صواباً ولا يجوز التكلم به، نظر الشهاب إلى تلك الاستعمالات على أنهّا مستويات لغوية لا تخرج عن دائرة الصواب اللغوي، وأنّ منع التكلّم بهذه المستويات يضيّق الاستعمال اللغوي ويحجّر الواسع، وهذا ما دعاه إلى تناول كتاب الدرّة شرحاً وتصويباً؛ كما أشار في مقدمة كتابه بقوله: «فإن كتاب الدرّة لـمّا احتوى على درر مستخرجة من لجة البراعة، وفرائد فوائد نظمتها فكرته الثاقبة لها باليـراعة.... وقد كنت إبان الحداثة مشغوفاً بها مشغولاً.. حتى أخذت مفتاح مقفلها، وفتحت أبواب مشكلها، فلمّا رأيت طعنه على السَّلف، وعرضه في سوق الكساد درّة في جوفها صدف... دعاني الانتصار للسلف، إلى تمييز الدرّ من الصدف، فضممت إليها درراً تصيّرها عقداً...».

وهكذا سلك الخفاجي في شرحه وتصويبه المسلك الموافق لقانون اللغة وطبيعتها الاجتماعيّة المتطورة، والتمس لذلك التصويب وجهاً مما جاء في القرآن الكريم أو وردت به القراءات القرآنية، أونطقت به الأحاديث النبوية الشريفة، أو مما أنشده الفصحاء من شعراء العربية، أو من استعمال العلماء الموثوق في روايتهم، أو من وروده في بعض اللغات واللهجات التي تكلمت بها القبائل العربية، أو من موافقته لسماع أو قياس.

على أن هذا الشرح لم يلق من العناية ما هو جدير بها، فقد طُبع الطبعة الأولى في مطبعة الجوائب بالقسطنطينية سنة 1878م، طبعة أقرب ما تكون إلى النسخ الخطية منها إلى ما ينشر على نحو علمي؛ فمواضع الخلل والاضطراب فيها كثيرة، وتحريفات الطباعة زادت في اضطرابها، إضافةً إلى خلوّها من الترتيب والضبط في مواضع كثيرة، حتى المواضع التي لا تفهم إلاّ به.

ثم ظهر كتاب احتوى متن (درّة الغوّاص) وشرحها للشهاب الخفاجي، أُضيف إليهما حواشي ابن برّي وابن ظفر، وكتاب (التكملة والذيل على درّة الغوّاص) للجواليقي، وكتاب (الملاحن) لابن دريد، كلّ ذلك في كتاب واحد خلا من أصول البحث العلمي في التحقيق، وحفل بالتصحيفات والأخطاء الكثيرة في ترجمة الأعلام ونسبة الشعر وغير ذلك، وزخر بالمواضع التي لم تحظَ بالضبط والدقة، ولم يحظَ كذلك بتوثيق النقول التي حفل بها شرح الشهاب إلاّ قليلاً، ولم يُلحق بالكتاب أيُّ نوع من أنواع الفهارس المتعارفة في تحقيق الكتب.

من هنا، وانطلاقاً من ضرورة إحياء تراثنا العربي، عقدت العزم على تحقيق هذا الكتاب وتقديمه في بحث أعدّه لنيل درجة الماجستير، يستوفي ما أمكن من شروط التحقيق وأصوله، ويقرّب الكتاب من الأصل الذي وضعه المؤلف.

واقتضى البحث أن أجعل عملي في هذا الكتاب في قسمين؛ خصّصت أوّلهما بالدراسة، والثاني بالنصّ المحقّق.

أمّا الدراسة فكانت مختصرة وقعت في ثلاثة فصول، مهّدت لها بالحديث عن حياة الشهاب، وشيوخه، وتلامذته، ورحلاته، ومصنفاته؛ المخطوط منها والمطبوع.

وفي الفصل الأوّل تناولت الأسس التي بنى عليها الشهاب منهجه في تناول كلام المصنف، وطريقته في عرض المادة وترتيبها، وكذلك شواهده التي احتج بها.

وتحدثت في الفصل الثاني عن مصادره في الكتاب، وبيّنت أنّه نقل عن عدد كبير من المصادر ليخرج شرحه على أكمل وجه، وختمته بالحديث عن قيمة الكتاب.

وعرضت في الفصل الثالث أهمَّ المآخذ التي أخذها الشهاب على الحريري في كتابه «درّة الغوّاص».

أما التحقيق فقد حرصت فيه على تقديم نصّ أقرب ما يكون إلى الصحة والسلامة؛ مادة

وضبطاً، فكان أن قدمت له بوصف النسخ الخطية المعتمدة، وقمت بمقابلتها بالنسخة الأصلية، مع الإشارة في الحاشية إلى مواطن الاختلاف بينها.

وزيادة في الدقة قمت -ما أمكنني ذلك- بتتبع المصادر التي أشار الشهاب إليها في شرحه؛ لتوثيق النقول التي أخذها عن سابقيه.

وخرّجت الآيات القرآنية بذكر اسم السورة ورقم الآية، كما خرّجت القراءات القرآنية من كتب القراءات المعتمدة، وخرجت الأحاديث النبوية الشريفة من كتب السنّة، وكنت أذكر رقم الجزء والصفحة وعنوان الكتاب. كذلك عدت إلى كتب الأمثال لتخريج الأمثال الواردة في النص.

ثمّ عمدت إلى تخريج الشواهد الشعرية من دواوين أصحابها، ثمّ من كتب النحو واللغة والأدب، أمّا الأبيات الواردة في مقدمة الشارح فلم أتطرّق لها بالتعليق أو التخريج؛ لكونها جيء بها ارتجالاً بما يخدم المقدمة.

وترجمت للأعلام الواردة في النصّ، وعرّفت بالكتب التي ذكرها في شرحه، ولا سيما المخطوط منها والمفقود.

وذيّلت الرسالة بصنع فهارس متنوعة، تيسّر للقارئ الرجوع إلى النص المحقق.

وبعد، فمسالك البحث لم تكن سهلة، ولست أدّعي أنني أوفيت على الغاية، فليس لمثلي أن يبلغها، ولكنها محاولة من يتلمس طريق الاجتهاد، فإن أصبت فبفضل من الله تعالى، وإن عَثَرتُ فحسبي أنني أحسنت النية.

والله وليّ التوفيق

تمهيد

الشهـاب الخفاجي

نشأته وحياته:

هو شهاب الدين أحمد بن محمد بن عمر قاضي القضاة، الملقّب بـ: شهاب الدين الخفاجي المصري الحنفي[1]، «صاحب التصانيف السائرة، وأحد أفراد الدنيا، المجمَع على تفوّقه وبراعته، كان في عصره بدرَ سماء العلم، ونيّر أفق النثر والنظم، رأس المؤلفين، ورئيس المصنّفين، سار ذكره سير المثل، وطَلَعت أخباره طلوع الشهب في الفلك»[2].

ولد الشهاب في سَرياقَوْس، قرية في نواحي القاهرة بمصر، سنة 977هـ/1569م، لأبٍ من خيرة علماء عصره؛ هو محمد بن عمر الخفاجي الشافعي، المتوفى سنة (1011هـ).

وقد ذكر الشهاب في مقدمة كتابه «الريحانة» انتساب أسرته إلى بني خفاجة؛ فقال: «هذا، وإنّي كنتُ قبل أن تُشيب منّي الخطوبُ الذوائب، وتصبحَ كبدي وأحشائي بلظى النوائب ذوائب... أعدُّ الأدبَ عنوان صحائف الشمائل، وبيت القصيد في ديوان المآثر والفضائل، أنفق عمري في اقتنائه واقتناص شوارده... وأرتشف من طبعي ما يَنِمُّ عن سرّ الزجاجة، وأشتفُّ منه ما أسأرَتْه الجُدودُ من ذُؤابة خفاجة، صُبابةَ مجدٍ لم يكدّرها في جامِ المشارب، وِرْدُ الخطوبِ وازدحامُ الشوائب»[3].

---

(1) المصادر التي ترجمت للشهاب الخفاجي: ريحانة الألبّا 327/2 – 340، خلاصة الأثر 331/1 – 343، سلافة العصر 420–427، هدية العارفين 160/1–161، الفوائد البهية 429–430، دائرة معارف البستاني 591/10–592، تاريخ الأدب العربي لبروكلمان 55/8–57، تاريخ آداب اللغة العربية 323/3 –324، الأعلام 238/1–239، معجم المؤلفين 138/2–139، معجم المطبوعات العربية 830/1–831، تاريخ الأدب العربي لـ د. موسى باشا 52/2.

(2) خلاصة الأثر 331/1 .

(3) ريحانة الألبّا 4/1 .

وقال المحبي في ترجمته: «والخفاجي: نسبة إلى أبيه خفاجي، ولا أدري معناه»[1].

نشأ الشهاب في حِجْر أبيه ورعايته، يعلّمه ويؤدبه، فتلقّن منه دروسه الأولى، وعليه تخرّج في الإنشاء والكتابة، ولمّا استوى يافعاً درس النحو والعلوم العربية على خاله أبي بكر بن إسماعيل الشنواني[2]، سيبويه زمانه، ومن أبرز العلماء في عصره.

ترقّى في علوم العربية، ثمّ درس المعاني والمنطق وبقيّة علوم الأدب، ونظر في كتب المذهبين: مذهب أبي حنيفة ومذهب الشافعي، مؤسساً على الأصلين من مشايخ عصره[3].

شيوخه:

تتلمذ الشهاب الخفاجي لكوكبة من أعلام عصره، وأخذ عن كثير من أعيانه وأمثاله؛ نذكر منهم: شيخ الإسلام شمس الدين الرملي[4]، فقيه الديار المصرية آنذاك، ومرجعها في الفتوى، الملقّب بـ «الشافعي الصغير»، حضر دروسه وقرأ عليه شيئاً من «صحيح مسلم»، وأجازه بذلك وبجميع مؤلفاته ومروياته، بروايته عن شيخ الإسلام القاضي زكريا الأنصاري وعن والده. كما حضر دروس الشيخ نور الدين علي بن يحيى الزيادي[5]، الذي انتهت إليه رئاسة الشافعية بمصر. كما لزم دروس علي بن غانم المقدسي الخزرجي[6]، رأس الحنفية في عصره، قرأ عليه الحديث، وكتب له إجازة بخطّه.

---

(1) خلاصة الأثر 343/1 .

(2) هو أبو بكر بن إسماعيل بن شهاب الدين الشنواني، نسبة إلى شنوان؛ بلدة بالمنوفية، تخرج في القاهرة على علماء عصره في جميع الفنون، وكان إماماً في النحو، أشهر مؤلفاته: «شرح توضيح ابن هشام»، (1019هـ). الريحانة 301/1–308.

(3) خلاصة الأثر 332/1 .

(4) هو محمد بن أحمد بن حمزة، الملقب شمس الدين بن شهاب الدين الرملي، المنوفي، مفتي الشافعية في عصره، (1004هـ). خلاصة الأثر 342/3–348.

(5) هو علي بن يحيى، الملقب نور الدين الزيادي، المصري، الشافعي، رئيس العلماء بمصر، من مؤلفاته: «حاشية على شرح المنهاج»، (1024هـ). خلاصة الأثر 195/3–197.

(6) هو علي بن محمد بن علي بن خليل، المعروف بابن غانم المقدسي الحنفي، من تآليفه: «شرح الكنز»، و«شرح الأشباه والنظائر»، (1004هـ). خلاصة الأثر 180/3–185.

وقرأ «الشفاء» على الشيخ جمال الدين إبراهيم العلقمي[1]، وأجازه به وبغيره. وأخذ الأدب والشعر عن الشيخ أحمد العلقمي[2]، نزيل الخانقاه السَّرياقوسية، وعن أستاذه العلاّمة محمد الصّالحي الشامي[3]، وعن أحمد بن أحمـد العناياتي[4].

ومن شيوخه الذين أخذ عنهم علمي العروض والقوافي: الشيخ محمد المغربي، المعروف بـ «ركروك» أو «دكروك»[5].

وممّن أخذ عنهم الطبّ: الشيخ داود البصير الأنطاكي[6]. وقرأ على الشيخ علي بن جار الله العصام الإسفراييني[7]، في أثناء رحلته مع والده إلى الحرمين الشريفين. وفي أثناء رحلته إلى القسطنطينية أخذ عن عدد من العلماء كابن عبد الغني[8]، وكان لا ينفكّ عن مجلسه، كما يقول المحبي[9].

وأخذ الشهاب أيضاً عن الشيخ مصطفى بن عزمي[10] الذي كان من كبار قضاة العسكر، والحبْر داود، وهو ممن أخذ عنه الرياضيات، وقرأ عليه «إقليدس» وغيره.

---

(1) هو إبراهيم بن عبد الرحمن العلقمي، برهان الدين، رحل إلى القاهرة وأخذ عن علمائها، له: «الكوكب المنير في شرح الجامع الصغير»، (994هـ). الريحانة 2/77–78 .

(2) الريحانة 2/79–81 .

(3) هو محمد بن مجد الدين بن محمد، شمس الدين الصالحي الهلالي، برع في الفقه والتفسير والأدب، (1012هـ). الريحانة 1/27–41.

(4) هو أحمد بن أحمد أبي العنايات بن عبد الرحمن بن أحمد بن عبد الكريم العناياتي، (987 هـ). الريحانة 1/17–26.

(5) عابد، زاهد، أملى على الشهاب من أشعاره، وبدائع فوائده وآثاره. الريحانة 1/357–359.

(6) هو داود بن عمر البصير، الأنطاكي، الحكيم، حفظ القرآن، وأتقن علوم اللسان ومهر في الطبّ، له: «تزيين الأسواق»، (1008هـ) . خلاصة الأثر 2/140– 149.

(7) هو علي بن جار الله بن محمد القرشي، المخزومي، كان الخطيب والمفتي بالحرم المكي، وكان مشتغلاً بالعلم منصرفاً إليه، (1010 هـ). الريحانة 1/440.

(8) هو محمد بن عبد الغني بن ميربادشاه، المعروف بـ «عنـي زاده»، نادرة الروم وقاضي العسكر، (1036هـ). خلاصة الأثر 4/9.

(9) خلاصة الأثر 4/9 .

(10) هو مصطفى بن عزمي الشهير بـ «عزمي زاده»، قاضي العسكر، عالم فاضل، ومؤلف نحرير، (نحو 1040هـ). خلاصة الأثر 4/390–392.

وإلى جانب هؤلاء الأئمة ممن أخذ عنهم الشهاب الخفاجي وأفاد منهم: أستاذه سعد الملّة والدين ابن حسن جان[1]، ولمّا توفّي قام مقامه صنع الله[2]، فانتقل الخفاجي إليه، وواظب على حضور حلقاته، ويبدو أنّ صنع الله هذا كان آخر شيوخ الشهاب في القسطنطينية.

تلامذته:

أخذ عن الشهاب عدد من العلماء، تتلمذوا له؛ من أشهرهم كما في خلاصة الأثر:

- أحمد بن يحيى بن عمر الحموي، المعروف بالعسكري الشافعي، مفتي الشافعية بحماة، المتوفى (1094هـ) [3].
- عبد القادر بن عمر البغدادي، صاحب خزانة الأدب، المتوفى (1093هـ)، الذي قرأ عليه كثيراً من كتب التفسير والحديث والآداب، وأجازه بذلك، وبمؤلفاته، «وكان الخفاجي مع جلالة قدره، يراجعه في المسائل الغريبة؛ لسعة اطلاعه، وطول باعه، ولمّا مات الشهاب تملّك أكثر كتبه»[4].
- فضل الله بن محبّ الله بن محمد المحبّي، المتوفى (1082 هـ)، الذي كتب عنه أصل الريحانة الذي سمّاه: «خبايا الزوايا فيما في الرجال من البقايا»[5].

رحلاته:

اتّفق للشهاب الخفاجي في حياته رحلتان؛ كانت الأولى مع والده إلى الحرمين الشريفين، وقد أفاد من هذه الرحلة علماً تلقّاه عن شيوخ مكّة، وأشعاراً سجّلها في الريحانة، في القسم الذي ذكر فيه فضلاء المغرب والحجاز واليمن...

---

(1) هو محمد بن حسن جان، التبريزي الأصل، القسطنطيني المولد والمنشأ، اشتغل بالتدريس، ثمّ اختاره السلطان مراد معلماً لنفسه، (1008هـ) . الريحانة 2/273–277.

(2) هو صنع الله بن جعفر، شيخ الإسلام، ومفتي التخت العثماني في عهد السلطان محمد وولده السلطان أحمد، (نحو 1021هـ) . خلاصة الأثر 2/256–259.

(3) خلاصة الأثر 1/367.

(4) خلاصة الأثر 2/453.

(5) خلاصة الأثر 2/277.

«وكان لمّا وصل إلى الروم في رحلته الأولى، ولي القضاء ببلاد روم إيلي حتى وصل إلى أعلى مناصبها؛ كأسكوب وغيرها. وفي عهد السّلطان مراد توصّل حتى اشتهر بالفضل الباهر، فولاّه قضاء سلانيك، فحصّل بها مالاً كثيراً، ثم أعطي بعدها قضاء مصر...، وبعدما عُزل عنها، رحل إلى الروم رحلته الثانية، فمرَّ في طريقه على دمشق، وأقام بها أيّاماً، فمدحه فضلاؤها، واحتفى به أهلها وعلماؤها»[1].

وقد أشار الشهاب إلى طرفٍ من هذا في الريحانة، في القسم الذي عقده لأهل الشام. وفي طريقه إلى الروم دخل حلب، ثمّ وصل منها إلى الروم، وكان مفتيها إذ ذاك المولى يحيى بن زكريا[2]، فأعرض عنه. ويذكر المحبّي أنّ من أسباب هذا الإعراض عدة أمور انتقدت على الشهاب الخفاجي أيّام قضائه في سلانيك ومصر؛ من الجرأة وبعض الطمع، ولعلّ هذا هو السبب في إنشائه المقامة الرومية[3] التي ذكرها في الريحانة، وفيها تحدّث عن أحوال الروم وعلمائها، وتعرض فيها للمولى المذكور، وكان ذلك سبباً لنفيه إلى مصر.

وقد عقد الشهاب فصلاً كاملاً في الريحانة لبيان أحوال الروم، وانقراض علمائها، وانتشار الظلم بين أمرائها؛ حيث يقول: «ولمّا عدت إليها ثانياً بعدما تولّيت قضاء العساكر بمصر، رأيت تفاقم الأمر وغلبة الجهل، فذكرت ذلك للوزير ظنّاً أنّ النصح يفيد، فإذا هو كما قيل:

هُو الوزيرُ ولا أَزْرٌ يُشَدُّ بهِ ... مثلُ العروضِ لَهُ بحرٌ بلا ماءِ

فكان ذلك سبباً لعزلي، وأمري بالخروج من تلك المدينة، وإظهار العداوة ممن هو في زي العلماء، مع أنّه لم يبق بها أحدٌ يُحسن قراءة الفاتحة!»[4].

وبهذا ختم الشهاب تطوافه، وعاد إلى مصر، وأعطي قضاء يتعيّش منه، قلَّ أن يتهيّأ لمثله من العلماء، ولقد أفاده هذا الاستقرار، وأفاد النّاس، فعكف على التأليف والتصنيف، فاجتمع له من المؤلفات ما لم يجتمع لغيره من العلماء.

---

(1) خلاصة الأثر 333/1.

(2) هو يحيى بن زكريا بن بيرام، شيخ الإسلام، وأوحد علماء الروم باتفاق أهل الأعلام، ولد بالقسطنطينية ونشأ بها، واجتهد على علماء عصره حتىّ برع وتفوّق، (1053هـ) . خلاصة الأثر 467/4.

(3) ريحانة الألبّا 341/2 .

(4) ريحانة الألبّا 330/2 .

وفاته:

اتفقت كتب التراجم على أن الشهاب توفي سنة (1069هـ)، وقد أناف على التسعين، وكان قد توفّي قبله بثلاثة أشهر، الفقيه الكبير محمد بن أحمد الشوبري، الملقب بـ «الشافعي الصغير»، فقال فيهما أحمد بن محمد الحموي المصري يرثيهما، وكان قرأ عليهما:

مضى الإمامانِ في فقهٍ وفي أدبِ: الشُّوبَري والخفاجي زينةُ العربِ
وكنت أبكي لفَقْدِ الفِقْهِ منفرداً فصِرتُ أبكي لِفَقْدِ الفقهِ والأدبِ[1]

آثاره:

خلّف الشهاب الخفاجي كتباً كثيرة، ذكر بعضاً منها في الباب الذي عقده لبيان مؤلفاته في الريحانة، واستوفى بقيتها من ترجم له، وهي[2] مرتبةً على حروف المعجم:

1 – أمالي الشهاب الخفاجي: ذكره البغدادي في خزانة الأدب، ولعلّه يعني «طراز المجالس» الآتي ذكره.

2 – حاشية شرح الفرائض: ذكرها الشهاب في الريحانة، وابن معصوم في السلافة، والمحبّي في خلاصة الأثر.

حاشية على تفسير البيضاوي = عناية القاضي وكفاية الراضي.

3 – حديقة السّحر: الريحانة، وإيضاح المكنون 397/1.

4 – حواشي الرضي والجامي: الريحانة، وخلاصة الأثر، والسّلافة.

5 – خبايا الزوايا فيما في الرجال من البقايا: كتاب في تراجم علماء عصره وشيوخه وشيوخ أبيه، في خمسة أقسام عن علماء الشام والحجاز ومصر والمغرب والروم، جعله أصلاً لكتاب الريحانة، وألفه باسم شيخ الإسلام يحيى بن زكريا بن بيرام. ذكره المحبّي وبروكلمان.

---

(1) خلاصة الأثر 343/1 وكشف الظنون 699/1 .

(2) انظر: ريحانة الألبا 340/2 وخلاصة الأثر 333/1 وسلافة العصر 240–241 وهدية العارفين 160/1–161 والفوائد البهية 430 ومعجم المطبوعات العربية 831/1 ودائرة معارف البستاني 592/10 وتاريخ الأدب العربي لبروكلمان 56/8–57.

6 – ديوانه: افتتحه بخطبة أتبعها بالمقصورة، ثم سرد شعره، لم يلتزم فيه ترتيب القوافي ولا الموضوعات. ذكر في الريحانة، والسلافة، وخلاصة الأثر.

7 – ديوان الأدب في ذكر شعراء العرب: ذكر فيه مشاهير الشعراء من العرب العرباء والمولدين. ذكر في الريحانة، وخلاصة الأثر، وسمّاه بروكلمان في تاريخ الأدب العربي: «ديوان الأدب في محاسن بلغاء العرب».

8 – ذات الأمثال: يُقال لها أيضاً: «ريحانة الندّ»، وهي منظومة في الحِكَم، ذكرها الشهاب بأكملها في خبايا الزوايا، وذكرها بروكلمان أيضاً.

9 – الرحلة: الريحانة، والسلافة، وخلاصة الأثر، وإيضاح المكنون 550/1.

10 – الرسائل الأربعون: الريحانة، والسلافة، وخلاصة الأثر، وإيضاح المكنون 571/1.

11 – رسائل ومكاتيب: أثبت فيها الفصول القصار، والمقامة الرومية، ذكرت في الريحانة، والسلافة، وخلاصة الأثر، وخزانة الأدب 603/3.

12 – رسالة في متعلق البسملة: تاريخ الأدب العربي لبروكلمان.

13 – ريحانة الألبّا وزهرة الحياة الدنيا (مطبوع): كتاب قيّم، يضمّ تراجم واسعة لشعراء القرن الحادي عشر وأدبائه وعلمائه، في مصر والشام واليمن والحجاز والمغرب. ذكر في السلافة، وخلاصة الأثر، وإيضاح المكنون 605/1، وأشار بروكلمان في تاريخ الأدب العربي إلى أنّه تلخيص لكتاب «خبايا الزوايا» مع اهتمام خاصّ بالشعراء.

14 – السّوانح: الريحانة، والسلافة، وخلاصة الأثر، وإيضاح المكنون 30/2.

15 – شرح درّة الغوّاص في أوهام الخواص (مطبوع): وهو موضوع بحثنا، ذكر في الريحانة، والسلافة، وخلاصة الأثر، وتاريخ الأدب العربي، وخزانة الأدب. وقد صنع الشهاب كتابه هذا باسم السلطان مراد بن أحمد بن مراد العثماني.

16 – شفاء الغليل فيما في كلام العرب من الدخيل (مطبوع): كتاب لغوي هام، جمع فيه ما ذكره العلماء من قبله، وزاد عليه، وأهمّ ما فيه المقدمة التي تحدث فيها عن التعريب وشروطه، ورتب فيه الألفاظ المعربة على الحروف الهجائية.

17 – الشهب السيّارة: ذكره الشهاب في الريحانة.

18 – طراز المجالس (مطبوع): قال المحبّي في خلاصة الأثر في تعريفه: «وهو مجموع حسن الوضع، جمّ الفائدة، رتّبه على خمسين مجلساً، ذكر فيه مباحث تفسيرية ونحوية وأصولية، وغيرها». وذكر أيضاً في الريحانة، وفي شرح درة الغوّاص، وتاريخ الأدب العربي، وإيضاح المكنون 82/2، والسلافة.

19 – عناية القاضي وكفاية الراضي (مطبوع): هو حاشية على تفسير القاضي أبي سعيد عبد الله بن عمر بن محمد الشيرازي البيضاوي (685 هـ)، والمسمّى: «أنوار التنزيل وأسرار التأويل». الريحانة، والسلافة، وخلاصة الأثر، وتاريخ الأدب العربي.

20 – الفصول القصار: ذكره الشهاب في الريحانة.

21 – قصائد: هي مجموعة من شعره، وتشتمل على: (مقدمة، ومقصورة عارض بها مقصورة ابن دريد، وقصيدة همزية، وقصيدة عارض بها معلقة زهير بن أبي سلمى، وجعلها في مدح الرسول ﷺ، وقصيدة أخرى قصيرة في مدح الرسول ﷺ، ذكرت في تاريخ الأدب العربي لبروكلمان)

22 – قصيدة غزلية في مدح شيخ الإسلام البكري: تاريخ الأدب العربي لبروكلمان.

23 – مقامة: تاريخ الأدب العربي لبروكلمان.

24 – نكت المغني: ذكره الشهاب في نسيم الرياض.

25 – نسيم الرياض في شرح الشفا للقاضي عياض (مطبوع): وهو شرح لكتاب «الشفا بتعريف حقوق المصطفى» للقاضي عياض بن موسى اليحصبي (544هـ).

ذكر في الريحانة، والسلافة، وخلاصة الأثر، وتاريخ الأدب العربي، وإيضاح المكنون 646/2.

تلك هي أهمّ مصنّفات الشهاب الخفاجي التي أشارت إليها المصادر، وهي في مجملها مصنفات غلب عليها طابع الشرح والتحشية والتنقيح.

الفصل الأوّل

منهج الشهاب الخفاجي

في

شرح درّة الغوّاص

إنّ المتتبّع لمنهج الشهاب الخفاجي في «شرح درة الغوّاص» لا يجد فيه أيّ مظهر من مظاهر الترتيب أو التقسيم أو التبويب، وهذا يعود إلى طبيعة الكتاب المشروح نفسه، فالحريري حشد في كتابه «درّة الغواص» كلَّ الألفاظ التي أراد تصحيحها حشداً، بلا أي ترتيب هجائي أو تقسيم دلالي، وإنّما كان يصدّر فقراته غالباً بعبارة: «ويقولون كذا...فيوهمون فيه»، ثمّ يتبعها بما يراه صواباً لهذا المعنى، فيشرح ويعلّق ويستشهد، ثمّ ينتقل إلى لفظ آخر فيستخدم العبارة نفسها، وهكذا... وتبعه الشهاب فتناول الكتاب على حاله شرحاً ونقداً وتصويباً.

فالشهاب الخفاجي لم ينهج في شرحه منهج الشارح فقط، بل كان ناقداً متصدياً لتشدّد الحريري وتزمّته في مقياس الصواب اللغوي، فلمّا كان الحريري يرى أن الصواب اللغوي ينحصر في الأفصح والقياس والكثير والمختار والمعرّب الجاري على أوزان الكلمات العربية، وأنّ ما عداه من الفصيح والشاذّ والقليل والجائز ليس صواباً ولا يجوز التكلم به، كان الشهاب ينظر إلى تلك الاستعمالات التي خطّأها الحريري على أنها مستويات لغوية لا تخرج عن دائرة الصّواب اللغوي، وأنّ منع التكلّم بها يضيّق الاستعمال اللغوي ويحجّر الواسع، متّخذاً من التأويل والتجوز والتسمّح منهجاً ومسلكاً لتصحيح ما خطّأه الحريري، وها هو يقول في معرض ردّه على الحريري في مسألة تعريف (كافّة) وإضافته: «ومثاله ما نحن فيه، فإن (كافة) ورد عن العرب بمعنى الجميع، لكنّهم استعملوه منكّراً منصوباً، وفي الناس خاصة، ومقتضى الوضع ألا يلزمه ما ذكر، فيستعمل كما استعمل«جميعاً»؛ معرّفاً ومنكّراً بوجوه الإعراب، في النّاس وغيرهم، والظاهر الجواز؛ لأنّا لو اقتصرنا في الألفاظ على ما استعملته العرب العاربة والمستعربة حجّرنا الواسع، وعَسُر التكلم بالعربية على من بعدهم»[1].

وقال في موضع آخر: «وباب التجوّز والتقدير واسع»[2].

ولم يكن الشهاب الخفاجي ليناقش عالماً كالحريري سبقه بأكثر من خمسة قرون، فيتّهمه بالتشدّد وتحجير الواسع ويخطئه فيما ذهب إليه، لو لم يلتمس لذلك وجهاً ممّا جاء في القرآن الكريم وقراءاته، أو نطقت به الأحاديث النبوية الشريفة، أو مما ورد في أشعار العرب وأمثالهم، ومما جاء في بعض اللغات واللهجات التي تكلمت بها القبائل العربية، أو من موافقته لسماع أو

---

(1) انظر ص189 من التحقيق.

(2) انظر ص88 من التحقيق، وانظر أيضاً ص 99، 225، 293، 338.

قياس، مستنداً أيضاً إلى آراء كبار النحويين واللغويين وأقوالهم، وكان استشهاده بها للاحتجاج مرّة والتفسير أخرى.

1 - القرآن الكريم وقراءاته: أكثر الشهاب الخفاجي من الاستشهاد بالقرآن الكريم الذي يُعدُّ أهمّ ما يستطيع العلماء الاحتجاج به؛ لأنّه «لم يتوفر لنصّ ما توفّر للقرآن الكريم من تواتر رواياته....»[1]، فجاء الشرح غنياً بالشواهد القرآنية.

حتى إن الشهاب كان يستشهد بغير آية قرآنية في موضع واحد؛ من هذا أنّه لمّا ذكر الحريري أن الرجاء بمعنى الخوف يختصّ بالنفي، خالفه الشهاب مستدلاً بقوله تعالى: ﴿ وَٱرْجُواْ ٱلْيَوْمَ ٱلْآخِرَ ﴾، وقوله: ﴿فَمَن كَانَ يَرْجُواْ لِقَآءَ رَبِّهِۦ﴾[2]. وكذلك عندما أشار الحريري إلى أن (النفر) يقع على الثلاثة من الرجال إلى العشرة، استدلّ الشهاب على خلاف ذلك بقوله تعالى: ﴿قُلْ أُوحِىَ إِلَىَّ أَنَّهُ ٱسْتَمَعَ نَفَرٌ مِّنَ ٱلْجِنِّ﴾، وقوله: ﴿ وَأَعَزُّ نَفَرًا ﴾[3].

أما القراءات القرآنية فاستشهد بها في غير موضع من كتابه؛ من هذا أنّه استشهد بقراءة ابن كثير وأبي عمرو ويعقوب في قوله تعالى: ﴿ لَّا بَيْعٌ فِيهِ وَلَا خُلَّةٌ وَلَا شَفَٰعَةٌ ﴾ بالنّصب[4].

ولمّا منع الحريري قولهم: أشرّ من فلان، والصواب عنده: هو شرّ من فلان، استشهد الشهاب بقراءة أبي قلابة وقتادة في قوله تعالى: ﴿ سَيَعْلَمُونَ غَدًا مَّنِ ٱلْكَذَّابُ ٱلْأَشِرُ ﴿٢٦﴾ ﴾ بتشديد لفظ (الأشرّ)[5].

2 - أمّا الحديث الشريف فالمراد به أقوال النبي ﷺ، وأقوال الصّحابة التي تروي أفعاله أو أحواله أو ما وقع في زمنه، وكذلك أقوال التابعين.

ومن الأحاديث الشريفة التي استشهد بها الشهاب - ممّا جاء في صحيح مسلم وصحيح البخاري- قوله ﷺ: «لعلّ الله اطلع على أهل بدر فقال: اعملوا ما شئتم فقد غفرت لكم». استشهد به على جواز دخول (لعل) على الماضي، في حين منعه الحريري[6]. وأنه ﷺ كان إذا

(1) أصول النحو: 28.
(2) انظر ص 259 من التحقيق.
(3) انظر ص 214 من التحقيق.
(4) انظر ص 502 من التحقيق.
(5) انظر ص 177 من التحقيق.
(6) انظر ص 156 من التحقيق.

أصبح قال: «هل رأى أحدٌ منكم البارحة رؤيا»؟، استشهد به على جواز إطلاق لفظ (البارحة) على الليلة الماضية وإن كان قبل الزوال، في حين منعه الحريري[1].

3 – أمّا الشعر فكان له نصيب وافر من عناية الشهاب الخفاجي، فشرحه غنيّ بالشواهد الشعرية التي حازت القسم الأكبر ممّا احتج به؛ لإظهار شرحه على نحو جيد، وكانت لها قيمة كبيرة في الردّ على الحريري، فكان يسوق أحياناً غير شاهد في موضع واحد؛ لإثبات حجته في تخطئة الحريري.

من هذا أنّه لمّا خطّأ الحريريُّ جمعهم (حاجة) على (حوائج)، ساقَ الشهاب عدّة شواهد شعرية لإثبات صحّة هذا الجمع؛ منها قول الشمّاخ:

تقطّع بيننا الحاجات إلاّ   حوائج يعتسفن مع الجريّ

وأردفه بشعر للأعشى والفرزدق والشهاب الحجازي والصرصري[2]؛ تأكيداً على وروده في الكلام الفصيح.

ولم يتوقف احتجاج الشهاب بالشعر على الزمن الذي أجمع العلماء عليه؛ وهو (150هـ)، بل وسّع دائرة الاحتجاج، فاستشهد بشعر قيل بعد هذه المدّة، كما استشهد أيضاً بشواهد اختُلف في نسبتها، وأخرى مجهولة القائل.

4 – الأمثال: المثل كلام قيل لموقف كان نتاج تجربة شخصية، تناقلته الأجيال نظراً لصدقه واستمراريته.

وقد استشهد الشهاب في شرحه بعدد لا بأس به من الأمثال، وكذلك الأقوال المأثورة عن العرب الفصحاء. فلمّا أنكر الحريري قولهم: (المَشْورة)، وصوابها عنده: (المَشُورة)، استشهد الشهاب بما جاء في أمثال الميداني: «أوّل الحزم المشورة»، على أنه رُوي لفظ «المشورة» فيه بالوجهين، وهما لغتان[3].

فالشهاب الخفاجي اعتمد في سماعه على القرآن الكريم وقراءاته، والأحاديث النبوية،

---

(1) انظر ص 100 من التحقيق.

(2) انظر ص 218 من التحقيق.

(3) انظر ص 136 من التحقيق.

والأشعار، والأمثال؛ لدعم حججه وآرائه. ومع ذلك فإننا نجده أحياناً يلجأ إلى القياس إضافة إلى الدليل السماعي[1].

ومن السمات البارزة في منهجه:

أ- أنه اتبع في نَقْله الدقّة والأمانة العلمية؛ فهو يعزو الأقوال إلى أصحابها، ولا يجد في ذلك حرجاً، وذلكَ بذكر اسم الكتاب الذي ينقل منه حيناً؛ كقوله: «وفي الصّحاح...»[2]، و«وفي الجنى الداني..»[3]، و«في الكشاف...»[4]، أو بالإفصاح عن اسم المؤلف حيناً آخر؛ كقوله: «قال الراغب...»[5]، و«قال نجم الأئمة الرضي...»[6]، و«... قاله ابن الأثير وابن السّيد»[7]. وفي مواضع يشير إليهما معاً؛ كقوله: «قال أبو حيان في البحر...»[8]، و«قال ثعلب في أماليه..»[9]، معتمداً في ذلك على محفوظه الفكري، وثقافته الواسعة.

ب- ميله إلى المناقشة والردّ، وتراءت معالم هذا الأسلوب في استخدامه لعبارات الحوار والجدل؛ من نحو: (قال، وقلت، وإذا قلت، فإنْ قيل...). كقوله في أثناء حديثه عن جملة الحَمْد: «فإن قلت: هل يكون هذا حمداً، وهو لم يحمد وإنما ذكر أنّه سبق منه الحمد؟ قلت: نعم؛ لأنّ الإخبار عن الحمدِ حمد...»[10].

فكان يبحث عن السؤال الذي يمكن أن يدور في ذهن القارئ حول مسألة ما، ومن ثم يجيب عنه، وهو أسلوب يقوم على إعمال الذهن.

ج- لجأ في كثير من الأحيان إلى توضيح معاني العديد من الألفاظ الغريبة التي وردت في شواهد الحريري، وكذلك مما ورد في شواهد شرحه، وكان يقوم بضبطها وإعرابها أحياناً

---

(1) انظر ص 187، 217 ، 254 من التحقيق.

(2) انظر ص 67 من التحقيق.

(3) انظر ص 123 من التحقيق.

(4) انظر ص 123 من التحقيق.

(5) انظر ص 87 من التحقيق.

(6) انظر ص 123 من التحقيق.

(7) انظر ص 81 من التحقيق.

(8) انظر ص 110 من التحقيق.

(9) انظر ص 119 من التحقيق.

(10) انظر ص 60 من التحقيق، وانظر ص 62، 67، 78، 112، 159، 189، 192.

أخرى؛ بغية تقريب معناها وتوضيحها. فعلى سبيل المثال عندما سرد الحريري الألفاظ التي يجوز فيها الإعجام والإهمال، قام الشهاب بضبطها وشرحها[1].

د- عمد في كثير من الأحيان إلى عزو الأبيات إلى قائليها إن لم يعزها الحريري، وتصحيح نسبتها إن وهم الحريري وأخطأ في عزوها لغير قائليها. فعندما استشهد الحريري على أن جمع مشؤوم: مشائيم، بقول الشاعر:

مَشائيمُ ليسوا مصلحين عَشيرةً ولا نـاعـب إلا ببـين غـرابـها

لم ينسب البيت لقائله، على حين أشار الشهاب إلى أنّه للأخوص الرياحي، وأنّه من شواهد الكتاب، وأثبت عدة أبيات من القصيدة نفسها[2].

ومن الشواهد التي وهم الحريري في نسبتها:

أظـلـومُ إنّ مـصـابَـكـم رجـلاً أهـدى الـسـلامَ تـحـيـةً ظـلـمُ

فنسبه إلى العَرْجي، وقال الشهاب مصححاً: «وقد أخطأ المصنّف في نسبة هذا الشعر له؛ فإنّه -كما صحّحه الثقات- للحارث بن خالد المخزومي»[3]. ثم أثبت الشعر بكامله، وأشار إلى قصته.

هـ- عمد إلى ضبط أسماء الأعلام الواردة في الدرّة، وفي كثير من الأحيان كان يترجم للعلم بذكر اسمه كاملاً ولقبه، وقد يشير إلى أهم مصنفاته إن كان مؤلفاً؛ كقوله في ابن القوطيّة: «هو محمد بن عمر بن عبد العزيز بن إبراهيم بن عيسى بن مزاحم، المعروف بابن القوطية، القرطبي، النحوي، مولى عمر بن عبد العزيز ﷺ... وهو إمام معمّر، لغوي، محدّث، فقيه، له تآليف منها: «شرح أدب الكاتب»، وكتاب «الأفعال»؛ وهو كتاب جليل القدر، وكانت وفاته في سنة سبع وستين وثلاثمئة، يوم الثلاثاء لسبع بقين من ربيع الأوّل»[4].

و- استخدم الشهاب في أثناء شرحه بعضاً من المصطلحات البلاغية؛ كالالتفات، والمجاز

(1) انظر ص216-219 من التحقيق، وانظر أيضاً ص 76، 124، 160، 161، 171، 172، 241، 265.

(2) انظر ص 201 من التحقيق، وانظر أيضاً ص 202، 203، 472.

(3) ص 259، 260 من التحقيق، وانظر أيضاً ص 219، 401، 402 .

(4) ص 368 من التحقيق، وانظر أيضاً ص 70، 81، 116، 167، 182، 192.

المرسل، والفصل والوصل، واللفّ والنشر، والاستعارة، والكناية، وغير ذلك[1]؛ كقوله مستشهداً على صحة ورود لفظ (التشويش) في الكلام الفصيح: «وما ذكره من التشويش وإنكاره، تبع فيه بعض أهل اللغة، وقد اشتهر ووقع في كلام الزمخشري وأهل المعاني؛ كقولهم: لفٌّ ونشر مشوّش»[2]. وهذا يدلّ على سعة علمه وثقافته.

ز- عمد الشهاب إلى تذييل كلّ فقرة تناولها بالشرح والتصحيح بعبارات تدلّ على شدّة اعتداده بنفسه، وعلى ثقته الكبيرة بصحّة ما ذهب إليه في تخطئة كلام الحريري؛ كقوله: «ومنه علم أنّ ما ادّعاه المصنف لا وجه له»[3]، وقوله: «فلا عبرة بإنكاره، وتكثير السواد بمثله»[4]، وقوله أيضاً: «فكيف يتأتّى ما ذكره المصنّف، فهو من قصور الباع، وقلّة الاطّلاع»[5].

ح- أخذ الاستطراد والتطويل مظهراً بارزاً في شرح الشهاب، وهي استطرادات لا تخلو من الفوائد واللطائف والنكت اللغوية، قاده إليها علمه الغزير، وبديهته الحاضرة، واطّلاعه الواسع. من هذا أنه عندما أشار الحريري إلى قصة عروة بن أذينة مع هشام بن عبد الملك، تناولها الشهاب بالتعليق والتصحيح، وأتبعها بثلاث قصص مشابهة في المعنى والمغزى[6].

ومن ذلك أنه لما نقل الحريري قول عليّ ﷺ في (الموءودة) واختلاف الصحابة فيها، شرحه الشهاب وأتبعه بما ورد عن الصّحابة واختلافهم في (العَزْل)، ثم شرح معنى العَزل، وما جاء فيه من قول النبي ﷺ، والحالات التي يجوز فيها[7]. إلى غير ذلك من الاستطرادات الكثيرة التي تضمنت فوائد ولطائف أدبية[8].

تلك هي أبرز السمات التي استطعت أن أتلمّسها في هذا الشرح، ولعلّ فيها ما يعين على تبيّن معالم المنهج الذي سلكه الشهاب الخفاجي.

---

(1) انظر ص 78، 112، 142، 206، 266، 372 من التحقيق.

(2) ص 173 من التحقيق .

(3) ص 91 من التحقيق.

(4) ص 98 من التحقيق.

(5) ص 389 من التحقيق، وانظر أيضاً ص 105، 150، 177، 292، 346.

(6) انظر ص 382–385 من التحقيق.

(7) انظر ص 84 من التحقيق.

(8) انظر ص 117.

الفصل الثاني

مصادر الكتاب وقيمته

أوّلاً– مصادر الكتاب:

عُرف عن المؤلفين المتأخرين ولعهم بالنقل عمّن سبقهم، فجاءت مصنفاتهم وقد ضمّت من أقوال سابقيهم وآرائهم، حتى تكاد تغلب على عباراتهم.

والشهاب كغيره من المتأخرين، نقل عن عدد كبير من المصادر؛ ليخرج شرحه على أكمل وجه، وليبرز ما خفي من مكنوناته، فقد حوى شرحه آراء الكثير من النحويين واللغويين وأقوالهم ومذاهبهم.

ونظراً لغزارة مصادر الشهاب في شرحه، التي أشرف عددها على المئتين، رأيت أن أشير إلى أهمّ هذه المصادر، علماً بأنني سوف أستوفيها كاملة في فهرس خاصّ بها في نهاية البحث.

وهي مرتبةً على حروف المعجم:

1 – **أدب الكاتب لابن قتيبة** (276): ذكره عندما تحدّث عن ندور (فَعلال) في كلام العرب. قال: «قال ابن قتيبة: ليس في الكلام (فَعلال) بفتح الفاء من غير المضاعف إلاّ حرف واحد، يقال: ناقة خَزْعال؛ أي: بها ظَلَع»[1].

2 – **أساس البلاغة للزمخشري** (538): أكثر الشهاب من النقل عن أساس البلاغة؛ من ذلك استشهاده بما جاء فيه على استعمال (الأَزَف) بمعنى الضّيق: «وفي الأساس: أَزِفَ الرحيلُ: دنا، ومصدره: الأزوف، ومن المجاز: في عيشٍ أزَفٌ؛ أي: ضِيق»[2].

3 – **الأصول في النحو لابن السراج** (316): نقل الشهاب عنه في موضعين اثنين فقط، فلما فسرّ الحريري قوله تعالى: ﴿وَمَن كَانَ فِي هَٰذِهِۦٓ أَعْمَىٰ فَهُوَ فِي ٱلْآخِرَةِ أَعْمَىٰ وَأَضَلُّ سَبِيلًا﴾؛ بأن المراد هنا عمى القلب لا عمى البصر، ردّه الشهاب بقول ابن السرّاج فقال: «وفي أصول ابن السرّاج: أجيب عنه بجوابين؛ أحدهما أنّه من عمى القلب، وإليه يُنسب أكثر أهل الضلال... والآخر أن يكون من عمى العين»[3].

4 – **الأفعال للسرقسطي** (400): نقل عنه في عدّة مواضع[4]؛ منها استشهاده بما ورد فيه

(1) ص 203 من التحقيق، أيضاً ص 232، 277، 476.

(2) ص 65 من التحقيق، وأيضاً ص 226، 256، 280، 309، 312، 328، 366، 396، 438، 478، 494.

(3) ص 160 من التحقيق، وأيضاً ص 291 .

(4) انظر ص 175، 184، 222، 284 من التحقيق .

على أنّ (أنبت) هو إحدى روايتين في شعر لزهير، حيث قال: «قال السرقسطي في أفعاله: نبتَ البقل نباتاً وأنبت– وأنشد بيت زهير (نبت) بلا همزة– وقال: رُوي: أنبت، وأنكره الأصمعي»[1].

5 –**الاقتضاب في شرح أدب الكتاب لابن السّيد** (521): ومن المواضع التي نقل فيها عن هذا الكتاب، استشهاده على صحة ورود لفظ (مديون) في كلام العرب – بعد نقله لقول ابن قتيبة في أدب الكاتب–: «وفي شرحه لابن السيد: أن الخليل حكى أنه يقال: رجل مدين ومديون ومُدان ودائن، وادّان واستدان ودان: إذا أخذ الدين»[2].

6 –**التذكرة لابن هشام** (761): نقل الشهاب الخفاجي عن هذا الكتاب في غير موضع؛ من ذلك قوله مستشهداً على أن الرَّحْل يُقال لمتاع الإنسان ومنزله وأثاثه، في حين خصّه الحريري بسرج البعير: «قال ابن هشام في تذكرته –ومن خطّه نقلت–: رحله: متاعه، وبعضهم يلحّن العامة في قولهم: أخذت رحلي؛ يريدون به المتاع، وإنما الرحل للبعير كالسرج للفرس، والظاهر عندي خلافه»[3].

7 – **تسهيل المقاصد لابن مالك** (672): قال الشهاب مستشهداً بكلام ابن مالك على جواز إبدال الصاد من السين: «وفي التسهيل: تُبدل الصاد من السين جوازاً على لغة، إن وقع بعدها غين أو خاء أو قاف أو ظاء، وإن فصَل حرف أو حرفان فالجواز باق»[4]. ونقل عنه في مواضع أخرى عديدة[5].

8 – **تهذيب اللغة للأزهري** (370): استشهد الشهاب بكلام الأزهري في غير موضع من كتابه؛ كقوله في أثناء حديثه عن معنى كلمة (ضبائر): «وفي تهذيب الأزهري: ضبائر: جماعات... وقال الليث: إضبارة من صحف أو سهام: حزمة، وضُبارة لا يجيزها غير الليث»[6].

---

(1) ص 124 من التحقيق .

(2) ص 233 من التحقيق، وانظر أيضاً ص 63، 99، 132، 161، 208، 244، 232، 494.

(3) ص 298 من التحقيق، وانظر أيضاً ص 114، 271، 387، 440.

(4) ص 109 من التحقيق.

(5) انظر ص 93، 138، 152، 154، 203، 447، 483، 496، 514.

(6) ص 87 من التحقيق، وانظر أيضاً ص 148، 149، 159، 179، 415، 431.

9 – **حواشي ابن برّي على درة الغوّاص** (582): يكاد هذا الكتاب لا يغيب عن ناظري الشهاب في شرحه؛ فقد استشهد به ونقل عنه في مواضع كثيرة جداً، حتى لا تكاد تخلو فقرة يشرحها من إثبات كلام ابن بري عليها، موافقاً له أو معارضاً؛ ففي أثناء حديثه عن معنى قول الحريري: «فعله تارات»، قال: «في الحواشي: جَعْل المصنف (تارات) من التواتر غلط بيّن؛ لأنّ التواتر فاؤه واو، والتارة عينه ياء، بدليل جمعه على تير، وقال ابن جني: عينه واو...»[1].

10 – **الخصائص لابن جنّي** (392): صرّح الشهاب بنقله من هذا الكتاب في موضعين في أثناء حديثه عن التفريق بين (القدّ) و(القط)؛ فقال: «قال ابن جني في الخصائص: (القطّ) أقل وأسرع من (القدّ) قطعاً، فلذا جعلوه لقطع العرض لقوته...»[2].

11 – **شرح التسهيل لابن عقيل** (769): نقل الشهاب عن هذا الكتاب في مواضع قليلة؛ ففي بحث إمالة «حتى» أثبت قول ابن مالك في التسهيل، ثم قال: «قال ابن عقيل في شرحه: قد وجه الشذوذ فيه بأنّه رُويت فيه الإمالة؛ لأنّ بعض العرب أمال (حتى)»[3].

12 – **شرح كافية ابن الحاجب للحديثي** (715): نقل الشهاب عن هذا الكتاب في موضعين فقط؛ فعند حديثه عن أسماء العدد قال: «وفي شرح الكافية للحديثي: أسماء العدد المستعملة للتكرير المعنوي بلفظها مطردة، وإنّما عدل عنه ليكون نصّاً فيما قصد به؛ فإنّ ثلاثة ثلاثة –مثلاً– يحتمل التأكيد...»[4].

13 – **شرح كافية ابن الحاجب للرضي** (686): لم يكن الشهاب يصرّح بعنوان هذا الكتاب في أثناء نقله، وإنّما كان يقول: «وقال الرضي...» أو «وفي كلام الرضي...»، فلمّا أراد أن يشير إلى صحّة وقوع (إذ) في جواب (بينا) قال: «قال نجم الأئمة الرضي: قد تقع (إذا) و(إذ) في جواب (بينا) و(بينما) وكلتاهما إذن للمفاجأة، والأغلب مجيء (إذ) في جواب (بينما)...»[5].

---

(1) ص 167 من التحقيق، وانظر ص 174، 175، 180، 184، 192، 194، 196، 219.

(2) انظر ص 112 من التحقيق.

(3) ص 457 من التحقيق، وانظر أيضاً ص 152، 340، 404.

(4) ص 407 من التحقيق، وانظر أيضاً ص 140.

(5) ص 240 من التحقيق، وانظر أيضاً ص 122، 210، 240، 450، 479.

14 – **شرح الكتاب للسيرافي (368)**: من المواضع التي نقل فيها الشهاب عن هذا الكتاب، قوله– في أثناء حديثه عن ألف (تترى) وتنوينه–: «وفي شرح الكتاب للسيرافي: جعل بعضهم ألف (تترى) للتأنيث، وبعضهم جعلها للإلحاق بجعفر، وقيل: الألف عوض من التنوين، ولا مانع منه، ... وأصله: وترى»[1].

15 – **شرح المغني للدماميني (827)**: نقل عنه الشهاب في ثلاثة مواضع فقط؛ منها قوله: «قال الدماميني في شرح المغني: إن فتح اللام إتباعاً لفتح الفاء ضرورة...»[2].

16 – **شرح مقامات الزمخشري (538)**: نقل عن هذا الكتاب في عدة مواضع[3]؛ منها قوله: «وقال الزمخشري في شرح مقاماته: ناء به: أماله، ومنه: ﴿لَتَنُوٓأُ بِٱلْعُصْبَةِ﴾؛ أي: تميلهم لثقلها».

17 – **صحاح اللغة للجوهري (393)**: نقل الشهاب عن هذا الكتاب في مواضع كثيرة، بذكر اسم الكتاب حيناً، أو بقوله: «قال الجوهري»؛ ففي استشهاده على أن (الحاجّ) اسم جمع قال: «وفي الصّحاح: الحاضر: الحيّ العظيم، يقال: حاضر طيئ، وهو جمع، كما يقال سامر للسمّار، وحاجّ للحجاج»[4].

18 – **ضرام السّقط للخوارزمي (617)**: نقل الشهاب عن هذا الكتاب في موضع واحد فقط؛ وهو في أثناء حديثه عن (غير)؛ فقال: «وفي ضرام السقط أن لـ (غير) ثلاثة مواضع: أحدها أن تقع موقعاً لا تكون فيه إلاّ نكرة...»[5].

19 – **عمدة الحفّاظ في تفسير أشرف الألفاظ للسمين (756)**: نقل عنه في مواضع قليلة؛ منها قوله: «وفي عمدة الحفاظ في تفسير قوله تعالى: ﴿حَدَآئِقَ وَأَعْنَٰبًا ﴿٣٢﴾﴾ أن الحديقة: القطعة من الأرض المستديرة ذات النخل والماء، تشبيهاً بحدقة الإنسان في الهيئة»[6].

20 – **فصيح ثعلب (291)**: من المواضع التي نقل عنها من الفصيح قوله: «الظلّ بالغداة،

---

(1) ص 85 من التحقيق، ونقل عنه أيضاً في ص 392، 466.

(2) ص 126 من التحقيق، وانظر أيضاً ص 160.

(3) ص 77 من التحقيق، وانظر أيضاً ص 93، 126، 319.

(4) ص 67 من التحقيق، وانظر أيضاً ص 61، 86، 174، 178، 191– 193، 211.

(5) انظر ص 188 من التحقيق .

(6) ص 129 من التحقيق، وانظر أيضاً ص 248، 398، 427.

والفيء بالعشيّ»[1]، وفي مواضع أخرى كان يشير إلى الفصيح وشروحه معاً[2].

21 – **القاموس المحيط للفيروزآبادي** (817): أكثر الشهاب من نقله عن القاموس المحيط؛ من ذلك استشهاده بما جاء فيه على أن (الغزالة) هي الشمس، من غير تقييدها بالارتفاع أو الغروب: «وفي القاموس: غزالة –كسحابة–: الشمس؛ لأنها تمدّ حبالاً كأنها تغزل، أو الشمس عند طلوعها، أو عند ارتفاعها، أو عين الشمس»[3].

22 – **الكامل في اللغة والأدب للمبرد** (285): نقل الشهاب عن الكامل في مواضع قليلة؛ كقوله مستشهداً على أنّ لفظ (أزننته) لايختص بالشرّ فقط: «وفي الكامل للمبرد: يقال: فلان يُزنّ بكذا؛ أي: يسمّى به وينسب إليه»[4].

23 – **الكتاب لسيبويه** (180): نقل الشهاب عن سيبويه في مواضع عديدة؛ منها قوله: «وفي كتاب سيبويه: لو قلت: إياك الأسد؛ تريد: من الأسد، لم يجز كما جاز في (أن)، إلا أنهم زعموا أن ابن أبي إسحاق أجاز هذا البيت: فإياك إياك... كأنه قال: إياك، ثم أضمر بعد (إياك) فعلاً آخر...»[5].

24 – **الكشاف عن حقائق التنزيل وغوامض التأويل للزمخشري** (538): نقل عن الكشاف في عدة مواضع، بذكر اسم الكتاب حيناً، أو بقوله: (وقال الزمخشري، وفي كلام الزمخشري..). فمن ذلك لمّا أراد الشهاب الاستشهاد على أن لفظي (التواتر)و(التتابع) يجوز أن يوضع كل منهما موضع الآخر، قال: «كما حكاه الزمخشري: في قضاء رمضان إن شئت فواتر، وإن شئت ففرّق»[6].

25 – **المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات لابن جني** (392): نقل عنه في موضع واحد فقط؛ وهو قوله مستشهداً به على وجه القياس: «قال ابن جني في المحتسب: قرأ سهل بن

---

(1) انظر ص 102 من التحقيق.

(2) انظر ص 102، 305 من التحقيق.

(3) ص 107، وانظر أيضاً ص 83، 92، 166، 211، 254.

(4) ص 284، وانظر أيضاً ص 327، 422، 480.

(5) ص 119، وانظر أيضاً ص 139، 141، 119، 446، 466.

(6) ص 82 وص 110، 184، 216، 459.

شعيب السهمي (جَهَرة) و(زَهَرة) في كلّ موضع محركاً...»[1].

26 – **المصباح المنير للفيّومي** (770): استشهد الشهاب الخفاجي بما جاء في المصباح في عدة مواضع؛ منها قوله مثبتاً صحة ورود (تأرة) بالهمز: «قال في المصباح: التارة: المرة، وأصلها الهمز، لكنه خفف لكثرة الاستعمال، وربما همزت على الأصل وجمعت بالهمز، فقيل: تأرة، وتئار، وتئر...»[2].

27 – **مطالع الأنوار على صحاح الآثار لابن قرقول** (569): ورد ذكر هذا الكتاب في شرح الشهاب في موضعين فقط؛ أحدهما في أثناء حديثه عن معنى (النفر) حيث قال: «قال في المطالع: لم يرد أن (النفر) بمعنى الرجل، و(الأنفار) بمعنى الرجال، وإنّما هو بيان لحاصل المعنى»[3].

28 – **مغني اللبيب عن كتب الأعاريب لابن هشام** (761): تعدّدت المواضع التي نقل فيها عن كتاب مغني اللبيب؛ ففي موضع الحديث عن (واو الثمانية) قال: «في المغني: واو الثمانية ذكرها جماعة من الأدباء كالحريري، ومن النحويين الضعفاء كابن خالويه، ومن المفسرين كالثعلبي، وزعموا أنّ العرب إذا عدّوا قالوا: ستة، سبعة، وثمانية؛ إيذاناً بأن السبعة عدد تامّ...»[4].

29 – **مفردات ألفاظ القرآن للراغب الأصفهاني** (502): نقل الشهاب عن هذا الكتاب دون التصريح باسمه، فقد كان يكتفي بقوله: «قال الراغب»، إلا في موضع واحد؛ وهو في أثناء حديثه عن أصل لفظ (ضيزى)؛ فقال: «وفي مفردات الراغب: ضيزى: ناقصة، وأصله فُعلى، فكسرت الضاد للياء، قيل: وليس في كلامهم فِعلى»[5].

30 – **المقتضب من كلام العرب للمبرد** (285): نقل الشهاب عن المقتضب في مواضع قليلة، صرّح في بعضها باسم الكتاب، وفي بعضها الآخر كان يكتفي بقوله: «قال المبرد»، أو غير ذلك؛ ففي أثناء حديثه حول اختلاف العرب في اسم المفعول من بنات الياء، قال:

---

(1) انظر ص 328.

(2) ص 83، وانظر أيضاً ص 136، 199، 202، 502، 503.

(3) ص 129، 214.

(4) ص 144، وانظر أيضاً ص 146، 197، 262، 268، 279.

(5) ص 194، وانظر ص 417– 424، 428.

«وقال أبو العباس محمد بن يزيد: يجوز تمام ما كان من ذوات الياء في الشعر»[1].

31 – **النهاية في غريب الحديث والأثر لابن الأثير (606)**: نقل الشهاب عن نهاية ابن الأثير في مواضع لا بأس بها؛ فلمّا أشار الحريري إلى أنه لايقال للمرأة (ظعينة) إلا ما دامت راكبة في الهودج، ردّه الشهاب بقول ابن الأثير؛ فقال: «في النهاية: الظعينة: المرأة في الهودج، ويُقال للمرأة بلا هودج، وللهودج بلا امرأة»[2].

32 – **الهادي في النحو والصرف، وشرحه للزنجاني (655)**: نقل الشهاب عن الهادي في موضع واحد فقط؛ وهو في أثناء حديثه عن تعريف (غير): «وقال صاحب الهادي: لايجوز إدخال اللام عليه؛ لأنه لابد له من الإضافة، والمضاف إليه إما مذكور أو منوي»[3]. ونقل عن شرحه في موضعين آخرين[4].

33 – **يتيمة الدهر للثعالبي (429)**: استعان الشهاب بهذا الكتاب عند تعريفه بعَلَم ما ورد ذكره، أو لنسبة الشعر لقائله، وذلك في ثلاثة مواضع فقط[5].

أكتفي هنا بما أثبته من المصادر التي نقل عنها الشهاب الخفاجي في شرحه لدرّة الغوّاص، نظراً لكثرتها، مشيرة إلى أنني سأستوفيها كاملة في فهرس خاصّ بها.

ومن الجدير بالذكر هنا، أنّه لا نستطيع الجزم بأنّ الشهاب عاد إلى جميع هذه الكتب التي ذكرها؛ إذ ربمّا عاد إلى كتب المتأخّرين المتداولة في عصره، واستقرأ منها أقوال أولئك ومذاهبهم.

ومع ذلك لا نستطيع إنكار ثقافته الواسعة، وعلمه الغزير الذي يتراءى لنا من خلال مناقشاته لآراء كبار العلماء ومذاهبهم، فلم يكن يتحرّج من تضعيف رأي قال به عالم كبير، أو حكم لغوي اختصّ به لغوي معروف، إذا ما توفرت له الحجج القوية؛ من شواهد سماعية أو قياسية.

---

(1) ص 232، وانظر أيضاً ص 359، 501.

(2) ص 130، وانظر أيضاً ص 89، 209، 281، 284، 450، 474.

(3) انظر ص 187 من التحقيق.

(4) انظر ص 61، 275 من التحقيق.

(5) انظر ص 192، 302، 326 من التحقيق

ثانياً: قِيمَة الكتاب:

ممّا لا شكّ فيه أنّ شرح الشهاب الخفاجي لدرّة الغوّاص، كتاب له مكانة علميّة وقيمة كبيرة؛ فهو كتاب تلوّنت فيه المصادر وتنوعت، فقد اشتمل الكتاب على علم غزير في النحو واللغة والبلاغة والتفسير والقراءات وغيرها، تخلّلها فنون من الأخبار، وضروب من الأشعار،وطرائف من الحكم والأمثال، مع شيء غير قليل من تفسير القرآن الكريم والحديث الشريف.

فما بين دفتي الكتاب من نصوص قيّمة أمر لا يختلف فيه، تزداد أهميتها وقيمتها حين ينفرد بها هذا الكتاب، فلا نجدها في مصدر آخر غيره، نظراً لضياع أصولها التي نقل عنها وأخذ منها؛ كـ «تذكرة ابن هشام» مثلاً، وهو كتاب مفقود، أشار الشهاب إلى أنّه نقل من خطّ مؤلفه[1]، وغيره من الكتب المفقودة، أو التي لا تزال مخطوطة؛ كشروح التسهيل، أو شروح الكافية.

كما تزداد قيمة الكتاب أيضاً في غزارة شواهده، وفي تصحيحه لما خلط فيه الحريري من الاشتقاق أو من الأفعال، وفي تصحيح نسبة بعض الأبيات إلى قائليها، وفي ضبط الأعلام والتعريف بها، وفي الشرح والتوضيح، أو التعليل.

---

(1) انظر ص 298، 35 من التحقيق.

الفصل الثالث

مآخذ الشهاب على الحريري

كانت للشهاب الخفاجي مآخذ عدّة على الحريري في أثناء تناوله لكتاب «درّة الغوّاص» شرحاً ونقداً وتصحيحاً؛ وهي:

أولاً– تشدّده في مقياس الصّواب اللغوي:

أدرك الشهاب الخفاجي في خلال تناوله لكتاب «درّة الغوّاص» أنّ ما سلكه الحريري في كتابه، ما هو إلاّ امتداد لمناهج أسلافه اللغويين الذين عُرفوا بالتشدد في مقياس الصواب اللغوي، بل فاقهم في ذلك، حتى إنه يرى الأخذ بالفصيح المقابل للأفصح وهماً وخطأ يجب تنزّه اللسان العربي عنه، وكان الشهاب دائماً يفتح باب المجاز والتجوز، ويرى أنّ باب التأويل واسع، وأنّ ما خطأه الحريري من الاستعمالات ليست سوى مستويات لغوية لاتخرج عن دائرة الصواب اللغوي، وأنّ مَنْع التكلم بها يضيّق الاستعمال اللغوي ويحجّر الواسع.

من هذا أنّه لمّا ذهب الحريري إلى أن لفظ (البطن) مذكر وخطّأ من يؤنّثه، ردّه الشهاب بأنه حُكي عن الأصمعي وأبي عبيدة جواز تذكيره وتأنيثه، بما جاء في الصحاح، وكذا ورد عن ابن الأثير[1]، وقال: «وبما سمعته من كلام ابن الأثير علمت أنّ ما ذكره المصنف غير متفق عليه، مع أن باب التأويل واسع»[2].

ولمّا فرّق الحريري بين القيمة والثمن، وخطّأ من يستعمل أحدهما في موضع الآخر، قال الشهاب: «ووقوعهما بمعنى، لا يضر؛ لأنّ التجوز والتسمّح باب واسع»[3].

وإذا ما قيّد الحريري لفظ (أزف الشيء) بمعنى دنا، وخطّأ قول بعضهم: (أزف وقت الصلاة) إشارة إلى تضايقه ومشارفة تصرّمه، أثبت الشهاب خلاف ذلك، وقال: «وعلى كل حال يقتضي صحة ما ادّعاه خطأً، وباب التجويز والتقدير واسع، فيجوز أن يقدّر (أزف خروج الوقت) على أن للصلاة وقت فضيلة وغيره، وإذا أُريد الثاني بجعل الإضافة عهدية، لا يبقى لما توهمه أثر»[4].

وفي موضع آخر أنكر الحريري قولهم: ما شعُرتُ بالخبر، بضمّ العين، والصواب: شعَرت،

(1) انظر ص 162 من التحقيق.

(2) انظر ص 163 من التحقيق.

(3) انظر ص 225 من التحقيق.

(4) انظر ص 88 من التحقيق.

بفتح العين. أما الشهاب فقال: «هذا أيضاً من تحجير الواسع، فإن ما منَعَه قد صرّح به أهل اللغة، وفي القاموس: شعَرَ به –كنصَرَ وكرُم–: عَلِم به. فيصحّ في ماضيه ما أنكره، وقِس عليه المضارع»[1].

ومن ذلك أيضاً إنكار الحريري لقولهم: دخلت الشآم، وعدّه غلطاً قبيحاً، وخطأصريحاً؛ لأن اسم البلد: الشام، إلاّ أن الشهاب لم يرَ في ذلك خطأ، بل هو لغة مسموعة عن العرب، أقرها ابن بري، ووردت في شعر مجنون ليلى وغيره من الفصحاء[2].

وإذا ما أنكر الحريري قولهم: (شلت الشيء)؛ فيعدون اللازم بغير حرف التعدية، قال الشهاب: «هذا ما قرّره أهل العربية، إلا أن الأمر فيه سهل؛ لأنّ باب التعدية واسع، ويجوز أن يتجوز عن الرفع أو الحمل، أو يضمن، أو يحمل عليه. على أنه في كلامهم ما يقتضي صحته وسماعه من العرب؛ كما في مسائل ابن السيد، وقد قيل: إن قول النمر بن تولب:

جموم الشدّ شائلة الذّنابى ....

يحتمل أنّه مضاف والفاعل ضمير مستتر، فيؤنس التعدّي»[3].

وفي موضع آخر تبع الحريري من سبقه من العلماء الذين منعوا تعريف (كافة) بأل أو إضافته، وزعموا أنّه لا يأتي إلاّ منكراً منصوباً؛ نحو: جاء القوم كافة، أمّا الخفاجي فيرى أنه لما كان بمعنى الجميع فهو يساوقه في الاستعمال، وقد استعمله الزمخشري، والحريري نفسه[4]!

ومن قول الشهاب هنا: «ومثاله ما نحن فيه؛ فإن (كافة) ورد عن العرب بمعنى الجميع، لكنهم استعملوه منكراً منصوباً، وفي الناس خاصة، ومقتضى الوضع ألاّ يلزمه ما ذكر، فيستعمل كما استعمل (جميعاً)؛ معرفاً ومنكراً بوجوه الإعراب، في الناس وغيرهم، والظاهر الجواز؛ لأنّا لو اقتصرنا في الألفاظ على ما استعملته العرب العاربة والمستعربة حجّرنا الواسع، وعسُر

(1) انظر ص 293 من التحقيق.

(2) انظر ص 199 من التحقيق.

(3) انظر ص 389 من التحقيق.

(4) ذكرها الحريري في أثناء تفسير قوله تعالى: ﴿ وَتَرَكْنَا عَلَيْهِ فِي الْآخِرِينَ ﴿١٠٨﴾ سَلَامٌ عَلَىٰ إِبْرَاهِيمَ ﴾؛ فقال: «وتشهد الآية باتفاق كافة أهل الملل على الإيمان بنبوته، والتسليم عليه عند موته». انظر درة الغواص: 239.

التكلم بالعربية على من بعدهم»[1].

هذه بعض النماذج تدل على أن الخفاجي كان يرى مدى إسراف الحريري في التضييق على نفسه وعلى من سواه، فأدّى به هذا التضييق إلى الخطأ.

ثانياً– سوء الرواية والدراية:

ممّا أخذه الشهاب أيضاً على الحريري في كتابه (درة الغواص): أنّه مع سعة اطّلاعه اللغوي كان أحياناً يتسرّع في الحكم؛ مرّةً بلا تدقيق في الرواية، ومرّة لقلّة الدراية، فهو مثلاً يمنع جمع (حاجة) على (حوائج) وينكر استعماله، أما الشهاب فكان يثبت خلاف ذلك، وأنّ (حوائج) كثُر استعماله في الكلام الفصيح الصحيح، ويستشهد له بقوله ﷺ: «استعينوا على إنجاح الحوائج بالكتمان لها»، وبقول سيبويه: «تنجّز فلان حوائجه واستنجزها»، وبقول الشماخ:

تقطع بيننا الحاجات إلاّ   حوائج يعتسفن مع الجريِّ

وبقول الأعشى:

الناس حول فنائه   أهل الحوائج والمسائلْ

إلى غير ذلك من الشواهد[2] التي ساقها الشهاب ليثبت ورود هذا الجمع في الكلام الفصيح الصحيح، ومعلناً خطأ الحريري بقوله: «رُدّ ما ذكره، وصحّة الوهم فيه أشهرُ من (قفا نبكِ)!»[3].

والحريري يمنع الجمع بين تاء المضارعة والنون التي هي ضمير الفاعلات في قولهم: (الحوامل تطلقْنَ) و(الحوادث تطرقْنَ)، ويستشهد بقوله تعالى: ﴿تَكَادُ ٱلسَّمَٰوَٰتُ يَتَفَطَّرْنَ﴾ على أن الصواب أن يلفظ بالياء، إلاّ أن الشهاب يستشهد بما جاء في كشاف الزمخشري من أن لهذه الآية قراءة؛ وهي: «تتفطرن» بتاءين، ورُوي نظيره في نوادر ابن الأعرابي، ويقول: «فإذا قُرئ به، وورد في كلام الفصحاء العرب قديماً، كيف يتأتى ما ذكره المصنّف؟ فهو من قصور

---

(1) انظر ص 190 من التحقيق.

(2) انظر ص 219، 221.

(3) انظر ص 217.

الباع، وقلّة الاطلاع»[1].

ولما أنكر الحريري قولهم لمن تغير وجهه من الغضب: (تمغر)، والصواب عنده (تمعّر)، أثبت الشهاب ورود هذا المعنى بالإعجام في كلام الفصحاء؛ حيث قال: «وقد ورد ذلك في الحديث وأثبته الثقات، قال في النهاية الأثيرية في الحديث: هو الأمغر؛ أي: الأحمر،... وفي حديث يأجوج ومأجوج: فخرّت عليه متمغرة دماً؛ أي: محمرة،... وفي التهذيب: تمغّر لونه: تغير وعلَته صفرة، وقال ابن الأعرابي: الممغور: المقطب غضباً»[2]. ثم قال: «فلا يغرنك من أنكره؛ فإنّه ضيّق العطن، أو عديم الفطن»[3].

وفي موضع آخر أنكر الحريري قولهم: (هو قرابتي)، والصواب: (هو ذو قرابتي)، وقال الشهاب: «ما أنكر صحيح فصيحٌ، وشائع نظماً ونثراً، ووقع في كلام أفصح من نطق بالضاد، في حديث صحيح قال فيه: «هل بقي أحد من قرابتها»؟.....والوصف بالمصدر مقيس مطرد»[4]. واستشهد بما جاء في القرآن الكريم، وفي تسهيل ابن مالك، وفي أساس الزمخشري.

ولمّا خصّ الحريري استعمال لفظ (التتابع) في الصلاح والخير، و(التتايع) في المنكر والشرّ، أثبت الشهاب عدم اختصاص كل من اللفظين بما قال، واستشهد بما جاء في القرآن الكريم، وكلام أهل اللغة وتفسيرهم لمعناه[5].

إلى غير ذلك من العبارات التي خطأها الحريري، وأثبت الشهاب صحتها[6]؛ لورودها في القرآن الكريم، وكلام أفصح الفصحاء، والأشعار، متهماً الحريري بقلّة الرواية والاطلاع، وعدم الدراية.

ثالثاً – عرجه بين السّماع والقياس:

فهو تارة ينكر السماع ويأخذ بالقياس، وطوراً ينكر هذا ويأخذ بذاك! فمن إنكاره للسماع

(1) انظر ص 389.
(2) انظر ص 150.
(3) انظر ص 150.
(4) انظر ص 225.
(5) انظر ص 280.
(6) انظر ص 363، 366.

منعه قولهم: (الفاكهاني) و(الباقلاني)؛ لأن القياس أن يُقال: (فاكهي) و(باقلي)، مع أن ذلك مسموع ومقبول عند الفصحاء، على ما أشار الخفاجي[1].

وكذلك منعه جمع (أرض) على (أراض)؛ لأن القياس ألاَّ يجمع الثلاثي على (أفاعل)، مع أن الشهاب أثبت أنّه مسموع، بما جاء في كتاب سيبويه وكلام السيرافي[2].

ومن إنكاره للقياس منعه قولهم: اجتمع فلان مع فلان، والصواب عنده: اجتمع فلان وفلان، على أن ذلك عند الخفاجي لا يمتنع في قياس العربية، بدليل أنه يمكن استعمال الواو للمعية، وإذا كانت للمعية جاز استعمال (مع) بدلاً عنها[3].

ومثل ذلك إنكاره قولهم: ما عتب أن فعل كذا، بدل قولهم: ما عتم، وأشار الشهاب إلى صحتهِ قياساً، بتعاقب الباء والميم وإبدال إحداهما من الأخرى، واستشهد بما في تهذيب الأزهري من قوله: ضرب فلاناً فما عتم ولا عتب ولا كذب، وأشار إلى أن تعاقب هذين الحرفين من المسائل المشهورة في العربية[4].

ومن ذلك تخطئته لمن يقول: جاؤوا واحداً واحداً، واثنين اثنين، بدل أحاد، وثناء...، في حين أكّد الشهاب الخفاجي أنه كثير مقيس في كلام العرب؛ كقول الشاعر:

إذا شربنا أربعاً أربعاً فقد لبسنا الفرو من داخلِ

واستشهد بما جاء في شرح الكافية للحديثي، الذي أشار إلى أن: ثلاثة ثلاثة –مثلاً– يحتمل التأكيد[5].

رابعاً– ترجيحه مذهباً على مذهب:

مثّل الحريري في كتابه «درّة الغوّاص في أوهام الخواص» اللغويّن البصريّين، وتشدّد لمذهبهم، فالبصريون والكوفيون – مثلاً – مختلفون في لفظتي (احمرّ) و(احمارّ) والتسوية

(1) انظر ص 294.
(2) انظر ص 204.
(3) انظر ص 151 – 152.
(4) انظر ص 347.
(5) انظر ص 407.

بينهما، والحريري يتبع البصريين، مع صحة مذهب الكوفيين[1].

وكذلك اختلف البصريون والكوفيون في النسبة إلى الجمع، حيث ذهب البصريون إلى وجوب النسب إلى صيغة المفرد، ما لم تكن صيغة الجمع علماً، مع ورود صيغ قديمة؛ مثل: (الأنصاري)، والكوفيون جوّزوا النسب إلى الجمع[2]، فهو يتبع البصريين مع صحة مذهب الكوفيين.

وعلى هذا النحو أيضاً، إنكار الحريري لقولهم (مغَص) -بفتح الغين- للداء المعترض في البطن، ويحتم إسكانها، وهو مذهب انفرد به ابن السكّيت مع أن غيره خالفه وأثبت صحته، والحريري يعتمد مذهب ابن السكّيت ويتمسك به، مع ثبوت صحة المذهب الآخر، وفي هذا الموضع يقول الخفاجي: «وهي لغة صحيحة فصيحة، فلا يغرنّك ما قاله المصنّف، فإن الحقّ خلافه كما عرفته»[3].

خامساً – أنه لا يطبّق أحكامَهُ على نفسه:

أشار الشهاب في عدّة مواضع من شرحه إلى أنّ الحريري انزلق في التيار نفسه الذي طالما نبّه عليه في كتابه «درّة الغوّاص»، فخرج في بعض كتاباته على القواعد التي قرّرها!

من هذا أنّه أشار إلى أن (افعلّ) يستعمل فيما تمكّن واستقرّ وثبت واستمرّ من الألوان، وإذا كان اللون عَرَضَ بسبب يزول ومعنى يحول، فيقال منه: (افعالّ)؛ مثل: (اصفارّ) و(احمارّ). ومع ذلك فقد قال في مقاماته المشهورة -المقامة الكوفية- :

حـتــيّ انـثـنـى مـحـقـوقـفـاً مـصـفـرّا

وقال في المقامة الحرامية: «فازورّت مقلتاه، واحمرّت وجنتاه»، على ما أشار الشهاب إليه[4].

وأيضاً فقد خطّأ الحريري من استعمل (إذ) بعد (بينا)؛ كقولهم: بينا زيد قام إذ جاء عمرو،

---

(1) انظر ص 150–151.

(2) انظر ص 420.

(3) انظر ص 330.

(4) انظر ص 150–151.

ومع ذلك فقد ورد هذا الاستعمال أيضاً في غير موضع من مقاماته، وقال الخفاجي مشيراً لذلك: «والعجب من المصنّف أنّه قال في مقاماته: فبينا أنا أطوف، وتحتي فرس قطوف، إذ رأيت...، وقال أيضاً: فبينا أنا عند حاكم الإسكندرية إذ دخل شيخ...، وقال أيضاً: فبينا أنا أسعى وأقعد، وأهب وأركُد، إذ قابلني شيخ يتأوّه...، فكأنّه نسي ما قاله هنا»[1].

ولمّا أنكر الحريري استعمال (فعّل) من العدد، عجب منه الخفاجي لورود ما أنكره في مقاماته، حيث قال: «وقد قال هو في مقاماته: فتربّع صاحب ميمنته في نظمه، وتسبّع صاحب مسيرته على رغمه.... وقال: أيجب الغُسل على مَنْ أمنى؟ قال: لا، ولو ثنى. فاستعمل (فعّل) من العدد وخالف نفسه»[2].

وعدّ الحريري قولهم: (سَقط في يده) بفتح السين وهماً، وصوابه عنده: (سُقط في يده) بضمّ السين والبناء للمجهول، وتعجّب الخفاجي منه لورود ما أنكره في مقاماته؛ فقال في شرحه: «وقد ناقض هو نفسه، ووقع فيما فرّ منه، حيث قال في مقاماته: فسقط الفتى في يده..»[3].

ولمّا منع الحريريّ تعريف (كافة) بأل أو إضافته، وزعم أنّه لا يأتي إلاّ منكراً منصوباً؛ نحو: (جاء القوم كافّة)، قال في موضع آخر من الكتاب نفسه: «اتّفق كافّة أهل الملل»[4].

ولمّا أنكر قولهم: ما كان ذلك في حسابي؛ أي: ظنّي، ووجه الكلام عنده أن يقال: ما كان ذلك في حسباني، أنكر عليه الشهاب قوله في بيت شعر له:

بلّت يدي منك بما لم يكن ... يخطر في الوهم ولا في الحسابْ

إلى غير ذلك مما أخذه الشهاب على الحريري في كتابه «درّة الغواص».

لقد وجدنا الشهاب الخفاجي في شرحه لدرّة الغوّاص شارحاً وناقداً، ومصححاً لكثير من

---

(1) انظر ص 241.

(2) انظر ص 310.

(3) انظر ص 371.

(4) درّة الغواص 239، وذكرها عند تفسير قوله تعالى: ﴿وَتَرَكْنَا عَلَيْهِ فِي الْآخِرِينَ ﴿١٠٨﴾ سَلَامٌ عَلَىٰ إِبْرَاهِيمَ﴾ [الصافات: 78–79]؛ فقال: «وتشهد الآية باتّفاق كافة أهل الملل على الإيمان بنبوته، والتسليم عليه عند موته».

العبارات التي خطّأها الحريري.

الخاتمة

ظهر لنا الشهاب الخفاجي في تناوله لدرّة الغواص شرحاً ونقداً وتصحيحاً، عالماً شاملاً واسع الاطلاع، له شخصيته المتميزة في الحِجاج والنقد والاختيار، فلم يتردّد في مناقشة عالم كالحريري سبقهُ بما يزيد على خمسة قرون، فاتّهمه بالتشدد وتحجير الواسع، والتشبّث بآرائه وأحكامه التى لم يطبقها في كتاباته نفسها.

فالشهاب كان مدركاً ومتفهماً لطبيعة اللغة الاجتماعية المتطورة؛ فهي تنمو وتتطور مع المجتمع الذي يتكلم بها ويستخدمها، وأدرك أنّ المجتمع العربي في عصر الحريري كان قد تغيّر عما كان عليه في الجاهلية وصدر الإسلام من نواح كثيرة، وطرأت عليه نظم وعادات وتقاليد جديدة، وأن هذا التجديد وذلك التغيير وجد في اللغة العربية طواعية ومرونة فائقة.

ونظر إلى الاستعمالات التي خطّأها الحريري على أنها مستويات لغوية لا تخرج عن دائرة الصواب اللغوي، وأنّ منع التكلم بها يضيق الاستعمال اللغوي وبحجّر الواسع، متخذاً من التأويل والتجوّز والتسمح مسلكاً ومنهجاً للنقد والتصويب.

إذاً كان الهدف الأول للشهاب الخفاجي في شرحه لدرّة الغواص، التأكيد على أن باب التجوّز والتسمح باب واسع في اللغة العربية، وأن الحريري فاق كلّ من سبقه من المتشدّدين في مجال التصحيح اللغوي؛ حيث كان يرى الأخذ بالفصيح المقابل للأفصح وهماً وخطأ يجب تنزّه اللسان العربي عنه، فأنكر الشهاب ذلك، واستطاع بما يمتلكه من العلم والاطلاع والفكر الثاقب والحجة القوية، أن يتصدى للحريري فيما ذهب إليه، فجاء الشرح غنياً بالشواهد الكثيرة من القرآن الكريم، والحديث الشريف، والمشهور من أشعار العرب وأمثالهم، وأقوال كبار العلماء واللغويين، غنياً بالمصادر والشروح والمظان التي عوّل عليها في أثناء تتبعه للمسائل، فكان يحلل ويشرح ويناقش، وهذا ما دفعه إلى الاستطراد في كثير من الأحيان، وهي استطرادات لا تخلو من الفوائد واللطائف والنكت

اللغوية، فكان الشرح مصدراً مهماً للعديد من العلماء الذين جاؤوا بعد الشهاب فنقلوا عنه واستشهدوا بأقواله؛ كالبغدادي في خزانة الأدب، والآلوسي في كشف الطُّرَّة، وغيرهما.

• • •

التحقيق

وصف النسخ المعتمدة:

تهيّأ لي أن أقف على أربع نسخ من كتاب «شرح درّة الغوّاص»؛ ثلاث منها خطية في مكتبة الأسد، ورابعة مطبوعة.

أولاً: نسخة الأصل: وهي أصلح النسخ لاتخاذها أصلاً من حيث وضوحها وتاريخها؛ حيث كتبت سنة (1088هـ)، وناسخها محمد بن يوسف القاهري الشافعي الأزهري. وهي صورة مصورة محفوظة في مكتبة الأسد تحت رقم (ص.م 164)، عن المخطوطة الأصلية الموجودة في مكتبة الملك عبد العزيز في المدينة المنوّرة، من مجموعة الشيخ عارف حكمة. الخط فيها نسخي مشكول، كتبت فيها رؤوس الفقر بخط أكبر، تقع في (165) ورقة، كل ورقة فيها نحو (21) سطراً، في كل سطر نحو (10) كلمات، في أولها ختم وقف باسم أحمد عارف حكمة الله بن عصمة الله الحسيني، فيها سقط قليل استدركته من النسخ الأخرى، وانفردت بزيادات ليست في الأخرى.

ثانياً: النسخة (أ): وهي نسخة كتبت بخطّ نسخي جيّد، المتن فيها بالحمرة، نسخها أحمد بن محمد الأزكاري سنة (1243هـ)، فيها بعض السقط والتحريف، وأصابها الاضطراب والخلل في العبارة. تقع في (125) ورقة، في كل ورقة (27) سطراً، وفي كل سطر نحو (11) كلمة، محفوظة في مكتبة الأسد تحت رقم (8760).

ثالثاً: النسخة (ب): وهي نسخة كتبت بخط فارسي، أُطرت صفحاتها بالحمرة، وكتبت رؤوس الفقر فيها بخط أكبر، لم يذكر فيها اسم الناسخ ولا تاريخ النسخ، ولكن قُدّر أنها من مكتوبات القرن الثاني عشر الهجري، في أولها مجموعة تملكات أقدمها سنة (1136هـ). تقع في (154) ورقة، في كل ورقة (31) سطراً، في كل سطر نحو (12) كلمة، محفوظة في مكتبة الأسد تحت رقم (14460).

رابعاً: النسخة (ط): نسخة تقع في (265) ورقة، ومعها متن درّة الغوّاص في (153) ورقة، طُبعت في مطبعة الجوائب بالقسطنطينية سنة 1299هـ/1878م، وهي أقرب ما تكون إلى النسخ الخطية منها إلى ما ينشر على نحو علمي، لم تسلم من التحريف والتصحيف في

مواضع كثيرة، كما خلت من الترتيب والضبط، محفوظة في المكتبة الظاهرية.

منهج التحقيق:

حرصت في التحقيق على تقديم نصّ على نحو يخلو من السقط والتصحيف والتحريف، فقمت بمقابلة النسخة المعتمدة أصلاً بالنسخ الأخرى، فاستدركت مواضع السّقط فيها، وصححت بعض المواضع التي أصابها التصحيف والتحريف، مشيرة إلى ذلك في الحاشية، وإلى مواطن الاختلاف بين النسخ، ووضعت ما سقط من الأصل بين معقوفين [ ].

وتحرياً للدقة قمت - ما أمكنني ذلك - بتتبع المصادر التي أشار الشهاب إليها؛ لتوثيق النقول التي أخذها عن سابقيه.

خرّجت الآيات القرآنية بذكر اسم السورة ورقم الآية، وإثباتها بتمامها طويلة كانت أم قصيرة، كما خرّجت القراءات القرآنية من كتب القراءات المعتمدة، أو من كتب التفسير التي عُنيت بإثبات القراءة، وخرّجت الأحاديث النبوية الشريفة من كتب السنة، وكنت أذكر رقم الجزء ورقم الصفحة وعنوان الكتاب، كذلك عدت إلى كتب الأمثال لتخريج الأمثال الواردة في النصّ، ثم عمدت إلى تخريج الشواهد الشعرية من دواوين أصحابها - إن وجدت - ثم من كتب النحو واللغة والأدب، مراعية في ذلك التسلسل الزمني، وكنت أشير إلى الرواية المختلفة إن كانت في موضع الشاهد، وكنت أتمّ الشواهد التي لم يتمّها الشارح.

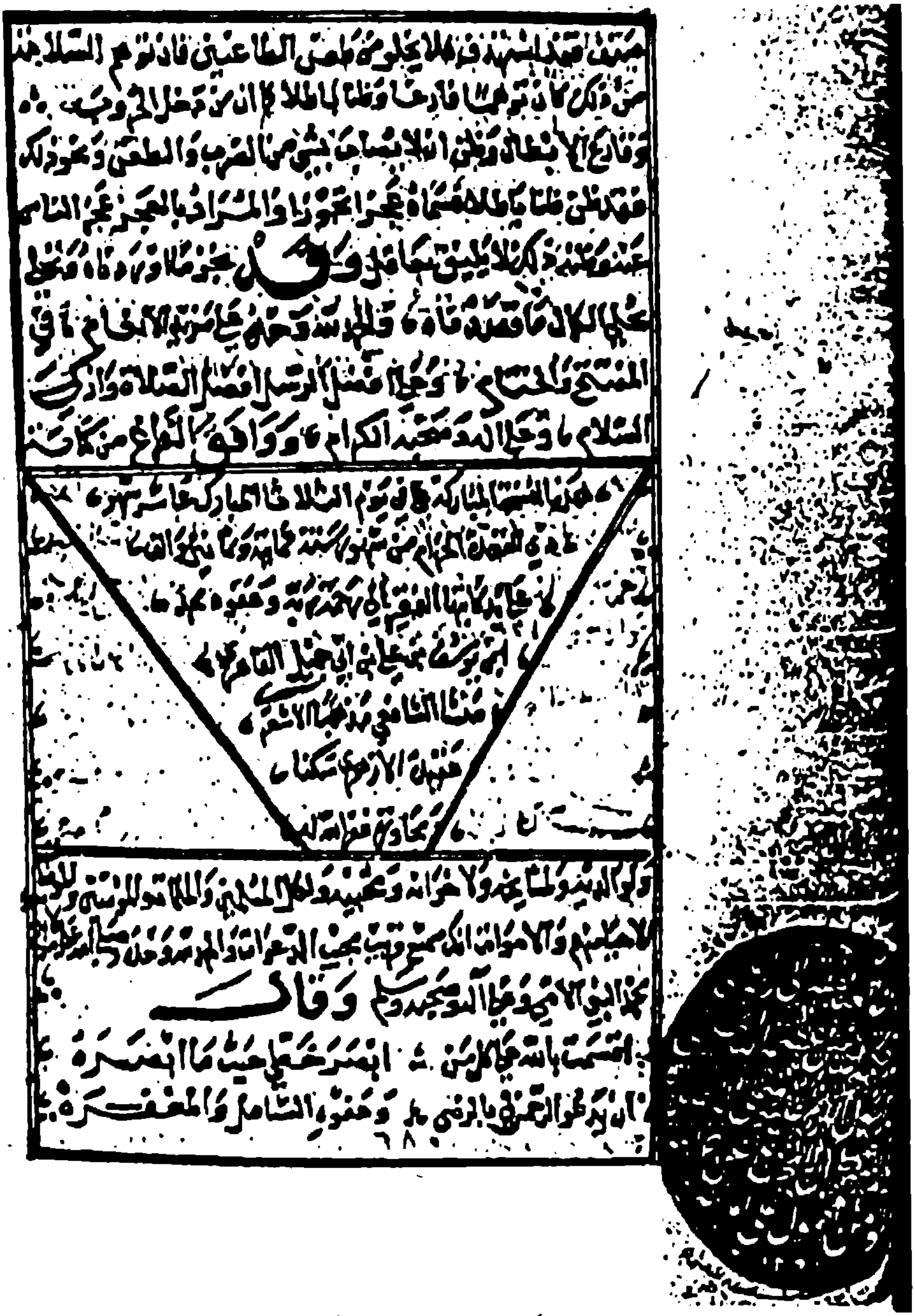
وترجمت للأعلام غير المشهورين الواردين في النصّ، بذكر اسم العلم ولقبه وأهم مصنفاته وتاريخ وفاته، مع الإحالة على أهم مصادر ترجمته، وعرّفت بالكتب التي ذكرها الشهاب في شرحه، ولا سيما المخطوط منها والمفقود، وقد اختصرت أسماء بعض الكتب بعد ذكرها كاملة في المرة الأولى من ورودها، وكنت أكتفي بالاسم الأوّل منها؛ مثل «الاقتضاب في شرح أدب الكتّاب» و«النهاية في غريب الحديث»...

عمدت إلى كتابة كلام الحريري بالأسود العريض لتمييزه من كلام الشهاب، وإذا كانت العبارة المثبتة من كلام الحريري لا تفهم إلا بإتمامها من الدرّة، أتممتها في الحاشية حتى يسهل على القارئ فهم كلام الحريري دون الرجوع إلى الدرة، وحتى يتسنّى فهم كلام الشارح أيضاً.

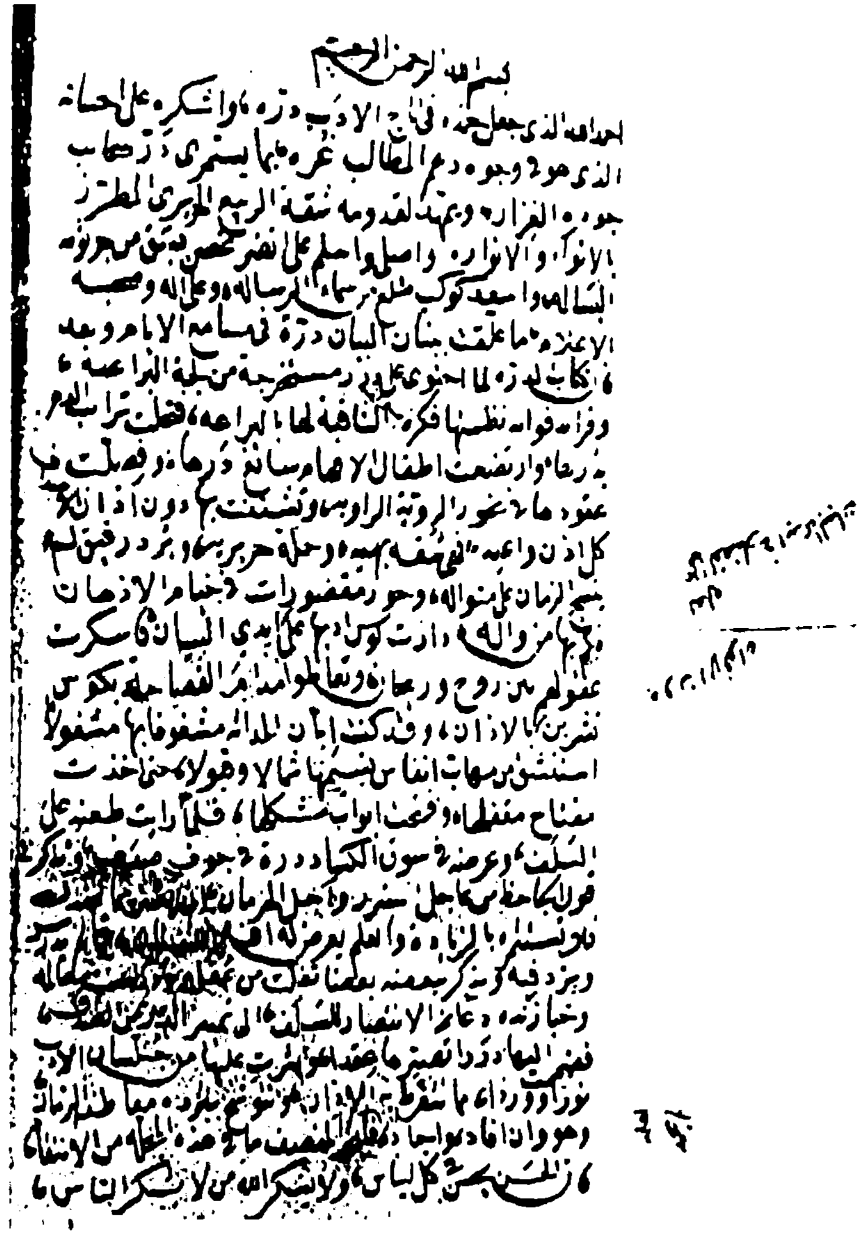
وذيّلت الكتاب بصنع فهارس متنوّعة، تيسّر للقارئ الرجوع إلى النصّ المحقق.



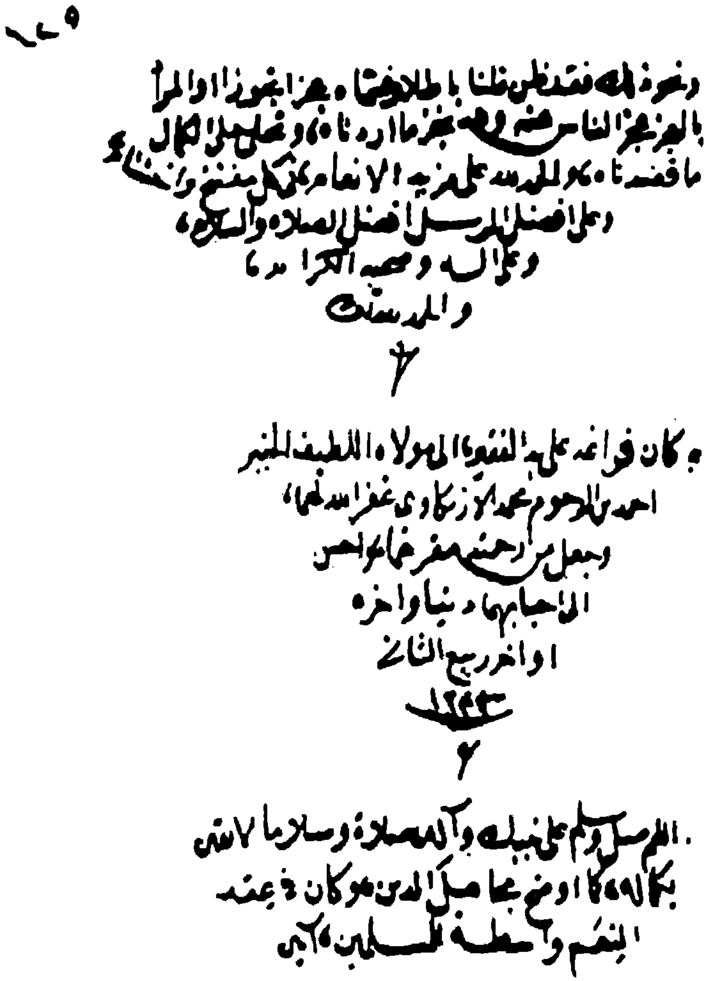
الورقة الأولى من نسخة الأصل



الورقة الأخيرة من نسخة الأصل



الورقة الأولى من النسخة (أ)



[illegible]
[illegible] الناس [illegible] ما اردناه وفضل [illegible]
ما قصدناه والحمد لله على مزيد الانعام [illegible]
وعلى افضل المرسل افضل الصلاة والسلام
وعلى آله وصحبه الكرام دوما
[illegible]

وكان فراغه على يد الفقير الى مولاه اللطيف الخبير
احمد بن المرحوم محمد الزكاوي غفر الله لهما
وجعل من رحمته مغفرهما [illegible]
الاحباب بها دنيا واخرة
اواخر ربيع الثاني
١٢٤٣

اللهم صل وسلم على نبيك وآله صلاة وسلاما لا تنتهي
بكمالاته كما [illegible] سبل الدين [illegible]
[illegible] آمين

الورقة الأولى من النسخة (ب)


بسم الله الرحمن الرحيم
وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم

الورقة الأخيرة من النسخة (ب)

النصّ المحقّق

بسم الله الرحمن الرحيم

[ربّ يسّر ومنن يا كريم، وصلى الله على سيدنا محمد وآله

قال سيّدُنا ومولانا شيخُ مشايخ الإسلام، مَلكُ العلماء الأعلام، خاتمةُ المحقّقينَ، صدرُ المدرّسين والمدققين، المفيد في هذا العصر الأخير ما لم يفده كثير من العلماء الأوائل، المنفرد عن النظير في العلوم والمماثل، قاضي القضاة بالدّيار المصرية، كهفُ العلماءِ في كلّ مشكلة قويّة، مولانا شهاب الدين أفندي، فسَح الله تعالى في مدّته، وأعاد علينا من بركته، آمين][1]:

أحمدُ الله الذي جعلَ حمدهُ في تاج الأدب دُرّة، وأشكرهُ على إحسانهِ الذي هو في وجوهِ دُهْم[2] المطالب غُرَّة[3]، بما يستمري من دُرَرِ[4] سحائبِ جودهِ الغزار، ويمهّد لقدومهِ شقة الربيع الحريري المُطَرّز بالأنْواءِ والأَنْوارِ، وأصلّي وأسلّم على أنضرِ غصنٍ بَسَقَ من جُرْثُومَةِ البَسَالة، وأسعدِ كوكبٍ طَلَع من سماء الرّسالة، وعلى آلهِ وصَحْبِهِ الأعلام، ما علقتْ ببنانِ البيانِ دُرّةٌ في مسامع الأيّام. وبعد:

فإن كتاب «الدُّرّة» لما احتوى على دُرَرٍ مستخرجة من لُجّةِ البراعة، وفرائد فوائد نظمتها فكرتُه الثاقبة لها باليراعة، فتحلّتْ ترائبُ[5] الدَّهر بدُرّها، وارتضعتْ أطفالُ الأفهامِ سَائغَ دَرِّها، وفُصِّلت عقودها في نحور الرّوية الراوية، وتشنّفت بها دون آذانِ الأصْدافِ كُلُّ أُذن واعية، فهي شقّة بهيّة، وحُلّة حريريّة، وبُرْدٌ رقيقٌ لم يَنْسُج الزمان على منواله، وحورٌ مقصوراتٌ في خيام الأذهان فكم بها من والهِ، دارَت كؤوس آدابها على أيادي[6] البيان، فأسكرتْ عقولَهُمْ بين رَوْحٍ وريحان، فتعاطوا كؤوس[7] الفصاحة بكؤوسٍ تشرّبْنَ بالآذان، وقد كنت إبان الحداثة

(1) ما بين حاصرتين ليس في أ، ب، ط.

(2) الدُّهْم، جمع أدهم: وهو الفرس الضارب إلى السواد. اللسان (دهم).

(3) الغرّة: البياض في وجه الفرس. اللسان (غرر).

(4) في ب: «درّ».

(5) الترائب، جمع تربية: موضع القلادة من الصّدر، وقيل: عظام الصدر. اللسان (ترب).

(6) في أ، ب: «أيدي».

(7) في ب، ط: «وتعاطوا مُدام».

مشغوفاً بها مشغولاً، أستنشِقُ من مهابّ أنفاسِ نسيمها شمالاً وقبولاً، حتى أخذت مِفتاحَ مُقْفَلِها، وفتحتُ أبوابَ مُشكِلها، فلمّا رأيتُ طَعنَهُ على السَّلَفِ، وعرضه في سوق الكسادِ درّة في جَوْفها صَدف، وتذكّرتُ قولَ الجاحظ[1]: «مِنْ عَاجِلِ الضّرر وآجل الحِرمانِ، أن تغترّ بما عندكَ، فلا تثمره[2] بالزيادة؛ فإنّ العلم قد يَعْرِض لَهُ[3] آفة النّسيان، فما لم يُدرّس ويزد فيه، ويُذكّر ببعضِه بعضاً، تفلّتَ من عُقُلِه، ودُرِستْ معالمُهُ، وخبا زَنْدُه».

دعاني الانتصارُ للسَّلفِ، إلى تمييز الدُّرّ من الصَّدَف، فَضَممتُ إليها دُرراً تصيّرها عقداً، ونثرْتُ[4] عليها من جُلَّسانِ[5] الأدب نَوراً ووردأ، ممّا[6] تتقرّطُ به الآذان، وتتوشّح ببُرْدِهِ معاطف الأزمان[7]، فهو وإن أفادَ وأجادَ، فليحمد المنصف ما في هذه المجلة من الانتقاد؛ فإن الحسنَ يحسُنُ في كلِّ لباس، ولا يشكر الله من لا يشكر النّاس: [الكامل]

وإذا شكرتَ البحرَ في إنعامِهِ بالدُّرّ، فاشكر حيلةَ الغوّاصِ[8]

ولمّا تمَّ بحمدِ الله عقدُ انتظامه، وعطّرَ أردانَ[9] الزّمانِ مِسْكُ ختامه، بما تنشرحُ له صُدورُ الصّدُورِ، وتَقَرُّ بِهِ أعينُ المَسَرَّةِ والحبور، قمتُ مخاصماً لليالي، مدّعياً[10] لما لي من حقوق المعالي، طالباً حَكَماً يُعديني[11] عليها، ويردُّ ما اختلستْهُ بيديها، فهداني الله إلى لَثْم ترابِ بيتِ[12] النّعم، بما أفاضه من سَحاب[13] الجُودِ والكرم: [الطويل]

(1) هو أبو عثمان عَمْرو بن بَحر بن محبوب الكنانيّ، سُمّي بالجاحظ لجحوظ عينيه (255هـ): كبير أئمة الأدب، ورئيس الفرقة الجاحظية من المعتزلة. أشهر كتبه: «البيان والتبيين» و«البخلاء» و«الحيوان». معجم الأدباء 472/4، سير أعلام النبلاء 12/10، الأعلام 74/5.

(2) في ب، ط: «تستثمره»

(3) في ب: «والعلم يعرض».

(4) في ط: «نشرت».

(5) في ط: «جلستان».

(6) في أ: «بما».

(7) في ب: «الزمان».

(8) رواية البيت في ب: بدل «شكرت»: «ذكرت»، وبدل «فاشكر»: «فاذكر».

(9) الرُّدْن –بالضمّ–: أصل الكمّ، والجمع أردان. القاموس (ردن).

(10) في أ: «مداعياً».

(11) أي: يعينني.

(12) في أ: «ينبت».

(13) في أ، ط: «سحائب».

سَـفـيـنـةُ آمــالــي لــجَــدْواهُ يـمّـمـتْ فــإنّ لـهـذا الـبَـحـرِ تُـصـطـنَـعُ الفلكُ

فاستمع دعوى الأماني، وأنصفني من ظلم زماني، ومن كان شاهده القضاءَ والقدر، فمركبُه السَّعدُ والظَّفرُ، وحاكمه خليفةُ الرحمن، ومقرّه بكهف الأماني والأمان، مَنْ تُزيَّنُ باسمهِ فواتحُ الإحسان، وتُنجز بعدْلِهِ العمريّ مواعيدُ الزمان، ملكٌ طاب أصلُه وزكا، ولا أقول: من فتح عينه[1] يرى به ملكاً، فـ ﴿ مَا هَٰذَا بَشَرًا إِنْ هَٰذَآ إِلَّا مَلَكٌ كَرِيمٌ ﴾[يوسف: 31]، ميعادُ الغنى النظر إليه والتسليم، ومن سعى[2] فقد رعى، ومن نام رأى الأحلام: [البسيط]

لـو أَشْـبـهـتْـهُ بِـحـارُ الأرضِ فـي كـرَمٍ لأَصـبـحَ الـدُّرُّ مَـرْمِـيـاً على الطُّرق[3]

فإن وصل كتابي لنادٍ له باللّطف معمور، فلا بِدْعَ فإنهُ دُرٌّ والدّرّ مسكنهُ البحور، وها هو لديه مبتسم عن كلّ جودٍ ومجدود[4]، بلطف غير محدود: [البسيط]

حَـكَـتْ مَـعَـانـيـهِ فـي أثـنـاءِ أَسْـطـرهِ آثـــارَهُ البيضُ فـي أحـوالـيَ الـسّـودِ

وارث ملك سليمان، نتيجة المقدم من آل عثمان، خليفة الله في أرضه، السلطان مراد[5] ابن السلطان أحمد بن السلطان محمد بن السلطان مراد، مَن أحيا الله به ما اندرسَ من معالم الإسلام، وجدّد به[6] الدين والدولة كما جدّد به بناء بيت الله الحرام: [الطويل]

أَرادَ زمــانــي مــالــكـاً جــلَّ قَــدْرُهُ يُـجَـدِّدُ مـا يَـبْـلـى وأنـــتَ مـــرادهُ[7]

متّع الله الإسلامَ بطولِ حياتِهِ، وأبّدَ دولتَهُ تأبيدَ[8] آثاره في صحائف حسناته، وحفظَ ذاتهُ ونسلَهُ، ومكّنَ في رياضِ العزّ فرعَهُ وأصلهُ، ونكّسَ أعلامَ أعدائه، ورفعَ على هامَةِ الخافقين أَلْوية أوليائِه: [البسيط]

(1) في ط: «عينيه».
(2) في الأصل: «شعر»، والمثبت من النسخ الأخرى.
(3) في أ، ب، ط: «مطروحاً».
(4) سقطت كلمة «ومجدود» من ب.
(5) السلطان مراد بن السلطان أحمد بن السلطان محمد ... (1049 هـ): أعظم سلاطين آل عثمان مقداراً، وأسطاهم همّة واقتداراً، كانت مدة سلطنته ست عشرة سنة. خلاصة الأثر 336/4.
(6) العبارة في أ: «وجدّد الله به».
(7) في ب: «ما أبلى». وفي ب، ط: «وكنت» مكان «وأنت».
(8) التأبيد: التخليد.

بقيتَ لـلـدّيـن والـدُّنـيـا ولا عَـدِمَـتْ   أجـيـادُ نَـحـرِ المعالي هـذهِ الـدُّررا

وها أنذا أقول، مستفيضاً[1] للأجرِ والقبول:

اعلم أنّ مصنّفَ هذا الكتاب: أبو محمد القاسم بن عليّ الحريريّ، من أهل البصرة، وهو أديبٌ بليغ، له كتب فائقة، وأشعار ورسائل رائقة[2]، ولم يزلْ هو وأولادهُ في خدمة الخلفاء بالبصرة إلى آخر العهد المقتفويّ[3]، كما قاله صاحبُ (الخريدة)، ومن مشهور[4] شعره:

[الطويل]

ولما تَعَامى الـدّهْـرُ وهـو أبـو الـورى   عـن الـرُّشْـدِ في أنـحـائِـهِ ومَـقَـاصِـدِهْ

تَـعَـامَـيْـتُ حتى قِـيـلَ إنّــي أخــو عمى   ولا غَرْوَ أن يَحْذُو الفتى حذو والدِهْ[5]

ومثلُه قولُ شمس الدين بن الفرّاش[6]:   [الوافر]

إذا غــارتْ خـيـولُ الـهَـجْـرِ يـومـاً   عـلـيـكَ فَـكُـنْ لَـهَـا ثَـبْـتَ الـجَـنَـانِ

وإنْ خَــانَ الـصّـديـقُ فـلا عجيبٌ   ألـيـسَ الأصـدقـاءُ بـنـي الزمانِ[7]

وقلتُ مضمّناً:   [مشطور الرجز]

نـحـنُ بـنـو الـدّهْـرِ الـعَـدُوِّ للـكـرمْ   الـسّـاقـط الـهـمّـة إن عــدّ الـهـمـمْ

لِــذَا تـركـت الـنّـاس طـرًّا كـالـعَـدَمْ   وكــلُّ ودّ هــو لـلـهـجـرِ سلمْ[8]

(1) في ب: «مستمداً» وفي ط: «مستفيداً».
(2) في أ، ب، ط: «عذبة».
(3) نسبة إلى الخليفة العباسي أبي عبد الله محمد، المقتفي لأمر الله، تولى الخلافة سنة (532هـ) وتوفي سنة (555هـ)، ولُقِّب بالمقتفي لأمر الله لأنه رأى النبي ﷺ في المنام قبل خلافته، فقال له: إنه سيصل إليك هذا الأمر، فاقتفِ بي. انظر الكامل لابن الأثير 77/9.
(4) كلمة «مشهور» سقطت من ط.
(5) في ط: «أخو العمى». والبيتان في المقامات الأدبية للحريري، المقامة البرقعيدية: 53.
(6) هو أبو عبد الله محمد بن محمد بن موسى، شمس الدين بن الفرّاش (588هـ): شاعر مجيد، من القضاة، من أعيان الدولتين النورية والصلاحية. خريدة القصر، قسم شعراء الشام 298/1، الأعلام 26/7.
(7) البيتان في الخريدة، قسم شعراء الشام 298/1. ورواية البيت الأول في ب:
وحـيـث تُـغير خيل الـدَّهْـرِ فـارْكَـبْ   لـهـا صـبـراً وكُــنْ ثَـبْـتَ الـجَـنـانِ
(8) في ب: «الناس فيه».

ولا وفـــاءَ غـيـرُ غَـــدْرٍ ونــدمْ   ومَـــنْ يُـشـابِـهْ أبَـــهُ فـمـا ظلمْ[1]

وتوفي في سنة ستّ عشرة أو خمس عشرة وخمسمئة، وسمىّ كتابَهُ هذا: (درّة الغوّاص)؛ والدُّرّة معروفة، والغوّاص: مبالغة في[2] الغائص، وقيل: الغواص من اتّخذ ذلك حِرفةً له، وإضافته إمّا للمدحِ لأنّهُ يَدَّخِرُ لنفسِه أنْفَسَها، أو لادّعاء أنّها دُرّةٌ حقيقيّة؛ كما يقال: بدرُ السماء، وكان مالك يسمّي عمرو بن الحارث[3] درّة الغوّاص. وقال الجُمَحيُّ[4] يصف امرأةً: [الخفيف]

وَهـــي زَهْــــراءُ مـثـل لُــؤلــؤةِ الـغَــوْ   ـواصِ مِـيـزَتْ مِـن جـوهـرٍ مَكْنُونِ[5]

قال رحمهُ اللهُ: **أما بعدَ حَمد الله الذي عمَّ عبادَهُ بوظائفِ العوارف.**

العوارف: جَمعُ عَارفةٍ، وهي كالعُرفِ والمعْرُوف: بمعنى الإحسان[6]، ومن لطائف أبي عليّ الباخَرْزيّ[7]: [السريع]

قَـــدْ مُـلِـئـتْ زَوْزَنُ مـــن سَــادةٍ   لَــهُــمْ نـفـوسٌ بـالـعُـلا عـارفـاتْ

مــا أغْــتَــدي إلاّ ومِـــنْ عـنـدِهـم   عـــارِفـــةٌ عـــنــديَ بـل عـــارفـاتْ

---

(1) التضمين في قوله: «ومن يشابه أبه فما ظلم»؛ وهو بيت من الرجز لرؤبة بن العجاج، من قصيدة يمدح فيها عدي بن حاتم الطائي، وقبله:

بــأبِــه اقـتـدى عـــديّ في الـكـرمْ   ومـــن يُـشـابـه أبـــه فـمـا ظـلـمْ

انظر: ديوان رؤبة: 182.

(2) زيادة من ب.

(3) هو عمرو بن الحارث بن يعقوب الأنصاري، أبو أمية (147هـ): أخطب أهل عصره، ومن أرواهم للشعر وأحفظهم للحديث. ميزان الإعتدال 252/3، تهذيب التهذيب 313/4، الأعلام 76/5.

(4) هو وهب بن زَمْعَة بن أَسَيد بن أُحيحة، أبو دهبل الجمحي (63هـ): أحد الشعراء العشاق المشهورين من أهل مكة، له ديوان شعر مطبوع. الشعر والشعراء 614/2، الأغاني 2554/7، الأعلام 125/8.

(5) في ب: « من لؤلؤ». والبيت في ديوان الجمحي: 69 والأغاني 2563/7 واللسان (خضر). ويُروى أيضاً لعبدالرحمن بن حسان في: الكامل 389/1 وسفر السعادة 211/1 والخزانة 314/7.

(6) اللسان (عرف).

(7) هو علي بن الحسن بن علي بن أبي الطيب الباخرزي (467هـ): أديب، من الشعراء الكتاب من أهل باخَرز، له علم بالفقه والحديث، اشتهر بكتابه: «دمية القصر وعصرة أهل العصر». سير أعلام النبلاء 642/13، وفيات الأعيان 387/3، الأعلام 272/4.

قـد بَـقـي الـفـخـرُ بـهـمْ والـنّـدى في النّاس، والبُخلُ مع العَارِ فَاتْ[1]

فإن قلت: هل يكون هذا حَمْداً، وهو لم يحمد، وإنّما ذكر أنّهُ سبقَ منهُ الحمد؟ قلت: نعم؛ لأن الإخبار عن الحمدِ حمدٌ، ولذا جَوَّزوا في جملة الحمدِ أن تكون خبرِية وإنشائية[2]. والخطبةُ قد يتأخر وضعُها عن[3] الكتاب، فيجوز أن يكون المصنّف حَمدَ الله بلفظه أولاً، ثم ذكره هنا؛ لأن خطبة الكتاب كالعنوان الذي يتأخر كتابة، كما قال الغَزّي[4] في قصيدة له:

[الكامل]

وافـى زمـانُـكَ آخِـراً وتـقـدّمـت بـكَ هِـمَّـةٌ في كفّها قَـصَـبُ الـنَّـدى

فـغَـدَوْتَ كـالـعُـنـوانِ يُكتب خاتماً وبـذاكَ فـي حـالِ الـقـراءةِ يُبْتدا[5]

والصَّلاة على نبيه محمد العاقب[6]. أصل معنى الصّلاة: الانعطاف الجسماني؛ لأنها مأخوذة من الصّلَوَيْن، على ما حُقِّقَ في شروح[7] (الكشاف)[8]، ثم استعمل في الرحمة والدّعاء، لما فيهما من التعطف المعنوي، ولذا عُدّي بـ (على) كما يقال: تعطّفَ عليه، فلا يرد عليه أن

---

(1) الأبيات الثلاثة رواها أبو علي الباخرزي عن والده، كما ورد في كتابه دمية القصر 1357/2، ورواية البيت الثالث فيه:

قـد بـقـي الـفـخـرُ بـهـم والـنـدى والـبـخـلُ والـشـؤم مـع الـعـار فات

والعارفات في البيت الأول من المعرفة، وفي الثاني من المعروف والعرف، وفي الثالث من كلمتين هما: (العار) و(فات).

(2) انظر إعراب القرآن ومعانيه للزجاج 45/1 والتبيان للعكبري 5/1.

(3) في أ: «على».

(4) هو إبراهيم بن عثمان (أو ابن يحيى بن عثمان) بن محمد الكلبي الأشبهي (524 هـ): شاعر مجيد من أهل غزة بفلسطين، له ديوان شعر مخطوط. وفيات الأعيان 57/1، سير أعلام النبلاء 452/14، الأعلام 50/1.

(5) البيتان في الخريدة، قسم شعراء الشام 46/1 وكشف الطرة للآلوسي: 8، وفيهما: «المدى» بدل «الندا». ورواية البيت الثاني في ب، ط:

فـغـدوت كـالـعـنـوان يـكـتـب آخـراً وبـه إذا كـان الـقـراءة يـبـتـدا

(6) في ط: «وخصّ من شاء منهم بلطائف المعارف، والصلاة على نبيه ....».

(7) في ب: «شرح».

(8) قال الطيبي في شرحه للكشاف، المسمّى: «فتوح الغيب في الكشف عن قناع الريب» الورقة (37/ب): «الصلاة من الصلوَيْن؛ وذلك لأن أول ما يشاهد من أحوال الصّلاة إنما هو تحريك الصلوين للركوع، فأمّا القيام فلا يختصّ بالصلاة دون غيرها». وانظر: المحتسب 187/1. وفي اللسان (صلا): «إنها من الصلوين؛ وهما مكتنفا الذنب من الناقة وغيرها، وأوّل مَوْصِل الفخذين من الإنسان، فكأنهما في الحقيقة مكتنفا العصعص».

تعدّي الدّعاء بـ (على) للمضرة، فكيف تكون الصلاة بمعنى الدعاء؟ ولا حاجة إلى أن يُقال: لا يلزم من كونِ لفظٍ بمعنى لفظ آخر أن يُعدّى تعديته.

ومحمّد: مفعّل من الحمد[1]، والتكرير فيه للتكثير والمبالغة، وهو منقول من اسم المفعول للتفاؤل، وفي السِّير أنّه قيل لجدّه: لِمَ سَمّيتَ ابنكَ محمداً، وليس من أسماء آبائك؟ فقال: رجوتُ أن يُحمد في السماء والأرض[2].

وفي (شرح الهادي)[3]: «أخطأ من قال إنّه مُرتجلٌ»، وفيه نظر. والعاقبُ: بمعنى آخر الأنبياء، كما في الصحاح[4]. وفي الحديث الصحيح المروي في الشمائل وغيره أنّه ﷺ قال: «إنّ لي أسماء: أنا محمدٌ، وأنا أحمد، وأنا الحاشرُ الذي يُحشَرُ النّاس على قدميّ، وأنا العاقب الذي لا نبيّ بعدي»[5].

وفي (شرح الشفا): «العاقب: الآتي عَقِبَ[6] الأنبياء، وليس بعده نبيّ»[7].

وقال ابنُ الأعرابي[8]: «معناه: مَنْ يَخْلُفُ[9] في الخيرِ مَنْ كانَ قَبْلَهُ»[10]. ومنه: عَقِبُ الرَّجل لولده[11]. وظاهرُ الحديث مؤيّدٌ للأوّل، لكن في دلالته عليه بحَسَب اللغةِ خفاء، ويُوجّه بأنّ من يعقب[12] قوماً يكون آخرَهم، فلا يكون بعده أحدٌ منهم، فهو تفسير له يلازمه؛ إذ[13] هو

---

(1) الاشتقاق لابن دريد: 8.

(2) انظر: الروض الأنف 182/1 والسيرة النبوية لابن كثير 210/1

(3) «الهادي في النحو والصرف»: للإمام عبد الوهاب بن إبراهيم الزنجاني (655هـ)، ثمّ شرحه شرحاً ممزوجاً وسمّاه «الكافي شرح الهادي». كشف الظنون 2027/2.

(4) الصحاح (عقب).

(5) الحديث في شمائل الرسول للترمذي: 101، وانظر صحيح مسلم، كتاب الفضائل 1828/4 وصحيح البخاري، كتاب المناقب 1299/3، وفيه: «لي خمسة أسماء ...».

(6) في ب: «عقيب».

(7) «شرح الشفا»: للملاّ علي القاري 486/1. «والشفا بتعريف حقوق المصطفى»: للقاضي عياض.

(8) هو محمد بن زياد الأعرابي (321هـ): علاّمة باللغة والشعر، له تصانيف كثيرة منها: «أسماء خيل العرب وفرسانها» و«النوادر». طبقات النحويين واللغويين 195، وفيات الأعيان 306/4، إنباه الرواة 128/3.

(9) في ب: «خلف».

(10) انظر قول ابن الأعرابي في تهذيب اللغة (عقب).

(11) العَقِبُ والعَقْبُ والعاقِبةُ: وَلَدُ الرّجل. اللسان (عقب).

(12) في أ، ب: «تعقب».

(13) في ب: «أو».

من التعريف العهدي[1]، وإنمّا خصّهُ المصنف بالذكر لأنّه مأثور، مع ما فيه من الإشارة إلى أنّ موضوع كتابه التعقّب على مَنْ قبله، ولو فُسّر به الحديث صحّ، ويكون معناه: الناسخ لشرع من قبله، والمكمّل لسائر الشرائع.

وكان الأَوْلى أن يقول المصنّف: والصلاة والسلام؛ لأنّ إفرادَ أحدِهما عن الآخر مكروه عند كثيرٍ من العلماء؛ للأمر بذلك في آية: ﴿صَلُّواْ عَلَيْهِ وَسَلِّمُواْ تَسْلِيمًا﴾ [الأحزاب: 56]. فإن قلت: ما تصنع بحديث[2] التشهُّدِ الوارد فيه: «اللهمّ صلِّ على محمدٍ كما صَلّيتَ على إبْراهِيمَ»[3] بدون سلام؟ قلت: أجابَ عنهُ النّووي[4] في شرح مسلم بأنّه اكتفى بذكره مُقدّماً في قوله: السّلامُ عليك أيها النبّي[5]؛ فتأمّل.

وعلى آله وأصحابه أولي المناقب. في الحواشي[6]: «آله: مرغوب عنه؛ لأنّ الإضمارَ يردُّ الكَلِمَ إلى أصولها كثيراً، وأصل آلٍ: أهلٌ، بدليل قولهم في تصغيره: أُهَيْلٌ، فالوجهُ: على أهله، إلاّ أن يُظهرَ فيقول: آل محمد»[7].

أقول: هذا مذهب الكسائي[8] والزُّبيديّ[9]، وهو مردودٌ؛ لأنّ إضافته إلى الضمير سُمعت

---

(1) ألْ العهدية: هي التي عُهد مصحوبها بتقدّم ذكره؛ نحو: جاءني رجلٌ فأكرمت الرجل. الجنى الداني: 194.

(2) في ب: «في حديث».

(3) الحديث بتمامه في صحيح مسلم، كتاب الصلاة 305/1 وصحيح البخاري، كتاب الصلاة 1802/4.

(4) هو أبو زكريا يحيى بن شرف بن مري ين حسن الحزامي، الحوراني، النووي، محيي الدين (676هـ): علاّمة بالفقه والحديث، صار إمام الشافعية في عصره، من كتبه: «المنهاج في شرح صحيح مسلم» و«تهذيب الأسماء واللغات». سير أعلام النبلاء 321/17، طبقات الشافعية لابن قاضي شهبة 9/2، الأعلام 149/8.

(5) شرح صحيح مسلم 368/4.

(6) قوله: «في الحواشي» سقط من أ. والمقصود بالحواشي: حواشي ابن بري على درّة الغواص.

(7) حواشي ابن بري: 3–4. وفي سرّ الصناعة 100/1 قال ابن جنّي: «ومن ذلك قولهم: (آل)؛ كقولنا: آل الله وآل رسوله، إنّما أصلها (أهل) ثم أبدلت الهاء همزة فصارت في التقدير: (أأل)، فلمّا توالت الهمزتان أبدلوا الثانية ألفاً، كما قالوا: (آدم) و(آخر)، وفي الفعل:(آمن) (آزر)». وفي الممتع 349/1: «ومما يؤيد أن الأصل (أهل) أنهم إذا أضافوا إلى المضمر قالوا: (أهلك) و(أهله)؛ لأنّ المضمر يردُّ الأشياء إلى أصولها، ولا يقال: (آلك) و(آله) إلاّ قليلاً جداً». وانظر اللسان (أهل).

(8) هو أبو الحسن علي بن حمزة بن عبد الله الأسدي، الكوفي (189هـ): إمام في اللغة والنحو والقراءة، له تصانيف عدة منها: «معاني القرآن» و«النوادر» و«ماتلحن فيه العامة». طبقات النحويين واللغويين:127، إنباه الرواة256/2، الأعلام41/3.

(9) هومحمد بن الحسن بن عبيد الله بن مذحج الزبيدي الأندلسي (379هـ): عالم باللغة والأدب، من تصانيفه: «لحن العوام» و«طبقات النحويين واللغويين». إنباه الرواة 108/3، البغية 84/1، الأعلام 82/6.

من العرب نظماً ونثراً. قال عبد المطَّلب: [مجزوء الكامل]

وانـصُـر عـلـى آل الـصـلـيـ ـب وعـابـديـه الـيَـومَ آلَـكْ [1]

وما ذكره غير مطّردٍ، ألا تراكَ تقول: يَدُهُ، ودَمهُ، وهَنُهُ، بغير رَدّ؟

وقال ابن السّيد[2] في شرح أدب الكاتب: «هذا المذهب لا قياس يعضدهُ، ولا سماع يؤيّده، وفي كامل المبرّد[3]: عن معاوية في قصّةٍ: فيُجتمعُ به عليك من آلك[4]. وكذا ورد في كثير من شعر العرب؛ كقولِ خُفافٍ السُّلَميّ[5]: [الطويل]

أنـا الـفـارس الحامي حقيقةَ والـدي وآلـي، كـمـا تـحـمـي حـقـيـقـةَ آلِـكـا

ومثله كثيرٌ»[6].

وقال أيضاً في شرح سَقْط الزَّند: «كان الكسائي يقول: لا يُضاف (آل) الذي يُرادُ به الأهلُ إلى المضمرات ولا إلى البلادِ، فكان لا يُجيز: صلّى الله على محمّد وآله، ولا يجيز: آل البصرة، وآل الكوفة، ويقول في جميع ذلك: أهل»[7]. وحكى الدِّينَوَري[8] في شرحه لإصلاح المنطق:

---

(1) من أبيات قالها عبد المطّلب جدُّ النبي ﷺ يدعو الله فيها، ويستنصره على أبرهة وجنوده عندما همّوا بالهجوم على الكعبة. والبيت في الروض الأنف 70/1 والممتع 349/1 وشرح الأشموني 12/1 وهمع الهوامع 286/4 والدرر اللوامع 62/2 والتاج (أهل) وكشف الطرة :11.

(2) عبد الله بن محمد بن السِّيد البطَلْيوسي (521هـ): من العلماء باللغة والأدب، من كتبه: «الاقتضاب في شرح أدب الكتّاب» و«شرح سقط الزند» و«المسائل والأجوبة». الإنباه 141/2، البغية 55/2، الأعلام 123/4.

(3) هو أبو العباس محمد بن يزيد بن عبد الأكبر، الأزدي (286هـ): إمام العربية ببغداد في زمنه، وأحد أئمة الأدب والأخبار، من كتبه: «الكامل» و«المقتضب». أعلام النبلاء 101/11، البغية 269/1، الأعلام 144/7.

(4) الكامل 1157/3، وفيه: «فيجُتمع عليه من آلِكَ وليس منكَ».

(5) هو أبو خُراشة خُفاف بن عُمير بن الحارث بن الشريد السلمي (نحو 20هـ): شاعر فارس، عاش زمناً في الجاهلية، له ديوان شعر مطبوع. الشعر والشعراء 341/1، الخزانة 443/5، الأعلام 309/2.
والبيت في ديوانه :67 وروايته فيه:

أنـا الفارس الحـامي الحقيقة والـذي بـه أُدركُ الأبـطـالَ قـدْمـاً كذلكا

وحينئذٍ لا شاهد فيه، وانظر الخزانة 440/5، وورد بلا نسبةَ في الاقتضاب: 8 والممتع 349/1.

(6) الاقتضاب في شرح أدب الكتّاب: 7–8 بتصرّف.

(7) لم أقف على القول في شروح سقط الزند، وانظر مذهب الكسائي – وتبعه فيه النحاس والزبيدي – في الاقتضاب: 6 وشرح الأشموني 12/1 والهمع 286/4.

(8) هو أبو حنيفة أحمد بن داوُد بن وَنَنْد الدّينوري (282هـ): مهندس، مؤرخ نباتي، من نوابغ الدهر، من تصانيفه: «الأخبار الطوال» و«النبات». سير أعلام النبلاء 711/10، البغية 306/1، الأعلام 123/1. وقد نقل

«أنَّ من العرب من يُضيف (آلاً) إلى المضمر». فأمّا إضافته إلى البلاد فلا أحفظه في غير قول المعرّي: [الوافر]

وَلَـمْ يَـكُ آلُ خَـيْـبَـرَ آلَ خَـيْـرٍ ....[1]

وفي سرّ الصناعة لابن جنّي[2]: «(آل) مخصوصٌ بالإضافة إلى الأشرفِ والأخصّ دون الشائع الأعمّ، حتى لا يقال إلاّ في نحو قولهم: القرّاء[3] آل اللهِ وآل الكعبة، ﴿وَقَالَ رَجُلٌ مُّؤْمِنٌ مِّنْ ءَالِ فِرْعَوْنَ﴾ [غافر: 28]»[4].

وكونُ أصلِ (آلٍ) أهْلاً، قولٌ لأهلِ اللّغة، وقيل: أصله (أوْلٌ) كما بيّن في محلّه. وكونُ (آل) لا تُضافُ إلا إلى مذكّرٍ عاقلٍ شريفٍ أكثريّ لا كلّي؛ كقولِ الفرزدق: [الطويل]

يـمـوتُ ولَـمْ يَـمْـنُـنْ عَـلـيَّ طَـلاقـةً سوى ربدِ التقريب من آلِ أَعْوَجَا[5]

وقولِ عمر[6] بن أبي ربيعة[7]: [الطويل]

أَمِـنْ آلِ نُـعْـمٍ أنـتَ غَـادٍ فـمُبْـكِـرُ ....[8]

ابن السيد قوله في الاقتضاب: 7 من كتابه «إصلاح المنطق» وليس شرحه كما أشار الشهاب. وانظر كشف الظنون 108/1.

(1) البيت كما في ديوان لزوم ما لا يلزم 233/1:

ولم يَـكُ أهـلُ خـيـبرَ أهـلَ خُـبْرٍ بـمـا لاقـى الـسُّـلالـمُ والـوَطـيـحُ

وحينئذ لا شاهد فيه. وفي كشف الطرة: 12: «خير آل». والسلالم والوطيح: حِصنان في خيبر. أهل خبر: أرباب خبرة وأصحاب معرفة.

(2) هو أبو الفتح عثمان بن جنّي (392هـ): من أئمة الأدب والنحو، له:«سرّ الصناعة» و«الخصائص» و«المحتسب» وغيرها. إنباه الرواة 335/2، البغية 132/2، الأعلام 204/4.

(3) في أ، ط «آل القرآن».

(4) سرّ الصناعة 102/1، وانظر الممتع 349/1.

(5) البيت في ديوانه 117/1، وفيه: «خرجتَ» بدل «يموت» و«ربذ» بدل «ربد». وانظر سرّ الصناعة 102/1 واللسان (أهل) و(أول) وكشف الطرة: 12. وبلا نسبة في شرح المفصّل 34/1 مع اختلاف في الرواية.

(6) في الأصل: «عمرو».

(7) هو أبو الخطاب عمر بن عبد الله بن أبي ربيعة المخزومي، القرشي (93 هـ): أرقّ شعراء عصره، من طبقة جرير والفرزدق. له ديوان شعر مطبوع. الشعر والشعراء 553/2، وفيات الأعيان 477/1، الأعلام 52/5.

(8) تمام البيت كما في ديوان عمر: 92:

.... غـداةَ غـدٍ أم رائـحٌ فَـمُـهَـجِّـرُ؟

وانظر: الخزانة 5/ 315 وكشف الطرّة /12.

والأصحابُ: جمعُ صاحب، أو صَحْبٍ[1] المخفّف منه، والفرق بينه وبين الآل[2] مشهور.

تَرْعَفُ بِهِ مَراعِفُ أقلامِهم. رَعَفتِ الأقلامُ: تَقاطرَ[3] مِدادُها، من الرُّعاف، وفي كتاب (الكتّاب) لأبي القاسم البغدادي[4]: «إذا قطر المداد من رأس القلم قيل[5]: رَعَفَ يَرْعَفُ، وهو راعِفٌ، فإذا كَثُرَ مِدادُهُ فَقَطَرَ قلت: أرعَفت القلم إرعافاً، وهو قلمٌ[6] مُرْعَفٌ، ويقال: استَمْدِدْ ولا تُرْعِفْ؛ أي: لا تُكثر المِدادَ حتى يقطر»[7].

والمراعف: جمع مَرْعَف؛ وهو ما يحصل منه الرُّعافُ، كأنّه محلّ له، يقال: رَعَفَ الرجلُ وأنفُهُ، بفتح الراء والعين في اللغة الفصحى، وجاء بضمّ العين كـ(حَسُن) في لغة ضعيفة، وأنكرها الأصمعي[8]. وأما –رُعِفَ بضمّ الراء وكسر العين– فعاميّة ملحونة، كما في الفائق[9]، وأصلُ معناه: السَّبْقُ، يقال: فرسٌ راعفٌ؛ أي: سابق[10]. ويصحّ أن يُرادَ به هنا ما تَسْبِق به أقلامهم، وهو المناسب لقوله: يفرط[11]؛ لأن الفَرْطَ السَّبْقُ[12]، ويكنى بهما عن الخطأ والزَّلّةِ؛ كما يُقال: فرط منه كذا، وسبق قلمُهُ.

وفي الأساس: «من المجاز: رَعَفَ أنفُهُ؛ أي: سَبَقَ دَمُهُ، والرُّعافُ: الدَّمُ السَّابقُ، وفلانٌ

---

(1) اللسان (صحب).

(2) في أ: «الأول».

(3) في أ: «تفاصل».

(4) هو أبو موسى عبد الله بن عبد العزيز البغدادي (نحو 250هـ): أديب نحويّ، ضرير، له كتاب: «الكتّاب وصفة القلم وتصريفها» وهو المذكور في المتن، نشره دومينيك في مجلة المعهد الفرنسي بدمشق المجلد 14 (1952 – 1954) ص130–153، ونشره أيضاً هلال ناجي في مجلة المورد: المجلد 2 – العدد 2 (1973) ص 44، 78. البغية 49/2، ذخائر التراث 383/1، الأعلام 98/4. .

(5) في أ: «قلت».

(6) كلمة: «قلم» ليست في ب، ط.

(7) انظر مجلة المعهد الفرنسي، المجلد 14: ص 132، ومجلة المورد، المجلد 2، العدد 2: ص 50.

(8) هو أبو سعيد عبد الملك بن قريب بن عبد الملك (216 هـ): راوية العرب وأحد أئمة العلم باللغة والشعر، من تصانيفه: «الأضداد» و«الإبل». إنباه الرواة 197/2، البغية 112/2، الأعلام 4/ 162.

(9) الفائق في غريب الحديث للزمخشري 489/1.

(10) اللسان (رعف).

(11) أي: قول الحريري في الدرة؛ وتمامه: «فإني رأيت كثيراً ممن تسنّموا أسنمة الرتب، وتوسّموا بسمة الأدب، قد ضاهوا العامّة في بعض ما يفرط من كلامهم، وترعف به مراعف أقلامهم». الدرة: 3.

(12) اللسان (فرط).

يرعُفُ أنفُهُ عليَّ غضباً: إذا اشتدّ غضبه، وما أحسن مراعِفَ أقلامه ومقاطِرها[1]»[2].

فإن قلتَ: المعروفُ في الرُّعافِ رُعافُ الأنفِ، ولا يتبادَرُ منه غيره، فكيف يكون مجازاً والتبادر علامة الحقيقة؟ قلتُ: ما ذكره بحسب أصل اللغة، ثمّ صار حقيقة في ذلك في عُرْفِ التخاطُب، فلا غُبار عليه.

مما إذا عُثر عليه. أي: عُرف واطُّلعَ عليه، ولمّا كان كلُّ عاثر ينظر إلى موضع عَثْرته، ورد العثور بمعنى الاطّلاع والعرفان.

وقال الغُوريّ[3]: «عثرتُ على الشيء: إذا اطلعت على ما خفي منه»، كما قالهُ المطرّزي[4]. فهو مجاز بحسب الأصل، ثمّ اشتهر حتى صار[5] كالحقيقة في الاطّلاع.

والعِلْيَة: بزنة فِتْية –جمعُ عَليّ[6]–: أشراف النّاس[7].

لألتحقَ بمن زكا أُكُل غرسه. الأُكُل –بضمّ الهمزة–: المأكول[8]، وزكا: بمعنى نَمَا وزاد[9]. والمراد: طابتْ ونمتْ آثارُه فانتفع بها النّاس، وهو استعارة.

وأحبّ لأخيه ما يحبّ لنفسه[10]. أي: من كونه على الحقّ والصواب، وهذا إشارة لِما وَرَدَ في الحديث الصحيح: «لا يكمُلُ إسلامُ المَرْءِ حتى يحبَّ لأخيهِ ما يحبُّ لنفسِه»[11].

---

(1) في أ: «مفاصلها».

(2) أساس البلاغة (رعف).

(3) أبو سعيد محمد بن جعفر بن محمد الغُوريّ، لم تعرف سنة وفاته: أحد أئمة اللغة المشهورين، صنّف: «ديوان الأدب»، وهذّب كتاب الفارابي المسمىّ بهذا الاسم وزاد فيه. البغية 1/ 70، معجم الأدباء 18/ 104.

(4) ناصر بن عبد السيّد أبي المكارم بن عليّ (610هـ): أديب، عالم باللغة، من فقهاء الحنفية، من كتبه: «الإيضاح» و«المُغرب في ترتيب المعرب» و«المصباح». إنباه الرواة 3/339، البغية 2/311، الأعلام 7/348. وانظر ما قاله المطرزي في المغرب (عثر).

(5) في ب: «وصار».

(6) كلمة «عليّ» سقطت من أ.

(7) اللسان (علا).

(8) اللسان (أكل).

(9) اللسان (زكا).

(10) بعدها في أ: «فإن حلي بعين الناظر والدارس». وهذه العبارة في الأصل وب وط، مؤخرة إلى ما بعد الحديث الشريف.

(11) الحديث في صحيح مسلم، كتاب الإيمان 1/67 وصحيح البخاري، كتاب الإيمان 1/14،وروايته فيهما: «لا يُؤْمِنُ أحدُكم حتَّى يحبَّ لأخيه ما يُحِبُّ لِنَفسِهِ».

فإن حَلِيَ بعين الناظرِ والدارس. أي: أعجبهُ واعتدَّ به، من قولهم: حَلِيَ فلان بعيني– بالكسر– وفي عيني، وفي صدري، يَحْلَى – بالفتح – حلاوةً[1]: إذا سَرَّكَ وأعجبكَ[2].

وأحلاّهُ مَحَلَّ القادح لدى[3] القابس. القادح: مَن يقدح الزَّنْدَ[4]، وهو معروف، والقابسُ: من يأخذ جذوةً ونحوها من نارِ غيره[5]. أي: إن اعتقد أنّه ممّا يُستفاد منه ويُستضاءُ بأنواره، وهذا تمثيل، لذلك يأَخذ المقتبسُ الضّياءَ من قادح الزّند، وفي القادح لطف هنا؛ لأنّ القَدْحَ يكون بمعنى الطّعن والدَّخْل، وأمّا قدْحُ الميل في العين المعروف في كتبِ الكحل والطبّ، فاصطلاحٌ لهم، وعليه قولُ بعض المتأخرين: [الطويل]

إذا انصَبَّ ماءُ اليأسِ في مُقلةٍ فليسَ لها عند اللبيب سوى القَدْحِ[6]

وقال ابن الحاجب[7]: يقال: أقبَسْته[8] عِلماً وقبستُهُ ناراً فاقتبس. وقيل: اللغتان فيهما معاً[9]. وجواب الشرط هنا مقدَّرٌ[10]، نحو: (حمدت الله) أو (سررتُ بذلك)، ونحوهِ ممّا يليق بالمقام.

يقولون: قدم سائر الحاج. الحاجّ –هنا–: اسمُ جَمع بمعنى الحجّاج، ولذا صحَّ إضافة (سائر) إليه، ويكون مفرداً. وفي الصحاح: «الحاضِرُ: الحيُّ العظيم، يقال: حاضر طَيِّءٍ[11]، وهو جمع، كما يُقال سَامِرٌ للسُّمَّار، وحاجّ للحجاج»[12].

---

(1) كلمة «حلاوة» سقطت من أ.
(2) اللسان (حلا).
(3) في أ: «لذي».
(4) اللسان (قدح).
(5) اللسان (قبس).
(6) البيت بلا نسبة في كشف الطرة: 21. وفي ب:«أعين» مكان «مقلة».
(7) هو أبو عمرو عثمان بن عمر بن أبي بكر، جمال الدين (646 هـ): من كبار العلماء بالعربية، صنّف: «الكافية» و«الشافية» و«الأمالي». إنباه الرواة 47/4، البغية 134/2، الأعلام 211/4.
(8) في الأصل: «اقتبسه»، وفي أ: «اقتبسته». والمثبت من ب.
(9) في تهذيب اللغة (قبس): «أقبسته ناراً وعلماً سواء. أتانا فلان يقتبس العلم فأقبسناه؛ أي: علّمناه، واقتبسنا فلاناً فأبى أن يقبسنا؛ أي: يعطينا ناراً، وقد اقتبسني: إذا قال: أعطني ناراً». وانظر أدب الكاتب: 360 واللسان (قبس).
(10) أي: جواب «إن» في قول الحريري: «فإن حلي بعين الناظر ...».
(11) في الأصل: «حاضر حي»، والمثبت من الصحاح.
(12) الصحاح (حضر).

فيستعملون (سائراً) بمعنى الجميع، وهو في كلام العرب بمعنى الباقي[1]. الكلام[2] في «سائر» على ثلاثة أَوْجُهٍ[3]:

- الأوّل: اختُلفَ في اشتقاقه؛ فقيل: من السُّؤْرِ؛ وهو ما يبقى في الإناء، فعينُهُ همزة[4]. وقال أبو علي الفارسي: «هو معتلّ العين، من سَارَ يسيرُ، ومعناهُ: جماعة يسير فيها هذا الاسم ويُطلق عليها»[5].

وردَّ كونه من السُّؤر بوجهين[6]:

أحدهما: أنّ السُّؤْرَ بمعنى البقية، والبقية تقتضي الأقلَّ، والسائر يقتضي الأكثر.

والثاني: أنهم حذفوا عينَهُ في قوله: [الطويل]

.... فـهـيَ أَدْمَــاءُ سَارُها[7]

وإنّما ذلك لكونها لمّا اعتلّت بالقلب اعتلّت بالحذف، ولمّا كانت عينه همزة لم يَجُز حذفها، كذا نقله ابن برّي عنه[8]، وفيه أنه لا يلزم من الاشتقاق إلاّ الملاقاة في أصل المعنى، لا المساواة من كلّ الوجوه، ولما يلزمه[9] على هذا من الجمع بين إعلالين.

- الثاني: أنكر قوم إطلاقَهُ على الجميع[10]، بناءً على أنَّهُ من [السُّؤْر؛ وهو البقية، وأجازه أبو

---

(1) في أ: «الكلام الباقي».
(2) سقطت من أ.
(3) العبارة في ط: «الكلام على سائر من ثلاثة أوجه».
(4) وهو ما ذهب إليه الجمهور، انظر التاج (سأر).
(5) انظر قول أبي عليّ في: الاشتقاق: 174 وحواشي ابن برّي: 7 وشرح أدب الكاتب: 41.
(6) في ط: «من وجهين».
(7) جزء من بيت لأبي ذؤيب الهذلي، وهو في ديوان الهذليين 24/1:

وســـوَّدَ مـــاءُ المَـــرْدِ فـاهَـا فَـلَـوْنـهُ كَـلَـوْنِ الـنَّـؤورِ فهي أدْمــاءُ سارُها

وانظر: شرح أشعار الهذليين 73/1 والشعر والشعراء 653/2 والمقتضب 103/1 وجمهرة اللغة 248/3 وديوان الأدب 334/3 والصحاح والمجمل (سأر) وتهذيب الأسماء واللغات 141/2 واللسان (سير) والأشباه والنظائر 226/7 والتاج (سأر).
(8) أي: عن أبي عليّ الفارسي، انظر حواشي ابن بري: 6–7.
(9) في الأصل: «لما لم يلزمه» وفي ط: «لما يلزم» وفي ب: «لا يلزمه». والمثبت من أ.
(10) منهم: الأزهري في تهذيب اللغة (سار)، وابن الأثير في النهاية 327/2، والصاغاني في التكملة والذيل والصلة (سأر).

عليّ ومن تبعَهُ:

- إمّا بناءً على أنَّهُ من][1] سار يسير– كما سمعته آنفاً– واستدلوّا عليه بأبيات؛ منها قولُ ابنِ الرقاع[2]: [الطويل]

وحُجراً وزِبّاناً وأربَدَ مِلقَطٍ   تُوُفّي فَلْيُغْفَرْ لهُ سَائِرُ الذّنْبِ[3]

وقول ابنِ أحمر[4]: [الطويل]

....   فَلَنْ تعدَموا من سائرِ النّاسِ راعِيا[5]

في أبيات أُخر، لا يخلو بعضها من نظر[6].

أو لأنّه لا مانع من كونِ الباقي جميعاً، باعتبار آخر؛ لكونهِ جميعَ ما بقي أو تُرك ونحوه، فتُجوِّزَ بهِ عن مُطلق الجميع، وهذا أسهل مما مرّ.

- الثالث: ظنَّ قومٌ أنّه يختصُّ[7] بالأكثرِ؛ استدلالاً بما وقع في حديث غيلان حين أَسْلم وعندَهُ عشرُ نسوةٍ، [فقال له النبيُّ ﷺ: «اخترْ أربعاً منهنّ، وفارِقْ سائرِهُنَّ»[8]. وارتضاه أبو عليّ

---

(1) ما بين حاصرتين سقط من الأصل.

(2) هو عديّ بن زيد بن مالك بن عديّ بن الرقاع العاملي: شاعر أموي، كان حيّاً سنة (99هـ). الشعر والشعراء 618/2، سير أعلام النبلاء 574/5، الأعلام 221/4.

(3) البيت في الشعر والشعراء 618/2 وتهذيب الأسماء واللغات 141/1 وفيه: «وحجر وزيان وإن يك حافظاً». وحواشي ابن بري: 7 وكشف الطرّة: 262.

(4) هو عمرو بن أحمر بن العَمرّد الباهلي (نحو 65هـ): شاعر جاهلي أدرك الإسلام، له ديوان شعر مطبوع. الشعر والشعراء 356/1، معجم الشعراء: 26، الأعلام 72/5.

(5) عجز بيت، صدره:

فَلا يَأْتِنَا منكم كتابٌ بروعَةٍ   ....

ليس في ديوان ابن أحمر، انظر حواشي ابن برّي: 8 وتهذيب الأسماء واللغات 141/1، وكشف الطرة: 262.

(6) استشهد ابن برّي في حواشيه: 8–9 بأبيات أخرى عديدة.

(7) في ط: «مختص».

(8) الحديث في الموطأ: 401–402 وفيه: «قال لرجل من ثقيف أَسلمَ وعنده عشر نسوة: أمسك منهن أربعاً، وفارق سائرهنّ». وهو في سنن الترمذي 92/4.

وابن دريد[1]، وقالوا: سائر الشيء: معظمه[2]، واستدلّوا بقولِ مُضَرِّس[3]:

[الطويل]

فَما حَسَنٌ أَنْ يَعْذِرَ المَرْءُ نفسَهُ   وليسَ لَهُ من سَائِرِ النّاس عَاذِرُ[4]

وسيأتي ما في كلام المصنّف من الإشارة إلى ردّه[5].

قال لغيلان حين أسلم... إلى آخره. «هو غَيْلانُ بن سَلَمة الثقفي الصحابي[6]، وهو الذي أسْلم وعنده عشرُ نسوة][7]، فأمر رسول الله ﷺ أن يُمسك أربعاً ويفارق سائرهنّ، فقال فقهاء الحجاز: يختارُ أربعاً، وقال فقهاء العراق: بل[8] يمسك التي تزوّج أوّلاً، ثمّ التي تليها إلى الرابعة، واحتجَّ فقهاء الحجاز بأن النبيّ ﷺ[9] لم يَسْتفصِل: أيتهن تزوّج أولاً؟ وترك الاستفصال [دليل على أنّه مخيّر، حتى قال أهل الأصول[10]: ترك الاستفصال][11] في حكايات الأحوال مع الاحتمال، ينزل منزلةَ العموم في المقال»[12]، كما في الروض الأنف، وله تفصيل ليس هذا محلّه.

والصحيح أنه يُستعملُ في كلّ باقٍ قلَّ أو كَثُرَ؛ لإجماع أهل اللغة على أنّ معنى الحديث

(1) هو أبو بكر محمد بن الحسن بن دريد الأزدي (321 هـ): كان عالماً شاعراً، أُطلق عليه: أعلم الشعراء وأشعر العلماء، إليه تُنسب القصيدة المشهورة بـ «مقصورة ابن دريد» وله: «جمهرة اللغة» و«الاشتقاق» وغيرهما. سير أعلام النبلاء 546/11، إنباه الرواة 92/3، الخزانة 119/3.

(2) في المزهر 136/1: «قال ابن دريد: سائر الناس: يقع على معظمه وجلّه». وانظر جمهرة اللغة (سير).

(3) هو مضرّس بن ربعي بن لقيط الأسدي: شاعر حسن التشبيه والوصف، لم تعرف سنة وفاته، وكان معاصراً للفرزدق. الخزانة 22/5، الأعلام 250/7.

(4) البيت في شرح ديوان الحماسة للتبريزي 1152/3 وحواشي ابن بري: 5، وتهذيب الأسماء واللغات 141/2 والمزهر 136/1 وكشف الطرّة: 262.

(5) في أ: «درة».

(6) غيلان بن سلمة الثقفي الصحابي (23هـ): أحد وجوه ثقيف، أسلم يوم الطائف. أسد الغابة 328/4، الأعلام 124/5.

(7) ما بين حاصرتين سقط من الأصل.

(8) ليست في أ.

(9) قوله: «صلى الله عليه وسلم» ليس في أ، ط.

(10) ومنهم أبو المعالي في كتاب البرهان، ذكره السهيلي في الروض الأنف.

(11) ما بين حاصرتين سقط من الأصل.

(12) الروض الأنف 163/4.

«إذا شربتمْ فأسئروا» [(1)]؛ **أي: أبقوا في الإناء بقية**[(2)] **ماء.**

اعترض عليه ابنُ هشام[(3)] وغيره بأنّه كلامٌ مختلّ، لا[(4)] يقتضي كونَ (سائر) من السُّؤرِ، وكون معنى أسئروا: أبقوا الأقلَّ، يقتضي أن يكون (سائراً) للأقلّ، ولم يقل به أحدٌ، وإنّما قيل: إنه للجميع أو للأكثر، فهذا لا يدلُّ له ولا لغيره. والذي خُيّل له أنه قد ثبت بقوله: «وفارق سائِرهنّ» أنّهُ يستعمل للأكثر، وباشتقاقه من (أسئروا) أنه يُستعمل للأقلّ، وهذا خَلْفٌ[(5)]؛ لأنّ ما اشتُقّ من شيء لا يخرج عن معناه. والجواب أن المدَّعي أن (سائراً) بمعنى البقية، وأنها من (السؤر) بمعنى البقية أيضاً، وإطلاقُها على الكثير لا نزاعَ فيه، ومحلُّ النزاع الإطلاقُ على القليل، فاستشهد لإطلاق (السؤر) على القليل، ولم يتعرّض لإقامة الدليل على أنّ (السؤر) يُستعمل بمعنى الكثير، وقد ثبت عن أبي عليّ[(6)] اختصاصه بالقليل.

وهذا غريبٌ منه؛ فإنّه نصّ على أن (السؤر) في الحديث شاملٌ للقليل والكثير بإجماع أهل اللغة! نعم، قول أبي عليّ يُبطل إجماعَهُ، ولو استند في ذلك إلى سماع كان أقوى؛ لِما في دليله ممّا لا يخفى، مع أنّ أخذَهُ من (السّؤر) غيرُ متعين كما مرّ[(7)].

واعلم أنَّ ابن السّيد قال في شرح السّقط: «قال النحويّون: (سائر) لا يضافُ إلاّ إلى شيءٍ قد تقدَّم ذِكرُ بعضه؛ كقولك: رأيتُ فرسَك[(8)] وسائر الخيل، ولو قلت: رأيتُ حمارك وسائر الخيل، لم يَجُز؛ لأنّه لم يتقدّم للخيل ذكرٌ، ولكن إن قلت: رأيتُ حماركَ وسائِرَ الدّوابّ، جاز، ويخالف هذا قول المعرّي: [الوافر]

وكَمْ جَاوَزْنَ من بَلدٍ بَعيدٍ وسَائِرُ نُطقِنا هِيدٌ وهَادُ[(9)]

---

(1) الحديث في: غريب الحديث للهروي 293/2 والنهاية 327/2

(2) سقطت من أ.

(3) هو أبو محمد عبد الله بن يوسف بن أحمد، المعروف بابن هشام الأنصاري (761هـ): عالم جليل، ترك في النحو مصنفات كثيرة؛ أشهرها: «مغني اللبيب» و«شذور الذهب». البغية 68/2، الأعلام 147/4.

(4) في ب، ط: «لأنه».

(5) الخَلْفُ: الرديء من القول وغيره. اللسان (خلف).

(6) هو أبو عليّ الفارسي، انظر حواشي ابن بري: 6–7.

(7) قوله: «كما مرَّ» سقط من ط.

(8) في أ: «بعض فرسك».

(9) البيت في شروح السّقط 312/1 وضرام السقط: 29 ب. وفيه: «الهيد والهاد: الاضطراب في الكلام، أو هما صوتان يزجر ويحدى بهما الإبل».

لأنّه لم يتقدّم للنّطق ذِكرٌ، وإنمّا جاز هذا لأنه جعلَ (سائراً) بمعنى الأكثر [والأعظم][1]، فكأنه قال: وأكثر نطقنا...الخ، وإذا كان أكثره هذا، عُلم أن أقلّه بخلافه، فهذا كلامٌ محمولٌ على المعنى»[2].

وإنّما نُدِب إلى التأدب بذلك؛ لأنّ الإكثار من المَطْعم والمشْرَب مَنْبأةٌ عن النّهم. المرادُ بكونِه منبأة: أنه يدلّ عليه؛ كما يُقال: «الولدُ مَبخلَةٌ مَجْبنَة»[3]، وسيأتي تحقيقه. والنَّهَمُ: الحِرصُ على المطعم والمشرب[4]. وهذا وجه وجيه، وفيه وجهٌ آخر؛ وهو أنّ قعرَ الإناءِ لايخلو من قذىً كَدِرٍ[5]، فَتَركُهُ أبعدُ من الكدر؛ كما قيل: [البسيط]

والعمرُ كالكأس تُستَحلى أوائِلُهُ لكنّهُ ربّما مجّت أواخِرُهُ[6]

ما جاء في حديث أمّ زَرْع[7] عن[8] التي ذمّت زوجها: إن أكلَ لفَّ، وإن شرب اشتفّ... الخ[9]. يستأصلها[10]: بمعنى يفنيها، وأصّلَهُ: أخذ الشيء بأصله، ثم كني به عن أخذ الجميع... وحديث أمّ زرع صحيح[11] مشهور، وقد ذكر بطوله في الشمائل مرويّاً عن عائشة رضي الله عنها، وفيه: أن إحدى عشرة امرأة تعاهَدْنَ على ألا يكتُمنَ شيئاً من أخبار أزواجهنّ، فقالت كلّ واحدةٍ منهن ما قالت من مَدْحٍ أو ذمّ، على ما فصّل فيه، فقالت السادسة: «زوجي إن أكلَ لفَّ،

(1) زيادة من النسخ الأخرى.
(2) شروح السقط 1/312–313. وقال المبرّد في المقتضب 3/244: «سائر كذا وكذا لايكون إلا مضافاً إلى شيء قد ذكر بعضه..». وانظر شرح أدب الكاتب للجواليقي: 41.
(3) هو حديث للنبي ﷺ، انفرد به ابن ماجه في سننه، كتاب الأدب، 4/187–188. ومعناه: أن الولد مَظِنَّةُ البخل والجبن؛ لأجله يبخل الإنسان ويجبن.
(4) اللسان (نهم).
(5) القذى: ما يسقط في العين والشراب، والكَدَر: خِلاف الصَّفْوِ. اللسان (قذا) و(كدر).
(6) لم أقف على قائله.
(7) لم أقف على ذكر لأمّ زرع في كتب التراجم، إنما قال ابن حجر في فتح الباري، كتاب النكاح 10/322 متحدثاً عن النساء المذكورات في الحديث: «ووقع في رواية ابن أبي أويس عن أبيه أنهنّ كنّ في الجاهلية ... وسمىّ ابن دريد في (الوشاح) أم زرع عاتكة». وفي 10/333: «وهي أمّ زرع بنت أكيمل بن ساعدة».
(8) سقطت من الأصل.
(9) حديث أم زرع بتمامه في الشمائل للترمذي: 48، وصحيح مسلم، كتاب فضائل الصحابة: 4/1896 وشرحه للنووي 15/221.
(10) تمام كلام الحريري في الدرّة: «أي: يتناهى في الشُّرب إلى أن يستأصل الشُّفافة؛ وهي ما يبقى من الشراب في الإناء».
(11) في ط: حديث صحيح.

وإن شرب اشتفّ، وإن اضطجع التفّ، ولا يُولجُ الكفَّ لِيَعلمَ البثَّ»[1].

«ذمّته بالشَّرَهِ وقلّةِ الشفقة عليها، وأنه إذا رآها عليلةً لم يُدخل يدَه في ثوبها ليَجُسَّها، فيتوجع لِمَا بها كما جرت العادة». كذا في الفائق[2].

واللّفُّ: أكلُ الأخلاطِ من الطعام[3]، والاشتفاف: شرب ما في الإناء كلّه[4]، والبَثُّ: الحزن[5]. قيل: وهو يحتملُ الذّمّ كما قلناه، وإليه ذهب المصنف، ويحتمل المدحَ أيضاً؛ بأن يرُادَ أنّهُ لا يمنعُ حقّ العيال، ولا يدّخر لغدٍ شيئاً، ولايسأل عن حُزنها ومرضها المانع لَهُ من مضاجعتها، وهو بعيد[6].

وفي شرح مسلم للنّووي: «اللّفُّ في الطعام: الإكثارُ منه مع التخليط من صنوفهِ حتى لا يُبقي شيئاً، والاشتفاف في الشرب[7]: أن يستوعب جميع ما في الإناء، مأخوذٌ من الشُّفَافةِ -بضمّ الشين-: وهو ما بقي في الإناء من الشراب، فإذا شربها قيل: اشتفّها وتشافّها. وقولها: لا يُولجُ الكفّ...الخ، قال أبو عبيدة[8]: أحْسَبُ أنّه كان بجسدها عَيبٌ أو داءٌ تكتئب به؛ لأنّ البثّ: الحزن، فكان لا يُدخل يدَهُ في ثوبها ليمسَّ ذلك فيشقّ عليها، فوصفَتْهُ بالمروءة وكرم الخلق. وقال الهرويّ[9]: قال ابنُ الأعرابيّ: هذا ذمٌّ له؛ أرادت: وإن اضطجعَ ورقَدَ التفَّ في ثيابهِ في ناحيةٍ، ولم يضاجعني ليَعْلَمَ ما عندي من محبّته. قال: ولا بثّ هناك إلاّ محبتها الدنوّ من زوجها[10].

---

(1) السابق من الشمائل للترمذي.
(2) الفائق في غريب الحديث للزمخشري 210/2.
(3) اللسان (لفف).
(4) اللسان (شفف).
(5) اللسان (بثث).
(6) أي: احتمال المدح، وممّن قال به: ابن الأثير في النهاية 95/1 وذكر الاحتمالين، وأبو عبيد في غريب الحديث 293/2، وانظر اللسان (بثث).
(7) في أ: «المشرب».
(8) هو أبو عبيدة معمر بن المثنى (209 هـ): فقيه لغوي وإمام من أئمة التاريخ، وأول من صنّف في غريب الحديث، له: «مجاز القرآن» و«غريب الحديث». سير أعلام النبلاء 287/8، البغية 294/2، الأعلام 272/7.
(9) هو أبو عبيد الهروي أحمد بن محمد بن عبد الرحمن الباشاني (401 هـ): محدث من أهل هراة في خراسان، له كتاب «الغريبين» وغيره. سير أعلام النبلاء 84/13، البغية 371/1، الأعلام 210/1.
(10) في غريب الحديث 293/2 أثبت محقّق الكتاب في الحاشية قول ابن الأعرابي منقولاً عن الهروي، وذكر أنه مثبت في هامش إحدى النسخ.

وقال آخرون: أرادت: إنه لا يتفقد أموري ومصالحي[1]. وقال ابن الأنباري[2]: ردّ ابن قتيبة[3] على أبي عبيدة تأويله لهذا الحرفِ، وقال: كيف تمدحه وقد ذمته في صدر الكلام؟! قال ابن الأعرابي: ولا ردّ على أبي عبيدة؛ لأنّ النسوة تعاقَدْنَ على[4] ألاَّ يكتُمنَ شيئاً من أخبار أزواجهنّ؛ فمن كانت أوصافُ زوجها كلّها حسنة وصفَتْها، ومن كانت أوصافُه كلها قبيحة ذكرتها، ومن كانت أوصافُهُ فيها الحسنُ والقبيح ذكرتهما. وإلى هذا ذهب الخطّابي[5]، واختارَهُ القاضي عِياض»[6].

وأُمُّ زَرْع هي الحادية عشرة منهنّ، وهي أبلغهنَّ وصفاً، وأكثرهنَّ مدحاً ورضىً عن بَعْلها، ولهذا نُسِبَ الحديث إليها. وقال ﷺ لعائشة حين حدّثها بهذه القصّة[7]: «كنتُ لكِ كأبي زَرْع لأمّ زرع»[8]. وهذا الحديث مشهور، وقد صنّف القاضي عِياض في شرح هذا الحديث تأليفاً مستقلاً[9]. واسم أمّ زرع: عاتكة، والزّرع: الولد[10].

[الطويل]

ترى الثّورَ فيها مُدْخِلَ الظّلّ رأسَهُ وسَائرُهُ بادٍ إلى الشّمس أَجْمَعُ[11]

---

(1) النهاية 95/1.

(2) هو أبو بكر محمد بن القاسم بن محمد بن بشار، المعروف بابن الأنباري (328 هـ): من أعلم أهل زمانه بالأدب واللغة، من تصانيفه: «شرح القصائد السبع» و«إيضاح الوقف والابتداء». إنباه الرواة 201/3، البغية 212/1، الأعلام 334/6.

(3) هو عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدّينوري (276هـ): من أئمة الأدب، له تصانيف كثيرة؛ منها: «الشعر والشعراء» و«عيون الأخبار» و«أدب الكاتب». سير أعلام النبلاء 625/10، البغية 63/2، الأعلام 137/4.

(4) سقطت من أ.

(5) هو حَمد بن محمد بن إبراهيم بن الخطّاب البستي (388 هـ): فقيه، محدّث، له: «غريب الحديث» و«إصلاح غلط المحدثين». سير أعلام النبلاء 3/13، البغية 546/1، الأعلام 273/2.

(6) نهاية كلام النووي، انظر شرح صحيح مسلم 224/15. والقاضي عياض هو عياض بن موسى بن عياض اليحصبي، السّبتي (544 هـ): عالم المغرب، وإمام أهل الحديث في وقته، من تصانيفه:«الشفا بتعريف حقوق المصطفى» و«مشارق الأنوار». وفيات الأعيان 483/3، سير أعلام النبلاء 37/15، الأعلام 99/5.

(7) قوله: «حين حدّثها بهذه القصة» سقط من ب، ط.

(8) الحديث في الشمائل للترمذي: 49 والفائق 209/2.

(9) أسماه: «شرح حديث أمّ زرع»؛ وهو شرح مستوفى، على ما جاء في الكشف 1039/2. وتوجد منه نسخة مخطوطة في مكتبة الأسد، ضمن مجموع رقمه العام (8647)، وأوراقها من [3–89].

(10) القاموس (زرع).

(11) في ط: «فيها يدخل». والبيت من الشواهد التي لم يعرف لها قائل، وهو في: الكتاب 181/1 وشرحه

حملَهُ المصنّفُ على القَلْب، ولم يتركه على ظاهره ويجعل الإضافة على معنى (في) بدون قلب، تبعاً لسيبويه، فأصله: مُدخِلَ رأسِه الظلَّ، والرأس مفعول أوّل فقلب[1]، كما في قولهم: أدخلتُ الخاتمَ في إصبعي.

وفي شرح الكتاب للشَّلوبين[2]: «إن قيل: ما دعاه إلى هذا؟ وما الفرق بين هذا وبين قوله تعالى: ﴿ مُخۡلِفَ وَعۡدِهِۦ رُسُلَهُۥٓۚ ﴾ [إبراهيم: 47]؛ لأنّ (مدخل) يصل إلى مفعول، فكان أصلُ قولك: مُدخِلَ رأسِه: دخل[3] رأسُهُ في الظلّ، ثمّ نقلها بهمزةٍ فصيّرَ الفاعلَ مفعولاً، فقيل: أدخَلَ رأسَهُ الظلَّ، وقدّم المفعول الثاني وذلك جائز، وصاغ من الفعل اسم فاعل وأضافه إلى الذي يليه، كما في الآية؟ فالجواب: أنه ليس مثله؛ لأنّه لا يصل إلى الظلّ[4] إلا بعدَ إسقاطِ حرف الجرّ، والمفعول المسقط منه حرفُ الجرّ لا يُقام مقام الفاعل مع وجود الذي يصل إليه بنفسهِ، ولا يُضاف إليه مع وُجوده، بخلاف ما في الآية؛ لأنّ الفعل يصل إليه ابتداءً بنصبه، وإن كان أحدهما فاعلاً معنى، وهو الأولى أن يضاف إليه وأن يقام مقام الفاعل، لكن هذا العمل في الأخير جائز بخلاف ما في البيت، فلذا حمله الإمام[5] على القلب».

والمراد بـالثور: الثور الوحشي، وضمير (فيها) للفلاة، أو هاجرة مرّ ذكرها. والظلّ: ظلّ كنّاسه؛ أي: يدخل رأسه فيه لشدّة الحرّ، ويترك بقية جسمه في الحرّ[6]، وباد: بمعنى ظاهر، وأجمع: توكيد لـ (سائره)[7].

للسيرافي 216/2 وتأويل مشكل القرآن: 194 وأمالي المرتضى 216/1 ولحن العوام للزبيدي: 275 والهمع 201/5 والدرر اللوامع 656/2 والخزانة 235/4 وكشف الطرة: 258

(1) نقل محقق أمالي المرتضى 216/1 في الحاشية: «وقد قال الأعلم في شرحه: الشاهد فيه إضافة مدخل إلى الظلّ، ونصب الرأس به على الاتساع والقلب، وكان الوجه أن يقول: مدخل رأسه الظلّ؛ لأن الرأس هو الداخل في الظلّ، والظلّ هو المدخل فيه، وهو في وصف هاجرة قد ألجأت الثيران إلى كنسها، فترى الثور مدخلاً لرأسه في ظلّ كناسه لما يجد من شدة الحرّ، وسائره بارز للشمس».

(2) عمر بن محمد بن عمر الشلوبين (645هـ): من كبار العلماء بالنحو واللغة، من تصانيفه: «شرح المقدمة الجزولية» و«تعليق على كتاب سيبويه». إنباه الرواة 332/2، سير أعلام النبلاء 451/16، الأعلام 62/5.

(3) في الأصل وأ: «أدخل» والمثبت من ط.

(4) أي: «مدخل» لا يصل إلى الظلّ.

(5) في ب، ط: «المصنف».

(6) في ب، ط: «الشمس».

(7) انظر الحاشية (7) من الورقة السابقة.

[ثمّ ذكر بيتين من شعر للشنفرى[1]؛ وهما][2]: [الطويل]

فلا تقبُروني إنّ قبري محرَّمٌ عليكُمْ ولكنْ أبْشِري أُمَّ عامِرِ

إذا احتُمِلتْ رأسي وفي الرأسِ أكثري وغُودِرَ عندَ الملتقى ثمّ سائري

وتمامه:

هنالك لا أرجو حياةً تسرُّني سَجيسَ الليالي مُبْسلاً بالجَرائرِ[3]

قَبَرتَ الإنسانَ: دفنتَهُ، وأقبرتَهُ: جعلتَ له موضعَ قبر[4]. يريد أنه يُقتل ويُترك في العراء لا شفيق ولا حميمَ عندَهُ؛ لأنَّ عشيرتَهُ خذلتهُ وأسلمتهُ للجرائرِ، فخاطبهم بذلك مظهراً لاستغنائه[5] عنهم حيّاً وميتاً، فرفع نفسَهُ عن الاستنادِ إليهم[6]. وثَمّ -بفتح الثاء المثلثة-: إشارة إلى المعركة[7]، ورُوي بضمّها على أنّها عاطفة على الضمير المرفوع[8] بدون تأكيد على ضعف فيه[9]، أو هو معطوفٌ على (رأسي)[10]، والأوّل أجود. وهنالك: إشارة إلى الوقت الذي يدنو فيه الأجلُ، لا لِما[11] بعدَ القتل، وهو ظرف لـ (أرجو). وسجيس: بمعنى امتداد، ولذا استُعمل في التأبيد، فيُقال: سجيس الليالي؛ أي: دائماً. وأبسلوا: بمعنى أسلموا، قاله المرزوقي[12]. وإذا

---

(1) هو عمرو بن مالك الأزدي، المشهور بالشنفرى (نحو 70 ق. هـ): شاعر جاهلي، له ديوان شعر مطبوع. وفيات الأعيان 94/1، الأغاني 8397/24، الأعلام 85/5.

(2) ما بين حاصرتين ليس في الأصل.

(3) الأبيات الثلاثة في ديوان الشنفرى 36 (الطرائف الأدبية)، وفيه رويت أيضاً لتأبّط شرّا، وكذا في: الحيوان 450/6 وأمالي المرتضى 73/2. وانظر الدرة: 5 والشعر والشعراء 80/1 والأغاني 8397/24 وأمالي الشجري 360/1 وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي 487/2- 489 وللتبريزي 63/2- 65.

(4) اللسان (قبر).

(5) في ط: «الاستغناء»

(6) في أ: «لهم».

(7) سقطت من أ.

(8) أي: على الضمير في «غُودر»؛ والمعنى: غودر رأسه ثم سائره.

(9) وذلك لأن عطف الظاهر على المضمر المرفوع ضعيف حتى يؤكد. شرح الحماسة للمرزوقي 490/2، وللتبريزي 65/2.

(10) أي: كأنه احتمل رأسه ثم سائره.

(11) في أ: «لما لا».

(12) هو أبو علي أحمد بن محمد بن الحسن، المرزوقي (421 هـ): عالم بالأدب من أهل أصبهان، من كتبه: «شرح ديوان الحماسة» و«الأزمنة والأمكنة». سير أعلام النبلاء 306/13، إنباه الرواة 141/1، الأعلام 212/1.

احتملت:[1] ظرف لـ (تقبروني)، أو للخبر المقدّر[2]، أو لـ (أبشري). وسيأتي لهذا تتمّة عن قريب.

ومنه في القرآن: ﴿مَآ إِنَّ مَفَاتِحَهُۥ لَتَنُوٓأُ بِٱلْعُصْبَةِ أُوْلِى ٱلْقُوَّةِ﴾ [القصص: 76]؛ لأنّ تقديرهُ: ما إنّ العصبة لتنوء بمفاتحه؛ أي: تنهضُ بها على تثاقل.

قال ابنُ عبّاس: تنوءُ بالعصبة؛ أي: تثقلهم، أما سمعتَ قولَ امرئِ القيس: [السريع]

تمشي فتُثْقِلُها عَجيزتُها مَشْيَ الضَّعيفِ يَنُوءُ بالوَسْقِ[3]

والمفاتح: جمع مِفْتَح -بالكسر-: اسم آلة لما يفتح به، وقيل: خزائنه[4]، وقياس واحده (المَفْتح) بالفتح[5]، وكونه من القلب بناءً على تفسير (تنوء) بـ (تنهض)، كما ذهب إليه بعض أهل اللغة[6]، والصحيح أنّ الباء للتعدية[7]، كأنّه قال: إنّ مفاتحه لتنيء العصبةَ؛ أي: تثقلهم، من نَاءَ بهِ: إذا أثقلَهُ حتى أمالَهُ[8]. وقُرئ (لينوء) بالياء؛ لاكتسابه التذكير من المضاف[9]. وقال الزمخشري[10] في شرح مقاماته: «نَاءَ به: أمالَهُ، ومنه: ﴿لَتَنُوٓأُ بِٱلْعُصْبَةِ﴾؛ أي: تميلهم لثقلها، فلا يقدرون على النهوض بها، ومنه قولهم: فَعَلَهُ على ما ينوؤُهُ ويسوؤه»[11]. قال الفَرّاء: أراد[12]:

وانظر قوله في شرح ديوان الحماسة 491/2.

(1) في أ: «وإذا احتملوا».

(2) والتقدير: أي الذي يقال له: «أبشري أمّ عامر»، هو الذي يأكلني أو يتولى أمري. انظر: شرح ديوان الحماسة للمرزوقي والتبريزي المتقدم ذكرهما.

(3) البيت في ملحق ديوان امرئ القيس: 466 والإتقان في علوم القرآن للسيوطي 85/2.

(4) الكشاف 430/3.

(5) المفتح: الكنز. اللسان (فتح).

(6) انظر معاني القرآن 310/2 وإصلاح المنطق: 148 وتفسير القرطبي 323/13.

(7) باء التعدية: هي القائمة مقام الهمزة في إيصال معنى الفعل اللازم إلى المفعول به؛ نحو ﴿ذَهَبَ ٱللَّهُ بِنُورِهِمْ﴾. انظر: الجنى الداني: 37 ورصف المباني: 221.

(8) اللسان (نوأ).

(9) وهي قراءة بديل بن مَيسرة، انظر: المحتسب 153/2 والبحر المحيط 324/8 وتفسير القرطبي 324/13.

(10) هو أبو القاسم محمود بن عمر بن محمد، الزمخشري (538 هـ): من أئمة العلم بالدين والتفسير واللغة والأدب. أشهر كتبه: «الكشاف» و«أساس البلاغة». إنباه الرواة 265/3، البغية 279/2، الأعلام 178/7.

(11) إصلاح المنطق: 148 وشرح الكتاب للسيرافي 217/2 واللسان (نوأ).

(12) في ب، ط: «أرادوا».

ينيئه، لكن قيل[1]: ينوءه[2] للازدواج[3]، ويجوز أن يكون إتباعاً للتأكيد لا غير»[4].

ولا يَردُ عليه اعتراضٌ ممّا قيل: من أنّ الإتباع لا يُعطف كغيرِهِ من أنواعِ التأكيد[5]؛ لأنّه وإن اشتهر لا أصلَ لَهُ، فقد ذُكر في كتاب «الإتباع»[6] أنّ الأكثَر فيه عدم العطف، [وقد يعطف][7]، ومثله لا تُقرع له العصا[8]، فلا تكن من الغافلين[9].

وأمّا قول الشنفرى: «ولكن أبشري أمّ عامر» فقد اختُلف فيه؛ فقيل: إنه التفتَ عن خطاب قومه إلى خطابِ الضَّبُعِ، فبشّرها بالتحكّم فيه إذا قُتل ولم يُقبر، وأمّ عامر: كنية الضبع.

على عادة العرب في وضع الكنى لما لا يعقل، كـ (أمّ مَلْدَم) للحمّى[10]، و(أبو يحيى) للموت[11]. وفي كتاب الذيل والصلة: «العامرُ: جروُ الضّبع»[12].

ولم يُعرّف بـ (أل) لإجرائِهِ مجرى العلم[13].

والالتفاتُ في المخاطبة نوعٌ من أنواع البلاغة[14]. والبيت حينئذ مبنيّ على كلامين، كأنّه قال: (لا تدفنوني) مخاطباً أصحابَهُ، ثمّ أقبلَ على الضبع فقال: أبشري أم عامرٍ؛ فإنّك تأكلينَ

---

(1) في ب، ط: «قالوا».
(2) سقطت من ب.
(3) قال الزّبيدي: «ازدوج الكلام وتزاوج: أشبه بعضه بعضاً في السجع أو الوزن، أو كان لإحدى القضيتين تعلّق بالأخرى». التاج (زوج).
(4) شرح مقامات الزمخشري: 91، وانظر معاني القرآن 310/2 والإتباع والمزاوجة لابن فارس: 129.
(5) قال به أبو عبيد والكسائي، انظر المزهر 414/1.
(6) كتاب «الإتباع» لأبي الطيّب اللغوي (351هـ). انظر مقدمته 2-3.
(7) قوله: «وقد يعطف» سقط من الأصل.
(8) «قَرْعُ العَصا» أصله من قولهم: «إنّ العَصَا قُرِعتْ لذي الحِلم»؛ وهو مَثَلٌ يُضرب لمن إذا نُبّه انتبه، وله قصة، انظر مجمع الأمثال للميداني 70/1.
(9) قوله: «فلا تكن من الغافلين» ليس في ب، ط.
(10) انظر المخصص لابن سيده 71/5.
(11) سقطت من أ.
(12) التكملة والذيل والصلة للصاغاني (650 هـ)، انظر مادة (عمر).
(13) في أ: «العام» وهو تحريف.
(14) الالتفات: هو التعبير عن معنى بطريق من الطرق الثلاثة التي هي: التكلم والخطاب والغيبة، وذلك بعد التعبير عن المعنى بطريق آخر منها، بشرط أن يكون التعبير الثاني على خلاف ما يقتضيه الظاهر ويترقبه السامع. انظر شرح التلخيص للقزويني: 48 وشروح التلخيص 463/1 – 465.

منّي. فهو[1] تحويل الكلام عن[2] شيء إلى آخر[3]، يقال: بشّرته فأبشَر، وبَشَرْتُهُ - مخففاً - فاسْتَبْشَر، وحُكي أبْشَرْتُه أيضاً[4].

ومن هنا عُلم أنّه إذا ذُكر أمرٌ ثمّ ذكر بعده أمرٌ آخر، ولم يوقع في لَبْس، فَذِكْرُهُ بنداء آخر غيرُ لازم؛ كما في قوله تعالى: ﴿يُوسُفُ أَعْرِضْ عَنْ هَٰذَا ۚ وَاسْتَغْفِرِي لِذَنبِكِ﴾[يوسف: 29]، وقد[5] يُترك النداءُ فيهما معاً كما في هذا الشعر[6]، ففي مثله أربعة أوجه[7]. فلو أُلبس كما في نحو: (أقبل يا زيد واذهب يا عمرو) لزم ذلك، فمن ظنّه لازماً مطلقاً فقد غفل.

فإن قلت: المخاطَبُ في الثاني هو الضّبع، وهو غير الأول؛ أعني القوم، فكيف يكون التفاتاً؟ قلت: هذا نوعٌ من تلوين الخطاب لغذاءِ[8] العقول والأفهام، كما يكون لغذاءِ الأشباح الطعام، والأدباءُ تُسمّيه التفاتاً، وليس هو الالتفاتَ المشهورَ عند أهل المعاني، كما نصَّ عليه الواحدي[9]، بل هو الانتقال من خطابٍ إلى خطاب آخر غيره، والأدباءُ إذا أطلقوا الالتفات إنمّا يعنون هذا، وقد صرّح به في بعض شروح التلخيص[10].

والشنفرى -بالقصر-: لقب لهذا الشاعر، ومعناه: عظيم الشّفة، واسمهُ ثابت بنُ جابر[11]؛ وهو أحدُ لصوص العربِ وشجعانها قديماً، وشعره مشهور؛ ومنه لامية العرب المشهورة.

وقيل: بل الخطاب كلّه لقومه، فكأنّه قال: لا تقبروني إذا قتلت، ولكن اتركوني[12] للّتي يقالُ لها: أبشري أمّ عامر، فجعل هذه الجملة لقباً لها.

---

(1) في أ: «فإنه».
(2) في أ: «على».
(3) وهو ما ذهب إليه المرزوقي في شرح ديوان الحماسة 489/2 والتبريزي في شرحه أيضاً 64/2.
(4) اللسان (بشر).
(5) سقطت من أ.
(6) في أ: «الشهر» وهو تحريف.
(7) هي أن يذكر النداء فيهما معاً، أو يترك فيهما معاً، أو يذكر في الأول ويترك في الثاني، أو العكس.
(8) في أ: «لغزى» وهو تحريف.
(9) هو أبو الحسن علي بن أحمد بن محمد بن علي بن مَتّويه (468هـ): مفسرّ، عالم بالأدب، من تصانيفه: «الوجيز» و«أسباب النزول». وفيات الأعيان 303/3، سير أعلام النبلاء 627/13، الأعلام 255/4.
(10) انظر شروح التلخيص 463/1--465 والمفتاح للسكاكي: 199.
(11) وهم الشهاب الخفاجي هنا في اسم الشنفرى؛ فثابت بن جابر هو تأبط شرّاً، أمّا الشنفرى فهو عمرو بن مالك، وقد سبقت ترجمته.
(12) سقطت من أ.

هذا مذهب الخليل، وقد نقله عنه سيبويه في الكتاب[1]، وارتضاه المرزوقي[2] وصدر الأفاضل[3]. قال في شرح الحماسة: «أي: ولكن الضَّبع تأكُلُ لحمي، فـ (أبشري أمّ عامرٍ): جعله لقباً للضّبع، فهو مبتدأ خبره محذوفٌ؛ وهو (تأكلني وتتولى أمري)، فصار كـ (تأبّط شرّاً)[4]، وإنّما لقّبها بذلك لأنَّ العادةَ في اصطيادها أن يقصدوا وِجَارَها ويحفروا، وهي تتأخر شيئاً فشيئاً، فيقول لها الصّائدُ: أبشري أمّ عامر، خامري أمّ عامر، ولا يزال يُكرّر ذلك حتى تنتهي إلى آخره، فتخرجَ وتُؤخذ، وهذا وجهٌ حسن ذهبَ إليه حُذّاقُ أهل المعاني»[5].

وحكى سيبويه في قولِ الأَخْطلِ: [الكامل]

.... فـأَبـيـتُ لا حَـرِجٌ ولا محرومُ[6]

«أنه أراد: فأبيتُ كالذي[7] يقال له: لا حرِج ولا محروم، فحكى ذلك الكلام وكنّى به عن الضبع»[8].

وبهذا يتبين وجه ما ذكره المصنفُ، وأنه غير منافٍ لقوله: أمّ عامر كنيةُ الضبع، وأن قوله في الحواشي: «توهّم في قوله: أبشري[9] أم عامر، أنه لقبٌ للضّبع كـ (تأبط شراً) ليس بشيء؛ «لأن تأبط شراً جملةٌ جُعلت علماً له، وأما الضبع فاسمها أم عامر، ويقال لها عند إحساس الإنسان

---

(1) قال سيبويه في الكتاب 85/2: «وقال الخليل رحمه الله: كأنه حكاية لما كان يُتكلم به قبل ذلك، فكأنه حكى ذلك اللفظ». وهو ما ذهب إليه ابن قتيبة أيضاً في تأويل مشكل القرآن: 221.

(2) في شرحه ديوان الحماسة 488/2 و489.

(3) هو الخوارزمي القاسم بن الحسين بن أحمد الملقب بـ «صدر الأفاضل» (617هـ): عالم بالعربية، له كتب منها: «شرح المفصل» و«ضرام السقط». البغية 252/2، الأعلام 175/5.

(4) في أ: «تأبط ثرا» تحريف.

(5) شرح ديوان الحماسة للمرزوقي 488/2.

(6) عجز بيت، وصدره في ديوان الأخطل 382/1:

ولـقـد أكـــون مـــن الـفـتـــاة بمـنـزلٍ ....

وانظر: الكتاب 84/2 والإنصاف: 710 والمخصص 69/8 و110/16 وأمالي ابن الشجري 297/2 وشرح المفصل 146/3 والخزانة 139/6.

(7) في ب: «فأبيت بيات الذي...».

(8) الكتاب 85/2.

(9) سقطت من ط.

بالقتل وتحكّمها[1] فيه: أبشري أمّ عامر»[2]. ليس بذلك؛ لأنّك قد عرفتَ أنّه مذهب الخليل وسيبويه. وهو لم ينفِ كون أمّ عامر لقباً، وإنمّا جعل ما قصد حكايته بمنزلة اللقب، كما[3] نصّ عليه في الكتاب.

وتأبط شرّاً: لقبٌ للشاعر المشهور[4]، لقّبته به أمّه لوجوهٍ ذكرها الرواة؛ منها: أنه أبّط سيفَهُ؛ أي: أخذهُ تحت إبطهِ، فسُئِلتْ عنه فقالت ذلك، وقيل: لتأبّطه بحيّة[5]، وقيل غير ذلك[6].

ويقولون للمتتابع متواتر فيوهمون فيه. يقال: أَوْهَمْتَ الشيَ: تركتَهُ، وأوهمتَ الكتابَ: إذا أسقطتَ منهُ شيئاً، ووَهَم إلى الشيء يَهِمُ وَهْماً: إذا ذهبَ إليهِ وَهْمُهُ، ووَهِمَ يَوْهَمُ وَهَماً –بالتحريك–: إذا غلط[7]. قاله ابن الأثير[8] وابن السّيد. فاحفظهُ فإنه قد شاع الوَهْمُ في الوهم، فَسَرى معناهُ للفظهِ!

لأنّ العرب تقول: جاءت الخيلُ متتابعةً: إذا جاء بعضها في إثر بعضٍ بلا فصل، وجاءت متواترة: إذا تلاحقت وبينها فَصْل. هذا أصل معناه، ويشهد له الاشتقاق؛ لأنّ التواتر أن يؤتى بالشيء وِتراً وتراً –أي: منفرداً– فيقتضي الفصل[9]. والتتبع يكون مع متبوعه[10]، ففيه إشعار بالاتصال، لكن ورد في استعمالِ العرب وضعُ كلٍّ منهما موضع الآخر[11]، كما حكاه

(1) في الأصل: «تحكيمها»، وأثبت ما في النسخ الأخرى.
(2) حواشي ابن بري: 12.
(3) في أ: «بما».
(4) هو ثابت بن جابر الفهمي، المعروف بـ «تأبط شرّاً» (80 ق.هـ): شاعر جاهلي مشهور. الشعر والشعراء 312/1، الأغاني 8322/24، الأعلام 97/2.
(5) في الأصل: «لحية». والمثبت من ب.
(6) في الأغاني 8323/24: «ذكر الرّواة أنه كان رأى كبشاً في الصحراء، فاحتمله تحت إبطه، فجعل يبول عليه طولَ طريقه ... فرمى به فإذا هو الغول، فقال له قومه: ما تأبّطت يا ثابت؟ قال: الغول. قالوا: لقد تأبّط شراً، فسمي بذلك». وذكر أيضاً خبر تأبطه بحيّة.
(7) اللسان (وهم).
(8) هو أبو السعادات المبارك بن محمد بن محمد، مجد الدين (606هـ): محدّث لغوي، من كتبه: «النهاية في غريب الحديث» و«جامع الأصول في أحاديث الرسول». سير أعلام النبلاء 47/16، البغية 274/2، الأعلام 272/5. وقوله في النهاية 233/5– 234.
(9) اللسان (وتر). وانظر إعراب القرآن للنحاس 115/3.
(10) العبارة في ب، ط: «والتتابع يكون متبوعاً».
(11) سقطت من أ.

الزمخشري: «في قضاء رمضان إنْ شئتَ فواتر، وإن شئتَ ففرّق»[1]. وفي الكشف[2] أنه محتمل لهما.

قال أبو عبيد في غريب الحديث: «الوتيرة: المداومة على الشيء، وهو مأخوذ من التّواتُرِ والتتابع»[3]. هذا لفظه، فسوّى بينهما، ولا شاهد لَهُ في الأثر، وقصارى ما يحصل له تسليم العدول من المختار إلى الجائز[4]. ثم إنّ التتابع هو التوالي الذي لم يتخلله فاصل يبطل حكم تواليه نسقاً، فإنّ اليومين قد فصلتْ بينهما ليلةٌ، ولكن فصلاً لا يُبطل حكمَ تواليهما[5] وتتابعهما.

ومنه قولهم: فعله تارات؛ أي: حالاً بعد حال، وشيئاً بعد شيء.

في الحواشي: «جَعْلُ المصنفِ (تارات) من التواتر غلطٌ بيّن؛ لأن التواتر فاؤهُ واوٌ[6]، والتّارة عينه ياء بدليل جمعه على تِيَر[7]، وقال ابن جنّي: عينه واو، من التَّورِ: وهو الرّسول[8]. قال: [السريع]

والتَّورُ فيما بيننا يعملُ يَرضى بهِ المأتيّ والمُرسِلُ[9]»[10]

والمناسبة بينهما أنّ الرّسولَ ينتقلُ ويذهبُ، كما أنّ التّارة الحالة المبدلة من حالةٍ أخرى، المنتقلة[11] منها. وادّعاءُ القلب فيه خلافُ الظاهر والمنقول عن أهل اللغة، وإن قالوا في

---

(1) الكشاف 1/184–185.

(2) لعله يقصد كتاب «الكشف عن قناع الريب» لحسن بن محمد الطيبي (743 هـ)؛ وهو حواشٍ على كشاف الزمخشري، أو «الكشف والبيان» في التفسير للثعالبي (429هـ) كشف الظنون 2/1478.

(3) غريب الحديث 4/25.

(4) هذا القول منقول عن ابن بري في حواشيه: 13، والعبارة فيها: «ولا شاهد له في الأثر، وقصارى ما يحصل له تسليم بالعدول عن المختار إلى الجائز». أي: لا شاهد للحريري فيما استشهد به من الأثر المرويّ عن علي كرّم الله وجهه، يدل على فرق دلالي بين المتتابع والمتواتر.

(5) سقطت من أ.

(6) هذا ما نصت عليه معاجم اللغة، انظر الصحاح والقاموس (وتر).

(7) انظر تهذيب اللغة (تار).

(8) في أساس البلاغة (تور): «وهو الرسول الذي يتردد ويدور بين العشاق».

(9) البيت غير منسوب لقائل في: جمهرة اللغة 2/14 (تور)، وتهذيب اللغة (تار) والصحاح ومقاييس اللغة والمجمل (تور) والمخصص 12/226 وأساس البلاغة (تور) والمعرب: 86 وحواشي ابن بري:15 واللسان (تور).

(10) حواشي ابن بري:14–15.

(11) في أ: «المتصلة».

(التارات) من قولهم: (يا لتارات فلان): إنها مقلوبة من الوتر، أقول: إذا كانوا قالوا في تارات الدماء إنها مقلوبة[1]، فأيّ مانع من القول به[2] في (التارات) جمع (تارة) بمعنى الحالة؟ وهذا هو الذي جنح إليه المصنف.

نعم ورد همز (تارة) وهو يأباه، ولذا ذهب صاحبُ القاموس تبعاً لغيره من أهل اللغة إلى أنه مهموز العين[3]. قال في المصباح[4]: «التارة: المرة، وأصلها الهمز، لكنّه خُفّف لكثرة الاستعمال، وربما همزت على الأصل وجمعت بالهمز؛ فقيل: (تأرة) و(تئار) و(تئر). قال ابن السرّاج[5]: وكأنه المقصور من (تئار)، وأمّا المخفف فالجمع: تارات»[6].

فما في الحواشي[7] أيضاً غير متّفق عليه، فاختر لنفسك ما يحلو.

وجاء في الأثر أن الصحابة ﷺ لمّا اختلفوا في الموءودة، قال لهم عليّ ﷺ: لا تكون موءودة حتى تأتي عليها التارات السبع. أي: الحالات السبع المذكورة في الآية الكريمة[8]؛ من ابتداء تكونه، إلى ولادته وخروجه من سجن الأصلاب والأرحام، إلى فناء الفناء، يعني أنّ عليّاً قصد الردَّ على مَنْ توهّم أنّ الحاملَ إذا أسقطتْ جنينَها بتداوٍ أو غيره، فقد وأدته. قيل: وهو مخالف للمروي من أن الصحابة وقعت بينهم محاجة في العَزْل عن النّساء –كما ذكره المحدّثون[9] وشرّاح الهداية– فكرهه بعضهم، ويُروى عنه ﷺ[10] أنه قال: «إنّه[11] الوأدُ

---

(1) في اللسان (وتر): «قال ابن سيده: وعندي أنه مقلوب من الوتر الذي هو الدم».
(2) في أ: «بها».
(3) القاموس (تأر). وممّن ذهب أيضاً إلى أنه مهموز العين: ابن الأعرابي والفرّاء، انظر تهذيب اللغة (تار).
(4) المصباح المنير في غريب الشرح الكبير للرافعي، تأليف أحمد بن علي الفيومي (770هـ).
(5) هو أبو بكر محمد بن السري بن سهل (316 هـ): من علماء النّحو، أخذ عن المبرّد، من كتبه: «الأصول» في النحو، و«شرح كتاب سيبويه». سير أعلام النبلاء 435/11، البغية 109/1، الأعلام 136/6.
(6) المصباح (تور).
(7) سقطت من أ.
(8) هي قوله تعالى: ﴿ وَلَقَدْ خَلَقْنَا ٱلْإِنسَٰنَ مِن سُلَٰلَةٍ مِّن طِينٍ ۝١٢ ثُمَّ جَعَلْنَٰهُ نُطْفَةً فِى قَرَارٍ مَّكِينٍ ۝١٣ ثُمَّ خَلَقْنَا ٱلنُّطْفَةَ عَلَقَةً فَخَلَقْنَا ٱلْعَلَقَةَ مُضْغَةً فَخَلَقْنَا ٱلْمُضْغَةَ عِظَٰمًا فَكَسَوْنَا ٱلْعِظَٰمَ لَحْمًا ثُمَّ أَنشَأْنَٰهُ خَلْقًا ءَاخَرَ ۚ فَتَبَارَكَ ٱللَّهُ أَحْسَنُ ٱلْخَٰلِقِينَ ۝١٤ ﴾ [المؤمنون:14].
(9) انظر سنن الترمذي 435/3.
(10) قوله: «ﷺ» ليست في أ.
(11) ليست في أ.

الخفيّ». وعن ابن مسعود أنه قال: «هي الموءودة[1] الصغرى»[2]، وأجازه آخرون.

ويروى عن عُبيد الله بن رفاعة[3] عن أبيه: أنّه جلس إلى عُمَر والزبير وسعد في نفرٍ من الصَّحابة، فتذاكروا العَزْل وقالوا: لابأسَ بهِ. فقال رجلٌ منهم: إنهم يزعمون أنّها الموءودة الصّغرى. فقال عليّ: «لا تكون موءودة حتى تمر عليها التارات»[4].

وأمّا ما روي عن النبي ﷺ من أنّه الوأدُ الخفيّ، فقيل: إنه مَنْسُوخ، وقيل: المروي أنّه قيلَ له ﷺ: إنّ اليهودَ يقولون في العَزْل هي الموءودة الصّغرى، فقال: «كذبت يهود»[5]. والمشهورُ في العَزْل أنّهُ يجوز في الأمَةِ، والحُرَّة إن رضيتْ وإلاّ فلا[6]. وما فسّر به كلام المصنف غير متعين؛ لجواز حَمْلِهِ على هذا.

وقوله: **يعني سبحانه** إلخ[7]؛ أي بقوله: ﴿خَلْقًا ءَاخَرَ﴾. والأَثَرُ: ما يَؤثَرُ[8]؛ أي: يُروى عن النبيّ أو الصّحابة، وقد يُخصّ بما يُضاف إلى الصّحابي موقوفاً، كما في شرح مُسلم وغيره.

والعَزْلُ: هو أن يُجامع الرجل، فإذا قَرُب إنزالُهُ نَزَع وأنزلَ خارجَ الفرج[9]. قال النووي في شرحِ مسلم: «هو مكروهٌ في كلّ حال، وكلّ امرأة سواء رضيت أم لا؛ لتطرّقهِ لقطعِ النَّسل،

(1) في ب: «الوأدة».

(2) في صحيح مسلم، باب جواز الغيلة 1067/2: «حدثنا عبيد الله بن سعيد.. عن عائشة عن جُذامة بنتِ وهب، أخت عكاشة قالت: حضرت رسول الله ﷺ في أناس وهو يقول: لقد هممت أن أنهى عن الغيلة.. ثم سألوه عن العزل؟ فقال رسول الله ﷺ: ذلك الوأدُ الخفيّ». وفي فتح الباري لابن حجر 385/9، أن هذا الحديث مُعارَض بحديث آخر رُوي بعدة طرق، وهو الذي أشار إليه الشارح عندما قيل للنبي ﷺ: إن اليهود يقولون في العزل إنه الموءودة الصغرى. فقال: «كذبت يهود». ومنهم من ادّعى أنه حديث منسوخ. انظر مشكل الآثار للطحاوي 372/2، وفيه تأويلات أخرى.

(3) هو عبيد الله بن رفاعة بن رافع بن مالك بن العجلان، من الخزرج، وقد عدّه ابن سعد من التابعين الذين رووا عن ابن عمر وأبي هريرة وابن عباس وعائشة ﵃. الطبقات الكبرى 11/5.

(4) انظر مشكل الآثار 373/2.

(5) الحديث بتمامه في سنن الترمذي434/3 وفتح الباري -كتاب النكاح- 385/9 ومشكل الآثار 371/2.

(6) في السابق من سنن الترمذي: «قال مالك بن أنس: تُستَأْمر الحُرَّة في العَزْل، ولاتُستأمر الأمَة». ومعنى تستأمر: أي تُشاور.

(7) تمام قول الحريري في الدرة معقباً على قوله تعالى في سورة (المؤمنون): «فعنى سبحانه وتعالى ولادته حياً». أي بقوله: ﴿خَلْقًا ءَاخَرَ﴾.

(8) في أ: «ما يؤمر» تحريف.

(9) اللسان (عزل).

ولذا وَرَدَ في الحديث تسميته: الوَأد الخفيّ؛ لِقطْعِهِ الأولاد كَقَتْلِهم. وعندَ أصحابنا لا يلزَمُ في مملوكتِه وزوجتِه الأَمَة، سواء رضِيتا أم لا؛ لأنّه ضرر في مملوكتِهِ بتصييرها أمّ ولد لامتناعِ بَيْعِها، وفي زوجتِهِ الرّقيقة يَصيرُ وَلدُهُ رَقيقاً تِبْعاً لأُمّهِ، وأما زوجته الحرّة فإنْ أذنت لم يَحرم، وإلاّ فوجهان أصحّهما لا يَحرم»[1].

ومعلومٌ ما بين كلّ رسولين من الفترة وتراخي المدّة. هذا باعتبار الأكثر، وقد يقال: إنّ أحكام شرائعهم لمّا لم تُنْسَخ إلا ببعثةِ رسولٍ آخر، كان كأنّه لافاصلَ بينهم، وسيأتي ما يؤيده.

اِقضِها إن شِئتَ متتابعة وإن شئتَ تَترى[2]. في الحواشي: «هذا الأثر إذا صحّ وسَلِمَ من التحريف، شاهدٌ لِما ادّعاه. وقد آنَ أن نُصرّح بالمقصود فنقول: المتتابعُ: هو المتوالي[3] الذي لم يتخلّلهُ فاصلٌ يُبطِلُ حكمَ تواليهِ نَسَقاً، فإنّ كلّ يومينِ يفصِلُ بينهما ليلة، ولا يُعدُّ فصلاً مبطلاً للتتابع»[4]. قلتُ: أفاد وأجاد، وقد مرَّ ما يؤيّده مما رواهُ الزمخشري[5]، مخالفاً لما ذكره المصنف، فتذكر.

ويجوز أن يُنوّنَ (تَترى) كما ينوّن (أَرْطَى). إشارةً إلى أنّ ألفَهُ للإلحاق كألفِ (أرطى) على قول فيه[6]، وهو اسمُ شَجَر، وواحدتُه: أَرْطاَة[7]، ولذا كانت ألفهُ للإلحاق، فينوّن نكرة لا معرفة، وقيل: ألفُهُ أصليّة فينوّن دائماً[8].

وفي شرح الكتاب للسيرافي[9]: «جعل بعضُهم ألفُ تَتْرى للتأنيث، وبعضُهم جعَلَها

(1) شرح صحيح مسلم، كتاب النكاح 260/10. من قوله: «والعزل هو أن يجامع ...» إلى آخر قول النووي: سقط من أ وب وط.

(2) القول أثر لعليّ ﷺ استشهد به الحريري في الدرة، وتمام قوله: «وروى عبْد الخير قال: قلت لعلي ﷺ: إنّ عَلَيّ أياماً من شهر رمضان، أفيجوز أن أقضيها متفرقة؟ قال: اقضها إن شئت متتابعة وإن شئت تترى. قال: فقلت: إن بعضهم قال: لا تُجزئ عنك إلاّ متتابعة. فقال: بلى تُجزئ تَتْرى؛ لأنه قال عز وجل: ﴿فَعِدَّةٌ مِّنْ أَيَّامٍ أُخَرَ﴾، ولو أرادها متتابعة لبيّن التتابع؛ كما في قوله: ﴿فَصِيَامُ شَهْرَيْنِ مُتَتَابِعَيْنِ﴾.

(3) في أ: «والمتوالي».

(4) حواشي ابن بري: 16 بتصرف يسير.

(5) انظر الورقة (110).

(6) انظر الكتاب 211/3 والمقتضب 338/3.

(7) القاموس (أرط).

(8) اللسان (وتر).

(9) هو أبو سعيد الحسن بن عبد الله بن المرزبان (368هـ): نحوي، عالم بالأدب، من تصانيفه: «الإقناع» و«شرح كتاب سيبويه». سير أعلام النبلاء 349/12، البغية 507/1، الأعلام 196/2.

للإلحاق بجعفر، وقيل: الألف عوض من التنوين، ولا مانع منه، وخطُّ المُصحف بالياء يؤيّد الأوّلين، وأصله: وَتْرَى»[1]. وقيل[2]: قراءةُ الجمهور بغير تنوين[3]، فألفه للتأنيث كدَعْوى، ولا نعلمُ مصدراً في آخره ألف إلحاق[4]، وقال الشُّمُنّي[5]: إنّه نادرٌ، ونوّنه ابن كثير[6] وأبو عمرو[7]، فوزن[8] وتر: فَعَل، وألِفُهُ بَدَلٌ من التنوين، وكُتبتْ ياء على لغةِ مَنْ يُميل ألف التنوين وهي قليلة، أو هي للإلحاق وليس بمصدر. وقيل: وزنُه: تَفعل، وهو غلط إلا أن يكون على الملفوظ، والقول بأنه (تتر) فوزنه: فَعْل، رُدَّ بأنه[9] لم يُسمع إجراءُ الحركات على رائِه[10]. وقد عُلم مما قالوه أنّ فيه اختلافاً؛ فقيل: هو مصدر، وقيل: اسم غير مصدر، وقيل: إنه جمع[11].

كتبتُ إليكَ فما أجبْتَ، وتابعتُ فما واترتَ، وأضبرتُ فما أفردتَ[12]. أضبرت: بضاد معجمة وباء موحدة وراء مهملة، من الإضبارة - بالكسر والفتح -: وهي الحزمة من الصحف، كما في الصحاح[13]. وفي الحديث: «ضبائر ضبائر»[14]. وهو كما في شرح مسلم: «جمع

(1) أثبت محقّق كتاب سيبويه قول السيرافي في الحاشية، انظر: 211/3، وانظر الممتع 385/1.

(2) ليست في أ.

(3) انظر الدرّ المصون 345/8.

(4) التكملة للفارسي: 100.

(5) هو أحمد بن محمد بن محمد الشمني، القسنطيني (872 هـ): محدّث، مفسّر، نحوي. من كتبه: «شرح المغني» و«مزيل الخفا عن ألفاظ الشفا». البغية 375/1، الأعلام 230/1.

(6) هو أبو معبد عبد الله بن كثير الداري المكي (120هـ): أحد القرّاء السبعة. طبقات القراء 443/1، سير أعلام النبلاء 126/6، الأعلام 115/4.

(7) هو أبو عمرو بن العلاء زبان بن عمار التميمي المازني البصري (154 هـ): من أئمة اللغة والأدب، وأحد القراء السبعة. البغية 231/2، الأعلام 41/3. وقرأ (تترىً) بالتنوين أيضاً: أبو جعفر واليزيدي وقتادة، انظر: إعراب القرآن للنحاس 114/3 وتفسير القرطبي 132/12 والبحر المحيط 563/7.

(8) في الأصل وأ: «فوزنه» والمثبت من ط.

(9) في ب: «لأنه».

(10) في ط: «رأيه» تحريف.

(11) في الدرّ المصون 345/8: «واختُلف فيها: هل هي مصدر كدعوى وذكرى؟ أو اسمُ جمع كأسْرى وشتّى؟ كذا قالهما الشيخ، وفيه نظر؛ إذ المشهور أن أسرى وشتى جمعا تكسير لا اسما جمع. وفاؤها في الأصل واو؛ لأنها من المواترة والوِتْر، فقُلبت تاء كما قلبت تاء في: تَوْراة وتَوْلَج وتيقور وتخمة وتُراث وتُجاه؛ فإنها من الوَرْي والوُلوج والوَقار والوَخامة والوراثة والوَجْه».

(12) من حكاية أثبتها الحريري في الدرة عن أبي بكر الصولي: «كتب أحد الأدباء إلى صديق له، وقد أبطأ جوابه عنه ...».

(13) الصحاح (ضبر).

(14) من حديث رسول الله ﷺ: «أمّا أهلُ النّار الذين هم أهلها، فإنهم لا يموتون فيها ولا يَحيون، ولكن ناس

ضِبارة بالفتح والكسر، والثاني أشهر، ولم يذكر الهروي غيره، ويقال: إضبارة بكسر الهمزة، ويروى: ضبارات ضبارات؛ أي: جماعات متفرقة»[1].

وفي تهذيب الأزهري: «ضبائر: جماعات. قال ابن السكّيت[2]: يقال: جاء بإضْبارة وإضْمامةٍ من كُتُب، وهي الأضابيرُ والأضاميمُ[3]، وفلانٌ ذو ضَبَارَةٍ: إذا كان مشدود[4] الخلَقْ، وقال الليث: إضبارةٌ من[5] صُحُفٍ أو سِهام: حُزمة، وضُبارة لا يجيزها غير الليث»[6].

يعني أنه لا[7] يألو جهداً في المكاتبة والمصادقة لمن لا يزالُ يُعامِلُه بضدّ ذلك؛ فيبخل بالجواب فضلاً عن الكتاب: [السريع]

فكم كتاب جاءَكُمْ سائِلاً لكنّه يقنعُ بالردِّ[8]

• • •

ويقولون: أزِفَ وقتُ الصلاة؛ إشارة إلى تضايقهِ ومشارفةِ تَصرُّمِهِ، فيحرفونه عن موضعه ويعكسون حقيقة المعنى؛ لأنّ العرب تقول: أزفَ الشيءُ بمعنى دنا.

قال الراغب[9]: «﴿أَزِفَتِ ٱلْأَزِفَةُ﴾ [النجم: 57]؛ أي: دَنَتِ القيامة، وأزِفَ وأَفِدَ يتقاربان، لكن أزِف يُقال اعتباراً بضيق وقتها[10]، ويُقال: أزِف الشخوص، والأَزَفُ: ضِيقُ الوقت، [والآزفة:

أصابتهم النارُ بذنوبهم فأماتَهُم إماتةً، حتى إذا كانوا فحماً أُذِنَ بالشفاعة، فجيء بهم ضبائِرَ ضبائرَ». صحيح مسلم، كتاب الإيمان، 1/172– 173. وسنن ابن ماجه 2/1441.

(1) شرح مسلم للنووي 3/40–41، وانظر النهاية 3/71.
(2) هو أبو يوسف يعقوب بن إسحاق، المعروف بابن السكّيت (244 هـ): إمام في اللغة والأدب من كتبه: «إصلاح المنطق» و«الألفاظ» و«الأضداد». البغية 2/349، هدية العارفين 2/536، الأعلام 8/195.
(3) في أ: «الأضابر والأضابير».
(4) في ب: «مشدّد».
(5) في الأصل فقط: «في».
(6) تهذيب اللغة (ضبر) بتصرف يسير.
(7) سقطت من أ.
(8) في أ: «تصنع بالود». والبيت لعلّه من قول الشهاب الخفاجي.
(9) هو أبو القاسم الحسين بن محمد بن المفضل، المعروف بالراغب الأصفهاني (502هـ): أديب من الحكماء والعلماء، له تصانيف عدة؛ منها: «محاضرات الأدباء» و«مفردات ألفاظ القرآن». سير أعلام النبلاء 13/506، البغية 2/297، الأعلام 2/255.
(10) في ب: «لضيق الوقت».

القيامة][1] لقرب وقتها، ولذلك عُبّر عنها بالسّاعة، وقيل: ﴿أَتَىٰٓ أَمۡرُ ٱللَّهِ﴾ [النحل: 1]، فعُبّر عنها بالماضي تبييناً لقربها وضِيق وقتها»[2].

وظاهرُه أنّه حقيقة في الضّيقِ كالقرب، وفي الأساس: «أَزِفَ الرَّحيلُ: دَنَا، ومصدره: الأُزُوف، ومن المجاز: في عَيْشٍ[3] أزفٌ؛ أي: ضِيقٌ، كما يقال: أمرٌ قريبٌ ومُقارِبٌ»[4]. وظاهره أنّه استُعمل في الضّيق مجازاً، وعلى كل حال يقتضي صحّة ما ادّعاه خطأ، وباب التجوّزِ[5] والتقدير واسعٌ، فيجوز أن يقدّر: أزِفَ خروجُ وقتِ الصّلاة[6]، على أن للصّلاةِ وقتَ فضيلةٍ وغيره. وإذا أُريد الثاني بجعل الإضافة عهدية، لا يبقى لِما توهّمه أثرٌ. وفي الحواشي: «قولهم: أزِفَ وقتُ الصّلاة؛ إشارة إلى تضايُقهِ ومُشارفةِ تصرُّمِهِ، صحيح، ألا ترى أنّ زمانَ الساعةِ الأُولى إذا قَرُب من السَّاعةِ الثانيةِ، فقد أشرفَ زمانُها على التَّصَرُّم»[7]؟

تقول: أزف الشيء بمعنى دَنا واقتربَ، لا بمعنى حضر ووقع. يعني: وما تضايق فقد وقع وحضر، فهذا كناية عمّا أراد، فلا وَجْهَ لِما في الحواشي من أنّ هذا نقضٌ لِما قدَّمَهُ[8]، ولم يذهب إلى هذا أحدٌ، إنّما يذهبون إلى تضايق زمان[9] الصلاة ومشارفة تصرّمه[10]، وإذا قرب زمان الساعة الأولى من الثانية فقد أشرف على التصرّم، وكلمّا ازداد قرباً منه كان إشرافُه على التّصرُّم أزيد.

أَزِفَ الترحُّل غيرَ أنَّ رِكابنا ..... [11]

---

(1) زيادة من ط.

(2) مفردات ألفاظ القرآن للراغب: 75 بتصرف يسير.

(3) كذا في جميع النسخ، وفي الأساس: «في عيشه».

(4) الأساس (أزف) وفيه: «أمرهُ قريب ومتقارب».

(5) في ط: «التجويز».

(6) العبارة في ب، ط: «أزف خروج الوقت».

(7) حواشي ابن برّي: 16.

(8) في السابق من الحواشي قال ابن برّي: «وهذا نقض ما قدمه».

(9) في ب: «وقت».

(10) في ذيل الفصيح: «تقول: أزِف الوقت: قَرُب، وأزف الترحّل: دنا، والأَزَفُ: الضّيق».

(11) البيت في ديوان النابغة:30 وسرّ الصناعة334/1 ومقاييس اللغة (أفد) والأزهية:211 وشرح المفصل للخوارزمي8/4 وشرح المفصل لابن يعيش 148/8 وشرح التسهيل109/4 واللسان (قدد) والمغني: 227 والأشباه والنظائر56/2. وأغلبها برواية: «أفد».

هذا من قصيدة للنابغة يمدحُ بها النعمان[1]، أوّلها: [الكامل]

أَمِـــنَ الِ مَـيَّـةَ رائــحٌ أو مغتـدِ عَـجْــلانَ ذا زادٍ وغـيـرَ مــزوَّدِ

زَعَــم الــبــوارِحُ أنّ رحلتنا غـداً وبـــذاكَ تـنـعـابُ الـغُـرابِ الأسـود

لا مـرحـبـاً بـغـدٍ ولا أهـــلًا بـهِ إنْ كـانَ تـفـريـقُ الأَحِـبَّـةِ فـي غـدِ

أزِفَ الـتـرَحُّـل غـيـرَ أنّ ركـابـنـا لـمّـا تَـزُلْ بـرحـالِـنـا وكـأنْ قَـدِ[2]

إلى آخر القصيدة، وهي طويلة. ويُروى: (أفِدَ) بدل (أزِفَ)، وهو بمعناه كما مرّ. والرّكاب: الإبل. وحذفُ الفعلِ بعد (قد) ضرورةٌ أو قليل[3].

فقوله: العربُ تقول في كلّ متوقع: كأن قد، يقتضي خلافه، فالأَوْلى تركُه.

أظلَّ وقتُه[4]: أي قرُب زمانه، وهو مجازٌ مشهور. قال في النّهاية: «قال النبي ﷺ في خطبةٍ خطبها في آخر يوم من شعبان: أيهّا الناسُ، قد أَظلّكُم شهرٌ عظيمٌ – يعني رمضان – أي: دَنَا منكم وقَرُبَ، حتى كأنّه ألقى عليكم ظِلَّهُ»[5].

ويقولون: زيدٌ أفضل إخوته، فيخطئون فيه؛ لأن أفعل الذي للتفضيل لا يضاف إلاّ إلى ما هو داخل فيه. وفي الحواشي: «هذه المسأله أوّلُ من مَنعهَا الزّجّاج[6]، وأجازها ابنُ خالَوَيه[7]

---

(1) هو النعمان بن الأسود بن المنذر بن امرئ القيس بن عمرو اللخمي (نحو 123 ق.هـ): ملك العراق في الجاهلية. الخزانة 517/9، الأعلام 35/8.

(2) الأبيات مجتمعة في ديوان النابغة الذبياني: 28–30 والأغاني 3794/11 وشرح شواهد المغني 490/1، والأول والثاني في: الشعر والشعراء 157/1–158 والخزانة 133/2.

(3) انظر الأزهية:211، والمغني:227.

(4) في ب: «وقْعُهُ»، وكذا في الدرة.

(5) النهاية في غريب الحديث لابن الأثير 160/3.

(6) هو أبو إسحق إبراهيم بن السري بن سهل الزجاج (311 هـ): نحويّ لغوي مفسر. من تصانيفه: «إعراب القرآن» «وفعلت وأفعلت». وفيات الأعيان 49/1، البغية 1 /411، الأعلام 40/1. كذلك منع هذه المسألة ابن جني للعلّة نفسها التي ذكرها الحريري، ففي الخصائص 333/3: «ومن المحال قولك: زيد أفضل إخوته، ونحو ذلك. وذلك أن أفضل: أَفْعَل، وأفْعل هذه التي معناها المبالغة والمفاضلة، متى أضيفت إلى شيء فهي بعضه؛ كقولك: زيد أفضل الناس». وفي 336/3: «وصواب المسألة أن تقول: زيد أفضل بني أبيه... وأن تقول: زيد أفضل من إخوته؛ لأن بدخول (من) ارتفعت الإضافة، فجازت المسألة».

(7) هو أبو عبد الله الحسين بن أحمد بن خالويه بن حمدان الهمداني (370 هـ): نحويّ لغويّ، من كتبه: «شرح

روايةً ودرايةً؛ فالروايةُ ما حكاهُ ابنُ دريد عن أبي[1] حاتم[2] عن الأصمعي: أنّ الفرزدق سُئِل عن نُصيب[3] فقال: هو أَشْعَرُ أَهْلِ جِلْدَتِهِ[4]، ومثله قولهم: عليٌّ أفضلُ أهلِ بيته. وأما الدرايةُ فإن (أفضل إخوته) بمعنى أفضل الإخوة؛ كقوله تعالى: ﴿ يَتْلُونَهُۥ حَقَّ تِلَاوَتِهِۦٓ ﴾[البقرة:121] أي: حقّ التلاوة[5]، ويقوّيه قول الشاعر: [الطويل]

قَتَلْتُ بعبدِ اللهِ خَيْرَ لِدَاتِهِ ذُؤَاباً، فلَمْ أَفْخَرْ بِذَاكَ وأَجْزَعَا[6]

وقوله: [الطويل]

فلم أَرَ قوماً مثلَهم خَيْرَ قَوْمِهم أقلَّ به منّا على قَوْمِهِمْ فَخْرا[7]

وقول [أبي][8] عبد الرحمن العُتْبيّ[9]: [المنسرح]

«ياخيرَ إخوانِهِ وأَعْطَفَهُمُ عليهمُ راضِياً وغَضْبَانا»[10]

مقصورة ابن دريد» و«مختصر في شواذ القرآن». إنباه الرواة 359/1، وفيات الأعيان 178/2، الأعلام 231/2.

(1) سقطت من ط.

(2) هو سهل بن محمد بن عثمان بن يزيد السجستاني البصري (255 هـ): من كبار العلماء باللغة والشعر. من كتبه: «المعمرين» و«ماتلحن فيه العامة». سير أعلام النبلاء 198/10، البغية 606/1، الأعلام 143/3.

(3) هو نصيب بن رباح مولى عبد العزيز بن مروان (108هـ): من فحول الشعراء الإسلاميين. الشعر والشعراء 410/1، الأغاني 324/1، الأعلام 31/8.

(4) انظر شبه هذه الحكاية في كتاب «تعليق من أمالي ابن دريد»: 88—92.

(5) قوله: «أي حق التلاوة» سقط من أ.

(6) البيت لدريد بن الصمّة، قاله لمّا قتل ذؤاباً الأسدي قاتل أخيه عبد الله بن الصمة. وروايته في ديوانه:91:

قتلت بعبد الله خير لداته وخيرَ شبابِ الناس لو ضُمَّ أَجْمعا

وانظر: الكتاب 43/3 والشعر والشعراء 752/2 (مع اختلاف في الرواية) والكامل 1408/3 والأغاني 3477/10، وأمالي ابن الشجري 373/1 وحواشي ابن بري: 19 والردّ على النحاة:128. وبلا نسبة في اللسان (قتل) وكشف الطرة:25.

(7) البيت لزيادة بن زيد الحارثي، وهو في شرح ديوان الحماسة للمرزوقي 244/1 وحواشي ابن بري:20 والخزانة 364/4 و227/5. وبلا نسبة في شرح الكافية للرضي 288/1 وكشف الطرة: 26.

(8) سقطت من جميع النسخ، والصواب إثباتها.

(9) في أ: «القتيبي» تحريف. والعتبي هو أبو عبد الرحمن محمد بن عبيد الله بن عمرو (228 هـ): شاعر، أديب من أهل البصرة، له تصانيف منها: «الخيل» و«أشعار الأعاريب». وفيات الأعيان 398/2، سير أعلام النبلاء 376/9، الأعلام 258/6..

(10) في أ: «يا خير إخوته». نهاية قول ابن بري في حواشيه: 17—20. والبيت قاله العتبيّ في رثاء عليّ بن سهل

وفيه بحث، وما ذكره المصنفُ قول مشهور، وقد خالفه فيه كثيرٌ من محقّقي النّحاة، وتفصيله ما في (تعليق المصابيح)[1]؛ وهو أن لأفعل التفضيل أربعَ حالات[2]:

- إحداها – وهي الحالةُ الأصليّة – أنه يدلّ على ثلاثة أمور: أحدها: اتّصاف من هو له بالحدث الذي اشتُقّ منه، وبهذا المعنى كان وصفاً، والثاني: مشاركة مصحوبهِ في تلك الصفة، والثالث: مَزِيَّةُ موصوفه على مصحوبه فيها[3]، وبكل من هذين فارق غيره من الصفات.

- الحالة الثانية: أن يُخلعَ عنهُ ما امتاز [به][4] من[5] الصفات، ويتجرد للمعنى الوصفي.

- الحالة الثالثة: أن تبقى عليه معانيه الثلاثة، ولكن يخلع قيدُ المعنى الثاني ويخلفه قيدٌ آخر، وذلك أن المعنى الثاني[6] –وهو الاشتراك– كان مقيّداً بتلك الصفة التي هي المعنى الأول، فيصير مقيّداً بالزيادة التي هي المعنى الثالث، ألا ترى أنّ المعنى في قولهم: العَسلُ أَحْلى من الخلّ، أن للعسل حلاوةً، وأن تلك الحلاوةَ ذات زيادة، وأنّ زيادةَ حلاوةِ العَسلِ أكثرُ من زيادة حموضةِ الخَلّ؟ قاله ابن هشام في حواشي التسهيل[7]، وهو بديعٌ جداً.

- الحالةُ الرابعة: أن يخلع عنه المعنى الثاني؛ وهو المشاركة، وقيدُ المعنى الثالث؛ وهو كون الزيادة على مصاحبه، فتكون للدلالة على الاتصاف بالحدَث، وعلى زيادة مطلقةٍ لا مقيّدة، وذلك نحو قولهم: يوسف أحسن إخوته.

وهو تفصيل بديع، ومنه عُلم أنّ ما ادّعاهُ المصنّف لا وَجْهَ له، فاحفظهُ.

ويقولون لمن يأخذ الشيءَ بقوةٍ وغِلظةٍ: قد تَغَشْرَمَ، وهو يَتَغَشْرم، والصواب أن يقال

بن الصباح. وهو في الكامل 1462/3 وحواشي ابن بري: 20 وكشف الطرة: 26 .

(1) لم أقف عليه.

(2) انظر شرح الكافية للرضي212/2–215 وشرح المفصل لابن يعيش 7/3 وشرح التسهيل 56/3.

(3) سقطت من أ.

(4) زيادة من النسخ الأخرى.

(5) في أ، ب، ط: «عن».

(6) سقطت من أ، ب، ط.

(7) «حواشي التسهيل» لابن هشام: هو شرح لكتاب تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد لابن مالك، سماه: «التحصيل والتفصيل لكتاب التذييل والتكميل». كشف الظنون 406/1.

فيه: تَغَشْمر بتقديم الميم [على الراء][1]. قال [أبو العلاء][2] المعرّي: [الوافر]

سَتَعْجَبُ من تَغَشْمُرها لَيَالٍ تُبارِينا كَواكِبُها سُهَادَا[3]

وفي شرحه لابن السّيد: «التَّغشمر: ركوب الرأسِ في الأمر، والتعسُّف»[4].

وفي ديوان الأدب[5]: «تَغَشْمَرَه: أخذَه قَهْراً»[6]. وفي المجمل[7]: «الغَشْمَرة: إتْيَانُ الأَمرِ من غيرِ تثبُّت»[8]. [وفي القاموس: «الغَشْمَرةُ: إتيانُ الأمرِ من غير تثبتٍ][9]، والتَّهَضُّمُ، والظُّلْمُ، والصَّوْتُ»[10].

وما ذكره من التخطئة خالفه فيه بعضهم[11]. وما في الحواشي من أن «القَلْبَ معروف في كلامهم، ومما يضاهي[12] هذا قولهم: تَجَحْشَرَ وتَحَجْشَرَ: إذا غَلُظَ واجتمع خَلْقُه، وجَهْجَهْتَ بالسَّبع وهجهَجْتَ به: أي نفَّرته، وزَحزحْتَ الشيءَ وحَزْحزتَه: إذا حرّكتَهُ لتزيلَهُ، والقلب لازمٌ لبعض الألسنة كالأَلْثغ[13]»[14]، ممّا يُتعجّب مِنهُ، فإنّ القلبَ غيرُ مقيس، واللُّثغة لاتثبت بها اللُّغة.

وضمير (لها) في البيت الذي أنشده[15] للإبل، و(العشنزر) بعين مهملة[16].

ويقولون: «بعد اللُّتيا والتي»، فيضمّون اللام الثانية من اللتيا، وهو لحنٌ فاحشٌ، وغلطٌ

---

(1) زيادة من أ.
(2) زيادة من ب، ط.
(3) البيت من ديوان سقط الزند: 235 وشروح السقط 574/2 وضرام السقط: 50 أ.
(4) شروح سقط الزند 574/2.
(5) «ديوان الأدب» لإسحاق بن إبراهيم الفارابي (350هـ): معجم عربي مرتب بحسب الأبنية.
(6) ديوان الأدب 489/2.
(7) «مجمل اللغة» لابن فارس.
(8) لم أقف على قول ابن فارس في المجمل، وهو في مقاييس اللغة (غشمر).
(9) مابين قوسين سقط من الأصل.
(10) القاموس (غشمر).
(11) قال ابن دريد في جمهرة اللغة 339/3: «وغشرَم: اسم، وهو من الغلط».
(12) في ب، ط: «ومن».
(13) في ب، ط: «كما في الألثغ».
(14) حواشي ابن بري: 21 بتصرف.
(15) البيت الذي أنشده الحريري هو:

إنّ لها لسائقاً عَشَنْزَرا إذا وَنَيْنَ ساعة تَغَشْمَرا

(16) قوله: «بعين مهملة» سقط من ب، ط.

شائِنٌ. وهذا وإن اشتَهر غير صحيح؛ لأنّ ضمَّ لامِ اللتيّا لغةٌ خارجة عن تصغير المبهمات، جارية على قياس المتمكّنات، وفي الأشباه والنظائر النحوية: «قال ابنُ خالويه: أجمع النحويون على فَتْح لام (اللّتيّا) إلاّ الأخفش[1]، فإنّه أجاز ضمّها»[2] وهذا أيضاً كلام غير مُهذّب. وفي التسهيل: «ضَمُّ لام اللّذيّا واللّتيّا: لغيّة»[3]. ومعنى قولهم: «بعد اللتيا والتي»[4]: بَعْدَ الخُطَّةِ الصغيرة والكبيرة، وحُذفت الصِّلةُ إشارةً إلى قُصورِ العبارة عنِ الإحاطة بها. والمتبادَرُ منهُ أنّ (التي) هي الكبيرة، و(اللّتيّا) هي الصغيرة، وقيل: اللتيّا عبارةٌ عن الكبيرة، والتي عن الصغيرة[5]، فالتصغير للتعظيم؛ كما في قولهم[6]: دُوَيْهِيَة[7]، وبه صرّح الزمخشري في شرحِ مقاماته[8]، وعليه قوله في الكلم[9] النوابغ:

«رُبَّ مُسْتَفتٍ أعْلَمُ من المفتي، واللّتيّا أعظمُ مِنَ التي»[10]. وقيل: إنهما صارا اسمين للداهية العظيمة والصغيرة[11]، فلا حَذْف فيه، ولو قيل: بناؤهُ في أوّلِ الأمرِ على الحذف، ثمّ لمّا كَثُر استعمالُه تُرِك[12] التقدير فيه، كان وجهاً وجيهاً.

وفي مجمع الأمثال: «جاء بعد اللّتيّا والّتي: يَكنونَ بهما عن الشدّة، واللّتيّا: تصغير التي،

---

(1) هو أبو الحسن سعيد بن مسعدة البلخي البصري، المعروف بالأخفش الأوسط (215هـ): نحوي، عالم باللغة والأدب، من كتبه: «معاني القرآن» و«معاني الشعر». إنباه الرواة 36/2، البغية 90/1، الأعلام 101/3. .

(2) الأشباه والنظائر 28/5–29 بتصرف. وانظر الكتاب 488/3 والمقتضب 289/2. وفي ارتشاف الضرب 187/1: «وتقول في الذي والتي: اللَّذيّا واللَّتيّا –بفتح لامهما– وقد تضمّ».

(3) التسهيل: 288.

(4) جمهرة الأمثال 223/1 ومجمع الأمثال 92/1 وفيهما: «هما الداهية الكبيرة والصغيرة».

(5) انظر كتاب الأمثال لأبي عبيد: 256.

(6) سقطت من ب، ط.

(7) في شرح التصريح للأزهري 317/2: «وزاد الكوفيون معنى آخر؛ وهو التعظيم؛ نحو: دُويْهِية». كقول لبيد:

وكلّ أناس سوف تدخل بيتهم دُوَيْهِيَةٌ تصفرّ منها الأناملُ

وانظر: الإنصاف 138/1 والجنى الداني 89/5 والهمع 130/6 وحاشية الخضري 163/2.

(8) شرح مقامات الزمخشري: 104.

(9) سقطت من ط.

(10) الكلم النوابغ: 42أ.

(11) الأشباه والنظائر 295/4 ومجمع الأمثال 133/1 واللسان (لتا).

(12) في أ: «كثر» تحريف.

وهي عبارة عن الداهية المتناهية؛ كما قالوا: الدُّهَيم واللُّهيْم[1]، وكلّه تصغير يراد بهِ التكبير[2]، ولذا قالوا: التي: عبارة عن الدَّاهِية التي لم تبلغ النّهاية، وهما عَلَمان عليها، ولهذا استغنيا عن الصلة»[3].

بإقرار فتحة أوائلها على صِيغها الأصلية. وهذا فيما إذا كان مفتوحاً، كما هو الأغلب فيه، فلا يرِدُ عليه أنّه إذا صُغّر (أُولاءِ) قيل: (أُولَيّاء) بإبقاءِ ضمّه[4]، وادّعاءُ أنّهُ اجتُلِبتْ فيهِ ضمّةٌ أخرى للتّصغيرِ، خلافُ الظّاهر.

وفي الإقليد[5]: «لمّا علمنا أن المبهم لا يَحظى صدرُهُ بالضّمّ، والألف المزيدة في آخره جعلت عوضاً عن ضمّ الأول – كما قاله المصنف– فأية حاجة [تدعو][6] إلى نيّة الاختلاف فيه بالضمة»[7]؟ بخلافها في زيد[8]، فإنّا لمّا رأينا نحو: (رُجيل) بضمّ أوله، لَزمنا تقدير الاختلاف، ونقول: إنها حدثت علماً للتصغير، وأورد على جعل الألف عوضاً قولهم: «اللّذَيُّون» في الجمع بدون ألف، ويلزمه حذف العوض والمعوّض على تقدير العوضية، فقيل: إنّهُ ضعيف، وفي المثل[9]: أضعفُ من حجة نحويّ! وقد يقال: إنّها حُذفت لالتقاء الساكنين[10]، والمحذوف لعلّة كالموجود.

[الطويل]

بِـذَيّـالِـكَ الـوادي أَهِـيـمُ ولـم أقُـلْ   بذيّالكَ الـوادي وذيّـاكَ من زُهدِ[11]

---

(1) من أسماء الداهية. اللسان (دهم) و(لهم).

(2) في ب: «التكثير».

(3) مجمع الأمثال 164/1.

(4) انظر التكملة للفارسي: 210 واللسان (أولى).

(5) «الإقليد» هو شرح لكتاب «المفصّل في النحو للزمخشري»، شرحه أحمد بن محمود بن عمر الجَندي، وسمّاه «الإقليد». انظر كشف الظنون 1775/2.

(6) زيادة من أ.

(7) الإقليد: 172 أ. وانظر المقتضب 289/2 والمخصص 104/14.

(8) في ب، ط: «رجل».

(9) العبارة في أ: «وقد قيل في المثل».

(10) هذا ماذهب إليه الأخفش، ولم يأخذ به أحد. انظر المقتضب 290/2 والارتشاف 187/1.

(11) في أ: «وذاك».

ولـكـنْ إذا مـا حُـبَّ شـيءٌ تَوَلَّعتْ   به أحْرُفُ التصغيرِ من شِدّةِ الوَجْدِ[1]

لمّا كان في التصغير زيادةٌ تُنقِصُ المعنى[2]؛ لأنّه في الأصل للتحقير أو التقليل[3]، ولذا قال بعضُ الشعراء في صديق له[4]: [مشطور الرجز]

صَـحِـبْـتُـهُ ولـم يـكـن نظيري   نقصتُ إذ جعلته تكثيري

كـمـا تُـزادُ الـيـاءُ فـي التصغيرِ[5]

منع تصغير[6] أسماء الله تعالى وأنبيائه والأمور المعظّمة[7]، إلا أنّه قد تجوّز به[8]، فاستُعمل للتعظيم تارةً، وتارة للتحبيب والرأفة والتقريب؛ كما يقول الرجل لابنه: يا بنيّ.وعليه قولُ ابنِ الفارض[9] في رباعيته[10]: [الدوبيت]

عَـوَّذْتُ حُـبـيِّـبـي بِـرَبِّ الـطُّـورِ   مِـنْ آفَـةِ ما يَـجْري مـنَ المَقْدُورِ[11]

مـا قُـلْـتُ حُـبَـيِّـبـي مـن الـتَّـحقيرِ   بَـلْ يعذُبُ اسمُ الشّيءِ بالتصغيرِ[12]

وللشابّ الظريف[13]: [السريع]

(1) في الأصل: «الحبّ»، وما أثبته من النسخ الأخرى ومتن الدرة.
(2) العبارة في ب: «ينقص بها المعنى».
(3) انظر شرح التصريح 317/2 والهمع 130/6.
(4) ليست في ب.
(5) لم أقف على الأبيات.
(6) العبارة في ب، ط: «التصغير لم يدخل أسماء...».
(7) انظر شرح التصريح 317/2.
(8) العبارة في ب: «وإن كان يتجوز فيه».
(9) عمر بن علي بن مرشد بن علي بن الفارض (632هـ) الحموي الأصل: من أشعر المتصوفين، لقّب بـ «سلطان العاشقين». له ديوان شعر مطبوع. وفيات الأعيان 454/3، سير أعلام النبلاء 296/16، الأعلام 56/5.
(10) في أ: «رباعياته».
(11) البيت سقط من أ.
(12) البيتان في ديوان ابن الفارض: 194. وفيه: «الشخص» بدل «الشيء»، وكذا في ب، ط.
(13) هو محمد بن سليمان بن علي بن عبد الله التلمساني، شمس الدين، الشاعر المعروف بالشاب الظريف (688هـ). له ديوان شعر مطبوع. معجم المؤلفين 163/8، الأعلام 150/6 .

لله نَحْوِيّ لَهُ مَبْسَمٌ حُلْوٌ بِهِ يَعْذُبُ تعْذِيبي[1]
قد صُغِّرَ الجَوْهَرُ في ثَغْرِهِ لكِنَّهُ تَصْغِيرُ تَحْبيبِ[2]

وفي قوله (تحبيب) إبهامٌ لطيف.

وفي المثل السائر: «من حبَّ طبّ»[3]، وقالوا أيضاً: «اعملْ عملَ من طَبَّ لمن حبَّ»[4]، وهو مَثل مشهور. ووقع لبعضِ المتأخّرين في شرح قواعدِ ابن هشام[5] أنّه قال[6]: «المحبُّ لايُداوي حبيبَهُ؛ لأنّه لِشدّةِ شغفه بهِ لايُقدِمُ على عِلاجهِ»[7]. فـ (طبَّ) في المثَل، يتعيّن أنّه بمعنى الفِطنةِ والحِذْقِ، ولذا سُميّ السّحْر ومعالجةُ المرضِ طبّاً، لاحتياجهِ لكمالِ الفطنة[8]، فإنها أصل[9] معناه الحقيقي؛ كما قال عنترة في معلّقته: [الكامل]

.... طَبٌّ بِأَخْذِ الفَارِسِ المُسْتَلْئِمِ[10]

[هو لابس اللأمة: أي الدّرع][11]. وليس بشيء، ولذا قال العلاّمة في وصاياه المذكورة في آخر شرحه للقانون: «لأن يراكَ طبيبُكَ حبيباً، خيرٌ مِنْ أن يراكَ جافياً غريباً، ألم تقرأ في كتب الأدب، وما مرَّ عليك من أمثال العرب: اعمل عَمَل من طبّ لمنْ حبَّ؟ فلولا أنّ صداقتَهُ نَفْعٌ عاجلٌ، وخيرٌ شاملٌ، لم يضرب بها الأمثال، ولم يسبق الأعوام[12] والأحوال». الخ.

---

(1) في ب، ط: «عذب» مكان «حلو».
(2) البيتان في ديوان الشاب الظريف: 92، ورواية البيت الأول فيه:
يارُبَّ نَحْوِيّ لَهُ مَبْسَمٌ تقبيلُهُ غَايَةُ مَطْلُوبي
(3) المثَل في: جمهرة الأمثال 228/2 ومجمع الأمثال 357/2.
(4) في أ: «أحب». والمَثل في: مجمع الأمثال 498/1 وفيه: «صَنْعَةُ من طبَّ لمن حبَّ» وانظر اللسان (طبب).
(5) قصد «شرح قواعد ابن هشام» للكافيجي (879هـ).
(6) سقطت من ط.
(7) شرح قواعد ابن هشام: 51.
(8) الأضداد لابن الأنباري: 231– 233 واللسان (طبب).
(9) في أ: «الأصل».
(10) عجز بيت، وصدره في ديوان عنترة: 61:
إنْ تُغْدِفي دوني القِنَاعَ فإنّني ....
وانظر الأضداد لابن الأنباري: 233 والزاهر: 331 واللسان (طبب). والإغداف: إسدال القناع على الوجه. والمستلئم: المتسلّح، ويقال: هو اللابس اللأمة؛ وهي الدرع.
(11) زيادة من ط.
(12) في ب، ط: «الشهور».

وما ذكره صحيح أيضاً.

قال ابن الأنباري في الزّاهر: «معناه: من أحبَّ فَطِنَ[13] وحَذِقَ، واحتالَ لِمن يُحبّ»[14]. وما ذكر من اختيارهم في بناء الفاعل مِنْ (أحبّ) وفي المفعول من (حبَّ) ليتعادل اللفظان، من محاسن العربية وحكمة الواضع لها.

[الكامل]

ولَقَدْ نَزَلْتِ فلا تَظُنّي غَيْرَهُ   مِنّي بِمَنْزِلَةِ المُحَبّ المُكْرَمِ[15]

هو من معلّقة عنترة المشهورة التي أوّلها:

أَعْياكَ رَسْمُ الدّارِ لم يتكلّمِ   حتّى تكلّمَ كالأَصَمّ الأَعْجَمِ[16]

ونَزَلتِ - بكسر التّاء-: خطابٌ لَمحبوبته، والباء في قوله: «بمنزلة» متعلّقة بمصدر محذوف؛ لأنه لمّا قال: «نزلت» دَلّ على النزول؛ كما في قوله تعالى: ﴿وَمَن يُرِدْ فِيهِ بِإِلْحَادٍ بِظُلْمٍ نُّذِقْهُ مِنْ عَذَابٍ أَلِيمٍ ۝٢٥﴾[الحج:25]. فهو في موضع نصب، فالمعنى: ولقد نزلتِ منّي منزلةً مثل منزلة المحبِّ المكرم. وقوله: «فلا تظنّي غيره»؛ أي: لاتظني غير ما أنا عليه من محبّتك، وأنتِ عندي بمنزلة من لا أقدّم عليه أحداً.وقال الكسائي: (حبَّ) الثلاثي لغةٌ أماتوها في تصاريفه. وقال الأصمعي: لا أعرفه إلاّ في (يحبّ) المبدوء بالياء التحتية، وعلى هذا مما في المثَل شاذّ أو للمشاكَلَة. والحقّ ما عليه أبو علي الفارسي من أن الثلاثي مُستَعملٌ لكنّه قليل.

ويقولون: فلانٌ يسْتَأْهِلُ الإكرامَ، وهو مستأهِلٌ للإنعامِ، ولم تُسمع هاتان اللفظتان في كلامِ العَرَب، ولا صوّبهما أحدٌ مِنْ أعلامِ الأدب.

---

(13) في أ، ب، ط: «طبّ»، والصواب ما في الأصل، وكذا في الزاهر.

(14) الزاهر في معاني كلمات الناس: 330.

(15) البيت في ديوان عنترة: 187 وأدب الكاتب: 613 وجمهرة اللغة (أحب) والزاهر: 331 والخصائص 216/2 والمقرب 117/1 واللسان (حبب) وأوضح المسالك 70/2 والتاج (حبب) والأشباه والنظائر 405/2 والهمع 226/2 والخزانة 227/3 و136/9. وبلا نسبة في شرح ابن عقيل 444/1.

(16) أوّل معلقة عنترة كما في ديوانة 182:

هلْ غادَرَ الشعراءُ من مُتَرَدَّمِ   أم هَلْ عَرَفْتَ الدّارَ بعد توهُّمِ

وفي مطلعها قولان، والثابت ما أوردته.

في لسان العرب: «قال الأزهري: خطّأَ بعضهُم مَنْ قال: يستأهلُ بمعنى يستحقّ، وإنّما هو استفعال من الإهالة: وهي الشَّحْم المُذاب، وأمّا أنا فلا أنكره، ولا أُخطّئ من قالَهُ؛ لأني سمعتُ أعرابياً فصيحاً من بني أسد يقول لرجل شكَرَ عندَهُ يداً أَوْلاها: تستأهل يا أبا حازم ما أُوليتَ. بمحضَرِ جماعةٍ من الأعراب، وما أنكروا عليه قولَهُ، وأنكره المازنيّ[1] وقال: استأْهَلَ: لا يدلُّ على معنى استوجب، إنّما معناهُ أن يطلب أن يكون من أهلِ كذا، وليس هذا مراداً»[2].

وهكذا قال الزمخشري أيضاً[3]، وماذكره المازنيّ غيرُ واردٍ؛ لأن استفعل لا يلزمُهُ الطّلب كما في كُتب الصَّرف، أو يُقال: هو طلبٌ تقديريّ كـ: استخرجتُ الوتدَ؛ لأنّ فعله الذي أوجبَ له ذلك، طلب له[4] الإكرام وأن يكونَ أهلاً له، كما جعل التحيّلَ في الإخراج بمنزلة الطّلب[5]. وفي الحواشي: ما ذكره المصنفُ تبعَ فيه أدب الكاتب[6]، وهكذا أكثر ما في[7] كتابه هذا.

وقال أبو محمد[8]: «إنهم قالوا هو أهلٌ لكذا، وقد تأهّلَ له، فاستأهَلَ استفعل منه، وأصله الهمزة فَسُهّلت، وهو جائز كثيراً كـ: استَأْسَدَ الرّجلُ، واستأْبَرَ النّخْلُ، واستَنْوَقَ الجَمَلُ أي صار كالنّاقة. فإذا استُعمل (استأهل) بمعنى صار أهلاً، كان جائزاً قياساً». مع أنّ السّماع فيه ثابتٌ عن كثير من الثّقات، فثبتَ أنّه مسموع فصيح، ومقيسٌ صحيح، فلا عِبْرَةَ بإنكارِه[9]، وتكثير السّواد بمثلِه.

[السريع]

لا بَلْ كُلِي يا مَيُّ واستَأْهِلي إنَّ الذي أنفقت مِنْ مالِيَهْ[10]

(1) هو أبو عثمان بكر بن محمد بن حبيب بن بقية، المازني (249هـ): أحد الأئمة في النحو. من تصانيفه: «الألف واللام» و«ما تلحن فيه العامة». إنباه الرواة246/1، البغية 463/1، الأعلام69/2. .

(2) اللسان (أهل). وانظر تهذيب اللغة والتكملة والذيل والصلة (أهل).

(3) قال الزمخشري في الأساس (أهل): «وفلانٌ أهلٌ لكذا، وقد استأهل لذلك وهو مستأهلٌ له، سمعت أهل الحجاز يستعملونه استعمالاً واسعاً». وفي المصباح (أهل): «يقال: استأهل بمعنى استحق». وانظر القاموس (أهل).

(4) ليست في ط.

(5) انظر شرح الملوكي في التصريف: 82–83.

(6) حواشي ابن بري: 22. وانظر ما في أدب الكاتب: 412.

(7) سقطت من أ.

(8) هو ابن برّي، وقوله في حواشيه المتقدّم ذكرها.

(9) في ب، ط: «بإسطاره».

(10) البيت لحاتم الطائي، وهو في ديوانه 129 وفيه: «لا تُغْدِفي» بدل «لا بل كلي»، وفي الأساس (أهل ونُسب في

ميّ: اسمُ امرأةٍ، ويروى: (أم) بَدَله. وقال ابنُ السّيد في شرح أدب الكاتب: «هذا البيت لا أعلم قائله، وقد رُوي فيه (أُمّ) بفتح الميم وكسرها، والفتح على تقدير أنه أراد: (يا أمّا) فحذف الألف واكتفى عنها بالفتحة، أو أراد: (ياأمّه) وهي لغة في (أم) فرخّم[1]، فزعم[2] أنّ (أمّه) بمعنى أمّ لا تستعمل غالباً إلا في النداء، وقد استعملت في غيره، وقيل: أراد: يا أمتاه، وهو خطأ لكثرة الحذف، ولأنه ليس موضع الندبة»[3].

وأنفقت: روي في البيت[4] بضمّ التاء وكسرها، وهو ظاهر.

• • •

والاختيارُ في كلام العربِ على ما حكاه ثعلب[5] أن يُقال: مذ لدن الصّبح إلى أن تزول الشمس: سهرنا الليلة، وفيما بعد الزوال إلى آخر النهار: سهرنا البارحة[6].

البارحةُ: مأخوذ من بَرِح بمعنى زال، ومنه: بَرِحَ الخَفَاءُ[7]، وما قاله ثعلب صحيح؛ لأن البارحة في الليالي نظيرُ أمسِ في الأيام. وأمس: اليوم الذي قبل يومِكَ الذي أنت فيه. والبارحة: الليلةُ التي قبل ليلتك التي أنت فيها. فينبغي ألاّ يقال حتى تكون في الليلة الثانية، أو في حدّها القريب منها؛ وهو ما بعد الزوال؛ لأنه داخل في حدّ الليل والمساء.

نعم ما ذكر على التجوّز[8]، ومثله لا يُعدّ غلطاً، بل عدولٌ عن المختار، وفي قوله: «والاختيار» ما ينبّه عليه.

اللسان (أهل) لعمرو بن أسوى. وهو بلا نسبة في: أدب الكاتب 412 وتهذيب اللغة (أهل) والاقتضاب: 394 وتهذيب الخواص: 162 وتصحيح التصحيف: 557.

(1) الترخيم: هو حذف آخر الاسم في النداء، قال ابن مالك:

ترخيماً احذف آخر المنادى ... كـ (ياسُعا) فيمن دعا سُعادا

(2) في ب، ط: «إلاّ».

(3) الاقتضاب: 394 بتصرف.

(4) قوله «في البيت» ليس في ب، ط.

(5) هو أبو العباس أحمد بن يحيى بن زيد بن سيار الشيباني، المعروف بثعلب (291 هـ): إمام الكوفيين في النحو واللغة، وكان راوية للشعر محدّثاً، من كتبه: «الفصيح» و«قواعد الشعر». سير أعلام النبلاء 109/11، إنباه الرواة 173/1، الأعلام 267/1.

(6) تمام كلام الحريري: «ويقولون إذا أصبحوا: سَهرنا البارحة، وسَرَينا البارحة، والاختيار...». وانظر: ذيل الفصيح: 3 وتثقيف اللسان: 111 وتقويم اللسان: 180 واللسان (برح).

(7) أي: ظهر ماكان خافياً وانكشف. تهذيب اللغة (برح).

(8) في أ: «في حدّ التجوز».

قلتُ: روينا في صحيح البخاري عن أبي هريرة[1] ﷺ قال: سمعتُ رسول الله ﷺ يقول: «كُلُّ أُمّتي مُعَافىً إلاّ المُجاهِرين، وإن مِنَ المجاهَرَةِ أن يعملَ[2] الرجل باللَّيلِ عَمَلاً[3]، ثمّ يُصبحُ وقَدْ سَتَرَهُ الله، فيقول: عَمِلتُ البارحة كذا وكذا، وقد[4] باتَ يَستُرُهُ رَبُّهُ، فيُصبِحُ يكشف سِتْرَ الله عنه»[5].

وفي صحيح مسلم في «الرؤيا» أنّ النبيّ ﷺ[6] كان إذا أصبح قال: «هل رأى أحدٌ منكم البارحةَ رُؤيا»[7]... الخ. وقال شُرّاح[8] الصحيحين: إن ما ذُكر يدلّ على صحّةِ ما أنكرهُ المصنّف وفصاحته[9]. فقول المصنّف: «**وقد جاء في الآثار والأخبار**» مُخالفٌ للمرويّ في الصحيحين، فثَبَتَ أنّهُ مختارٌ لصُدُورِهِ عَنِ المختار أفصح النّاس، فتدبّر.

[السريع]

كُـلُّـهـمُ أَرْوَغُ مِـــنْ ثَـعْـلَـبٍ مـا أشْـبَـهَ الـلّـيـلـةَ بالبارِحَةْ[10]

هو من شعر لطَرَفة بن العَبْد الشاعر المشهور، قالَهُ لعمرو بن هِندٍ[11] يلُومُ أصحابَهُ في خِذْلانهم، وهو بتمامه:

---

(1) قوله: «عن أبي هريرة» سقط من أ.
(2) في أ: «يفعل» تحريف.
(3) سقطت من أ.
(4) سقطت من أ.
(5) في الأصل: «المجاهرون»، والحديث في صحيح مسلم، كتاب الزهد 2291/4 وصحيح البخاري، كتاب الأدب 2254/5.
(6) في ب: «عليه السّلام».
(7) صحيح مسلم، كتاب الرؤيا 1781/4.
(8) في ب: «شرح».
(9) في شرح صحيح مسلم للنووي 40/15: «فيه دليلٌ لجواز إطلاق البارحة على الليلة الماضية وإن كان قبل الزوال، وقول ثعلب وغيره: إنه لا يقال البارحة إلاّ بعد الزوال، يحتمل أنهم أرادوا أن هذا حقيقته، ولا يمتنع إطلاقه قبل الزّوال مجازاً، ويحملون الحديث على المجاز، وإلا فمذهبهم باطل بهذا الحديث». وانظر أيضاً: «إكمال إكمال المعلّم» للأبّي 95/6.
(10) البيت لطرفة بن العبد، وهو في ديوانه: 118 وعيون الأخبار 399/2 وفصل المقال: 227 والمستقصى 145/1، وبلا نسبة في مجمع الأمثال 325/2 واللسان (وضح).
(11) هو عمرو بن المنذر اللخمي، المعروف بـ «عمرو بن هند» نسبة إلى أمّه (نحو 45 ق.هـ): ملك الحيرة في الجاهلية. معجم الشعراء: 16، الأعلام 86/5.

يا حقبة السُّوءِ بنا أَسْجِحنْ   قد كنتِ عن هَضْبَتنا نازِحَهْ
أسْلَمَني قومي ولم يغضبوا   لِسَوْءَةٍ حَلَّتْ بِهِمْ فادِحَهْ
كلُّ خليلٍ كُنتُ خالَلْتُهُ   لا تَرَكَ اللهُ لَهُ واضِحَهْ
كلُّهُمُ أَرْوغ من ثعلبٍ   ما أشبه الليلة بالبارِحَهْ[1]

و«أَرْوغ من ثعلبٍ»: مَثَلٌ يُضربُ لِمنْ يَكثُرُ تقلّبه فلا يثبتُ على حَالٍ، ولايدومُ على مودّةٍ[2]. ورَوَغانُ الثعلب – وهو الحيوان المعروف –: أن يَحيدَ ويتثنّى في جَرْيه.

وقوله: «ما أشبه الليلة بالبارحة»[3] مَثَل آخر. قال في نزهة الأنفس[4]: «يُقالُ لكلّ اثنينِ اتّفقا في خلقٍ واحدٍ؛ لأنّ ظُلمةَ إحدى اللّيلتين كظُلمةِ الأُخرى». وأوّل مَنْ قالَهُ طرفة، وقد ضمّنه الصَّفيّ الحلّي[5]، فقال يَدْعو صديقاً كان زارَهُ: [السريع]

شَرَّفتَنا أمسِ بنَقْلِ الخُطا   حتّى انقضتْ لي ليلةٌ صَالِحَهْ[6]
فَعُدْ بها حتّى يقول الورى   ما أَشْبَهَ اللّيلةَ بالبارِحَهْ[7]

«لا ترك الله له واضحة»؛ أي: لا أَبقى له شيئاً، وقيل: بل[8] أراد به المال الظاهر. لوضوحه بكونهِ مشاهداً محسوساً، وهو أقربُ لفظاً، والأوّلُ أبلغُ معنى. والواضحة: الأسنان[9] أيضاً، وقد جوز[10] أن يكون مُراداً هنا أيضاً على أنّه دعاء؛ كقولهم: فضَّ الله فاه.

---

(1) الأبيات مجتمعة في ديوان طرفة: 118 و144. ومعنى أسجحن: ارفقْنَ. اللسان (سجح).
(2) انظر جمهرة الأمثال 500/1 والمستقصى 45/1 واللسان (روغ).
(3) في أ: «ماأشبه الليلة الخ» والمثل في: جمهرة الأمثال 247/2 ومجمع الأمثال 324/2 والمستقصى 312/2.
(4) «نزهة الأنفس وروضة المجلس» لمحمد بن علي العراقي، ألفه في ذكر ماستعمله العوام من كلام العرب ولم يعرفوا حقيقته. كشف الظنون 1941/2.
(5) هو عبد العزيز بن سرايا بن علي بن أبي القاسم، المعروف بـ الصفي الحلي (750 هـ) شاعر عصره. له ديوان شعر مطبوع، وكتاب «صفوة الشعراء». فوات الوفيات 279/1، الأعلام 17/4.
(6) في ب، ط: «شرفتني».
(7) في ب: «النهى» مكان «الورى». ولم أقف على البيتين في ديوانه.
(8) سقطت من ب، ط.
(9) اللسان (وضح).
(10) في ب: «يجوز».

ولمّا اختلف التعبير[1] لاختلاف الزمان هنا، استطردَ المصنّفُ فذكَرَ أموراً جاءت عن العرب من هذا القبيل، فقال: **وقد خالفتِ العرب بين ألفاظ متّفقة المعاني لاختلاف الأزمنة.** وهي نُبذ قليلة ممّا استقصاه الثعالبي[2] في كتابه[3]: «فقه اللغة وسرّ الأدب»، وممّا في كتاب «الفروق»[4] لأبي هلال العسكري[5]، وهو فَنٌّ بديعٌ في علم اللغة، وإنْ وقعَ النّزاعُ في أكثره، كما سننبّهك عَليه قريباً.

قالوا: إنّ الظلّ لايكون إلاّ نصف النهار، والفيء لا يكون إلا بعد الزّوال[6]. في فصيح ثعلب: «الظّلّ بالغداة، والفيء بالعشيّ»[7]، وعليه كثير من أهل اللغة[8]، واستشهدوا بقول حُمَيد بن ثَوْرٍ الهِلاليّ[9]: [الطويل]

فلاَ الظِّلَّ مِنْ بَرْدِ الضُّحى يستطيعُه ... ولا الفَيءَ من بَردِ العشيّ يَرُوُقُ[10]

ولأنه مِنْ فَاءَ[11]: إذا رجع، والظلُّ: رَجعٌ من جانب المغرب إلى جانب المشرق، وأصلُ الظلّ: مُطلَقُ السَّتر؛ فلذا أُطلِق على ظلام الليل وظلّ الجنّة[12]. ولا حجّة له في البيت؛ لأنّ

---

(1) في أ: «التعيين».

(2) هو أبو منصور الثعالبي، عبد الملك بن محمد بن إسماعيل (429 هـ): من أئمة اللغة والأدب، له: «فقه اللغة» و«يتيمة الدهر». وفيات الأعيان 178/3، سير أعلام النبلاء 282/13، الأعلام 163/4.

(3) في ط: «كتابيه».

(4) في أ: «الفرزدق» تحريف.

(5) في جميع النسخ: «ابن هلال العسكري» والصواب ما أثبته. وأبو هلال هو الحسن بن عبد الله بن سهل بن سعيد (بعد 395هـ): عالم بالأدب واللغة. له: «التلخيص» و«جمهرة الأمثال». سير أعلام النبلاء 12 /460، الخزانة 230/1، الأعلام 196/2.

(6) اللسان (ظلل).

(7) الفصيح وشرحه: 95.

(8) انظر إصلاح المنطق: 320–321 وجمهرة اللغة وتهذيب اللغة وتهذيب الأسماء واللغات (ظلل).

(9) هو أبو المثنى حُميد بن ثور بن حزن الهلالي، العامري (نحو 30 هـ): شاعر مخضرم، عاش زمناً في الجاهلية. له ديوان شعر مطبوع. الشعر والشعراء 390/1، الأغاني 1570/4، الأعلام 283/2.

(10) في ب، ط: «نستطيعه». ورواية البيت في ديوانه: 40:

فلا الظلَّ منها بالضُّحى تستطيعه ... ولا الفيءَ منها بالعَشيّ تَذُوقُ

وانظر: إصلاح المنطق: 320 والفصيح وشرحه 95 والأغاني 1571/4 واللسان (فيأ).

(11) في أ: «وفاء» تحريف.

(12) انظر تهذيب الأسماء واللغات (ظلل).

التفرقة فيه لئلا يتكرّر لفظه لا للتخصيص، والدليل على استعمال[1] الظلّ بالعشي قولُ امرئ القيس: [الطويل]

..... يَفِيءُ عليها الظّلُّ عَرْمَضُها طامٍ[2]

كذا في شرح الفصيح[3]، فما ذكره المصنف -وإن اشتَهر- ليس بمسلّم.

الإدْلاجُ -بإسكان الدّال-: سيرُ أوّل الليلِ، والادّلاجُ بالتشديد: سيرُ آخره. لأهل اللغة في هذه اللفظة اختلاف، وكلامٌ إجماله أن الدّلجةَ بضمّ الدال وفتحها، وبسكون اللام وبفتحها أيضاً[4]، هل هي بمعنى أو لا؟ فقيل: هي بالضمّ لآخر الليل، وبالفتح لأوّله، وأَدْلج بالتخفيف: سارَ أوّلَهُ، وقيل: سار الليل كلّه [وبالتشديد: سارَ آخر الليل، وهذا هو الأكثر[5]. وقيل: يقال فيهما بالتخفيف والتشديد[6]، وقيل: أَدْلَجَ الليل[7] كلّه][8] من أوّله إلى آخره، وأية ساعة سِرت من الليل فقد أَدْلَجتَ؛ على مثال: أخرجتَ، والتفرقة[9] بين (أَدْلجت) و(ادّلجت) قولُ أهل اللغة إلاّ الفارسي؛ فإنه قال[10]: هما بمعنى[11]. وفي الجامع[12]: «الدَّلجة والدُّلجة: لغتان بمعنى؛ وهما سير أوّل الليل، وكلاهما بمعنى عند أكثر العرب[13]؛ كـ(بَرهة) و(بُرهة). ويقال:

---

(1) في ط: «استعماله».

(2) عجز بيت لامرئ القيس، وصدره في ديوانه 207:

تيمَّمتِ العَينَ التي عند ضارجٍ ....

وانظر الاقتضاب: 60 والأساس (فيأ). وضارِج: موضع في بلاد بني عبس. والعرمض: الطحلب. وطامٍ: مرتفع.

(3) الفصيح وشرحه: 95.

(4) سقطت من ط.

(5) الفصيح وشرحه: 33، وتهذيب اللغة والصحاح والمجمل (دلج).

(6) تقويم اللسان: 79.

(7) في أ: «الدلج بالليل».

(8) ما بين قوسين سقط من الأصل.

(9) في ط: «التفريق».

(10) «فإنه قال» سقط من أ.

(11) انظر: اللسان والتاج (دلج).

(12) لعلّه «الجامع في اللغة» لأبي عبد الله محمد بن جعفر القزاز (412هـ). الكشف 576/1.

(13) قال ابن الأثير في النهاية 129/2: «يُقال: أدْلج -بالتخفيف-: إذا سار من أول الليل، وادّلج -بالتشديد-: إذا سار من آخره، والاسم منهما الدُّلْجة والدَّلجة، بالضم والفتح... ومنهم من يجعل الإدلاج لليل كلّه». وانظر القاموس (دلج).

أَدْلَج الرجل يُدلجُ إدْلاجاً: سار مِنْ أوّل الليل، وادّلج سار من آخره».

وفي المنتهى[1]: الاسم الدّلَج بالتحريك، وجمعُ الدّلجة: دُلَج. وغلَّطَ ابنُ دُرُسْتُويه[2] ثعلباً في تخصيصه التشديد بآخر الليل، والتخفيف بأوله، وقال: هما عندنا جميعاً سيرُ الليل في كلّ وقتٍ من أوّله وآخره وَوسطه، وهو إفعالٌ وافتعالٌ من الدَّلَج، والدّلَجُ: سير الليل، بمنزلة السُّرى. وليس في واحد من هذين المثالَيْن دليلٌ على شيء من الأوقات، ولو كان المثالُ دليلاً على الوقتِ، لكان قولُ القائل الاستدلاج -بزنة الاستفعال- دليل الوقت، ولكان الاندلاجُ -على الانفعال- دليلاً لوقت[3] آخر، وهو فاسد. ولكنّ الأمثلةَ كلّها عند جميعهم موضوعةٌ لاختلاف معاني الأفعال في أنفسها، لا لاختلاف أوقاتها. وأمّا وَسَطُ الليل وآخره وأوَّلهُ وسحرهُ وقبل النوم وبعدَهُ، فممّا لا تدلُّ عليه الأفعال ولا مصادرها[4].

ووافقه على هذا كثير من أهل اللغة، واحتجّ المفرقون بينهما بقول الأعشى:

[الخفيف]

وَادّلاجٍ بَعْدَ المنامِ وتهجِيـ ـرٍ وقُفٍّ وسَبْسَبٍ ورِمَالِ[5]

وقول زهير: [الطويل]

بَكَرْنَ بُكُوراً وادّلجنَ بسُحْرَةٍ فهنَّ لوادي الرَّسّ كاليدِ للفمِ[6]

فلمّا قال الأعشى: «بعد المنام» وزهير: «بسحرة» ظنوّا الاختصاص بما مرّ، وهو وهمٌ؛ فإنّ كلّ واحدٍ من الشاعرينِ وصف ما فعَلَهُ هو[7]، وخصّصهُ دونَ ما فعَلَه غيره، ولولا أن يكون بسحرة وغيرها[8] ما احتاج إلى ذكرها، وكذا قوله: «بعد المنام»، ويؤيّده أنهم يسمّون القنفذ

---

(1) لعلّه «منتهى الأرب في لغات العرب» لعبد الرحيم بن عبد الكريم الصفي. انظر إيضاح المكنون 571/2.

(2) هو أبو محمد عبد الله بن جعفر بن محمد بن درستويه، ابن المرزبان (347 هـ): عالم باللغة، له: «شرح فصيح ثعلب» و«الكتّاب» وغيرهما. وفيات الأعيان 44/1، البغية 36/2، الأعلام 76/4.

(3) في ب: «على وقت».

(4) انظر اللسان (دلج).

(5) في ب: «وأين وسبسب». البيت في ديوان الأعشى: 284 والتاج (دلج).

(6) في ب: «هنّ لوادي». البيت في ديوان زهير: 109 برواية: «واستحرن» بدل «وادّلجن»، وحينئذ لا شاهد فيه، والتاج (دلج).

(7) ليست في أ.

(8) في ب: «بغيرها».

مُدْلِجاً[1]؛ لأَنَّهُ يَدْرجُ في الليل مطلقاً؛ سواء أوّله ووسطه وآخره، ورُدّ هذا بأن كثيراً من المفرّقين لم يذكروا البيتين[2]، فيجوز أن يشبهوه[3] بأمر آخر، فإن أخذوه منهما فالصواب ما قاله ابن درستويه.

وأمّا ما قيل من أن الأفعال تختلف لاختلاف المعاني... إلى آخره، فقد قال أبو حيّان[4]: «إنّ الشلوبين[5] وغيره خالفوا في ذلك وقالوا: الأفعال تختلف أبنيتها لاختلاف المعاني، والمعاني التي تختلف لها الأبنية[6] ليست بمقصورة على شيء من المعاني، فما المانع من أن تدل وضعاً على بعض الأوقات؛ كالصبوح والغبوق»؟ والاعتراض بأنّ الدلالة على الزمان مخصوصة بصيغ الأفعال، من ضيق العطن، وجدب الفطن[7]. وقوله في الحديث: «عليكُمْ بالدّلْجةِ؛ فإنّ الأرضَ تُطوى بالليل»[8]، لادليل فيه لواحد من المسلكين[9] كما لا يخفى.

والمَشْرقَةُ وشَرْقَةُ الشَمسِ لا تكون إلاّ في الشتاء. هذا من الألفاظ المخصوص[10] استعمالها بمواضعَ مخصوصة. والمَشْرَقَةُ: الموضع الذي تشرق فيه[11] الشمس، وهي مَشْرِقة ومِشْراقٌ؛ وهو[12] موضع القعود في الشمس[13]، ولهذا خُصّ بالشتاء؛ لأنّ الجلوس في مشارقِ الشمس إنما يكون فيه، ولذا قالوا: «الشمسُ قَطِيفةُ المساكين»[14].

---

(1) في القاموس (دلج): «وأَبُو مُدْلج: القُنْفُذ».
(2) في الأصل وأ وب: «السين»، وما أثبته من ط.
(3) في ط: «يثبتوه».
(4) بعده في أ: «وغيره». وأبو حيان هو محمد بن يوسف بن علي الغرناطي، الأندلسي، الجياني (745هـ): من كبار العلماء باللغة والتفسير والحديث والتراجم. له: «البحر المحيط» في التفسير و«ارتشاف الضرب». فوات الوفيات282/2، الهدية 152/2، الأعلام 152/7.
(5) في ب: «الشلوبيني».
(6) سقطت من ب.
(7) قوله: «وجدب الفطن» ليست في أ.
(8) الحديث في سنن أبي داوُد ، كتاب الجهاد – 61/3.
(9) في ب: «الطرفين».
(10) في ب: «المحفوظ».
(11) في ب: «عليه».
(12) ليست في ب، ط.
(13) «المشْرِقة: موضع القعود للشمس، وفيه أربع لغات: مَشْرُقة ومَشْرَقة...، وشَرْقة... ومِشْراق». الصحاح واللسان (شرق).
(14) انظر: ثمار القلوب للثعالبي 865/2 والتاج (قطف). والقطيفة: كساءٌ له خمل.

فإن عارض مُعارض بقوله تعالى: ﴿سُبْحَٰنَ ٱلَّذِىٓ أَسْرَىٰ بِعَبْدِهِۦ لَيْلًا﴾[الإسراء: 1]، فالجواب أنّ المراد بذكر الليل الإخبارُ عن أنّ الإسراء[1] وقع بعد توسّطِهِ؛ لئلاّ يلغو ذكر الليل؛ إذ الإسراء والسُّرى يختصّ به كما ذكره المصنّف، وهذا الوجهُ ارتضاه الإمام المرزوقي[2]. ولأهل المعاني والتفسير في الآية وجهٌ آخر؛ وهو أنّ (ليلاً) منصوبٌ على الظرفية[3]، وفائدته الدلالة بتنكيره[4] على تقليل مدّة الإسراء، ولذلك قُرئ: «مِنَ اللَّيل»[5]، وفي الآية نكاتٌ أُخَر مفصّلة في محلّها.

ظلَّ يفعل كذا وكذا إذا فعله نهاراً[6]. هذا أصل وضعه، وقد يأتي من غير دلالةٍ على وقتٍ معين مجازاً[7]؛ كما قالوه في قوله تعالى: ﴿فَظَلْتُمْ تَفَكَّهُونَ﴾[الواقعة: 65].

غَوَّر المُسافِر إذا نَزَلَ وقت القائلة. التَّغْوِيرُ: إتيانُ الغَوْرِ والقيلولة[8]، وعن أبي عبيد[9]: «يقال للقائلة: الغَائِرة»[10].

نَفَشَت السّائِمة في الزّرع إذا رَعَتْهُ بالليلِ، وتهجَّدَ المصلّي إذا تنفّلَ في ظلّ الليل. قال الجوهري: «نَفَشَت الإبلُ والغَنَمُ تَنْفِشُ نُفُوشاً: إذا رَعَتْ لَيْلاً بلا راع، والهَمَلُ يكون ليلاً ونهاراً»[11]. وظلُّ الليل بمعنى ظلمته استعارة[12]. والتَّهجُّد: التنفّل[13]، خُصّ بنافِلَةِ الليّل،

---

(1) في أ: «الإسرى» تحريف.

(2) انظر شرح ديوان الحماسة للمرزوقي 1/84-85.

(3) إعراب القرآن للنحاس 2/413 والتبيان للعكبري 2/811.

(4) في أ: «على تنكيره».

(5) وهي قراءة لعبد الله بن مسعود وحذيفة، انظر الكشاف 2/646 - 647 والبحر المحيط 7/9.

(6) تمام قول الحريري في الدرة: «ومّما ينتظم في سلك هذا السمط قولهم: ظل...». وهو ماذهب إليه الجوهري في الصحاح (ظلل)، وابن فارس في مقاييس اللغة (ظلّ).

(7) في أساس البلاغة (ظلل): «ومن المجاز: بتنا في ظل الليل، وأظل الشهر والشتاء، وأظلكم فلان».

(8) اللسان: (غور).

(9) في الأصل: «أبو عبيدة»، والصواب من النسخ الأخرى.

(10) قول أبي عبيد في الصحاح: (غور).

(11) الصحاح (نفش). والهَمَل: الإبل التي ترعى بلا راع.

(12) الصحاح (ظلل). والاستعارة: هي تشبيه حُذف منه جميع أركانه إلاّ المشبّه أو المشبّه به، وأُلحقت به قرينة تدلّ على أنّ المقصود هو المعنى المستعار لا الحقيقي. انظر شرح التلخيص للقزويني: 150.

(13) إحياء علوم الدين 1/272.

وقيل: هو من الهجود؛ أي: النوم[1]، والتفعيل فيه للسَّلب[2]؛ كالإفعال في (أعجمت الكتاب) على قول.

الشمس في أول ارتفاعها: الغزالة، وعند غروبها: الجونة، حتى امتنعوا أن يقولوا طلعت الجَوْنة، كما لم يُسمع عنهم: غربت الغزالة.

كون الغزالة مخصوصة بما ذكر، غيرُ متّفق عليه عند أهل اللغة، وفي القاموس: «غزالةٌ -كسحابة-: الشمس؛ لأنها تمدُّ حِبالاً كأنها تَغْزِل، أو الشمس عند طلوعها، أو عند ارتفاعها، أو عين الشمس»[3]. وكذا الجَوْنَة، فسّرها بعض اللغويين بالشمس من غير قيد[4]. وقال البطَليوسي في شرح سقط الزّند: «سُمّيت الشّمسُ غزالة لدَوَرانها كالمِغزل»[5].

وقال المعّري: [مخلَّع البسيط]

الــغَــزْلُ والــــرَّدْنُ لـلـغَـوانـي خَـلـقـانِ عُــدّا مِــنَ الــجـزَالَــهْ

والــشَّـــمــسُ غــزّالــةٌ ولـكـن خـفّـفـت الـــزايُ فـــي الغَزالهْ[6]

يشيرُ إلى ما يُرى من شعاعها كالخيوط في شدّة الحرّ، وتسمّيه العرب: خَيْطَ باطِلٍ[7]، ولعابَ الشمس. كما قال المعرّي أيضاً: [الوافر]

وحَبْلُ الشمسِ مُـذْ خُلِقتْ ضعيفٌ وكَـــمْ فَـنِـيــتْ بـقـوّتِـهِ حبالُ[8]

وفي (فقه اللغة) للثّعالبي: «لا يُقال للشمس الغَزَالة، إلاّ عندَ ارتفاع النّهار»[9]. وفي (حواشي

---

(1) انظر المحكم والمصباح (هجد).

(2) السَّلْب: هو الإزالة، ونفي الفعل أو النسبة، وهو من معاني الفعل المزيد (أفعل) نحو: أعجم، و(فعّل) نحو: قشّر، و«تفعّل» نحو: تأثّم. وأعجمت الكتاب: أي أزلت إعجامه. انظر: سرّ الصناعة 1/37–39.

(3) القاموس (غزل).

(4) انظر ثلاثة كتب في الأضداد: 92.

(5) لم أقف على قول ابن السّيد البطليوسي في شروح السقط.

(6) في ب: « غزَّالة لهذا». والبيتان في ديوان لزوم مالايلزم 2/190.

(7) في اللسان (خيط): «وخَيطُ باطلٍ: الضوءُ الذي يدخل من الكوّة، يقال: هو أدَقُّ من خيطِ باطلٍ، حكاه ثعلب. وقيل: خيط باطل: الذي يُقال له لُعاب الشمس».

(8) البيت في سقط الزند: 184 وشرحه 2/677.

(9) فقه اللغة للثعالبي: 52.

فقه اللغة) للميداني[1] أنّه غير صحيح، ومما يدلّ على بُطلانه قول العرب: «ذرَّ قَرْنُ الغزالة»[2]؛ لأنّ ذُرورَ قرنها لا يكون إلاّ في أوّل طلوعها[3]، وعليه قول ذي الرّمّة[4]: [الطويل]

تـوضّـحـنَ فـي قَــرْنِ الـغـزالـةِ بعدَمَا تَـرَشَّـفْـنَ درّات الـرِّهـامِ الركائكِ[5]

وقال ابنُ خالويه: «يقال: طلعت الغزالة، ولا يقال: غربت، إنّما يقال: غربت الجونة، وسمّيت جونة لأنها تسودّ عند المغيب[6]، والجَوْن: الأسود، وهو من الأضداد[7] أيضاً، فثبت بهذا أن الغزالة اسمٌ للشمس في أوّل طلوعها، والغزالة تكون أيضاً اسماً للوقت المرتفعِ من النّهار، وذلك الوقتُ أوّل الضحى[8]. قال الراجز: [مشطور الرجز]

يَـسُــوقُ بـالـقَـوْمِ غــزالاتِ الضُّحى[9]

وهذا سببُ غلطِه».

وتبعه من قال: إن المصنّف غلط في ذلك، ويخالفه قوله في المقامات: «لمّا ذرّ قرنُ الغزالةِ، طَمَر طمور الغزالة»[10]. أقول: ما ذكره الميداني ومن تبعَهُ ناشئٌ من عدم التدبُّر؛ فإنّ المراد ممّا ذكره المصنّف كغيره من أهل اللغة، أن الغزالة اسمٌ للشمس في أوّل النّهار إلى الارتفاع بدليل ما يقابله، وإن تسمّحوا في العبارة، لا أنها تختصّ بالارتفاع دون ما قبله وما بعده كما توهمه المعترض. ثم إن الغزالة تكون مؤنث الغزال[11] أيضاً، وهو معنى مشهور، وقد ورد في كلام

---

(1) لعلّه أبو الفضل أحمد بن محمد بن أحمد الميداني، النيسابوري (518هـ): الأديب البحاث. له: «مجمع الأمثال» و«السامي في الأسامي» وغيرها. إنباه الرواة 156/1، سير أعلام النبلاء 417/14، الأعلام 214/1.

(2) الأساس (ذرر).

(3) اللسان (ذرر).

(4) هو أبو الحارث غيلان بن عقبة بن نهيس بن مسعود العدوي (117هـ): شاعر من فحول الطبقة الثانية في عصره، له ديوان شعر مطبوع. الشعر والشعراء 524/1، الأعلام 124/5.

(5) في ب: «توضحت... دارات»، وفي أ: «الزمام» مكان «الرهام». والبيت في ديوان ذي الرمة 1721/3، وقرن الغزالة: حاجب منها، والدرات: هي ما يجيء من المطر شيئاً فشيئاً، والرهام: الأمطار الضعاف.

(6) اللسان (جون).

(7) انظر ثلاثة كتب في الأضداد: 92.

(8) اللسان (غزل).

(9) الرجز بلا نسبة في أساس البلاغة واللسان والتاج (غزل)، وقبله:

يـا حـبـذا أيــام غـيــلان الـسّـرى ودعـوة القـوم: ألا هـل مـن فتى؟

(10) مقامات الحريري، المقامة الكوفية: 48.

(11) انظر جمهرة اللغة واللسان (غزل).

العرب نظماً ونثراً، قديماً وحديثاً، وأنكرَهُ الصّفديّ[1] في شرح لامية العجم[2]، وقال: «لم يُسمع إلاّ بمعنى الشمس»[3].

وقد ردّه الدماميني[4] وأورد له شواهد، ولولا خوف الإطالةِ ذكرناه برمّتِه، ولولا صحته لم تُعقد التّورية[5] في مثلِ قولِ الشهاب محمود[6] في العقاب:

[المتقارب]

تـرى الـطـيرَ والـوحـشَ فـي كفّها ومـنـقـارِهـا ذا عـظـامٍ مُـزالـهْ

فـلـو أمـكـن الـشـمـسُ مـن خوفها إذا طـلـعـتْ مـا تـسـمّت غزالَهْ[7]

[الكامل]

وبـدا الـنّـهـارُ لـوقـتـهِ يترجّلُ[8]

يترجّل – بالجيم – مضارعُ ترجّلَ النّهارُ: إذا ارتفع[9]، قال: [الطويل]

---

(1) هو صلاح الدين خليل بن أيبك بن عبد الله الصفدي (764 هـ): أديب، مؤرخ، له: «الوافي بالوفيات» و«الغيث المسجم في شرح لامية العجم». الوافي 249/1، الأعلام 315/2.

(2) «لامية العجم»: قصيدة أنشدها الطغرائي (514هـ)، أولها:

أصـالـة الـرأي صانتني عـن الخطل وحلية الفضل زانتني لـدى العطل

وشرحها الصفدي وسماه: «الغيث المسجم في شرح لامية العجم».

(3) الغيث المسجم 243/2 وفيه: «قالوا: لم تقل العرب الغزالة إلاّ للشمس، فإذا أرادت تأنيث الغزال قالوا: ظبية».

(4) هو بدر الدين محمد بن أبي بكر بن عمر، المعروف بابن الدماميني (827 هـ): فقيه، نحوي. من تصانيفه: «تحفة الغريب في شرح مغني اللبيب» و«شرح تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد». البغية 66/1، الأعلام 57/6.

(5) التورية: هي إيراد لفظة مفردة لها معنيان: قريب وبعيد، والمقصود البعيد. انظر شرح التلخيص للقزويني: 167.

(6) هو أبو الثناء محمود بن سلمان بن فهد بن محمود الحنبلي (725 هـ): أديب كبير، من تصانيفه: «حسن التوسل إلى صناعة الترسّل» و«ذيل على الكامل لابن الأثير». سير أعلام النبلاء 488/17، الأعلام 172/7.

(7) البيتان في الغيث المسجم 243/2 وريحانة الألبا 109/1.

(8) شطر من بيتين أنشدهما الحريري ليوسف الجوهري البغدادي، وتمامهما:

وإذا الـغَـزَالـةُ في الـسّـمَـاءِ تَرفّعَـتْ وبَـدَا الـنَّـهـارُ لِـوَقْـتـهِ يَـتَـرجَّـلُ

أَبـدتْ لِـقَـرْنِ الشمسِ وجـهـاً مثلهُ تلْقى السماءَ بمثلِ مـا تُستَقبَلُ

(9) الصحاح واللّسان (رَجل).

وهـــاج بـهـا لـمـا تـرجَّـلَـتِ الضُّحى   عصائِبُ شتى مـن كــلابٍ ونابِلِ[1]

ومن أوهامهم في هذا الفن قولهم: لا أكلّمه قطّ، وهو من أفحش الخطأ؛ لتعارض معانيه، وتناقض الكلام فيه، وذلك أن العرب تستعمل لفظ (قطّ) فيما مضى من الزمان، كما تستعمل لفظ (أبداً) فيما يستقبل.

قـطّ: كما عليه عامّة النُّحاة: ظرف زمانٍ لما مضى، مأخوذة من القطّ؛ وهو القطع، فمعنى ما رأيته قطّ: ما رأيته فيما انقطع من عمري[2]. قالوا: ولا يعمل فيه إلاّ الماضي[3]. وقد وَردَ ما يُخالفه في كلامِ النّاس. وفي كلام الزمخشري في تفسير قوله تعالى: ﴿فَمِنْهُم مُّقْتَصِدٌ﴾ [لقمان: 32]: «إنّ ذلك الإخلاصَ الحادث عندَ الخوف، لا يبقى لأحد قطّ»[4]؛ فأَعملَ فيه (لايبقى) وهو مضارع. وقال أبو حيّان في البحرِ –بعد نَقْله كثرة استعمالِ الزمخشري (قطّ) ظرفاً والعامل فيه غيرُ ماضٍ–: «وهو مخالفٌ لكلام العرب»[5].

وهي مبنية على الضمّ تشبيهاً لها بـ(قَبْلُ)[6]. وذهب الكسائي إلى أن أصلها: (قَطُط)، فجُعلت حركة الأولى على الثانية[7]. ولا تستعمل إلاّ بعد النفي سواء كان ملفوظاً أو مقدراً[8]، وقد ترد في الإثبات كما قاله ابن مالك[9]، واستشهد له بما وقع في الحديث؛ كما في البخاري في قوله: «قَصَرْنا الصّلاةَ في السفر مع النبي ﷺ أكثر ما كُنّا قطُّ»[10].

وأمّا قوله: [مشطور الرجز]

---

(1) في أ: «بالضحى». البيت بلا نسبة في الصحاح واللسان والتاج (رجل).

(2) العبارة في الأصل وأ: «بمعنى ما رأيته قط- فيما انقطع من عمري». والصواب ما أثبته من ب، ط.

(3) انظر المفصل: 209 وشرحه لابن يعيش 4/ 107 – 108 والارتشاف 247/2 والمغني: 233 والإعراب عن قواعد الإعراب: 93.

(4) الكشاف 503/3.

(5) البحر المحيط 423/8.

(6) انظر الهمع 213/3.

(7) في تهذيب اللغة (قطط): «وقال الكسائي: أماّ قولهم (قطّ) مشدّدة فإنها كانت: (قَطُطْ)، وكان ينبغي لها أن تسكن، فلما سكّن الحرف الثاني جعل الآخر متحركاً إلى إعرابه». وانظر الارتشاف 247/2.

(8) المفصّل: 210 وشرحه لابن يعيش 106/4.

(9) انظر التسهيل: 95 وشرحه 221/2.

(10) في صحيح البخاري، كتاب الحج 597/2: «عن حارثة بن وهب الخزاعي ﷺ قال: صلّى بنا النبي ﷺ ونحن أكثر ماكنّا قط وآمَنُهُ بمنىً ركعتين».

جـاؤوا بِـمَـذْقٍ هـل رأيـت الـذّئـبَ قَطْ؟[1]

فلا شاهد فيه؛ لأنّ الاستفهام أخو النّفي. قال ابن مالك: «وهذا ممّا خَفِي على كثير من النّحاة»[2].

وفي شرح البخاري للكرماني[3]: «فإنْ قلتَ: شرط (قطّ) أن تُستعمل بعد النّفي، قلت: أوّلاً: لانسلّم ذلك؛ فقد قال المالكي: استعمال (قطّ) غير مسبوق بالنّفي ممّا خفي على النّحاة، وقد جاء في هذا الحديث بدونه، وله نظائر. وثانياً: أنّها بمعنى (أبداً) على سبيل المجاز. وثالثاً: إمّا أن[4] يُقال: إنّه متعلّق بمحذوف منفيّ؛ أي: وما كنا أكثر من ذلك قطّ. ويجوز أن تكون (ما) نافية والجملة خبر المبتدأ، و(أكثر) منصوباً على أنّه خبر كان، والتقدير: ونحن ما كنّا قطّ أكثر منّا في ذلك [الوقت][5]، وجاز إعمال ما بعدها فيما قبلها إذا كانت بمعنى ليس»[6].

وقال الغرناطي[7]: «الذي جوّزه مراعاة لفظة (ما) في قوله: ما كنّا قطّ، وإن كانت غير نافية، وقد تُراعى الألفاظ دون المعاني». وهو كلام حسن.

وقال ابن هشام في القواعد: «ما أفعله قط، لحن»[8]؛ لاستعماله في غير موضعه. واعترض عليه ابنُ جماعة[9] في شرحه، بأنه غير صحيح، وقصاراه: استعمال اللفظ في غير ما وُضع له،

(1) رجز قبله:

حتّى إذا جنَّ الظّلامُ واختلطْ

قيل: هو للعجاج، وليس في ديوانه، وهو في شرح المفصّل 53/3 وأوضح المسالك 310/3 وشرح ابن عقيل 199/2 والدّرر اللوامع 148/2.

(2) لم أقف على قول ابنِ مالك في التسهيل، وفي عمدة القاري شرح صحيح البخاري للعيني 299/9: «قال ابن مالك: استعمال قطّ غير مسبوقة بالنفي ممّا خفي على كثير من النحويين».

(3) هو شمس الدين محمد بن يوسف بن علي بن سعيد الكرماني (786 هـ): أحد علماء الحديث المشهورين، له «الكواكب الدّراري في شرح صحيح البخاري» و«ضمائر القرآن». البغية 279/1، شذرات الذهب 294/6، الأعلام 153/7.

(4) قوله: «إمّا أن» ليس في ب.

(5) زيادة من أ.

(6) شرح البخاري للكرماني 155/8.

(7) هو علي بن أحمد بن خلف الأنصاري الغرناطي، المعروف بابن الباذش (528 هـ): من العلماء بالعربيّة، له: «المقتضب من كلام العرب» و«شرح كتاب سيبويه». إنباه الرّواة 227/2، البغية 142/2، الأعلام 255/4.

(8) الإعراب عن قواعد الإعراب: 93.

(9) هو أبو عبد الله محمد بن أبي بكر بن عبد العزيز بن محمد (819هـ): عالم بالأصول والجدل واللغة والبيان. له: «شرح الكافية» و«شرح جمع الجوامع». البغية 63/1، الأعلام 57/6. وانظر ص: 298 من شرحه للكافية.

فيكون مجازاً لا لحناً، وجَعْلُه من اللحن عجيب؛ إذ لا خلل في إعرابه. وليس بشيء؛ لأنّ اللّحن بمعنى مطلق الخطأ، وهم كثيراً ما يستعملونه بهذا المعنى.

فإن قلت: إذا استعمل العرب لفظاً في محلّ [مخصوص][1] كـ (قطّ) بعد نفي الماضي، و(كافة)[2] حالاً منكّرة، أو في معنى مخصوص كـ (الغزالة) للشمس في أوّل النّهار، فهل مخالفتهم في ذلك جائزة أم لا؟ وعلى تقدير الجواز فهل يكون ذلك حقيقة أو مجازاً؟ وعلى الثاني ما وجهه؟

قلت: الذي يظهر من كلامهم وتخطئة من خالفهم أنّه غير جائز، فإن قيل بجوازه، فالظاهر أنّه مجاز مرسل[3]، من استعمال[4] المقيَّد في المطلق، إلاّ أنّه لا يظهر في (كافة) ونحوها كالظروف التي لا تنصرف؛ فإنّ معناها لم يتغير، وإنّما تغيّر إعرابها، وإن وقع مثله في مكان[5] التقصير.

فالقدّ: قطع الشيءِ طُولاً، والقطُّ: قطعه عرضاً[6]. قال ابن جنّي في الخصائص: «القطُّ: أقلّ وأسرَع من القدِّ قطعاً، فلذا جعلوهُ لقطع العَرْضِ لقوّته وسرعته؛ لأنّ الدال مستطيلةٌ، فجُعلت لِماَ طال من الأثر؛ وهو قطعه طولاً»[7]. وقَطْ –بمعنى حَسْبُ–: اسم فعل[8].

ما لك في مجلسي إلاّ القطّ فقط[9]. فيه تجنيس، والفاء زائدة، أو في جواب شرط مقدّر. وهذا من أدب الكتّاب، لا يقطعون أقلامَهُم في الدّيوان ونحوهِ لئلاّ تُوطأ برايتها [بالنعال][10]، وكذا المغنّون لا يُصلحونَ الأوتار في مجالس الملوك. وكان الصّاحبُ[11] لا يبري قلماً في

---

(1) سقطت من الأصل.

(2) في أ: «كأنه».

(3) المجاز المرسل: هو نقل الألفاظ من حقائقها اللغوية إلى معان أخرى لصلة ومناسبة، غير صلة المشابهة. انظر شرح التلخيص للبابرتي: 547.

(4) سقطت من أ.

(5) في أ: «مقام».

(6) انظر القاموس (قدد) و(قطط).

(7) الخصائص 2/ 158.

(8) انظر المغني: 233.

(9) تمام قول الحريري: «وقرأت في أخبار الوزير علي بن عيسى –رحمه الله– أنه رأى كاتباً يبري قلماً بمجلسه، فأنكر ذلك عليه وقال: ما لك في مجلسي إلا القط فقط».

(10) زيادة من ب.ط.

(11) هو أبو القاسم إسماعيل بن عباد، المشهور بالصّاحب (385 هـ): وزير غَلَب عليه الأدب، لُقّب بالصّاحب

مجلس شهنشاه، فقال ناس: إنّه لا يُحسن براية الأقلام. فلمّا بلغَهُ ذلك قال: أيّ أدب فيهم[1] ليس لي حتى يتجاسروا [عَليّ][2] بمثل هذا؟ وإنّما علّمني أبي الوزارة، ولم يعلّمني التّجارة، وأقلّ أدبي برايةُ القلم، ولكن هل[3] فيكم من يكتب كتاباً تاماً بقلم كُسرت رأسه؟ قالوا: لانقدر على ذلك. فأخذ قلماً وكسر رأسَهُ، ثمّ كتب بهِ دَرْجاً[4] تامّاً حسناً، فتعجّبوا منه.

[مشطور الرجز]

امـتـلأ الـحَـوْضُ وقـال قَـطْـنـي

تمامه:

مَـهـلاً رُويـداً قـد مَـلأت بَطْني[5]

هذا وأمثاله مما يُحكى على ألسنة الحيوان والجماد[6]؛ كما قالوا: «قال الحائط للوتد: لِمَ تشقني؟ فقال: سَلْ مَنْ دقّني»!

ومن أبيات المعاني... الخ[7]. أبيات المعاني عند الأدباء: أبيات فيها خفاءٌ لفظاً أو معنىً -كاللّغز- يُسأل عن ذلك. **وعَوْكَل**: عَلَمُ امرأة منقول، وأصل معناه: الحمقاء[8]. ومحلُّ الخفاء في قوله: «فَقَدْنا»؛ فإنّه يُوهم أنّه ماضٍ من الفَقْدِ، وليس بمراد؛ لأنّ (فَقَدْ) بمعنى (فحَسْب). **ويرزؤها**: بمعنى يُنقصها، من الرزيّة[9].

لصحبته مؤيد الدولة، له تصانيف جليلة؛ منها: «الكشف عن مساوئ شعر المتنبي» . إنباه الرواة 236/1، البغية 449/1، الأعلام 316/1.

(1) في أ: «فيكم».
(2) زيادة من ب، ط.
(3) في الأصل: «ولكن». ولعلّ الصواب ما أثبته من النسخ الأخرى.
(4) الدّرْج -بسكون الراء وفتحها -: الذي يُكتب فيه. القاموس (درج).
(5) الرجز بلا نسبة في: إصلاح المنطق: 342 ومجالس ثعلب: 158 وفيه: «سلاً» بدل «مهلاً» والصحاح (قطط) وأمالي المرتضى 309/2 وسمط اللآلي: 475 واللسان (قطط) و(قطن) وشرح التسهيل 137/1 وتخليص الشواهد: 111.
(6) في ب: «والحمام».
(7) تمام قول الحريري: «ومما أُنشدته من أبيات المعاني:

إذا نحنُ نلنا من ثريدة عوكل فقدنا لها ما قد بقي من طعامها»

(8) اللسان (عكل).
(9) اللسان (رزأ).

ويقولون للمريض: مسح الله ما بك، والصواب فيه: مصح. قال ابنُ برّي: «الصّواب: مسح بالسين، وقد ذكره الهرويّ في (الغريبين)[1] فقال: يقال: مسح الله ما بك؛ أي: غسله عنك، وطهرك من الذنوب»[2]. وقال الصاغاني[3] في (الذيل والصلة): «يقال للمريض: مصح الله ما بك، ومسح بالسين، والصاد أعلى»[4].

فما ذكره المصنّف ليس مسلّماً، ثم إنّه عدّاه بنفسه، وفي الحواشي أنه «غلط؛ لأنّ «مصح» لايتعدّى إلاّ بالباء، يُقال: مَصَحتُ بالشيء؛ أي: ذهبت به، فلو كان بالصّاد قيل[5]: مصح الله بما بك؛ أي: أذهبه، فتعدّيه بالباء أو بالهمزة، فيُقال: أَمصَحَ الله ما بك؛ إذ لا يُقال مصحه بدون باء»[6]. قلت: ما ذكرَهُ وافقَهُ عليه ابنُ هشام، فقال في تذكرته[7]: «مَصَحَ الشيءُ مصوحاً: ذهب وانقطع». ولم يذكره متعدّياً، وفي كثير من كتب اللّغة ما يخالفه، وقد ذكره الهروي وابنُ شُميل[8] والصَّاغاني متعدّياً[9]. وفي القاموس: «مَصَح الله مرضَكَ: أي أذهبه؛ كـ (مسَحَهُ)»[10]. وقد فسّر في البيت بـ (اندرس)، فثبت من هذا أنّه يكون متعدّياً ولازماً.

[مشطور الرجز]

قَدْ كادَ من طُولِ البلى أن يَمْصَحَا[11]

تمامه:

---

(1) يعني: «غريب القرآن والحديث» لأبي عبيد الهروي (401هـ). انظر كشف الظنون 1209/2.

(2) حواشي ابن بري: 27.

(3) هو الحسن بن محمد بن الحسن بن حيدر العدوي، العمري، الصاغاني (650هـ): أعلم أهل عصره في اللغة، فقيه، محدّث، له: «مشارق الأنوار» و«التكملة والذيل والصلة» وغيرها. سير أعلام النبلاء 502/16، الأعلام 214/2.

(4) التكملة والذيل والصلة (مسح).

(5) في ب، ط: «فهنا يقال».

(6) حواشي ابن بري: 27– 28.

(7) كتاب «تذكرة ابن هشام» مفقود، قيل هو في خمسة عشر مجلداً. كشف الظنون 384/1.

(8) سيأتي الشهاب على ترجمته بعد قليل، من كتبه: «غريب الحديث» و«الصفات». طبقات النحويين واللغويين: 55، سير أعلام النبلاء 210/8، الأعلام 33/8.

(9) التكملة والذيل والصلة (مصح).

(10) في القاموس (مصح): «مَصَح الله تعالى مَرَضك: أَذْهَبهُ؛ كَـ (مَصَّحَهُ)».

(11) هو في ملحقات ديوان رؤبة: 172 والكتاب: 160/3 وأدب الكاتب: 145 والمقتضب 121/7 والضرائر: 61 واللسان (مصح) والهمع 130/1 والخزانة 348/9 والتاج (مصح).

رَسْـــمٌ عَـفَـا مِـــنْ بـعـدِ مَـا قَـد انـمـحَـى

ورُوي:

رَبْـــعٌ عَـفَــاهُ الــدَّهْــرُ طــولاً فانمحى

وهو من أرجوزة لرؤبة بن العجّاج[1] يصف منزلاً بالقِدَم واندراس الأثر، وضمير (كاد) يرجع لـ (الرّسم) في أوّله. وفيه شاهد أيضاً على تشبيه (كاد) بـ (عسى) بدخول (أن) في خبرها.

[الكامل]

يا بَـدْرُ إنّـكَ قَـدْ كُسيتَ مَشَابهاً   مِـنْ وَجْـهِ أمّ مُـحـمّـدِ بـنـةِ صَالحِ

وأراكَ تمصَحُ في المُحاقِ وحُسْنُها   بـاقٍ على الأيّــام لَيْسَ بمَاصِحِ[2]

المُحاق: نقصُ القمر في آخرِ[3] الشهر، وثلاث ليالٍ في آخره[4]. ولله دَرّ القائل[5]:

[الوافر]

أَيَــا شَـمْـعَـاً يُـضـيءُ بـلا انـطِـفَـاءِ   ويـا بَـــدْراً يَـلُــوحُ بِــلا مُـحـاقِ

فـأنـتَ الـبـدرُ مـا وَجْـــهُ انتقاصي   وأنـــت الـشـمـع مـا سبب احـتـراقـي

ولبعضهم[6]:   [الكامل]

---

(1) هو أبو الجحّاف رؤبة بن عبد الله العجّاج بن رؤبة التميمي السّعدي (145 هـ): راجز من الفصحاء المشهورين، من مخضرمي الدولتين الأموية والعبّاسية، له ديوان شعر مطبوع. الشعر والشعراء594/2، وفيات الأعيان 303/2، الأعلام 34/3.

(2) البيتان لأبي مُحلِّم النّسّابة، وهما في الأغاني 8267/24، 8268 وتجريد الأغاني: 2206 و2207 وقيل: غنّتهما عَريب المغنية، واستبدلت بالشطر الثاني من البيت الأول قولها:

....   مـن حُسن ذاك المستنير اللائح

وذلك لاعتراض أمّ محمد بنت صالح على ذكر اسمها.

(3) في ب، ط: «أول».

(4) في القاموس (محق): «والمُحاق: آخِر الشهر، أو ثلاث ليال من آخره».

(5) لم أقف عليه.

(6) لم أقف على قائل الأبيات.

وبمهجتي رَشَأٌ يراني مقبلاً ... فيغُضُّ عنّي طَرْفَهُ مِنْ كبرِهِ[1]

ظَبْيٌ ولكنْ للمحبّ نِفَارهُ ... غُصنٌ ولكن نورهُ في ثغرِهِ

شمسٌ ولكن في فؤادي حَرُّها ... قمرٌ ولكنّ المحاقَ بخصرِهِ[2]

إنّي لأعجبُ مِن مريضِ جفونه ... لا تشتكي من طول ليلةِ شَعرِهِ

ولآخر: [الكامل]

يا مَنْ يُحاكي البَدْرَ عندَ تَمامِهِ ... ارْحَمْ فتىً يحكيهِ عندَ محاقه[3]

وللمتنبّي: [الوافر]

وَقَدْ أَخَذَ التَّمامَ البَدْرُ مِنْهُم ... وأَعطاني مِنَ السَّقَمِ المحَاقَا[4]

ونظائره أكثر من أن تذكر. والماصح -في البيت-: الذاهبُ مرضه، فكأن المُحاق نزل منزلة المَرضِ للبَدْر، أو هو بمعنى [النقص][5] من مصحت الدار: بمعنى درسَتْ، كما مرّ.

النَّضْرُ بن شُميل. النَّضْر -بنونٍ مفتوحةٍ وضادٍ مُعجمة ساكنة وراء مهملة-: هو أبو الحَسَن البصريّ المازني، إمامُ اللّغة والحديث، من تبع التابعين، روى عنه البخاريّ وكان بمَرو، وهو أحد الأحدين[6]، توفي سنة ثلاث أو أربع ومئتين[7].

[الرمل]

وإذا ما الخَمْرُ فيها أزْبَدَتْ ... أَفَلَ الإزبادُ فيها ومَصَحْ[8]

---

(1) في أ: «رشأ رآني».
(2) البيت كاملاً سقط من أ.
(3) البيت في شرح ديوان المتنبي 295/2، دون عزو.
(4) البيت من قصيدة مدح فيها المتنبي سيف الدولة، وهو في ديوانه بشرح العكبري 295/2 وفيه: «فيهم» بدل: «منهم».
(5) سقطت من الأصل.
(6) في ب، ط: «الأخوين».
(7) في ب، ط: «سنة ثلاث وأربعين ومئتين». والصواب ما أثبته.
(8) البيت في ديوان الأعشى: 89 برواية: «وامتصح» بدل «ومصح». وانظر: التكملة للجواليقي: 43 وتقويم اللسان: 195 وتصحيح التصحيف: 480.

بيت من قصيدة للأعشى مدح بها إياس بن قبيصة الطائي[1]؛ وأولها:

مـا تَعيـفُ الـيَـوْمَ فـي الطَّيـرِ البَـرَحْ   مِـنْ غُـرابِ البَيْـنِ أو تَيْـسٍ بَـرَحْ[2]

وهذا البيت في صفة الخمرة، وروي بدل الخمر: الراح؛ وهما بمعنى. ومصح: بمعنى ذهبَ، مِنْ مَصَحتِ الدّارُ: إذا دَرَست[3].

ثم ذكر هنا نادرةً —وهي اللطيفة التي تقعُ في المُحاوراتِ؛ لنُدورِ وقوعها بالنسبةِ لِمَا صدرَ في المجالس— **فقال: حُكي أنّ بعض الأدباء جوّز بحضرة أبي الحسنِ بنِ الفُرات[4] أن تُقام السّينُ مقام الصّاد في كلّ موضع، فقال له: أتقرأ:** ﴿جَنَّٰتُ عَدۡنٖ يَدۡخُلُونَهَا وَمَن صَلَحَ مِنۡ ءَابَآئِهِمۡ﴾ [الرعد: 23] **أم: ومن سلح؟! فَخَجِلَ الرجل.**

وعن الزّجّاج أنّه كان يذهبُ إلى أنّ الصّادَ تُبدَلُ سيناً مع الحروفِ كلّها لتقارب مخرجهما، فوقع ذِكْر ذلك عند الوزير [عليّ][5] بن عيسى، فأصّر على مقالته فيه، ثمّ إنّه التمَسَ منه كتاباً لبعضِ عُمّاله، فكتب له فيه بذلك وقال[6]: إنهّ من أخسّ إخواني!! فلمّا قرأه راجعَهُ فيه، فقال: إنّما أردتُ: أخصّ، إلا أن الإبدال جائز! فقال: الله الله في أمري، وقد رجعت عن مقالتي هذه. وليس هذا على إطلاقه.

قال الجوهري: كثيراً ما يقلبون الصّاد سيناً إذا كان في الكلمة قافٌ أو طاءٌ أو غينٌ أو خاءٌ؛ كالصدغ والصماخ والصّراط والبُصاق[7].

وفي التسهيل: «تُبدلُ الصّادُ من السين جوازاً على لغة، إن وقع بعدها غين أو خاء أو قاف

---

(1) إياس بن قبيصة الطائي (4 ق.هـ): من أشراف طيِّئ وفصحائها وكرمائها في الجاهلية، كان الشعراء يقصدونه، فيمدحونه وينالون جوائزه. الأعلام 33/2.

(2) ديوان الأعشى: 83 وفيه: «الرَّوَح» بدل «البرح».

(3) اللسان (مصح).

(4) هو أبو الحسن علي بن محمد بن موسى، ابن الفرات (312 هـ): وزير من الدهاة الفصحاء الأدباء، كان وزيراً للمقتدر العباسي. وفيات الأعيان 421/3، سير أعلام النبلاء 429/11، الأعلام 324/4.

(5) سقطت من الأصل.

(6) القول في النسخة ب: «وإنّه من أخصّ إخواني – بالصّاد– فقال له الوزير: هلاّ كتبتها بالسّين على رأيك في جواز الإبدال؟ فقال له: الله الله في أمري، قد رجعت عن مقالتي هذه».

(7) في التهذيب (سرط): «وقال الفراء: إذا كان بعد السين طاء أو قاف أو غين أو خاء، فإنّ تلك السين تقلب صاداً».

أو طاء[1]، وإن فصَل حرفٌ أو حرفان فالجوازُ باقٍ»[2].

وما ذكره الجوهري من أصالة صاد (الصّراط) ونحوه مذهبٌ فيه، واختارَ غيره أصالة السين، وارتضاه الجعبري[3] وغيره، وقالوا: إبدال السين صاداً لغة قريش إذا كان بعدها الأحرف الأربعة السابقة[4]، فالصّراط حينئذ من (سرطت الطعامَ): إذا ابتلعته[5]، يتخيل أنّه يبتلعُ سالكيه، أو أنّهم يبتلعونه؛ كما سمّوه لقماً لأنّه يلتقمهم، أو لأنّهم يلتقمونه؛ كما قالوا: «قتل أَرْضاً عالِمُها، وقتلتْ أرضٌ جاهِلَها»[6]. قال أبو تمام: [الطويل]

رَعَتْهُ الفَيافي بَعْدَما كان حِقْبةً رَعَاها وماءُ المزنِ يَنْهَلُّ سَاكِبُهْ[7]

قرأتُ الحواميمَ والطواسينَ، ووجهُ الكلام أن يُقال: قرأتُ آل حم وآل طس؛ كما قال ابن مسعود: «آل حم ديباج القرآن»[8]. قد تبع المصنف في هذا بعض من تقدمه[9]، والصحيحُ خلافُه؛ فإنّه وَرَدَ ما أنكره في الآثار، وسُمع في فصيح الأشعار؛ كقوله[10] -وأنشدهُ أبو عبيدة-: [مشطور الرجز]

حَلفتُ بالسَّبعِ اللّواتي طُوّلتْ وبِمئينَ بَعْدَها قد أُمئيتْ

وبمثانٍ ثُنّيتْ وكُرّرتْ وبالطَّواسينِ اللّواتي ثُلّثتْ

---

(1) في ب: «أو كاف أو طاء».

(2) التسهيل: 317.

(3) هو أبو إسحاق إبراهيم بن عمر بن إبراهيم الجعبري (732هـ): عالم بالقراءات، من فقهاء الشافعية، من تصانيفه: «كنز المعاني شرح حرز الأماني». غاية النهاية في طبقات القراء 21/1، الهدية 14/1، الأعلام 55/1.

(4) التهذيب (سرط).

(5) اللسان (صرط).

(6) «قتل أرضاً عالِمُها»: مَثَلٌ يُضرب في مدح العلم، يراد به أن الرجل العالم بالأرض عند سلوكها يذلل الأرض ويغلبها بعلمه. و«قتلت أرضٌ جاهِلَها»: يضرب لمن يباشر أمراً لا علم له به. مجمع الأمثال 131/2.

(7) البيت في ديوان أبي تمام 223/1 وكشف الطرة: 367.

(8) انظر تفسير ابن كثير 120/6.

(9) قال الهروي في غريب الحديث 93/4-94: «قال الفراء: قوله: آل حم، إنّما هو كقولك: آل فلان... وأمّا قول العامة: الحواميم، فليس من كلام العرب». وتبعه ابن خالويه كما في المزهر 308/1. وهذا ماذهب إليه أيضاً الأزهري والجوهري وغيرهما، انظر: الصحاح (طسم) والتكملة والذيل والصلة (طسن) واللسان (طسن).

(10) في ب: «كقولهم».

وبـالـحـوامـيـم الـلّـواتـي سُـبّـعـت   وبـالـمـفـصّـل الـتـي قـدْ فُـصّـلتْ[1]

وهذا حُجّة [على][2] من أنكره. وقال ثعلب في أماليه: «الطواسين: مثلُ القوابيلِ جَمْع قابيل، وحُكي الطواسيم أيضاً على أنّ الميم بدلٌ من[3] النون»[4]. وأنشدَ الرجز السّابق كذلك[5]. وقد يُستعمل[6] جمعُه مِنْ غيرِ (آل). وأنشد ابنُ عساكر[7] في تاريخه: [الرجز]

هــذا رســولُ اللهِ فــي الــخـيـراتِ   جَــاءَ بــ (يسٓ) وحــامــيــمـاتِ

فروى له جمعاً آخر[8].

وعن سيبويه في نحو (طس): «ما كان على وزن مفرد يُجعل اسماً كـ (قابيل)، فيجوز حكايته وإعرابه، ومعاملته معاملة الأسماء»[9]. وقال العَبسيّ[10] في السَّجّاد[11] وقد قتلَهُ[12]: [الطويل]

يُـذكّـرنـي ﴿حمٓ﴾ والـرُّمـحُ شـاجِـرٌ   فـهـلا تـلا (حمٓ) قـبـل الـتّـقـدُّمِ

---

(1) نُسب الرجز في مجاز القرآن 7/1 إلى سليمان بن يزيد العدوي. وهو بلا نسبة في: حواشي ابن بري: 30 وتهذيب الخواص: 178 واللسان (حمم) والتاج (طسم) و(حمم) وكشف الطرة: 225.

(2) سقطت من الأصل.

(3) سقطت من أ.

(4) مجالس ثعلب 659/2.

(5) ليست في ب، ط.

(6) في ب، ط: «استُعمل».

(7) هو أبو القاسم علي بن الحسن بن هبة الله (571هـ): مؤرخ، حافظ، رحّالة. له: «تاريخ مدينة دمشق» المعروف بـ «تاريخ ابن عساكر». وفيات الأعيان 309/3، الأعلام 273/4.

(8) في ب: «ورُوي له جمع آخر».

(9) الكتاب 257/3– 258 بتصرف.

(10) هو شُريح بن أبي أَوْفى العَبْسيّ، كما ورد في صحيح البخاري 1813/4، قاتل السجّاد، وفي أسد الغابة 93/5– في ترجمة السجّاد –: «يقال: قتله كعب بن مدلج، أو شدّاد بن معاوية العبسيّ، أو الأشْتر، أو عصام بن مقشعر النصري».

(11) في ب: «السحّار». والسجّاد: هو محمد بن طلحة بن عبيد الله القرشي التميمي، لُقّب بالسجّاد لكثرة صلاته، وشدّة اجتهاده في العبادة، قُتل يوم الجمل سنة (36 هـ). الإصابة 17/6، أسد الغابة 93/5.

(12) اختُلف في قائل هذا البيت، فهو شريح بن أبي أوفى العبسي في: مجاز القرآن 193/2 والبحر المحيط 232/9 وشرح شواهد الكشاف 511/4 واللسان (حمم). والأشتر النخعي في: الاشتقاق: 145 وحواشي ابن بري: 30. والأشعث بن قيس في الاقتضاب: 439. وانظر أيضاً: المقتضب 238/1 والخصائص 181/2 والمخصص 37/17، والحماسة البصرية 69/1 والتاج (حمم) وكشف الطرة: 225.

فأعرب ﴿حمٓ﴾ ومنعها من الصرف بخلاف ما ليس فيه إلاّ الحكاية؛ نحو: ﴿كٓهيعٓصٓ﴾ [مريم: 1].

وقوله: «ديباج القرآن» بمعنى زينته؛ لما فيها من أمور الآخرة، والروضة معروفة. و«دمثات»[1]: جمع دمثة؛ أي: لينة سهلة[2]. ومعنى «تأنّق فيها»: تنزه بالنظر إلى ما فيها من أنيق المعاني التي هي كالأنوار والثّمار.

واعلم أنّ (آلاً) في قوله: «آل حم» ليس بمعنى الآل المشهور الذي مرّ بيانه؛ وهو الأهل[3]، بل هو لفظٌ يُذكر قبلَ ما لا يصحّ تثنيته وجمعه من الأسماء ونحوها؛ كـ (تأبط شرّاً)، فإذا أرادوا تثنيته أو جمعه – وهو جملة لا يتأتّى فيها ذلك؛ إذ[4] لم يعهد مثله في كلام العرب– زادوا قبله لفظة (آل) أو (ذو)، فيُقال: جاءني آل تأبّط شراً؛ أو ذو تأبط شرّاً؛ أي: الرجلان أو الرجال المسمّون بهذا الاسم. كما قالوا: آل حم بمعنى الحواميم، فهو هنا بمعنى ذو، والمراد به[5] ما يطلق عليه ويُستعمل فيه هذا اللفظ، وهو مجاز عن الصحبة المعنوية.

وفي كلام الرضي[6] وغيره إشارة إلى هذا[7]، إلاّ أنّهم لم يصرّحوا بتفسيره، فعليك بحفظه؛ فإنه من الفوائد التي لا توجد في غير كتابنا هذا. [وعلى هذا] [8] قوله: **[الطويل]**

وَجَدْنا لكُمْ في آلِ ﴿حمٓ﴾ آيةً ... تَأَوَّلَها مِنّا تقيٌّ ومُعْرِبُ[9]

---

(1) في ب: «دماث».
(2) اللسان (دمث).
(3) انظر ص 86.
(4) ليست في ب، ط.
(5) ليست في ب.
(6) هو نجم الدين محمد بن الحسن الرضي، الأستراباذي (686هـ): عالم بالعربية، اشتُهر بكتابيه: «شرح الكافية» و«شرح الشافية». البغية 565/1، الأعلام 86/6.
(7) قال الرضي في شرح الكافية 186/2: «وإن كان الثاني مبنياً؛ إما للتركيب كخمسة عشر، أو لغيره كسيبويه، فالقياس أن يقال: ذوا سيبويه... كما يقال في الجمل المسمّى بها: ذوا تأبط شرّاً و... لأن الجمل يجب حكايتها، فلا يلحقها علامتا التثنية والجمع». وانظر: الارتشاف 216/1–217.
(8) زيادة من النسخ الأخرى.
(9) البيت في شرح هاشميات الكميت: 55 والكتاب 257/3 ومجاز القرآن 193/2 وتهذيب اللغة (طسن) وشرح أبيات سيبويه للسيرافي 301/2 وغريب الحديث للهروي 294/4 والمخصص 37/17 وأسرار العربية: 18 والتكملة والذيل والصلة (حمم) واللسان (عرب) وتهذيب الخواص: 177 والبحر المحيط 232/9.

هذا من قصيدة للكُميتِ بنِ زيدٍ[1] في هاشميّاته؛ وهي قصائد في مَدحِ أهل البيت، أفردها بالتدوين لمُغالاتهِ في محبّتهم، وأوّلها[2]:

طَرِبْتُ وما شَوْقاً إلى البيضِ أطربُ ... ولا لَعِباً مِنّي وذُو الشَّيبِ يَلْعبُ

ولم يُلهني دَلٌّ ولا رَسْمُ مَنْزِلٍ ... ولم يَتَطَرَّبني بَنانٌ مُخضَّبُ

ولا أنا ممَّن يَزْجُرُ الطَّيرَ هَمُّهُ ... أَصاحَ غُرابٌ أم تَروَّغَ ثعلبُ

ولا السَّانحاتُ البارِحَاتُ عَشِيّتي ... أمَرَّ صَحيحُ القرنِ أَمْ مرّ أَعْضَبُ[3]

ولكنْ إلى أَهْلِ الفَضَائلِ والنُّهى ... وخَيْرِ بَني حَوَّاءَ والخيرُ يُطْلَبُ

إلى النَّفَرِ البِيضِ الذينَ بِحُبّهم ... إلى اللهِ فيما نابَني أتقرَّبُ

بَني هاشمٍ رَهْطِ النَّبيِّ فإنّني ... بهِمْ ولهم أَرْضَى مِراراً وأَغْضَبُ

وهي طويلة وفيها شواهد؛ منها قوله: «وجدنا لكم في آل حم» البيت، والمراد بـ «المعرب»: المُظهِر لمحبّتهِ لآل الرّسول، مِن (أعرب بحُجته): إذا أفْصَحَ بها ولم يخشَ أحداً، ويقابله (التقيّ): وهو من يتّقي ذلك فيُخفيه، وإخفاؤه يُسمّى: تقيّة[4]. والمراد بـ (الآية) قوله تعالى: ﴿قُل لَّآ أَسْـَٔلُكُمْ عَلَيْهِ أَجْرًا إِلَّا ٱلْمَوَدَّةَ فِى ٱلْقُرْبَىٰ﴾[الشّورى: 23]، والمراد بتأويلها[5]: معرفة ما تؤول إليه من لزوم محبّة أهلِ [رسولِ] الله وخاصّته من بني هاشم؛ فإنّه لا يُنكره مسلم. وخطابُ (لكم) لبني فاطمة السّابق ذكرهم.

يقولون: أُدْخِلَ باللّصّ السّجْنُ، فيغلطون فيه، والصواب أن يقال: أُدخِلَ اللّصُّ السّجنَ، أو دُخِلَ به السّجن.

---

(1) هو الكميت بن زيد بن خنيس الأسدي (216هـ): شاعر الهاشميين في العصر الأموي، له ديوان شعر مطبوع، وأشهر قصائده: «الهاشميات». الشعر والشعراء 581/2، سير أعلام النبلاء 182/6، الأعلام 233/5.

(2) القصيدة بتمامها في شرح الهاشميات: 43، مع اختلاف في بعض الألفاظ أهملت الإشارة إليه؛ لأنه ليس موضع الشاهد.

(3) في أ: «ولا السارحات». وفي أ، ب، ط: «عشيّة» مكان «عشيّتي».

(4) انظر اللسان (عرب).

(5) في الأصل: «بتأوّله»، وأثبت ما في النسخ الأخرى.

إن كانت الباءُ للتّعدية[1] فالأمرُ كما قال، وإنْ كانتْ زائدة كما في الآية فالأمر سهل. وقد قُرِئَ قولُه تعالى: ﴿ يَكَادُ سَنَا بَرْقِهِۦ يَذْهَبُ بِٱلْأَبْصَٰرِ ﴾[النور: 43] بضمّ الياء التحتيّة[2] على زيادة الباء الموحدة، وهو كقولهم بعينه.

فقال الأكثرون: هما بمعنى واحد، وقال المبرد: بينهما فرقٌ[3]، وهو أنّك إذا قلتَ: أَخرجتُ زيداً، كان بمعنى: حَمَلتُهُ على الخروج، وإذا قلتَ: خرجت به، فمعناهُ أنّك خرجتَ واستصحبته.

وقيل: الهمزة أعمّ من الباء، وفي المَثلَ السّائر: «كلُّ مَنْ ذهَبَ بشيء فقد أَذْهَبَهُ، وليس كلُّ مَنْ أَذْهبَ شيئاً ذهَبَ به»[4]. وقد وافق المبرّدَ جماعَةٌ منهم: السُّهيلي[5]، ورَدّه ابنُ هشام بهذه الآية[6]، وبأن الهمزة والباء يتعاقبان، ولذا لم يَجُز: أقمتُ بزيد، ولو أفادت الباءُ ما تفيده الهمزةُ مع زيادةٍ [جَازَ][7] الجمع بينهما؛ لأنّ اجتماع حرفين في أحدهِما زيادةٌ، غيرُ مُستنكَرٍ؛ نحو (لقد)، وهذا غير جائز.

وقيل: إنّ الحقّ الفرق بينهما لورود الباء في مواطِنِ الأخذ والاستصحاب، وقد استعمل كلٌّ منهما في مقام الآخر، فإذا تعذّر المعنى الحقيقي كما في قوله تعالى: ﴿ذَهَبَ ٱللَّهُ بِنُورِهِمْ﴾[البقرة:

---

(1) للباء أربعة عشر معنى؛ منها: التّعدية، وتُسمى باء النقل أيضاً، انظر المغني: 138.

(2) هي قراءة لأبي جعفر، انظر: إتحاف فضلاء البشر: 325 والنشر في القراءات العشر 332/2.

(3) انظر المغني: 138.

(4) المثل السّائر 30/2، وبعده: «لأن الذهاب بالشيء هو استصحاب له ومضيّ به، وفي ذلك نوع احتجار بالمذهوب به، وإمساك له عن الرجوع إلى حالته والعَوْد إلى مكانه، وليس كذلك الإذهاب للشيء؛ لزوال معنى الاحتجار عنه».

(5) هو أبو القاسم عبد الرحمن بن عبد الله السّهيلي، الخثعمي (581هـ): حافظ، عالم باللغة والسير. له: «الروض الأنف» و«الإيضاح والتبيين». وفيات الأعيان 143/3، الأعلام 313/3. وقال السّهيلي في الروض الأنف 148/2 موافقاً لما ذهب إليه المبرد: «وكذلك تسامح النحويون أيضاً في الباء والهمزة، وجعلوهما بمعنى واحد في حجم التعدية، ولو كان ما قالوه أصلاً لجاز في (أمرضته) أن تقول: مرضت به... قياساً على: أذهبته وذهبت به، ويأبى الله ذلك والعالمون، فإنّما الباء تعطي مع التعدية طرفاً من المشاركة في الفعل، ولا تعطيه الهمزة، فإذا قلت: أقعدته، فمعناه: جعلته يقعد، ولكنك شاركته في القعود».

(6) في المغني: 138–139 قال ابن هشام في ذكره لمعاني الباء: «الثاني: التعدية، وتسمى باء النقل أيضاً، وهي المعاقبة للهمزة... تقول في ذهب زيد: ذهبت بزيد، وأذهبته؛ ومنه: ﴿ذَهَبَ ٱللَّهُ بِنُورِهِمْ﴾ [البقرة: 17]. وقُرِئ: «أَذْهَبَ الله نُورَهُمْ»؛ وهي بمعنى القراءة المشهورة، وقول المبرّد والسهيلي: إن بين التعديتين فرقاً... مردودٌ بالآية... ولأن الهمزة والباء متعاقبتان...».

(7) سقطت من الأصل.

17]، وَجَبَ المصيرُ إلى التجويز، ولذا قال نجم الأئمة الرضي: «الباء في هذه الآية للتأكيد، كأنه لمّا[1] أذهبه ذهاباً لا يُردّ كان كمن استصحبه؛ فإن من استصحبَ شيئاً لا يُفارقُه، فأُتي بالباء إشارةً إلى عدمِ الردّ، فهو كما قيل: مجازٌ متفرّع على الكناية، وإنّما لم يَجزْ جَمْعُ التعديتينِ؛ لأنّ استعمال كلٍّ منهما في مقام[2] الآخر صَيّرهما كالمتنافيين»[3].

وفي الجنى الداني: «وأُجيب عن الردّ بالآية، بأنّه تعالى وصَفَ نفسَهُ بالذّهابِ على معنىً يليق بهِ، كما وَصَفَ نفسَه بالمجيء في قوله: ﴿وَجَآءَ رَبُّكَ﴾[الفجر: 22]، وهو ظاهرُ البُعدِ»[4].

وفي الكشاف: «الفرقُ بين أذهبه وذهب به، أنّ معنى أذهَبه: أزالَهُ وجعله ذاهباً، ويُقال: ذهب بهِ إذا استصحبَه ومضى مَعَهُ، وذهب السّلطان بمالِهِ: أخذه، ﴿إِذًا لَّذَهَبَ كُلُّ إِلَٰهِۭ بِمَا خَلَقَ﴾[المؤمنون: 91]، ومنه: ذهبتْ بهِ الخُيلاء. والمعنى: أخذ الله نورَهُم وأمسَكَهُ، وما يمسكُهُ الله فلا مرسل له»[5]. وفيه إشارة إلى الجواب عن الآية، وأنّه معنى آخرَ لـ (ذهب)، ومع الباء لا محذور في نسبته إليه[6]، وفيه كلام فصلناه في كتابنا المعروف بـ «عناية القاضي»[7].

ثمّ إنّ المصنّف أورد ما يخالف مدّعاه من قوله تعالى: ﴿ تَنۢبُتُ بِٱلدُّهۡنِ ﴾ [المؤمنون: 20] فقال:

أنبتَ: بمعنى نبتَ، والهمزة فيها أصلية لا للنقل؛ كما قال زهير: [الطويل]

رأيتَ ذَوي الحاجاتِ حولَ بُيوتهم قَطيناً لَهُمْ حتّى إذا أَنبتَ البَقْلُ[8]

---

(1) في الأصل: «لأنه كما»، وأثبت الصواب من النسخ الأخرى.
(2) العبارة في أ، ط: «في غير مقام الآخر».
(3) شرح الكافية للرضي 327/2.
(4) الجنى الداني: 38.
(5) الكشاف 74/1.
(6) في ب، ط: «إلى الله تعالى».
(7) انظر عناية القاضي 372/1-373. وسبق تعريف هذا الكتاب في قسم الدراسة – آثار الشهاب الخفاجي.
(8) البيت في ديوان زهير: 41 وجمهرة اللغة 198/1 (نبت) والمحتسب 89/2 والكشاف 180/3 واللسان (نبت) و(قطن) وأفعال السّرقسطي 119/3 والمغني: 139 والخزانة 50/1.

هذا البيت من قصيدة لزهير بن أبي سُلمى يمدحُ بها سِنان[1] بن أبي حارثة[2]، أوّلها:

صَحَا القلبُ عَنْ سَلمى وقد كاد لا يسلو   وأقْفَر من سَلمى التَّعانيقُ والثِّقْلُ[3]

وهي طويلةٌ[4]؛ ومنها:

إذا السَّنةُ الشَّهباءُ بالنّاسِ أجْحفتْ   ونالَ كرامَ النّاسِ في الجحرة الأكْلُ[5]

رأيتَ ذَوي الحاجاتِ حَوْلَ بيوتِهم   قطيناً لَهُم حتى إذا أنبتَ البقلُ

[هنالك إن يستجزلوا المال يجزلوا   وإن يسألوا يعطوا، وإن ييسروا يغلوا][6]

وفيهم مقاماتٌ حِسانٌ وُجُوهُها   و[أنديةٌ] ينتابها القول والفِعْلُ[7]

على مُكْثِرِيهِمْ حَقّ من يعتريهِمُ   وعندَ المُقلّينَ السَّماحَةُ والبَذْلُ

وما يكُ مِنْ خيرٍ أتَوْهُ فإنّما   تَوَارثَهُ آباءُ آبائِهم قَبْلُ

وهل يُنبتُ الخَطّيَّ إلاَّ وشيجُهُ   وتُغرسُ إلاَّ في مَنَابِتها النَّخْلُ

إلخ... وما ذكره المصنّف من أنّ (أنبت) في بيت زهير إحدى روايتين فيه، قال السَّرقُسطي[8] في أفعاله: «نبتَ البقلُ نَبَاتاً وأَنْبتَ – وأنشدَ بيتَ زهير (نَبتَ) بدون همزة– وقال: رُوي أنبتَ، وأنكره الأصمعي»[9]. و«رأيت»: بفتح تاء الخطاب بتصحيح الصّاغاني، وهو ظاهرٌ. قاله

---

(1) في الأصل: «سفيان».
(2) هو سنان بن أبي حارثة المرّي، من غطفان: أحد أجواد العرب وقضاتهم في الجاهلية. الأعلام 141/3.
(3) في ب، ط: «سلا القلب».
(4) القصيدة كاملة في ديوان زهير: 31 – 40.
(5) في أ، ب: «كرام المال»، وكذا في الديوان.
(6) سقط البيت من الأصل.
(7) في ب: « حسان وجوههم»، وكذا في الديوان. و«أندية»: سقطت من الأصل.
(8) هو أبو عثمان سعيد بن محمد المعافري، القرطبي، السرقسطي، ويُعرف بـ «ابن الحداد» (بعد 400هـ): عالم باللغة، أخذ عن ابن القوطية. له: «كتاب الأفعال». البغية 589/1، الأعلام 101/3.
(9) أفعال السرقسطي 119/3–120

الطّيبي[1]، وكثير ينشده بضمّ التاء[2].

وذوو الحاجات: الفقراء والمساكين. وقطين: جَمْع قاطِن بمعنى مُقيم، ويكون القطين بمعنى الخدَمِ والأتباع[3] أيضاً. يقول: ذوو الحاجات يقيمون حول بيوتهم لقضاء أوطارهم؛ لأنها معاهدُ الكرمِ ومَوارِدُ النّعم، وكنّى بنباتِ البقلِ عن الخِصْبِ وزَوالِ الجَدْبِ، وحينئذ ينصرفُ المقلّون من عندهم للانتجاع.

ومعنى البيت الأخير: أنّه لا يلدُ الكريمَ إلاّ كريمٌ، ولا يُربَّى إلا في موضع كريم[4]، كما لا تنبتُ القناةَ إلاّ قناةٌ، ولا ينبت النخل في غير مغارسه، فضرب بذلك مثلاً لأنّهم كرماءٌ أولادُ كرماء، وهو في غاية البلاغة واللطف. والخَطّيّ –بفتح الخاء–: الرُّمح[5]، نسبةً إلى الخطّ؛ وهو ساحِلٌ بالبحرين تُنسبُ إليه الرّماح[6]. والوشيجُ –بالمعجمة–: الأصلُ وعروقُ الشّجر[7]. وسيأتي الكلام على الباء الزائدة.

ثمّ أنشد شاهداً على زيادة الباء، قول الراجزِ[8]: **[مشطور الرجز]**

نحنُ بَنُو ضَبَّةَ أَصحابُ الفَلَجْ   نَضْرِبُ بالسَّيْفِ ونرجو بالفَرَجْ[9]

---

(1) هو الحسين بن محمد بن عبد الله، شرف الدين الطيبي (743 هـ): من علماء الحديث والتفسير والبيان. له: «فتوح الغيب في الكشف عن قناع الريب» و«التبيان في المعاني والبيان». البغية 522/1، الأعلام 256/2. وورد في الأصل وجميع النسخ بعد قوله «وهو ظاهر»: «قال الطيبي: وكثير ينشده بضمّ التاء». ولعلّ الصواب ما أثبته؛ ففي مخطوطة «فتوح الغيب» الورقة (112) قال الطيبي: «رأيت ذوي الحاجات (البيت): رأيت على الخطاب، تصحيح الصاغاني». ولم ترد العبارة الأخرى.

(2) الكشاف 180/3.

(3) القاموس (قطن).

(4) العبارة في ب، ط: «ولا يترقى إلى عظيم إلاّ عظيم».

(5) اللسان (خطط).

(6) انظر معجم البلدان 432/2.

(7) القاموس (وشج).

(8) في الأصل: «الآخر»، والمثبت من النسخ الأخرى.

(9) نُسب الرجز للنابغة الجعدي، وهو في ديوانه: 215 برواية: «جعدة» بدل «ضبة»، و«بالبيض» بدل «بالسيف». وبلا نسبة في: أدب الكاتب: 522 والاقتضاب: 265 والإنصاف 284/1 وشرح الكافية للرضي 328/2 والجنى الداني: 52 والمغني: 147 وشرح شواهده للسيوطي 332/1 والخزانة 520/9 وشرح أبيات المغني 366/2.

وهو بيتٌ لا يُعرف قائله، ولم يُعزَ في شرح الشواهد[1]. وضبّة: عَلَمُ رجُلٍ، وهو عمُّ أو ابنُ عمّ تميم بن مُرّ[2].

والفَلَج: بمعنى الظّفر والفَرَج، ولم يحكِ فيه الجوهري غير سكونِ اللاّم[3]. ولذا قال الدماميني في شرح المغني[4]: «إنّ فتح اللام إتباعاً لفتح الفاء ضرورةٌ»، وهو من عدم الاطّلاع؛ فإنّه بفتحتين لغةٌ أصليّة فيه.

وفي شرح العلاّمة الزمخشري لمقاماته: «الفَلَج والفُلْج كالرّشد والرشد: الظّفر، وفَلَج على خَصمهِ وفلجَه بالحُجّة: غلَبَهُ. وفي المثل: من يأتِ الحَكَمَ وَحْدَهُ يُفْلِج[5]، وفي حديث عَليّ: كالياسرِ الفالج[6]»[7].

وقيل -وهو أحسن الأقوال-: إنّما زيدت الباءُ لأنّ إنباتها الدّهن بعد إنباتها الثمر الذي يخرجُ الدّهنُ منه، فلمّا كان الفعلُ في المعنى قد تعلّق بمفعولين يكونان في حال بعد حال؛ وهما الثمرة والدّهن، احتيجَ إلى تقويته في التعدّي بالباء.

وقوله: «**الهمزة أصلية**» فيه تسمّح، والمراد أنها في أصل بناء الكلمة لا عارضة للتعدية؛ بقرينة قوله: «**لا للنقل**»[8].

وقوله: تكون هذه القراءة بمعنى قراءة من قرأ: (تَنْبُتُ بالدُّهْنِ) بفتح التاء. هذا على ما اختاره، فأمّا إذا قيل: إن الباء للتعدية على الفتح، ومتعلقة بمحذوف هو حال؛ أي: (تُنبت ثمرتها دهنه) على الضمّ[9]، فلا يكونان بمعنى. وعلى الحالية هو كـ: (خرج بسلاحه)؛ أي:

(1) لعلّه يعني شرح شواهد المغني للسيوطي، انظر 332/1.
(2) انظر جمهرة أنساب العرب: 203.
(3) انظر الصحاح (فلج).
(4) للدّماميني (827هـ) شرح على مغني اللبيب لابن هشام، سمّاه «تحفة الغريب في شرح مغني اللبيب». كشف الظنون 1752/2.
(5) المثل في مجمع الأمثال 367/2 والمستقصى 360/2 واللسان (فلج).
(6) تمام حديث علي: «إنّ المرء المسلم ما لم يَغْشَ دناءَةً يخشع لها إذا ذُكرت، وتُغري به لئامَ الناس، كالياسر الفالج ينتظر فوزةً من قِداحه، أو داعِيَ الله، فما عند الله خيرٌ للأبرار». انظر: غريب الحديث للهروي 468/3 والفائق 229/3 والنهاية 468/3.
(7) شرح مقامات الزمخشري: 133.
(8) في أ: «للفعل».
(9) فتح تاء «تنبت» في الآية السابقة: هي قراءة نافع وعاصم وابن عامر وحمزة والكسائي، أما ضمّها فقراءة

متسلّحاً، فموضع الباء وما بعدها نصب على الحال، ولو كانت الباء للتعدية كان معناه: أخرج السلاح، وإن جعلت الباء زائدة في الضمّ، تشارك المعنيان[1].

وقوله: **والمعنى أنّ الدُّهْنَ يُنبتها**. ليس بصحيح، بل المعنى أنّها تنبت الدُّهْنَ؛ إذ الدُّهن[2] لا ينبتها، وإنّما ينبتها الماء، والقلب بعيد.

وقوله: **احتيجَ إلى تقويته في التعدّي بالباء**. هو بعينه[3] كلام الجوهري، وقد قيل عليه: «إنه غلطٌ منه وممّن تأوّلهُ؛ لأنّ الباء ليست للتعدية هنا عند أحدٍ من النحويين على ضمّ التاء[4]، وإنّما هو على أن المفعول[5] محذوفٌ، والجار والمجرور حال، والتقدير: تُنبتُ ثمرتها ودهنها، فليس ههنا مفعولان يكون التعدّي إلى الثاني بالباء، وإنمّا هو مفعول وحال»[6].

واعلم أنّ صاحب اللباب[7] قال: «باء المصاحبة لا تكون إلاّ ظرفاً مستقراً، ولا مانع من الإلغاء فيها عندي؛ كما في باء الاستعانة»[8]. فإذا قلت: اشترى الفرس بسرجه، جاز تعلق الباء بـ «اشترى» على جهة المصاحبة؛ كما في: كتبت بالقلم، فإن وجوه التعلّق مختلفة، فحينئذ لنا أن نقول: الباء متعلقة بـ (تنبت) معدية له؛ لأن التعلّق والتعدي يكونان بمعنى. فلا يرِدُ ردُّ ابن برّي على المصنّف والجوهري، ولا يبعد أن يتعدى (أنبت) بالباء لمفعول ثانٍ، وإسناد الشيء إلى ما ذكر مجاز.

ويقولون لما يُتّخذ لتقديم الطعام عليه: مائدة، والصحيح أن يقال له: خِوان، إلى أن يحضر الطعام فيسمّى مائدة[9]. لا مانع من إطلاقه عليه باعتبار أنّه وُضعَ عليه أو سيوضَعُ

ابن كثير وأبي عمرو. انظر: كتاب السبعة لابن مجاهد: 445 والحجّة لابن خالويه: 97.

(1) قال ابن جنّي في المحتسب 89/2: «فأما من ذهب إلى زيادة الباء؛ أي: تُنبِت الدّهن، فمضعوف المذهب، وزاد حرفاً لاحاجة به إلى اعتقاد زيادته».

(2) قوله: «إذ الدهن» ليس في أ.

(3) في أ: «بقية».

(4) انظر: مجالس ثعلب 164/4 وشرح التسهيل 154/3 والمغني: 138–139.

(5) في أ: «المنقول». تحريف.

(6) القول لابن برّي في حواشيه: 33–34.

(7) هو «لباب الإعراب» للإسفراييني.

(8) لباب الإعراب: 152 بالمعنى.

(9) هذا مذهب أكثر اللغويين، انظر: الفصيح: 78 وتثقيف اللسان: 227 وتقويم اللسان: 120 وتصحيح التصحيف: 461 والمزهر: 449.

مجازاً، والأمر في مثله سهلٌ، ولذا منع بعضهُم دلالةَ مقالةِ الحواريّين[1] على مُدّعاه، وحكاية الأصمعي[2] على ما ذكره من تسميةِ المحضَر عليه الطعامُ مائدةً؛ لجواز أن تكون المائدة نفس الطعام[3]. و(مِنْ)[4] في قوله تعالى: ﴿ نُرِيدُ أَن نَّأْكُلَ مِنْهَا ﴾[المائدة: 113] تبعيضية لا ابتدائية[5]. وقد نُقل عن الأخفش وأبي حاتم أنّ المائدةَ نفسُ الطعام[6]، وإن لم يكن معه[7] خِوان، كما نقله في التقريب[8]. فقولُ المصنِّف- إثباتاً لِما ادّعاه -: **ثمّ بيّنوا معنى المائدة بقولهم:** ﴿ نُرِيدُ أَن نَّأْكُلَ مِنْهَا ﴾: ليس بمسلّم كما لا يخفى.

ثم ذكر ألفاظاً تختلفُ أسماؤها باختلافِ أوصافِها؛ فقال: **فمن ذلك أنهّم لا يقولون للقدح: (كأس) إلاّ إذا كان فيه شراب.** هذا برمّته من كتاب «فقه اللغة»[9]، وأكثره مدخول، فالكأسُ لا يُطلقُ على الإناء بَلْ على الشّراب وعلى مجموعهما، فيُقال: كأسٌ، للمملوءة شراباً[10]، قال تعالى: ﴿وَيُسْقَوْنَ فِيهَا كَأْسًا﴾[الإنسان: 17]، ﴿ وَكَأْسٍ مِّن مَّعِينٍ ﴾[الواقعة: 18]. وإطلاقه على ما فيها مجازيّ لعلاقة الحلول، وإطلاقُه عليها فارغةً حقيقة أو مجازٌ مِنْ إطلاقِ المقيّد على المُطلقِ[11]. وقوله[12]: [البسيط]

(1) قال الحريري مستشهداً لما ذهب إليه: «يدلُّ على ذلك أنَّ الحواريّن حين تحدَّوا عيسى عليه السلام بأن يستنزلَ لهم طعاماً من السّماء قالوا: ﴿هَلْ يَسْتَطِيعُ رَبُّكَ أَن يُنَزِّلَ عَلَيْنَا مَآئِدَةً مِّنَ ٱلسَّمَآءِ﴾، ثمّ بيّنوا معنى المائدةِ بقولهم: ﴿ نُرِيدُ أَن نَّأْكُلَ مِنْهَا وَتَطْمَئِنَّ قُلُوبُنَا ﴾. وحكى الأصمعيّ قال: غَدوتُ ذاتَ يوم إلى زيارة صديق لي، فلقيني أبو عمرو بن العلاء فقال لي: إلى أين يا أصمعي؟ فقلت: إلى صديق لي. فقالَ: إن كان لفائدة، أو عائدة، أو مائدة، وإلاّ فلا».

(2) انظر الحاشية السابقة.

(3) قال الراغب في مفرداته (ميد): «المائدة: الطبق الذي عليه الطعام، ويقال لكل واحدة منهما مائدة». وفي اللسان (ميد): «والمائدة: الطعام نفسُه وإن لم يكن هناك خِوانٌ».

(4) سقطت من أ.

(5) ابتداء الغاية والتبعيض: معنيان من معاني (من). وعلامة التبعيضية إمكان سدّ (بعض) مسدّها. المغني: 420.

(6) معاني القرآن للأخفش 481/2، وفيه: «والمائدة: الطّعام». وانظر التاج (ميد).

(7) سقطت من ب.

(8) لعله «التقريب في علم الغريب» للفيومي (834هـ). كشف الظنون 464/1.

(9) انظر فقه اللغة للثعالبي: 57 ولابن فارس: 98. وفي اللسان (كأس): «قال ابن الأعرابي: لا تسمّى الكأس كأساً إلاّ وفيها الشراب».

(10) في اللسان (كأس): «وقال أبو حاتم: الكأس الشراب بعينه، وهو قول الأصمعي».

(11) معناه: الأسماء التي لا تكون إلا باجتماع صفات، وأقلّها ثنتان. المزهر 449/1.

(12) في ب، ط: «ولبعضهم».

أصبحتُ ألطفَ مِنْ مَرِّ النّسيم سرى على الرّياضِ يَكادُ الوهمُ يؤلمني[1]

مِـنْ كـلّ معنىً لطيفٍ أجْتـلـي قدحاً وكـلُّ ناطقةٍ فـي الـكَـوْنِ تُطْرِبُني[2]

فإن سُلّم أن القدحَ يختصُّ بما ليس فيه شرابٌ، فهو مجازٌ أيضاً باعتبارِ ما كان عليه، أو ما يؤول إليه.

وأمّا قوله: **ولا للبئر: (ركيّة) إلاّ إذا كان فيها ماءٌ، ولا للدّلو: (سجلٌ) إلاّ وفيها ماءٌ وإنْ قلَّ، ولا يقال لها: (ذَنوبٌ): إلاَّ إذا كانت مَلأى**[3]. فقد قال الجوهري: «الرّكيَّةُ: البئْرُ»[4]، من غير تفرقة بين ما فيها الماء وما ليس فيها ماء، وفي المطالع[5] سوّى بين السَّجْل والذَّنوب. والتجوّزُ فيه سهل ظاهِرٌ.

وقوله: **ولا يقال للبستان: (حديقة) إلاّ إذا كان عليه حائط.** هو أحد القولين لأهل اللغة فيه[6]. وفي عمدة الحفّاظ[7] في تفسير قوله تعالى: ﴿حَدَآئِقَ وَأَعۡنَٰبٗا﴾ [النبأ: 32] أنّ الحديقة: القطعة من الأرض المستديرة ذات النَّخْل والماء؛ تشبيهاً بحَدَقةِ الإنسان في الهيئة. وفي الصحاح أنها: «الرَّوْضَةُ ذاتُ الشّجر»[8]، من غير تفرقةٍ بين ما أحاط به الحائط وغيره، وإنْ كان أصله بحسب الاشتقاق يقتضيه؛ لأنّه من (أحْدَقَ بهِ): إذا أحاط وطافَ بهِ، كما قاله ابن دريد[9]، وأنشد:

[البسيط]

المُنْعِمُونَ بَنُو حَـرْبٍ وقَـدْ حَـدَقَـتْ بِـيَ المَنِيَّةُ واستَبْطَأْتُ أَنصاري[10]

---

(1) «سرى»: سقطت من ب.

(2) في أ: «أجتني». ولم أقف على قائل البيتين.

(3) انظر فقه اللغة للثعالبي: 58 – 59.

(4) الصحاح (ركا).

(5) «مطالع الأنوار على صحاح الآثار» في فتح ما استغلق من كتاب الموطأ ومسلم والبخاري، وإيضاح مبهم لغاتها في غريب الحديث، لمؤلفه ابن قرقول (596هـ) كشف الظنون 1715/2.

(6) انظر معاني القرآن للزجاج 63/5 وتصحيح التصحيف: 222.

(7) «عمدة الحفّاظ في تفسير أشرف الألفاظ» لمؤلفهِ السّمين الحلبي (756هـ). انظر الكشف 1166/2.

(8) الصحاح (حدق).

(9) جمهرة اللغة 123/2 (حدق).

(10) البيت للأخطل من قصيدة يمدح بها يزيد بن معاوية، وهو في ديوانه 172/1 وجمهرة اللغة 123/2 (حدق) والحماسة البصرية 160/1 والحماسة الشجرية 381/1 واللسان (حدق).

وقوله: **لا يُقال للمجلس: (نادٍ) إلاّ وفيه أهله**[1]. ليس بمسلّم؛ لجواز إطلاقه على غيره مجازاً كما يُطلق على أهلهِ؛ كما في قوله تعالى: ﴿فَلْيَدْعُ نَادِيَهُۥ﴾ [العلق: 17]، وكذا المجلس في قوله: [الكامل]

نُبِّئتُ أَنَّ النّارَ بعدكَ أُوْقِدَت أمِيتَ بعدكَ يا كليب المجلسُ[2]

وقيل: إنّه على تقدير مُضاف؛ أي: أهل ناديه، وأهل المجلس[3].

وقوله: ولا للسرير: (أريكةٌ) إلاّ إذا كانت عليها حَجَلة[4]. قال ابن بريّ: «قد سموّا الفراش أرائك»[5]. كما في قوله: [الطويل]

خدوداً جَفَتْ في السَّيْر حتّى كأنّما يُباشِرْن بالمَعْزاءِ مَسَّ الأرائِكِ[6]

وقوله: ولا للمرأة: (ظعينةٌ) إلا ما دامتْ راكبةً في الهَوْدَج، ولا للسّتْر: (خِدْر) إلاّ إذا اشتمل على امرأة[7]. في النهاية: «الظعينة: المرأةُ في الهَوْدَج، ويُقال للمرأة بلا هَوْدَج، وللهودج بلا امرأة»[8]. وفي الجمهرة: «الخِدْرُ: خِدْرُ المرأة؛ وهو ثوبٌ يُمدُّ في عرض الخِباء تَسْتَتِر به المرأة، ثمّ كَثُرَ في كلامهم فصار كلُّ ما واراك خدراً»[9]. والهَوْدَجُ: مَحْمَلٌ معروف[10].

---

(1) فقه اللغة للثعالبي: 60.

(2) في الأصل: «فَلَيْتَ أن»، والتصويب من أ، ب، ط... وفي الأصل وب وط: «واستب بعدك» والتصحيح من أ. والبيت لمهلهل بن ربيعة، قاله في رثاء أخيه كليب وقد قتله جساس بن مرة، وهو في أمالي الشجري 52/1 وزهر الآداب 915/2 وأسرار البلاغة: 401. وبلا نسبة في نوادر أبي زيد: 29 ومجالس ثعلب: 652.

(3) في الكشاف 778/4: «والنادي: المجلس الذي ينتدي فيه القوم؛ أي: يجتمعون، والمراد: أهل النادي». وانظر البحر المحيط 511/10. واللسان (ندي).

(4) الحَجَلة: مثل القُبّة، وحَجَلة العروس معروفة؛ وهي بيت يُزيّن بالثياب والأسرّة والستور. اللسان (حجل).

(5) حواشي ابن بري: 35.

(6) البيت لذي الرّمة، وهو في الأصل وجميع النسخ مصحّف ومحرّف بشكل أذهبَ المعنى، فأثبتّ رواية الديوان 1729/3، وقبله:

إذا وقعوا وَهْناً كَسَوْا حيثُ موَّتَتْ من الجَهْدِ أنفاسُ الرياح الحواشكِ

وانظر: حواشي ابن بري: 35. وتفسير الطبري 243/9.

(7) فقه اللغة للثعالبي: 59.

(8) النهاية 157/3.

(9) جمهرة اللغة 199/2 (خدر).

(10) القاموس (هدج).

قول عبدِ القيس بنِ خُفافٍ البرْجُميّ[1]: **[المتقارب]**

وأصـبـحـتُ أعـــدَدْتُ للنّائباتِ عِـرضـاً بـريـئـاً وعَـضْـبـاً صَقيلا

ووَقْـــعَ لـســانٍ كـحـدّ الـسّـنـانِ ورُمـحـاً طـويـلَ الـقَـنـاةِ عَسُولا[2]

ولو كان الرمح هو القناة لقال: رُمحاً طويلاً؛ لأنّ الشيء لا يُضاف إلى ذاته[3].

خُفاف -كغُراب-: علم، والبَرْجمي -بفتح الموحدة وسكون الراء وجيم وميم-: نسبة للبَراَجِم؛ وهم قوم من تميم[4]. وعسول: بمعنى متحرّك مضطرب[5]، ولذا قيل للرمح: [عاسل][6] وعسّال.

وقوله: «لأنّ الشيء لا يُضاف إلى ذاته»؛ أي: نفسه، ليس بصحيح؛ لأنّه من إضافة العامّ إلى الخاصّ؛ كشجر الأَراك، ولو كان (رمح القناة) صحّ ما توهمه[7].

ولا يقال للشّجاع: (كَميّ) إلاّ إذا كان شَاكيَ السّلاحِ[8]. الكميُّ: الشُّجاع مطلقاً، ولابسُ السّلاح، من (كَمَى): بمعنى استتر[9]. قال السُّهيلي: «سُمّي به لأنّه من شأنه أن يُخفي شجاعته، فلا يظهرها إلا في محلّها». وشاكي السّلاح: بمعنى تامّ السلاح[10]، وقيل: السّلاح مشبّه بالشَّوْك، ويقال: شاكٍ بكسر الكاف وضمّها[11]، فمن كسرَهُ جعله منقوصاً مثل: قاضٍ،

---

(1) هو أبو جبيل البرجمي، عبد قيس بن خُفاف: شاعر جاهلي لم تعرف سنة وفاته، من شعراء المفضليات. الشعر والشعراء 165/1، الأغاني 2992/8، الأعلام 49/4.

(2) البيتان في شرح ديوان الحماسة للتبريزي 258/2 والأصمعيات: 231 والمفضليات: 386. وعجز الثاني في أسرار البلاغة: 215.

(3) العبارة كاملة سقطت من أ، ب، ط، وتمام قول الحريري: «ولا للقناة: (رمح) إلاّ إذا ركب عليها السنان، وعليه قول عبد القيس ...».

(4) سُمّوا بذلك لأنّ عددهم كان قليلاً. انظر جمهرة أنساب العرب: 222.

(5) اللسان (عسل).

(6) سقطت من الأصل.

(7) قال ابن برّي في حواشيه 36: «قد قال الله سبحانه: ﴿يَوْمَ تَأْتِي كُلُّ نَفْسٍ تُجَادِلُ عَن نَّفْسِهَا﴾، وقال سبحانه: ﴿وَنَحْنُ أَقْرَبُ إِلَيْهِ مِنْ حَبْلِ الْوَرِيدِ ﴿١٦﴾﴾، والحبل هو الوريد، فأضافه إلى نفسه، ولا مُنكر لقولهم: رأيت فلاناً نفسَهُ، وكذلك ذاته وعَينه».

(8) فقه اللغة للثعالبي: 58.

(9) اللسان (كمي).

(10) أدب الكاتب: 184 واللسان (شكك).

(11) اللسان (شكك).

وفيه قولان؛ قيل: أصلُه شائك فقُلب كـ (هارٍ)[1]، واشتقاقه من الشوكة[2]. وقيل: أصله شاكِك، من الشِّكَّةِ[3] -مشدّدة- وهي السلاح، أُبدِلَ ثاني مِثْلَيْهِ حرفَ علّة للتخفيف، وأُعِلَّ إعلالَ قاضٍ[4]. وضّمه على وجهين: أحدهما أن أصله شوك فانقلبت واوه ألفاً، وقيل هو محذوف من شائك؛ كما قيل: (هارٌ) بضمّ الراء[5].

وفيه لغة ثالثة: شاكّ -بتشديد الكاف- من الشِّكَّةِ لا غير، كما في شرح أدب الكاتب لابن السيد[6].

لأبي فتح كُشاجم[7]: **[الخفيف]**

لا أُحِبُّ الدّواةَ تُحشى يَراعاً وهي عندي من الدُّويِّ مَعِيبةْ[8]

(الأبيات)[9].

كُشاجم: شاعر مشهور، وفي توضيح ابن هشام أنّه بفتح الكافِ[10]. وفي القاموس أنه بضمّها كـ (عُلابِطٍ): علم مرتجل[11]. قالوا: إنّه مأخوذ من صفاته وصناعاته[12]؛ فالكافُ

---

(1) هو قول للأخفش. انظر: أدب الكاتب: 494 والصحاح واللسان (شكا).

(2) جمهرة اللغة (شكو).

(3) هو قول أبي عبيد، اللسان (شكك).

(4) «قاض» أصلها: قاضِيٌ، استثقلت الحركة على الياء فحذفت، ثم حذفت الياء، وعوض عنها التنوين، وذلك في حالتي الرفع والجر.

(5) اللسان (شوك).

(6) لم أجده في «الاقتضاب».

(7) هو أبو الفتح الرملي، محمود بن الحسين بن شاهك، المعروف بـ«كُشاجم» (360هـ): شاعر أديب. له ديوان شعر مطبوع، وكتب منها: «أدب النديم». وفيات الأعيان 338/1، الأعلام 167/7.

(8) في ب، ط: «وتلك عندي». البيت في ديوانه: 30، وفيه: «تلك» بدل «وهي»، وانظر: تثقيف اللسان: 138 وأوضح المسالك 118/4 وتصحيح التصحيف: 441 . وبلا نسبة في أدب الكتاب للصولي: 94.

(9) تمام الأبيات في الدرّة:

قَلَمٌ واحدٌ وجَوْدَةُ خَطٍّ فإذا شئتَ فاستزدْ أُنبُوبَهْ
هذه قُعدةُ الشُّجاعِ عَلَيْهَا سَيْرُه دائباً وتلكَ جَنِيبَهْ

استشهد بها الحريري على أنّه لا يقال للأنبوبة قلم إلاّ إذا بُريت.

(10) أوضح المسالك 118/4. وبفتحها أيضاً في: تصحيح التصحيف: 441 وتثقيف اللسان: 138.

(11) القاموس (كشاجم). وانظر شرح التصريح 212/2. والعُلابِطُ: الضَّخْمُ، والقَطيعُ من الغنم.

(12) في ب: «بصناعاته».

من (كاتبٍ)، والشينُ من (شاعر)، والألفُ من (أديب)، والجيم من (جميل)، والميم من (مُنجّم)[1]. ومعنى الشعر ظاهر؛ أي: لا أحبُّ كثرة الأقلام في الدَّواةِ. وتحشى: من الحشو المعروف. ودُوِيّ –بضمّ الدال وكسرها للإتباع [وكسر الواو][2] وتشديد الياء–: جمع دواة[3]. بل يلقى[4] قلمان لها؛ يكون أحدهما كالفرس يُركبُ للسّير عليه، والآخر يُجنّب للحاجة إذا اقتضته. ووجْهُ كونهِ لا يسميّ قلماً حقيقة ما لم يُبْرَ ويُقطع؛ لأنّه[5] مأخوذٌ من القَلْم: وهو[6] القطع[7]. وقيل لأعرابيّ: ماالقلمُ؟ فقال: لا أدري. فقيل له: توهّمه. فقال: عُودٌ قُلِمَ من جانبيهِ كتَقليم الظُّفْرِ، فَسُمّي قلماً[8].

ثم عقّب هذا بما يناسبه فقال[9]: **ويقولون: (دواتيّ) لمن يحمل الدّواة –بإثبات التاء– وهو من اللحن القبيح، والخطأ الصريح، ووجه القول فيه: (دوَوِيّ).**

هذا من اللّحن الذي لا يصدرُ عن كثير من العوامّ، فضلاً عن الخواصّ، ولا خلافَ في أنّه خطأ[10]، وإنمّا الخلافُ في علّتِهِ، فقال المصنف: لأنّ التاءَ تُشبِهُ ياء النّسبِ لما ذكره، فلو جُمع بينهما كان كالجمع بين المِثْلين.

وقال ابنُ برّي: «إنّ الاسمَ لمّا نُقل عن مسمّاه إلى المنسوب، دخل في حيّز الصفات التي تذكرّ وتُؤنّث، فأسقطتْ لئلاّ يجتمع علامتا تأنيث»[11]، فيما إذا نُسِبَ المؤنّث إلى مؤنّث آخر؛ كما إذا قيل: فاطمتيّة[12]، وهو قبيح ثقيل، وأيضاً يلزم وقوعُ تاء التأنيث حشواً، وهي لا تكون كذلك[13].

---

(1) تصحيح التصحيف: 442، وفيه: «...والجيمُ من (منجّم)، والميمُ من (مُغَنٍّ)».
(2) زيادة من ب، ط.
(3) اللسان (دوا).
(4) في ب، ط: «يكفي».
(5) في ب: «لكونه».
(6) في ب: «بمعنى».
(7) اللسان (قلم).
(8) انظر مقولة الأعرابي في: فقه اللغة لابن فارس: 98–99 والاقتضاب: 85.
(9) العبارة كلّها سقطت من ب.
(10) انظر تقويم اللسان: 125 وذيل الفصيح للبغدادي: 24.
(11) حواشي ابن برّي: 37–38.
(12) انظر المقتضب 137/3 وشرح الكافية الشافية لابن مالك 194/4 وشرح الشافية للرضي 6/2 والهمع 155/6.
(13) أي أن التاء لو أبقيت في المنسوب إليه في النسب، للزم وقوعها حشواً بين الاسم والياء المشددة، وهي لا

ويقولون: بعثت إليه بغلام، وأرسلت إليه هدية، فيخطئون فيهما؛ لأنّ العرب تقول فيما يتصرّف بنفسه: بعثته وأرسلته؛ كما قال الله تعالى: ﴿ثُمَّ أَرْسَلْنَا رُسُلَنَا﴾[المؤمنون: 44]، ويقولون فيما يُحمل: بعثت به وأرسلت به.

ما زعمَهُ ممنوعاً، صرّحَ ابنُ جنيّ بجوازه في شرح ديوان المتنبي[1]. وليس الفرق ما ذكَرَهُ كما سنذكره، وقال ابنُ برّي: «بعثتُ: يقتضي مبعوثاً متصرّفاً كان أو لا، تقول: بعثتُ زيداً بغلام وكتابٍ، فلهذا لزمته الباء، وكذا أرسلت: يقتضي مرسلاً ومرسلاً به متصرفاً كان أو غير متصرِّف، فلا إنكارَ لِمَا أنكره المصنّف»[2]. وعليه قول النابغة الجعديّ[3]: [الوافر]

فـإنْ يَـكُـنِ ابـنُ عَـفَّـانٍ أَمِـيـنـاً ... فـلَـمْ يَـبـعـثْ بِـكَ الـبَـرَّ الأَمِينَا[4]

وقد عِيب على أبي الطّيب قوله: [الوافر]

فـآجَـرَكَ الإلـهُ عـلـى عَـلـيـلٍ ... بعثتَ إلـى المَسِيحِ بهِ طَبِيبا[5]

هو من قصيدةٍ له مدح بها عليّ بن سيّار[6]، وكان لهُ وكيلٌ يتعرّضُ للنظم، فأَنْفَذَه[7] إلى أبي الطيب بقصيدة مَدَحهُ بها، فلمّا أتاه قال هذه القصيدة[8]؛ وأوّلها:

ضُـرُوبُ الـنّـاسِ عُـشّـاقٌ ضُـرُوبـا ... فـأَعـذرهُـم أَشَـقُّـهُـمُ حَـبِـيـبـا

ومنها:

فـآجـرك الإلـه عـلـى عـلـيـلٍ ... بـعـثـتَ إلـى الـمَـسـيـحِ بـهِ طبيبا

تقع حشواً.

(1) قال ابن جني في شرحه: «يقال: بعثت الشيء، وابتعثته، فانبعث هو انبعاثاً». الفسر 621/1.

(2) حواشي ابن بري: 39.

(3) هو قيس بن عبد الله بن عُدَس بن ربيعة الجعدي العامري (نحو 50هـ): شاعر مخضرم من المعمرين، له ديوان شعر مطبوع. الشعر والشعراء 289/1، سير أعلام النبلاء 327/4، الأعلام 207/5.

(4) البيت في شعر النابغة: 210 والأغاني 1674/5 وحواشي ابن برّي: 39 وكشف الطرّة: 157.

(5) البيت في ديوان المتنبي: 183 وثمار القلوب 130/1 وحواشي ابن بري: 40 وكشف الطرّة 156.

(6) هو عليّ بن محمد بن سيّار بن مُكرّم التميمي، كان يحبّ الرمي ويتعاطاه، وله وكيل يتعرّض للشعر. كذا في ديوان المتنبي: 179.

(7) في أ، ب، ط: «فأرسله».

(8) انظر القصيدة بتمامها في ديوان المتنبي: 179– 183.

ولســت بِمُـنـكـرٍ مـنـكَ الـهَـدَايـا ولـكــنْ زِدْتَـــنـــي فـيـهـا أَدِيـبـا

وقد حُمل ما قاله المتنبّي على أنّه جَعلَهُ من جُملةِ الطُّرَفِ[1] والتّحف المهداة إليه، ويشهد له ما بعدَهُ من قوله: ولست...الخ[2]. وما ذكر من تنزيله منزلةَ ما لا يعقل لا يُناسب المقام، كما يشهد له الذّوقُ. ومثله قول الخوارزميّ[3] في قصيدة له[4]: [الطويل]

ومـا كـنـتُ فـي تـركـيـكَ إلاّ كَـتَـارِك طَـهُـوراً وأرضـى بـعـدَهُ بالتيمُّمِ[5]

وذي عِـلَّـةٍ يـأتـي طـبـيـباً لـيشتفي بـه وهُــوَ جـارٌ للمسيحِ ابـن مـريـم

ولـم أرَ قبلي مـن يُـحـاربُ بَـخْـتَـهُ ويشكو إلى البؤس افتقاد التنعّمِ[6]

ولا أحـــدٌ يـحـوي مـفـاتـيـح جَـنَّـةٍ ويَـقْـرَعُ بـالـتّـدريـجِ بـابَ جَهنّمِ[7]

ويقولون: المَشْوَرةُ مُباركة، فيبنونها على مَفْعَلة -بفتحاتٍ لغيرِ ثانيهِ السّاكن وآخره المعرب- والصواب أن يقال: مَشُورة على وزنِ مَثُوبة ومَعُونة.

ما ذكره ليس بصواب، قال ابن بري: «أصل مَثُوبة: مَثْوُبة على وزن مَفْعُلة[8] -بضمّ العين- وقد قرأ بها مجاهد[9]، وضمّ الشين والثاء فيهما هو القياس، وقد حكى أهلُ اللغةِ فيهما الإسكان[10] أيضاً؛ تنبيهاً على أصله وإن شذّ، وبهما نطقت العرب، وقد قرئ به»[11].

(1) في أ والأصل: «الظرف»، وأثبت ما في ب، ط.
(2) حواشي ابن بري: 40.
(3) هو أبو بكر محمد بن العباس الخوارزمي (383 هـ): من أئمة الكتاب وأحد الشعراء العلماء، له الرسائل المعروفة بـ «رسائل الخوارزمي»، وديوان شعر. سير أعلام النبلاء 536/12، البغية 125/1، الأعلام 183/6.
(4) الأبيات من قصيدة كتب بها الخوارزمي إلى أمير نيسابور أبي نصر أحمد بن علي الميكالي، مستنجداً بعد أن وضعه في السجن. وهي في: يتيمة الدهر 235/4 باختلاف بسيط في الرواية، وانظر ثمار القلوب 130/1.
(5) في ب، ط: «وراض بعده».
(6) في ب «انتهاك التنعم».
(7) في أ: «يهوى مفاتيح» تصحيف. في أ، ب، ط: «ويقرع بالتطفيل».
(8) قوله: «على وزن مفعلة» سقط من ب.
(9) هو أبو الحجاج مجاهد بن جبر المكي، المخزومي (نحو 104هـ): أوّل من سَبَّع السبعة، أخذ عنه كثير من القراء. سير أعلام النبلاء 377/5، الأعلام 278/5. وقد أثبت قراءته لـ (مَثْوُبة) بسكون الثاء وضمّ الواو في: الكشاف 174/1 وتفسير البيضاوي 39/1 والبحر المحيط 315/1-325. وذلك في الآية 103 من سورة البقرة.
(10) انظر: الصحاح واللسان والتاج (شور).
(11) حواشي ابن بري: 41-42.

ووردت المشورة على أصلها في حديث البخاري[1]. فالمشْوَرة -بالفتح- وردت[2] في فصيح الكلام على أنها[3] من بابين، أو الفتح للتخفيف والفرار من ثِقل الضّمة على الواو. وفي المصباح: «المشورة فيها لغتان: سكون الشين وفتح الواو، وضمُّ الشين وسكون الواو؛ كـ (معونة)»[4]. وكذا في طِلْبَةِ الطَّلَبة للنَّسَفي[5]. وفي الدّرّ المصون: «المثوبة: فيها قولان؛ أحدهما: أن وزنها (مَفْعُولة)، وأصلها (مَثْوُبَة)، فنُقلت ضمّةُ الواو لما قبلها، وحُذفت الواو لالتقاء الساكنين، وهو من المصادر التي جاءت على وزن مفعول؛ كـ (معقول)، قاله الواحدي. والثاني: أنها (مَفْعُلَةٌ) بضمّ الواو، نُقلت ضمّتها لما قبلها. ويقال: (مَثْوَبة) بسكون الثاء وفتح الواو، وكان من حقّها الإعلالُ وأن يقال: مَثَابة كـ (مقامة)، إلاّ أنهم صَحّحوها كما صحّحوا الأعلام[6]، وبذلك قرأ[7] أبو السَّمَّال[8] (مَثْوَبة)؛ كما قيل[9]: (مَشْورَة)»[10].

فكيف يتجه وقد قُرِئ بهما في القرآن المجيد -ولو شذوذاً-؟ فما هذا إلاّ من التربّع في قصور القصور.

وقال الميداني في المَثَل[11]: «أَوَّلُ الحزمِ المَشُورة»[12]، وأنّه رُوي بالوجهين، وهما

---

(1) قال البخاري في معرض حديثه عن قوله تعالى: ﴿وَأَمْرُهُمْ شُورَىٰ بَيْنَهُمْ﴾[الشورى: 38]: «وكان القرّاء أصحابَ مَشُورةِ عُمَرَ، كهولاً وشبّاناً...». كتاب الاعتصام بالكتاب والسنة 2682/6.

(2) في ب: «فهي واردة».

(3) «على أنها» ليس في ب.

(4) المصباح المنير (شور).

(5) هو أبو حفص عمر بن محمد، نجم الدين السمرقندي (537 هـ): عالم بالتفسير والأدب والتاريخ، له مؤلفات عدّة منها: «العقائد» و«طلبة الطلبة». سير أعلام النبلاء 580/14، الأعلام 5/ 60. وقال النّسفي في طِلبة الطّلبة: 265: «المَشُورة -على وزن المَعُونة -: هي النصيحة. والمَشْوَرة -بتسكين الشين وفتح الواو-: لغةٌ فيها».

(6) في ب، ط: «الإعلال» تصحيف. فالعبارة في الدرّ المصون 50/2: «كما صحّحوا في الأعلام (مَكْوَزَة)». وفي اللسان (كوز): «شذّ (مَكْوَزة) عن حدّ ما تحتمله الأسماء الأعلام من الشذوذ».

(7) في أ: «فسّر».

(8) في جميع النسخ: «أبو السّماك»، والصواب ما أثبته من كتب التفسير والتراجم. وهو أبو السّمال العدوي قعنب بن أبي قعنب، البصري، له اختيار في القراءة شاذّ عن العامّة. طبقات القراء 27/2، وانظر قراءته في: المحتسب 103/1 والبحر المحيط 537/1.

(9) في ب، ط: «وقيل مثوبة كمشورة».

(10) الدرّ المصون 50/2.

(11) في ب، ط: «في كتاب الأمثال».

(12) مجمع الأمثال 87/1.

لغتان. والمشورة: من شُرْتُ العسل واشتَرْتُهُ: إذا اجتنيتهُ من خلاياه[1]؛ لأنّ المُشاورَ يجتني شَهْدَ الصّواب. **قال بشار**[2]: **[الطويل]**

إذا بَلَغَ الرأْيُ المَشُورَةَ فاسْتَعِنْ ... بِرأْيِ لبيبٍ أونَصاحَةِ حَازِمِ[3]

هذا البيت من نُتفةٍ لَهُ كما طالعته في ديوانه؛ وهي برمّتها:

إذا بلغَ الرأيُ المَشُورَةَ فاسْتَعِنْ ... برأي لبيب أو نصاحة حازمِ

ولاتحسَبِ الشُّورى عليكَ غَضاضة ... فإنّ الخَوافي رافدات القوادم[4]

وخَلِّ الهُوَيْنى للضّعيفِ ولاتكُنْ ... نَؤُوماً فإنّ الحَزْمَ ليس بنائم[5]

وما خَيْرُ كَفٍّ أَمسَكَ الغُلّ أُختَها ... ومَا نَفْعُ سَيْفٍ لم يُؤيّد بقائمِ[6]

وحَارِبْ إذا لم تُعْطَ إلاّ ظُلامَةً ... ولا تُشْهِدِ الشُّورى امرأً غيرَ كاتِمِ[7]

فإنّكَ لم تستطردِ الهمَّ بالمنى ... ولم تبلغِ العَلْيا بغَيرِ المكارِمِ[8]

وما قارَعَ الأقوامَ مِثلُ مُشَيَّعٍ ... أريبٍ ولا جلّى العَمَى مثلُ عَالِمِ

---

(1) اللسان (شور).

(2) هو أبو معاذ بشار بن برد العقيلي (167هـ): شاعر من مخضرمي الدولتين الأموية والعباسية، له: ديوان شعر مطبوع، ورسائل معروفة. الشعر والشعراء 757/2، سير أعلام النبلاء 22/7، الأعلام 52/2.

(3) في ب، ط: «نصيح» مكان «لبيب»، وفي ب، ط: «نصيحة» مكان «نصاحة».
الشاهد مع الأبيات التي تليه، في ديوان بشار 172/4 – 174 باختلاف يسير في الرواية. وانظر تهذيب الخواص: 121.

(4) في أ، ط: «رادفات».

(5) في ب: «الحزن» مكان «الحزم».

(6) في أ: «الغل كفها».

(7) الرواية في أ، ط:

وحارب إذا لم تُعطَ إلاّ ظُلامة ... شبَا الحربِ خيرٌ من قَبُول المظالم

وأدْنِ على القُربى المُقرّب نفسَه ... ولا تشهد الشورى امرأً غير كاتمَ

وكذا في الديوان.

(8) في ط: «الهم كامناً».

والقوادم والقُدامى[1] -كحُبارى-: أربعُ أو عشرُ ريشاتٍ في مُقَدَّمِ الجَناحِ، واحدتُه: قادمة[2]. والخوافي: ريشٌ إذا ضَمَّ الطائرُ جَناحَيه خَفِيتْ[3]، أو «الأربعُ اللّواتي بعد المناكِب»[4]، أو «سَبعُ ريشات[5] بعدَ السَّبع المقدَّمَات»[6].

ورُوي: «مسعدات» [بدِل «رافدات»][7]. وحُضْرُ[8] الفَرَس - بالحاء المهملة المضمومة، والضاد المعجمة السّاكنة، تليها راءٌ مهملة -: ارتفاعُ عَدْوِهِ وشِدّةُ جَرْيِهِ[9]. وليس فيما ذكره شاهدٌ لمدّعاه؛ لما عُرف فيه.

ويقولونِ في التحذير: إيّاك الأسد، وإيّاك الحسد، ووجهُ الكلام إدخالُ الواو على الأسد والحسد.

هذا من جملة هناته، قال ابنُ مالك في التسهيل: «لا يُحذف العاطف بعد (إياك) إلاّ والمحذور منصوبٌ بإضمار ناصب آخر، أو مجرور بمن»[10]. وفي شرحه للمرادي[11]: مثال المنصوب[12]: إيّاك الشرَّ، ولا يجوز أن يكون (الشّرّ) منصوباً بما انتصبت بهِ (إيّاك)، بل بفعلٍ آخر تقديره: دَعِ الشّرّ، وهذا مذهبُ الجمهور[13].

ومن ذلك قوله: **[الطويل]**

---

(1) في ب: «كالقدامى».
(2) اللسان (قدم).
(3) اللسان (خفا).
(4) قاله اللحياني، وهو في اللسان (خفا).
(5) إلى هنا من قوله: «في مقدم الجناح» سقط من أ.
(6) قاله ابن جَبَلة، اللسان (خفا).
(7) زيادة من ب، ط.
(8) قال الحريري في معرض حديثه عن اشتقاق (مشورة): «وقيل: بل أُخذ من قولك: شرت الدابة: إذا أجريتها مقبلة ومدبرة لتسبر حُضْرها، وتخبر جوهرها».
(9) اللسان (حضر).
(10) التسهيل: 192.
(11) للمرادي شرح على كتاب «تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد» لابن مالك. والمرادي هو بدر الدين الحسن بن قاسم بن علي، المعروف بـ «ابن أم قاسم» (749 هـ). مفسّر أديب، من كتبه: «شرح ألفية ابن مالك». البغية 517/1، الأعلام 211/2.
(12) في أ: «المصون» تصحيف.
(13) انظر: أوضح المسالك 46/4 وشرح التصريح 193/2 وحاشية الصبان 189/3.

فـــإيّـــاكَ إيَّـــــاكَ الـــمِـــراءَ، فـإنّـه إلـى الشَّرّ دَعَّـــاءٌ وللشّرّ جَالِبُ[1]

فأضمرَ بعد (إياك) ناصباً تقديره: اتّق. قال ابن عصفور[2]: «إن حذفت الواو لم يلزم إضمار الفعل؛ نحو قوله: فإيّاك إيّاك المراء...البيت، ولو كان في الكلام لجاز إضمار هذا الفعل»[3].

وقال ابنُ يعيش[4]: «المراد في البيت: والمراء، فحذف حرف العطف، أو: من المراء، فحذف حرف الجر»[5].

وقال[6] أبو البقاء[7]: «المختارُ عندي أنْ يُقدَّر له فعلٌ يتعدّى إلى مفعولين؛ نحو: جَنّب نفسك الشّرَّ، فـ (إياك) في موضع (نفسك)»[8].

وفي كتاب سيبويه: «لو قلت: إيّاك الأسد؛ تريد: من الأسد، لم يَجزْ كما جاز في (أن)، إلاّ أنّهم زعموا أن ابن أبي إسحاق[9] أجاز هذا البيت: فإياك إياك المراء...الخ، كأنّه قال: إيّاك، ثم أضمر بعد إياك فعلاً آخر فقال: اتّقِ المِراء. وقال الخليل: لو أنّ رجلاً: قال إيّاك نفسَك، لم أُعنّفْهُ»[10].

---

(1) نُسب البيت للفَضْل بن عبد الرحمن القرشي في الكتاب 279/1 وحواشي ابن بري: 42، وبلا نسبة في المقتضب 213/3 والخصائص 102/3 واللباب 463/1 وشرح المفصل لابن يعيش 25/2 وشرح الكافية للرضي 183/1 والارتشاف 282/2 والمغني: 890 وأوضح المسالك 336/3 والمقاصد النحوية 113/4 والخزانة 63/3.

(2) هو أبو الحسن علي بن مؤمن بن محمد، الحضرمي، الإشبيلي (669 هـ): حامل لواء العربية في عصره، من كتبه: «المقرّب» و«الممتع في التصريف». البغية 210/2، سير أعلام النبلاء 97/17، الأعلام 27/5.

(3) لم أقف على قول ابن عصفور في المقرّب، وانظر قوله في توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك للمرادي 71/4.

(4) هو أبو البقاء يعيش بن علي بن يعيش، موفق الدين الأسدي (643 هـ): من كبار العلماء بالعربية له: «شرح المفصل» و«شرح التصريف الملوكي». سير أعلام النبلاء 410/16، البغية 351/2، الأعلام 206/8.

(5) شرح المفصّل 25/2.

(6) سقطت من أ.

(7) هو أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبري (616هـ): عالم بالأدب واللغة، من كتبه: «التبيان في إعراب القرآن» و«اللباب». الوفيات 100/3، البغية 2/ 38، الأعلام 80/4.

(8) اللباب 463/1.

(9) في الأصل وجميع النسخ: «أبا اسحاق» وأثبت الصواب من الكتاب. وهو عبد الله بن أبي اسحاق الزيادي الحضرمي (117 هـ): نحوي من الموالي، أخذ عنه كبار النحاة كأبي عمرو بن العلاء والأخفش وسيبويه. طبقات النحويين واللغويين / 31، الأعلام 71/4.

(10) الكتاب 279/1. وانظر الارتشاف 282/2.

وبما قرع سمعك من كلام هؤلاء الفحول، تعلم أنّ ما منعهُ المصنّف[1] ممّا أجازه الخليل وغيره من أئمة العربية على تقديرِ عاملٍ آخر، أو فعل يتعدى لمفعولين، وإنّما يمتنع على تقدير عاملٍ واحدٍ لئلاّ يلزم[2] حذف الجار أو العاطف، ولا يمتنع مطلقاً وإن أوهمه كلام ابن الحاجب وغيره[3]، وهذا تحقيق المقام، بمَا يُميط عنه لثام الشُّبَه والأوهام.

ومن النّاس من قال هنا: الكلام على ما ذكره المصنف من وجوه:

الأول: أنّا لا نسلّم امتناع: إياك الأسد، وإن سلّم امتناعه على تقدير ناصب لكلا الجزأين، فقد قال ابن مالك: يقال: إياك الأسد، على تقدير: أحذرك الأسد، قائلاً بأنه مما وجب حذف فعله[4]، وامتناع الشيء على تقدير، لا ينافي جوازه[5] على تقدير آخر.

الثاني: أنّ دعواه حذف الواو في البيت غير متعينة؛ لأنّ فيه احتمالين آخرين:

- أحدهما ما نقله الحديثي[6] عن سيبويه من أن (إياك إياك) مشتغل[7] بالتحذير، وقد تم بفعله الواجب تقديره، ثم شرع في كلام آخر غير متعلّق به فقال: المراء؛ أي احذر المراء، وهو ممّا جاز حذف عامله لأنّه محذّر منه مفرد[8].

- وثانيهما: ألّا يكون المراء بدلاً[9]؛ كما جعل[10] بعضهم (أن يحذف) بدلاً من (إيّاي) في (إياي أن يحذف)[11]، لا مسبوقاً بـ (من) المقدّرة.

---

(1) في أ: «المصنفين».

(2) في أ، ب، ط: «يحذف».

(3) قال ابن الحاجب في شرح الكافية 1/ 183: «فإن قيل: فاحذف العاطف، قلت: حذفه أيضاً لايجوز، وهو أشذّ من حذف حرف الجر؛ لأنّه قياس».

(4) حاشية الصبان 3/188.

(5) في أ، ب، ط: «صحته».

(6) هو ركن الدين الحسن بن محمد بن شرفشاه العلوي، الحسيني، الأستراباذي، المشهور بـ «الحديثي» (715 هـ): أحد شرّاح الكافية لابن الحاجب. هدية العارفين 1/ 283، الأعلام 2/215.

(7) في ب: «مستقبل» تصحيف. والاشتغال أن يسبق اسم عاملاً مشتغلاً عنه بضميره أو مُلابسه، لو تفرغ له هو أو مناسبه لنَصَبَهُ لفظاً أو محلاً؛ مثل: زيداً أكرمته، وزيداً مررت به. انظر: شرح الأشموني 2/ 206.

(8) انظر المقتضب 3/ 215-216.

(9) انظر توضيح المقاصد للمرادي 4/70.

(10) في أ، ب، ط: «فعل».

(11) في أوضح المسالك 4/77: «وشذّ قول عمر ﷺ: لتُذكّ لكم الأُسُل والرماح والسهام، وإياي وأن يَحذف أحدكم الأرنب. وأصله: إيّاي باعدوا عن حذف الأرنب، وباعدوا أنفسكم أن يحذف أحدكم الأرنب،

وبهذين الاحتمالين بَطَلَ استدلال من استدلّ بالبيت المذكور على جواز (إياك الأسد) بحذف (من) أو (الواو)؛ لأنّه إذا كان بدلاً لم يكن (من) ولا (الواو) مقدرة كما لو كان منقطعاً عمّا قبله، على أن حذف الجار داخلاً على الاسم الظاهر في مثل هذا التركيب على غير قياس استعمال الفصحاء [إياه][1]، لكن لم يصدر هذا البيت من فصيح، ومثلُه يُردّ فلا يثبت به أصل من أصول العربية، كذا في بعض شروح الكافية[2]. وفي شرح الشواهد أن هذا البيت من أبيات الكتاب، مع تسليم صحة الاستشهاد به؛ فهو ممّا صدر عن الفصحاء، إلاّ أن يثبت أنه استشهد به على لغة غير فصيحة، وهو أمر لم يثبت بعد.

وقال ابن بري: «إنّه للفضل بن عبد الرحمن القرشي[3] يخاطب به ابنه، وقبله[4]:

[الطويل]

مـن ذا الـذي تـرجـو الأبـاعِـدُ نفعَهُ إذا هو لم يصلُحْ إليه الأقـارِبُ»[5].

وهذا كلّه خبطٌ وخلطٌ، وما ذكره المصنّف غيرُ وارد كما سمعته.

وقوله: **وهذا الفعل إنمّا يتعدى** ...**الخ**، قد عرفت أنّه يُقدَّرُ لَهُ عامِلٌ آخرُ، أو فعل يتعدى إلى اثنين. وقوله: **وقد جَوّز إلغاء الواو** ...**الخ**، قد قدمنا لك أنه يجوز مع عدم التكرار، وإنّما التكرار شرطٌ[6] لوجوب الحذف، وهذه الواو إمّا عاطفة، أو بمعنى (مع)[7].

ومما ينخرط في سلك هذا الفنّ: أنهم أجابوا المستخبر عن الشيء بـ (لا) النافية، ثمّ عقّبوها بالدّعاء له، فيستحيل الكلام إلى الدّعاء عليه، كما رُوي أنّ أبا بكر الصّدّيق ﷺ رأى رجلاً بيده ثوبٌ، فقال له: أتبيعُ هذا الثوب؟ فقال: لا، عافاك الله! فقال: لقد عُلّمتم لو

ثم حذف من الأول المحذور ومن الثاني المحذّر».

(1) سقطت من الأصل.

(2) شرح الكافية للرضي 183/1.

(3) هو الفضل بن عبد الرحمن بن العباس بن ربيعة بن الحارث بن عبد المطلب (173 هـ): شيخ بني هاشم وشاعرهم وعالمهم في عصره، وهو أول من لبس السّواد على زيد بن علي بن الحسين ﷺ. معجم الشعراء / 160، الأعلام 5/ 150.

(4) البيت في حواشي ابن بري: 42 وخزانة الأدب 3/ 65 وكشف الطرة: 37.

(5) حواشي ابن بري: 42.

(6) في أ، ب، ط: «سبب».

(7) حاشية الصبان 3/ 191.

تتعلّمون، هلاّ قلت: لا، وعَافاكَ الله.

هذا من الآداب المأثورة عن الصحابة. قال القاضي عِياض في[1] شرح مُسلم[2] في فضائل سلمان ﷺ ـفي قوله: يا إخوتاهُ! أغضبتكم[3]؟ قالوا: لا، يغفر الله لك يا أخيّ[4] ـ: «رُوي عن أبي بكر ﷺ أنّه نهى عن مثل هذه العبارة، وقال لقائل قال له: (لا، عافاك الله): قُلْ: عافاك الله، لا. يريد: لا تقل (لا) قبل الدُّعاء فيصير الدعاء له في صورةِ نفيه، وهو دعاء عليه. ورُوي أنّه قال لَهُ: قُل: لا، وعافاك الله»[5]. وفي كتب المعاني في الفصل والوصل[6] ما يؤيدّه.

فإنْ قلتُ: إنّ تقديره: (لايكون) ونحوه، وهو خبر، و(أيّدك الله) في قولهم: (لا، وأيدّك الله) جملة دعائية إنشائيةٌ، والإنشاءُ لا يُعطف على الخبر مطلقاً[7]، أو فيما لا محلّ لَهُ من الإعراب، ومنه ذلك، فكيف جوّزوه واستحسنوهُ فيما ذكر؟ قلتُ: إمّا أن يكونَ إطلاقهم مقيّداً بما لا يكون، [لدفع][8] الإيهام، كما[9] هو ظاهر كلام أهل المعاني[10]، أو يقالُ: الواو زائدةٌ؛ لدفع

(1) سقطت من أ.

(2) للقاضي عياض (544 هـ) شرحٌ على صحيح مسلم أسماه: «الإكمال في شرح مسلم».

(3) في الأصل وأ: «أعصيتكم» والصواب ما أثبته.

(4) هذا من حديث لأبي بكر ﷺ، ففي صحيح مسلم، باب فضائل الصحابة 1947/4: «حدثنا محمد بن حاتم.... أنّ أبا سفيان أتى على سلمان وصهيب وبلال في نفر، فقالوا: والله ما أخذتْ سيوف الله من عنق عدو الله مأخذها. قال: فقال أبو بكر: أتقولون هذا لشيخ قريش وسيدهم؟ فأتى النبيّ ﷺ فأخبره، فقال: ياأبا بكر لعلّك أغضبتهم، لئن كنت أغضبتهم لقد أغضبت ربّك. فأتاهم أبو بكر فقال: ياإخوتاه أغضبتكم؟ قالوا: لا. يغفر الله لك يا أخيّ».

(5) انظر قول القاضي عياض في: شرح مسلم للنووي 299/16 وإكمال إكمال المعلّم للأُبّي 349/6، وفيهما: «وقال: قُل: عافاك الله، رحمك الله. لاتزد؛ أي: لا تقل قبل الدّعاء: لا...»

(6) «الوصل: عطف بعض الجمل على بعض، والفصل: تركه... ثم العطف نوعان: نوع قَرُب تعاطيه، ونوع بعد ذلك فيه». شرح التلخيص للبابرتي: 371. وفي 392: «وكما أنهم كانوا يقطعون الجمل للايهام يوصلون له أيضاً؛ كقول البلغاء في ردّ كلام المتكلم: لا وأيدك الله ـبإقحام الواو ـ دفعاً لتوهم كونه دعاء عليه بنفي التأييد».

(7) في المغني: 627 باب عطف الخبر على الإنشاء وبالعكس: «منعه البيانيّون، وابن مالك في شرح باب المفعول معه من كتاب التسهيل، وابن عصفور في شرح الإيضاح، ونقله عن الأكثرين، وأجازه الصفار ـ بالفاء ـ تلميذ ابن عصفور، وجماعة، مستدلّين بقوله تعالى: ﴿وَٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَعَمِلُوا۟ ٱلصَّٰلِحَٰتِ﴾ في سورة البقرة، ﴿وَبَشِّرِ ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾ في سورة الصفّ. قال أبو حيان: وأجاز سيبويه: (جاءني زيدٌ ومَنْ عمرٌو العاقلان)، على أن يكون العاقلان خبراً لمحذوف».

(8) سقطت من الأصل.

(9) من هنا إلى قوله: «لدفع الإيهام» سقط من أ.

(10) انظر شرح التلخيص للبابرتي: 376 وشروح التلخيص 3/ 12.

الإيهام، أو استئنافيّة، أو اعتراضيّة، وهم لم يتعرّضوا لتفصيله.

وقد جاء في الحديث أيضاً: «أنّ هوْذَةَ[1] الحنفيّ كتب إلى النبيّ ﷺ يسأله أن يجعل الأمر له مِنْ بعدِه، على أن يُسلِمَ ويصير إليه لينصره، فقال رسول الله ﷺ[2]: لا، /ولا كرامة، اللهمّ اكفنيه/. فمات بعد قليل»[3].

فقد استعمل النبيّ ﷺ ذلك، وبه اقتدى الصدّيق ﷺ، وهذا[4] ممّا رواه مسلم في صحيحه[5]. وقال النّووي في شرحه: «يستحبّ للداعي أن يقول: لا، ويرحمك الله». ومنه يُعلم أنّه من الآداب الشرعيّة لا من كلام الأدباء.

واعلم أن المصنّف استعمل الانخراط بمعنى النظم، وهو مشهور في كلام المولّدين، إلاّ أني لم أجده في كتب اللغة بهذا المعنى، ولا يقرب منه، فليحرّر. و«السِّلْكُ: ما يُنظم فيه الدّرر ونحوها»[6].

والمستحسنُ في مثل هذا، قولُ يحيى بن أكثم[7] للمأمون[8] وقد سأله عن أمرٍ: «لا، وأيّدك الله». في الحواشي: «قول يحيى هو قول أبي بكر ﷺ، فما معنى استحسانه؟ وقولُ الصّاحب: **إنّ هذه الواوَ أحسن من واواتِ الأصْداغِ في خدود المُرْدِ المِلاح**[9]، سوءةٌ لَهُ

---

(1) في الأصل وجميع النسخ: «هوزة» بالزاي. والصواب ما أثبته. وهو: هَوْذَة بن علي الحنفيّ ملك اليمامة في عهد رسول الله ﷺ. سيرة ابن هشام 2/ 607، طبقات ابن سعد 1/201.

(2) قوله: «رسول الله» ليس في ب، ط.

(3) انظر خبر هوذة مع رسول الله ﷺ في: فتوح البلدان: 119 بالرواية نفسها، وبرواية أخرى في: طبقات ابن سعد 1/ 201.

(4) من هنا إلى قوله: «كلام الأدباء» ليس في أ، ب، ط.

(5) انظر الحاشية (9) من الصفحة رقم (182).

(6) الأساس (سلك).

(7) هو يحيى بن أكثم بن محمد، التميمي، المروزي (242 هـ): قاض، رفيع القدر، عالي الشهرة، من نبلاء الفقهاء. وفيات الأعيان 6/ 147، الأعلام 8/138.

(8) هو عبد الله بن هارون الرّشيد بن محمد المهدي بن أبي جعفر المنصور (218 هـ): سابع الخلفاء من بني العباس في العراق. وفيات الأعيان 2/ 519، الأعلام 4/ 142.

(9) جعل الصّاحب واوات الأصداغ للغلمان مع أنها خاصة بالنساء، لذا كانت عبارته مذمومة. والصدغ: ما انحدر من الرأس إلى مركب اللَّحْيَين، والمرد: الغلمان. انظر التاج (صدغ) و(مرد). وقال الصاحب عبارته هذه حين سمع قول يحيى بن أكثم. كما ورد في الدرة.

تُستَر، [لا][1] منقبة تؤثر»[2]. ولو قال: في خدود المِلاح، سَلِمَ ممّا ذكر، لكنّ المصنّف آثره لاشتهار ابنِ أكثم بمحبّة الغِلْمان. وأكثم: اسمُ أبيه، وقد ضبطوه بالتاء المثناة[3] وبالثّاء المثلثة، وقالوا: إنّهما لغتان فيه[4]، ومعناه: عظيم البطن[5]. وهو قاضي المأمون والرشيد، وله مآثر في صُحبةِ الخلفاء مشهورة. والصَّاحب: الوزير، وإذا أُطلق في كتب الأدب فالمُرادُ ابنُ عبّاد. والأصداغُ تُشبّهُ بالواو والهمزة وغير ذلك ممّا هو معروف في كتب الأدب، كما قيل:

[الدوبيت]

أَهْــــواهُ مُـهَـفْـهـفـاً ثـقـيـلَ الــرّدفِ　　كـالـبَـدْرِ يَـجِـلُّ حُـسْـنُـهُ عـن وَصْـفِ

مـا أحـسـنَ واو صَـدغِـه حين بَـدَت　　يـا ربّ عَـسَـى تـكـونُ واوَ الـعَطفِ

ومن خصائص لغات العرب إلحاقُ الواو في الثامن؛ كما جاء في القرآن: ﴿ٱلتَّـٰٓئِبُونَ﴾ [التوبة: 112] **الآية، وتسمىّ: واوَ الثمانية.**

في المغني: «واو الثمانية: ذكرها جماعةٌ من الأدباء كالحريريّ، ومن النحويين الضّعفاءِ كابن خالَوَيه، ومن المفسّرين كالثّعلبيّ[6]، وزعموا أنّ العرب إذا عدّوا قالوا: ستة، سبعة، وثمانية، إيذاناً بأنّ السّبعة عددٌ تامٌّ، وأنّ مابعدَهُ عددٌ مستأنفٌ، وقد جاء في القرآنِ: ﴿ٱلتَّـٰٓئِبُونَ ٱلْعَـٰبِدُونَ ٱلْحَـٰمِدُونَ ٱلسَّـٰٓئِحُونَ ٱلرَّٰكِعُونَ ٱلسَّـٰجِدُونَ ٱلْـَٔامِرُونَ بِٱلْمَعْـرُوفِ وَٱلنَّاهُونَ عَنِ ٱلْمُنكَرِ﴾ [التوبة: 112]، والظّاهرُ أنّ العطفَ في هذا الوصْف بخصوصه، إنمّا كان من جهة أنّ الأمر والنّهْيَ –من حيثُ هما أمرٌ ونهيٌ– متقابلان بخلاف بقية الصفات، أو لأنّ الآمرَ بالمعروف ناهٍ عن المنكر، وهو تركُ المعروف، والناهي عن المنكر آمرٌ بالمعروف، فأُشير إلى الاعتداد[7] بكلٍّ من الوصفين، وأنّه لا يكفي فيه ما حصل في ضمن

(1) سقطت من الأصل.
(2) حواشي ابن بري: 43. وفيه: «لا منقبة تشهر».
(3) قوله: «بالتاء المثناة» سقط من أ.
(4) اللسان (كثم).
(5) اللسان (كثم).
(6) هو أبو اسحاق أحمد بن محمد بن إبراهيم التعلبي (427 هـ): مفسّر، لغوي، من كتبه: «الكشف والبيان في تفسير القرآن» و«عرائس المجالس». إنباه الرواة 1/ 154، وفيات الأعيان 1/ 79، الأعلام 1/ 212.
(7) في ط: «الاعتدال».

الآخر»[1]. وفيه كلام آخر مفصّل في حواشي القاضي[2].

ومن ذلك أنّه -جَلّ اسمهُ - لمّا ذكر أبواب جهنّم ذكرها بغير واوٍ لأنّها سبعة؛ فقال: ﴿ حَتَّىٰٓ إِذَا جَآءُوهَا فُتِحَتۡ أَبۡوَٰبُهَا ﴾[الزمر: 71]، ولماً ذكر أبواب الجنّة ألحق بها الواوَ لكونها ثمانية؛ فقال سبحانه: ﴿ حَتَّىٰٓ إِذَا جَآءُوهَا وَفُتِحَتۡ أَبۡوَٰبُهَا ﴾[الزمر: 73].

قال ابنُ هشام: «لو كان لواو الثمانية حقيقة لم تكن الآية منها؛ إذ ليسَ فيها ذكر عدد البتّة، وإنّما فيها ذكر الأبواب، وهي جمع لا يدلّ على عدد خاصّ، ثم الواو ليست داخلة عليه، بل على جُملة هو فيها، وقد مرَّ أنّ الواو في قوله: ﴿وَفُتِحَتۡ﴾ مُقْحَمَة عند قومٍ، وعاطفةٌ عندَ آخرين، وقيل[3]: هي واو الحالِ؛ أي: جاؤوها مفتحة[4]، قيل: وإنّما فتحت لهم قبل مجيئهم إكراماً لهم عن أن يقفوا حتّى تُفتح لهم»[5]. وفيه كلام.

وفي دُرّةِ التأويل[6]: «فإن قيل: هل يختلف المعنيان إذا حُذِفت الواو أو أُثبتت؟ قلنا: يختلفان بأنّ الفتح يقع عندَ مجيء أهل النّارِ؛ لأنّ قوله ﴿فُتِحَتۡ﴾ جزاء الشرط، وحقّه إذا كان فعلاً ألاّ يدخله (واوٌ) ولا (فاء)، ويكونُ عَقيب الشّرط، وإذا حُذف الجزاء وعُطف فعل عليه فقيل: حتّى إذا جاؤوها وفتحت أبوابها، كان التقدير: حتى إذا جاؤوها وأبوابُها مفتّحة[7]، وهذا حكم اللفظ، وأما حكم المعنى فإنّ جهنّم لمّا كانت أشدّ المحابس، ومن عادة النّاس إذا شدّدوا أمرها ألاّ يفتحوا أبوابها إلاّ لداخلٍ وخارجٍ، وكانت جهنّمُ أَهْولها أمراً وأبلغها عقاباً، أخبر عنها الأخبار[8] عمّا شوهد من أهوالِ الحبوسِ التي تضيق مَحل محبوسها[9]، فوقع الفتح عقيب مجيئهم ليتطابق لذلك اللفظُ والمعنى، ولم يكن هناك حذف، فأمّا الجنّة فلأنّ مَنْ فيها

---

(1) المغني: 474-476.
(2) انظر تفسير القاضي البيضاوي 82/3 في تفسير الآية المذكورة.
(3) هو قول المبرّد والفارسي وجماعة، كما أشار في المغني: 476.
(4) العبارة في ب، ط: «أي: جاؤوها حال كونها مفتحة».
(5) المغني: 475. وفي قوله: «وقد مرّ أن الواو... مُقحمة عند قوم»؛ فقد أشار في ص 473 إلى أنّ الكوفيين والأخفش وجماعة ممّن قالوا بزيادة الواو.
(6) هو كتاب «درّة التنزيل وغرّة التأويل» للخطيب الإسكافي (420هـ).
(7) في ط: «مفتوحة».
(8) سقطت من ب، ط.
(9) العبارة في أ، ب، ط: «يضيق فيها على محبوسها».

ينشوّق للقاءِ أهلها، ومن رَسْم المنازلِ إذا بُشّر من فيها بإتيان[1] أربابها، أن تُفتح أبوابها استبشاراً بهم وتطلّعاً إليهم، فيكون ذلك قبل مجيئهم، فأُخبر عن المؤمنين وحالهم على ماجرت به عادة الدنيا في أمثالهم، فيكون حذفُ الجزاء وإدخالُ الواو على الفعل المعطوف لذلك، فاعرفه»[2].

وهذا من بدائع اللّطائف القرآنية، وفّقنا الله لفهمها.

قال: سألت أبا العباس المبرّد عن العلّة في ظهور الواو في قولنا: سبحانك اللهمّ وبحمدك، فقال: لقد سألتُ أبا عثمان المازني عمّا سألتني عنه فقال: المعنى: سبحانك اللهمّ، وبحمدك سبّحتك.

هذا مرويٌّ في صحيح البخاري وغيره عنه عليه السّلام[3]. والمعنى: وبحمدك سبّحتك. «وحمدك: بمعنى توفيقك وهدايتك لا بحولي ولا بقوّتي، ففيه شكر لله على هذه النّعمة واعتراف بها، والتفويض إلى الله، والواو في قوله: وبحمدك؛ إمّا للحال، ولا يلزم فيه تقدير (قد) لتقدم معموله عليه، أو لعطف الجملة [على الجملة] سواء[4]، قلنا: إضافة الحمد إلى الفاعل والمراد لازمه مجازاً، وهو ما يوجب الحمد من التوفيق والهداية، أو إلى المفعول ومعناه: سبّحت ملتبساً[5] بحمدي لك»[6]. كذا قاله الكرماني في شرح البخاري.

وفي المغني في حرف الباء: «اختلف في قوله: سبحانك...الخ؛ فقيل: هو جملة واحدة على أنّ الواو زائدة، وقيل: جملتان على أنّها عاطفة، ومتعلّق الباء محذوف؛ أي: وبحمدك سبّحتك»[7].

وقد تقدّم في الواو وجه ثالث؛ وهو الحالية[8]، والباء إمّا للمصاحبة أو للاستعانة. ومن هنا ظهر لك أنّ ماذكره من السؤال والجواب مخالفٌ؛ لأنّ الإقحام معناه الزيادة، وعلى مانقله

---

(1) في الأصل. «بإياب»، وأثبت الصواب.

(2) درّة التنزيل: 410.

(3) في صحيح البخاري. كتاب الصلاة 1/174: «عن عائشة رضي الله عنها قالت: كان رسول الله ﷺ يقول في ركوعه وسجوده: سبحانك اللهم ربنا وبحمدك، اللهمّ اغفر لي». وانظر: صحيح مسلم، كتاب الصلاة 1/ 350.

(4) زيادة من شرح البخاري، يقتضيها السّياق.

(5) في ط: «متلبساً» تصحيف.

(6) شرح البخاري للكرماني 5/151.

(7) المغني: 140.

(8) اللسان (حمد).

المبرّد هي ليست بزائدة؛ لأنّ من يقول بالزيادة لا يقدّر[1]. ففي كلامه خلل ظاهر لمن تأمله.

وخُصّت (كان) بجواز إيقاع الفعل الماضي خبراً عنها[2]. وهو على خلاف القياس؛ إذ مقتضاه ألّا يُذكر معها الماضي لدلالتها على المضي[3]، لكنه سمع كثيراً في كلام العرب لكونها أمّ الباب؛ كقوله تعالى: ﴿وَإِن كَانَ قَمِيصُهُۥ قُدَّ مِن دُبُرٍ﴾[يوسف: 27] الآية، فتأمّل.

فأمّا[4] **قول الشاعر:** **[مجزوء الرمل]**

كُلُّ عِندٍ لَكَ عِندي لا يُساوي نِصفَ عِندي[5]

فإنّه من ضرورات الشعر، كما أجرى بعضهم (ليت) و(سوف) --وهما حرفان-- مجرى الأسماء المتمكّنة[6] **في قوله**[7]**:** **[الخفيف]**

ليتَ شِعري وأينَ منّي لَيتٌ إنّ لَيتاً وإنّ سوفاً عَناءُ[8]

هذا لعدم تدبّره[9] في العربيّة. وما ذكره ليس من الضرورة في شيء؛ فإنّ كلّ كلمة أُريد بها لفظها تُعرب وتحكى، ويجوز فيها الصّرف وعدمه، باعتبار اللفظ أو الكلمة قياساً مطرداً[10]،

---

(1) أي أنّ ما نقله المبّرد عن المازني من تقدير القول، ليس دليلاً على زيادة الواو، كما أراد الحريري، وذلك لأنه لو كان يريد أنّ الواو زائدة لما قدّر القول.

(2) تمام كلام الحريري في الدرّة: «ويقولون ذهبتُ إلى عنده، فيخطئون فيه؛ لأنّ (عند) لا يدخل عليه من أدوات الجرّ إلاّ (من) وحدها، ولا يقع في تصاريف الكلام مجروراً إلاّ بها... وإنّما خُصّت (من) بذلك لأنّها أمّ حروف الجر، ولأمّ كلّ باب اختصاص تمتاز به وتنفرد بمزيته، كما خُصّت (إنّ) المكسورة بدخول اللام في خبرها، وخصّت (كان) بجواز إيقاع الفعل الماضي خبراً عنها».

(3) حاشية الصبان 226/1.

(4) سقطت من ب.

(5) رواية البيت في ب: «كلّ عبدٍ ... نصف عبد» تحريف. لم أقف على قائله، وهو لبعض المولدين كما في المغني: 207، وانظر: تهذيب الخواص: 99 والهمع 218/4 وشرح التصريح 52/1 وكشف الطرة: 54.

(6) الكتاب 3/ 260.

(7) العبارة في الدرة: «فأعربهما في قوله».

(8) البيت لأبي زُبيد الطائي في ديوانه: 24 والكتاب 261/3 وفيهما: «لوّاً» بدل «سوفاً»، وما ينصرف وما لا ينصرف: 65 وجمهرة اللغة 2/ 29 (ليت) وشرح الكتاب للسيرافي 197/1 وشرح أبيات الكتاب 211/2 وشرح المفصل لابن يعيش 30/6 وشرح الكافية الشافية 1723/4 واللسان (إمّا لا) والخزانة 275/6. وبلا نسبة في المقتضب 1/ 235 والمنصف 53/2.

(9) في أ، ب، ط: «تدرّبه».

(10) المغني: 207 وشرح الكافية الشافية 1722/4.

وهل هي اسمٌ حينئذ أو لا؟ فيه خلافٌ مفصّل في محله. وفي كافية ابن مالك:

[مشطور الرجز]

وَإنْ نَسَبْتَ لأَداةٍ حُكْمَا فابنِ أوِ اعرِبْ واجْعَلنها إسْمَا[1]

وفي الحديث: «إنّ الله ينهاكم عن قيلٍ وقالٍ»[2]، يُروى[3] بالإعراب والحكاية. وقد قال المتنبّي في عند[4]: [الطويل]

ويمنعني مِمَّن سِوى ابنِ محمّدٍ أَيادٍ لَهُ عِندي يَضيقُ بها عِندُ[5]

قال الإمامُ الواحدي: «عند: اسمٌ مبهمٌ لا يُستعمل إلاّ ظرفاً»، فجعله المتنبي اسماً خالصاً كمكان، كأنّه قال: يضيق بها المكان[6]، كما[7] قال الطّائي: [الطويل]

ومـا زَالَ مَنْشُوراً عَلَيَّ نَوَالُهُ وعندي النّدى حتّى بقيتُ بلا عندي[8]

وهذا هو الذي غرَّ[9] المصنّف لإبقائه (عند) على معناها الأصلي، ثمّ تأويلها بالمكان، وهو وجه آخر لاينبغي ارتكابه؛ لأنه لو أريد به لفظه لم يكن فيه تكلّف ولا ضرورة، وذلك في البيت الذي ذكره أظهر. وأما في بيت أبي الطيب، فالمعنى أن اللفظ والعبارة لا نفي بها، وهو أشبه بمواقع أنظاره.

وقال الأزهري في تهذيبه: «قال اللّيث: «عند» حرفُ صفة يكون موضعاً لغيره، وهو في

---

(1) شرح الكافية الشافية 1716/4.

(2) الحديث في الفائق 381/2 وفيه: «نهى النبي ﷺ عن قيلَ وقالَ، وكثرة السؤال، وإضاعة المال، ونهى عن عقوق الأمهات، ووأد البنات، ومنع وهات. ويُروى: عن قيلٍ وقالٍ». والحديث في صحيح البخاري، كتاب الأدب: 2229/5.

(3) في أ، ب، ط: «رُوي».

(4) قوله: (في عند) سقط من ب.

(5) البيت من قصيدة للمتنبي مدح بها محمد بن سَيار، وهو في ديوانه: 185 وحواشي ابن بري: 45 وكشف الطرة: 55.

(6) العبارة في ب: «كأنه قال ومكان كان يضيق بها المكان».

(7) سقطت من ب.

(8) البيت من قصيدة مدح بها أبو تمام الطائيُّ نصرَ بن منصور، وهو في ديوانه 67/2 وشرح ديوان المتنبي للعكبري 337/1، والرواية فيها: «وعندي حتى قد بقيت».

(9) في ب، ط: (جرّ).

التقريب شِبه اللِّزْق. ولا يكاد يجيء في الكلام إلاّ منصوباً؛ لأنّه لا يكونُ إلاّ صفة معمولاً[1] فيها أو مضمراً فيها فعلٌ، إلاّ في حرف واحد، وذلك أن يقول القائل لشيء بلا علم: هذا عندي كذا وكذا. فيقال: أَوَ لكَ عندٌ؟ فيُرفع. وزعموا أنّه في هذا الموضع يُراد به القلب، وما فيه من معقول اللبّ. قلتُ: وأرجو أن يكون ما قاله الليث قريباً مما قاله النحويون»[2]. فتأمله؛ فإنه جدير بالتأمل لخفائه.

ويقولون لمن تغيّر وجهُهُ من الغضب: قد تمغرّ وجهُهُ – بالغين المعجمة – والصّواب: تمعّر – بالعين المغفلة – ذكر ذلك ثعلب[3].

في الحواشي: «الرواية في الحديث[4] على ما ذكر، ثمّ إنّ من استعمل هذه اللفظة بإعجام الغين، قصد تشبيه الوجه المحمرّ غضباً بالمطلي بالمغرة، وله وجه صحيح؛ كما يقال: تحمّم وجهُه: إذا اسودّ حتّى كأنّه سُوّد بالحُمم»[5].

أقول: ضَعُف الطالبُ والمطلوب؛ إذ لم يُصيبا في إنكار الإعجام، وقد ورد ذلك في الحديث وأثبتَهُ الثّقات، قال في النّهاية الأثيرية في الحديث: «هو الأمْغَرُ: أي الأحمرُ، مأخوذٌ من المَغْرَة؛ وهو هذا المدَرُ الأحمرُ الذي تُصبغُ به الثياب. وقيل: أراد الأبيض؛ لأنّهم يسمّون الأبيضَ أحمرَ، ومنه حديث الملاعَنَة[6]: إن جاءت بهِ أُمَيْغِرَ. وفي حديث يأجوج ومأجوج: فخرّت عليهم مُتَمَغِّرة[7] دماً؛ أي: محمرّة»[8].

وفي التهذيب: «تمغّر لونُه: تغيّر وعلتْه صُفرةٌ، وقال ابنُ الأعرابي: الممغور: المقطِّب

---

(1) في الأصل: (معمولها)، والصواب ما أثبته من النسخ الأخرى.

(2) تهذيب اللغة (عند).

(3) انظر ذيل الفصيح: 10 وتصحيح التصحيف: 192.

(4) المراد حديث ابن عباس رضي الله عنهما، المستشهد به في الدرة، وهو: «أن الله عز وجل أمر جبريل عليه السلام بأن يقلب بعضَ المدائن، فقال: يا ربّ إنّ فيها عبدك الصالح! فقال: يا جبريل، ابدأ به؛ فإنّه لم يتمعّر لي وجههُ قطّ. أي: لم يغضب لأجلي، فرواه بالعين المهملة، ثمّ قيّد الرواية بأن غلّط من رواه بالغين المعجمة، ونسبه إلى التصحيف في الكلمة». الدرة 33.

(5) حواشي ابن بري: 46.

(6) المُلاعنة بين الزوجين: إذا قذف الرجل امرأته أو رماها برجل بأنه زنى بها، فالإمام يُلاعن بينهما. وانظر الحديث في صحيح البخاري (كتاب الطلاق) 3/ 1908، وفيه: « ... إن جاءت به أحمر قصيراً ...»، وفي الفائق 40/3: « ... إن جاءت به أميغر ...»

(7) في أ: (مغتمرة).

(8) النهاية 245/4.

غضباً»[1]. فإن قلت: فيما ذكروه مجيء التفعيل للتشبيه؛ لأن معنى تمغّر: صار كالمغرة، وهذا ممّا قال [بعض][2] أهل المعاني أنه لا نظير له في العربية، حتى بنوا عليه عدم صحّة تخريج (تسرّج)[3] على معنى: أشرق كالسّراج، وأهل الصّرف لم يثبتوه[4] في معاني الأبنية.

قلت: هو كثير في كلام العرب؛ نحو: قوّس الشيخ: صار كالقوس انحناء[5]. وهلّل البعير: استَقْوَسَ من الهُزَالِ؛ [أي: صار][6] كالهلال[7]. ودَنَّر وجهُهُ: صار كالدّينار[8]. وفي المجمل: [ثوبٌ][9] مُبَرَّجٌ: عليه صُورٌ كالبروج[10]. وفرسٌ مُدَمّى: أشقر، لونُه كلون الدم[11]. وقدمٌ مُلسَّنٌ: فيه طول ودقة كاللسان[12]. إلى غير ذلك ممّا لايحصى، ولولا خوف السآمة[13] أوردتُ لك منه ما يملأ المسامع، فلا يغرنك من أنكره؛ فإنّه ضيق العطن، أو عديم الفطن.

• • •

إنّما يُقال: اصفرّ واحمرّ ونظائرهما، في اللّون الخالص الذي تمكّن واستقر، وثبت واستمرّ، فأماّ إذا كان اللّونُ عَرَض بسبب يزول، ومعنى يحول، فيقال فيه: اصفارّ واحمارّ[14].

قال ابن برّي: «هذا غير معروف عند أحد من البصريين، ألا ترى أن الخليل وسيبويه وجميع أصحابه يرون أن (احمرّ) مقصور من احمارّ[15]، و(ادهمّ) من ادهامّ، كما أن مفعلاً

(1) عبارة التهذيب المثبتة في المتن وردت هكذا في جميع النسخ، ولم أقف عليها في التهذيب مادة (مغر)، ولكن في مادة (معر): «تمعّر لونُهُ: تغير وعلَتْهُ صُفرة، وقال ابن الأعرابي: المعمور: المقطب غضباً لله». فأورد اللفظ بالعين المهملة، وليس كما أثبته الشارح.

(2) زيادة من النسخ الأخرى.

(3) في أ، ب، ط: «سرّج».

(4) في الأصل: «يبينوه»، ولعل الصواب ما أثبته من النسخ الأخرى.

(5) اللسان (قوس).

(6) زيادة من ب، ط.

(7) اللسان (هلل).

(8) اللسان (دنر).

(9) سقطت من الأصل.

(10) في المجمل: (برج): «وثوب مُبرّج: قد صُوِّر عليه بروج».

(11) في ب: «لو كالدم». انظر المجمل (دمي).

(12) المجمل (لسن).

(13) في أ، ب، ط: (السأم).

(14) أنكر الحريري قولهم: قد اصفرّ لونه من المرض، واحمرّ خدّه من الخجل.

(15) الكتاب 4/76.

مقصور من مفعال؛ كـ (مقول) من مقوال. وهما عندهم بمعنى. وكذا (احمرّ) و(احمارّ)لا فرق بينهما»[1].

وقد سوّى بينهما ابن عصفور[2]، وقيل: افعالّ أبلغ [من افعلّ][3]، والفرق الذي ذكره من قال به صرّح بأنّه أكثري[4]. ومن اللزوم في الألف: ﴿ مُدۡهَآمَّتَانِ ﴾ [الرحمن: 64]. ومن العروض مع عدمها نحو: اصفرّ وجهُهُ خجلاً. وإذا كان لازماً عنده، فلِمَ قال في المقامة الكوفية: [مشطور الرجز]

حتّى انثنى مُحقَوْقِفاً مُصفرّاً[5]

وقال [في الحرامية][6]: «فازورّت مقلتاه، واحمرّت وجنتاه»[7]. وقال: «اسودَّ العيش الأبيض»[8]. ثمّ إن افعلّ وافعالّ بابهما الألوان والعاهات، والألوان أكثر؛ مثل: احمرّ واعورّ، وقد يجيء في غير ذلك؛ كقولهم: ابهارّ الليل[9]: إذا انتصف، واقطارّ النبت: إذا طال[10].

• • •

ويقولون: اجتمع فلان مع فلان، فيوهمون فيه؛ إذ الصواب أن يقال: اجتمع فلان وفلان؛ لأن لفظَ اجتمع على وزن افتعل، وهذا النّوع من وجوه افتعل؛ مثل: اختصم واقتتل، وما كان أيضاً على وزن تفاعل؛ مثل: تخاصم وتجادل، يقتضي وقوع الفعل من أكثر من واحد.

في الحواشي: «لا يمتنع في قياس العربية أن يقال: اجتمع زيدٌ مع عمرٍو، واختصم جعفر مع بكرٍ؛ بدليل جواز: اختصم زيدٌ وعمروٌ، واستوى الماء والخشبة، ووَاوُ المفعول معهُ بمعنى

---

(1) حواشي ابن بري: 47.
(2) الممتع في التصريف 195/1، وانظر تثقيف اللسان: 221.
(3) زيادة من النسخ الأخرى.
(4) انظر الممتع 196/1.
(5) انظر مقامات الحريري، المقامة الكوفية: 45، وقبله.
أخا سفارٍ طال واسبطرّا
(6) زيادة من أ، ب، ط.
(7) مقامات الحريري، المقامة الشعرية أو الحرمية: 201.
(8) قال في المقامة البغدادية: 113: «اسودّ يومي الأبيض، وابيضّ فَوْدي الأسود».
(9) في الأصل وجميع النسخ: «انهارّ الليل»، والصواب ما أثبته. انظر الكتاب 76/4 واللسان (بهر).
(10) في اللسان (قطر): «وأَقْطر النبتُ واقْطارّ: ولّى وأخذ يجفّ وتهيأ لليُبْس».

(مع) ومقدّرة بها، فكما يجوز: استوى الماء والخشبة، كذلك يجوز: استوى الماءُ مع الخشبة، و«استوى» في هذا مثلِ (اختصمَ)؛ فإن المساواة تكون بين اثنينِ فصاعداً كالاختصام، فإذا جاز في هذه الأفعال دخولُ واوِ المفعول معه، جاز دخول (مع)؛ كقولهم: استوى الحرّ والعبد في هذا الأمر»[1].

وقال ابنُ مالك في التسهيل: «تختصّ الواو بعطف ما لا يستغنى»[2]. قال ابن عقيل[3] في شرحه: «نحو: هذا زيدٌ وعمرو، وإخوتك زيدٌ وعمرٌو وبكرٌ نجباءُ، وسواء عبدُ الله وبشرٌ. وأجاز الكسائي في: ظننت عبد الله وزيداً مختصمين، (ثمّ) و(الفاء) و(أو)، وأوجب البصريون والفراء الواو، وقال الفراء: رأيت أنه دخل عليه أن يقول: اختصم عبد الله فزيد»[4].

وهذا مؤيد لما ذكره المحشي، وأورد على[5] قوله: تنفرد به الواو وأمّ المتصلة في: سواءٌ عليّ أقمت أم قعدتَ[6]، فتدبرّ.

ونظيره أيضاً امتناعهم من أن يقولوا: اختصم الرجلان كلاهما. قال في التسهيل: «كلا وكلتا قد تؤكدان ما لايصحّ في موضعهِ واحدٌ»[7]، خلافاً للأخفش، فيمتنع مثل[8]: اختصم الرجلان كلاهما، لعدم الفائدة؛ إذ لايحتمل الموضع[9] الإفراد، وكذا قولك: المال بين الزيدين كليهما، ووافق الأخفشَ على المنعِ الفراءُ وابنُ هشام وأبو علي[10]. ومذهب الجمهور الجواز[11]، فردُّ المصنّف مردودٌ عليه.

ثم ذكر تسكين عين (مع) فقال: **وقد نُطق بإسكانها؛ كما قال:** **[الوافر]**

---

(1) حواشي ابن بري: 49

(2) التسهيل: 174، وانظر: المغني: 466 وشرح ابن عقيل 227/2 والهمع 225/5.

(3) هو عبد الله بن عبد الرحمن بن عبد الله القرشي الهاشمي (769 هـ): إمام في العربية والبيان، له: «شرح ألفية ابن مالك» و«التعليق الوجيز على الكتاب العزيز». البغية 47/2، معجم المؤلفين 70/6، الأعلام 96/4.

(4) المساعد على تسهيل الفوائد 445/2.

(5) في أ، ب: «عليه».

(6) أي أن «أمّ» المتصلة تشارك الواو في عطف ما لا يستغنى عنه. انظر المغنى: 466.

(7) التسهيل: 164.

(8) في ب: «فيمنع...».

(9) سقطت من ب.

(10) الارتشاف 609/2.

(11) ومنهم المبرد، الارتشاف 608/2.

فريشي منكُمُ وهَواي مَعْكُمْ وإنْ كانتْ زيارتُكُم لِمَامَا[1]

هذا البيت لجرير[2] من قصيدة مدح بها هشام بن عبد الملك[3]. والريش - بالكسر -: الغنى واللباس الجميل وإصلاح الحال، من (رشتَهُ): إذا أصلحت حاله[4]، وهو استعارة من ريش الطائر؛ لأنه يقوى بتمام ريشه، ولذا قال الشاعر[5]: [الطويل]

وراشوا جناحي ثمّ بلّوه بالندى فلم أستطع من أرضهم طيرانا[6]

أو من (راش السهم)؛ لأنه ينهض[7] بريشه أيضاً[8]، ولهذا قالوا: فلان يريش ويبري؛ بمعنى يضرّ وينفع، ويفتق ويرتق، ويصدر ويورد.

واللِّمام: الزيارة أحياناً كالغِبّ[9]، وفي الحديث: «زُرْ غِبّاً تَزْدَدْ حُبّا»[10]، وعليه قولي في الحمّى: [الوافر]

وحمّى قد أتت مثواي غِبّاً ولكن لا تريدُ بذاكَ حبّا[11]

---

(1) البيت لجرير، وهو في ديوانه 225/1 برواية: «فيكم» بدل «معكم»، وحينئذ لا شاهد فيه. وانظر الأساس (ليت) وحواشي ابن بري: 50 وشرح المفصل 128/2 واللسان (مع) والارتشاف 267/2 وشرح ابن عقيل 70/2 والمقاصد النحوية 432/3. ونسبه سيبويه في الكتاب 287/3 للراعي، وفي شرح التصريح 48/2 للراعي أو لجرير. وبلا نسبة في رصف المباني: 394 والجنى الداني: 306.

(2) هو جرير بن عطية بن حذيفة بن بدر الكلبي اليربوعي (110 هـ): أشعر أهل عصره، له ديوان شعر مطبوع. الشعر والشعراء 464/1، سير أعلام النبلاء 475/5، الأعلام 119/2.

(3) هو هشام بن عبد الملك بن مروان (125 هـ): أحد خلفاء الدولة الأموية في الشام. سير أعلام النبلاء 153/6، الأعلام 86/8.

(4) العبارة في ب، ط: «من راشه يريشه إذا أصلح حاله». وانظر اللسان (ريش).

(5) لم أقف على قائل البيت.

(6) في الأصل وأ: «أراشوا»، وأثبت ما في ب، ط. في ب، ط: «عن أرضهم».

(7) في ب، ط: «يسير».

(8) ليست في أ، ب، ط.

(9) القاموس (لمم).

(10) الحديث في المستدرك على الصحيحين 3/ 347، وتاريخ بغداد 10/ 182، وانظر: الفائق 205/2 وغريب الحديث لابن الجوزي 143/2 والنهاية 336/3، وفيه: «الغِبُّ: من أوراد الإبل، أن ترد الماء يوماً وتدعه يوماً ثم تعود، فنقله إلى الزيارة وإن جاء بعد أيام».

(11) في ط: «تزيد».

وتسكين عين (مع) لغة [عند بعضهم، وقال سيبويه: إنه ضرورة وليس بلغة[1]، وفي التسهيل أنه على لغة ربيعة[2]، وقيل: إنه لغة بني تميم[3]][4]. وهي اسمٌ دائماً، وذهب بعض النحاة إلى أنها إذا سُكّنت حرف جرّ[5]، والصحيح الأول.

• • •

حكى أبو علي الفارسي: أن مروان بن سعيد المهلبي[6] سأل أبا الحسن الأخفش عن قوله تعالى: ﴿فَإِن كَانَتَا ٱثْنَتَيْنِ﴾[النساء: 176]... الخ، ما الفائدة في هذا الخبر؟ فقال: أفاد العدد المجرد من الصفة. فأراد مروان بسؤاله أن الألف في (كانتا) تفيد الاثنين، فلأيّ معنى فسرّ ضمير المثنىّ بالاثنتين، ونحن نعلم أنّه لا يقال: وإن كانتا ثلاثاً، ولا أن يقال: وإن كانتا خمساً؟ وأراد الأخفش بقوله: إن الخبر أفاد العدد المجرد من الصفة؛ أي: قدكان يجوز أن يقال: فإن كانتا صغيرتين فلهما كذا، أو كبيرتين فلهما كذا، أو صالحتين فلهما كذا، فلما قال: ﴿فَإِن كَانَتَا ٱثْنَتَيْنِ﴾ ...الخ، أفاد الخبر أن فرض الثلثين للأختين معلّق بمجرد كونهما اثنتين، على أيّة صفة كانتا من صِغرٍ أو كبرٍ أو صلاحٍ أو طلاحٍ أو غنىً أو فقر، فقد تحصّل من الخبر فائدة لم تحصل من ضمير المثنّى[7].

وحاصل السؤال: أن من شأن الخبر أن يفيد غير ما أفاده المبتدأ، وهذا عينه، ولذا منع الفارسي: «سّيدُ الجارية مالكها»[8]، فأجاب الأخفش بأن الإخبار بالاثنينية يفيد أن الحكم متعلّق بمجرد التعدد لا بغيره من الأوصاف، وهذا غير ما أفاده المبتدأ، وردَّهُ أبو حيّان بأن ضمير التثنية دلّ على ذلك من غير قيد أيضاً[9]، فلا يندفع السؤال[10]، وأجيب عنه بأن الضمير

---

(1) الكتاب 287/3.
(2) التسهيل: 98، وانظر: الجنى الداني 305 والمغني 439 وشرح ابن عقيل 70/2.
(3) المقاصد النحوية 434/3.
(4) في رصف المباني: 394: «وإذا سُكّنت عينها فهي إذ ذاك حرفُ جرّ معناه المصاحبة». وانظر الجنى الداني: 306.
(5)
(6) هو مروان بن سعيد بن عباد بن حبيب بن المهلب بن أبي صفرة (نحو 190 هـ): شاعر من أهل البصرة، أحد أصحاب الخليل بن أحمد الفراهيدي. البغية 284/2، الخزانة 25/3، الأعلام 208/7.
(7) ما بين القوسين سقط من الأصل.
(8) وذلك لأنّ الخبر أفاد ما أفاده المبتدأ، انظر كتاب الشعر 233/1 والبحر المحيط 151/4.
(9) السابق من البحر المحيط، في تفسير الآية السابقة من سورة النساء.
(10) قوله: «فلا يندفع السؤال» سقط من أ.

قائم مقام المعرف بـ (أل) وتقديره: فإن كانت الأختان، والمعَرّف يُوهم التّعيين، فالخبر مزيل لذلك الإيهام، وهذا ماعناه الأخفش، لاسيّما وقد قيل: إن الآية نزلت في معيّن، وإن كان خصوص السبب لا يخصّص الأحكام، لكنه لا يدفع الإيهام.

وقال الزمخشري: «الأصل: فإن كان من يرث بالأخوة ذكوراً أو إناثاً، وإنّما قيل: كانتا، كما قيل: من كانت أمّك، فأنّث[1] ضمير (من) لتأنيث [الخبر][2]، وكذلك ثنّى، وجمع ضمير من يرث في (كانتا) و(كانوا) لمكان تثنيته وجمعه»[3].

وردّه في البحر: «بأنه ليس نظير: من كانت أمّك، ومدلول الخبر في هذ: مخالف لمدلول الاسم، بخلاف الآية، فإنّ المدلولين فيها واحد. ولم يؤنّث في: من كانت أمك؛ [لتأنيث الخبر، إنّما أنّث مراعاة لمعنى من إذا أريد به مؤنث، ألا ترى أنك تقول: من كانت][4]، فتؤنث مراعاة للمعنى؛ إذ كان السؤال عن مؤنث، ولا خبر هنا، و(اثنتين) خبر مقيد بصفة محذوفة؛ أي: فإن كانت الوارثتان اثنتين من الإخوة، وهذا يفيد[5]، وحذف الصفة لفهم المعنى كثير»[6].

وفي الحواشي: «خير من هذا أن يصرف إلى كونهما شقيقتين أو لأب، أو كانت إحداهما شقيقة والأخرى لأب، فإن هذه الأحوال يتغير فيها حكم الميراث، ولكن الرجل لم يُعْنَ بالفقه»[7].

ولنا هنا مباحث فيما قالوه يضيق عنها المقام، وستراها إذا أفضت إليها النّوبة إن شاء الله تعالى.

• • •

ويقولون: لعلَّهُ نَدِمَ، ولعلّهُ قَدِم[8]، فيلفظون بما يشتملُ على المناقضة، وينبىء عن المعارضة، ووجه الكلام أن يقال: لعلّه يفعلُ، أو لعلّه لا يفعل؛ لأنّ معنى (لعلّ) التوقُّع لمرجُوّ

(1) سقطت من أ.
(2) سقطت من الأصل.
(3) الكشاف 599/1.
(4) ما بين المعقوفين سقط من الأصل.
(5) في ب: «يقيد» وفي أ، ط: «مفيد».
(6) البحر المحيط 152/4.
(7) حواشي ابن بري: 51.
(8) في أ: «لعله ندر ولعلّه قدر» تصحيف.

أو مخوفٍ، والتوقّع إنمّا يكون لما يتجدّد.

هذا ممّا سبقه إليه بعض النّحاة[1]،فتوهم أنّ (لعلّ) لا تدخل على الماضي، والتوقّع[2] –وهو ترقب الوقوع– إنّما يكون لما يستقبل وينتظر، فهذا فاسد لما فيه من الجمع بين الضبّ والنون[3]، وهو مردود؛ فإن (لعل) وإن كان معناها ما ذكر، لكن المترقب لما كان وقوعه غير محقق، بل مشكوك فيه ومظنون، وهذا مما يلزمه، فتُجوّزَ بها عن لازمها[4]؛ وهو الشك والظنّ، وذلك يكون في الماضي والمستقبل على حدّ سواء، وهذا هو المصحّح له بحسب الدراية كما قاله ابن بري[5]، وتبعه ابن هشام وغيره[6]، وأمّا بحسب الرواية فورد في الكلام الفصيح كثيراً؛ كقول الفرزدق: [الطويل]

لعلَّكَ في حَـــدْرَاءَ لُـمـتَ على الـذي تخيَّرتِ المِعْزى على كـلِّ حالبِ[7]

وقول امرئ القيس: [الطويل]

وبُـدِّلْـتُ قَـرْحـاً دامِـيـاً بعد صِـحَّـةٍ لـعـلَّ مَـنَـايـانـا تـحـوَّلـنَ أبؤُسَا[8]

وكقول النبي ﷺ: «لعلَّ اللهَ اطَّلع على أهل بَدْرٍ فقال: اعملوا ما شِئتُم؛ فقد غفرتُ لكم»[9]،

---

(1) انظر ذيل الفصيح: 21.

(2) في أ، ب: «لأنّ التوقع».

(3) الضبّ: حيوان برّي لا يرد الماء، والنون: هو الحوت، والجمع بينهما من وجوه الاستحالة، وقد قالت العرب: لا أكلّمه حتى يرد الضبّ؛ يعني لا أكلّمه أبداً؛ لأنّ الضبّ لا يرد الماء. اللسان (ضبب).

(4) العبارة في أ: «مما يلزمها تجوز بها عن لازمها».

(5) قال ابن بري في حواشيه: 51: «اعلم أنّ (لعلّ) وإن كان معناها ما ذكر، فإن مخرج الكلام بها مخرج المشكوك فيه والمظنون، والشكّ والظنّ يكونان فيما مضي وفيما يستقبل». ثم استشهد بقول الفرزدق.

(6) قال ابن هشام في المغني 380: «ولا يمتنع كون خبرها فعلاً ماضياً، خلافاً للحريري». واستشهد لذلك بما سيأتي من حديث الرسول ﷺ، وقول امرئ القيس.

(7) البيت من قصيدة للفرزدق قالها في هجاء جرير، وبعده:

عـطـيـة أو ذي بـردتـين كـأنـه عـطـيـة زوج لـلأتـان وراكـب

انظر ديوانه 97/1 وحواشي ابن بري: 52.

(8) في ب: «لعل أمانينا». و البيت في ديوان امرئ القيس: 107 وحواشي ابن بري: 52 واللسان (علل) وشرح الأشموني 1/ 378 والهمع 70/2، وعجزه في هذين الأخيرين: فيا لك من نعمى تحوّلن أبؤسا، وشرح أبيات المغني للبغدادي 5/ 79 والخزانة 331/1 وكشف الطرة: 358، وبلا نسبة في المغني: 380.

(9) من حديث طويل، وهو بتمامه في صحيح البخاري، باب المغازي 1463/4 وفي صحيح مسلم، باب فضائل أهل بدر 1941/4 وفي النهاية 254/4 وفيه: «ظنّ بعضهم أنّ معنى (لعلّ) ههنا من جهة الظنّ والحسبان،

كما رواه البخاري وغيره. ومثله في النظم والنثر أكثر من أن يحصى[1].

وقال ابن هشام: «إنّ الماضي يصحّ وقوعهُ بعدها؛ سواءٌ كانت عاملةً أو مكفوفة؛ كما في قوله: [الطويل]

أَعِــدْ نَـظَـراً يـا عَـبْـدَ قَـيْـسٍ لَعَلَّما   أضـاءَتْ لكَ النَّارُ الحِمارَ المُقَيَّدا[2]

لأنّ شبهة المانع أن[3] (لعلّ) للاستقبال، وأنَّ ذلك يلزمها بحسب المعنى، فلا تدخل على الماضي، فلا فرق بين كون الماضي معمولاً لها أو لا، ومما يدلّ على بطلان قوله[4]، ثبوت ذلك في خبر ليت»[5]. وهي مثل (لعل) في الإنشاء واستلزام الاستقبال، ولكونها منبئة[6] عن الشك لم يصحّ نسبتها إلى الله تعالى، وصُرف ما ورد منه إلى المخاطبين، وأُوِّلَ مما هو معروف في أمثاله.

• • •

ويقولون في التعجّب من الألوان والعاهات: ما أبيضَ هذا الثوب! وما أعورَ هذا الفرس! ...الخ. هذا مما اختلفوا فيه، فأجاز الكوفيّون التعجّب مِنَ البياض والسّواد لأنّهما أصول الألوان[7]؛ كما ورد في حديث الحوض الذي قال أهل الحديث إنه متواترٌ: «ماؤُهُ أَبيضُ مِنَ الوَرِقِ»[8] -بكسر الراء- وهو الفضة، وفي بعض شروحِهِ أنّه لغةٌ قليلةٌ[9]، وأنشدوا عليه: [البسيط]

وليس كذلك، وإنّما هي بمعنى عسى».

(1) في أ، ب: «تحصر».

(2) البيت للفرزدق، وهو في ديوانه 180/1 برواية «فربّما» بدل «لعلّما»، وحينئذ لا شاهد فيه. وانظر: الأزهية: 88 والمغني: 380 وشذور الذهب: 361 والهمع 190/2 وشرح أبيات المغني للبغدادي 170/5، وبلا نسبة في: شرح المفصل 57/8 وشرح قطر الندى: 151 وشرح الأشموني 571/1

(3) العبارة في ب: «لأنه شبّه المضارع بالماضي لأن لعل...».

(4) أي: قول من يعترض بأنّ (لعلّ) هنا مكفوفة بـ (ما) انظر المغني: 380.

(5) السابق من المغني.

(6) في أ: «مبنية».

(7) الإنصاف 148/1.

(8) الحديث في صحيح مسلم، كتاب الفضائل 1792/4 وفيه: «قال رسول الله ﷺ: حوضي مسيرة شهر، وزواياه سواء، وماؤه أبيض من الورق ...».

(9) انظر شرح صحيح مسلم للنووي 61/15.

إذا الـرِّجـالُ شَـتَـوْا واشـتـدَّ أَكْـلُـهُـمُ   فـأنـتَ أَبـيـضُـهُـمْ سِـرْبـالَ طَبَّاخِ[1]

وقوله: [مشطور الرجز]

جَـاريـةٌ فـي دِرْعِـهـا الـفَـضْـفَـاضِ   أَبـيـضُ مِـنْ أخـتِ بـنـي بياضِ[2]

فلمَّا جاء [فيهما][3] أفعلُ التفضيل جاز بناءُ صيغتي التعجّب منه؛ لاستوائهما في أكثر الأحكام[4]. فقول المصنف: **إنه لحن مجمع عليه**، ليس بصحيح، وقد نوزعوا في الدليل، فإنّه مع أنّه ليس بمقيس، (أبيض) في الأوّل[5] محتمل للوصفية، وفي الثاني محتملٌ لأن يكونَ من البَيْض، وهو كناية عن أنّ أولادها لغير رَشْدة[6]؛ كالبيض الذي لا يدرى ممّ حصل، كما في كشف المشكل[7].

والغالب على أفعال الألوان والعيوب التي يدركها العيان أن تتجاوز الثلاثي؛ نحو: ابيضّ واحولّ. هذا ليس بمرضيّ لتوجيه ما ادّعاه، وإنّما المرضيّ عندهم أن الوصف منه[8] جاء على زنة أفعل، فلو صيغ منه اسمُ تفضيل التبس في بعض الأحوال.

فأمّا قوله تعالى: ﴿وَمَن كَانَ فِي هَٰذِهِۦٓ أَعۡمَىٰ فَهُوَ فِي ٱلۡأٓخِرَةِ﴾ [الإسراء: 72]... **إلخ. فهو هنا من عمى القلب الذي تتولد الضّلالة منه، لا من عمى البصر.**

---

(1) البيت لطرفة بن العبد، وهو في ديوانه: 147 وروايته:

إن قلتَ نـصرٌ، فنصرٌ كـان شرَّ فتىً   قِـدْمـاً وأبيضهم سـربـال طبّـاخ

وانظر: أمالي المرتضى 92/1 وحواشي ابن بري: 53 وشرح المفصل93/6 والمقرّب: 73 واللسان (بيض) والخزانة 230/8 والتاج (بيض). وبلا نسبة في الإنصاف 149/1 والأشباه والنظائر 139/8، ومع اختلاف في الرواية في الأمالي والحواشي.

(2) البيتان لرؤبة بن العجاج كما في ديوانه: 176 وتذكرة النحاة: 467 وشرح أبيات الجمل لابن سيده: 93 والخزانة 230/8، وبلا نسبة في: الأصول في النحو104/1 والحلل: 138 والإنصاف 150/1 وكشف المشكل: 515 وشرح المفصل 93/6 وشرح الكافية الشافية 1125/2 وشرح الكافية للرضي 213/2واللسان (بيض)، ورُوي الرجز في معظمها بروايات مختلفة.

(3) زيادة من النسخ الأخرى.

(4) أي: لاستواء بابي أفعل التفضيل والتعجّب.

(5) أي: في البيت الأول.

(6) في ب، ط: «رشدهم».

(7) كشف المشكل: 515.

(8) في الأصل «فيه»، وأثبت ما في النسخ الأخرى.

جواب عن سؤال يَرِدُ على ما قالوه من أنّه لا يُبنى من الألوان ولا من العيوب المحسوسة بالبصر، لما مرّ في الحواشي: «لا وجه لقوله: (من عمى القلب)؛ لأنّ الفعل وإن كان ثلاثياً منهما إلاّ أنه يقال: عَمِيَ وعَمِهَ قلبُه، والأوّل للبصر، وهو في القلب استعارة، وقد قال أبو عبيدة في قوله تعالى: ﴿فَهُوَ فِى ٱلْءَاخِرَةِ أَعْمَىٰ﴾ معناه: أشدّ عمىً؛ لأنه كقوله: ﴿وَأَضَلُّ سَبِيلًا﴾»[1].

قلت: هو على ما فيه من خَلَلٍ غيرُ مسلّم؛ فإنّه سُمع: (عَمِيَ قلبه) من العرب، وفي تهذيب الأزهري: «العَمه: التحيّر، وقال بعضهم: العَمه في الرأي، والعمى في البصر، قلت: وقد يكون العمى في القلب فيقال: رَجُلٌ عَمٍ: إذا كان لا يبصر بقلبه»[2]. فإذا سُمع قديماً وكان غير مرئي بحاسة البصر —سواء كان حقيقة أو مجازاً— فالاعتراض من العمى أو التعامي!

وفي أصول ابن السّراج بعدما أوردَ السؤال بالآية: «أُجيب عنه بجوابين؛ أحدهما: أنه من عمى القلب، وإليه يُنسب أكثر أهل الضّلال، فَيُقال: ما أعماهُ! كما يقال: ما أحمقه! والآخر: أن يكون من عمى العين، ولا يُرادُ به: أعمى من كذا، بل إنّه أعمى كما كان في الدُّنيا أعمى، وهو في الآخرة أضلُّ سبيلاً»[3].

فإن قلتَ: كيف يكون في الآخرة أعمى، وقد تظاهرت الأخبار بأنّ الخَلق يُحشرونَ كما بدؤوا؛ كما قال تعالى: ﴿كَمَا بَدَأْنَآ أَوَّلَ خَلْقٍ نُّعِيدُهُۥ﴾[الأنبياء: 104]؟ قلت: قد أورد هذا السيّد المرتضى[4] – قدّس الله روحه– في الدُّرر والغرر[5]، وأجاب عنه بأجوبة منها: «أنه إذا كان من عمى البصر، فهو كناية عن كونهم لا يهتدونَ إلى محجةِ الصَّواب وسواء الطريق»[6]. وإلاّ فهو ظاهر، مع كلام آخر لا يخلو من نظر، لمن له بصر. وقد جاءت ألفاظ كثيرة من هذا

---

(1) حواشي ابن بري: 53 وانظر قول أبي عبيدة في مجاز القرآن 386/1. وفي الحواشي: «يؤيّده قوله: ﴿وَلَا يُظْلَمُونَ فَتِيلًا﴾ [الإسراء: 71]».

(2) تهذيب اللغة (عمي).

(3) الأصول في النحو 105/1، وانظر المقتضب 182/4 والبحر المحيط 88/7.

(4) هو أبو القاسم علي بن الحسين بن موسى بن محمد بن إبراهيم (436 هـ): من أحفاد الحسين بن علي بن أبي طالب، أحد الأئمة في علم الكلام والأدب والشعر، له: «الغرر والدرر». سير أعلام النبلاء 383/13، معجم المؤلفين 81/7، الأعلام 278/4.

(5) «الدرر والغرر في المحاضرات»: مجالس أملاها الشريف المرتضى في فنون من معاني الأدب؛ كالنحو واللغة، وتُعرف بـ «أمالي المرتضى»، الكشف 748/1.

(6) أمالي المرتضى 88/1.

الباب تجوز على وجهٍ وتمتنعُ على وجهٍ آخر؛ فمنها أنّك تقول: زيدٌ أَسْمَرُ من عمروٍ، فإن كان من اللّونِ لم يجز، وإن كان من السَّمَر جاز. و: هذه الدّجاجة أبيضُ من تلك، [فإن كان من البَيَاضِ لم يجز][1]، وإن كان من البَيْضِ جاز. و: هذا أسوَد من هذا، فمن السّواد لا يجوز، ومن السّيادة يجوز.. وله نظائر كثيرة[2].

وقد عِيب على أبي الطيب قوله في الشّيب: [البسيط]

اِبعَدْ بَعِدْتَ بَياضاً لا بَيَاضَ لَهُ ... لَأَنتَ أسْوَدُ في عَيْني من الظُّلَمِ[3]

هو من قصيدة له أوّلها:

ضَيفٌ أَلَمَّ برأسي غيرَ مُحتشمٍ ... والسَّيفُ أَحسنُ فِعلاً مِنهُ في اللِّمَمِ[4]

قال في شرح المغني[5]: «امتناع هذا مذهب البصريين[6]، وذهب الكسائي وابن هشام إلى [جواز][7] بناء اسم التفضيل من الألوان مطلقاً، وتقدّم المذهب الثالث قبيل هذا وأنه مذهب الكوفيين، والمتنبي كوفي، فلا اعتراض عليه، وقوله: (ابعَد) بفتح العين، أمرٌ من (بَعِد) بكسر العين، (يبعَد) بفتحها: إذا هلك[8]، و(بياضاً) تمييزٌ محوّل عن الفاعل، والعرب تكني بالبياض عن الحُسن؛ ومنه: يد بيضاء[9]. أي: أهلكه الله من بياضٍ لا يَسرُّ»[10].

والظُّلم جمع ظُلْمة، ويكون اسماً لثلاثِ ليالٍ من آخرِ الشهر[11]، وقد قيل: إنه المراد هنا.

---

(1) ما بين القوسين سقط من الأصل.
(2) انظر كشف المشكل: 515 وشرح الكافية 213/2.
(3) البيت في ديوان المتنبي 151/4 وأمالي المرتضى 93/1 وشرح الكافية للرضي 213/2 وتهذيب الخواص: 139 والمغني: 703 والخزانة 30/8 وكشف الطرة: 95.
(4) «فعلاً» سقطت من أ.
(5) في ب، ط: «شرح شواهد المغني»، والمثبت هو الصواب؛ لأنه يريد شرح المغني للدماميني.
(6) انظر مذهب البصريين والكوفيين في بناء اسم التفضيل من الألوان في الإنصاف 148/1–155.
(7) زيادة من أ، ب.
(8) اللسان (بعد).
(9) في ب، ط: «لفلان اليد البيضاء». واليد البيضاء: الحجّة المبرهنة. اللسان (بيض).
(10) شرح المغني للدماميني: 249 أ.
(11) في اللسان (ظلم): «الثلاث الظُّلَمُ: أوّل الشهر بعد الليالي الدُّرَعِ... الجوهري: يقال لثلاث ليالٍ من ليالي الشهر اللائي يَلينَ الدُّرَع».

والمحتشم: المستحي، وفيه كلام في شرح أدب الكاتب[1]. والمعنى: أنَّ شَيْبَهُ ظهرَ دُفعةً بغير تراخٍ، كما قاله الواحدي.

ومعنى المطلع من قول البحتري: [الطويل]

وَدِدْتُ بَيَاضَ السَّيفِ يومَ لَقِينَني ... مكانَ بَيَاضِ الشَّيْبِ حَلَّ بِمَفْرِقي[2]

وقد أجاد صاحب البردة[3] في تضمينه بقوله: [البسيط]

ولا أَعَدَّتْ من الفعلِ الجميلِ قِرى ... ضَيْفٍ أَلَمَّ بِرَأْسِي غيرَ مُحتَشِمِ[4]

وقد غيّر إعرابَهُ، ومثلهُ جائزٌ في التّضمين، وهو في الاقتباسِ حَسَن[5].

• • •

فيؤنّثون البَطنَ[6] وهو مُذكّرٌ في كلام العرب؛ بدليل قول الشاعر: [الطويل]

فإنّكَ إنْ أَعْطَيتَ بَطْنَكَ سُؤْلَهُ ... وفَرْجَكَ، نالا مُنْتَهى الذَّمّ أجْمَعَا[7]

ما ذكره ليسَ بمتّفق عليه، فقد حُكي عن الأصمعي وأبي عبيدة أنه يجوز تذكيرُهُ وتأنيثه، كما في الصحاح[8]. وهذا البيت من شعر لبعض الطائيين –ويُروى لحاتم– وهو[9]:

---

(1) قال ابن السّيد في الاقتضاب – شرح أدب الكاتب– 109: «وقد استعمل أبو الطيب المتنبي الاحتشام بمعنى الاستحياء، وذلك أحد ما رُدَّ عليه من شعره». وذكر بيت المتنبي السّابق.

(2) البيت في ديوان البحتري 1505/3 برواية: «كان بمفرقي» بدل «حلّ بمفرقي». وانظر: الوساطة: 266 والموازنة 195/2 وديوان المعاني 156/2 والخزانة 198/3. وهو من قصيدة يمدح فيها الفتح بن خاقان.

(3) البردة: هي القصيدة الموسومة بـ «الكواكب الدرية في مدح خير البرية» الشهيرة بالبردة الميمية، لشرف الدين محمد بن سعيد البوصيري (694 هـ). الكشف 1331/2. وأولها:

أمِنْ تذكّرِ جيرانٍ بذي سَلَمِ ... مزجتَ دَمعاً جرى من مقلةٍ بدمِ

(4) البيت في ديوان البوصيري: 191.

(5) في أ، ب، ط: «أحسن».

(6) تمام كلام الحريري: «ويقولون: امتلأت بطنه، فيؤنثون البطن...».

(7) البيت لحاتم الطائي وهو في ديوانه: 72 برواية: «وإنّك مهما تعط»، وأمالي القالي 318/2 وتثقيف اللسان: 174 وحواشي ابن بري: 53 وتقويم اللسان: 103 وتهذيب الخواص: 192 واللسان (بيض) والجنى الداني: 610 والمغني 437 وتصحيح التصحيف: 126 وشرح شواهد المغني للسيوطي 744/2 والهمع 319/4 والدرر 57/2 والخزانة 27/9.

(8) الصحاح (بطن)، وانظر اللسان (بطن) وتهذيب الخواص: 192.

(9) سقطت من ب.

أبيتُ هضيمَ الكشح مُضْطَمِرَ الحشا   من الجوع أخشى الذمَّ أن أَتضلَّعا[1]

وإنِّـي لأَسْتَحيي حياءً يَسُرُّني   إذا اللُّؤمُ مِنْ بعضِ الرّجالِ تَطَلَّعا

إذا كانَ أصحابُ الإناءِ ثلاثةً   حَييّاً ومستحيً وكلباً مشجّعا[2]

وإنّي لأَسْتَحيي أكيلي أنْ يرى   مكانَ يدِي من طيّبِ الزّادِ بلقعا

أكفُّ يدي عن أن تمسَّ أَكُفَّهُمْ   إذا نحنُ أَهْوَينا لحاجتنا معاً[3]

فإنَّكَ إن أعطيتَ [بطنك سُؤْلَهُ   وفرجَكَ، نالا مُنتهى الذّمِّ أجمعا][4]

ويروى: وإنّك مهما تعطِ[5]... الخ.

عنى بالبطن القبيلة، فأنّثَهُ على تأنيثها[6]. فإن قلت: هذا مخالف لكلام أهل اللغة، ففي الصحاح[7]: «لبطن: دون القبيلة»[8]، ومثله في نهاية ابن الأثير، وزاد فيها: الفخذ[9]، وهي تُذكّر وتؤنّث باعتبارين؛ كأسماء القبائل، قلتُ: تفسيره بالقبيلة قول بعضهم[10]، ورجّحه المصنّف لأنه يُستفاد من قوله هنا[11]:   [الطويل]

....   وأنت بريء من قَبَائِلها العَشرِ[12]

---

(1) في ب: «منضمر».
(2) في ب، ط: «ثلاثة حبيباً».
(3) في أ، ط: «لحاجاتنا».
(4) في الأصل: «فإنك إن أعطيت. . الخ»، وما بين المعقوفين من النسخ الأخرى.
(5) كذا رواية الديوان كما مرّ في تخريج البيت.
(6) تمام قول الحريري هنا: «وأمّا قول الشاعر:

فإنّ كلاباً هذه عشر أبطنٍ   وأنت بريء من قبائلها العشر

فإنّه عنى بالبطن. . .».
(7) في ب: «المصباح» تصحيف.
(8) الصحاح (بطن).
(9) النهاية 137/1، وانظر إصلاح المنطق: 156.
(10) إلى هذا ذهب المبرّد في الكامل 802/2 وابن سيده في المخصص 117/17 والأنباري في الإنصاف 769/2.
(11) العبارة في الأصل: «لأنه بقية قوله هنا»، وأثبت ما في ب، ط.
(12) عجز بيت للنواح الكلابي، صدره:

وبما سمعته من كلام ابن الأثير علمت أنّ ما ذكره[1] المصنف غير متّفق عليه، مع أنّ باب التأويل واسع، وسمّت العربُ القبيلةَ بطناً كما قالت فخذاً[2]؛ لأنهّا جعلت النّاسَ كجسمٍ واحدٍ والطوائف كأعضائه؛ كما قال الشاعر: [السريع]

والنّاسُ جِسْمٌ وإمامُ الهُدى رَأسٌ وأنتَ العينُ في الراسِ[3]

فيقولون: قبضتُ ألفاً تامّةً، والصواب أن يذكّر فيقال: ألفٌ تامٌّ. هذا ليس بمتعيّن؛ فإنّ صاحبَ القاموس جوّز تأنيثه باعتبار الدّراهم[4]، وقد قيل: أمرُ التأنيث سهل.

ألفٌ صَتْمٌ وأقْرَعُ[5]. وصَتْم: بصاد مهملة مفتوحة، ومثناة فوقية ساكنة، وميم؛ بمعنى: تامّ[6]، ويقال: سُقت إليه ألفاً أقرع من الخيل وغيرها؛ أي: تاماً[7]، وهو نعتٌ لكلّ ألفٍ، كـ(هنيدة): اسمٌ لكلّ مئة[8].

وأما قولهم: هذه الألف درهم، فلا يشهد ذلك بتأنيث الألفِ؛ لأنّ الإشارة وقعت إلى[9] الدراهم. هذا كلام ناشئ عن[10] قلّة التدبّر، فإنّه عين ما منعهُ؛ لأن تأنيثه بتأويله بالدراهم؛ لأن الإشارة وإن كانت إليها، لكن من حيث إنّها مدلول هذا اللفظ، ونظير هذا ما قالوه في تذكير الإشارة في قوله تعالى: ﴿هَٰذَا رَبِّي﴾[الأنعام: 78]: إنّه إشارة إلى الجُرْمِ[11]، ولذا ذكّره، وقالوا فيه

فإنّ كلاباً هذهِ عشرُ أبطُنٍ ....

وهو في الكتاب 565/3 والكامل 802/2 والمخصص 117/17 والإنصاف 769/2 وضرائر الشعر: 273 واللسان (بطن) وتصحيح التصحيف: 126 والهمع 308/5 والدرر 204/2 والخزانة 395/7، وبلا نسبة في المقتضب 148/2 والخصائص 417/2.

(1) في ب، ط: «أن كلام».

(2) اللسان (بطن).

(3) البيت قاله علي بن جبلة العكوَّك في حميد الطوسي، وهو في شعره: 74، وذيل الأمالي: 96.

(4) القاموس (ألف)، وجوّزه أيضاً ابن السكيت في إصلاح المنطق: 299.

(5) زيادة من ب، ط.

(6) القاموس (صتم).

(7) القاموس (قرع).

(8) في اللسان (هند): «قال أبو عبيدة: هي اسم لكل مئة من الإبل وغيرها».

(9) في ب، ط: «تقع على».

(10) في ب: «من».

(11) أي: الكوكب.

ما قالوا، فإن أردتَهُ فانظر حواشينا على القاضي[1].

• • •

سألت بعض الأعراب –هو المُؤَمَّل بن أُمَيْل المحاربيّ[2]، كما قاله الشريف المرتضى في «الدّرر والغرر»[3]– **عن ناقته فأنشد:** [الكامل]

كـانـتْ تُـقـيَّـدُ حـيـنَ تـنـزِلُ مـنـزلاً فـالـيـومَ صـارَ لـهَـا الـكَـلاَلُ قُـيـودا

لا نستطيع عـن الـقـضـاءِ حِـيـادةً وعـن المنيّة أن تصيبَ محيدا[4]

الـقـوم كـالـعِـيـدانِ يفضل بعضهم بعضاً كـذاك يـفـوق عـود عـودا[5]

في البيت الأول معنىً لطيف، قال علمُ الهدى[6]: وهو كثيرٌ في شعر المتقدّمين والمُحدَثين؛ كقول جرير: [الوافر]

إذا بـلـغُـوا الـمـنـازلَ لَـمْ تُـقَـيَّـدْ وفـي طـولِ الـكَـلاَلِ لـهـا قُيودُ[7]

ولأبي نُخَيلَة[8]: [مشطور الرجز]

قـيَّـدهـا الـجَـهْـدُ ولـم تُـقَـيَّـدِ[9]

وأنشد أبو العبّاس ثعلب: [الوافر]

---

(1) انظر عناية القاضي وكفاية الراضي 87/4.

(2) المُؤَمَّل بن أَمَيل بن أَسِيد المحاربي (نحو 190هـ): شاعر من أهل الكوفة، أدرك العصر الأموي، واشتهر في العصر العباسي. معجم الشعراء: 267، الخزانة 333/8، الأعلام 334/7.

(3) أمالي المرتضى 580/1.

(4) في أ: «لو نستطيع»، وفي ب: «لا تصيب».

(5) استشهد الحريري بهذه الأبيات على أنه لا يقال: فعلته لإحازة الأجر، وإنّما لحيازة الأجر؛ كما يقال: حاد عن الحرب حيادة.

(6) هو المرتضى، وقوله في السابق من أماليه.

(7) البيت من قصيدة قالها جرير في مدح هشام بن عبد الملك، انظر ديوانه 1/ 148 وأمالي المرتضى1/580.

(8) ويُقال له: يَعْمر، وكنيته: أبو الجُنَيد بن حَزن بن زائدة (نحو 145 هـ): شاعر راجز من بني حِمّان. الشعر والشعراء 602/2، الخزانة 165/1، الأعلام 15/8. .

(9) يليه:

فـهـي سَـوامٍ كـالـقـنـا المـسـنَّـدِ

إذا بَلَغُوا المَنازِلَ لم تُقَيَّدْ ركابُهُمُ ولم تُشْدَدْ بعقْلِ
فَهُنَّ مُقيَّداتٌ مُطْلَقاتٌ تُقَضِّبُ ما تَشَذَّبَ في المَحَلِّ[1]

والأصل في ذلك كلّه قول امرئ القيسِ: [الطويل]

وقد أغتدي والطّيرُ في وُكُناتِها بمنجرِدٍ قَيْدِ الأَوابدِ هَيْكَلِ[2]

وقوله: [الطويل]

مَطَوْتُ بهم حتَّى تَكِلَّ مَطِيُّهُمْ وحتّى الجِيادُ ما يُقَدْنَ بأَرْسَانِ[3]

ومنه أخذ مروان بن [أبي][4] حفصةَ قولَهُ: [الطويل]

فما بَلَغَتْ حتّى حَمَاها كَلالُها إذا عُرِّيَتْ أَصْلاَبُها أَنْ تُقيَّدا[5]

مع أبيات أخر أنشدها الشريف المرتضى[6]، وقد تطفَّل عليه المحدثون؛ كأبي بكر البكريّ[7] في قوله: [الطويل]

على يَعْمَلاتٍ كالحَنَايا ضَوامِرٍ إذا ما أُنيختْ فالكَلالُ عِقالُها[8]

وقوله أيضاً: [الطويل]

انظر أمالي المرتضى 580/1، وبلا نسبة في مجمع البلاغة للأصفهاني 632/2.

(1) البيتان في أمالي المرتضى 582/1 برواية:

.... تُقضِّمُ ما تشذَّرَ في المحلِّ

(2) البيت من معلّقة امرئ القيس المشهورة، انظر ديوانه: 19، وإصلاح المنطق: 377 وشرح المفصّل 66/2 واللسان (قيد) والأشباه والنظائر 410/2، وبلا نسبة في: الخصائص 220/2

(3) سقط البيت من ب، وهو لامرئ القيس، انظر ديوانه: 93 وأمالي المرتضى 582/1.

(4) خلت منها جميع النسخ، والصواب إثباتها. وهو مروان بن سليمان بن يحيى بن أبي حفصة (182 هـ): شاعر عالي الطبقة، أدرك زمناً من العهد العباسي، وكان مولى لمروان بن الحكم، له ديوان شعر مطبوع. الشعر والشعراء 763/2، سير أعلام النبلاء 670/7، الأعلام 208/7. .

(5) رُوي الشطر الثاني في النسخة ب: «وأمنها إثارة أن تقيدا». والبيت من قصيدة قالها مروان بن أبي حفصة في مدح الهادي، وهو في ديوانه: 40 وأمالي المرتضى 580/1.

(6) قوله: «مع أبيات أخر أنشدها الشريف المرتضى» سقط من ب. وانظر ما أنشده المرتضى في أماليه 580/1.

(7) هو أبو بكر محمد بن عتيق بن عمر البكري السُّوارقي (538 هـ): شاعر، فقيه، مدح الأكابر والصدور. معجم البلدان 276/3، الخريدة 26/3.

(8) البيت في الخريدة 28/3 ومعجم البلدان 726/3، وفيه:

يقرّ بعيني الرّكبُ مِنْ نحوِ أرْضِكُمْ   ويَزْجُونَ عِيساً قُيِّدتْ بكلالِ[1]

ومما يقضي بالعجب أن هذا المعنى مع اشتهاره وسياحته في الدفاتر، يقول العمادُ الكاتب في خريدته فيه: «سمعت أبا نصر الخطيبي[2] يقولُ: للشَّريفِ أبي بكر بيتٌ ما قيلَ في معناه أحسن منه؛ وهو قوله[3]: [الطويل]

على يَعْملاتٍ كالحنايا ضوامرٍ   إذا ما أُنيختْ فالكَلالُ عِقالُها»[4]

ولفظ (حِيادة) في المتن بحاءٍ ودالٍ مهملتين، مصدرُ حادَ: بمعنى عَدَل وانثنى[5]، بزنة الحِيازة والبطالَةِ.

وفي المَثَل: أساء سَمْعاً فأساءَ جَابةً[6]. قد شرحه المصنّف بما لا مزيد عليه[7]. والجابة: اسم مصدر بمعنى الإجابة[8]، ولم يُسمع في غير هذا المثل.

وقوله: «**مضعوف**»[9]: بمعنى أحمق ضعيف الرأي والعقل، وفي القاموس: «أَضْعفَهُ: جعلَهُ ضعيفاً [فهو مضعوف][10]، والقياسُ فيه: مُضعفٌ»[11].

• • •

.... إذا ما تنحّت بالكَلال عقالها

(1) لم أقف على قائله.

(2) هو أبو نصر عبد الرحمن بن محمد بن أحمد بن منصور البوشنجي الخطيبي (548هـ): فقيه شافعي، حفظ كثيراً من الشعر والطّرف. شذرات الذهب 149/4، الخريدة 34/1.

(3) في ب: «وأنشد البيت».

(4) الخريدة 28/3.

(5) اللسان (حيد).

(6) المثل في جمهرة الأمثال 25/1 ومجمع الأمثال 420/1.

(7) قال الحريري في الدرة: «وهذا المثَل يُضرب لمن يخطئ سمعاً فيسيء الإجابة، وأصله أنّه كان لسهيل بن عمرو ابنٌ مضعوف، فرآه إنسان ماراً فقال له: أين أمُّك؟ يريد: أين قصدك؟ فظنّ أنه يسأله عن أمّه، فقال: ذهبت تطحن! فقال: أساء سمعاً فأساء جابة».

(8) قال الميداني في مجمع الأمثال 420/1: «يقال: أجاب إجابة وجابة... ومثل الجابة في موضع الإجابة: الطاعة والطاقة والغارة».

(9) ورد اللفظ في خلال قول الحريري السابق.

(10) زيادة من أ، ب.

(11) القاموس (ضعف).

ويقولون للخبيث: ذاعِرٌ – بالذّال المعجمة – فيحرّفون المعنى فيه؛ لأنّ الذاعر هو المفزع؛ لاشتقاقه من الذُّعْر، فأمّا الخبيث الدّخْلة فهو الداعر، بالدال المهملة. وفي نسخة: المُبْهمة، وهما بمعنى. وما ذكرهُ غيرُ مسلَّم عند أهلِ اللُّغةِ، قال ابن برّي: «ما المانعُ من كَوْنِ الخبيثِ ذاعراً بالذّالِ الموسُومةِ –أي: المُعجمة– لأنّهُ يُذعِرُ النّاسَ –أي: يخيفهم–؟ فإذا قصدوا[1] هذا صحّ، وقد سبقَهُ إلى هذا غيرُه، والحقُّ يُتبع»[2]. وفيه نظر.

وزُمَيْل[3]– بزاي معجمةٍ وميم مخفّفةٍ ولام – مُصَغَّر، وقوله[4]: أُبَيْر– بهمزة مضمومة وموحّدة وبراءٍ مهملة – مصغّر أيضًاً، وأصله: وُبَير، قُلبت الواو [المضمومة][5] همزة على القياس، وبه سُمّي أيضاً، وهو قاتِلُ ابنِ دارة[6]، [وهو][7] القائل: [مشطور الرجز]

أنـــا زُمَـــيـــلُ قـــاتِـــلُ ابـــنِ دَارهْ   والـكـاشِـفُ الـسُّـبَّـةَ عَـنْ فَـــزارَهْ[8]

والدَّعَرُ–بالمهملة–: الخُبْثُ، وأصلُهُ الدُّخَانُ؛ لأنّه مُؤْذٍ مكدّر، وقد يراد به الخُبْثُ والنَّقْصُ[9]؛ كقوله: [الوافر]

تُـــريـــدُ مُـــهـــذَّبـــاً لا عَـــيـــبَ فـيـهِ   وهـــل عـــودٌ يـفُـــوحُ بِـــلاَ دُخـــاَنِ

[الكامل]

كَضَـرائِرِ الحَسْناءِ قُلْنَ لِوجْهها   حَسَـداً وبُغْضـاً: إنّـهُ لَدَميمُ[10]

---

(1) في ب: «ولو قصد».

(2) حواشي ابن بري: 55.

(3) هو زميل بن أبير– ويقال: وبير– بن عبد مناف بن عقيل الفزاري، شاعر، قيل: إنه هو قاتل ابن دارة في خلافة عثمان. الإصابة 637/2، الخزانة 390/11.

(4) ليست في أ.

(5) زيادة من ب، ط.

(6) هو سالم بن مسافع بن عقبة الجشمي الغطفاني، وأمه دارة من بني أسد (نحو 30 هـ): شاعر مخضرم. الشعر والشعراء 402/1، الخزانة 140/2، الأعلام 73/3.

(7) زيادة من ب.

(8) «قاتل»: سقطت من أ. الرجز بروايات مختلفة في: الشعر والشعراء 402/1 وأمالي القالي، كتاب التنبيه 96 وشرح الحماسة للتبريزي 372/1 وحواشي ابن بري: 56 والخزانة 150/2.

(9) اللسان (دعر).

(10) البيت لأبي الأسود الدُّؤلي في ديوانه: 403 وشرح شواهد المغني للسيوطي 570/2 والخزانة 567/8، وبلا نسبة في: تهذيب الخواص: 178 واللسان (دم) والجنى الداني: 100. والمغني: 282 وتخليص الشواهد: 360

بالدَّال المهملة: بمعنى قبيح[1]، وذميم- بذالٍ معجمة -: بمعنى مذموم[2]. وهذا من قصيدة مشهورة لأبي الأَسْودِ الدُّؤَلي[3]؛ ومنها:

حَسَدوا الفَتى إذْ لم يَنالوا سَعيَهُ ... فالقَومُ أَعداءٌ لهُ وخُصومُ

كَضَرائِرِ الحَسْناءِ قُلْنَ لوجهها ... حَسَداً وبُغضاً: إنَّهُ لَدَميمُ

والوَجْهُ يُشرقُ في الظَّلامِ كأنَّهُ ... بدرٌ مُنيرٌ والسَّماءُ نجومُ[4]

يلقى الخبيثَ مُشتَّماً لم يجترِمْ ... شَتْمَ الرِّجالِ وعِرْضُهُ مَشْتُومُ[5]

فاترِكْ مُجاراةَ السَّفيهِ فإنَّها ... نَدَمٌ وعَيبٌ بعد ذاكَ وَخيمُ

وإذا عَتبتَ على السَّفيهِ ولُمتَهُ ... في مِثلِ ما يَأتي فأنتَ ظلومُ

لا تَنْهَ عن خُلُقٍ وتأتيَ مِثلَهُ ... عارٌ عليكَ إذا فعلتَ عَظيمُ

وابدأ بنفسِكَ فانْهَهَا عَنْ غَيِّها ... فإذا انتهتْ عَنْهُ فأنتَ حَكِيمُ[6]

فهُناكَ يُقبَلُ إن وَعَظْتَ ويُقتدى ... بالعِلمِ منكَ وينفعُ التَّعليمُ[7]

وما ذكره هو المشهور[8]، لكنّه لو قيلَ للقبيح: ذميمٌ –بالمعجمة– لأنّه من[9] شأنِهِ أن يُذمّ،

والهمع 204/4. وفي جميعها برواية «بغياً» بدل «بغضاً».

(1) أي قوله: «لدميم». اللسان (دمم).

(2) اللسان (ذمم).

(3) هو أبو الأسود ظالم بن عمرو بن سفيان الدؤلي الكناني (69هـ): واضع علم النحو، له ديوان شعر مطبوع. وفيات الأعيان 535/2، معجم المؤلفين 47/5، الأعلام 236/3.

(4) في ط: «والعيون» مكان «والسماء».

(5) في ب: «يلقى الحبيب».

(6) في أ: «عن عيبها».

(7) الأبيات في ديوان أبي الأسود: 403–404 وشرح شواهد المغني للسيوطي 570/2 والخزانة 567/8.

(8) ذكر الحريري في الدرة: «فينشدونه (ذميم) بالذال المعجمة؛ لتوهمهم أن اشتقاقه من الذمّ، وهو بالدال المبهمة لاشتقاقه من الدّمامة؛ وهي القبح».

(9) في ب: «ما».

لم يعذْ. وفي الشعر أمور ومعانٍ ليس هذا محلُّ تحصيلها[1].

يلفظون بالدّال المغفلة في الزُّمُرّد[2]. إهمالُ دالِه لغةٌ حكاها صاحب القاموس[3]، وبعد ميمه راءٌ مضمومةٌ مشدّدة، وحُكي فتحها[4].

والجَرَذُ: داءٌ يعترِضُ في قوائمِ الإبل. جَرَذ- بفتح الجيم والراء المهملة، يليها ذال معجمة-: كلُّ وَرَمٍ في عُرقوبِ الدَّابة، ولم يخصُّوه بالإبل[5]، وبضمّ الجيم كـ (صُرَد): ضربٌ من الفئران، جمعه جِرذان[6].

ونظير ما ذكَرهُ من مُلَح العجائز وقولها: **أشكو إليك قِلّة الجُرذان**[7]، ما كتبتُ لبعضِ[8] الإخوان وقد أَرْمَلتْ داري[9]: [الطويل]

شَكَوْتُ إلى مولايَ ضَيْماً أصابَني ... وعِفَّةَ فقرٍ صيّرتني كالخَصي[10]

فلا الهرّ يخشى الكلبَ في بابِ منزلي ... وجرذانُ داري ماشياتٌ على العِصي

اسم (سَدُوم) المضروب به المَثَل في جُور الحكم. المَثَل المُشارُ إليه هو قولهم: «أَجْوَرُ من قاضي سَدُوم»[11]. قال ابن برّي: «المشهورُ عند أهلِ اللّغة (سدُوم) بدالٍ غير معجمة؛ وهي قريةُ قومِ لُوط، ويمكنُ أن يكون بالذّال المعجمة قبل التعريب، فلما عُرّبَ أُبدلتْ ذالُهُ دالاً،

---

(1) في ب: «تفصيلها».
(2) وصوابه لدى الحريري بالذال المعجمة.
(3) القاموس (زمرد).
(4) حكى ذلك ابن مكّي في تثقيف اللسان: 61 والصفدي في تصحيح التصحيف 296.
(5) انظر الصّحاح واللسان والتاج (جرذ). وفي جمهرة اللغة 72/2 (جرذ): «أمّا الجَرَذُ - بالدال- فالداء الذي يصيب الخيل، فبعض العرب يقول بالدال غير معجمة، وبعضهم بالذال معجمة، ولا أحسب الأصل إلاّ الذال معجمة». وانظر تثقيف اللسان 61 وتصحيح التصحيف 212.
(6) الصحاح (جرذ).
(7) ذكر الحريري في الدرة أنّ عجوزاً وقفت على قيس بن سعد فقالت: أشكو إليك قلة الجرذان! فقال لها: ما أحسن هذه الكناية! والله لأكثّرنّ جرذان بيتك. وأمر لها بأحمال من تمر ودقيق وأَقِطٍ وزبيب.
(8) في ب: «إلى بعض».
(9) كناية عن فقره؛ أي: فرغت من الزاد. وفي الأساس (رمل): «أرمل: افتقر وفَني زاده».
(10) في ب: «صبر» مكان «فقر».
(11) المَثَل في: مجمع الأمثال 249/1 والمستقصى 56/1.

فيتوجّه قولُ ابن قتيبة: إنّه بالذال[1]؛ يريد أن أصله الذّال ثمّ غيرّته العرب، وفيه بعد[2]. وذكر أهل الأخبار أنّ سَدوم مَلكٌ سُمّيت باسمه القرية»[3]. ومثله كثير.

قال عمرو بنُ دِرَاك العَبْدِيّ[4]: [الوافر]

لأَعْظَمُ فَجْرَةً منَ ابي رِغالٍ وأَجْوَرُ في الحكومَةِ من سَدُومِ[5]

وقيل: إن سَدوم هنا أيضاً اسمُ القرية، والتقدير: من أهلِ سدُوم. والمضروب بهم المثل من القضاة: قاضي منىً، وقاضي كَشْكَر، وقاضي أيدج[6]، وقاضي سكينة[7]، وقاضي جَبُّول[8].

ثم ذكر عدّة ألفاظٍ وردت بالدّال والذّال؛ فقال: **فقالوا لمدينة السّلام: بغداذ وبغداد.**

فيجوز فيه الإعجام والإهمال[9]، وقد كرِهَ بعضُهم التسميةَ به؛ لأنّ (بَغ): اسم صَنَم، و(داد): بمعنى عطية، وسُمّيت به لأنّ خصيّاً أُهْدِيَ لكسرى فأقطعَهُ إيّاها، فقالَ الخَصِيُّ: أيّ أعطانيها صنمي، ثمّ صار اسماً لها، فهو بمهملتين في الأصل. ولِماَ ذكرناهُ، غيّر المنصور اسمها[10]، وسمّاها مدينة السّلام ودار السّلام؛ لأن ما حوالي دجلةَ يسمّى وادي السّلام، أو

---

(1) ذكر الحريري في الدرة أن ابن قتيبة أورد «سذوم» بالذال المعجمة.

(2) هذا تعليق من الشهاب الخفاجي، وليس كلام ابن برّي.

(3) حواشي ابن بري: 65، وانظر اللسان (سدم). وفي معجم البلدان 200/3: «أنها اسم البلد لا القاضي، إلاّ أن قاضيها يُضرب به المثل». وفي مجمع الأمثال 249/1: «سدوم: مدينة من مدائن قوم لوط». ثم قال: «قال الطبري: هو ملك من بقايا اليونانية غشُوم، كان بمدينة سرمين من أرض قنسرين».

(4) هو عمرو بن دِرَاك، وقيل: بتشديد الراء، وقيل: اسمه عمر. معجم الشعراء: 30–31. وقبله:

وإني إن قطعتُ حبالَ قيسٍ وحالفتُ المزونَ على تميم

انظر: معجم الشعراء: 31 والمستقصى 56/1 وحواشي ابن بري: 57 وكشف الطرة: 237. وأبو رغال: رجل وجّهه نبيّ الله صالح عليه السلام على صدقات، فأساء السّيرة، فقتلته ثقيف، وهو الذي يُرجم قبره بمكة. اللسان (رغل).

(5) في ب: «لهو في الفخر فوق آي رغال»!.

(6) في معجم البلدان 288/1: «إيذَجُ: كورة وبلد بين خوزستان وأصبهان»، وفي القاموس (أذج): «وأَيْذَجُ، كأحمد: بلد بكِرِسْتان».

(7) لعلّها: المسكِينَة؛ وهي اسم مدينة النبي ﷺ. اللسان (سكن).

(8) مِنىً: موضع بمكة، ينزله الحاجّ ويرمي فيه الحجار من الحرم، وقيل: موضع بنجد، وقيل: جبل. انظر معجم البلدان 198/5 واللسان (مني). كَشْكَرُ: كورة واسعة يُنسب إليها الفراريج الكسكرية. معجم البلدان 461/4. الجَبُّولُ: قرية كبيرة إلى جنب ملاّحة حلب، ينصبُّ فيها نهر بُطنان. معجم البلدان 107/2.

(9) اللسان (بغدد).

(10) العبارة في ب، ط: «ولماّ ذُكر ذلك للمنصور غيّر اسمها».

تشبيهاً لها بالجنّة، أو تفاؤلاً بِسلامةِ أهلها، وقيل: إنّه لم يمتْ داخلها خليفةٌ مع كونها كانت مقَرَّ الخلفاء[1]. ومن اللطائف في حسن التعليل قول ابن سميعة البغدادي[2] فيها:

[الخفيف]

وُدُّ أَهْلِ الزَّوراءِ زُورٌ، فلا يَسـ ـكُنُ ذو خبرةٍ إلى سَاكِنيها

هي دارُ السّلامِ حَسْبُ، فلا يُطـ ـمعُ فيها في غير ما قيل فيها[3]

وقلت أنا: [الخفيف]

إنَّ بغدادَ جَنَّةُ الأَرْضِ لكن سَاكِنُوها أخسّ قومٍ لئامِ

ليسَ فيها غيرُ السّلامِ لراجٍ ولذا سميت: دارُ السَّلامِ[4]

وللرجل المجرّب: مُنَجَّدٌ ومُنجّذٌ. المنجَّذُ– بالإعجام–: من نواجِذِ الفم؛ وهي أسنانه، فهي في معنى قولهم: حنّكتهُ التّجاربُ[5]، وأمّا بالمهملة فمن النَّجْدةِ. **والقناذع**[6] في الأصل: العنكبوت، استُعيرت للدّواهي[7]. **ومَذِلَ**[8] –كـ (حَذِر): لَهُ معانٍ معروفة في اللّغة؛ وهو من

(1) انظر ما قيل في تسمية «بغداد» ومَنْ سمّاها وما سميت به: معجم البلدان 456/1 واللسان (بغدد).

(2) هو محمد بن أحمد بن سميعة البغدادي: شاعر معاصر لياقوت الحموي المتوفى (626 هـ). انظر معجم البلدان 465/2.

(3) البيتان في السابق من معجم البلدان، وكشف الطرة: 238. ورواية الثاني منهما في ب، ط:

هي دار السَّلام لفظاً، فلا يبـ ـدي رجاءً في غير ما قيل فيها

(4) البيتان في كشف الطرة: 239، وعجز البيت الثاني فيه وفي النسخة أ:

.... ولذا سُميت بدار السلام

(5) في جمهرة اللغة 73/2 (جذن): «نجذت فلاناً الخطوب: إذا أحكمته التجارب». وفي اللسان (نجد): «والمُنجَّدُ: الذي قد جرّب الأمور وقاسها فعقلها، لغة في المنجَّذ... ورجل منجّدٌ بالدال والذال جميعاً؛ أي: مجرّب قد نجده الدهر».

(6) يشرح الشهاب ألفاظاً ذكرها الحريري بقوله: « ... وللدواهي: القناذع والقنادع، وللضئيل حقير الشخص: مذِل ومِدل ....».

(7) في القاموس (قنذع): «القَناذِعُ: الدّواهي، والكلام القبيح، والفُحْش» وكذا في الصحاح واللسان، ولم أقف على أنها في الأصل: العنكبوت، ولعله أخذ هذا المعنى من ابن بري في حواشيه: 57: «القناذع: هو العنكبوت».

(8) في الأصل «بذل»، وأثبت الصواب من النسخ الأخرى.

يضْجَرُ، ومن لا يكتم سّره[1]، ولهذا الباب نظائر كثيرة[2].

والخَلَقُ– بفتحتين–: معروف، **والجديد**[3]: نعتُه أو خبرٌ بعد خبر. وما ذكره من: أذَّري وأدّري، ليس من هذا الباب؛ لأنّ لكلّ منهما معنىً على حِدة، كما في الحواشي. وقد يقال:

إنّ قوله: **وممّا يلتحم بهذا الفصل**[4]– أي: يتصل به، من اللُّحمة– إشارة إلى ذلك.

ويقولون: شَوَّشتُ الأَمر وهو مُشَوَّش، والصواب أن يُقال: هَوَّشْتُه وهو مُهَوّش؛ لأنه من الهَوْشِ: وهو اختلاط الشيء، ومنه الحديث: «إيّاكم وهَوْشَاتِ الأسواقِ»[5]، وجاء في حديث آخر: «مَنْ أصابَ مالاً مِنْ مهاوِشَ، أذهبَهُ الله في نهابِرَ»[6]؛ يعني بالمهاوش: التخاليط، وبالنهابر: المهالك، وقد رُوي: «من أصاب مالاً من نهاوش»، وهو في معناه.

فسّره السَّلفُ بمن جمع مالاً من جهاتٍ مختلطةٍ لا يعلمُ حلّها وحُرمتها، قطعَهُ الله عليه، من الهَوْشِ والهبَر[7]، وإن لم يُسمع: نَهْوَش ونَهْبر؛ لأنّ من الجموع[8] ما لم يُسمع له مفرد، وقد روي الحديثُ على وجوه متقاربة المعاني، فرُوي: «مهاوش» بالميم، وهو المشهور عند أهل اللّغة، ويرُوى: «تهاوُش» بالمثنّاة وضمّ الواو، ويروى: «نهاوِش» بالنّون وكسر الواو[9]، وأنكره بعض أهل اللغة وقالوا: إنّها من غلط الرّواة، وكلّها ترجع إلى الهَوْش؛ أي: الاختلاط[10].

---

(1) في ب: «سرّاً». وانظر اللسان (مذل).

(2) انظر الخصائص 306/2.

(3) هذه الألفاظ من بيت استشهد به الحريري؛ وهو:

أبـــى حـبّـي سليمـى أن يبيـدا ... وأمســى حبلها خلقـاً جـديدا

(4) قال الحريري في الدرّة: ومما يلتحم بهذا الفصل قول الراجز:

كـيـف تـــراني أذّري وأدّري

وفي حواشي ابن بري: 59 «كيف يلتحم به أذري وأدّري، وهما كلمتان قد انفردت كلّ واحدة بمعنى، واختصتا بصيغة واحدة؟ إنّما يلتحم به ما قدمناه من الكلمات اللاتي يُنطق بكلّ واحدة منهن بالدال والذال بمعنى واحد».

(5) الحديث في صحيح مسلم، كتاب الصلاة: 323/1 والنهاية 282/5 وفيه: «ويُروى: هيشات؛ أي: فِتَنها وهَيْجِها».

(6) الحديث في النهاية 282/5.

(7) في السابق من النهاية: «المهاوش: هو كلُّ مالٍ أُصيبَ من غير حِلّه، ولا يُدرى ما وجهه، والهُواش– بالضمّ–: ما جُمع من مالٍ حرام وحلال، كأنه جمع مَهْوش، من الهَوْش: الجمع والخَلْط، والميم زائدة».

(8) في أ: «المجموع».

(9) السابق من النهاية.

(10) اللسان (هوش).

وأما: نهابر، من الهبر بمعنى القطع، فليس بمعروف في اللغة، وإنما هو مستعارٌ من النَّهابِرِ والنّهابير- وهي تلال الرَّملِ- للمهالك[1]؛ ومنه قولُ ابنِ العاصِ[2] لعثمان: إنّك بمنزلة من كلّفهم ركوب تلال الرمل[3]. لأن المشيَ يشقُّ عليها. والصحيح أنّ لها واحداً؛ وهو: نُهبُور[4]. وما ذكره من التشويش وإنكاره[5] تبع فيه بعض أهل اللغة[6]، وقد اشتهر ووقع في كلام الزمخشري وأهل المعاني؛ كقولهم: لفٌّ ونشرٌ مُشوَّشٌ[7]، [وقد][8] شاع من غير نكير، وفي شعر الطُّغْرائي[9]: [البسيط]

بـــالله يـــا ريـــحُ إنْ مُـــكِّـنْــتِ ثـانـيـةً   من صُدغِهِ فأقيمي فيه واستَتِري[10]

وإنْ قَـــدَرْتِ على تشويش طُـرَّتِـهِ   فَشَوِّشِيها ولا تُبقي ولا تَـــذَري[11]

---

(1) اللسان (نهبر).

(2) في الأصل: «ابن القاضي»، والصواب ما أثبته من النسخ الأخرى والمراجع. وهو عمرو بن العاص بن وائل ابن هاشم بن سعيد (42 هـ)، وقيل: (51 هـ): من أصحاب رسول الله ﷺ، أسلم قبل فتح مكة. الإصابة 650/4، الأعلام 79/5.

(3) في الطبقات الكبرى لابن سعد 51/3: «قال عمرو بن العاص لعثمان وهو على المنبر: يا عثمان، إنكَ قد ركبتَ بهذه الأمّة نهابيرَ من الأمر، فتُبْ وليتوبوا معك. قال: فحوّل وجهه إلى القبلة فرفع يديه فقال: اللهمّ إني أستغفرك وأتوب إليك. ورفع الناس أيديهم».

(4) اللسان والتاج (نهبر).

(5) في أ، ب، ط: «وإن كان».

(6) كالأزهري، ففي تهذيب اللغة (وشى): «وأمّا التشويش فإن اللغويين أجمعوا على أن لا أصل له في العربية، وأنه من كلام المولدين، وأصله التهويش: وهو التخليط». وانظر اللسان (شوش).

(7) قال البابرتي في شرح التلخيص: 631: «اللفُّ والنَّشْرُ: هو ذِكر متعدّد على التفصيل أو الإجمال، ثمّ ذِكْر ما لكلّ واحد منهما من غير تعيين، ثقة بأن السّامع يردّ كلاً من ذلك التعدّد إلى ما لَهُ... فالأوّل ضربان؛ لأنّه إمّا أن يكون النشر على ترتيب اللف؛ فالأوّل يسمّى اللفّ والنشر على السنن، والثاني يسمّى اللفّ والنشر المشوش». وانظر مفتاح العلوم: 425. ومثال اللفّ والنشر قوله تعالى: ﴿وَمِن رَّحْمَتِهِۦ جَعَلَ لَكُمُ ٱلَّيْلَ وَٱلنَّهَارَ لِتَسْكُنُوا۟ فِيهِ وَلِتَبْتَغُوا۟ مِن فَضْلِهِۦ وَلَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ ﴿٧٣﴾﴾.

(8) زيادة من أ، ط.

(9) هو أبو إسماعيل الحسين بن علي بن محمد، الأصبهاني الطغرائي (513 هـ)، وقيل: (514هـ): شاعر من الوزراء الكتاب، أشهر شعره «لامية العجم»، وله ديوان شعر مطبوع. وفيات الأعيان 185/2، ومعجم المؤلفين 36/4، الأعلام 246/2.

(10) في ب: «إن وافيت».

(11) البيتان في ديوان الطغرائي: 168. وفيهما تضمين من قوله تعالى: ﴿لَا تُبْقِى وَلَا تَذَرُ ﴿٢٨﴾﴾ [المدّثر: 28].

والعامّة يقولون[1] لذؤابة الرأس: شوشة؛ وهي عامّية قبيحة، وما أنكروه[2] أثبته الجوهريّ فقال: «التَّشْويشُ: التخليطُ. وقد تَشوَّشَ عليه الأمرُ»[3]. وكذا قال الليث، وقال صاحب القاموس: إنّه وهم[4]، وقال ابن بري: إنه من كلام المولّدين ولا أصل له في العربية[5]، إلاّ أن الليث أثبتها، وهو ثقة. وهي لفظة مشوشة سرى معناها إلى لفظها، كما قال بعض مشايخنا في (جُزاف) وتثليث جيم[6] (جزاف).

بلّغكَ الله المأثور: لا وجه لإنكاره كما لا يخفى، وقد أنطقه الله بالحقّ في آخر كلامه[7].

ثم أنكر قولهم[8]: **رجلٌ مبغوض**، وقال: **الصواب**[9]: **مُبْغَضٌ**؛ لأنّه من (أبغض) المزيد. وقال الجوهري: «ما أبغضهُ؛ شاذّ»[10]، وفي حواشيه لابن بري[11]: «إنما جعله شاذّاً لا يُقاس عليه؛ لأنّه جعله من (أبغض)، والتعجّب لا يكون من أفعل إلاّ بأشدّ ونحوه[12]، وليس كما ظن، بل هو من: بَغُضَ فلانٌ إليّ، وقد حكاه النُّحاة واللّغويون، وقالوا: يُقال: ما أبغضني! له إذا كنت أنت[13] المبغِضَ له، وما أبغضني إليه! إذا كان هو المبغِضُ إليك»[14].

فعُلم أنّ له ثلاثياً، إلاّ أن (مبغوضاً) لم يُسمع، ولو سُمع كان على الحذف والإيصال كـ

(1) في أ، ب: «تقول».
(2) في ب، ط: «أنكره».
(3) الصحاح (شيش).
(4) في القاموس (شوش): «والتشوُّش كلّها لحنٌ، ووهم الجوهري، والصواب: التهويش والمُهوَّش والتهوُّش».
(5) اللسان (شوش).
(6) في ب، ط: «وتثليث جيمه». في القاموس (جزف): «الجُزافُ والجُزافَةُ، مثلّثتين».
(7) قوله: «وقد أنطقه الله بالحق في آخر كلامه» سقط من ب. وعنى الشارح بهذه العبارة أن الحريري بعد إنكاره قولهم: «بلغك الله المأثور»؛ لأن اشتقاق اللفظ من أثرت الحديث؛ أي: رويته، لا من آثرت الشيء؛ أي: اخترته.. قال في آخر كلامه: «اللهم إلاّ أن يجعل صفة لدعاء محبوب فيقال: أولاك الله اللطف المأثور، وما أشبه ذلك، فتصير حينئذ الدعوة دعوتين، والمدعو له بصدد حسنتين».
(8) العبارة في ب: «وكذلك قوله».
(9) العبارة في ب، ط: «ثمّ قال: ووجه الصواب...».
(10) الصحاح (بغض).
(11) لابن برّي حاشية على «تاج اللغة وصحاح العربية» للجوهري، المسماة: «التنبيه والايضاح عمّا وقع في الصحاح». الكشف 1072/2. وصل فيه إلى باب الشين، مادة (وقش).
(12) قوله: «إلاّ بأشدّ ونحوه» سقط من ب، وفي الأصل: «إلاّ ما شذ»، وأثبت الصواب من ط، أ. وانظر شرح الكافية 307/2.
(13) سقطت من أ.
(14) قول ابن بري في اللسان (بغض). وفي ب، ط: «المبغض لك».

(مشترك). وفي أفعال السرقسطي: «بَغُضَ الشيءُ بغاضةً: صارَ بغيضاً، ويقولون: بَغُضَ جَدُّكَ، في الشتم؛ كـ(عَثُر جَدُّكَ)»[1]. وكما لم يُسمعْ (مبغوض) لم يُسمعْ (باغض)، كما قاله الصَّفديّ في «أعوانِ النصر»[2]، وخطَّأَ مَنْ قال: [الكامل]

وبـهِ يـقـول المسلمونَ، وهَـلْ تَـرى عَـيْـنٌ لآلِ مُـحـمَّـدٍ مِـنْ بـاغـضِ

• • •

ويقولون: انضافَ الشيء إليه، وانفسدَ الأمر عليه، وكلا اللفظين معرّة لكاتبه والمتلفّظ به.

قد تقرر في التصريف أنّ مُطاوِعَ[3] فَعَلَ: انفعل وافتعلَ؛ نحو: شويته فاشتوى وانشوى، ومُطاوِعَ أَفْعل: فعَل؛ نحو: أدخلته[4] فدخل، ولذا قال المصنف: **إذ لا مساغ[5] له في كلام العرب، ولا في مقاييس التصريف**؛ لأنه لم يُسمع [شيء][6] في هذه الألفاظ، ولم يندرج تحت القواعد التصريفية[7]، وما وردَ فيه فهو شاذّ[8]. فقول ابن برّي في الحواشي يردّ[9] على المصنّف: «انشلى وانشال، واندمق واندخل: هي[10] مطاوعةٌ لقولك: أشليتهُ وأشلته وأدمقتهُ[11] وأدخلته، وكذلك أجلته فانجال؛ كما قال: [البسيط]

.... ولا يَدِي في حَمِيتِ القَوْمِ تَنْدَخِلُ[12]

---

(1) أفعال السرقسطي (بغض).
(2) «أعيان العصر وأعوان النصر»: للصفدي (764 هـ). لم أقف على قوله فيه.
(3) في المنصف 71/1: «ومعنى المطاوعة: أن تريد من الشيء أمراً ما، فتبلُغَهُ؛ إمّا بأن يفعل ما تريده إذا كان ممّا يصحّ منه الفعل، وإما أن يصير إلى مثل حالِ الفاعل الذي يصح منه الفعل، وإن كان مما لا يصحّ منه الفعل»، وانظر الممتع 190/1.
(4) في أ: «داخلته» تصحيف. انظر شرح الشافية للرضي 108/1.
(5) العبارة في ب، ط: «فلا وجه لقول المصنف لا مساغ...».
(6) سقطت من الأصل.
(7) في ب، ط: «الصرفية».
(8) العبارة في ب، ط: «وما ورد منه فشاذ».
(9) في ب، ط: «ردّاً».
(10) في ب: «هذه».
(11) في أ: «وواقعته» تصحيف.
(12) عجز بيت للكميت، صدره:

لا خطوتي تتعاطى غير موضعها ....

وقال الفرزدق: [الكامل]

وَأَبِي الذي وَرَدَ الكُلاب مُسَوِّماً بالخيل تحتَ عجاجها المُنْجالِ»[1]

مع أنه[2] لا يلزم من ورودها لازمة أن تكون[3] مطاوعة، ولذلك ردّ الزمخشري على من قال: أكبّ مُطاوع كبَّ، كما فصّله في سورة تبارك[4].

كما شذَّ: **انسرب**. بالسين المهملة، قال ابن برّي: «لا يجوز أن يأتي انفعل[5] مطاوعاً[6] لفعل لازم، فأمّا انسرب الوحش وسرب فيه: إذا دخل، فهو مطاوع لـ (أسربه)؛ كما أن انطلق مطاوع لـ (أطلقه)»[7].

وما ذكره المصنّف هو مذهب أبي علي الفارسي[8]، والصحيح ما اختاره غيره؛ وهو المذكور في الحواشي، واختاره ابن عصفور وقال ردّاً على غيره: «وأمّا ما جاء في: منهوي ومنغوي– من هوى: سقط، وغوى: ضلّ– فيجوز أن يكونا مطاوعين لـ: أهويته وأغويته؛ كـ: أدخلته[9] فاندخل، وليس ذلك بشاذّ»[10]. فهو عنده مقيس، وهذا مخالف لما ذكره المصنّف، ولكلّ وجهةٌ هو مولّيها.

وهو في ديوانه 330/1 برواية «السَّكن» بدل «القوم»، وأدب الكاتب: 456 والاقتضاب: 408 وشرح أدب الكاتب للجواليقي: 232 وحواشي ابن بري: 60، وبلا نسبة في: شرح المقصورة لابن خالويه: 525 والمحتسب 296/1 والمنصف 72/1 وشرح الملوكي: 80 والممتع 191/1. والرواية في معظمها كرواية الديوان. والحَميتُ: زِقّ السمن. القاموس (حمت). في أ: «ولا يدري» تصحيف.

(1) البيت في ديوان الفرزدق 166/2 برواية: «والخيل» والاقتضاب: 408 وشرح أدب الكاتب للجواليقي: 232 وحواشي ابن بري: 61 واللسان (جول)، وبلا نسبة في: أدب الكاتب: 457. وفي ب، ط: «الكلال». والكُلابُ: اسم موضع، أو مَاء كان عند وقعة للعرب.

(2) سقطت من أ.

(3) في ب، ط: «كونها».

(4) انظر الكشاف 582/4 في تفسيره للآية (22) من سورة تبارك: ﴿أَفَمَن يَمْشِي مُكِبًّا عَلَىٰ وَجْهِهِۦٓ أَهْدَىٰٓ أَمَّن يَمْشِي سَوِيًّا عَلَىٰ صِرَٰطٍ مُّسْتَقِيمٍ ﴿٢٢﴾﴾.

(5) في الأصل أ ب: «الفعل»، وأثبت ما في ط وحواشي ابن برّي.

(6) سقطت من أ.

(7) حواشي ابن بري: 61.

(8) انظر المنصف 73/1 والممتع 191/1 حيث خصّ أبو علي مجيء انفعل من اللازم بضرورة الشعر.

(9) في ب، ط: «كما في أدخلته فاندخل».

(10) الممتع 192/1.

ويقولون للمأمور بالبرّ والشَّم: بِرَّ والدَكَ- بكسر الباء-، وشُمَّ يدك- بضمّ الشين- والصواب أن يُفتحا؛ لأنهما مفتوحان في: يَبَرُّ ويَشَمُّ، وحركة أوّل الأمر في المُضاعَفِ تابعةٌ لعينِ مضارعه[1].

وليس ما قاله صحيحاً؛ لأنّ أهل اللغة قالوا: إنّه سُمعَ من العرب: شَمِمْتُهُ أَشَمُّهُ كـ: علمتهُ أعلمُهُ، وشَمَمْتُهُ أشُمُّهُ كـ: نَصَرْتُهُ أنصرُهُ، وإن كانت الأُولى أفصح[2]، وفي القاموس: «بَرِرْتُهُ كـ: عَلِمْتهُ وضَرَبْتهُ»[3]. وقد وضَحَ الصُّبح لذي عينين.

ويقولون: أشرُّ من فلان، والصّواب أن يُقال: هو شَرٌّ من فلانٍ- بغير ألف- كما قال تعالى: ﴿إِنَّ شَرَّ ٱلدَّوَآبِّ عِندَ ٱللَّهِ ٱلصُّمُّ ٱلۡبُكۡمُ﴾[الأنفال: 22].

هذا أيضاً من الطراز الأول: [الطويل]

.... ولكنَّ عَيْنَ السُّخْطِ تُبْدِي المَسَاويا[4]

فإنّه ورد في الكلام الفصيح كثيراً[5]: أشرّ، وإن كان (شرّ) بدونها أكثر، وقد قُرئ قوله تعالى: ﴿سَيَعۡلَمُونَ غَدٗا مَّنِ ٱلۡكَذَّابُ ٱلۡأَشِرُ﴾ [القمر: 26] بالأوّل[6]، فقول المصنف: إنّه لحنٌ، ممّا أخطأ فيه، وكذلك ورد في (خير): (أخير)[7]، وعليه قول رؤبة[8]: [مشطور الرجز]

---

(1) العبارة في ب، ط: «وحركة أول فعل الأمر من جنس حركة ثاني مضارعه».
(2) انظر حواشي ابن بري: 62 واللسان والأساس (شمم).
(3) القاموس (برر).
(4) عجز بيت قاله عبد الله بن معاوية بن عبد الله بن جعفر بن أبي طالب، وصدره:
فعَينُ الرّضا عن كلِّ عَيبٍ كليلةٌ
وهو في الكامل 277/1 وزهر الآداب 85/أ.
(5) ليست في أ.
(6) قرأ قتادة وأبو قلابة: «الأشَرُّ» بالتشديد. شواذ القرآن لابن خالويه: 147 والبحر المحيط 43/10.
(7) في ب: «آخر» تصحيف.
(8) الرجز لرؤبة في المحتسب 299/2 وحواشي ابن بري: 64 وكشف الطرة: 50 وهو ليس في ديوانه، وبلا نسبة في: شرح التصريح 101/2 والهمع 45/6 والدّرر 224/2.

بــلالُ خَـيْـرُ الـنّـاسِ وابــنُ الأَخْــيَــرِ[1]

وقال الجوهري: إنّها لغة قليلة[2]، وهو الحقّ، وقد صحّ ورودُهُ نثراً في أحاديثَ وقع بعضُها في صحيح البخاري، وقال الكرماني: إنها تدّل على أنّهُ فصيحٌ صحيحٌ[3]، خلافاً لمن أنكره. فحسْبُكَ من غِنىً شِبَعٌ وَرِيّ[4]!

على أنّ المسموعَ: نبحتْهُ الكلاب، لا كما تقول العامة: نبحت عليه الكلاب. ادّعى أنّ «نبح» لم يُسمعْ إلاّ متعدياً بنفسه، واستشهد عليه بقوله: [مشطور الرجز]

إذا رَأَوْهــــا نَـبَـحـتْـنـي هَــــرُّوا[5]

وقوله: [الوافر]

وكلــبٌ ينبح الأضــيـــاف عندي ....[6]

---

(1) في الأصل: «وأنت الأخير»، وأثبت الصواب من النسخ الأخرى.

(2) في الصحاح (شرر): «وهي لغة رديئة».

(3) في صحيح البخاري، كتاب فضائل الصحابة 1360/3 حديث طويل عن فضائل جعفر؛ منه: «وكان أخيَرَ الناسِ للمسكينِ جعفرُ بن أبي طالب». وقال الكرماني في شرحه 3/15 تعليقاً على الحديث: «و (خير الناس): في بعضها: أخير، وهي أيضاً لغة فصيحة». وفي صحيح البخاري، كتاب الأنبياء 1211/3 حديث آخر طويل؛ منه: «... فقال رسول الله ﷺ: أيُّ رجلٍ فيكم عبدُ الله بن سلام؟ قالوا: أعلمنا، وابنُ أعلمنا، وأخيرُنا، وابنُ أخْيرِنا...». وقال الكرماني في شرحه 227/13 معلقاً: «ولفظ (أخيرنا) دليل من قال: إن أفعل التفضيل بلفظ (الأخْيَر) مستعمل، وقد جاء أيضاً: صغراها أشرّها».

(4) مَثَلٌ يُضرب في القناعة بما يُشبع، والجود بما يفضل، وهو في مجمع الأمثال 256/1، وأصله لامرئ القيس يذكر معزى كانت له فيقول:

إذا مـا لم تـكـن إبــلٌ فـمـعزى ... كــأنّ قــرون جِلّـتِـهـا الـعِـصِـيُّ

فـتـمــلأ بـيـتـنـا أقِـطــاً وسـمـنـاً ... وحـسْـبـك مـن غـنًـى شبع وريُّ

(5) الرجز كما استشهد به الحريري:

إنّ بــنــيّ لـيـسـوا فـيـهـم بِــرُّ

وأُمُّــــهـــم مِـثـلُـهُــمُ أو شَــرُّ

إذا رأوهـــــا نـبـحـتـنـي هَـــرّوا

وهو بلا نسبة في تهذيب الخواص: 120.

(6) صدر بيت قالته ميسون بنت بحدل الكلبية، أم يزيد بن معاوية، تتحسّر على حياة البادية، وعجزه:

.... أحــبُّ إلــيَّ مــن قــطٍّ ألــوف

وهو مع أبيات أخرى في الخزانة 504/8 وسيأتي ذكرها.

والحقّ أنّه ورد لازماً– ومصدره: النبوح– ومتعدّياً. وفي تهذيب الأزهري ولسان العرب: «عن شمر[1] قال[2]: نبحَهُ ونبحَ عليه»[3]، واختاره علم الهدى في الدّرر والغرر[4]، واستشهد له بقول هلال بن خثعم[5]: [الطويل]

وإنّي لَعَفٌّ عن زيارةِ جارتي وإنّي لَمَشْنُوءٌ إليَّ اغتيابُها

إذا غابَ عنها بَعلُها لم أكنْ لها زؤوراً ولم تَنْبَحْ عليّ كِلابُها[6]

فقد[7] عرفتَ ورود كلّ منهما في فصيح الكلام[8]، وأنّ تحتَ الرغوة اللبن الصريح، فلا حاجة إلى أن يقال: إنّه ضُمّن معنى (صاح) أو حُمل عليه.

وقوله: **فحذفت همزتها**؛ يعني به أن التعجّب والتفضيل من بابٍ واحدٍ، لكنّه خالفه لكثرة استعماله، وما اعترض به المحشّي عليه من أنّه «يقتضي أنّ الهمزة في قولهم: (ما أشرّه!) هي الهمزة التي كان يجب أن تظهر في قولك: (هو أشرّ منه) لو نُطق بها، وليس كذلك؛ لأنّ الهمزة في (ما أشرّه!) همزة النقل للتعدية، اللازمة لكل فعل مُتعجّب منه، وأمّا الهمزة في (أشرّ منه) فليست همزة نقل»[9]، وتركه خيرٌ منه كما لا يخفى[10].

ويقولون: هَبّت الأَرياحُ، مقايسةً على قولهم: رِياح، وهو خطأ بيّن، ووهمٌ مستَهجنٌ، والصّواب أن يقال: هبّت الأرْواح.

---

(1) هو شَمِرُ بن حمدَوَيْه، أبو عمرو الهروي (255هـ): نحوي لغويّ، راوية للأخبار والأشعار، أخذ عن ابن الأعرابي والأصمعي، صنّف في غريب الحديث. إنباه الرواة 77/2، معجم الأدباء 410/3، البغية 5/2.
(2) في ب، ط: «يقال».
(3) تهذيب اللغة واللسان (نبح).
(4) أمالي المرتضى 379/1.
(5) في الأصل وأ: «هلال جعشم» وفي ب، ط: «هلال جشم»، وأثبت ما في مراجع ترجمته. وهو هلال ابن خثعم المازني: شاعر مجيد، لم تعرف سنة وفاته، ولعلّه من أبناء المئة الأولى للهجرة. سمط اللآلي: 386، الأعلام 90/8.
(6) البيتان مع أبيات أخرى في أمالي المرتضى 179/1، والثاني منهما بلا نسبة في اللسان (زور).
(7) في ب، ط: «إذاً».
(8) في ب، ط: «الكلام الفصيح».
(9) حواشي ابن بري: 63.
(10) العبارة في ب، ط: «وترك مثل هذا خير من وجوده».

في شرح (بانت سعاد)[1] لابنِ هشام: «من العربِ من يقول: (أَرياح) كراهةَ الاشتباه بجمع (روح)؛ كما قال الجميع: (أعياد)[2] كراهة الاشتباه بجمع (عود)، وقول الحريري[3]: (الأرياح جمعُ ريح) لحنٌ مردود، وحكى قول الجوهري: الريحُ واحدةُ الرياح والأرياح، وقد يُجمع على أرواحٍ[4]، وقال: إنّه يقتضي أن الأرياح هو الكثير، وليس كذلك، وإنّما الكثير: أرواح»[5].

وقال ابن برّي: «لم يحكِ (الأرياح) أحدٌ من أهل اللغة غير اللّحياني[6]، ووردت في شعر عمارة بن عقيل»[7].

وفي النهاية الأثيرية: «جمع النار: نيران، وتجمع على أنيار، وأصله: أنوار؛ لأنه واوي؛ كما جاء في (ريح) و(عيد): (أرياح) و(أعياد)»[8].

إذا عرفتَ هذا عرفتَ أنّ ما قاله المصنّفُ لا أصلَ له. ثمّ إنه بقي في كلامه شيء، فقوله: **وإنمّا أبدلت الواو [ياء][9] في ريح... الخ**، قيل عليه: «إنّ الوجهَ في قلبها في المفردِ سكونُها بعد كسرة؛ كما في (ميزان)، وفي الجمع الكسرة قبلها والألف بعدها واعتلالها في المفرد، ومن ثمّ صحّت في (أرواح) لانتفاء الشرط الأوّل، وفي (كوزة) وجمعها (كوز) لانتفاء الثاني،

---

(1) «بانت سعاد»: قصيدة لكعب بن زهير بن أبي سلمى، قالها في مدح النبي ﷺ، وأوّلها:

بانت سعادُ فقلبي اليوم متبولُ ... مُتيَّم إثرها لم يُفدَ مكبولُ

عليها شروح عدّة، منها شرح البغدادي واللخمي وابن هشام والسيوطي وغيرهم. الكشف 1330/2.

(2) العبارة في ط: «كما قالوا في جمع عيد أعياد».

(3) في ب، ط: «المصنّف».

(4) الصحاح (روح).

(5) شرح بانت سعاد: 105.

(6) هو علي بن حازم اللحياني، وقيل: علي بن المبارك (بعد 207 هـ): لغويّ عاصر الفراء، وأخذ عنه ابن سلاّم، له كتاب «النوادر». إنباه الرواة 255/2، البغية 185/2.

(7) حواشي ابن بري: 64. وحكاية «أرياح» في جمع «ريح» عن عمارة جاءت في الخصائص 356/1 وفي مجالس العلماء: 148، وليس فيها نصّ الشعر الذي هو موضع الشاهد. وعمارة: هو عُمارَة بن عَقيل بن بلال بن جرير بن عطية الخطفي (239 هـ): شاعر فصيح، كان النحويون يأخذون اللغة عنه. الأغاني 9629/28، طبقات الشعراء: 316، الأعلام 37/5.

(8) النهاية 126/5 – 127.

(9) سقطت من الأصل وأ.

وفي (طوال) لانتفاء الثالث»[1]. قيل: «وإنّما قُلبت في (سِياط) للأوّلين، وسكونها في مفرده القائم مقامَ إعلالها، بخلاف (ديار) المعلّ مفرده؛ وهو: دار»[2]. وأما قوله:

[الطويل]

.... وأَنَّ أَعِـــزَّاءَ الـرِّجـــالِ طِيـالُهـا[3]

فشاذّ.

وقوله: **[إنّهم][4] فعلوا ذلك لئلاّ يلتبس[5] جمع عيد بجمع عود**. فرّق بما هو مشتركٌ بينهما؛ فإن (أرياح) أيضاً قُلب لئلاّ يلتبسَ بجمع (روح).

وقوله: [**كما قالوا**] [6]: هو أَلْيط بقلبي... الخ[7]. الذي في كتب اللغة مخالفٌ لِمَا قالهُ[8]، وإن كان ما قاله أظهر. وقال الكسائي: لاطَ الشيء بقلبي يَلوطُ ويليط، ويقال: هو أَلْوطُ وأَلْيَطُ؛ أي: ألصق بقلبي حبّاً[9].

وفي القاموس: «رجلٌ نَشْوانُ ونَشْيانُ: سَكرانُ بَيِّنُ النَّشْوَةِ- بالفتح- ونَشْيان بالأخبار بيّنُ النِّشوَة- بالكسر- أي: يتخبَّرُ الأخبارَ أوّلَ ورُودها»[10]. وهو مخالف لِما هنا، ومثله: (قَيْل) بفتح [القاف][11] وسكون الياء: المَلِك، أو مخصوص بملوك حِمْيَر، سُمّي به لنفوذ قوله[12]،

---

(1) القول لابن هشام في شرح بانت سعاد: 104- 105.

(2) القول لابن جني في المنصف 342/1.

(3) عجز بيت قاله أُنيف بن زبان النبهاني من طيئ - وهو شاعر إسلامي- وصدره:

تَـبـيَّنَ لي أنَّ الـقَـمَـاءَةَ ذِلَّـةٌ ....

وهو في: الحماسة البصرية 35/1 وبلا نسبة في: مجالس ثعلب 412/2 والمنصف 342/1 والمحتسب 184/1 وشرح المفصّل 25/5 والممتع 497/2 واللسان (طول)، ونُسب في الخزانة 488/9 لأُثال بن عبدة.

(4) زيادة من النسخ الأخرى.

(5) سقطت من أ.

(6) زيادة من النسخ الأخرى.

(7) تمام قول الحريري: «وأصله الواو؛ ليفرقوا بينه وبين قولهم: هو أَلْوط من فلان، وكما قالوا: نشيان للخبر؛ ليفرقوا بينه وبين نشوان من السكر».

(8) في القاموس (لوط): «وتلوّط الشيء بقلبي يلوطُ ويَليطُ، وتَلِيّط لَوْطاً ولَيْطاً: حُبّب إليه وأُلصق».

(9) اللسان (لوط).

(10) القاموس (نشي).

(11) سقطت من الأصل.

(12) جمهرة اللغة (قَيْل) والقاموس والتاج (قول).

وجُمع على (أَقيال) على اللفظ، وعلى (أقوال) على الأصل، وقيل: له اشتقاقان[1]؛ فمن قال: أقوال، أخذه من القول لِما مرّ، ومن قال: أقيال فهو عنده من: تقيّل أباهُ: إذا أتبعهُ، فهو بمعنى تَبِعَ. ولو كان من (القَول) لَمْ يَجُزْ فيهِ إلاّ (الأقوال)؛ كما في (ميّت وأموات).

وقال ابن الشجري[2]: هو على اللفظ، وردّه الدَّماميني على ما فصَّل في شرح المغني[3]. واختار السُّهيلي أنّه من (القول)، وقال: لم يجمع على (أقوال) لئلاّ يلتبس بجمع (قول) فهو ممّا نحن فيه، وقال: إن ريحاً وأرياحاً لغةٌ لبني أسد.

ميسون – بالميم والسّين المهملة، بزنة (جَيْحون) –: عَلَمٌ لميسون بنت بَحْدل[4] زوجة معاوية، و(مَيْسون) و(بَحْدل) كـ جَعْفر: علمان مرتجلان[5]. و(ميسون) يحتملُ الاشتقاقَ من: مَسَنَهُ: إذا ضربَهُ بالسَّوطِ –كما قالَهُ ابن السِّيد في كتاب «الحُلَل»– أو من: ماسَ بمعنى[6] تبختر[7].

وتخفِق[8]– بكسر الفاء–: من خفقت الرّيح: إذا تحرّكت وهبّت. والمُنيف: العالي،

(1) اللسان (قول) و(قيل) والتاج (قول).
(2) هو أبو السّعادات هبة الله بن علي، المعروف بابن الشجري (542 هـ): من أئمة العلم باللغة والأدب وأحوال العرب، من كتبه: «الأمالي» و«الحماسة». وفيات الأعيان 45/6، سير أعلام النبلاء 27/15، الأعلام 74/8.
(3) قول ابن الشجري وردّ الدماميني في التاج (قول).
(4) هي ميسون بنت بحدل بن أنيف، من بني حارثة بن حباب الكلبي، أم يزيد بن معاوية (نحو 80 هـ): شاعرة، استشهد الحريري بشعرها. الخزانة 505/8، الأعلام 339/7.
(5) العبارة في ب: «وقوله: ميسون بنت بحدل: زوجة معاوية، وميسون وبحدل كجعفر: علمان مرتجلان، وميسون كجيحون، بالميم والسّين المهملة».
(6) في ب: «إذا».
(7) انظر الحلل: 261.
(8) يشرح الخفاجي هنا ألفاظاً وردت في أبيات لميسون بنت بحدل، استشهد بها الحريري على أن جمع ريح: أرواح، والأبيات هي:

لَبَيتٌ تَخفُقُ الأرواحُ فيهِ ... أَحبُّ إليَّ من قصرٍ مُنيفِ
ولُبْسُ عباءَة وتَقَرَّ عيني ... أَحبُّ إليّ من لُبْسِ الشفوفِ
وأكلُ كُسَيرةٍ في كِسْر بيتي ... أحبُّ إليَّ من أكلِ الرَّغيفِ
وأصواتُ الرياحِ بكلِّ فجّ ... أحبُّ إليّ من نَقْرِ الدّفوفِ
وكلبٌ ينبَحُ الطُّرّاقَ دوني ... أحبُّ إليَّ من قِطٍّ أَلوفِ
وبَكرٌ يتبعُ الأظعانَ صعبٌ ... أحبُّ إليّ من بَغلٍ زَفوفِ
وخِرْقٌ من بني عمي نحيفٌ ... أحبُّ إليَّ من عِلْجٍ عنيفِ

والشّفوف: جمع شَفٍّ[1] بالفتح؛ وهو الثوبُ الرقيق. وكِسْرُ البيتِ بكسر الكاف: الخِباء[2]، أو ما يلي الأرضَ منه. والفجّ: الطريق الواسع. والدُّفوفُ: جمعُ دَفٍّ -بالفتح والضمّ- معروف[3]، والبَكر - بفتح الباء-: فتى الإبل. والخِرْقُ -بكسر الخاء- :الكريم، وتقابل في هذه الأبيات ما تألفه الحاضره وأهل البادية. والبغل الزّفوف: المسرع. وعليف: رُوي باللاّم بمعنى معلوف، وبالنّون من العنف. وهذا من حنين أهل البادية لها[4]، وتبرّمها[5] من الحضر.

ومثله ما ذكره الراغبُ من أنّ امرأةً ضبّية تسمى أم[6] حسّانة، قعدتْ على بركة في روضةٍ بين الرياحين والأزهار، في ألطفِ زمانٍ[7] وأنزه مكان[8]، فقيل لها: كيف حالك هنا؟ أليس أطيب ممّا كنتِ فيه بالبادية؟ فأطرقت [ساعةً][9]، ثمّ تنفّست وقالت[10]: [الطويل]

أقـــولُ لأدنـــى صـاحـبـيَّ أسـرّه ... وللعينِ دمع يحدر الكحل ساكبُه

لعمري لَنَهْرٌ باللّوى نازح القذى ... بعيد النواحي غير طرق مشاربُه

أحـبُّ إلينا من صهاريج ملّئت ... للعبٍ ولم تملحْ لديّ ملاعبُه

فيا حبّذا نجدٌ وطيبُ ترابِه ... إذا أهضبته بالعشيّ هواضبُه

وريحُ صَبا نجدٍ إذا ما تنسّمتْ ... ضحى أو سرت جنح الظلامِ خبائبُه[11]

فأقسمُ لا أنساهُ ما دمتُ حيّةً ... وما دامَ ليلٌ من نهارٍ يعاقبُه[12]

---

(1) في أ: «شاف».
(2) العبارة في الأصل: «وكسر البيت والخباء بكسر الكاف» وهي عبارة مشوّشة، وأثبت الصواب من النسخ الأخرى.
(3) سقطت من ب، ط.
(4) في ب، ط: «إليها».
(5) في أ، ب، ط: «وتبرئة».
(6) سقطت من ب، ط.
(7) في ب، ط: «وقت».
(8) قوله: «وأنزه مكان» سقط من ب، ط.
(9) زيادة من أ، ط.
(10) في ب: «وأنشدت».
(11) البيت كاملاً سقط من أ.
(12) رواية البيت في ب:

فـلا زالَ هـذا الـقـصـر أشـعـر لوعة بـذكـراه حتى يـتـركَ الـمـاءَ شاربُه[1]

ثمّ [إنّ المصنّف][2] ذكر كلمات بُني منها اسمُ المفعول من الفعل اللازم على خلاف الصّواب عنده، فقال: **ويقولون: باقلاّء مدوَّد، وطعام مسوَّس، وخبزٌ مكرَّج، ومتاعٌ مقارَبٌ، ورجلٌ مُوسوَسٌ، فيفتحونَ ما قبلَ الآخر من كلّ كلمة، والصواب كسره.**

مدوّد ومسوس: من الدّود والسّوس، ظاهر المعنى. ومكرّج -بكاف وراء مهملة يليها جيم-: من كَرِجَ الخبزُ كفرِحَ، وأكرج وكرّج وتكرّجَ: فَسَد وعَلَتْهُ خُضْرةٌ[3]. والمقارب-: بقاف وراء مهملة وموحّدة -: ما بين الجيّد والرديء[4]. وما ذكره كلّه ظاهر للزوم أفعالها، فالقياس ألاّ يبنى منه اسم مفعول[5]، إلاّ أنّه لما ذكر (مقارب) وفسّره بما مرّ وضبطه بالكسر، قال: ومتاع مقارَب، بالفتح.

وقول المصنّف: **ويقال في الفعل من المدوّد**[6] بتقدير مضافٍ؛ أي: من مادّة المدوّد، فلا يَرد قول المحُشّي: «الصواب أن يقال في الفعل من المدوّد: دوّد، ومن الدائد: دَادَ يدَادُ، ولو قال: من الدّود، لم يكن عليه انتقاد»[7]. وفي أفعال السّرقسطي: «دادَ الطّعامُ يداد ويدُودُ داداً ودِيداً، ودِيدَ الطعام أيضاً، وطعام دادٌ وأدادٌ، يَدِيدُ إِدَادةً وإداداً: إذا وقَع فيهِ الدُّودُ»[8].

وفي الكشاف: «رجلٌ موسوِسٌ -بكسر الواو-، ولا يُقالُ موسوَس -بالفتح- ولكن موسوسٌ لَهُ وإليه»[9]. ويخالفه قول الكرماني في شرح البخاري: «الموسوَسُ -بفتح الواو وكسرها- من: وسوستْ إليه نفسه»[10]. فإنّ ظاهره أنّه مروي فيه، لا أنّه على الحذف والإيصال،

---

(1) الخبر والأبيات في محاضرات الأدباء للراغب 621/4 مع اختلاف بسيط في الرواية.
وأقسم لا أنساه والعمر قائم وكـلّ نـهـار والـدّجـى يتعاقبه
(2) زيادة من ب، ط.
(3) الصحاح (كرج).
(4) الصحاح (قرب).
(5) انظر شرح الكافية للرضي 204/2 – 205.
(6) تمام قول الحريري: «ويقال في الفعل من المدوَّد: داد وأداد ودوّد ودِيدَ. ومن هذا النوع قولهم للبُسْرة إذا بدا الإرطاب في أسفلها: مُذَنَّبة- بفتح النون- والصواب أن يقال فيها: مذنِّبة، بكسر النون».
(7) حواشي ابن بري: 66.
(8) أفعال السّرقسطي 293/3.
(9) الكشاف 94/2، في تفسير الآية 20 من سورة الأعراف.
(10) شرح البخاري للكرماني 193/19.

فإنه سماعيّ أيضاً، فعلى هذا ما ادّعاه المصنف غيرُ مسلم له.

ويُحكى أنّ الرشيد لمّا جمع بين أبي الحسنِ الكسائي وأبي محمد اليزيدي[1]... إلى آخر ما حكاه[2]، قال أبو محمد البلخي[3]: المجلس الذي جرى بينهما إنّما كان في بيت شعر[4] سأل اليزيديُّ الكسائيَّ عن إعرابه؛ وهو: [مجزوء الرمل]

مــا رأيــنــا خَــرَبــا نـقْــ ــقَــرَ عـنـه الـبَـيْـضَ صَـقْـرُ

لا يــكــون الــعَــيْــرُ مُــهــراً لا يــكــون الـمُــهــرُ مُــهْــرُ[5]

فقال الكسائيُّ: يجب أن يكون (المهر) منصوباً على أنه خبر كان، ففي البيت على هذا إقواء. وقال اليزيدي: الشعر صوابٌ؛ لأن الكلام تمَّ عند قولِه: لا يكون، ثمّ استأنف فقال: المهرُ مهرُ. وضربَ الأرضَ بقَلَنْسُوتهِ، إلى آخر ما ذكرهُ المصنّفُ.

ووقع في عبارته هنا[6]: **فقال له: إذا كان ماذا؟** فإن قلتَ: كيف قدّم الفعل على اسم الاستفهام، مع أنّ له صدر الكلام؟ قلتُ: ها أنا أبيّن لكَ ذلك بما لا مزيد عليه، فإنه من الفوائد النفيسة، وقد خَفِي على كثير من فحولِ السّلفِ المصنّفين، قال سيبويه زمانه أبو حيّان[7] -أفاض الله على مثواهُ شآبيب الرحمه والغفران-: مذهبُ البصريين أن المفعولَ إذا كان اسم استفهام يجب تقديمه، وحكى غيرهم أن العربَ قد تقدّمُ العاملَ على اسم الاستفهام شذوذاً؛ نحو: أضرب من وما؟ وإذا كان استفهاماً عن شيءٍ جرى ذكره؛ نحو قولك في (ضربتُ رجلاً):

---

(1) هو يحيى بن المبارك بن المغيرة العدوي، المعروف باليزيدي (202هـ): عالم باللغة والأدب، راوية للشعر. وفيات الأعيان 183/6، سير أعلام النبلاء 361/8، الخزانة 73/11

(2) المجلس الذي ذكره الحريري بين الكسائي واليزيدي، سأل فيه الأخير الكسائي: كيف يقول: تمرة مذنَّبة أو مذنِّبة؟ فلم ينتبه الكسائي لقوله: تمرة، بل ظنّ أنّه قال: بسرة، فقال: أقول: مذنِّبة. فقال له اليزيدي: إذا كان ماذا؟ قال: إذا بدا الإرطاب من أسفلها. فضرب اليزيدي بقلنسوته الأرض...

(3) هو أحمد بن جعفر بن موسى بن الوزير يحيى بن خالد بن برمك (324 هـ): كان كثير الرواية للأخبار، من ظرفاء عصره. وفيات الأعيان 133/1، سير أعلام النبلاء 616/11، الأعلام 107/1.

(4) لعلّ ما ذكره البلخي هو مجلس آخر غير الذي ذكره الحريري، ففي التصحيف والتحريف: 154 «اجتمع الكسائي واليزيدي عند الرشيد، فجرت بينهما مسائل كثيرة». وانظر مجالس العلماء: 120.

(5) لم أقف على قائل البيتين، وهما في السابق من مجالس العلماء، والتصحيف والتحريف: 124 وحواشي ابن بري: 67.

(6) في ب، ط: «قبل ذلك».

(7) هو أبو حيان الأندلسي صاحب الارتشاف، وسبقت ترجمته ص 138.

ضربتَ مَنْ؟ جاز، وقد خُصّ بـ (من) و(ما)، وحكى [في (أين)][1] في الاستثبات أيضاً، وهذا لا يعرفُه البصريون. وقد سُمع من العرب: كان ماذا؟ ووقع في شعر لابن المُرحِّل[2] شيخ أبي حيان، فأنكرهُ ابنُ أبي الرّبيع[3]، فلمّا بلغَهُ ذلك صنّف في الرّدّ عليه تصنيفاً أنشد فيه لنفسه:

[مجزوء الرمل]

عــــابَ قــــومٌ (كــــانَ مــــاذا) لــيــت شــعــري لِــــمَ هــــذا؟

وإذا عــــابُــــوهُ جَــــهْــــلًا دونَ عــلــمٍ كــانَ مــــاذا؟![4]

كذا نقلته من خطّ ابنِ أبي سَبع[5] تلميذ أبي حيّان رحمه الله [تعالى][6]، وقد رأيته مصرّحاً بِهِ في كثير من كتب العربية، وقالوا: إنّه سُمع في (ماذا) كثيراً، ووقع في عبارة للزمخشري في كشافه[7] من سورة آل عمران: «فيقولون ماذا؟»[8] وكذا في المفتاح في قوله: «يشبه ماذا»؟ ومن الشرّاح مَن لم يقف على ما قدّمناه لك، فقال: ما في كلام الثقات من قولهم: يكون ماذا؟ وصنع ماذا؟ وفعل ماذا؟ والوجه فيه أن يكون (ماذا) معمولاً لمحذوفٍ مدلول عليه بالعامل المذكور؛ أي: ماذا يكون؟ على طريقة التفسير بعد الإبهام، وفيه تكلُّفٌ لا حاجةَ إليه؛ لأنّ تقدّم المفسّر لا نظير له في العربية، والمعروف تأخّره كما في نحو: ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ٱسْتَجَارَكَ﴾ [التوبة: 6]. وقد صرّحوا بأنّه إذا خرج عن حقيقته من الاستفهام جاز تقدّم العامل عليه؛ كما في

---

(1) سقط من الأصل.

(2) في الأصل وجميع النسخ: «ابن المرجل»، والصّواب: «ابن المرحّل» بالحاء المهملة، وهو أبو الحكم مالك بن عبد الرحمن بن فرج بن أزرق (699 هـ): شاعر رقيق، له أرجوزة نظم بها فصيح ثعلب. سير أعلام النبلاء 153/17، البغية 271/2، الأعلام 263/5.

(3) هو أبو الحسين عبيد الله بن أحمد، ابن أبي الربيع القرشي (688 هـ): إمام أهل النحو في زمانه، قرأ النحو على الشلوبين، صنف: «شرح الإيضاح» و«البسيط في شرح الجمل» وغيرهما. البغية 125/2، الأعلام 191/4.

(4) البيتان في حاشية ياسين 139/1.

(5) في الأصل: «الربيع» وفي أ: «السبيع»، ولعل الصواب ما أثبته من ب، ط.

(6) زيادة من ط.

(7) في أ: «كتابه».

(8) وقعت عبارته هذه في تفسيره للآية 75 من سورة آل عمران، ففي 375/1 قال: «عن ابن عباس أنه سأله رجل: إنّا نصيب في الغزو من أموال أهل الذمة الدجاجة والشاة. قال: فتقولون ماذا؟ قال: نقول: ليس علينا في ذلك بأس».

قولهم: انظر إلى كيف يصنع؟ أي: إلى صنعه، فاحفظه فإنّه من كنوز المعاني[1].

ويقولون: فعل الغيرُ ذلك، فيدخلون على (غير) آلة التعريف، والمحقّقونَ من النحويين يمنعون من إدخال الألف واللاّم عليه[2].

ما ادّعاهُ من عَدَم دخول (أل) على (غير) وإن اشتُهر فلا مانعَ منهُ قياساً، وإنما المهمّ فيه إثباتُ سماعِه[3] من العَرب. وفي تهذيب [النووي][4]: «قال ابنُ أبي الحسن[5] في شامله: منعَ قومٌ دخولَ الألف واللامّ على (غير) و(كلّ) و(بعض)؛ لأنّها لا تتعرّف بالإضافةِ فلا تتعرّف باللاّم، قال: وعندي أنّه لا مانعَ من ذلك؛ لأنّ اللاّم ليست فيها للتعريف، ولكنّها اللام المعاقبة للإضافة[6] في نحو قوله: [مشطور الرجز]

كـــأنَّ بــيـــنَ كـفّــهـا والــــفـــكِّ[7]

أي: وفكّها. وقوله تعالى: ﴿فَإِنَّ ٱلۡجَنَّةَ هِيَ ٱلۡمَأۡوَىٰ﴾[النازعات: 41]أي: مأواه، على أنّ (غير) قد تتعرّف بالإضافة في بعض المواضع، وقد يُحمل الغير على الضدّ، والكلّ على الجملة، والبعض على الجزء، فيصحّ دخولُ اللام بهذا المعنى»[8]. فيصحّ بطريق الحمل على النظير، وهو شائعٌ في كلامهم.

وقال صاحب الهادي: «لا يجوزُ إدخالُ اللاّم عليه؛ لأنه لا بدَّ لَهُ من الإضافة، والمضاف إليه إماّ مذكور أو مَنْوي». ولا يجوز تثنيته ولا جمعه كما ذكره سيبويه[9]. وفي بعض الحواشي

---

(1) في أ، ب، ط: «فإنه من معالي الأمور».
(2) انظر الكتاب 479/3.
(3) في ب، ط: «السماع».
(4) في الأصل وجميع النسخ: «الأزهري» ولعله سهو من المؤلف، فالصواب: «النووي». وقوله هذا في كتابه: «تهذيب الأسماء واللغات»، كما سيأتي تخريجه قريباً.
(5) هو أبو محمد الحسن بن علي بن بركة، المعروف بابن أبي الحسن (582هـ): وله معرفة بالنحو، أخذه عن ابن الشجري. إنباه الرواة 351/1، البغية 511/1، معجم المؤلفين 252/3.
(6) في المغني: 77: «أجاز الكوفيون وبعض البصريين وكثير من المتأخرين نيابة (أل) عن الضمير المضاف إليه». واستشهد بالآية التي سترد في الشرح.
(7) الرجز لمنظور بن مرثد في خزانة الأدب 462/7، 468، 469، وبعده:
فـــارةُ مِـسْـكٍ ذُبِـحَـتْ في سُـكِّ
وبلا نسبة في أسرار العربية: 47 وشرح المفصل 138/4 واللسان (فكك)، والأشباه والنظائر 201/2.
(8) تهذيب الأسماء واللغات، القسم الثاني من 65/2– 66.
(9) قال سيبويه في الكتاب 479/3: «وغيرٌ أيضاً ليس باسم متمكن. ألا ترى أنّها لا تكون إلاّ نكرة، ولا تجمع

صرّحوا بأن (غيراً) وإن لم يتعرّف لا يجوز إدخالُ اللاّم عليه؛ لرعاية صورة الإضافة المعنوية، إلاّ أنّ المصنّفين كثيراً ما يدخلونها عليه، فكأنهم جعلوه بمعنى المغاير، لكنّه لم يوجد في كلام العرب.

وفي ضرام السقط[1] أن لـ (غير) ثلاثة مواضع:

أحدها: أن تقعَ موقعاً لا تكون فيهِ إلاّ نكرةً[2]، وذلك إذا أُريد بها النفيُ الساذج؛ كما في: مررتُ برجلٍ غير زيد.

الثاني: أن تقع موقعاً لا تكون فيه إلاّ معرفةً، وذلك إذا أُريد بها شيء قد عُرف بمضادّه المضاف إليه في معنى لا يضاده فيه إلاّ هو؛ كما إذا قلت: مررت بغيرك؛ أي: المعروف بمضادتك، إلاّ أنها في هذه لا تجري صفةً، فتذكر غير جارية على الموصوف.

الثالث: أن تقع موقعاً تكونُ فيهِ نكرةً تارة ومعرفةً أخرى؛ كما إذا قلت: مررتُ برجل كريم غير لئيم. وقد قيل: إنه إذا جاز أن تتعرّف بالإضافة فلا مانع من تعريفها باللاّم أيضاً، وكما لا يدخل عليه الألف واللاّم لا يثنى ولا يجمع[3]، فلا يقال: غيران وأغيار، إلاّ في كلام المولّدين، كما صرّح بهِ ابنُ هشام.

ولهذا السبب لم يدخل الألف واللاّم على المشاهير من المعارف؛ مثل: (دجلة) و(عرفة) و(ذكاء) ونحوه؛ لوضوح اشتهارها، والاكتفاء عن تعريفها بعرفان ذواتها.

لا يخفى ما فيه؛ فإنه قياس مع الفارق؛ لأنّ ما ذكره أعلام، والأعلامُ جنسيةً أو شخصيةً لا تدخلها اللام، فما ذكره ليس ممّا نحن فيه.

وأما إدخال اللاّم على (كلّ) فنقل المعرّي في «رسالة الغفران» أنّ أبا عليّ الفارسيّ كان يجيزه[4] وينقله عن سيبويه، وليس بشائع في قديم كلام العرب، وأنشد لسُحَيْم[5] شاهداً عليه؛

ولا تدخلها الألف واللام؟».

(1) «ضرام السقط»: هو شرح على ديوان أبي العلاء المعّري المسمّى بـ «سقط الزند»، والضرام لصدر الأفاضل المعروف بالخوارزمي (617 هـ). الكشف 993/2.

(2) من هنا إلى قوله: «لا تكون فيه إلا معرفة» سقط من أ.

(3) انظر الكتاب 479/3.

(4) رسالة الغفران: 448—449.

(5) هو سُحيم عبد بني الحسحاس، (نحو 40 هـ): شاعر محسن، أدرك النبي ﷺ، له ديوان شعر مطبوع. الشعر

وهو قوله: [الطويل]

رَأَيْــــتُ الـغَـنِـيَّ والـفـقـيـرَ كلَيْهما إلى المَوتِ يأتي الموتُ للكلِّ مَعْمدا[1]

وأمّا إدخالها على (بعض) فأجازه في شرح الهادي، وأنشد عليه لمجنون عامر[2]: [البسيط]

لا تنكر البعض من ذَنبي[3] فتجحدَه ولا تحدّثني أن سـوف تقضيني[4]

ونظير هذا الوهم قولهم: حضرت الكافّة، فيوهمون فيه أيضاً، على ما حكاه ثعلب فيما فسّره من معاني القرآن.

يعني أنّه لا بدّ من تنكيره ونصبه على الحال[5]، وذو الحال من العقلاء، وهذا ممّا اشتهر، وإن لم يصف من الكدر. وتحريره بعد ذكر كلام النحّاة وأهل اللّغة فيه أنّه قال في شرح اللباب[6]: «مِنَ الأسماء ما يَلزم النَّصب على الحال استعمالاً؛ نحو: (طرّاً) و(كافّةً) و(قاطبة)، واستهجنوا إضافتها في كلام الزمخشري والحريري؛ كقوله في خطبة المفصّل: محيطاً بكافّة الأبواب»[7]. وهو ممّا خُطئ فيه، ومخطّئُهُ هو المخطِئُ؛ لأنا إذا علمنا وضعَ لفظٍ لمعنى[8]

والشعراء 643/2، الأغاني 9041/26، الأعلام 79/3.

(1) البيت في ديوان سُحيم: 41 ورواية الشطر الثاني:

.... إلى الموت يأتي منهما الموت مَعْمدا

وحينئذ لا شاهد فيه. وانظر: رسالة الغفران: 449 وكشف الطرّة: 85.

(2) هو قيس بن الملوّح بن مزاحم العامري (68 هـ): شاعر غزل من المتيمين من أهل نجد، المعروف بمجنون ليلى؛ وهي ليلى بنت مهدي ابنة عمّه، له ديوان شعر مطبوع. الشعر والشعراء 563/2، سير أعلام النبلاء 58/5، الأعلام 208/5.

(3) في ب، ط: «ديني».

(4) البيت في ديوان مجنون ليلى: 279 برواية:

لا يبعدُ النَّـقْـدُ مـن حـقّـي فينكرَهُ ولا يحدّثني أن سـوف يقضيني

وحينئذ لا شاهد فيه. وانظر كشف الطرة: 85.

(5) انظر معاني القرآن للفرّاء 436/1.

(6) «شرح اللباب في علم الإعراب» للشيرازي: أطروحة في جزأين، دراسة وتحقيق د. شوقي المعرّي.

(7) شرح اللباب 416/1. وقول الزمخشري: «محيطاً بكافة الأبواب» في المفصّل: 14. وقال ابن يعيش شارحه 17/1: «وقوله: بكافّة الأبواب، شاذّ من وجهين؛ أحدهما: أن (كافة) لا تستعمل إلاّ حالاً، وههنا قد خفضها بالباء، والوجه الثاني أنه استعمله في غير الأناسي، والكافّة: الجماعة من الناس لغة».

(8) سقطت من ط.

عام بنقل من السّلفِ، وتتبّع لموارد استعماله في كلام من يُعتدُّ به ويُستشهد بكلامه، ورأيناهم استعملوه على حالةٍ مخصوصةٍ من الإعراب والتعريف والتنكير ونحوه، فهل يمتنع استعماله على خلاف ما ورد به- مع صِدقِ معناه الوضعي عليه- أم لا؟ وعلى تقدير جوازه فهل تقول: إنّه حقيقة أو مجاز؟ ومثاله ما نحن فيه، فإن (كافة) ورد عن العرب بمعنى الجميع، لكنّهم استعملوه منكّراً منصوباً وفي الناس خاصة[1]، ومقتضى الوضع ألاّ يلزمه ما ذكر، فيُستعمل كما استُعمل (جميعاً) معرّفاً ومنكّراً بوجوه الإعراب في الناس وغيرهم، والظاهر الجواز؛ لأنّا لو اقتصرنا في الألفاظ على ما استعملته العرب العاربةُ والمستعربة حجّرنا الواسع، وعَسُر التكلّم بالعربيّة على من بعدهم، ولمّا لم يخرج عمّا وُضع له فهو حقيقة، والذي يشهد له العقل السّليم أنّه لا مَحِيد[2] عمّا قلناهُ إلاّ لمكابر أو معاند.

على أنه قد ورد في كلام البلغاء على خلاف ما ادعوه، كما في كتاب عمر بن الخطّاب رضي الله عنه[3] لآل بني كاكلة، فإنّ فيه: قد جعلت هكذا لآل بني كاكلة على كافّة بيتِ مالِ المسلمينَ، لكلّ عامٍ مئتي مثقالٍ عَيْناً ذهباً إبريزاً، كتبَهُ عمر بن الخطّاب[4]. وختمه: كفى بالموت واعظاً يا عمر.

قال الفاضل المحقّقُ سعدُ الملّةِ والدِّين[5] في شرح المقاصد: «وهذا مما صحّ عنه، والخطُّ موجود في آلِ بني كاكلة إلى الآن، ولمّا آلت الخلافة إلى أمير المؤمنين علي بن أبي طالب رضي الله عنه، عُرِض عليه هذا الكتاب فنفّذ ما فيه لهم، وكتب عليه بخطّه: ﴿لِلَّهِ ٱلۡأَمۡرُ مِن قَبۡلُ وَمِنۢ بَعۡدُۚ وَيَوۡمَئِذٖ يَفۡرَحُ ٱلۡمُؤۡمِنُونَ ٤﴾ [الروم: 4]، أنا أوّل من اتبع أمرَ مَنْ أعزَّ الإسلام، ونصر الدين والأحكام، عمرَ بن الخطابِ، ورسمت بمثل ما رسم لآل بني كاكلة في كلّ عامٍ مئتي دينارٍ ذهباً إبريزاً واتّبعتُ أثَرَهُ، وجعلتُ لهم مثل ما رسم عمر؛ إذ وَجَبَ عَليَّ وعلى جميعِ المسلمين اتّباع ذلك، كتبَهُ عليُّ بن أبي طالب»[6].

وهذا مع ما قبلَهُ موجودٌ إلى الآن بديار العراق، فقد استعملها معرّفة غير منصوبة لغير

---

(1) انظر شرح المفصل لابن يعيش 17/1.
(2) في ب، ط: «يحيد».
(3) زيادة من ب، ط.
(4) انظر شرح المقاصد 268/5.
(5) هو التفتازاني صاحب شرح المقاصد.
(6) شرح المقاصد 268/5.

العقلاء، وهو هو في الفصاحة[1]، وقد سمِعَهُ مثلُ عَليّ ولم ينكرهُ، وهو أحدُ الأحدين[2]، فأيّ إنكار واستهجان؟!

وقوله في المغني: «كافّة: مختصّ بمن يعقِل، ووهم الزمخشري في تفسير قوله تعالى: ﴿وَمَآ أَرۡسَلۡنَٰكَ إِلَّا كَآفَّةٗ لِّلنَّاسِ﴾[سبأ: 28]؛ إذ قدّر (كافة) نعتاً لمصدر محذوف – أي: إرساله كافّة – لأنّه أضاف إلى استعماله فيما لا يعقِلُ، إخراجُهُ عمّا التزم فيه من الحاليّة؛ كوهمه في خطبة المفصّل»[3] – الذي مرّ ذكره – ممّا لا يُلتفتُ إليه[4].

وإذا جازَ تعريفهُ بالإضافةِ جاز بالألف واللاّم أيضاً، ولا عِبرةَ بِمَنْ خطّأهم فيه؛ كصاحب القاموس[5]، وابنِ الخشّاب[6] في قوله: «أخطأ الحريريّ في قولهِ في مقاماته: بقاطبة الكتاب؛ فإن (قاطبة) و(طرّاً) و(معاً) مثل (كافة) عندهم». وادّعاءُ الغلط والشّذوذ هنا غيرُ مسموع.

وفي المصباح المنير: «جاءَ النّاسُ كافّةً، قيل: منصوب على الحالِ نصباً لازماً، ولا يُستعمل إلاّ كذلك، وعليه قوله تعالى: ﴿وَمَآ أَرۡسَلۡنَٰكَ إِلَّا كَآفَّةٗ لِّلنَّاسِ﴾ أي: إلاّ للنّاس جميعاً، وقال الفراء في كتاب (معاني القرآن): نُصبت لأنّها في مذهب المصدر، ولذلك لا يُدخِلُ العربُ فيها الألف واللاّم كـ: قاموا معاً وجميعاً. وقال الأزهريّ: (كافة) منصوبٌ على الحال، وهو مصدر على فاعلة؛ كالعاقبة والعافية، ولا يُثنّى ولا يجمع؛ كما لو قلت: قاتِلوا المشركين عامّة أو خاصّة، لا يثنى ذلك ولا يجمع»[7].

وقال الجوهري: «والكافّة: الجميع من النّاس، يُقال: لقيتهم كافّة؛ أي: كلّهم»[8]. وقيل: (كافة) اسمُ فاعل، والتاء فيه للمبالغة، وإليه ذهب الإمام الراغب، فقال في قوله تعالى:

---

(1) في ب، ط: «وهو في الفصاحة بمكان».

(2) في اللسان (وحد): «فسّره ابن الأعرابي بأنه واحد لا مثل له، يقال: هذا إِحدى الإِحَدِ، وأَحَدُ الأَحَدين، وواحدُ الآحادِ».

(3) المغني: 733.

(4) أي: كلام ابن هشام في المغني.

(5) في القاموس (كفف): «ولا يقال: جاءت الكافّة؛ لأنّه لا يدخلها (أل)، وَوَهم الجوهري، ولا تضاف».

(6) هو أبو محمد عبد الله بن أحمد، المعروف بابن الخشاب (567هـ): له معرفة بالحديث والتفسير واللغة والمنطق والفلسفة، من تصانيفه: «نقد المقامات الحريرية». إنباه الرواة 99/2، سير أعلام النبلاء 236/15، الأعلام 67/4.

(7) المصباح المنير (كفف). وانظر قول الفراء في معاني القرآن 436/1، وقول الأزهري في تهذيب اللغة (كفف).

(8) الصحاح (كفف).

﴿وَمَآ أَرۡسَلۡنَٰكَ إِلَّا كَآفَّةٗ لِّلنَّاسِ﴾: «أي: كافّاً لهم عن المعاصي، والهاءُ فيه للمبالغة كـ: راوية، وعلاّمة. وقوله تعالى: ﴿وَقَٰتِلُواْ ٱلۡمُشۡرِكِينَ كَآفَّةٗ﴾[التوبة: 36] قيل: معناه كافّينَ لَهُم، كما يقاتلونكم كافّين لكم، وقيل: معناه[1] جماعةً، وذلكَ أنَّ الجماعة يُقالُ لَهُم: الكافة، كما يُقال لَهُمُ: الوازِعَةُ؛ لِقُوّتهم باجتماعِهم»[2].

والحاصل: أنّهم روايةً ودرايةً لم يصيبوا فيما التزموهُ من تنكيرِهِ ونصبِهِ واختصاصِهِ بالعُقلاءِ، وأنّهم اختلفوا في أصلِهِ: هل هو مصدرٌ أو اسمُ فاعلٍ من الكفِّ؟ وأنّ تاءَهُ هل هي للمبالغة أو للتأنيثِ كتاء جماعة؟ ثمّ إنّهم تصرّفوا فيه واستعملوهُ للتّعميم بمعنى جميعاً. فلا يغرنّكَ القيل والقال، فماذا بعد الحقّ إلاّ الضّلال؟

كما وهم القاضي أبو بكر بن قُريعة[3] حين استُثبت عن شيء حكاه فقال: هذا يرويه الكافّة عن الكافّة، والحاقّةُ عن الحاقّةِ، والصّافّةُ عن الصّافّةِ.

أبو بكر بن قُريعة – مصغّر قَرْعة–: قاض مشهور، ذكره الثعالبي في اليتيمة[4]، وصاحب نثر الدُّررِ[5]، وحكوا عنهُ في المجُونِ وسُرعة البديهةِ أموراً كثيرة مشهورة بين الأدباء. واستُثبتَ: بمعنى طُلب منهُ تحقيق ثبوت شيءٍ ذكَرَهُ[6]، والظاهر أن الحاقّة والصّافّة إتباعٌ للكافّة، والإتباع قد يُعطف، كما سيأتي بيانه.

فممّا لا يدخل عليه التعريف والوجه تنكيره قولهم: فعل ذلك من الرأس؛ لأنّ العرب تقول: فعلَهُ من رأسٍ، من غير أن تلحق الألف واللام فيه. وفي نسخة: «به» بدل «فيه»؛ ومعناه أوله، وما ذكره ليس بمسلم. قال ابن بريّ: «عن أبي الحسن كُراع[7]: يقال: أعِدْ عَليَّ كلامَكَ

---

(1) سقطت من ب.

(2) مفردات ألفاظ القرآن: 713.

(3) هو أبو بكر محمد بن عبد الرحمن، المعروف بابن قُرَيعة البغدادي (367 هـ): قاض من أهل بغداد، اشتهر بسرعة البديهة في الجواب عن جميع ما يُسأل عنه. وفيات الأعيان 382/4، سير أعلام النبلاء 402/12، الأعلام 190/6.

(4) «يتيمة الدهر في محاسن أهل العصر» لأبي منصور الثعالبي (429 هـ): تناول فيه شعراء عصره ومن سبقهم، ورتبهم على حسب أوطانهم. الكشف 2049/2.

(5) لعلّه «نثر الدُّرر» في المحاضرات، لأبي سعيد منصور بن الحسين الأبي الوزير (422هـ): في سبع مجلدات، اختصره من كتابه «نزهة الأدب»، ورتبه على أربعة فصول. الكشف 1927/2.

(6) العبارة في ب، ط: «بمعنى طلب منه ثبوت وتحقيق شيء ذكره».

(7) هو أبو الحسن علي بن الحسن الهُنائي الأزدي، المعروف بكُرَاع النّمل (بعد 309 هـ): كان لغوياً نحوياً،

من رأسٍ ومن الرأسِ»[1].

فقد علمتَ أنّهم جوّزوا فيه إلحاقَ الألف واللاّم وعدمه، وقد نقل مثله عن أبي حاتم إمام اللغة، فهو في جواز التعريف مثل (بتة) في قولهم: لا أفعله بتّةً، والبتّةَ، لكلِّ أمرٍ لا رجعةَ فيه، كما قال الجوهري[2]. فإن قلت: ألف (البتّة)[3] أهي ألف وصل أم قطع؟ قلت: هي ألفُ وصل قطعاً، وقيل: ألف قطع، وبهِ جزم الكرماني في شرح البخاري فقال: «همزتُها همزةُ قطع على خلافِ القياس»[4]. وقال ابن حجر: «لم أرَ ما قالهُ في كلام أحدٍ من أهل اللّغة»[5].

وفي شرح توضيح[6] ابن هشام: «(أل) في البتة لازمة الذكر، فلا يجوز تنكيره سماعاً،

وفي حواشيه لعبد القادر المكّي[7]: يقال: لا أفعله بتّة والبتة، أي: أبته بتة والبتة، وفي اللُّباب: لم يسمع في (البتة) إلاّ قطع الهمزة، والقياس وصلها»[8]. ومن هنا عرفت أن ما قاله ابنُ حجر غفلة عمّا ذكرناه.

ويقولون: هذه كبرى وصغرى، فيستعملونهما نكرتين، وهما من قبيل ما لم تنكّره العرب بحال.

من علماء مصر، من تآليفه: «المنضّد» و«المنتخب» و«المجرّد». إنباه الرّواة 240/2، البغية 158/2، الأعلام 272/4.

(1) حواشي ابن بري: 69.

(2) الصحاح (بتت). وانظر اللسان أيضاً.

(3) من قوله: «لكلّ أمر لا رجعة فيه...» إلى هنا سقط من أ.

(4) شرح البخاري، كتاب المغازي– 102/16.

(5) فتح الباري، كتاب المغازي– 614/7.

(6) توضيح ابن هشام: هو شرح على ألفية ابن مالك، المسمّى «أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك»، وعليه شروح وحواش كثيرة؛ منها حاشية محيي الدين عبد القادر المكي، وسمّاها «رفع الستور والأرائك عن مخبآت أوضح المسالك»، و«التصريح بمضمون التوضيح» لخالد الأزهري، وهو الذي قصده الشارح. الكشف 154/1.

(7) عبد القادر المكي: هو محيي الدين عبد القادر بن أبي القاسم بن أحمد الأنصاري السعدي المالكي المكي (880 هـ)، من علماء العربية، من تآليفه: «هداية السبيل في شرح التسهيل» وحاشية على «أوضح المسالك» المذكورة سابقاً. البغية 104/2، الأعلام 42/4.
وقال سيبويه في الكتاب 379/1: «ومن ذلك قولك: قد قعد البتّة، ولا يستعمل إلا معرفة بالألف واللام؛ كما أن (جَهدَك) و(أجِدَّك) لا يستعملان إلاّ معرفة بالإضافة».

(8) شرح التصريح 333/1، وانظر لباب الإعراب للإسفراييني: 78.

ما أنكرهُ صحيحٌ وفصيحٌ؛ لأنّه مُخرَجٌ عن استعمالِ أفعلِ التفضيل مجرّداً عن المفاضلة، فيكون مطابقاً مع تجرّدِهِ عن أل والإضافة، كما جوّزه علماء العربيّة[1]، وما توهّمه إنّما هو إذا بقي على أصلِ معناه، وعليه خُرّج بيت أبي نواس[2]، وقول العَروضيين: فاصلة كبرى وفاصلة صغرى[3]، وعليه قولُ الفرزدق: [الطويل]

إذا غَابَ عنكُمْ أَسْوَدُ العَيْنِ كُنْتُمُ كِراماً وأنتُمْ ما أقامَ أَلائمُ[4]

أي: لئام[5]. والكثير ألّايطابق كقوله: [الكامل]

إنَّ الذي سَمَكَ السَّماءَ بَنَى لنا بيتاً دعائِمُهُ أَعَزُّ وأَطْوَلُ[6]

على وجه فيه، والوجْهُ الآخرُ أنّه على أصلِهِ، والمراد: أعزّ وأطولُ مِنْ دَعائم غيره. ومقابلة الألائمِ بالكرام تدلُّ على أنّه لم يُرد المفاضلة.

ومن هذا القسم قوله عز وجلّ: ﴿قِسْمَةٌ ضِيزَىٰٓ﴾ [النجم: 22]؛ **لأنَّ الأصلَ فيها: ضُوزى.** وفي نسخة: ضُيزى بالضمّ وبالياء. وقال ابنُ برّي –على النسخة الأولى–: «صوابهُ: ضِيزى، فلهذا كُسِرت الضّاد، يُقال: ضازَهُ يَضيزُه: إذا نقَصَهُ، ومن قال: ضازَهُ يضوزُهُ، فإنّهُ يقول: ضُوزى، بالضمّ[7] لا غير»[8].

وفي مفردات الراغب: «ضيزى: ناقصة، وأصلُهُ: فُعْلَى، فكُسِرَت الضّادُ للياء، قيل: وليس

---

(1) انظر شرح ابن عقيل 179/2 وشرح التصريح 102/2.

(2) البيت الذي أشار إليه الشارح هو قول أبي نواس:

كأن كُبرى وصُغرى مِنْ فَواقعِها حَصْباءُ دُرٍّ على أرضٍ من الذَّهب

على أنّه تأنيث أصغر وأكبر، بمعنى صغير وكبير لا بمعنى التفضيل. وسيأتيً تعليقه عليه في الصفحة 251.

(3) في كتاب العروض لابن جنيّ: 22: «والفاصلةُ على ضربين: كبرى وصغرى، الصغرى: ثلاثة أحرف متحركة بعدها ساكن؛ مثل: كَتَبَا، والكبرى: أربعة أحرف متحركة بعدها ساكن؛ مثل: كَتَبَتَا».

(4) البيت ليس في ديوان الفرزدق، وهو منسوب إليه في: المقاصد النحوية 57/4 وشرح التصريح 102/2 وشرح شواهد المغني 799/2. وبلا نسبة في: أمالي القالي 171/1 وسمط اللآلي 430/1 واللسان (عتم) والمغني: 498 والخزانة 277/8. وأسود العين: اسم جبل.

(5) قوله: «أي لئام» سقط من ب.

(6) البيت في ديوان الفرزدق 155/2 والصاحبي: 257 وشرح المفصّل 97/6 واللسان (عزز) والمقاصد النحوية 42/4 والأشباه والنظائر 50/6 والخزانة 242/8 و278 وبلا نسبة في شرح ابن عقيل 182/2.

(7) في أ، ب: «بضمّ الضاد»، وكذا في حواشي ابن برّي.

(8) حواشي ابن برّي: 70.

في كلامهم فِعْلى»[1]. يعني[2]: بكسرِ الفاء صفة؛ فإنّه من أبنية الأسماء كـ (شِعرى) و(ذكرى). وقُرِئَ: «ضئزى» بالهمز[3] على أنّه مصدر ضأَزَهُ يضأزُهُ ضِئْزى كـ (ذكرى). وأجاز بعضهم فيه أن يكون فعلى كـ (بُشرى)[4]، وعوملت الهمزةُ معاملةَ الحرفِ الذي نقل[5] إليه في التخفيف، ويحتمل هذا أيضاً أن يكون من: ضازَهُ يضوزُهُ، ثمّ هُمز كما قالوا في موسى: مؤسى؛ لتحقيق حرف العلّة، ومعناه: قسمةٌ ذاتُ ظلم. ووجه الياء عند أبي عبيدة[6] أنه صفة على فُعلى بالضمّ، من ضازَهُ يضيزُه: إذا نقصَهُ؛ أي: قسمة جائرة، وكُسرت الفاء لتَسْلَم العَين كـ (بيض) على قياس (عِين)، فعلى هذا ليست فِعلى بالكسر؛ إذ لم تأتِ صفة وإنما جاءت مفتوحة أو مضمومة، إلاّ ما حكى ثعلب من: مِشية حِيكى[7]، وغيره من: امرأةٍ عِزمى[8]، وسِعْلَى[9]، وكِيصَى[10]، والحمل على الأكثر أَوْلى.

وقال أبو علي: قياسهُ ضوزى، لبعدها عن الطرف الرابع، بخلاف (عِين)، لكنّه عُدل عنه تخفيفاً[11] مع أمن اللّبس. وحكى أبو عبيدة[12] أيضاً: ضازه يضوزه، فيحتمل التخفيف السابق، ويجوز أن يكون مخففاً من المهموز. وقال الجعبري: فيه لغات: ضئزى، وضيزى، وضوزى، وضازى.

---

(1) مفردات ألفاظ القرآن: 513.

(2) سقطت من أ، ب.

(3) وهي قراءة لابن كثير، انظر البحر المحيط 18/10 وإتحاف فضلاء البشر: 403.

(4) انظر اللسان (ضيز).

(5) في أ، ب، ط: «تؤول».

(6) في أ: «أبي عبيد».

(7) في اللسان (حيك): «والمرأة حيّاكةٌ: تتحيّك في مشيتها، وحِيكى؛ سيبويه: أصلها حُيكى، فكرهت الياء بعد الضمّة، وكُسرت الحاء لتسلم الياء، والدليل على أنها فُعلى: أنّ فِعلى لا تكون صفة البتّة، وهذه المشية في النساء مدحٌ، وفي الرجال ذمّ».

(8) كذا في الأصل وجميع النسخ، ولعلّ المُراد: عزهى، فقد ورد في اللسان (عزه): «رجل عزهاة وعِزهىً: لئيم. وهذه الأخيرة شاذّة؛ لأنّ ألف فِعلى لا تكون للإلحاق إلاّ في الأسماء؛ نحو مِعزى، وإنّما يجيء هذا البناء صفةً وفيه الهاء ... ونظيره: رجل كيصى...».

(9) في اللسان (سعل): «السِّعْلاة والسِّعْلى: الغول، وقيل: هي ساحرةُ الجنّ، واستَسْعَلتِ المرأةُ: صارت كالسِّعلاةِ خبثاً وسلاطة». وانظر المنصف 36/1.

(10) في اللسان (كيص): «الكِيْصُ: البخل التامّ، ورجل كِيصَى وكِيصٌ... متفرّد بطعامه لا يؤاكل أحداً».

(11) في أ: «تحقيقاً».

(12) في أ: «أبو عبيد».

[**وإذا كانت**][1] **تأنيث أفعل.** يريد مؤنث هذا البناء مطلقاً مع قطع النظر عن تعريفه وتنكيره، فلا يرد قول المحشّي: (الصواب: الأفعل)[2].

ولم يشذّ من ذلك شيء إلاّ (دنيا) و(أخرى)؛ فإنهما لكثرة مجالهما في الكلام ومدارهما فيه استُعملتا نكرتين. قال ابن برّي: «إنّما لزمت الألفُ واللاّم في (الأفضل) و(الفضلى)؛ لتكون عوضاً من لزوم (منك) في النكرة إذا قلت: [أفضل منك][3]. ولمّا كانت (منك) غير لازمة في (آخر) إذا قلت: مررت برجل آخر، لم تلزم الألف واللاّم في قولك (أخرى)، وأمّا (دنيا) فإنّها استُعملت استعمال الأسماء، فلذلك جاز تنكيرها»[4].

وحُرَقَة- بحاءٍ وراءٍ مهملتين وقاف، بزِنَةِ: هُمَزَة-: بنت النّعمان بن المنذر[5]، وسيأتي هذا الشعر بتمامه فيما سيأتي.

في قول نهشل[6]: [البسيط]

وإنْ دَعَـوْتِ إلـى جُلَّـى ومَكْـرُمةٍ يوماً سَراةَ كِـرَامِ النّاسِ فَادْعِينا[7]

هذا من قصيدة لبعض بني قَيْس بن ثعلبة، وقيل: إنّها لبشامة بن حرب[8]، وقيل: هي للمرقّش[9]، وأوّلها:

---

(1) زيادة من ب.

(2) عبارة الحريري في الدرة: «القسم الرابع - من أقسام فُعلى بضمّ الفاء- أن تأتي تأنيث أفعل؛ نحو: الكبرى والصغرى». وعلّق ابن برّي في حواشيه فقال: «صوابُهُ: تأنيث الأفعل». انظر ص69.

(3) سقط من الأصل.

(4) حواشي ابن بري: 70، وانظر شرح المفصّل لابن يعيش100/6.

(5) هذه الجملة مقدّمة في ب. وحُرَقة بنت النعمان بن المنذر ملك الحيرة: امرأة شريفة، شاعرة. الخزانة 64/7، الأعلام 173/2. وكان الحريري استشهد بشعر لها، على استعمال (دنيا) نكرة شذوذاً، وهو قولها:

فَـأُفٍّ لـدنيـا لا يَـدوم نعيمُها تـنـقّـل تـارات بـنـا وتُـصـرّفُ

(6) لعلّه بشامة بن عَمرو بن معاوية بن الغدير هلال المرّي: جاهلي نهشلي من شعراء المفضليات. الشعر والشعراء 642/2، الأعلام 54/2.

(7) اختُلف في قائل هذا البيت -كما سيشير الشارح بعد- ففي شرح ديوان الحماسة للمرزوقي 101/1 وشرح المفصّل 101/6 أنّه لبشامة بن حزن أو لبعض بني قيس بن ثعلبة، وفي اللسان (جلل) والخزانة 301/8 أنه لبشامة أو للمرقش الأكبر، وبلا نسبة في حاشية ياسين 381/2.

(8) كذا في الأصل وجميع النسخ، ولعلها «حزن». انظر تخريج البيت.

(9) هو سعد بن مالك بن ضبيعة بن قيس بن ثعلبة، المعروف بالمرقش الأكبر: أحد الشعراء الجاهلين المتيّمين، من ذوي البأس والشجاعة، له أشعار جياد. الخزانة 474/1، الأعلام 87/3.

إنّـــا مـحـيُّـوكِ يــا سَـلـمـى فحيّينا   وإنْ سَقَيْت كِـرامَ الـنّـاسِ فاسْقِينا

وإنْ دَعَوْتِ.... (البيت).

وقد عِيب على أبي نواس قولُه: [البسيط]

كـأنّ كُبرى وصُغرى مِـنْ فواقِعِها   حَصْباءُ دُرّ على أَرضٍ مِنَ الذَّهَبِ[1]

ومن تأوّل له [فيه][2] **قال: جعل (مِنْ) في البيت زائدة على ما أجازه أبو الحسن الأخفش.**

في المغني: «قولُ بعضهم: إن (من) زائدة [في الموضعين][3]، وإنّهما مضافان على حدّ قوله: [المنسرح]

....   بينَ ذِرَاعَـــي وجَـبْـهـةِ الأَسَدِ[4]

يردُّهُ أنّ (مِنْ) لا تقحم في الإيجاب، ولا مع تعريف المجرور»[5].

والبيت من قصيدة لأبي نواس، أوّلها:

سَـــاعٍ بكأسٍ إلـى ناشٍ على طَرَبِ   كلاهُـما عَـجَـبٌ فـي مَـنْـظَـرٍ عجبِ

قـامَـت تُـريـنـي وأمـــرُ الـلّـيـلِ مجتمعٌ   صُبحاً تـولّـدَ بين الـمـاء والعِنَبِ[6]

كـأن صـغـرى وكـبـرى مـن فـواقِـعِـهـا   حَصْبَاءُ دُرّ على أرضٍ من الـذّهـبِ

---

(1) البيت في شرح ديوان أبي نواس 77/1 وشرح المفصّل 102/6 وحواشي ابن بري: 71 والمغني: 498 وشرح قطر النّدى: 273 والمقاصد النحوية 53/4 وشرح التصريح 102/2 والخزانة 277/8.

(2) زيادة من النسخ الأخرى.

(3) زيادة من ب، ط.

(4) عجز بيت نُسب للفرزدق؛ وصدره كما في ديوانه: 215:

يـا مَـنْ رأى عـارضـاً أُسَـرُّ به   ....

وهو في الكتاب 180/1 والمقتضب 229/4 وشرح المفصّل 19/3 والمقاصد النحوية 451/3 وشرح شواهد المغني 799/2 والخزانة 319/2، وبلا نسبة في: الخصائص 407/2 وسرّ الصناعة: 97 ورصف المباني: 405 واللسان (بعد) والمغني: 498.

(5) المغني: 498.

(6) رواية البيت في ب، ط:

قـامـتْ تُـريـكَ وذيـلُ الليلِ مُنسدِلٌ   صُبحاً تـولّـد بين الـمـاء والعنب

والقصيدة طويلةٌ، وهي من غُرره[1].

وقوله: **ثمّ عزم عليها**. أي: أقسم فقال: عزمتُ عليكِ إلّا فعلتِ كذا؛ أي: أقسمتُ عليكِ[2].

• • •

ويقولون لِمَنْ أخذ يميناً في سعيِه: قد تَيامَنَ، ولمن أخذ شمالاً: قد تشاءم، والصّوابُ أن يُقال فيهما: يامَنَ وشاءم.

قال ابنُ برّي: «لا ينكر أن يقال: تيامن، إذا أخذ في ناحية اليَمَنِ أو اليمينِ؛ لأنّ الأصل فيهما واحدٌ، وقال ابنُ الكلبيّ[3]: وإنمّا سُمّيت اليَمَنُ بهذا الاسم لِتَيَامُنِهم إليها. وقال ابنُ عباس: لمّا انتشرت النّاسُ تيامَنت العربُ إلى اليَمَن، فسُمّيت بذلك. وفي الحديث: أَمَرَهُم أنْ يتيامنوا عن الغميم[4]؛ أي: يأخذوا يميناً، كذا فسّره في غريب الحديث[5]. ولهذا السبب جاز أن يقال: أَيمَنَ الرجلُ وتيمّن ويمّن، إذا أخذ في جهة اليمين أو جهة اليمن. وقال الزجّاجي[6]: قال أهل الأثر: إنّما سُمّيت الشامُ بهذا الاسم؛ لأنّ قوماً من كنعان خرجوا عند التفرّق فتشاءموا إليها؛ أي: أخذوا ذاتَ الشّمالِ فسُمّيت بذلك. وقال محمد[7]: المانع من دخول التفاعل في هذا يمنع أن يكون التيامن مكنياً به عن الموت[8]، بل هو دليل على جواز استعماله»[9]. كذا قال ابن برّي.

---

(1) العبارة في ب، ط: «من غرر كلامه».

(2) قوله: «أي أقسمت عليك» سقط من ب.

(3) هو أبو المنذر هشام بن محمد بن السائب بن بشر الكلبي (204 هـ): مؤرخ، عالم بالأنساب وأخبار العرب وأيامها. من تصانيفه: «جمهرة الأنساب» و«الأصنام» و«نسب الخيل» وغيرها. معجم الأدباء 595/5، شذرات الذهب 13/2، الأعلام 88/8.

(4) في ب، ط: «الغيم». والحديث في الفائق 321/1 والنهاية 302/5. والغميم: موضع بين عسفان وضجنان، كما في الفائق.

(5) انظر تفسيره في المرجعين السابقين.

(6) هو أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق النهاوندي الزجاجي (337 هـ): شيخ العربية في عصره، من كتبه: «الجمل الكبرى» و«الإيضاح في علل النحو». سير أعلام النبلاء 120/12، والخزانة 411/7، الأعلام 299/3.

(7) هو أبو عبد الله محمد بن عبد الله، الصقلي المكي، المعروف بابن ظفر (565هـ): لغوي، أديب، شارك ابن برّي في حواشيه على درة الغواص. وله: «ينبوع الحياة» في التفسير. وفيات الأعيان 395/4، البغية 142/1، الأعلام 230/6.

(8) في ب: «اليمين».

(9) حواشي ابن بري: 72–74.

وقيل: سُمّي اليمنُ لأنّه عن يمين الكعبةِ[1]، أو يمين مَطْلع الشّمس، أو توالد الهميسع[2] من يمن، والشّام سُمّيت بها لسُكنى سام بن نوح، فعُرّبت بإعجام، [عكس][3] دست ودشت. وفي المصباح: «يَمَنَهُ اللهُ يَيْمَنُه يمناً- من باب قتَل-: إذا جعله مباركاً، وتَيَمَّنْتُ به: مثل تبرّكتُ وزناً ومعنىً، ويامَنَ فلانٌ وياسَرَ: أخذ ذات اليمين وذات الشمال، كما قالَهُ الأزهري وغيره، والأمر منه: يامِنْ- بزنةِ قاتِلْ- أي: خُذْ يَمْنَة، كما قاله ابن السكّيت، ولا يقالُ: تَيَامَنْ بهم، وقال الفارابي[4]: تياسَرَ وتيامن بمعنى ياسَرَ ويامَنَ، وبعضُهم يَرُدُّ هذينِ بقولِ ابنِ الأنباريّ: العامّةُ تغلطُ في معنى تيامَنَ؛ فتظنّ أنه بمعنى أخذ يمينه، وليس كذلك عند العرب، وإنّما تيامَنَ عندهم: إذا أتى ناحية اليَمَن»[5].

ويقولون: مَشُوم. بميم مفتوحةٍ، ثمّ شينٍ مضمومةٍ، ثمّ واوٍ ساكنة، تليها الميم، بِزِنَةِ: مَقُول. **والصوابُ: مَشْؤوم**. بالهمز بعد الشّينِ الساكنةِ، على وزنِ: مَضْروب. وقوله: والصواب ليس بصواب؛ فإنّ ما قالوه ليس بخطأ، وإنْ كان خِلافَ الأفصح؛ لأنّ نقل حركةِ الهمزة[6] إلى السّاكن قبلها ثمّ حذفَها مقيسٌ، وقد سُمع في هذه الكلمة؛ كما ورد في قول العبّاس بن الأحنف[7]: [الخفيف]

.... جسدي مُبْتَلى بقلبٍ مَشُومِ[8]

وفي الشعر القديم المشهور عند أهل العربيّة: [الخفيف]

---

(1) اللسان (يمن).

(2) الهميسع: هو جدّ عدنان بن أُدَد، ومعناه: القوي الذي لايصرع. اللسان (همسع).

(3) سقطت من الأصل.

(4) هو أبو إبراهيم إسحاق بن إبراهيم بن الحسين الفارابي (نحو 350هـ): أديب، غزير مادة العلم، من أهمّ تصانيفه «ديوان الأدب». معجم الأدباء 226/2، البغية 437/1، الأعلام 293/1.

(5) المصباح (يمن). وانظر قول الأزهري في تهذيب اللغة (يمن)، وقول الفارابي في ديوان الأدب 289/3.

(6) في الأصل: «الحرف»، وأثبت الصواب من النسخ الأخرى.

(7) هو أبو الفضل العباس بن الأحنف بن الأسود الحنفي اليماني (192 هـ): شاعر غزل رقيق، من شعراء العصر العباسي، له ديوان شعر مطبوع. الشعر والشعراء 827/2، سير أعلام النبلاء 57/8، الأعلام 259/3.

(8) عجز بيت للعباس بن الأحنف، وصدره في ديوانه: 249:

لَيسَ يُستنكَرُ النّحولُ بمثلي

وكشف الطرة: 378

إنّ مَـــنْ صَـــادَ عَـقْـعَـقـاً لَـمَـشُـومُ   كـيـفَ مَـــنْ صَـــادَ عَـقْـعَـقـانِ وبُـــومُ[1]

فالأصل: (مشؤوم)[2] على وزن مفعول، و(مَشُوم) مخفّف منه، والعامّة تقول: ميشوم -بياء بعد الميم- وهو لحن قبيح.

وشَأَمَ أصحابَهُ: إذا مسَّهم شؤم من قِبَله.

هذا يقتضي أن (مشؤوم) قد يكون مفعولاً بمعنى فاعل، كـ(حجاب مستور) بمعنى ساتر، عكس (ماء دافق) بمعنى مدفوق؛ لأنّه يقال: شأمهم وشأم عليهم: إذا لحقهم الشوم من قبله، وقد قال الشريف المرتضى في الدّرر والغرر: «إنّه مطعون؛ فإنّ العرب لا تعرفُهُ، وإنّما هو من كلام أهل الأمصار، وإنّما تسمّي العربُ مَنْ لَحقهُ[3] الشُّؤم مشؤوماً؛ كما في قول علقمة بن عبدة[4]: [البسيط]

ومَـــنْ تـعـرَّضَ لـلـغِـرْبـانِ يَـزْجُـرُهـا   عـلـى سـلامَـتِـهِ لا بَـدَّ مشؤومُ»[5]

ومنه قول الشاعر: [الطويل]

مَشائِيمُ ليسُوا مُصْلِحينَ عَشِيرةً   ولا نـاعـبٍ إلاّ بِـبَـيْـنٍ غُرابُها[6]

وللنحويين كلامٌ في جَرّ (ناعب)، هذا الذي سمّاهُ النُّحاةُ عطفَ التوهُّم[7]؛ ومعناه: أن يجري في موضعٍ إعرابان، فيُعربُ بأحدِهما ويُعطف عليه باعتبار الآخر؛ كما هنا، فإن (ليس) يُجرُّ خبرُها بالباءِ الزائدة كثيراً، فإذا نُصب قد يُعطف عليه مجرورٌ، نظراً لحالته الأخرى، وأما

(1) كذا ورد البيت في جميع النسخ وفي كشف الطرة: 379، وانظر مغني اللبيب: 663.
(2) سقطت من ب.
(3) في ب: «حقّه».
(4) هو علقمة بن عَبَدَة بن ناشرة بن قيس، ويعرف بـ«علقمة الفحل» (نحو20 ق.هـ): شاعر جاهلي من بني تميم، له ديوان شعر مطبوع. الشعر والشعراء 218/1، الخزانة 282/3، الأعلام 247/4.
(5) أمالي المرتضى 578/1. و البيت في ديوان علقمة: 67، والتمثيل والمحاضرة: 54، ومحاضرات الأدباء 147/1، والحماسة البصرية 385/2، والخزانة 161/4، وكشف الطرة: 379.
(6) البيت للأخوص الرياحي -كما سيشير الشارح بعد- وقيل للفرزدق، انظر: الكتاب 165/1 والبيان والتبيين261/2 والإنصاف193/1 وشرح المفصل 52/2 واللسان (شأم) وشرح شواهد المغني 871/2، وبلا نسبة في: الخصائص 354/2 والمغني: 622 والأشباه والنظائر 347/2 وكشف الطرة: 377.
(7) حيث جُرّ (ناعب) معطوفاً على خبر ليس- وهو (مصلحين)- نظراً لتوهّم الباء الزائدة فيه. انظر المغني: 619 وشرح المقدمة الجزولية 391/1-392.

عطفُ المنصوبِ على المجرور فهو المعطوف على الموضع. ومن قصيدة لي[1]: [الطويل]

مَــررتُ على رَبْــعِ الأَحِــبّــةِ دارســاً ... ففـاحَ بـهِ عَـرْفُ الحديثِ المُنَمْنَمِ

وَذكّــرنــا عَــهـدَ الـصَّـبـابَـةِ والصّـبا ... هَـديـلُ حَـمَـامٍ فـي الـرُّبَـا مُـتَـرَنِّـم

فقلتُ لخلّي: عُـجْ بنا سَاعةً عَسَى ... يـحـدّثـنـا رسـمُ الـهـوى المتقدّمِ[2]

فَعُجْنـا بـه عَـطـفـاً عـلى مَـوْضـعٍ بِـه ... هَوانا فكانَ العطفُ عَطفَ التّوهُّمِ[3]

والبيت المذكور للأَخْوصِ الرّياحيّ[4]، وهو من شواهد الكتاب، وقبله: [الطويل]

ألـيـسَ بـيـربـوعٍ إلـى الـعـقـلِ فـاقـة ... ولا دنـس تـسـوَدُّ مـنـهُ ثـيـابُـهـا

فـكـيـفَ بِـنَـوْكَـى مـالـكٍ إن غفرتمُ ... لـهـم هـذه أم كـيـف بـعـدُ سِـبـابُـهـا؟

فــإن أنــتُــم لــم تَـقْـتـلـوا بـأخـيـكُـمُ ... فـكـونـوا بَـغَـايـا بـالأكُـفِّ عِـيـابُـهـا

سـتُـخـبـرُ مـا أحـدثـتـمُ بـأخـيـكُـمُ ... رفــاقٌ مــن الآفــاقِ شـتّـى إيـابُـهـا

مشائيم... إلخ[5].

وقد قيل هذا في حربٍ وقعت بينَ بني يربوع وبني دارم، فقُتل من بني غُدانةَ رجلٌ يقال له: أبو بدر، فقالت بنو يربوع: لا نبرح حتى نأخذَ ثأرنا. ولم يُعلم القاتل، فأقبلوا يتفاوضون في أمر الديّة، فقال الأخوصُ هذه القصيدة في ذلك[6]. والإياب: الرجوع، والمآب: المرجع. يقول: سيأتي حديثكم الموسم، وفيه يجتمعُ الرّفاقُ من كلّ ناحية، فإذا رجعوا تفرّقوا. وهو معنى قوله: شتىّ إيابها؛ أي: إذا رجعت تفرّقتْ في كلّ وجهٍ، تنقل ما تسمعهُ من قبيح صنيعهم[7] إلى مَنْ

---

(1) الأبيات للشهاب الخفاجي في كشف الطرة: 378.

(2) في ب: «قف بنا».

(3) في ب، ط: «فعجنا له».

(4) هو زيد بن عمرو بن قيس الرياحي اليربوعي، المعروف بالأخوص (50 هـ): شاعر فارس. الخزانة 140/2، الأعلام 60/3.

(5) انظر الأبيات في: البيان والتبيين 260/2-261 وشرح شواهد المغني 871/2 والخزانة 59/4.

(6) الخبر في شرح شواهد المغني 871/2 والخزانة 59/4.

(7) في أ، ب، ط: «صنيعكم».

لم يسمعه.

وقوله: **ولا ناعب إلاّ بشوئم غرابها** مَثَل؛ كما يُقال: هو مشؤومُ الطائر، لمن هو مشؤوم في نفسه.

وقوله: **[الطويل]**

بَـدَا لِيَ أنّـي لستُ مُـدْرِكَ ما مَضى ولا سَابقٍ شيئاً إذا كـانَ جَائيا[1]

هو من شعرِ زهير في ديوانه، إلاّ أنّه رُوي فيه: «ولاسابقي» بإضافته إلى ياء المتكلّم، ورفع «شيء»، فعليه لا شاهد فيه. وقبله:

كـأنّـي وقـد خـلّـفـتُ سَبعينَ حِـجَّـةً خَـلَـعْـتُ بـهـا عَــنْ مَـنْـكِـبـيَّ ردائِـيـا

• • •

ويقولون: اتخذتُ سَرْداباً بغير[2] دَرَج، فيفتحون السّين من (سرداب)، وهي مكسورة في كلامهم.

في المصباح: «السِّرْدَابُ: المكانُ الضيّقُ يُدخل فيه، والجمع: سراديب»[3]. وقد قيل: إنّه معرّب (سَردآب) أي: الماء البارد؛ لأنّه يُعدّ لتبريد الماء[4]، وأوّلهُ قبلَ التعريبِ مفتوح، ولذا قيلَ: إنّ فتحهُ على العجمية ليس بخطأ، ولا وجه له.

وقوله: **مثل شِمْلال**[5]؛ لأنّ الغالب في المعرَّبِ إجراؤهُ على قياسِ الأوزان العربيّة، وليسَ المراد أنّ (فعلال) بالفتح معدومٌ في كلامهم؛ لأنّه كثير فيها[6]، وإنّما المرادُ أنّهُ نادرٌ فيما نحنُ فيه، وهو ما لم يُضاعف؛ كـ (صَلْصَال) و(وَسْواس).

---

(1) ورد البيت في الأصل: «بدا لي أني... الخ»، وأتممته كما في النسخ الأخرى. وقد اختلف في قائله؛ فقيل: لزهير بن أبي سلمى، أو لصِرَمة الأنصاري، أو لابن رواحة. والرّاجح أنه لزهير، وهو مع البيت الذي بعده في ديوانه: 287. وانظر الكتاب 165/1 والخصائص 353/2 والإنصاف 191/1 وشرح المفصّل 52/2 وشرح المقدمة الجزولية 392/1.

(2) كذا في الأصل وجميع النسخ، وفي الدرة: «بعشر».

(3) المصباح (سرد).

(4) انظر المعرّب للجواليقي: 396 وشفاء الغليل: 148.

(5) ناقة شِملّة وشِمْلال: خفيفة سريعة مُشمّرة. اللسان (شمل).

(6) في ط: «فيه».

قال ابنُ قتيبة: «ليس في الكلام فَعْلال- بفتح الفاء- من غير المضاعَفِ إلاّ حَرف واحد؛ يُقال: ناقةٌ خَزْعال؛ أي: بها ظَلَعٌ»[1].

وقال الجوهريّ: «ليس في الكلام فَعلال غير خَزعال وقَهقار»[2]. يعني من غير ذوات التضعيف، وإلا فهو كثير كما مرّ. والمضاعف إذا فتح فهو اسمٌ، وإذا كسر فهو مصدر[3]. وقال ابن مالك: الحقُّ أنّ المفتوحَ صفةٌ، وردّ على الزمخشري قوله: إنّه مصدر.

ويقولون في الاستخبار: كم عبيداً لك؟ مقايسة على ما يُقال في الخبر: كم عبيدٍ له. فيوهمون فيه، والصّواب أن يوحّد المستخبَر عنه.

هذا لا وجه له؛ لأنّ ما منعَهُ جوّزَهُ الكوفيّونَ، واعترفَ بوروده البصريّون[4]، إلاّ أنّهم قالوا: إنّه مؤول. وفي التسهيل: «كم: اسمٌ لعددٍ مُبهم، فيفتقرُ إلى مميّز لا يُحذف إلاّ بدليل»، ثمّ قرّر جواز جرِّهِ فقال: «ولا يكون مميّزها جمعاً، خِلافاً للكوفيين، وما أَوهم ذلك فحالٌ، والمميز محذوف»[5]. وقال شُرّاحه: مثاله: كم لك غلماناً؟ وتقديره: كم نفساً استقروا لك غلماناً، فحذف المميز، والجمع المنصوب حال من ضمير الظرف المستقر، والعامل فيه الظرف أو عامله المحذوف[6].

فلو قلت: كم غلماناً لك؟ لم يتمشَّ هذا التخريج إلاّ على رأي الأخفش[7] في تجويز تقديم الحال على عامله المعنوي في مثل ذلك[8]، وقياسِ من جوّز في﴿ٱثۡنَتَيۡ عَشۡرَةَ أَسۡبَاطًا﴾

(1) أدب الكاتب: 591.

(2) لم أقف على قول الجوهري في الصّحاح.

(3) انظر الممتع 151/1.

(4) قال أبو حيّان في الارتشاف 378/1--379: «وتمييزها مفرد لا جمع، خلافاً للكوفيين إذ يجيزون أن يكون جمعاً؛ فيكون: كم غلماناً لك؟ كما جاز في تمييز الخبرية، وخلافاً للأخفش إذ أجاز ذلك إذا أردت بالجمع أصنافاً؛ تقول: كم غلماناً لك؟ تريد: كم عندك من هذه الأصناف؟ وإلى هذا جنح بعض أصحابنا، قال: كم الاستفهامية لا تفسر بالجمع، إنّما يكون ذلك بشرط أن يكون السؤال بها عن عدد الأشخاص، فأمّا أن يكون السؤال عن الجماعات فيسوغ تمييزها بالجمع؛ فتقول: كم رجالاً عندك؟ تريد: كم جمعاً من الرجال»؟

(5) التسهيل: 124 وفيه: «وإن دخل عليها حرف جرّ فجرّه جائز بمن مضمرة لا بإضافتها إليه، خلافاً لأبي إسحاق، ولايكون مميزها جمعاً خلافاً...».

(6) انظر شرح التسهيل: 420.

(7) انظر السّابق من الارتشاف.

(8) قوله: «في مثل ذلك» سقط من أ، ب، ط.

[الأعراف: 160] أن يكون (أسباطاً) تمييزاً، ومنهم الزمخشري فإنّه جوّزه هنا[1].

ويقولون في جمع أرض: أراضٍ، فيخطئون فيه؛ لأنّ الأرض ثلاثية، والثلاثي لا يُجمع على أفاعل، والصواب أن يقالَ في جمعِها: أَرَضون، بفتح الرّاء.

«قال أبو سعيد السّيرافي: يُقال: أرضٌ وأراضٍ- كـ: أهلٌ وأهالٍ- كما قالوا: ليلةٌ وليالٍ، كأنّ الواحدة: ليلاة وأرضاة. وقال: إنّه كذا في كتاب سيبويه في أصحّ الروايتين. وإنّما قال: في أصحّ الروايتين؛ لأنّه رُوي في الكتاب: آهال وآراض، على وزن أفعال»[2]. يعني أنّه جمعٌ لمفردٍ مقدّر غير ثلاثي؛ كما قالوا في (ليال)، وبهِ عُلم الجواب عن قول المصنّف أنّ الثلاثي لا يُجمع على أفاعل.

وفي القاموس: «والجمع أَرْضاتٌ وأرُوضٌ[3] وأَرَضُونَ وآراضٌ، والأراضي غير قياسيّ[4]»[5]. و(أرَضون) بفتح الراء على خلاف القياس أيضاً؛ لأنّه مع تغيير مفرده لا يعقل، ومثله لا يجمع هذا الجمع[6].

---

(1) قال الزمخشري في تفسير الآية السّابقة: «فإن قلتَ: مميز ما عدا العشرة مفرد، فما وجه مجيئه مجموعات؟ وهلا قيل: اثني عشر سبطاً؟ قلتُ: لو قيل ذلك لم يكن تحقيقاً؛ لأنّ المراد: وقطعناهم اثنتي عشرة قبيلة، وكلّ قبيلة أسباط لا سبط، فوضع أسباطاً موضع قبيلة. ونظيره:

بينَ رماحَيْ مالكٍ ونَهْشَلِ

فثنّى الرماح دلالة على التنويع والتمايز» الكشاف 168/2. وممن جوّز ذلك أيضاً: الفرّاء وابن مالك. انظر أوضح المسالك 245/4 وشرح التصريح 275/2.

(2) هذا الكلام بتمامه لابن برّي في حواشيه: 75. وجاء في الكتاب لسيبويه 599/3: «العرب قالت: أرض وأرضات، ولم يقولوا: آراض ولا آرُض... فهلا قالوا: أرضون كما قالوا: أهلون». وفي 3/ 616: «وزعم أبو الخطاب أنّهم يقولون: أرضٌ وآراض أفعال، كما قالوا: أهل وآهال». وقال السّيرافي في شرحه على الكتاب – كما نقل المحقق في الحاشية-: «والذي عندي أنّ هذا غلط وقع في الكتاب من جهتين: إحداهما أنّ سيبويه ذكر فيما تقدّم أنهم لم يقولوا: آراض ولا آرُض. والأخرى أنّ هذا الباب إنّما ذكر فيه ما جاء جمعه على غير الواحد، ونحن إذا قلنا: إنه أرض وآراض، وأهل وآهال، فهو على الواحد... وأظنّه: أرض وأراض، كما قالوا أهل وأهال، فيكون مثل: ليلة وليال، فيشاكل الباب».

(3) قوله: «أرضَات، وأروض» سقط من ط.

(4) العبارة في ب، ط: «على غير قياس».

(5) القاموس (أرض).

(6) في اللسان (أرض): «قالوا: أرَضون، فجمعوا بالواو والنون، والمؤنث لا يُجمع بالواو والنون إلاّ أن يكون منقوصاً، ولكنهم جعلوا الواو والنون عوضاً من حذفهم الألف والتاء، وتركوا فتحة الراء على حالها، وربّما سُكنت».

ولأجل تقدير هذه الهاء جُمعت بالواو والنون على وجه التعويض لها عمّا حُذف منها، كما قالوا في جمع عِضة: عِضون، وفي جمع عِزة: عِزون، وفُتحت الراء في الجمع لتؤذن الفتحة بأنّ أصل جمعها: أَرَضات؛ كما قيل: نخلة ونَخَلات. وقيل: بل فُتحت ليدخلها ضربٌ من التغيير[1]؛ كما كُسِرت السّين في جمعِ سَنَةٍ فقيل: سِنون.

هذا إشارة إلى ما حُقّق في العربية وشروح الكتاب من أنّ هذا الجمع للمذكر، وسُمع في غيره شذوذاً[2]، إلاّ أنّه شاع في أسماء الدّواهي لتهويلها وتنزيلها منزلة مَنْ يعقل، وفيما حُذف منه حرفٌ كـ: عِضة، تعويضاً عمّا حُذف وجبراً له، إلاّ أنّ المذكور في كتب العربية أنه فيما حذف أحدُ حروفه الأصول المعتدّ بها، على كلام فيه في شروح التسهيل[3]. وتاء التأنيث ليست كذلك[4]، ففي كلامه خَللٌ ظاهر.

وقوله: **وفُتحت... إلى آخره**. يعني: لمّا كان مؤنثاً والتاء مقدرة فيه جعلوها كالموجودة، ومافيه التاء يفتح [في][5] جمع المؤنث كـ: جفنة وجفنات[6]، فحملوا عليه جمع المذكر إشارة إلى أنّه هو الأصل فيه، كما في شروح[7] الكتاب.

وقوله: **وقيل**[8]، كلام لا محصّل له، وتركه خير من ذكره.

• • •

وإنّما ضُمّت الدال من (حَدُثَ) حين قُرن بـ (قَدُمَ) لأجل المجاورة، والمحافظة على

---

(1) في ط: «التفسير».
(2) انظر الكتاب 598/3 .
(3) انظر شرح التسهيل 82/1، واللسان (عضه).
(4) في شرح التسهيل 83/1: «وقيل: إنّما قالوا (أرضون) في أرض على سبيل التعويض؛ كما فعل في (سنة) ونحوها؛ لأنّ الأرض مثلها في التأنيث المجازي وعدة الأصول، ونقصان ما حقه ألا ينقص؛ لأن الأرض اسم ثلاثي مؤنث، فحقّه أن يكون بتاء التأنيث. فلمّا خلا منها نزل نقصها منزلة نقص لام سنة». أي: عدّ ابن مالك هنا تاء التأنيث المحذوفة في كلمة (أرض) حرفاً أصليّاً، لا كما قال الشارح.
(5) سقطت من الأصل.
(6) في شذا العرف في فنّ الصرّف: 98: «إذا كان المفرد اسماً ثلاثياً، سالم العين ساكنها، سواء ختم بتاء أو لا، جاز في عينِ جمعهِ المؤنّث الفتحُ».
(7) في أ، ب: «شرح».
(8) أي: قول الحريري في الدرّة: «وقيل: بل فتحت ليدخلها ضرب...».

الموازنة[1].

حَدَث: بمعنى تجدّد بعدما كان معدوماً، وتجدّد وجوده[2]، وهو من باب قَعَد، فَضَمُّ دالِهِ خطأٌ إلاّ إذا كان للازدواج، وهو باب واسعٌ وفيه بحث؛ لأنّه ضربٌ من المشاكلة[3]، وهي من أقسام المجاز، فهل هذا أيضاً مجاز أو حقيقة؟ والظاهر أنّه حقيقة، والفرق بينه وبين المشاكلة المشهورة أنّ التصرّف والنقل فيها في الصيغة، وفيه في مجرّد الهيئة، وإن لم يجز استعماله بغير قرينة ونيّة[4]. وقد قيل إنّه مقصور على السّماع، فيكون موضوعاً له بشرط، فتأمّله.

[مشطور الرجز]

جَزِعْتُ مِنْ أَمْرٍ فَظيعٍ قَدْ حَدَثْ[5]

أبو تميمٍ وهو شيخٌ لا حَدَثْ

قَدْ حَبَسَ الأَصْلَعَ في بيتِ الحَدَثْ!

وفيه كنايةٌ بديعة، ونكايةٌ فظيعةٌ، ترميه بالدّاء العضال. الحدَثُ: الحالة المناقضة للطهارة شرعاً، والجمع أحداث[6]، ويُقال للفتى: حديث السنّ، فإن حذفت السنّ قلت: حَدَثٌ- بفتحتين- وجمعه أحداث أيضاً[7]، وفيه تجنيس لطيف[8].

ثمّ استطرد وذكر ألفاظاً استعملوها في الازدواج خاصة، فقال:

---

(1) تمام قول الحريري في الدرة: «ويقولون: قد حَدُث أمر، فيضمّون الدال من (حدث) مقايسة على ضمّها في قولهم: أخذه ما حَدُث وما قَدُم، فيحرّفون بنية الكلمة... وإنّما ضُمّت الدال...».

(2) قوله: «وتجدّد وجوده» ليس في أ، ب، ط.

(3) المشاكلة: هي ذكر الشيء بلفظ غيره لوقوعه في صحبته، تحقيقاً أو تقديراً... كقوله:

قالوا: اقترح شيئاً نجد لك طبخه قلت: اطبخوا لي جبّة وقميصا!

انظر شرح التلخيص للبابرتي: 623.

(4) في أ، ب، ط: «قريبة».

(5) الرجز لأبي الفتح البستي، وهو في ديوانه: 233، وكشف الطرّة: 215.

(6) انظر التاج (حدث).

(7) العبارة في أ، ب: «ويقال للفتى حديث السنّ أيضاً: حَدَثٌ- بفتحتين- ويجمع على أحداث». انظر اللسان (حدث).

(8) أي: جناس، وفي جنان الجناس للصفدي: 15: «قال ابن الأثير الجزري: هو أن يكون اللفظ واحداً والمعنى مختلفاً، وينقسم إلى تامّ وغير تامّ».

فقالوا: (الغدايا والعشايا) إذا قرنوا بينهما، فإذا أفردوا (الغدايا)[1] ردّوها إلى أصلها وقالوا: (الغدَوَات).

قَال ابن برّي: «حكى ابنُ الأعرابيّ أنّه يقال: غَديّة وغدايا، وأنشد: [الطويل]

أَلاَ لَيْتَ شِعْري من زيادِ أميّة غَدِيَّاتُ قَيْظٍ أو عَشِيَّاتُ أَنْدِيَهْ[2]

فإذا سُمع في مفردِه (غَدِيّة)، كان جمعُه على (غَدَايا) قياساً من غير احتياجٍ إلى الازدواج»[3]. وقوله في القاموس- بعدما حكى في مفرِدِه: غداة وغديّة-: «ولا يُقالُ: (غَدايا) إلاّ مع (عشايا)»[4] فيه خَلَلٌ، بل زلل.

وفي «شرح بانت سعاد» لابن هشام: «غداة: وزنها فعلة بالتحريك، ولامُها واو لقولهم في جمعها: غَدَوات؛ كـ: (صلاة) و(صلوات)، ولأنّها من: غَدوتُ، ولقولهم: غدوة. وقولهم: يأتينا بالغدايا والعشايا، قال الجرجاني[5] وابن سيده[6]: إنّما جاءت الياءُ فيها لتُناسب العشايا، والصّواب أنّ الذي فعل الازدواج إنّما هو جمع (غداة) على (غدايا)، فإنّها لاتستحقُّ هذا الجمع، بخلاف «عشية» فإنها كـ «قضية» و«وصيّة»، وأمّا الياء فتستحقّها بعد أن جُمعت هذا الجمع[7]، وهي مبدلةٌ من همزة فعائل، لا منْ لامِ (غداة) التي هي الواو.

---

(1) في أ، ب: «وغديّات».

(2) البيت غير منسوب لقائل، وهو في تهذيب اللغة (عشا) والمحتسب 16/2 والاقتضاب: 278 واللسان (غدا) والتاج (غدو) و(عشو) وكشف الطرّة: 220. واختلفت روايته في بعضها اختلافاً بسيطاً. وانظر قول ابن بري في حواشيه: 76.

(3) في اللسان (غدا): «قال ابن الأعرابي: غديّةٌ مثل عشية، لغة في غَدْوة؛ كـ: ضحيّة لغة في ضَحْوة، فإذا كان كذلك فغدية وغدايا كـ: عشيّة وعشايا. قال ابن سيده: وعلى هذا لا تقول إنّهم كسّروا الغدايا من قولهم: إني لآتيه بالغدايا والعشايا، على الإتباع للعشايا، إنّما كسّروه على وجهه؛ لأنّ فَعِيلة بابُه أن يُكسّر على فعائل». أما ما رآه الحريري من الازدواج في هذين اللفظين، فقد تبع بذلك الفراء وابن فارس، انظر: إصلاح المنطق: 37 والصاحبي: 230.

(4) القاموس (غدو).

(5) هو أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمد الجرجاني (471هـ): من أئمة العلم باللغة، وواضع أصول البلاغة، صاحب الكتابين المشهورين: «أسرار البلاغة» و«دلائل الإعجاز». إنباه الرواة 2/ 188، سير أعلام النبلاء 687/13، الأعلام 48/4.

(6) هو أبو الحسن علي بن إسماعيل بن سيده (458هـ): فقيه ولغوي وأديب ومنطقي، من علماء الأندلس، من كتبه: «المخصص» و«المحكم والمحيط الأعظم». إنباه الرواة 225/2، سير النبلاء 519/13، الأعلام 264/4.

(7) العبارة في ب، ط: «فإنّها كـ قضية ووصية، تستحق الياء في هذا الجمع».

بيانُهُ أنّ أصل عشايا: عشائو، بواو متطرفة هي لامها، وتلك الواو بعد همزة منقلبة عن الياء الزائدة في عشية؛ كما في (صحيفة) و(صحائف)، ثمّ قلبوا الكسرة فتحة للتخفيف كما فعلوا في (صحارى) و(عذارى)، إلا أنّهم التزموا التخفيف في الجمع الذي أُعلّت لامُهُ وقبلها همزة؛ لأنّها أثقل، ثمّ انقلبت اللاّمُ ألفاً لتحرّكها وانفتاح ما قبلها، ثم أبدلت الهمزة [ياء][1] تخفيفاً لاجتماع الأشباه؛ إذ الهمزة تشبه الألف، وقد وقعتْ بينَ ألِفين. ثمّ لمّا جُمعت (غداة) على فعائل للمناسبة، وكان كل شيء جُمع على فعائل ولامه همزةٌ [أو ياء][2] أو واو، ولم تسلم في الواحد، مستحقاً لأن تُبدل من همزته ياء كـ (خطايا) و(وصايا) و(مطايا)، فعلوا ذلك في (غدايا) لأنّ واوَ غداةٍ لم تسلم.

فإن قلتَ: قدّروا الغدايا جمعاً لـ (غدوة)، وقد صحّ كلامهما[3] لأن الواوَ قد سلمت في الواحد، فكان القياس (غداوى) كما يقال (هراوة) و(هراوى)، قلتُ: يَأْبَاهُ أمران؛ أحدهما: أنهما إنمّا قالا: جمع (غداة)، فكيف أحمل[4] كلامهما على خلاف ماصرّحا به؟ الثاني: أنّه إذا دارَ الأمرُ بين إسنادِ الحكم إلى المناسبة وإسناده إلى أمرٍ مقتضٍ[5] في الكلمة نفسها، تعيّن الثاني.

وزعم ابن الأعرابي أن (الغدايا) لم تُقل للمناسبة، وإنمّا هي جمع (غَديّة) واستدل لثبوته بقوله: ألا ليت... البيت السّابق، ولا دليلَ فيه؛ لجوازِ أن يكونَ إنّما جاز (غديات) لمناسبة (عشيات)، لا لأنّه يُقال: (غديّة)»[6].

وما قالَهُ ابن الأعرابي، إن لم يكن له دليلٌ غير ما أنشده، وردّ عليه ابن هشام ما قاله، فلا يتمّ كلام المحشّي الذي قدّمناه[7]، والظاهر خلافه.

وقالوا: هنأني الشيء ومرأني، فإن أفردوا (مرأني) قالوا: أمرأني.

(1) ليست في الأصل وجميع النسخ، وهي زيادة يقتضيها السّياق، أثبتها من شرح بانت سعاد.
(2) سقطت من الأصل.
(3) أي: كلام الجرجاني وابن سيده السابق.
(4) في ب، ط: «يحمل».
(5) في أ: «يقتضي».
(6) شرح بانت سعاد: 61–63.
(7) أي: كلام ابن برّي السّابق في حواشيه.

قال ابن بري: «حكى أهل اللغة: مرأني وأمرأني، لغتان»[1]. أقول: ما ذكره المصنّف بعينه من أدب الكاتب، كما هو شأنه في كتابه هذا، وعبارته: «هنأني الطّعامُ ومرأني، فإذا أفردوا قالوا: أَمْرأني»[2]. وفي شرحه لابن السّيد اعتراض عليه بأنّه: «حكى في باب فعلت وأفعلت (مرأني وأمرأني) بلا اشتراط ازدواج، وكذا قال الزجاج. وأجاب بأنّ الحكم أن يُقال: إنّه إذا انفردَ جاز فيه اللغتان، فإذا ذكر مع (هنأ) قيل (مرأ) – بلا ألف – لا غير، على الإتباع»[3].

ولعمري إنّ هذا الصلح ليس بخير! فالأحسن أن يُقالَ – كما في النّهاية الأثيرية–: إن فيه قولَيْن لأهل اللغة: [أحدهما][4] قول الفراء[5]؛ وهو ماذكره المصنف وصاحب أدب الكاتب في أحد البابين، والآخر قول الزجاج، وعليه مشى في باب آخر. وعلى كلّ حال فما هنا غير متّفق عليه.

وقالوا: فعل به ما ساءَهُ وناءَهُ. أي: أثقله، وقال الزمخشري في شرح مقاماته: «ناءَ بهِ: أمالَهُ، ومنه ﴿لَتَنُوٓأُ بِٱلْعُصْبَةِ﴾ أي: تميلهم لثقلها فلا يقدرونَ على النهوض، ومنه قولهم: أفعل كذا على ما يسوءُه وينوءُه، وقال الفراء: أراد: (ينيئه)، ولكن قال: (ينوءُه) للازدواج، ويجوز أن يكون إتباعاً للتأكيد لا غير»[6].

أقول: هذا بناءً على ما اختارَهُ من جواز العطف في الإتباع، وبعضهم يمنعه، ففيه اختلاف، كما قال ابن فارس في فقه اللغة: «حَيَّاكَ اللهُ وبيّاك، معنى بيّاك: أضحكك، وقيل: هو إتباع، وقول العبّاس: زمزم لشاربها حلٌّ وبِلٌّ؛ بمعنى: مباحٌ أو شفاء، وقيل: هو إتباع»[7].

وقال في المزهر: «عندي أنّه ليس بإتباع؛ لأنّهُ لا يكادُ يكون بالواو»[8]. مع أنَّه لمّا سَردَ أمثلتَهُ أتى فيها بأمور كثيرة معطوفة! ثمّ إنّ الإتباع [على قسمين][9]: ما لا معنى له أصلاً غير التقوية كـ: حَسَن بَسَن، وما لَهُ معنى ظاهر كـ: قَسِيم وَسِيم، أو غير ظاهر كـ: شَيْطان لَيْطان؛ أي:

---

(1) حواشي ابن بري: 77.
(2) أدب الكاتب: 367.
(3) الاقتضاب: 190.
(4) زيادة من ط.
(5) انظر قول الفراء في «النهاية» مادة «مرأ» وفعلت وأفعلت للزجاج: 87 والصحاح (مرأ).
(6) سبق قول الزمخشري في مقاماته، وتعليق الشهاب الخفاجي عليه في ص 105.
(7) الصاحبي في فقه اللغة: 270، وانظر الإتباع والمزاوجة: 115 و130.
(8) المزهر 1/415.
(9) سقط من الأصل.

لاصق بالشرّ[1]. وهو كما قال ابن فارس: إمّا معرب بإعرابه كـ: حَسَن بَسَن، أو مركّب مَعَهُ كـ: حَيْصَ بَيْصَ؛ فإنّه إتباع كما صرّح به ابن فارس.

وقد يكون بأكثر من لفظ وفي غير الأسماء؛ نحو: لا بارك الله فيك ولا تارك ولا دارك. قال ابن الدّهان[2] في الغرة: «وهو عند الأكثرين قسم من التأكيد، وبعضهم جعلَهُ قسماً من التوابع على حِدة؛ لجريانهِ في المعرفة والنكرة». قلت: إذا كان تأكيداً يُحتمل أن يكون معنوياً، ولفظياً على أنّه أُبدل منه حرفٌ لدفعِ صورةِ التكرار، كما أشار إليه الرضي[3].

وقالوا: هو رِجْسٌ نِجْسٌ، فإذا أفردوا لفظ (نجس) ردّوه إلى أصله؛ كما قال تعالى: ﴿إِنَّمَا ٱلْمُشْرِكُونَ نَجَسٌ﴾ [التوبة: 28].

يعني أنّ نَجِساً بوزن كَتِف[4]، وكسرُ أَوّلِهِ وتسكين[5] ثانيه إنّما يكون لأجل مقارنتِهِ للرِّجْسِ، فإنّه موضوعٌ على هذه الزِّنةِ ابتداءً، وقد سَبَق المصنّفَ إلى هذا غيرُهُ.

وفي طِلبة الطَّلَبة: «النِّجْسُ - بالكسر والسكون -: إتباع للرِّجْسِ على نظمه، فإذا أفردوه قالوا: نَجَسٌ - بفتح النّون والجيم - إذا أرادوا الاسم[6]، فإذا أُريدَ النَّعتُ فهو [نَجِس][7] بفتح النّون وكسر الجيم»[8]. وهو مردودٌ لثبوت ما يخالفه.

وقد قال ابنُ هشام: «إنّهُ لا يَثبتُ ما ذَكروه من الازدواج، وإنّما يتمُّ إذا كانوا في حال المقارنة لم يقولوا: نَجِس -بفتحة فكسرة- وحينئذ يكونُ الازدواج والمشاكلة، فإنّما هو في التزام ذلك، وإلاّ فكلُّ اسم على وزن (فِعْل) يجوز فيه جوازاً مُطرداً فَتْحُ أوّلِهِ وكَسْرُ ثانيهِ على الأصلِ؛ نحو: (كَتِف)، ويجوز تسكينُ عينِهِ مع فتح فائِه فيُقال: (كَتْف) بوزن (ضَرْب)، ويجوز كَسْرُ أولِهِ مع سكونِ ثانيهِ فيُقال: (كِتْف) بوزن (عِلْم)، فإن كانت عينُه حرفَ حَلْقٍ كـ:

---

(1) انظر المزهر 414/1 و416.

(2) أبو محمد سعيد بن المبارك بن علي الأنصاري (569 هـ): عالم باللغة والأدب، من تصانيفه: «شرح الإيضاح» و«الغرّة في شرح اللمع لابن جنّي». إنباه الرّواة 47/2، سير أعلام النبلاء 268/15، الأعلام 100/3.

(3) انظر شرح الكافية للرضي 333/1.

(4) قوله: «بوزن كتف» سقط من ب، ط.

(5) في ب، ط: «وسكون».

(6) العبارة في ب: «عند إرادته اسماً».

(7) زيادة من ب.

(8) طلبة الطلبة للنَّسفي: 317.

(فَخِذ) ففيه لغة رابعة؛ وهي إتباعُ الفاءِ لحركة العين لقوّتها»[1]. فإذا جاز هذا فيه، فالازدواج بالتزامه لا بأصله، وفيه حينئذ مسامحةٌ ما.

وكذلك قالوا للشُّجاعِ الذي لا يُزايلُ مكانَهُ: أَهْيَس أَلْيَس، والأصل في الأهْيَس: الأَهوس؛ لاشتقاقه من هاس يهوس: إذا دقّ، فعدلوا به إلى الياء ليوافق أَلْيَس.

في الصّحاح: «قال الأصمعيّ: يُقال: حَمَل فلان على عَسْكَرِهم فهاسَهُمْ؛ أي: داسَهُم، مثل حاسَهُم، والأَهْيَسُ: الشُّجاعُ، مثل الأهْوس»[2]. وكذا في القاموس[3]، ولذا ذكره في اليائي والواويّ، فما قاله المصنّف ليس بمسلّم عند أهل اللغةِ.

ثمّ ذكر من الازدواج ما ورد في الحديث من قوله عليه السّلام: «**ارجعْنَ مأزوراتٍ غَيْرَ مأجوراتٍ**»[4]. مأزورات: من الوِزْرِ، فقياسُه: موزورات، وإنّما هُمِز ليشاكل مأجورات[5]، من الأجر، إلاّ أنّ أبا عليّ قال في التذكرة: «لايصحّ أن يكون هذا القَلْبُ هنا للإتباع؛ لأنّهُ إنّما يأتي[6] إذا جاء الأوّل[7] على القياس، والإتباع في الثاني، فإنّما قال: مأزورات، على حدّ قولهم: يأجر[8]؛ يعني أُبدلت همزة كما في (يأجر) من غير إتباع».

والظاهر أنّه لا يلزم تقدّم الجاري[9] على القياس فيما نحنُ فيهِ، وقد صرّح بهذا علماءُ البيانِ في المشاكلةِ، واستشهدوا له بقوله: [الكامل]

أومى إلى الكَوْماءِ هذا طارقٌ ... نَحَرَتْنيَ الأعداءُ إن لم تُنحَري[10]

(1) انظر المغني: 896.
(2) الصحّاح (هيس).
(3) القاموس (هيس).
(4) الحديث في سنن ابن ماجه، كتاب الجنائز 256/2 والنهاية 179/5. وهو في نَهْي النساء عن اتّباع الجنائز – كما جاء في كتب الحديث– وليس في نهْيهنّ عن زيارة القبور، كما سيشير الشارح بعد.
(5) انظر السّابق من النهاية، واللسان (وزر).
(6) في ب: «يتأتى».
(7) في أ: «الأمر».
(8) في الأصل: «يأجل»، والصواب ما أثبته من النسخ الأخرى.
(9) في ط: «الجائي».
(10) البيت هو آخر أربعة أبيات غير منسوبة لقائل في أمالي القالي 43/1 وكشف الطرة: 216. والكوماء: الناقة.

وهذا من حديث قاله النبيّ ﷺ للنساء وقد نهاهُنّ[1] عن زيارة القبور، وهو منسوخ[2]؛ لأنّهُ أذِنَ فيه بعد ذلك[3].

«أعيذكما بكلمات الله التامّة، من كل شيطان وهامّة، ومن شرّ كلّ عينٍ لامّه»[4].

الشاهد في قوله: لامّة، فإنّه كان قياسُه: مُلمّة، لكنه غُيّر للازدواج[5]، وليس بمسلم أيضاً. قال ابن برّي: «عَيْنٌ لامّة: أي ذات لَمَم، واللَّممُ: الجنون، و: أصابه من الجنّ لَمّة، وقد تكون (لامّة) من: لَمَّ بهِ إذا زارَهُ، لُغةً في: أَلَمَّ به»[6]. وفي القاموس: «العينُ اللاّمَّةُ: المصابةُ بسوءٍ، وكلُّ ما يُخافُ مِنْ فَزَعٍ أو شَرٍّ»[7]. وعلى هذا فلا ازدواج، والكلمات التامّة فُسّرت بالقرآن.

ومثله قول امرأة من العرب: من حفّنا أو رفّنا فَلْينزل[8]. أي: من خَدَمنا ومدحنا أو أطعمنا، فلينزل عندنا فإنّا نكرمه، وكان الأصل: رفانا. وفي القاموس: «مَنْ حفّنا أو رفّنا فليقتصِدْ؛ أي: من طافَ بنا واعتنى بأمرنا وخَدَمنا ومَدَحنا فلا يَغْلُوَنَّ. ومنه قولهم: ما لَهُ حافٌّ ولا رافٌّ، وذهب مَنْ كان يحفُّهُ ويرفُّهُ»[9]. وفي الصّحاح بعدما ذكر هذا المثلَ قال: «أي: مَنْ خَدَمنا، أو

---

(1) في ب: «في نهيهنّ».

(2) النّسخ: إبطال الشيءِ وإقامة آخر مقامه، وفي التنزيل ﴿مَا نَنسَخْ مِنْ ءَايَةٍ أَوْ نُنسِهَا نَأْتِ بِخَيْرٍ مِّنْهَآ أَوْ مِثْلِهَآ﴾ والآية الثانية ناسخة والأولى منسوخة. اللسان (نسخ). وكذا النسخ في الحديث الشريف، والحديث المشار إليه بأنّه منسوخ- وهو قوله: «ارجعن مأزورات غير مأجورات»- ليس في نهي النساء عن زيارة القبور كما وهم الشارح، وإنّما جاء النّهي عن ذلك بقوله ﷺ: «لعن الله زوّارات القبور». وهو في سنن ابن ماجه، باب نهي النساء عن زيارة القبور 254/2، وهو الحديث المنسوخ بقوله ﷺ: «كنت نهيتكم عن زيارة القبور، فزوروها؛ فإنّها تذكركم بالآخرة». وهو في صحيح مسلم، كتاب الجنائز 672/2 وسنن ابن ماجه، كتاب الجنائز 252/2. وانظر: الناسخ والمنسوخ من الحديث لابن شاهين: 278–280.

(3) العبارة في ب: «ثم أذن فيها بعد، فالحديث منسوخ».

(4) من حديث للرسول ﷺ يعوّذ الحسن والحسين، وهو في صحيح البخاري، كتاب الأنبياء 3/ 1233 والنهاية 272/4.

(5) كذا في السّابق من النهاية.

(6) حواشي ابن برّي: 78.

(7) القاموس (لمم).

(8) تمام قول الحريري في الدرّة: «ومثله قوله – عليه السلام –: من حفّنا أو رفنا فليقتصدْ». والحديث في النهاية 240/3. أما الشارح فأثبت ما يشبه قول الرسول ﷺ بقول امرأة من العرب. انظر: جمهرة الأمثال 310/2 والمستقصى في أمثال العرب 2/ 355.

(9) القاموس (حفف). وانظر اللسان (حفف).

تعطّف علينا وحاطَنا»[1]. وذكر في مادة رفف: «وقَدْ رَفَفْتُ أَرُفُّ – بالضّم – وفلانٌ يرفّنا: أي يحوطنا وفي المثل...»[2] الخ.

وظاهره أنّه ليس من الازدواج. وفي المجمل: «يُقال: ما لفلانٍ حافٌّ ولا رافٌّ؛ فالحافُّ: الذي يضمُّه، والرافُّ: الذي يطعمه، ورفَّ فلانٌ بفلانٍ: إذا[3] أَكْرَمَهُ»[4].

• • •

ويقولون: هم عشرون نفراً، وثلاثون نفراً، فيوهمون فيه؛ لأنّ النّفرَ إنّما يقع على الثلاثة من الرجال إلى العشرة.

ما ذكرهُ وإنْ كان مشهوراً[5]، ففي كلام البُلغاء وأهل اللغة ما يخالفه؛ لذا قال بعضُهم: إنّ النّفرَ يُطلق على ما فوق الثلاثة، كما في القاموس وغيره[6].

وفي كلام الشّعبي[7]: «حدثّني بضعة عشر نفراً». ولايختصّ بالرجال، بل ولا بالإنسان؛ لقوله تعالى: ﴿قُلْ أُوحِىَ إِلَىَّ أَنَّهُ ٱسْتَمَعَ نَفَرٌ مِّنَ ٱلْجِنِّ﴾[الجنّ: 1]. وفي المجمل: «النّفرُ والرَّهطُ يُستعمل إلى الأربعين»[8]. والفرق بينهما أنّ الرّهْطَ يرجعون إلى أبٍ[9] واحدٍ، بخلاف النّفر.

وبيتُ امرئ القَيْس المذكور شاهد على [غير][10] ما قاله المصنّف لا له[11]، فهو كما قيل في

---

(1) الصحاح (حفف).

(2) الصحاح (رفف).

(3) سقطت من ب، ط.

(4) المجمل (رف).

(5) وهو ما ذهب إليه الليث والخليل وغيرهما، انظر مقاييس اللغة (رهط) واللسان (نفر).

(6) في القاموس (نفر): «والنّفر: الناس كلهم، ومادون العشرة من الرجال». وفي الصحاح (نفر): «والنفر – بالتحريك –: عدة رجال؛ من ثلاثة إلى عشرة». وانظر تهذيب اللغة (نفر).

(7) هو أبو عمرو عامر بن شراحيل بن عبد ذي كبار الشعبي (103 هـ): راوية من التابعين، يُضرب المثل بحفظه. وفيات الأعيان 12/3، سير أعلام النبلاء 269/5، الأعلام 251/3.

(8) في المجمل (رهط): «الرَّهط: العصابة دون العشرة، ويقال: بل إلى الأربعين». وفي مادة (نفر): «النّفر: عدةُ رجال؛ من ثلاثة إلى العشرة».

(9) في الأصل: «باب»، وأثبت الصواب من النسخ الأخرى.

(10) سقطت من الأصل.

(11) وبيت امرئ القيس الذي استشهد به الحريري هو:

فهو لا تنمي رميّته ما لَهُ؟ لا عُدّ من نفره

وسيأتي. وقال ابن بري في حواشيه: 79 تعليقاً على استشهاد الحريري بالبيت السّابق: «تفسيره النفر

المثل: كالحافر على حتفه بظلفه[1]؛ لأنّه فسّر النَّفَر فيه بالقوم، وهو المتبادَرُ من قوله تعالى: ﴿وَأَعَزُّ نَفَرًا﴾[الكهف: 34]، كما يشهد له مقام الافتخار.

ومن الغريب ما وقعَ في الحديثِ من استعماله بمعنى رجل[2]، وبِهِ صرّح الإمام الكرماني؛ فقال: «للنَّفر معنى آخرَ في العُرفِ؛ وهو الرجل»[3]. والمراد بالعُرف عُرف اللغة؛ لأنّه فُسّر به الحديث الصحيح، وقد غفل عن هذا بعضُ أهلِ العصرِ، فقال في تأليفه[4]: فإنْ قلتَ: قال صاحبُ التقريبِ[5] في تفسير قولِ مَنْ قال: لو هاهنا أحدٌ من أنفارنا؛ أي: رجالنا، مقتضاهُ وقوعُ النَّفرِ على الرجلِ الواحدِ، فليكن قولهم: (عشرون نفراً) على معنى عشرون رجلاً. قلتُ: قد قلَّد هذا صاحبَ مَطَالعِ اللغة[6] – وهو ابنُ قَرْقُول[7]– في هذا التفسير، إلاَّ أنّه قال في المطالع: «لم يَرِدْ أنّ النَّفرَ بمعنى الرجلِ، والأنفار بمعنى الرجال، وإنّما هو بيانٌ لحاصلِ المعنى». وقد علمتَ ممّا قدّمناه لكَ مافي كلامهِ، فَتَنَبّه لهُ.

كما قال امروٌ القيس: [المديد]

فَهْو لا تُنْمي رَمِيَّتُهُ مَا لَهُ؟ لا عُدَّ مِنْ نَفَرِهْ[8]

هو من قصيدةٍ له في ديوانهِ[9]، أوَّلُها:

بالقوم في البيت المذكور، مناقض لِما اشترط من أنّ النفر لما دون العشرة، فلا شكّ أنّ قومه بنو ثعل، وهم أمّة عظيمة، ولو قال: أسرة ونحوها، لكان الوجه».

(1) مَثَل يُضرب لمن يوقع نفسه بنفسه في المتاعب، والظلف للبقرة والشاة والظبي، كالحافر للفرس والحمار.

(2) لعلّه يقصد قوله ﷺ – من حديث أبي ذر–: «لو كان هاهنا أحدٌ من أنفارنا»؛ أي: من قومنا، وهو في النهاية 93/5. أو الحديث الوارد في صحيح البخاري، كتاب العلم 36/1: «أن الرسول ﷺ بينما هو جالس في المسجد والناس معه، إذ أقبل ثلاثة نَفَر...».

(3) شرح صحيح البخاري 25/2.

(4) العبارة في ب: «في بعض تآليفه».

(5) لعله التقريب في كشف الغريب للفيومي (834هـ).

(6) سبق تعريفه في الصفحة 167.

(7) هو أبو إسحاق إبراهيم بن يوسف بن أدهم الوهراني (569 هـ): عالم بالحديث، من أدباء الأندلس، من كتبه: «مطالع الأنوار في صحاح الآثار». وفيات الأعيان 62/1، سير أعلام النبلاء 235/15، الأعلام 81/1.

(8) البيت في ديوان امرئ القيس: 125 ومجمع الأمثال 331/2 والمستقصى 333/2 وحواشي ابن بري: 78 واللسان (نفر).

(9) القصيدة كاملة في ديوانه: 123–127.

رُبَّ رامٍ مِنْ بني ثُعَلٍ مُخْرِجٍ كَفَّيهِ مِنْ سُتَرِهْ[1]

وهي من غُرَرِ قصائده؛ لعذوبةِ لفظِها، وخِفَّةِ وزنها، ولذا عارَضَهُ كثيرٌ من الشُّعراءِ المتقدّمينَ؛ كعليّ بن جبلة[2] في قوله يمدح أبا دُلَف[3]: [المديد]

يا دَواءَ الأرضِ إنْ فَسَدتْ ومُديلَ اليسرِ من عُسُره[4]

كلُّ مَنْ في الأرضِ من عَرَبٍ بينَ باديهِ إلى حَضَرِهْ

مُستعيرٌ منكَ منقَبَةً يَكتَسِيها يَوْمَ مُفْتَخَرِهْ[5]

وقول أبي نُواس: [المديد]

أيُّها المنتابُ عن عُفُرِهْ لَستَ من ليلي ولا سَمَرِهْ[6]

لا أَذودُ الطّيرَ عن شَجَرٍ قد بلوْتُ المرَّ من ثَمَرِهْ[7]

وفي شرحِ ديوانِ امرئِ القيس: «أنمى: بمعنى[8] توارى عنِ الرامي؛ مات أم[9] لم يمت، والضمير للرّامي». وقال ابنُ برّي: «النّفر هنا بمعنى القوم، فلا يناسبُ مدّعاه؛ فإنَّ قومَهُ بنو ثُعَل، وهم ناسٌ كثير»[10].

---

(1) سقط البيت من أ.

(2) هو أبو الحسن علي بن جبلة بن مسلم الأبناوي، المعروف بـالعَكَوَّك (213 هـ): شاعر عراقي، استنفد أكثر شعره في مدح أبي دُلف العجلي، له ديوان شعر مطبوع. الشعر والشعراء 864/2، سير أعلام النبلاء 478/8، الأعلام 268/4.

(3) هو القاسم بن عيسى بن إدريس بن معقل (226 هـ): أحد الأمراء الأجواد الشجعان، وأخبار أدبه وشجاعته كثيرة. وفيات الأعيان 73/4، الأعلام 179/5.

(4) في أ، ب: «بديل».

(5) الأبيات في شعر علي بن جبلة: 68 والأغاني 7642/22.

(6) في ب: «المنساب».

(7) البيتان في ديوان أبي نواس 495/1.

(8) العبارة في ب، ط: «أنمى الصيد: توارى».

(9) في ب: «أو».

(10) حواشي ابن بري: 79.

ووردَ في الحديث: «ثلاثة أرهط»[1]، فسمى الواحد رهطاً، وهو كالذَّودِ[2] الذي يُرادُ به الواحد، وهو في أصله جمع، كما مرَّ في النَّفر.

وقوله: **تَرِبتْ يداه.** دعا عليه بالفقر، كأنّه ليس عنده غير التراب[3]، ومثله: (أرمل)المأخوذ من الرمل[4].

وقال في الكشاف: «قولهم: قاتله الله ونحوه، كأنّه بلغَ مبلغاً يُحسد عليه[5]، ويدعو عليه حاسدوه». وهو استعارة كما حقّقه أهل المعاني.

[ثمّ إنّ][6] الرَّهط يُقال إلى الأربعينَ؛ كالعصبة.

لم يبيّن ابتداءَ ذلك في العصبة، وظاهرُ تسويتهِ بالرَّهط أنّه يُطلق على ما دون العشرة، والمصرّح به في كتب اللغة أنّ العُصبة من العشرة إلى الأربعين[7].

وفي التفاسير: العُصبة والعِصابة: العشرة فصاعداً[8]؛ لأنّه تُعصَّب بهم الأمور وتُستكفى النوائب، فقيل: إنّه[9] مردود بما في مُصحف حفصة[10]: «إن الذين جاؤوا بالإفك منكم عصبة أربعة»[11]. وأُجيب عنه بأنّه من ذكر البعض بعد الكلّ لنكتة، أو هو مجاز، وما قاله ابن فارس قول آخر[12] مخالف للمشهور.

---

(1) الحديث بتمامه في صحيح البخاري، باب الإجارة 793/2 ومسند ابن حنبل 116/2.
(2) الذَّودُ: للقطيع من الإبل الثلاث إلى التسع، وقيل: ما بين الثلاث إلى العشر. اللسان (ذود).
(3) اللسان (ترب).
(4) اللسان (رمل).
(5) في ب: «فيه».
(6) زيادة من النسخ الأخرى.
(7) انظر اللسان (عصب).
(8) انظر الكشاف 217/3 والبحر المحيط 242/6.
(9) في ب: «ذلك».
(10) في الأصل: «مصنف حفصة»، وأثبت الصواب من النسخ الأخرى. ونُسب المصحف إلى أم المؤمنين حفصة بنت عمر بن الخطاب رضي الله عنهما؛ لأنَّ أبا بكر حين جمع القرآن كانت الصحف عنده، ثم صارت عند عمر بعده، فلمّا مات ظلت عند حفصة، حتى طلبها عثمان منها، فنسخ منها عدّة مصاحف، ثم ردَّ الأصل إلى حفصة بعد ذلك. انظر الإتقان في علوم القرآن: 202.
(11) لفظ «أربعة» غير وارد في الآية الحادية عشرة من سورة النور، ولعلّه من الشروح الموضوعة على مصحف حفصة رضي الله عنهما، فقول الشارح: «بما في مصحف حفصة» يدلّ على ذلك.
(12) قال ابن فارس في المجمل (رهط): «الرَّهطُ: العصابة دون العشرة، ويُقال: بل إلى الأربعين».

ويقولون في جمع حاجة: حوائج، فيوهمون فيه، كما وهم بعض المُحدثين في قوله: **[الطويل]**

إذا ما دخلتُ الـدّارَ يوماً ورُفّعـتْ   سُـتـورُكَ فانظُرْ لي بما أنـا خـارجُ

فَسِيّانِ بيتُ العنكَبوتِ وجَوسَقٌ   رفيعٌ إذا لم تُقْضَ فيهِ الحوائجُ[13]

رُدّ ما ذكرَهُ، وصِحّةُ ما ادّعى الوهم فيه أشهرُ من «قِفا نبكِ»! و(حاجة) عند الخليل كما في العين، أصلها: حائجة[14]، فلهذا جُمعت على حوائج، وكذا قاله ابنُ دريد وأبو عمرو بن العلاء[15].

وقالوا: (حائجة) مسموعة من العرب كـ: (حاجة)[16] كما حكاه الأصمعي[17]، إلاّ أنّ المشهور (حاجة)، واستعمال (حائجة) نادر جداً، ولذا قال ابنُ جنّي: إنّه لم يُسمع[18]. و(حوائج) جمعٌ لمفردٍ مقدّر، وذهبَ بعضُ اللغويينَ إلى أنّ حوائج جمعُ حَوجاء؛ بمعنى حاجة[19]، وهو مفردٌ مستعملٌ أيضاً، قال قيس بن رفاعة[20]: [البسيط]

مَـنْ كـانَ فـي نفسه حَـوْجـاءُ يَطلُبُها   ....[21]

---

(13) البيتان نُسِبا خطأً إلى ابن عُنين –كما سيشير الشارح بعد– والصّواب أنّهما لأبي سعد بن هبة الله بن الوزير، وهما في تهذيب الخواص: 85 واللسان (حوج) وفيه نُسب البيت الثاني إلى بديع الزمان الهمذاني، والخريدة 183/1 وكشف الطرة: 211.

(14) العين 259/3.

(15) انظر حواشي ابن برّي: 80 واللسان (حوج) وفيه: «وحكى المهلبي عن ابن دريد أنه قال: حاجة وحائجة، وكذلك حكى عن أبي عمرو بن العلاء أن يقال: في نفسي حاجة وحائجة وحوجاء، والجمع حاجاتٌ وحوائج وحَاجٌ وحِوَجٌ».

(16) سقطت من أ.

(17) انظر اللسان (حوج).

(18) الخصائص 127/2، وانظر حواشي ابن بري: 84.

(19) وهو ما ذهب إليه ثعلب، انظر اللسان (حوج).

(20) في أمالي القالي 12/1 وص 22 من كتاب التنبيه: «إنّما هو أبو قيس بن أبي رفاعة، واسمه دثار، كان شاعراً ومتحدثاً، وكان يفد إلى النعمان بن المنذر سنة، وإلى الحارث بن أبي شمر الغساني سنة، فيمدحهما وينال جوائزهما».

(21) صدر بيت ورد في اللسان (حوج) بلا نسبة، وعجزه:

....   عنـدي فـإنّـي لَـهُ رَهْـنٌ بـإصْـحَـارِ

وانظر السّابق من أمالي القالي.

والقياسُ فيه أن يجمع (حَوجاء) على (حواجي)؛ مثل (صحراء) و(صحاري)، فقُدمت الياء فيه على الجيم قلباً فصارت (حوائج)، والقلب في كلام العرب كثير، ففيه ثلاثة أقوال:

أوّلها: أنّه جمع (حائجة) المقدّر.

وثانيها: أنّه سُمع مفردُهُ.

وثالثها: أنّه جمع حَوْجاء.

ثم إن (حوائج) كثرُ استعمالُه في الكلام الفصيح الصحيح؛ كقول النبي ﷺ: «استعينوا على إنجاحِ الحوائجِ بالكتمانِ لها»[1]، وحكى سيبويه أنه يقال: «تنجّز فلان حوائجه واستنجزها»[2]، وفي الحديث: «اطلُبوا الحوائج عند حِسَانِ الوُجوهِ»[3].

وما أحسن قول الصرصري[4] في بعض القصائد النبويّة: [المتقارب]

أَلاَ يــا رســـول الإلـــه الــذي ... هَــدَانــا بــهِ اللهُ مِـــنْ كــلِّ تِـيـهِ

سَــمـعـتُ حَـديـثـاً مــن الـمُـسـنـداتِ ... يَـســرُّ فـــؤادَ الـفـقـيـه النبيهِ[5]

وأنّـــك قـد قـلـتَ فـيـه: اطـلـبـوا الـ ... ـحوائجَ عِـنـدَ حِـسَـانِ الوجوهِ[6]

ولَـــمْ أَرَ أَحْـسَـنَ مِـنْ وجـهـكَ الـ ... ـكـريـمِ فَـجُـدْ لـي بِـمَـا أرتجيهِ[7]

وممّا استشهدوا بهِ لصحَّةِ جَمْعِ الحوائج مِن كلام العرب قولُ الأعشى في بعض قصائده[8]: [مجزوء الكامل]

---

(1) الحديث في: كتاب الضعفاء الكبير للعقيلي 2/ 109 وتاريخ بغداد للخطيب البغدادي 8/ 57 وميزان الاعتدال 141/2 وكشف الخفاء 109/1.

(2) الكتاب 73/4.

(3) الحديث في: حلية الأولياء 3/ 156، وكنز العمال رقم 16793 وفيه: «رواه ابن عساكر عن عائشة»، وانظر: لسان الميزان 19/8 وكشف الخفاء 122/1.

(4) هو أبو زكريا يحيى بن يوسف بن يحيى الأنصاري، الصرصري (656 هـ): شاعر من أهل صرصر، له ديوان شعر صغير، ومنظومات في الفقه وغيره. شذرات الذهب 285/5، الأعلام 8/ 177.

(5) في ب، ط: «سمعنا حديثاً». في ب، ط: «فؤاد النبيل».

(6) في ب، ط: «بأنك قد قدّمت قول...».

(7) البيتان في ديوان الصرصري: 628، وفيه: «المليك» بدل «الإله».

(8) قوله: «في بعض قصائده» سقط من ب، ط.

الـنّـاسُ حَـولَ فـنـائِـه أهـلُ الـحـوائـجِ والمَسَائلْ[1]

وقول الشمّاخ[2]: [الوافر]

تَـقَـطَّـعُ بيننا الـحـاجـات إلاّ حوائِـجَ يَعْتَسِفْنَ مع الجَريِّ[3]

وقول الفرزدق: [الطويل]

ولـي ببلادِ السِّنْدِ عندَ أميرها حوائجُ جمّاتٌ وعندي ثَوابُها[4]

إلى غير ذلك ممّا لا يُحصى نظماً ونثراً[5]، ولو أورد كلَّهُ لَكَان كتاباً ضخماً.

والمصنّف- كما في مسائل ابن برّي- تبع فيما ذكره الأصمعي، وهو ممّا عُدَّ من سَقَطَاتِه وغلطاته، وحكى عنه الرقاشي والسجستاني أنّه رجع عن هذا القول[6]، ولو أنّ الحريري سلك مسالك النّظر السّديدِ، وحَادَ عن مَذهب التسليم والتقليد، كان الحقُّ إليه أقرب من حبل الوريد.

والشعر الذي أوردَهُ نُسبَ لابن عنين[7]، ووقع في بعضِ نُسخ ديوانه، وهو من الهفواتِ وأوهامِ الرّواة، وما آفةُ الأخبار إلاّ رُواتها، وهو لأبي سعد[8] بن هبة الله ابن الوزير المطّلب،

(1) البيت من قصيدة يمدح بها الأعشى مسروقَ بنَ وائل، وهو في ديوانه: 342 وحواشي ابن بري: 81 واللسان (حوج) وكشف الطرة: 212.

(2) هو الشمّاخ بن ضرار بن حرملة المازني الذبياني الغطفاني (22 هـ): شاعر مخضرم أدرك الجاهلية والإسلام، له ديوان شعر مطبوع. الأغاني 3270/8، الخزانة 196/2، الأعلام 175/3.

(3) في ب: «من الجرير» وفي ط: «مع الجرير». والبيت في ملحق ديوان الشماخ: 463 وحواشي ابن بري: 81 واللسان والتاج (حوج).

(4) البيت في ديوان الفرزدق 85/1 برواية «الهند» بدل «السند»، وحواشي ابن بري: 82 واللسان والتاج (حوج) وكشف الطرة: 212.

(5) أورد ابن بري في حواشيه على الدرة شواهد أخرى عديدة، انظر: 80- 84.

(6) في اللسان (حوج) ذكر ابن منظور أنّ الأصمعيّ كان ينكر جمع (حائجة) على (حوائج)، ويقول: هو مولّد، ثم قال: «وإنّما غلط الأصمعي في هذه اللفظة كما حُكي عنه حتى جعلها مولدة؛ كونها خارجة عن القياس ... على أنه قد حكى الرقاشي والسجستاني عن عبد الرحمن عن الأصمعيّ أنّه رجع عن هذا القول، وإنّما هو شيء كان عرض له من غير بحث ولا نظر، قال: وهذا الأشبه به؛ لأنّ مثله لا يجهل ذلك؛ إذ كان موجوداً في كلام النبي ﷺ، وكلام العرب الفصحاء، وكأنّ الحريري لم يمر به إلاّ القول الأول عن الأصمعي دون الثاني. والله أعلم».

(7) هو أبو المحاسن محمد بن نصر الله بن مكارم الأنصاري (630 هـ): شاعر مشهور مطبوع، غزير المادة من الأدب، له ديوان شعر مطبوع. وفيات الأعيان 25/2، الأعلام 125/7.

(8) هو أبو سعد محمد بن علي بن عبد المطلب. كذا في الخريدة -القسم العراقي- 182/1.

وهو -كما قال العماد في الخريدة[1]-: من بيت السّؤددِ والفضل، وله خطّ رائق، وأدبٌ فائق، وكان يُلقّب بالجرذ، [وإلى ذلك يشير بقوله][2]: [السريع]

فديتُ مَنْ في وجهها سنَّةٌ أشهى إلى قلبي من الفرضِ
تنسى عهوداً أسلفت بيننا كأنّها قد أكلت قرضي

وأنشد له قوله: [الطويل]

تنانيركم للنَّمْل فيها مدارجُ وفي قِدركم للعنكبوتِ مناسِجُ
وعندكمُ للضّيفِ يومَ يزوركم حَوالاتُ سوءٍ كلّها وسفاتجُ[3]
إذا سهل الإذن العسير ورُفّعت ستورُك فانظر لي بما أنا خارجُ
وسِيّانِ بيتُ العنكبوت وجوسَقٌ منيعٌ إذا لم تُقضَ فيهِ الحوائجُ[4]

وقضاءُ الحاجةِ غنيّ عن البيان، إلاّ أنه كُني به في العرف عن[5] دخول بيت الخلاء للبراز[6].

ومن مُلَح الشهاب الحجازيّ[7] قوله فيما يُكتب على باب بيت الخلاء، كما جرت بهِ عادة الملوك والرؤساء: [مجزوء الخفيف]

لُذْ ببابي استطابةً[8] عند ضِيقِ المناهِجِ
فهوَ بابٌ مُجَرَّبٌ لِقَضاءِ الحوائجِ

---

(1) في ب: «الجمهرة» وفي أ: «الجهبذة». تصحيف.
(2) قوله: «وإلى ذلك يشير بقوله» سقط من ب. والبيتان في الخريدة، القسم العراقي 179/1.
(3) في ب، ط: «وعندهم للضيف يوم يزورهم». والسَّفاتج من السُّفتَجة: وهو أن يعطي مالاً لآخر، وللآخر مالٌ في بلد المعطي، فيوفّيه إيّاه ثَمَّ، فيستفيد أَمْنَ الطريق. القاموس (سفج).
(4) في ب: «رفيع إذا». والجوْسَق: القصر. الأبيات في الخريدة، القسم العراقي 183/1 وكشف الطرة: 211.
(5) العبارة في ب: «كناية عن...».
(6) في ب: «للإنسان».
(7) هو شهاب الدين أحمد بن محمد بن علي الأنصاري (875 هـ): من شيوخ الأدب في مصر، نظم الشعر وغُني بالموسيقا، من كتبه: «قلائد النحور من جواهر البحور» و«التذكرة». معجم المؤلفين 129/2، الأعلام 230/1.
(8) في ب، ط: «لُذْ بباب تريده».

وبهذا يظهرُ لكَ حُسنُ قولي في هذا المعنى: [الطويل]

إذا القصرُ لم تقضِ المنى في جنابه ولـم تنفتح عندَ المضيقِ المناهجُ[1]

فبيتُ الخَلا منهُ أحبُّ لناظري فكم قُضيت للنفسِ فيه حوائجُ[2]

• • •

ويقولون لما يكثر ثمنه: مُثمِنٌ، فيوهمون فيه؛ لأنّ المُثْمِن -على قياس كلام العرب- هو الذي له ثمن ولو قلَّ؛ كما يقال: غُصنٌ مُورقٌ: إذا بدا فيه الورق، وشجر مثمرٌ: إذا أخرج الثمر. والمراد به غير هذا المعنى، ووجه الكلام أن يُقال فيه: ثمين.

قال ابن بري: «قياسُه: ثمين، على شحيم ولحيم، يقتضي[3] بأنّ فعله: ثَمُن كـ: شَحُم ولَحُم، ولم أر أحداً من أهلِ اللّغة ذكره، فإن صحّ (ثَمُن) فهو على ما قاله، وإن لم يصحَّ حُمل على: أثمنته في متاعه: إذا غاليت ورفعت السَّوم [فيه][4]، فيكون على هذا شيء[5] مُثمن: بمعنى مغالى فيه ومرفوع سَومُهُ، ويكون: ثمين ومثمَن، مثل: عَتيد ومُعتَد، وحَبيس ومُحبَس، وبَهيم ومُبْهَم»[6]. يعني: يكونان بمعنى، ولا يصحّ ما قاله الحريري من الفرق بينهما، لكن أول كلامه غير ظاهر؛ لأن مثمناً في كلامه -بكسر الميم- كـ: مورق ومثمر، فكيف يصحّ أن يكون من (ثمن)؟ فإنّه[7] من (أثمن)، وتمثيل المحشيّ بـ (شحيم) و(لحيم) إنّما هو لمجرد كون فعيل للمبالغة.

وفي القاموس: «**أثمنَ لَهُ وأثمنَهُ: أعطاه الثّمن**»[8]. لازم ومتعدّ، فثمِن -بكسر الميم: بمعنى ذي ثمن؛ غالياً كان[9] أو رخيصاً، ومثمَن أيضاً -بفتحها- كذلك لأنّه ورد متعدّياً، نعم استعماله

---

(1) في ب: «فيه لأمر».
(2) في ب: «أحب لمثله».
(3) في أ، ب، ط: «يقضي».
(4) زيادة من ب، ط.
(5) ليست في ب، ط.
(6) حواشي ابن بري: 85.
(7) في ب: «بل».
(8) القاموس (ثمن).
(9) ليست في أ.

في أحد أفراده -وهو الغالي الثمن- بقرينة لا بدْع فيه، وعليه قول ابن النّبيه[1]:
[مجزوء الوافر]

ولَـــمْ أَرَ قـبـلَ مَـبْـسَـمِـه صَـغـيـرَ الـجَـوْهَـرِ المُثْمَنْ[2]

وهو معنى بديع، كرّره فقال في بعض قصائده[3]: [الطويل]

وما كنتُ أدري قبلَ جَوْهَرِ ثَغرِها بأنّ نَفيساتِ اللآلي صِغارُها[4]

وكون (أثمن) بمعنى غالى في الثمن كما في عُمدة الحفّاظ، وأهمله غيره، وقال السّرقسطي في أفعاله: «أَثمنتُ له بمتاعه وأَثمنْته: غالَيْتُ»[5]، فيصحّ أن يقال لِما كَثُر ثمنُه: مُثمَن- بالفتح-، والشخص مثمِن- بالكسر- والمتاع أيضاً على النسبة أو المجاز، فمثمنٌ أيضاً[6] في كلامهم جارٍ على ذلك من غير تأويل، ويكون بمعنى: شيءٌ له ثمن، كما في المغرب[7].

و (ثمين) بالمعنى الذي ذكره، أثبته في الروض الأنف وقال: ثمين كـ: (كريم)، وثمان[8] كـ: (كرام)، وأمّا قول من قال: ثمين من (ثمن) لكنهم أماتوا فعله، فمتكلّف، ومنه عُلم جواب ما مرّ.

[وقد][9] بقي هنا بحث؛ هو أنّ المصنّف ذكر أنّ فعيلاً[10] بمعنى مفعول يفيد المبالغة؛ كـ: (ثمين) بمعنى كثير الثمن، وقد ذكره غيره من النحاة، إلاّ أنّ بدر الدين بن مالك قال: إنّهم

---

(1) هو أبو الحسن علي بن محمد بن الحسن، كمال الدين بن النبيه (619 هـ): شاعر من أهل مصر، عاصر الأيوبيين ومدحهم، وتولى ديوان الإنشاء في عهد الملك الأشرف موسى، له ديوان شعر مطبوع. سير أعلام النبلاء 170/16، فوات الوفيات 66/3، الأعلام 331/4.

(2) البيت من قصيدة يمدح بها ابن النبيه الملك الأشرف موسى، وهو في ديوانه: 242.

(3) قوله: «في بعض قصائده» سقط من ب.

(4) البيت من قصيدة يمدح بها ابن النبيه سيف الدين أبا بكر بن أيوب، وهو في ديوانه: 112 وفيه: «لؤلؤ» بدل «جوهر».

(5) أفعال السرقسطي 613/3.

(6) ليست في ب، ط.

(7) المغرب في ترتيب المعرب (ثمن).

(8) سقطت من أ.

(9) زيادة من ب، ط.

(10) في الأصل: «فعلل»، والصواب ما أثبته من النسخ الأخرى.

قالوا: إنّ صيغة فعيل للمبالغة سواء كانت بمعنى فاعل أو بمعنى[1] مفعول. وليس كذلك؛ فإنّها إنّما تفيد[2] المبالغة إذا كانت بمعنى فاعل، فإذا كانت بمعنى مفعول لا تدلّ عليها، ألا ترى أنّ قتيلاً بمعنى مقتول بلا تفاوت بينهما بوجه من الوجوه؟ فالصواب أن لا يطلق هذا الحكم.

أقول: لك أن تقول إنّه بمعنى مفعول يفيد المبالغة أيضاً، والمبالغة تكون كمًّا وكيفاً، بالقوة والكثرة، والقتل لمّا كان إزهاق الروح بفعل الغير، وذلك غير متفاوت، وتفاوت الوسائل ليس ذاتياً، ولك أن تقول: لا مبالغة؛ لأنّه أمرٌ عظيم مهول عند كل أحد، ولا يلزم تفاوت أفراده، فتدبّر.

[وقوله][3]: «شجر مُثمر: إذا أخرج الثمر»، استعمل المصنّف (أثمر) متعدياً، وقد اتفق أهل اللغة على أنّه لازم بمعنى صار ذا ثمر، قال تعالى: ﴿كُلُوا۟ مِن ثَمَرِهِۦٓ إِذَآ أَثْمَرَ﴾ [الأنعام: 141] وقد استعمله بعض الفصحاء والثقات متعدياً، إلاّ أنه لا يُحتجّ بكلامه؛ كقول ابن المعتز[4]: [الطويل]

وغَرْسٍ من الأحْبابِ غَيَّبْتُ في الثّرى ... فَأَسْقَتْهُ أجفاني بِسَحٍّ وقَاطِرِ[5]

فأَثْمَرَ هَمّاً لا يَبيدُ وحَسْرَةً ... لقلبي يُجَنّيها بأيدي الخواطرِ[6]

وقول مهيار[7]: [الطويل]

لَنا في كَفالاتِ الأَميرِ غرائسٌ ... سَتُثْمِرُ خيراً والكريمُ كريمُ[8]

---

(1) سقطت من ب، ط.

(2) انظر شرح التسهيل 80/3 والارتشاف 196/3 وشرح بانت سعاد: 76.

(3) سقطت من الأصل.

(4) هو أبو العبّاس عبد الله بن محمد المعتز بالله بن المتوكل (296هـ): أديب شاعر، من متقدمي الشعراء الهاشميين، صنّف كتباً؛ منها: «كتاب طبقات الشعراء» و«الزهر والرياض»، وله ديوان شعر مطبوع. وفيات الأعيان 76/3، فوات الوفيات 239/2، الأعلام 118/4.

(5) في ب، ط: «وجادته» مكان «فأسقته». والسَّحُ: المطر الغزير.

(6) البيتان في ديوان ابن المعتز 308/2.

(7) هو أبو الحسن مهيار بن مرزويه الدّيلمي (428 هـ): شاعر كبير، له ديوان شعر مطبوع. وفيات الأعيان 359/5، سير أعلام النبلاء 304/13، الأعلام 317/7.

(8) البيت من قصيدة يمدح بها أبا سعد بن عبد الرحيم، وهو في ديوانه 276/3 وفيه: «الوزير» بدل «الأمير».

وقول ابن نباتة السّعدي[1]: [الوافر]

وتُـثـمِـرُ حَـاجَـةُ الإنـسـانِ نجحاً إذا مـا كـان فـيـهـا ذا احـتـيـالِ

وأنشد في الدمية لمحمّد بن الأشرس[2]: [السريع]

كـأنّـمـا الأغـصـانُ لـمّـا عَـلا فُـروعَـهـا قـطـرُ الـنّـدى ثَـرّا

ولاحَـتِ الشَّـمـسُ عليها ضحىً زبـرجَـدٌ قـد أثْـمـرَ الـدُّرّا[3]

وقال[4]: (قال أبو سعد: إنّ قولَهُ: (قد أثمرَ الدّرّ) لايستقيم في النحو؛ لأنّه لا يقال: أثمرتِ النخلةُ الثمرَ، وإنّما يُقال: أثمرت ثمراً- بغير ألف ولام- بمعنى: أثمرتْ بالثمر)[5].

[قلتُ][6]: وهو عجيب من مثله؛ فإنّه إذا لم يتعدّ [الفعل][7] بنفسه لم ينصب مفعولاً؛ سواء كان معرفة أو نكرة، وكذا إذا نُصب بنزع الخافض، ففرقه بينهما على هذا لا وجه له. وقد يقال[8]: إنّه متعدّ تركَ مفعوله فظُنَّ لازماً[9]، أو لأنّه ترك لعدم الحاجة إليه، ولو احتيج إليه كان مفعولاً مجازياً كما في الأبيات المذكورة. وقد استعمله الشيخ عبد القاهر والسكّاكي متعدّياً، وفي شروح المفتاح: استعمل المصنّف الإثمار متعدّياً بنفسه في مواضع من هذا الكتاب، فلعلّه ضمّنه معنى الإفادة، أو جعله متعدّياً بنفسه، وفيه نظر.

قد فرّق أهل اللغة بين القيمة والثمن، فقالوا: القيمة: ما يُوافق مقدار الشيء ويعادله،

---

(1) هو أبو نصر عبد العزيز بن عمر بن نباتة التميمي السعدي (405هـ): شاعر جيد مدح كثيراً من الملوك والرؤساء. وفيات الأعيان 190/3، سير أعلام النبلاء 143/13، الأعلام 24/4.

(2) هو أبو الفتح محمد بن أحمد بن محمد بن أشرس (نحو 421هـ): نحوي ولغوي وأديب شاعر، من أهل نيسابور، من تلاميذه الخوارزمي. دمية القصر 1502/3، معجم الأدباء 209/17، البغية 41/1. والبيتان في دمية القصر 1504/3 ومعجم الأدباء 210/17.

(3) في ب: «زمرّد».

(4) سقطت من ب، ط.

(5) السّابق من دمية القصر، ومعجم الأدباء 211/17.

(6) زيادة من ب، ط.

(7) زيادة من ب، ط.

(8) في أ، ب، والأصل: «ولو قيل»، ولعلّ الصواب ما أثبته من ط.

(9) «يصير المتعدي لازماً أو في حكم اللازم بخمسة أشياء؛ الأول: التضمين لمعنى لازم. والتضمين: إشراب اللفظ معنىً لفظ آخر وإعطاؤه حكمه لتصير الكلمة تؤدي مؤدى كلمتين. نحو: ﴿فَلْيَحْذَرِ ٱلَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِۦٓ﴾ أي: يخرجون...». حاشية الصبّان على شرح الأشموني 95/2.

والثمن: ما يقع به التراضي مما يكون وفقاً له، أو أزيد عليه، أو أنقص منه.

هذا الفرق موافق لاستعمالِ العُرفِ ولأصل وضع اللفظ؛ لأنّ القيمة مأخوذة من المقاومة. وفي المصباح: «القيمة: الثمن الذي يقاوم المتاع؛ أي: يقوم مقامه، والجمع: قِيَم كـ: سِدْرة وسِدَر»[10]. ووقوعهما بمعنى لا يضرّ؛ لأنّ التجوّز والتسمّح باب واسع. وقول بعض الفقهاء: مَثْمون بمعنى مثمن، غلط، كما في المغرب[11].

فأمّا قول الشاعر: [الطويل]

فألقيتُ سهمي وَسْطَهم حينَ أَوْخَشُوا   فما صَارَ لي في القَسْمِ إلاّ ثَمينُها[12]

هذا من شعر لابن الطَّثْرية[13]. وأوخشوا: بمعنى ردّوا سهام الميسر في خريطتها، والقسم بالفتح بمعنى المقاسمة، كما قاله ابن برّي.

• • •

ويقولون: هو قرابتي، والصواب أن يقال: هو ذو قرابتي.

ما أنكره صحيحٌ فصيحٌ، وشائع نظماً [ونثراً][14]، ووقع في كلام أفصَح مَنْ نطقَ بالضّاد في حديث صحيح قال فيه[15]: «هل بقي أحدٌ من قرابتها»[16]؟ قال في النّهاية: «أي: أقاربها، فسمّوا بالمصدر؛ كالصحابة»[17]. والوصف بالمصدر مقيس مطرد، وفيه من الحسن والبلاغة ما هو أشهر من أن يذكر.

وفي الكتاب المجيد ﴿ وَلَٰكِنَّ ٱلْبِرَّ مَنِ ٱتَّقَىٰ ۗ ﴾ [البقرة: 189]، وعلى هذا يستوي فيه الواحد

---

(10) المصباح (قوم).

(11) المغرب في ترتيب المعرب (ثمن).

(12) البيت لابن الطثرية في الأغاني: 2923/8 وتهذيب اللغة (وخش) و(ثمن) والمخصص 130/17 وشرح أدب الكاتب: 285 واللسان (وخش).

(13) هو يزيد بن سلمة بن سمرة، المعروف بابن الطَّثْريّة، من بني قشير (126 هـ): شاعر من بني أمية، حسن الشعر، حلو الحديث. الشعر والشعراء 427/1، الأغاني 2923/8، الأعلام 183/8.

(14) زيادة من ط.

(15) قوله: «قال فيه» سقط من أ.

(16) لم أقف عليه.

(17) ما نقله الشارح من قول ابن الأثير في النهاية هنا، قاله تعليقاً على لفظ «قرابته» الوارد في حديث عمر: «إلاّ حامَى على قرابته»؛ أي: أقاربه. انظر النهاية 35/4 واللسان (قرب).

وغيره.

قال في الأساس: «هو قريبي وقرابتي، [وهم أقربائي وقرابتي]»[1]. وفي تسهيل ابن مالك: «قرابة: يكون اسم جمع لقريب، وفَعالة: يكون اسم جمع لنحو (صاحب) و(قريب)»[2]. وظاهره أنه معنى حقيقي وضعي، وما قبله مجازي، ولك أن توفق بينهما.

كما قال الشاعر[3]: هو -كما في الإصابة[4]- عثمان بن لبيد العذري، كما رواه عُبيد الجرهمي بن شَرِيّة- بوزن عطيّة- أحد المعمّرين[5]، روى أبو موسى أنّه عاش مئتين وأربعين سنة، وقيل: ثلاثمئة، وأسلم، ووفد على معاوية فقال له: أخبرني بأعجب مارأيت. فأخبره بهذه القصة[6]. وفي رواية: «عمير» بدل «عبيد»، والمشهور خلافه، فكأنه تصحيف[7]، وعبيد هذا عاش إلى خلافة عبد الملك، وهو معدود في الصحابة.

وقد أنشد المصنّف الشعر بتمامه، وهو: [البسيط]

ياقلب إنّك من أسماء مغرورُ ....

إلى آخر ما ذكره المصنّف، وأتى بالقصة بحذافيرها. والبيت المذكور فيه من شواهد الكتاب[8]، وفي شرحه: المحاضير: جمع محضر؛ بمعنى شديد الجري سريعه[9]، والأَطْلاق:

---

(1) ما بين المعقوفين زيادة من النسخ الأخرى. والقول في الأساس (قرب).

(2) التسهيل: 281.

(3) والشعر الذي استشهد به الحريري هو:

يبكي الغريبُ عليه ليس يعرفُهُ ... وذو قرابته في الحيِّ مَسْرُورُ

(4) في الأصل: «الضالة»، والصواب ما أثبته من النسخ الأخرى.

(5) من الحكماء والخطباء في الجاهلية، وقيل توفي (نحو 67 هـ). الإصابة 115/5، أسد الغابة 536/3، الأعلام 189/4.

(6) والقصة المُشار إليها أوردها الحريري بعد ذكر البيت السّابق، ومفادُها أن عبيد بن شرية دخل على معاوية، فطلب منه معاوية أن يحدّثه بأعجب ما رأى، فذكر له عبيد أنه مرّ ذات يوم بقوم يدفنون ميتاً، فلما انتهى إليهم اغرورقت عيناه بالدموع، فتمثل بشعر آخره البيت المذكور: يبكي الغريب...، فلما انتهى سُئل أيعرف صاحب هذا الشعر؟ فلمّا أجاب بالنفي، قيل له: إن صاحبه هو الذي دُفن السّاعة، وأنه الغريب الذي يبكي عليه وليس يعرفه، بينما أمسّ الناس رَحماً به سار عن قبره مسروراً بموته. والخبر والشعر بتمامه في عيون الأخبار 681/2 وفيه أن صاحب الشعر هو حريث بن جبلة، وانظر: المعمرين: 52.

(7) في ب، ط: «تحريف». وقوله: «والمشهور خلافه فكأنه تصحيف» سقط من أ.

(8) هو البيت الرابع من الشعر السابق، انظر الكتاب 528/3.

(9) اللسان (حضر).

جمع طِلْق؛ وهي التي لا تعقل[1]. وفيه أنّ الشاعر من بني عذرة، واسمه حُريث بن جبلة، واسْتَقْدِرِ اللهَ: بمعنى اطلب أن يقدر لك.

وهذه القصة من غريب الاتفاق، وهي ممّا يدخل تحت قوله[2]: «البلاءُ موكَّلٌ بالمنْطِق»[3]. ومثلها ما حكاه بعض الأدباء فقال: إنّه اجتاز بدار الشريف الرضي ببغداد، وهو لا يعرفها، فرأى داراً ذهبت بهجتها، وأخلقت ديباجتها، وفيها رسوم تشهد لها بالنضارة، وحسن الثناء والشارة[4]، فوقف عليها متعجباً من صروف الزمان، وطوارق الحدثان، وتمثل بشعر[5] خطر على خاطره، [في هذا الأمر ونظائره][6]؛ وهو: [الكامل]

ولـقـد وَقـفـتُ عَـلـى ربُـوعـهـمُ وطُـلـولُـهـا بـيـد الـبـلـى نَـهْـبُ
فَـبـكـيـتُ حـتّـى ضَـجّ مـن لَـغـبٍ نـضـوي ولَـجَّ بـعـذلـيَ الـرَّكْـبُ
وتَـلـفَّـتـتْ عَـيـنـي فـمـذ خَـفـيـتْ عنـهـا الـطّـلـولُ تـلـفَّـتَ القلبُ[7]

فسمعه شخص[8] صادفه، فقال له: أتعرف لمن هذه الدار[9]، [ولمن هذا الشعر؟][10] قال: لا. قال: هذه الدّار لصاحب هذه الأبيات[11]؛ وهو الشريف الرضي![12] فتعجّبا من حسن هذا الاتفاق.

---

(1) القاموس (طلق).
(2) قوله: «مما يدخل تحت قوله» سقط من أ.
(3) مَثَلٌ أوّل مَنْ قاله أبو بكر الصدّيق ﷺ. انظر جمهرة الأمثال 207/1 وفصل المقال: 95.
(4) العبارة في ب، ط: «والثناء عليها بحسن الشارة».
(5) في ب: «بما».
(6) زيادة من ب، ط.
(7) في أ، ط: «خفيت عني». الأبيات في ديوان الشريف الرضي 145/1 ورواية الشطر الأول فيه:
ولـقـد مـررت عـلـى ديـارهـم .....
(8) في ب، ط: «رجل».
(9) العبارة في ب، ط: «هل تعرف من صاحب هذه الدار».
(10) ما بين المعقوفين زيادة من ب.
(11) العبارة في ب، ط: «إنها لصاحب هذا الشعر».
(12) وهو أبو الحسن محمد بن الحسين الرضي الحسيني (406هـ): أشعر الطالبيين، جمع بين الإكثار والجودة، له ديوان شعر مطبوع، ومؤلفات عدة. وفيات الأعيان 414/4، سير أعلام النبلاء 178/13، الأعلام 99/6.

وفي معنى الشعر الذي ذكره المصنّف، قول الشريف الرضي [أيضاً][1]: [الكامل]

غيري أضلّكم فَلِمْ أنا ناشدُ؟ وسواي أفقدكم فَلِمْ أنا واجدُ؟
عجباً لكم يأبى البكاء أقارب منكم وتَشْرَقَ بالدموع أباعدُ[2]

• • •

ويقولون في جمع (رحى) و(قفا): (أَرْحِية) و(أَقْفِية)، والصواب فيها: (أرحاء) و(أَقْفاء).

قال ابن برّي: «ما أنكرهُ ورد السماع به، فقالوا: رحى[3] وأَرْحية، وقفا[4] وأَقْفِية، ونَدى وأَنْدِية، وسَدى وأَسدِية، ولِوى وأَلوِية، وشَرى وأَشْرِية، وهذا ممّا حملوا فيه المقصور على الممدود، كما عكسوا فقالوا: هَبَاء وأَهْباء، وحَيَاء وأَحْياء، وفَنَاء وأَفناء، ودَوَاء وأَدْواء، وأيضاً فإن (رَحَى) و(قَفَا) سُمع فيهما المدّ، فيكون هذا على لغة من مَدَّهما»[5].

وعلى كلّ حال فإذا جاءَ نَهرُ اللهِ بَطلَ نهرُ مَعقِلٍ[6]. وما بعد السماع، إلا ما يُسئم[7] الأسماع، ويعنّي الطباع.

[كما][8] **روى الأصمعي أن أعرابياً ذمّ قوماً فقال: أولئك قوم سُلخت أقفاؤهم بالهجاء، ودُبغت جلودهم باللّؤم.** وتتمّته: لباسهم في الدنيا الملامة، وفي الآخرة الندامة. وهو من بديع الاستعارة.

ومن فصول رسائلي [في][9] بعض الناس: لحومهم ليست تُلاك بفم الغيبة، ولا أعراضهم تهجم عليها ظنون الرّيبة[10]، ولا حسب ولا نَسَب، فباهلة عندهم قريش العرب:

---

(1) زيادة من ب، ط.
(2) في أ، ب، ط «أقاربي منكم». الأبيات في ديوان الشريف الرضي 314/1
(3) في ب، ط: «أرحاء».
(4) في ب، ط: «أقفاء».
(5) حواشي ابن بري: 88 وانظر الخصائص 52/3.
(6) هذا مَثَل من أمثال المولدين، وهو في مجمع الأمثال 88/1.
(7) في أ، ط: «يصمّ».
(8) زيادة من أ، ب.
(9) سقطت من الأصل.
(10) في ب، ط: «الظنون المريبة».

[السريع]

مـــاذا يُـفـيـدُ الـــذّمُّ فـي مَـعْـشَـرٍ ذِكْــرُهُـــمُ فــي كــلِّ حَــلْــقٍ شجا
جــلــودُهــم بــالــلُّــؤم مـدبـوغـة مـن بـعـد مـا قـد دُبـغـت بالهجا[1]

فأمّا قولُ ابنِ محكان: **[البسيط]**

في ليلةٍ من جُمادى ذاتِ أَنديةٍ لا يُبصر الكلبُ من ظلمائها الطُّنُبا[2]

هو مُرّة بن مَحْكَان التميميّ، من شعراء الحماسة[3]، وهذا البيت من قصيدة له، وقبله:

يـا ربَّـةَ الـبـيـتِ قُـومـي غيـرَ صَـاغِـرةٍ ضُمّي إليكِ رِحَـالَ القومِ والقُرُبا[4]

والمراد بـ (جمادى): زمان[5] جمود الماء[6]، وخصّ الكلب لأنّه مِنْ أَبصَرِ الحيوانات، ولأنّه يربض عند الخِباء.

وما ذكره من أنّه جمع ندى[7]، قولٌ[8]، وقد وُجّه بأنّه لما كان بمعنى الرّذاذ والرشاش الذي يُجمع هذا الجمع، حُمل على نظيره الذي هو بمعناه، وكان المبرّد يقول: «هو جمع نَدِيّ؛ أي: مجلس»[9]؛ لأنّهم كانوا في الشتاء والقحطِ يجلسون للنظر في أحوالِ الضّعفاء، فلا وجهَ لِما قيل من أنّه غير مناسب لمعنى هذا الشعر.

وقيل: إنّهُ جمع ندى على نِداء[10] -بزنة كساء- ثم جمع هذا على أندية[11]، وردّه السّهيلي

(1) في ب، ط: «قد سلخت».
(2) البيت لابن محكان في: المقتضب 81/3 والخصائص 52/3 و237 وشرح الحماسة للمرزوقي 1563/4 واللسان (ندى) والمقاصد النحوية 510/4. والطنب: حبل الخباء.
(3) شاعر مقّل، يقال له: أبو الأضياف (70 هـ). الشعر والشعراء 686/2، معجم الشعراء: 265، الأعلام 206/7.
(4) البيت في السابق من شرح الحماسة، وشرح المفصّل 41/6.
(5) في ط: «زمن».
(6) سقطت من أ.
(7) العبارة في ب، ط: «من أنّ أندية جمع ندى». وكان الحريري ذكر أنه قيل: إنّه جمع الجمع، فكأنه جمع (ندى) على (نداء)؛ مثل: جمل وجِمال، ثم جمع (نداء) على (أندية)؛ مثل رشاء وأرشية.
(8) انظر الخصائص 52/3–53.
(9) انظر المقتضب 82/3 وشرح الحماسة للمرزوقي 1564/4.
(10) قوله: «على نداء» سقط من أ.
(11) انظر الخصائص 237/3 والسّابق من شرح الحماسة.

بأنّ فعالاً جمع كثرة، فلا يُجمع هذا الجمع الذي هو للقلّة[1]، وقيل: «هو أَفْعُلٌ -بالضمّ[2] -كـ: زمن وأَزْمُن، فكُسِرَ لاعتلال آخره، ثمّ لحقته تاءُ المبالغة»[3]. قاله المرزوقي. وقال آخرون: هو جمع الجمع، وقد سمعتَ آنفاً ما ردّه به السّهيلي، فتذكّر فإنّ الذكرى تنفع.

ويقولون في جمعِ (أُوقية): (أواقٍ) فيغلطون فيه؛ لأنّ ذلك جمعُ (أَوْق) وهو الثّقل، فأمّا (أوقيّة) فتجمع على (أَواقيّ).

(أُوقية) وزنٌ معروف، وأصلُه: أُوْقُويَة، أُفعولة كـ (أُعجوبة)، وإعلالُها ظاهر، وقيل: فُعليّة من (الأَوْق): وهو الثّقل[4]. وحكى اللّحياني فيها فتح الواو[5]، وحكى الصّاغاني ضمّها[6]، والتخفيف والتشديد يجوز قياساً مطرداً في مثل هذا الجمع كـ (أثفيّة) و(أثاف).

• • •

[الوافر]

بَـــلاءٌ لـيــسَ يُـشْــبِـهُــهُ بَـــلاءٌ ... عَـــداوَةُ غـيـرِ ذي حَـسَـبٍ وديـنِ

يُـبـيـحُـكَ مِـنـهُ عِـرْضـاً لـم يصُنْهُ ... ويـرتَـعُ مـنـكَ في عِـرْضٍ مَـصُـونِ

هذا الشعر لـ عليّ بن الجهم[7]، قاله في ابن أبي السّمط مروان لمّا هَجاهُ بقوله: [الطويل]

لَـعَـمـرُكَ مَـا الجهمُ بـنُ بـدرٍ بشاعرٍ ... وهــذا عـلـيّ بـعـده يصنعُ الشعرا[8]

---

(1) الروض الأنف 215/3.

(2) سقطت من ب.

(3) السابق من شرح الحماسة.

(4) في القاموس (أوق): «الأَوْق - بفتح فسكون -: الثّقل... والأوقية: فُعليّة من أوق». وفي (وقى): «الأوقية - بالضمّ -: سبعةُ مثاقيل كالوَّقية، وجمعها أواقيّ وأواق».

(5) العبارة في أ، ب، ط: «وحكى اللحياني فيها وَقية؛ بفتح الواو». انظر اللسان (وقي).

(6) التكملة والذيل والصلة (وقى).

(7) هو أبو الحسن عليّ بن الجهم بن بدر (249 هـ): شاعر رقيق الشعر، أديب من أهل بغداد، كان معاصراً لأبي تمّام. معجم الشعراء: 124، وفيات الأعيان 355/3، الأعلام 269/4. والبيتان في ديوانه: 187 وعيون الأخبار 117/3 وطبقات الشعراء: 392 وكشف الطرة: 384. وقد استشهد بهما الحريري في الدرّة على أنه يُقال لِما يُصان: مصون، وليس مُصَان.

(8) في أ: « بن عمرو ». في ب: «وهذا ابنه».

ولـكـنْ أبـي قـد كـانَ جَـاراً لأُمِّـهِ فلمّا تَعَاطى الشّعْرَ أوهمني أمرا[1]

الخليل بن أحمد عَادَ تلميذاً له، فقال له تلميذه: إنْ زُرتنا فبفضلك، وإنْ زُرناك فلفضلك، فلك الفضل زائراً ومزوراً.

وحُكي أيضاً أنّ يحيى بن معاذ[2] زار علويّاً ببلخ[3]، فقال العلويّ: ما تقول فينا أهل البيت؟ فقال: ما أقولُ في طينٍ عُجنَ بماءِ الوحي، وغُرِستْ فيه شجرةُ النبوّةِ، وسُقي بماءِ الرّسالة، فهل يفوحُ منه إلاّ مِسكُ الهدى، وعنبرُ التُّقى؟ فقال له العلويّ: إن زرتنا فبفضلك، وإن زُرناكَ فلفضلك، فلك الفضل زائراً ومزوراً[4]. وقد حُكي أنّ مثلَهُ جرى[5] بين الشافعي وأحمد بن حنبل.

وقد نظم هذا بعض العصريين فقال[6]: [الخفيف]

حيثـمـا زرتـنـا وزُرنـاكَ يـا مَـنْ لـم نَـزُرْهُ زُوراً ولا زارَ زُورا

فـلـفـضـلٍ هـذا وذاك بـفـضـلٍ فـلـك الـفـضـل زائـراً ومـزورا

وللإمام الشافعي في أحمد بن حنبل، وكان بينهما مودّة: [الكامل]

قـالـوا: يَـزوركَ أحـمـدٌ وتـزورُهُ قـلـتُ: الفضائلُ لا تُـفـارِقُ مَـنْـزِلَـهْ

إِنْ زرتُـهُ فَـلِـفـضـلِـهِ أو زارنـي فبفضلِهِ، فالفضلُ في الحالَينِ لَهْ[7]

ومن هذا النّمط قولهم:مبيوع ومعيوب، والصواب أن يقالَ فيهما: مَبيع ومَعيب على الحذف؛ كما جاء في القرآن في نظائرهما: ﴿وَقَصۡرٖ مَّشِيدٍ﴾[الحج: 45]،﴿وَكَانَتِ ٱلۡجِبَالُ كَثِيبٗا مَّهِيلًا﴾ [المزمّل: 14]. هذا أيضاً ممّا جاء على طرزه، وليس كما قال، فإنّه سُمع من العرب (مَبْيوع)

(1) العبارة في ب، ط: «إن زرتنا فبفضلك... الخ».
(2) هو أبو زكريا يحيى بن معاذ بن جعفر الرازي (258 هـ): واعظ، زاهد من أهل الري. صفوة الصفوة 298/2، سير أعلام النبلاء 433/10، الأعلام 172/8.
(3) مدينة مشهورة بخراسان، وكانت تسمّى الإسكندرية. معجم البلدان 568/1
(4) العبارة في ب، ط: «إن زرتنا فبفضلك... الخ».
(5) في أ، ب، ط: «وقع».
(6) في ط: جاء نظم بعض العصريين بعد بيتي الإمام الشافعي.
(7) روايته في ط:

إن زارني فـبـفـضـلـه أو زرتـه فلفضله فالفضل في الحالين له

و(مَعْيوب) على خلاف القياس. وفي القاموس: «هو مَعيبٌ ومَعْيُوبٌ»[1]، وفيه أيضاً: «هو مَبيعٌ ومَبْيُوع»[2]. وكلّ هذا على الأصل، فما ذكره من ضيق العطن.

ويقال لمن أصابته العين: معين ومعيون، قال الشاعر: [الكامل]

[نُبِّئتُ قَوْمَكَ يَزعمونَك سَيّداً] وإخالُ أنّكَ سَيّدٌ مَعْيُونُ[3]

وقال ابن الشّجري في أماليه: «اختلف العربُ في اسم المفعول من بناتِ[4] الياء، فتمّمه بنو تميم وقالوا: مَعْيوبٌ ومَخْيوطٌ ومَكْيولٌ ومَزْيوت، وقال أهل الحجاز: مَعيب ومَخيط ومكيل ومزيت، وأجمع الفريقان على نقص[5] ما كان من بنات الواو إلاّ ما جاءَ على[6] جهة الشّذوذ؛ وهو قولهم: ثوبٌ مصوون، ومسك مدووف، وفرس مقوود، وقول[7] مقوول، والأشهر: مَصون، ومَدُوف، ومَقُود، ومَقُول»[8].

وقال أبو العبّاس محمد بن يزيد: «يجوز تمام ما كان من ذوات الياء في الشعر»[9]، وأنشد في ذلك قول عَلْقمة: [البسيط]

.... يَوْمُ رَذَاذٍ عَلَيَّ الدَّجْنُ مَغْيومُ[10]

وقولهم: رجل مَدِين ومديون... الخ. في أدب الكاتب: «رجلٌ دائنٌ: إذا كَثُر ما عليه من الدَّينِ، ولا يقال من الدَّينِ: دِينَ فهو مَدِين، ولا مَدْيون: إذا كَثُر عليه الدَّينُ، ولكن يُقال: دِينَ

---

(1) القاموس (عيب).

(2) القاموس (بيع).

(3) ما بين معقوفين زيادة من النسخ الأخرى. و البيت قاله عبّاس بن مرداس يخاطب كليب بن عمرو، وهو في: أمالي ابن الشجري 111/1 و210 وتهذيب الخواص: 75 واللسان (عين) والمقاصد النحوية 574/4 وشرح التصريح 295/2، وبلا نسبة في: المقتضب 102/1 والخصائص 261/1.

(4) في ب، ط: «ذوات».

(5) في الأصل «بعض» وأثبت مافي النسخ الأخرى لصوابه.

(6) في أ: «من».

(7) في ب، ط: «لفظ». ومن هنا إلى قوله: «... ومقول» سقط من أ.

(8) أمالي ابن الشجري 113/1. وانظر المقتضب 284/1–286.

(9) المقتضب 101/1.

(10) عجز بيت لعلقمة في ديوانه: 59، وروايته فيه مع صدره:

حتّى تذكّرَ بَيْضاتٍ وهَيَّجَهُ يومُ رَذاذ عليه الرّيحُ مَغْيومُ

وهو في المنصف 286/1 والمقتضب 101/1 والخصائص 261/1 وشرحُ المفصّل 80/10 والمقاصد النحوية 576/4.

الملِكُ فهو مَدِينٌ: إذا دَانَ لَهُ النّاسُ»[1].

وفي شرحه لابنِ السّيد: «أن الخليل حكى أنّه يُقال: رجلٌ مَدِين ومَديون ومُدان ودائن، وادّانَ واستَدانَ ودانَ: إذا أخذ الدّين»[2]. وفي المصباح بعدما ذكر ما يقرب منه: «قال جماعة: وإنّه يُستعمل لازماً ومتعدياً فيقال: دنته إذا أقرضته، فهو مَدِين ومَدْيون، واسمُ الفاعل: دائن، فيكون الدائن مَنْ يأخذ الدّين على اللزوم، ومن يُعطيه على التعدّي. وقال ابنُ القطّاع[3]: دنتُه: أقرضته، ودنته: استقرضتُ منه»[4]. فعلى هذا يتمشى[5] المشهور.

• • •

ويقولون: المالُ بين زيدٍ وبين عمروٍ [بتكرير لفظة بين][6] فيوهمون فيه، والصّواب أن يُقال: بين زيد وعمرو.

وهذا أيضاً من النّمط السّابق، وقال ابن برّي: «إعادة (بين) هنا جائزة على جهة التأكيد، وهو كثير في كلام العرب؛ كقول الأعشى[7]: [الكامل]

بَـيْـنَ الأشَــجِّ وبـيـن قـيـسٍ بـاذخٌ ... بَــخٍّ لــوالــدِهِ ولـلـمـولـودِ[8]

وقال عدي بن زيد[9]: [البسيط]

(1) أدب الكاتب: 416.

(2) الاقتضاب: 222.

(3) هو أبو القاسم علي بن جعفر بن علي، المعروف بابن القطّاع (515 هـ): عالم باللغة والأدب، له: «كتاب الأفعال» و«أبنية الأسماء» و«الدرّة الخطيرة في المختار من شعر شعراء الجزيرة». إنباه الرواة 236/2، سير أعلام النبلاء 386/14، الأعلام 269/4.

(4) المصباح (دين).

(5) في ب، ط: «يجري».

(6) مابين المعقوفين سقط من الأصل.

(7) هو أعشى همدان، واسمه عبد الرحمن بن عبد الله بن الحارث الهمداني (83هـ): شاعر فصيح من شعراء الدولة الأموية. الأغاني 2113/6، سير أعلام النبلاء 471/16، الأعلام 312/3.

(8) البيت لأعشى همدان في: شرح المقصورة لابن خالويه: 199 ومقاييس اللغة (بخ) وحواشي ابن بري: 90 وشرح المفصل 78/4 واللسان (بخخ)، وبلا نسبة في: شرح الملوكي: 433 والممتع 627/2 والتاج (بخخ). وفي بعضها: «بَخْ بَخْ» بدل «بخّ».

(9) في الأصل وجميع النسخ: «يزيد»، والصواب ما أثبته من الديوان ومصادر الترجمة. وهو عدي بن زيد بن حماد بن يزيد التميمي (نحو 35 هـ): شاعر جاهلي فصيح، له ديوان شعر مطبوع. الأغاني 514/1، الخزانة 386/1، الأعلام 220/4.

.... بيـنَ النَّـهـارِ وبيـنَ اللّيـلِ قـد فَصَلا[1]

وقال ذو الرمّة: [البسيط]

بيـنَ النّـهـارِ وبَيْـن اللّيـلِ مـن عَـقَـدٍ على جـوانـبـهِ الأوسـاطُ والهَدَبُ[2]

وأبيات كثيرة تشهد لذلك[3]، فعُلم من هذا[4] أنّ إعادة (بين) لا تفسد النظم ولا المعنى كما توهّمه المصنّف»[5].

وأمّا قولُه تعالى: ﴿مُّذَبْذَبِينَ بَيْنَ ذَٰلِكَ﴾[النساء: 143] فإن لفظة (ذلك) تؤدي[6] عن شيئين، وإن كانت مفردة تنوب مناب لفظتين، ألا ترى أنّك تقول: ظننت ذلك، فتُقيم (ذلك) مقام مفعولَيْ (ظننت)؟

في إيضاح ابن الحاجب: «سُمع من العرب: ظننت ذلك، وقد اعتُرض عليه بأنّ فيه اقتصاراً على أحد مفعولي هذا الباب، وهو ممتنع، وأُجيب بأنّه إشارة إلى الظنّ المدلول عليه بـ (ظننت)، [والمفعولان محذوفان؛ لأن ذلك إنمّا يُقال بعد تقدم ما يصّح أن يكون مفعولين؛ كقول قائل: ظننت][7] زيداً قائماً؟ فتقول: ظننت ذلك. أي: ظننت ذلك الظنّ؛ أي: ظنّاً مثله، ولما أشير إلى ظنّ مخصوص وجب أن يكون مفعولاه مثلهما في المعنى، فيحذفان للعلم بهما، ومن ثَمّ وهم بعضهم في قوله: إن (ذلك) إشارة إلى المفعولين معاً»[8]. فما عدّه[9] وهماً مردوداً هو ما اختاره المصنّف، فعُلم ما فيه.

ونظير ذلك لفظة (أحد) في مثل قوله تعالى: ﴿لَا نُفَرِّقُ بَيْنَ أَحَدٍ مِّن رُّسُلِهِۦ﴾ [البقرة:

---

(1) عجز بيت لعدي بن زيد، وصدره كما في ديوانه: 225:
وحَـوّلَ الشمسَ مِـصْراً لاخـفَـاءَ بهِ .....
وانظر: الصحاح ومقاييس اللغة واللسان والتاج (مصر).

(2) البيت في ديوان ذي الرمة 27/1 والصحاح ومقاييس اللغة (سبط) وحواشي ابن بري: 91 واللسان (سبط)، وفي جميعها: «الأسباط» بدل «الأوساط».

(3) قوله: «وأبيات كثيرة تشهد لذلك» سقط من ب، ط.

(4) في ب، ط: «فمن هذا يُعلم».

(5) حواشي ابن بري: 90 – 93.

(6) في أ: «تؤذن».

(7) ما بين المعقوفين سقط من الأصل.

(8) الإيضاح 60/2.

(9) في ب: «عدوه».

285]، **وذلك أنّ لفظة (أحد) تستغرق الجنس الواقع على المثنى والمجموع، وليست بمعنى واحد.**

يشير إلى ما تقرر في العربية من أن لـ (أحد) معنيين واستعمالين؛ أحدهما: أن يختصّ بالنفي وشبهه؛ كالنّهي والاستفهام، وهمزتهُ فيه أصلية، وتفيد استغراق الجنس قليلاً كان أو كثيراً، مجتمعين أو مفترقين؛ نحو: لا أحد في الدّار، ويختصّ بالعقلاء، وقد يشمل غيرهم بطريق التبعية، وهو الذي تصحّ إضافة (بين) إليه.

والثاني: بمعنى واحد، ولا يختصّ بالنّفي[1]، ولا تضاف إليه (بين)، وهمزتُه بدل من الواو لدلالته على معنى الوحدة، وهو الواقع في قوله تعالى:﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ﴾ [الإخلاص: 1]، وله تفصيل في العربيّة[2]، وفيه محاسن[3] سَنِيَّة ليس هذا محلّها.

فإن اعترض معترض بقولِ امرئ القيس: [الطويل]

.... **بين الـدّخُـولِ فَحَوْمَلِ**

فالجواب عنهُ أنّ (الدّخول) اسمٌ واقع على عدّة أمكنة، فلهذا جاز أن يعقّب بالفاء. يعني: أنّ قول امرئ القيس في أوّل[4] معلّقته المعروفة[5]:

قِفَا نَبكِ مِنْ ذكرى حَبيبٍ ومَنزِلِ ... بسِقْطِ اللّوى بين الدّخُول فَحَومَلِ[6]

واردٌ على ما مرّ لإضافة (بين) فيه لغير متعدّد، وهو سؤال مشهور، وقد أُجيب عنه بأجوبة كثيرة؛ منها: ما ذكره المصنّف؛ وهو أن (الدّخول) اسمُ مكانٍ واسعٌ مشتمل على أمكنة، باعتبارها وقعَ مضافاً إليها هنا[7].

ومنها: أنّ الفاء بمعنى الواو، وكان الأصمعي لا يقول بهذه الرواية، ويرويه: «بين الدّخول

(1) في الأصل: «بالبين»، وأثبت الصواب من النسخ الأخرى.
(2) انظر المغني: 819 واللسان (أحد).
(3) في أ، ط: «مباحث».
(4) سقطت من ط.
(5) سقطت من ب، ط.
(6) وانظر معلقة امرئ القيس في ديوانه: 8. وانظر البيت في: الكتاب 205/4 وسرّ الصناعة 501/2 والأزهية: 244 والجنى الداني: 63، وبلا نسبة في المنصف 224/1 والإنصاف 656/2.
(7) انظر شرح الكافية للرضي 366/2 والمغني: 466.

وحومل» بالواو[1]، وعليه يستغنى عن الجواب. واختار المحقّقون من أهل العربية -كما بيّناه في حواشي الرضي- أنّ العرب تقول: سرت ما بين زبالة فالثعلبية[2]؛ بمعنى: إلى الثعلبية، فالفاء بمعنى (إلى)، وهو معنى آخر غير المعنى المقصود بقولهم: ما بين كذا وكذا.

وفي الرّوض الأنف: «قولهم: مُطرنا بين مكّة فالمدينة، الفاء فيه تعطي الاتصال بخلاف الواو؛ إذ لا يصل المطر من هذه إلى هذه». وهو معنى دقيق قلَّ من تنبّه[3] له.

والسِّقط: ما تساقط من الرمل[4]. واللّوى: منقطع الرمل[5]. والدَّخول - بفتح الدال -: اسم موضع[6]. وحَوْمل: اسم موضع أو رملة[7].

ومثله قوله تعالى: ﴿يُزْجِي سَحَابًا ثُمَّ يُؤَلِّفُ بَيْنَهُۥ﴾ [النور: 43]؛ يعني: أُضيف فيه (بين) إلى مفرد لفظاً متعدّد معنىً، كما في البيت.

وفي قوله: من قبيل الجمع[8]؛ أراد به الجمع اللغوي، أو سمّاه جمعاً مسامحة[9]، وقال ابن برّي: «إنّما ذكر السحاب لأنّه اسم جنس، واسم الجنس مفرد مذكر، ومن أنّثه فلأنّه جمعُ سحابة، فأشبه جمع التكسير»[10]. فتدبّر.

ولهذا لحّنوا حمزة[11] في قراءته: (واتقوا الله الذي تساءلون به والأرحام)[12] حتىّ قال **أبو العبّاس المبرّد: لو أني صلّيتُ خلفَ إمامٍ يقرأ بها لقطعتُ صلاتي! ومن تأوّل فيها لحمزة**

---

(1) انظر المغني: 215.
(2) انظر شرح الكافية 365/2.
(3) في أ، ب: «يتنبه».
(4) اللسان (سقط).
(5) اللسان (لوي).
(6) موضع في ديار بني بكر بن كلاب، وقيل: اسم وادٍ من أودية العُليّة بأرض اليمامة. معجم البلدان 507/2
(7) معجم البلدان 373/2.
(8) قال الحريري في الدرة: «وإنما ذكر السّحاب وهو جمع؛ لأنّه من قبيل الجمع اللغوي الذي بينه وبين واحده الهاء، وهذا النوع من الجمع -مثل: الشجر والسحاب والنخل والنبات- يجوز تذكيره وتأنيثه».
(9) في ب، ط: «تسامحاً».
(10) حواشي ابن بري: 94.
(11) هو حمزة بن حبيب بن عمارة التيمي الزيات (156 هـ): أحد القراء السبعة. وفيات الأعيان 216/2، سير أعلام النبلاء 72/7، الأعلام 277/2.
(12) من الآية: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ٱتَّقُواْ رَبَّكُمُ ٱلَّذِي خَلَقَكُم مِّن نَّفْسٖ وَٰحِدَةٖ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالٗا كَثِيرٗا وَنِسَآءٗۚ وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ ٱلَّذِي تَسَآءَلُونَ بِهِۦ وَٱلۡأَرۡحَامَۚ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ عَلَيۡكُمۡ رَقِيبٗا ١﴾ [النساء: 1].

جعل الواو الداخلة على لفظ (الأرحام) واو القسم.

هذا من جملةِ سقطاته، وعظيم هفواته؛ فإنّ هذه القراءة من السّبعة المتواترة[1]، وقد وقع في ورطةٍ وقع في مثلها بعضُ النحاة، بناءً على أنّ القراءاتِ السّبعةَ عندهم غيرُ متواترة[2]، وأنّه يجوز أن يُقرأ بالرأي، وهو مذهبٌ باطلٌ، وخيال فارغ؛ فإنّه لا يشكُّ عاقلٌ في تواترها، فيما ليس من قبيل الأداء عند ابن الحاجب[3]، على ما فيه.

وقد أساءَ صاحب الكشاف[4]، وقال صاحب الكشف: القراءة صحيحة، وإنّما يؤخذ منها صحّة العطف والإضمار، والثاني أقرب عند أكثر البصريين[5]؛ لثبوته في نحو: اللهِ لأفعلن، وقول رؤبة: «خيرٍ»[6]، وفي نحو: ما مثل عبد الله وأخيه يقولان ذلك. ومطرداً في نحو:

[مجزوء الكامل]

إلاّ عُلالَةَ أو بُدَا هَةَ سَابِحٍ نَهْدِ الجُزارَهْ[7]

وفي نحو: ﴿أَنَّىٰ لَكِ هَٰذَا﴾ [آل عمران: 37]، والحمل على ما ثبت هو الوجه.

وقال بعضهم: إنّ الواو للقسم[8] على نحو [قوله][9]: اتّق الله، فوالله إنّه مطّلع عليك. وترك الفاءَ؛ لأن الاستئناف أقوى الأصلين[10]، وهو وجه حسن. وفيه بحث؛ لأنّ البيت الذي ذكره من حذف المجرور لا من حذف الجار، فليس ممّا نحن فيه، وكذا قوله: ﴿أَنَّىٰ لَكِ هَٰذَا﴾ لا حذف فيه إلاّ على وجه غير مرضي عندهم.

---

(1) انظر البحر المحيط 497/3 وإتحاف فضلاء البشر: 185.
(2) انظر النشر في القراءات العشر 1/1–46.
(3) انظر منتهى الوصول والأمل: 46.
(4) وذلك لأنّ الزمخشري قرأ: «والأرحام» بالحركات الثلاث. الكشاف 462/1.
(5) انظر الكشف عن وجوه القراءات السبع للقيسي 375/1.
(6) في المغني: 839: «سُئل رؤبة الشاعر: كيف أصبحت؟ فقال: خيرٍ، عافاك الله. أي: بخير».
(7) البيت من قصيدة للأعشى قالها مخاطباً شيبان بن شهاب، وقبله:

ولا نقاتل بالعصيّ ولا نرامي بالحجارهْ

وانظر البيت في: ديوانه: 202 والكتاب 179/1 و166/2 والمفصل 22/3 واللسان (علل) والخزانة 173/1.
(8) أي: الواو في قوله تعالى: «والأرحام». انظر إتحاف فضلاء البشر: 185.
(9) زيادة من ب، ط.
(10) في أ، ب، ط: «الوصلين».

وهذا من لطائف العربية، ومحاسن الفروق النحوية[1]. هذا تخيّل[2] لا أصل له؛ لأنّ المرفوع والمنصوب يكون متصلاً ومنفصلاً، فلذا جاز عطف المنفصل، وأما المجرور فلا يكون منفصلاً، فلذا لم يصحّ عطفه بدون العامل، وأما ما ذكره فلا وجه له.

• • •

والصّواب أن يقال: هو بَينَ بَيْنَ[3]**، كما قال عبيد بن الأبرص**[4]**: [مجزوء الكامل]**

إنّـــا إذا عَـــضّ الـثّـقَـا ف بِــرأسِــ صَــعْـدَتِـنـا لَـوَيْـنـا

نَـــحــمِــي حـقـيـقـتـنـا وبـعـــ ـضُ الـقَـوْمِ يسقطُ بَـيْـن بَـيْـنَـا[5]

ما ذكره ظاهر، ومنه تسمية الهمزة المسهَّلة: بين بين[6]؛ أي: بين الهمزة المخففة وبين حرف المدّ الذي يجانس حركتها، كما قاله الجوهري. **وقوله: «يسقط بين بين» بمعنى يتساقط ضعيفاً**، غيرُ معتدّ به كما قاله الجوهري أيضاً، بناءً على أنّ من كان ضعيفاً لا يقدر على حماية حقيقته؛ وهي في الحقيقة[7] ما يحقّ ويجب على الرجل أن يحميه[8].

وقد يُفسّر قولهم: همزة بَيْن بَيْن، بضعيفة أيضاً. والثّقاف - بالمثلّثة -: تقويم الرماح[9]، وهو تمثيل؛ يريد: إذا خافَ غيرُنا خوفاً يرتدعُ بِهِ عن جهلِهِ، فإنّا نزيد قوّةً بحيث نتغاضى عن ذلك.

---

(1) قال الحريري: « ... لما جاز أن يعطف ذانك الضميران على الاسم الظاهر في مثل قولك: قام زيد وهو .... جاز أن يعطف الظاهر عليهما فيقال: قام هو وزيد، وزرتك وعمراً ..... وهو من لطائف العربية ومحاسن الفروق النحوية».

(2) في أ، ب، ط: «تخيّل».

(3) تمام قول الحريري في الدرة: «ويقولون للمتوسط الصفة: هو بَيْنَ البينين، والصواب أن يقال: هو بين بين».

(4) هو أبو زياد عبيد بن الأبرص بن عوف الأسدي، من مضر (نحو 25 ق.هـ): شاعر من دهاة الجاهلية وحكمائها. الشعر والشعراء 267/1، الأغاني /9663، الأعلام 188/4.

(5) البيتان في ديوان عبيد: 136 وسرّ الصناعة 49/1 واللّمع: 226 وشرح المفصل 117/4 وتهذيب الخواص: 191 والارتشاف 269/2 والمقاصد النحوية 491/1 وشرح شواهد المغني 258/1 والخزانة 213/2.

(6) انظر الموجز في النحو: 91.

(7) سقطت من ب.

(8) الصحاح (حقق).

(9) القاموس (ثقف).

وفي شرح الحماسة للمرزوقي: العربُ تذكرُ القناة وصلابتها واعوجاجَها، وأنّها لا تَلينُ ولا تقبل التثقيف[1]؛ ضاربة بها المثل في الخلافِ والإباءِ والامتناع، والتعسّر على من يريد إكراههم، والتعصّب على من يغضّ منهم[2]. والمعنى: قناتنا لا تستقيم لمقوّم، وحاملها لا ينقاد لمجتذب؛ كما قال: [الكامل]

كَانَتْ قَنَاتي لا تَلِينُ لِغَامزٍ فَألاَنَها الإصباحُ والإمْسَاءُ[3]

من خصائص (بين) الظرفية أنّ الضمّ لا يدخل عليها بحال[4]، فأمّا قراءة (لقد تقطّع بينُكم)[5] بالرفع، فإنّه عنى بالبين الوصل.

هذا ممّا خالف فيه المحققين من أهل العربية، فقد قال ابن مالك وغيره: إنّ (بين) من الظروف المتصرفة[6]، فيصحّ رفعها على كل حال. وقال ابن برّي: «الرفع في (بين) جائز على أيّ معنى أردت، قال: [الطويل]

.... فيُشرِقُ بَيْنُ اللِّيتِ منها إلى الصّقلِ[7]

فرفعه كما يُرفع إذا كان مصدر بَانَ يبينُ بيناً، وحكى ابن السرّاج الرفع والنّصب في (بين) في قولهم: هذه امرأةٌ أحمر ما بين عينيها، برفع (بين) بأحمر، و(ما) زائدة، والنّصب على أن يكون (ما) بمعنى الذي»[8].

---

(1) في أ: الثقيف.

(2) انظر مافي معنى قول المرزوقي في شرح الحماسة 256/1 و1071/2.

(3) نُسب البيت لعمرو بن قميئة، وهو في ذيل ديوانه: 77 ممّا نُسب إليه، ويليه:

ودعوتُ ربّي بالسلامةِ جاهداً ليصحّني فإذا السّلامةُ داءُ

وله في: الكامل 284/1 وشرح الحماسة للمرزوقي 259/1 وزهر الآداب 223/1، وبلا نسبة في عيون الأخبار 696/2.

(4) في ب: «لايدخلها بحال».

(5) من الآية: ﴿وَلَقَدْ جِئْتُمُونَا فُرَادَىٰ كَمَا خَلَقْنَاكُمْ أَوَّلَ مَرَّةٍ وَتَرَكْتُم مَّا خَوَّلْنَاكُمْ وَرَاءَ ظُهُورِكُمْ ۖ وَمَا نَرَىٰ مَعَكُمْ شُفَعَاءَكُمُ الَّذِينَ زَعَمْتُمْ أَنَّهُمْ فِيكُمْ شُرَكَاءُ ۚ لَقَد تَّقَطَّعَ بَيْنَكُمْ وَضَلَّ عَنكُم مَّا كُنتُمْ تَزْعُمُونَ (٩٤)﴾[الأنعام: 94].

(6) انظر التسهيل: 96 والارتشاف 258/2.

(7) عجز بيت لأبي ذؤيب الهذلي، وصدره كما في ديوان الهذليين 35/1:

إذا هي قامتْ تقشعرُّ شَوَاتُها

وانظر: مجالس العلماء: 110 واللّسان (بين).

(8) حواشي ابن بري: 95. وفي أصول ابن السرّاج 17/1-18: «تُرفع (بين) إذا جُعلت (ما) لغواً؛ لأنك جعلت

والبَيْنُ من الأضداد[1]؛ فيكون بمعنى الوصلِ والفراق، وهو في البيت الذي أنشده المصنف[2] بمعنى الوصل.

ويقولون: بينا زيدٌ قامَ إذ جاءَ عمرٌو، فيتلَقّون (بينا) بـ (إذ)، والمسموع عن العرب: بينا زيد قام جاءَ عمرٌو- بلا (إذ)- لأنّ المعنى فيه: بين أثناء الزمان جاء عمرو.

هذا أيضاً غير مسلّم، قال نجم الأئمة الرضي: «قد تقع (إذا) و(إذ) في جواب (بينا) و(بينما)، وكلتاهما إذن للمفاجأة، والأغلب مجيء (إذ) في جواب (بينما)[3]، قال: [الطويل]

فَبَيْنَا نَسُوسُ النّاسَ والأمرُ أمرُنا إذا نحنُ فيهم سُوقةٌ نَتَنَصّفُ[4]

ولا يجيء بعد (إذ) إلاّ الماضي، وبعد (إذا) إلاّ الاسمية، والأصل تركهما في جواب (بينا) و(بينما) لكثرة مجيء جوابهما بدونهما، والكثرة لا تدلّ على أنّ المكثور غير فصيح، بل تدلّ على أنّ الأكثر أفصح»[5].

وفي الحديث: «بينما نحن عند رسول الله ﷺ، إذ أتانا رجلٌ»[6]. وفي كلام أمير المؤمنين عليّ ﵁: (بَيْنا هو يَسْتَقِيلُها في حَياتِهِ، إذْ عَقَدَها لِآخَرَ بَعْدَ وَفاتِهِ»[7].

والعجب من المصنّف أنّه قال في مقاماته: «فَبينا أنا أطوف، وتحتي فرس قطوف، إذ

الصفة للبين، فرفعته بها كما ترفع بالفعل، فإن جعلت (ما) بمنزلة (الذي) ولم تجعلها زائدة، وجعلتها في موضع رفع فرفعتها بـ (أحمر)، نصبتَ البين لأنّه ظرف».

(1) انظر ثلاثة كتب في الأضداد: 205 والأضداد في كلام العرب: 77.

(2) والبيت الذي أنشده الحريري هو:

لقد فرّقَ الواشينَ بيني وبينُها فقرّت بذاك الوصل عيني وعينُها

(3) من قوله: «وكلتاهما إذن..» إلى هنا: سقط من أ.

(4) في ب: «نتكفف». نُسب هذا البيت لحرقة بنت النعمان أو لهند بنت النعمان، انظر: شرح الحماسة للمرزوقي 1203/2 وشرحها للتبريزي 178/3 وأمالي ابن الشجري 175/2 وشرح الكافية للرضي 113/2 واللسان (نصف) و(بين) والجنى الداني: 376، وشرح شواهد المغني 723/2 والخزانة 59/7، وبلا نسبة في المغني: 410.

(5) شرح الكافية للرضي 113/2.

(6) في معجم الطبراني 39/5 -من حديث طويل-: «بينما نحن عند رسول الله... إذ أقبل رجل من الأنصار»، وفي النهاية 176/1: «إذ جاءه رجل». وفيها: «يقال: بينا وبينما».

(7) من خطبة له معروفة بـ «الشِّقْشِقيّة». انظر نهج البلاغة: 15.

رأيت...»[1]. وقال أيضاً: «فبينا أنا عند حاكم الاسكندرية، إذ دخل شيخ»[2]، وقال أيضاً: «فبينا أنا أسعى وأقعد، [وأهُبُّ وأركُد][3]، إذ قابلني شيخٌ يتأوّه»[4]. فكأنّه نسِي ما قاله هنا! وفي المثل: «كلّ من عيّر ابتلي!»[5].

[الكامل]

بَيْنا تعَانُقِهِ الكُماةَ ورَوْغِهِ يوماً أُتيحَ لَهُ جَريءٌ سَلْفَعُ[6]

هو من قصيدة أبي ذؤيب الهذلي[7]، المرثية التي أوّلها[8]:

أَمِنَ المَنُونِ ورَيْبِها تَتَوجَّعُ والدَّهرُ ليسَ بِمُعْتِبٍ مَنْ يَجزَعُ[9]

وفي شرح ديوانه للمرزوقي[10]: «روى الأصمعي: بينا تعنُّقِه[11]، مجروراً بغير ألف، وكان يقول: (بينا) تضاف إلى المصادر خاصة»[12]. وهو تفعّل[13] من المعانقة– بعين مهملة– وهي معروفة. وروغه – بالغين المعجمة –: من المراوغة. والمعنى: كان هذا بين تعنّقه[14] الكماة وروغانه، حتى قُدّر له ما قُدّر. وأُتيح – بالحاء المهملة –بمعنى: قُدّر.

«والنحويون يخالفون الأصمعي ويقولون: (بينا) و(بينما) عبارتان للحين، وهما مبهمتان

---

(1) مقامات الحريري: 171.
(2) مقامات الحريري: 77.
(3) ما بين المعقوفين سقط من الأصل.
(4) مقامات الحريري: 129. وانظر: المقامة الدينارية: 29 والفارقية: 171.
(5) في مجمع الأمثال 328/2، ط: «مَنْ عَيّر عُيّر».
(6) البيت لأبي ذؤيب الهذلي، وهو في ديوان الهذليين 18/1 والخصائص 122/3 والصحاح (بين) وسرّ الصناعة 25/1 وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي 1784/4 وشرحه للتبريزي 294/4 وحواشي ابن بري: 96 وشرح المفصّل 34/4 واللسان (بين) والارتشاف 236/2 والمغني: 485.
(7) هو خويلد بن خالد بن محرث المضري (27 هـ): شاعر مخضرم، له ديوان شعر مجموع في ديوان الهذليين. الشعر والشعراء 653/2، الخزانة 422/1، الأعلام 325/2.
(8) انظر القصيدة كاملة في ديوان الهذليين.
(9) في أ: «المومنون» تحريف.
(10) في هدية العارفين 74/1 أنّ للمرزوقي «شرح أشعار هذيل».
(11) في ب: «تعانقه».
(12) ذكر ذلك المرزوقي في شرح الحماسة 1784/4 ونقله عنه التبريزي في شرحه 294/4 وصاحب الخزانة 7 /72.
(13) في ب: «تفاعل».
(14) في ب: «تعانقه».

لا تضافان إلاّ إلى الجمل التي بينهما[1]، وذكر سيبويه أنّ (إذ) تقع بعدهما للمفاجأة[2]. وغيره ينكره ويقول: لا حاجة إلى (إذ) لأنّ (بينما) بمنزلة (حين)، وهي لا تحتاج إليها[3]، ويشهد لسيبويه قوله: [الخفيف]

بينما نحنُ بالكثيبِ ضُحىً   إذْ أَتى راكبٌ على جَمَلِهْ[4]

ولإبهامها تحتاج إلى الجمل.

ويرويه النحويون: (تعنقه)[5] بالرفع بالابتداء، وخبره مقدّر؛ أي: حاصل معهود، ومعتمد مألوف، أُتيح له يوماً رجل جريء المقدم، ثابت القدم، والمعنى أنّ هذا اللابس الدرع حزماً، وقت معانقته للأبطال ومراوغته للشجعان، قُدّر له رجل هكذا. والسلفع: الجريء [الواسع][6] الصدر، وأكثر من يوصف به [النساء][7]، ويستعمل لاشتهاره بغير هاء»[8].

وقد جاء في حديث أبي الدّرداء بالهاء؛ وهو[9]: «شَرّكم السّلفعة البلقعة، التي تُسمع لأضراسها قعقعة، ولا تزال جاراتها مفزعة»[10]. والبلقعة مثل السّلفعة في أنّه لحقته الهاء، والأكثر عدمها. ويروى: تعانقه[11].

---

(1) كذا في الأصل وب وط، وفي أ: «بينها» ولعلّها: «تبينها».

(2) انظر الكتاب 107/1 و232/4.

(3) قوله: «وهي لا تحتاج إليها» سقط من ب.

(4) البيت لجميل بثينة، وهو في ديوانه: 189 وروايته فيه:

بينما هُنَّ بالأراكِ معاً   إذ بدا راكبٌ على جَمَلِهْ

وله في: شرح الحماسة للمرزوقي 1784/2 والمقاصد النحوية 339/3 وشرح شواهد المغني 366/1 و722/2، وبلا نسبة في: شرح اختيارات المفضل 1722/3 والمغني: 410 والخزانة 63/7.

(5) في ب: «تعانقه»

(6) زيادة من الخزانة يقتضيها السّياق.

(7) زيادة من الخزانة يقتضيها السّياق.

(8) ما بين حاصرتين تتمة لكلام المرزوقي السّابق في شرحه لديوان أبي ذؤيب، انظر: الخزانة 72/7–73 وشرح الحماسة للمرزوقي 1784/2 والخصائص 122/3.

(9) في ب: «إذ قال».

(10) في النّهاية 390/2: «وشرّ نسائكم السلفعة: هي الجريئة على الرجال، وأكثر ما يوصف به المؤنث، وهو بلا هاء أكثر». وانظر: نثر الدر 2/ 95، وفقه اللغة: 33/1.

(11) في ب: «تعنقه».

وقول ابن برّي في حواشيه: «الصّواب: تعنّقه؛ لأنّ تعانق لايتعدى»[1] وهمٌ منه؛ لصحّة روايته، وأمّا ما ذكره من أمر التعدّي ففيه كلام في كتب النحو[2].

جعل الألف زائدة ألحقت بـ (بين) ليوقع بعدها الجملة، كما زيدت (ما) في (بينما) لهذه العلّة.

اختلف النحاة في ألف (بينا)؛ فقيل: إنّها كافّة مثل (ما)[3]، وقيل: إشباع[4]، وهي[5] مضافة إلى الجملة، ويؤيده أنّها أضيفت إلى المفرد في قوله:

بينا تعنقه الكماة وروغه

كما مرّ. وقال الرضي: «لمّا قصدوا إضافة (بين) اللازم إضافته إلى مفرد، إلى جملة، والإضافة إلى جملة كَلا إضافة، زادوا عليها (ما) الكافة؛ لأنّها تكفّ المقتضي عن الاقتضاء، وأشبعوا الفتحة فتولدت الألف، لتكون الألف دليل عدم اقتضائه المضاف إليه؛ لأنّه كأنّه وقف عليه»[6].

وما ذكره ابن الزيات[7] في المناظرة، يدفعه أنّه لا يلزم من كون اللفظ بمعنى لفظ آخر أن يُعطى جميع أحكامه.

وفي صحيح البخاري: «بينا أنا مع النبيﷺ فقال...» إلى آخره، فقرن جوابها بالفاء. قال الكرماني: أقامها مقام (إذا) والجواب مقدّر، وهذا تفسيره.

---

(1) حواشي ابن بري: 96.
(2) اختُلف في تعدية ما كان على وزن تفاعل، فلا تجوز عند ابن درستويه وأبي زيد وابن السيد، وأجازها يونس والخليل، ومال إلى رأيهما ابن عصفور وابن هشام، ويبدو أن ابن بري ذهب في هذا مذهب ابن درستويه وأبي زيد. انظر المغني: 677.
(3) انظر المغني: 410.
(4) انظر الخصائص 122/3.
(5) في ب: «وقيل».
(6) شرح الكافية للرضي 113/2.
(7) هو أبو جعفر محمد بن عبد الملك بن أبان بن حمزة (233هـ): عالم باللغة والأدب، من بلغاء الكتاب والشعراء، له ديوان شعر مطبوع. معجم الشعراء 327، سير أعلام النبلاء 430/9، الأعلام 248/6. والمناظرة المشار إليها جرت بين المازني وابن السكيت في مجلس ابن الزيات – على ما ذكره الحريري في الدرة– وكان ابن الزيات قد سأل أحدهما عن معنى (بين)، فقيل له: حين. فقال: أفيجوز أن يقال: حين جلس زيد إذ جاء عمرو؟ فسكت.

(لم) حرف، فإذا زيدت عليها (ما)- وهي أيضاً حرف- صارت (لمّا) اسماً في بعض المواطن بمعنى حين.

(لمّا) الحينية حرف عند بعض النحاة، وعند بعضهم اسم كما فصّله النحاة[1]، وأما تركيبها من (لم) و(ما) وصيرورتها بسبب التركيب اسماً، فتكلّف ضعيف.

فالتّفل: ماصحبهُ شيءٌ من الرّيقِ، والنفث: النفخ بلا ريق[2].

هذا قولٌ لبعض اللغويين، وخالفهم آخرون، وفي تفسير البيضاوي في قوله تعالى: ﴿وَمِن شَـرِّ ٱلنَّفَّـٰثَـٰتِ فِى ٱلْعُقَـدِ﴾ [الفلق: 4]: «النّفث: النفخ مع ريق»[3].

ونظير هذا التصحيف قولهم: في الفرصاد توثٌ، بالثاء المعجمة بثلاث.

جعل المثلثة تصحيفاً، وصحّح أنّه بالمثناة. وقال ابن برّي: «حكى أبو حنيفة الدينوري أنّه بالتاء والثاء، والثاء من كلام الفُرس، والمثنّاة من كلام العرب»[4]. وفي شرح أدب الكاتب أنهما لغتان[5]. وفي كتاب المعرّبات[6] أن أبا حنيفة قال: لم أسمع أحداً يقوله بالمثناة[7]، وأنشد الشعر المذكور، وهو لمحبوب النهشليّ - كما صحّحه الرّواة - وتمامه هكذا[8]: [البسيط]

لَرَوضَةٌ من رياض الحَزْنِ أو طَرَفٌ ... مـن الـقُـرَيَّـةِ حَـزْنٌ غـيـرُ مَـحـرُوثِ

---

(1) انظر شرح المفصل 106/4 والتسهيل: 241 والجنى الداني 594 - 595.

(2) تمام قول الحريري في الدرة: «ويقولون: ثفل في عينه- بثاء معجمة بثلاث- فيصحفون فيه؛ لأنّ المنقول عن العرب: تفل- بإعجام اثنتين من فوق- وحكى الفراء عن الكسائي أن العرب تقول: تفل في عينه ونفث؛ فالتفل ما صحبه...».

(3) تفسير البيضاوي 200/5.

(4) حواشي ابن بري: 97.

(5) انظر الاقتضاب: 203.

(6) هو كتاب المعرّب للجواليقي.

(7) المعرّب: 223. ونقل المطرزي في كتابه المغرب (توت) من كتاب النبات لأبي حنيفة فقال: «وفي كتاب النبات: التوت لم يسمع في الشعر إلاّ بالثاء، وهو قليل لأنّه لا يكاد يأتي إلاّ بذكر الفرصاد». وانظر اللسان والتاج (توت).

(8) الأبيات لأبي العشنّط النّهشَلي كما في اللسان (توت)، وانظر الأول والثالث منها في: الاقتضاب: 203 والمعرّب للجواليقي: 223 وحواشي ابن بري: 97 والمزهر 273/1 وتهذيب الخواص: 79 والخزانة 258/11 والتاج (توث) وكشف الطرة: 185.

لِلنَّوْرِ فيهِ إذا مَجَّ الندى أَرَجٌ يَشفي الصُّداعَ ويشفي داءَ ممغوثِ[1]

أَحلى وأشهى لِعَيني إن مَررتُ بهِ من كَرْخِ بِغدادَ ذي الرُّمَّان والتُّوثِ

والليّلُ نِصفانِ: نِصفٌ للهُمومِ فما أَقْضي الرُّقادَ، ونِصفٌ للبراغيثِ

أَبيتُ حيثُ تُسامِيني أوائِلُها أَنْزُو وأَخْلِطُ تسبيحاً بِتَغْويثِ

سُودٌ مَداليجُ في الظلماءِ مُؤْذِنَةٌ وليسَ مُلْتَمَسٌ منها بِمبثُوثِ[2]

ورُوِي بدل[3] قوله: «لعيني»، «لقلبي». والحزْن – بفتح الحاء المهملة–: ضد السّهل[4]، والكَرْخ: محلّة معروفة ببغداد[5]. والمؤدنة –بضم الميم تليها همزة ساكنة– قال ابن المكرّم[6]: هو القصير القميء، وبغير همز: هو الذي يولد ضاوياً نحيفاً[7].

فأمّا قول الشاعر: [الطويل]

وَعَدْتَ وكان الخُلفُ منكَ سَجيّةً مواعيدَ عُرْقُوبٍ أخاهُ بِيثربِ[8]

فأكثر الرّواة يروونه: «بيثرب»؛ ويَعنون به المدينة، وأنكر ابن الكلبيّ ذلك، وحقّق أنّ الرواية: «بيترب» بتاء معجمة باثنتين من فوق؛ وهو موضعٌ بقرب اليمامة يتاخم منازل العمالقة[9]، واحتجّ في ذلك بأن عرقوباً كان من العمالقة الذين لم ينزلوا المدينة.

عرقوب يُضرب به المثَلَ في خلف المواعيد[10]، وقصته مشهورة، وهو رجل من العمالقة[11]، وهو عرقوب بن معبد بن زهير –أحد بني عبد شمس بن ثعلبة– أو عرقوب بن

(1) في أ: «إذا بخ».
(2) في أ، ب، ط: «مدالج»، والصواب ما في الأصل.
(3) في أ، ب: «بعد».
(4) في ب: «الصعب».
(5) معجم البلدان 507/4.
(6) هو ابن منظور صاحب كتاب «لسان العرب».
(7) في اللسان (أدن) و(توت): «هو القصير العنق».
(8) البيت من معلّقة عنترة، انظر ديوانه: 17 وفيه: «الفراق» بدل «المسير»، وتهذيب الخواص: 145.
(9) معجم البلدان 492/5.
(10) المثل في جمهرة الأمثال 433/1 ومجمع الأمثال 311/2.
(11) قوله: «وهو رجل من العمالقة» سقط من ب.

صخر المكنّى بأبي مَرْحَب، على اختلافٍ فيه.

قال الحافظ أبو الخطّاب[1]: سُمّيت المدينة (يثرب) باسم الذي نزلها من العماليق، وهو يثرب بن عبيد، ويُروى البيت لعلقمة الأشجعي. ورُوي[2] «وكان»: بالواو والفاء.

وقال ابن دريد: اختلفوا في عرقوب؛ فقيل: إنه من الأوس، فيصحّ على هذا أن يكون (يثرب) في الشعر بالمثلثة والراء المكسورة. وقيل: من العماليق، فيكون بالمثنّاة والراء المفتوحة؛ لأن العماليق كانت ديارهم من اليمامة[3] إلى وبار[4]، ويترب[5] هناك. قال: وكانت العماليق أيضاً بالمدينة، ففي البيت روايتان.

أقول: قد ثبت أنّ الأنصار من العمالقةِ، وأصلُهم من اليمنِ بغير شكّ، فلا وجه للتردّد بما ذكر، وإنّما الكلام في قصة عرقوب: هل كانت باليمن أم لا؟ فالذي ينبغي أن يُصحّح هو هذا.

وكَرِه النبّي ﷺ تسمية المدينة بيثرب؛ لأنّه من التثريب: وهو التقريع والتبكيت[6]. قال تعالى: ﴿لَا تَثْرِيبَ عَلَيْكُمُ﴾[يوسف: 92]. وأمّا قوله: ﴿يَٰٓأَهْلَ يَثْرِبَ﴾[7] فحكاية عمّا[8] قاله من المنافقين، كما نبّه عليه ابن هشام[9]، فلا يقدح في الكراهة. وقيل: كُره لأنه اسم رجل جاهلي[10]. وقوله: «يتاخم»، مضارع تَاخَم -بتاء مثنّاة فوقية وخاء معجمة- بمعنى: يلاصقها ويقرب من حدودها[11].

• • •

---

(1) هو أبو الخطاب عمر بن الحسن بن علي، بن دحية الكلبي: أديب، مؤرخ، حافظ للحديث، له: (المطرب من أشعار العرب)، وغيره. انظر: الأعلام 44/5.

(2) في ب: «ويُروى».

(3) مدينة من توابع نجد، بينها وبين البحرين عشرة أيام. معجم البلدان 505/5.

(4) قرية باليمامة عند جبل وَشْم، وقيل: اسم موضع في بلاد بني سعد بالسودة. معجم البلدان 492/5.

(5) في أ: «ويثرب».

(6) اللسان (ثرب).

(7) من الآية: ﴿وَإِذْ قَالَت طَّآئِفَةٌ مِّنْهُمْ يَٰٓأَهْلَ يَثْرِبَ لَا مُقَامَ لَكُمْ فَٱرْجِعُوا۟ ۚ وَيَسْتَـْٔذِنُ فَرِيقٌ مِّنْهُمُ ٱلنَّبِىَّ يَقُولُونَ إِنَّ بُيُوتَنَا عَوْرَةٌ وَمَا هِىَ بِعَوْرَةٍ ۖ إِن يُرِيدُونَ إِلَّا فِرَارًا ﴿١٣﴾﴾ [الأحزاب: 13].

(8) في أ، ط: «عمن».

(9) انظر الروض الأنف 251/2.

(10) في ب، ط: «جاهل».

(11) اللسان (تخم).

ويقولون: أزمعت على المسير، ووجه الكلام: أزمعت المسير.

في تهذيب الأزهري: «يُقال: هو الشجاع، لمن أَزْمَع الأَمْرَ ولم ينثنِ عنهُ، والمصدر[1]: الزّماع، وحكى[2] أبو عبيدة عن الكسائي: أَزْمَعْتُ الأمرَ، وأنكرَ أزمعتُ عليه، وشمر وغيرُه يجيزُ أَزْمَعتُ عليه»[3].

وقال ابن برّي: «أجاز الفرّاء: أزمعتُ الأمرَ، وعلى الأمرِ، وأمّا الكسائي فلم يُجز إلاّ أزمعت الأمر، والحجة للفرّاء أنّ الأفعال قد يُحمل بعضُها على بعضٍ إذا تقاربتْ معانيها؛ كقوله تعالى: ﴿فَلْيَحْذَرِ ٱلَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِۦٓ﴾[النور: 63]، فعُدّي (خالف) بـ (عن) من جهة أنّ المخالفة خروج عن الطّاعةِ، وكذا الإزماع: هو المضيّ في الأمر والعزم عليه»[4].

وقال بعضُ أهل اللّغة: أزمعَ الأَمْرَ، وعليهِ، وبهِ، بمعنى. وكذا قال الفرّاء، وكذا: عزمته وعزمت عليه عنده[5].

[الكامل]

إنْ كُنتِ أَزْمَعْتِ المَسِيرَ فإنّما زُمَّتْ رِكابُكُمْ بِلَيْلٍ مُظْلِمِ[6]

هو لعنترة من معلّقته المشهورة، وروي بدل «المسير»: «الفراق»[7] و«الرحيل»،

وزمّت: بمعنى شُدّت بالأزمة، والرّكاب يختصُّ بالإبل. وقال ابنُ كيسان[8]: يُقال هذا أمر أسري عليه بليل: إذا أُحكم، وإنّما خُصَّ الليل لأنّه وقتُ صفاءِ الأذهان.

ويُسأل عن وجه انتصاب لفظة ﴿وَشُرَكَآءَكُمْ﴾[9] إذ العطف يمتنع هنا؛ لأنّه لا يقال:

---

(1) في ب، ط: «مصدره».
(2) سقطت من أ.
(3) تهذيب اللغة (زمع).
(4) حواشي ابن بري: 98.
(5) وقال بهذا أيضاً الخليل وشمر، انظر تهذيب اللغة والقاموس واللسان (زمع)، وتهذيب الخواص: 145.
(6) البيت من معلّقة عنترة، انظر ديوانه: 17 وفيه: «الفراق» بدل «المسير»، وتهذيب الخواص: 145.
(7) السّابق من ديوان عنترة.
(8) هو أبو الحسن محمد بن أحمد بن إبراهيم، المعروف بابن كيسان (299 هـ): عالم بالعربية نحواً ولغةً، من مؤلفاته: «المهذب» و«غريب الحديث». طبقات النحويين واللغويين: 153، البغية 18/1، الأعلام 308/5.
(9) من قوله سبحانه وتعالى: ﴿وَٱتْلُ عَلَيْهِمْ نَبَأَ نُوحٍ إِذْ قَالَ لِقَوْمِهِۦ يَٰقَوْمِ إِن كَانَ كَبُرَ عَلَيْكُم مَّقَامِى وَتَذْكِيرِى بِـَٔايَٰتِ ٱللَّهِ فَعَلَى ٱللَّهِ تَوَكَّلْتُ فَأَجْمِعُوٓا۟ أَمْرَكُمْ وَشُرَكَآءَكُمْ ثُمَّ لَا يَكُنْ أَمْرُكُمْ عَلَيْكُمْ غُمَّةً ثُمَّ ٱقْضُوٓا۟ إِلَىَّ وَلَا تُنظِرُونِ ﴿٧١﴾﴾

أجمعت شركائي. وقد أجيب عنه بجوابين؛ أحدهما: أنه انتصب انتصاب المفعول معه، فتكون الواو بمعنى (مع)، لا أنها واو العطف، ويكون تقدير الكلام: اجتمعوا مع شركائكم على تدبير أمركم. والجواب الثاني: أنّه انتصب على إضمار فعل حُذف لدلالة الحال عليه، وتقديره -لو ظهر-: وادعوا شركاءكم.

هذا كلّه على تقديرِ قَطْعِ هَمزة «أَجمِعوا»، وقد قُرِئ بوصلها[1] أيضاً، من (جمع) وهو مشترك بين المعاني والذوات، بخلاف (أجمع) فإنّه مختصّ بالمعاني، حتّى وجّه ابن هشام الآية على قراءة القطع بتقدير مضاف؛ أي: وأَمْرَ شركائِكم، أو فعل؛ أي: واجمعوا شركاءكم- بالوصل- إلى أن قال: وموجبُ التقدير أنّ (أجمع) لا يتعلق بالذوات بل بالمعاني، بخلاف (جمع) فإنه مشترك بينهما[2].

وفي عمدة الحفاظ: «حكاية القول بأن (أجمع) أكثر ما يقال في المعاني، و(جَمع) في الأعيان، فيقال: أجمعت أمري وجمعت قومي، وقد يُقال بالعكس، فعلى هذا لا تحتاج الآية إلى تقدير».

وفي المحكم أنه يقال: «جمع الشيء عن تفرقةٍ، يجمعه جمعاً، وأجمعه»[3]. فإذا ثبت أنّ (أجمع) بمعنى (جمع) صحّ العطفُ، وخرجت الآيةُ عن أن تكون مثالاً لهذه المسألة؛ إذ تالي[4] الواو فيها وهو (شركاءكم)، يليق به الفعل المذكور وهو (أجمع)، فيكون همزته همزة وصل، لكن هذا مبني على استعماله المشترك في معنييه جميعاً؛ إذ «أجمع»[5] مشترك بين العزم وضمّ المتفرق، فباعتبار تسليطه على الأمر يكون مراداً به المعنى الأول، وباعتبار تسليطه على الشركاء يكون مراداً به المعنى الثاني، وفيه نظر.

ووقع في الحديث: «فأجمعهم على قتالنا»[6]. قال ابن هشام في حواشي السّيرة[7]: «يقال:

[يونس: 71].

(1) قرأ نافع والزهري ورويس وغيرهم بوصل همزة «فَاجْمِعُوا» من الآية السّابقة، انظر: السّبعة لابن مجاهد: 328 وإتحاف فضلاء البشر: 253.

(2) انظر المغني: 471- 472.

(3) المحكم والمحيط الأعظم (جمع).

(4) في أ، ب، ط: «تأتي».

(5) في أ: «جمع».

(6) لم أقف عليه.

(7) في أ، ب، ط: «السّيرافي» تصحيف.

جمع في الأجرام جمعاً، نحو: جمع مالاً، وفي المعاني؛ نحو: جمع كيده، و(أجمع) في المعاني[1] خاصة؛ نحو: ﴿فَأَجْمِعُوٓاْ أَمْرَكُمْ﴾، هكذا يقول أهل اللغة، وعلى هذا يشكل قوله: (فأجمعهم على قتالنا)، فإن صحّ لفظ الحديث هكذا، وجب تأويله على حذف مضاف؛ أي: فأجمع رأيهم». ويُعلم ما فيه ممّا مرّ.

وفي تهذيب الأزهري: «قال الفراء: الإجماع: الإعداد والعزيمة على الأمر، ونصب (الشركاء) في الآية بفعل مضمرٍ؛ أي: وادعوا شركاءكم. قال: وكذلك هي قراءة عبد الله[2]، وأنشد: [مشطور الرجز]

يا ليتَ شعري والمُنى لا تنفعُ هل أغدُوَنْ يوماً وأمري مُجمَعُ[3]

قال الفراء: وإذا أردتَ جمع المتفرّق قلتَ: جمعت القوم فهم مجموعون؛ كما قال تعالى: ﴿يَوْمٌ مَّجْمُوعٌ لَّهُ ٱلنَّاسُ﴾[هود: 103]، وإذا أردتَ جمع المال قلت: جمَّعْتُ، ويجوز تخفيفه. وقال أبو إسحاق: الذي قاله الفرّاء غلطٌ في إضمار (وادعوا شركاءكم)؛ لأنّ الكلام لا فائدة فيه؛ لأنّهم كانوا يدعون شركاءَهم لأنْ يُجمِعُوا أمرهم. قال: والمعنى: فأجمعوا أمركم مع شركائكم، وإذا كانَ الدّعاءُ لغيرِ شيءٍ فلا فائدة فيه. قال: والواو بمعنى (مع)؛ كقولك: تُركت الناقة وفصيلَها لترضعه؛ أي: مع فصيلها. قال: ومن قرأ﴿ فَأَجْمِعُوٓاْ أَمْرَكُمْ ﴾ بألف موصولة، فإنّه يعطف (شركاءكم) على (أمركم)، ويجوز: فَاجْمَعُوا مع شركائكم أمركم[4]. قال الأصمعي: جمعتُ الشيءَ: إذا جئت به من هنا وهنا، وأجمعته: إذا صيرته جميعاً. وقال أبو ذؤيب:

.... وآلاتِ ذِي العَرْجَاءِ نَهْبٌ مُجْمَعُ[5]

وقال الفرّاء في قوله تعالى: ﴿ فَأَجْمِعُوٓاْ أَمْرَكُمْ ﴾[6]: الإجماع: الإحكام والعزيمة على الشيء،

---

(1) قوله: «في المعاني» سقط من ب.

(2) انظر الكشاف 359/2 والتبيان في إعراب القرآن 409/5.

(3) الرجز غير منسوب لقائل في: نوادر أبي زيد: 133 وإصلاح المنطق: 263 والخصائص 136/2 وأمالي المرتضى 559/1 واللسان (جمع) وشرح شواهد المغني 811/2 والهمع 52/4 والدّرر 204/1.

(4) قوله: «ويجوز: فاجمعوا مع شركائكم أمركم» سقط من أ.

(5) لأبي ذؤيب الهذلي، ورواية البيت كاملاً كما في ديوان الهذليين 6/1:

فكأنّها بالجِزْعِ بينَ نُبايِعٍ وأولات ذي العَرْجاء نَهْبٌ مجْمَعُ

وانظر: المفضليات: 423 وتهذيب اللغة ومقاييس اللغة واللّسان (جمع).

(6) في أ، ط: ﴿ فَأَجْمِعُواْ كَيْدَكُمْ ﴾ [طه: 64]، وكذا في تهذيب اللغة.

تقول: أجمعتُ الخروجَ، وأجمعتُ على الخروج، ومن قرأ (فاجْمَعُوا) فمعناه: لا تدعوا من أمركم[1] شيئاً إلاّ جئتم به.

وعن أبي الهيثم: أجمع أَمرَهُ: جعله جميعاً بعدما كان متفرّقاً، وتفرقته أنه يقول: مرّة أفعل كذا ومرّة أفعل كذا، فلمّا[2] عزم على أمر محكم أَجْمَعَه؛ أي: جعله جميعاً. قال: كذلك قال، وبعضهم يقول: جمعت أمري، والجمع: أن تجمع شيئاً إلى شيء، والإجماع: أن تجعل الشيء المتفرّقَ جميعاً؛ كالرأي المعزوم عليه»[3].

فتكون الواو على هذا القول قد عطفت فعلاً مضمراً على فعل مظهر؛ كما قال الشاعر: [مجزوء الكامل]

ورأيــــتُ زوجــــكِ فــي الـوغـى ... مُـتـقـلّـداً سَـيـفـاً ورمـحـا[4]

هذا أصل من أصول العربية، وفيه طرق؛ إحداها: التقدير، وهو الطّريقُ الذي ذكرَهُ المصنّف. والثانية: أَنْ يُضمّنَ العاملَ المذكورَ معنى عاملٍ آخر؛ كـ (حامل) هنا[5]، أو يتجوّز به عنه. والثالثة: ألاّ يقدّر ولا يؤوّل، ويدعي أنه من المشاكلة، وهذا ذكره الثعالبي في بعض كتبه، وله تفصيل، وفيه فوائد ذكرناها في كتابنا «طراز المجالس»[6].

ويقولون في جمع فم: أفمام، وهو من أوضح الأوهام؛ إذ الصواب أن يقال: أفواه؛ كما قال تعالى: ﴿يَقُولُونَ بِأَفْوَاهِهِم﴾[آل عمران: 167]، **وذلك أنَ الأصل في فم: فَوْهٌ، على وزن سَوْط.**

ما زعمه غلطاً ممّا غلط فيه، وإن كان على خلاف القياس، ولذا قالوا: إنّ جمعه: أفواه

---

(1) في أ، ط: «كيدكم».

(2) العبارة من هنا حتى نهاية القول في ب: «فإذا عزم على أمرٍ فقد أجمعه؛ أي: أحكمه وصيّره جميعاً، قال بعضهم: ويقال: جمع أمره جمعاً، والجمع ضمّ شيء إلى شيء، والإجماع جعل المتفرّق جميعاً؛ كالرأي المعزوم عليه».

(3) تهذيب اللغة (جمع). وانظر اللسان (جمع).

(4) نُسب البيت لعبد الله بن الزّبعرى، وهو في شعره: 32 والمقتضب 51/2 والكامل 432/1 وشرح الكتاب للسيرافي 135/1، وبلا نسبة في: الإنصاف 612/2 وأمالي المرتضى 54/1 وشرح المفصّل 50/2 واللسان (جمع) والخزانة 231/2.

(5) لأنّ الرمح لا يُتقلّد به، فأراد: وحاملاً رمحاً. انظر اللسان (جمع).

(6) انظر مؤلفات الشارح في قسم الدراسة.

وأفمام، وقال: «لا واحد لهما»[1]، وأراد: لا واحد لهما ملفوظ به[2] على وفق القياس؛ إذ لا ثلاثي منه حتى يجمع. وقياس واحد أفمام أن يكون (فمم) بميمين أدغمت إحداهما في الأخرى، وهذا غير صحيح، ولو تركه كان أحسن، كما سيجيء بيانه.

كما قال عليّ ﷺ: **[مشطور الرجز]**

هـــذا جَـــنَـــايَ وخـــيـــارُهُ فـيـهْ إذْ كـــلُّ جـــانٍ يـــدُهُ إلـــى فِـيـهْ[3]

هذا بيت يُضرب به المثل في كلّ من يؤثِرُ في غير وقت الإيثار، وهو لعمرو بن عديّ، ابن أخت جذيمة الأبرش الملك المشهور[4]، وله حكاية مشهورة[5]، وأصله أنّ جذيمة كان يحبُّ الكمأة، وكان يخرجُ إلى الصحراء ويضربُ خيامَهُ بها إذا خرجت، وكان عمرو صبياً، فكان يروحُ إلى المَرْجِ مع غلمانِ جذيمة ليجنوا[6] له الكمأة ويجيئوه بها، فرأى الغلمان يأكلون جيّد الجنى، ويأتون ببقيّتِه لجذيمة، وهو لا يتعاطى منه شيئاً، ويأتي به جميعه له، فإذا وضعه بين يديه قال هذا له[7]؛ يعني به محبته له وإيثاره له على نفسه، وأنّ غلمانه ليسوا كذلك، يريد أنّه يبذل جهده في نُصحه ولا يألو جهداً فيه.

فقول المصنّف: «قال عليّ» سهوٌ منه؛ لأنه ليس لعليّ، كما عرفته. وما قيل في الاعتذار من أنّ النسّاخ حرّفوا (عديّاً) بـ (عليّ)، وسقطت من أقلامهم لفظة (ابن)، لا يجدي؛ فإنّه «ضِغْثٌ على إبّالة!»[8].

نعم، عليّ تمثّل بهِ فتوهّمه المصنّف له، وهذا منشأ وهمه. وفي كتاب الزهد لأحمد

---

(1) هو قول صاحب القاموس، انظر (فوه)، وانظر الارتشاف 418/1.

(2) العبارة في ب، ط: «أي: لا أفمام إذ لا واحد له ملفوظ به».

(3) انظر: الأغاني 5659/16 والخزانة 271/8 وشرح المقصورة لابن هشام اللخمي: 227.

(4) هو جذيمة بن مالك بن فهم بن غنم التنوخي القضاعي (نحو 366 ق. هـ): ثالث ملوك الدولة التنوخية في العراق، يُقال له «الوضاح» و«الأبرش». الخزانة 270/8، الأعلام 114/2]

(5) انظر الحكاية في السّابق من الأغاني والخزانة.

(6) في أ: «ليجتنوا».

(7) أي: قال له الشعر السّابق لتنبيهه.

(8) العبارة في ب، ط: «وما قيل في الاعتذار عنه: إنّه من تحريف النسّاخ؛ كتبوا عدياً علياً، وسقط من أقلامهم لفظ (ابن)، لا يجدي؛ فإنّ صورة رسم عليّ تأباه». وقوله: «ضِغْثٌ على إبّالة» مَثَلٌ يُضرب في مضاعفة البلايا، والإبّالة: الحزمة من الحطب، والضغث: قبضة من حشيش مختلطة الرطب باليابس. انظر: مجمع الأمثال 419/1.

رحمه الله: أنّ ابن النسّاج أتى عليّاً ﷺ في خلافته وقال له: يا أمير المؤمنين، قد امتلأ بيتُ المالِ من الصفراءِ والبيضاء. فقام متوكئاً عليه، حتى قام على بيت المال، فلمّا رآه قال: يا بن النساج، عَليّ بإسباغ الوضوء. فتوضّأ ثم قال: ادعُ أهل الكوفة. فنُودي بالنّاس، فلما اجتمعوا أعطاهم جميع ما فيه، وهو يقول:

هــذا جَــنَــاي وخــيــاره فيـه   إذ كــلّ جــانٍ يــده إلــى فيه

يا صفراء، يا بيضاء، غرّي غيري! وهو[1] يقول: ها وها، حتّى لم يبقَ درهم، فأمَرَ بنضحِهِ[2]، وصلّى [فيه][3] ركعتين. قال الواقدي: وإنّما فعل ذلك ليشهد له يوم القيامة أنّه لم يحبس فيه شيئاً ممّا كان فيه عن المسلمين[4].

[مشطور الرجز]

يُصبحُ عَطْشَانَ وفي البحرِ فَمُهْ

أوّله:

كالحُوتِ لايُلهيهِ شيءٌ يَلْهَمُهْ[5]

ورُوي بدل «عطشان»: «ظمآن». ويلهمه: بمعنى يبتلعه. وهذا -كما في «حياة الحيوان»- مَثَلٌ يُضربُ لمن عاشَ بخيلاً شَرِهاً[6].

وقوله: **الإضافة إلى الميم**[7]. تسمّح، أو (إلى) فيه بمعنى (مع).

وأمّا قول الفرزدق: **[الطويل]**

---

(1) في ب، ط: «وجعل».
(2) أي: أمر برشّ بيت المال بالماء.
(3) زيادة من ب، ط.
(4) كتاب الزهد: 163.
(5) الرجز من قصيدة لرؤبة بن العجاج يمدح بها أبا العباس السفّاح، انظر ديوانه: 159 وفيه: «ظمآن» بدل «عطشان»، والمسائل العسكريات: 91 والمخصص 136/1 وشرح المقدمة الجزولية 363/1 وشرح التسهيل: 47 وشرح التصريح 64/1 والخزانة 451/4.
(6) انظر حياة الحيوان 268/1.
(7) قال الحريري في الدرة: «إلاّ أنّه قد سمع عنهم الإضافة إلى الميم». ثم استشهد بالرجز المذكور.

هُما نَفَثَا فِي فِيَّ مِنْ فَمَوَيْهما على النَّابحِ العاوِي أشدَّ رِجَامِ[1]

هو من قصيدته الميمية المشهورة. وفي شرح التسهيل: يجوز أن يقال: كلّمته من فمي إلى فمه، وفمُ زيدٍ أحسن من فم عمرٍو. وفي الحديث الصحيح: «لخلُوفُ فَم الصّائم»[2]. وهذا يدلُّ على قلّةِ علمِ مَنْ زعم أنّ ثبوتَ الميمِ لا يجوز مع الإضافة إلاّ في ضرورة الشعر؛ كقوله:

[الهزج]

وَطَعْنٍ كَفَمِ الزِّقّ غَذَا والزِّقُّ مَلآنُ[3]

وقد عابَ بعض أصحاب هذا الرأي على الحريري قوله في مقاماته: «أدخلَهُ في فَمِهِ، وقَرَنَهُ بتَوْءَمِهِ»[4]، ولا عيب فيه كما ذكرته. ولك أن تقول: إنّما عِيبَ عليهِ ما عَابَهُ على غيره، فكلُّ شاة معلقة بعرقوبها!

وفي سرّ الصناعة لابن جنّي: «الميم في فم بدل من الواو بعد حذف لامه، وهو مفتوح الفاء. وأمّا ما حكاه أبو زيد[5] وغيره من كسر الفاء وضمّها، فضربٌ من التغيير. وأمّا قوله:

[مشطور الرجز]

يَا ليتها قد خرجَتْ من فُمِّه[6]

ويُروى بضمّ الفاء وفتحها وتشديد الميم، فليس لغة لأنّها لم تتصرّف، وإنّما هو عارض؛ لأنّهم لمّا أبدلوها ميماً ثقلوها في الوقف، ثمّ أجروا الوصل مجرى الوقف، فهذا حكم تشديدها

---

(1) البيت في ديوان الفرزدق 215/2 والكتاب 365/3 والمقتضب 158/3 والخصائص 170/1 والمخصص 136/1 والإنصاف 345/1 واللسان (فمم) وشرح التسهيل 48/1 والهمع 174/1 والخزانة 460/4.

(2) الحديث في صحيح البخاري، كتاب الصوم 670/2 والنهاية 67/2، وتمامه فيهما: «لخلوف فم الصائم أطيب عند الله من ريح المسك».

(3) البيت للفِند الزِّمّاني في: الحيوان 416/6 وأمالي القالي 260/1 وشرح الحماسة للمرزوقي 37/1 والخزانة 432/3، وبلا نسبة في: شرح المفصّل 67/2 واللسان (شصا).

(4) مقامات الحريري –المقامة الدينارية–: 33 وفيها: «فألقاه في فمه، وقرنه بتوأمه».

(5) هو أبو زيد سعيد بن أوس بن ثابت الأنصاري (215 هـ): أحد أئمة اللغة والأدب، من ثقات اللغويين، من كتبه: «النوادر» و«المطر». إنباه الرواة 30/2، سير أعلام النبلاء 219/8، الأعلام 92/3.

(6) نُسب الرجز للعجاج، وهو في ملحقات ديوانه 327/2، ونُسب أيضاً لجرير، وهو أيضاً في ملحقات ديوانه 1038/2، وبلا نسبة في: إصلاح المنطق: 84 والخصائص 211/3 والمخصص 138/1 وشرح المفصّل 33/10 واللسان (فمم).

عندي»[1].

وإذا سمعت ما ذكرناه، عرفت مافي كلام المصنف، وعرفتَ أنّ قولَ صاحب القاموس: «لا واحدَ لهُ»[2] ممّا لا وجه له أصلاً. وهذا ما وعدناك به، فاعرفه.

• • •

ويقولون في تصغير عقرب: عقيربة، فيوهمون فيه.

هذا بناء منه على أنّ العرب لم تقل: عقربة، والواهم فيه ابن أخت خالته! فإنّها مسموعة، وتصغيرها [حينئذ][3] جارٍ على القياس، وفي القاموس: «أنثى العقارب: عقرباء –بالمد وهي غير مصروفة– كالعقربة»[4]. وقوله: كالعقربة، تمثيل للأنثى لا لعدم الصّرف، وإن أوهمه كلامه.

لأنّ العرب جعلت تصغير (ذيا) لـ (ذا) الموضوعة للإشارة إلى المذكر، ولم تصغّر (ذي) الموضوعة للإشارة إلى المؤنث.

لئلاّ يلتبس تصغير المؤنث بتصغير المذّكر، فاستغنوا عنه بقولهم لمصغره: (تيا)، وهم كثيراً يفعلون مثله[5].

ومن أوهامهم في لفظة (دنيا) أيضاً تنوينهم إيّاها؛ فيقولون: هذه دنياً متعبة.

بتنوين دنيا، ولذا أتى بها موصوفة بقوله: متعبة؛ ليظهر التنوين فلا يذهب[6] في حالة الوقف. والدنيا: نقيض الآخرة[7]، وقد ذكر أهل اللّغة أن العرب قد تنوّنها، فَجَعْلُه وهماً هو الوهم، والذي غرّه أن آخره ألف تأنيث فلا يتأتى صرفه بوجه من الوجوه، وسيأتي توجيهه،

---

(1) سر الصناعة: 415.

(2) في القاموس (فوه): «الفاه والفوه... والفم: سواء، ج: أفواه، وأفمام، ولا واحدَ لها؛ لأنّ فماً أصله فَوَهٌ، حذفت الهاء... فبقي فاً، ولا يكون الاسم على حرفين أحدهما التنوين».

(3) زيادة من النسخ الأخرى.

(4) القاموس (عقرب).

(5) انظر: الكتاب 487/3 والمقتضب 288/2 والارتشاف 186/1.

(6) في الأصل: «في مذهبه»، ولعلّ الصواب ما أثبته من النسخ الأخرى.

(7) اللسان (دنا).

وقد رُوي منوّناً في البخاري[1]. فقال بعض شرّاحه: إنه غلط من الرّواة، وردّه بعضهم بأنّ ابن الأعرابي حكاه عن العرب سماعاً[2].

وفي شرح المقصورة لابن هشام اللّخمي[3]: «سُمع (دنيا) بالصرف، وهو –كما قاله ابن جني– نادر غريب، ولا نعلم شيئاً مما آخره ألف تأنيث مصروفاً غير هذا الحرف»[4]. فهو شاذّ إن لم يُقل بأنّه ملحق، وقد سُمع في قوله: [مشطور الرجز]

فــي سَـعْـي دُنْـيـا طـالـمـا قـد مُــــدَّتِ[5]

وليس بضرورة؛ لعدم اختلاف الوزن في الحالتين. وقال أبو الفتح: يجوز أن تكون الألف فيه للإلحاق بـ (جُخْدَب)[6]، ولمّا غلب على (دنيا) وأمثالها أن تكون ألفها للتأنيث، أبقوا قلب الواو ياء وأجروها على المعتاد فيها، فليس وزنها (فعلى) بل (فعلَل)، وجوّزوا فيه أن يكون (فُعيل) كـ: (قُليب)، وقد استضعفوا الوجهين. وقال ابن هشام: لا يسوغان عندي؛ لأن (فعللاً) لم يثبت عندنا، خلافاً لأبي الحسن، فأمّا (بُهماة) فألفه للتكثير[7]، إلاّ أنها لم ترد في مثله للتكثير إلاّ مع تاء التأنيث، كما أن الواو لم ترد في (عَرْقُوة) إلاّ معها[8]، وكذا (فُعيل) بناء معدوم عند سيبويه، وشاذّ عند غيره فلا يحمل عليه[9]. وأيضاً المعنى شاهد بخلافه؛ لوقوعه في مقابلة الأخرى.

وحكى بعض اللغويين تنوين (خنثى)، فإن صحّ ثبت أن ألف (فعلى) تكون لغير التأنيث، فيتّضح أمر (دنيا) على قول ابن الأعرابي. [الرمل]

---

(1) وذلك في قول رسول الله ﷺ: «إنّما الأعمال بالنيات، وإنّما لكلّ امرئ ما نوى؛ فمن كانت هجرته إلى دنيا يصيبها، أو امرأة ينكحها، فهجرته إلى ما هاجر إليه». صحيح البخاري، كتاب بدء الوحي 3/1 حيث رُوي لفظ (دنيا) منوّناً.

(2) انظر فتح الباري 21/1 وعمدة القاري 24/1 في شرح الحديث السابق، وانظر اللسان (دنا).

(3) هو أبو عبد الله محمد بن أحمد السبتي، المعروف بابن هشام اللخمي (570هـ): عالم باللغة والأدب، من كتبه: «المدخل إلى تقويم اللسان» و«الفوائد المحصورة في شرح المقصورة». البغية 48/1، الأعلام 318/5.

(4) شرح المقصورة: 191–192.

(5) الرجز في المخصص 193/15 غير منسوب لقائل.

(6) انظر المنصف 36/1–37.

(7) انظر الارتشاف 320/2.

(8) انظر الارتشاف 329/2.

(9) في أ، ط: «فلا ينبغي أن يحمل عليه».

ولعمري إنّ ذي الدنيا لقد حيّرت باللفظ والمعنى الورى[10]

وما ذكره المصنف قبل هذا في النسبة إليها مفصّل في علم التصريف، فلهذا أعرضنا عن بيانه لشهرته، فاعرفه.

• • •

ويقولون: ما آليت جهداً – بمدّ الهمزة؛ كـ: غاليت – فيخطئون فيه؛ لأنّ معنى ما آليت: ما حلفت، وتصحيح الكلام فيه أن يقال: ما ألوت؛ أي: ما قصّرت، ولأن العرب تقول: ألا الرجل يألو: إذا قصّر.

أَلا[11] –بالقصر–: بمعنى قصّر؛ كما في قوله في المقامات: «سرنا لا نألو جُهْداً، ولا نستفيق جَهْداً» هو[12] لازم، وجُهداً –بضم الجيم–: بمعنى الاجتهاد، مفعول معه، أو تمييز، أو منصوب بنزع الخافض[13]؛ وهو (عن) لِمَا في الأساس: «ما ألوت عن الجهد»[14]، أو (في) لقولهم: قصّر في كذا، أو لكون الأُلُوّ بمعنى الترك مجازاً أو تضميناً، فينصب ما بعده مفعولاً واحداً، وقد قالوا إنه جاء متعدياً[15] لمفعولين؛ كقوله: [الوافر]

فَديْتُ بنفسِه نفسي ومَالي وما آلُوكَ إلاّ ما أُطِيقُ[16]

فعلى هذا أحد مفعوليه محذوف، وأصله: ما ألوتك جهداً؛ أي: لم أمنعكه، وهذا أيضاً إما مجاز أوتضمين، ويحتمل الحقيقة.

وفي شرح المقامات للمطرّزي: «يقال: أَلاَ في الأمر يألوا أَلْواً وأُلِيّاً [وأُلُوّاً][17]: إذا قصّر فيه، ثمّ استُعمل معدّىً إلى مفعولين في قولهم: لا آلوك نصحاً ولا آلوك جهداً، بمعنى لا أمنعك

---

(10) في ب: «ولعمري إن هذه الدنيا قد حيرت أبناءها في لفظها ومعناها!».
(11) في أ: «ألى».
(12) في ب: «والفعل».
(13) العبارة في الأصل وأ: «منصوب معه تمييز أو بنزع الخافض». وأثبت ما في النسخ الأخرى وانظر الدرّ المصون 363/3 والكشاف 1/ 406 في تفسير قوله تعالى: ﴿لَا يَأْلُونَكُمْ خَبَالًا﴾ [آل عمران: 118].
(14) الأساس (ألو).
(15) انظر شرح شواهد المغني 972/2.
(16) نُسب البيت إلى عروة بن الورد، وليس في ديوانه، انظر: المغني: 913 وشرح شواهده 2/ 972 واللسان (ألو) والأشباه والنظائر 297/2.
(17) سقطت من الأصل.

نصحاً ولا أنقصكه». فَلَهُ مصادر: (أَلْوٌ) بزنةِ[1]: ضَرْبٌ، و(أُلُوٌّ) كقعود، و(إِلِيٌّ) كحِلِيّ، فلا وجه لِمَا قيل من أنّ الظاهر أنّ مصدر (أَلاَ) بمعنى قصّر: الأُلُوّ- بضمّ الهمزة واللام وتشديد الواو- على زنة[2] فُعُول؛ لأنّه الغالب في مصدر فعل اللازم.

وقوله: **أشدّ الأُلُوِ**[3]. كما في الأساس ضُبط بضمتين وتشديد الواو، وفي بعض النسخ بفتح فسكون كَدَلْوٍ[4]؛ لأنّ مصدر اللاّزم قد يجيء على فَعْل، وقد قال الفراء: إن مصدر ما لم يسمع[5] مصدره عند أهل الحجاز على (فَعْل) كضَرْب؛ متعدياً كان أو لازماً.

[الوافر]

وإنّ كَـنَـائِـنِـي لـمـكـرّمـاتٌ وما أَلَّـى بَـنِـيّ ولا أسـاؤوا[6]

هو من شعر لزهير بن جَنَاب[7]، وقيل: للربيع بن ضَبُعٍ الفزاريّ[8]. والكنائن: جمع كنانة؛ بمعنى العشيرة، مستعار من كنانة السّهم. وبَنِيّ- بتشديد الياء-: جمع ابن، مضاف إلى ياء المتكلم.

ثمّ إنّه ذكر ألفاظاً خصّت العرب استعمالها بالنفي[9]، والكلام عليها مفصّل في كتب[10] اللغة والنحو، وقد مرّ الكلام على (قط). والصّافر- بالصاد المهملة وبالفاء-: المصوت، يقال: ما في الدار صافر؛ أي: أحد[11]. ولا جرم: تفصيله في النحو مشهور.

---

(1) في ب: «أَلْو كضَرْب».
(2) في أ، ط: «وزن».
(3) ذكر الحريري في الدرة أن الأصمعي قال: إذا قيل لك: ما ألوتُ في حاجتك. فقل: بلى أشدّ الأَلْوِ.
(4) الأساس (ألو).
(5) في ب، ط: «يسم» وفي أ: «يفتح».
(6) نُسب البيت في الدرّ المصون 365/3 واللسان (ألا) للفزاري، وفي الأخير رُوي «لنساء صدق» بدل «لمكرمات».
(7) هو زهير بن جَناب الكلبي (نحو 60 ق.هـ): شاعر جاهلي، كان سيّد بني كلب وقائدهم، وشاعرهم. الشعر والشعراء 379/1، الأغاني /7241، الأعلام 51/3.
(8) ربيع بن ضَبُعٍ الفزاريّ: شاعر جاهلي من المعمرين، كان أحكم العرب في زمانه، ومن أشعرهم وأخطبهم. الخزانة 384/7، الأغاني 15/3.
(9) قال الحريري: «ولفظة (ألوت) لا تستعمل في الواجب البتة؛ مثل لفظة (أحد) و(قط) و(صافر) و(ديار)، وكمثل (لا جرم) و(لا بد) ونظائره، وكذلك لفظة (الرجا) الذي بمعنى الخوف».
(10) في ط: «علم».
(11) اللسان (صفر).

وذكر مما يختصّ بالنفي: الرجاء، بمعنى الخوف. وأنشد شاهداً عليه قوله:

[الطويل]

إذا لَسَعْتهُ النَّحْل لم يَـرْجُ لسعَها وحالفها في بيتِ نُـوبٍ عواسلِ[1]

هو من قصيدة لأبي ذؤيب الهذلي، أوّلها:

أسـاءَلـتَ رَسْـمَ الـدّار أم لـم تُسائلِ عـن السكر أم عـن عَـهْـدِهِ بـالأوائـلِ

ضمير لسعته لمجتني عسل النحل المذكور قبله. وفي شرح ديوان أبي ذؤيب للإمام المرزوقي: «إذا لسَعَتْهُ الدَّبْرُ، والدَّبْرُ: النحل، وجمعه: دبور. يقول: إذا لسعت النّحل هذا المشتار لم يَخَفْ لسعَها ولم يُبالِ بها، ولازمها في بيتها حتى قضى وطره من عسلها[2]، ومعنى لم يرج: لم يخف، كما في قوله تعالى: ﴿إِنَّهُمْ كَانُوا۟ لَا يَرْجُونَ حِسَابًا﴾ [النبأ: 27]. وكما وضعوا الرجاء موضع الخوف، وضعوا الخوف موضع الرجاء؛ كما قال: [الطويل]

ولـو خفت إن كففت عنّي تحيتي تـنـكـب عـنـي رمـتُ أَنْ يـتـنـكّـبـا[3]

أي: لو رجوت.

وقوله: «وحالفها» بالحاء المهملة والفاء، قال الأصمعي: أي صار حليفَها في بيتها وهي نُوبٌ، ولم يُرد: حالفها في بيت غيرها. ورواه أبو عمرو: «وخالفها» بخاء معجمة. وفسّره ابن دريد بقوله: جاء إلى عسلها[4] من ورائها لمّا سَرَحتْ في المراعي. و«النُّوب»: النحل، ولا واحد له. وقال ابن الأعرابي: واحده نُوبيّ، سمّوها بذلك لسوادها. وقال الأصمعي: جمع نائب؛ كما يقال: عائذ وعُوذ، يريد أنها تختلف وتجيء وتذهب[5]، فتنتاب المراعي ثم تعود. و«عواسل»: أي [تعمل العسل][6]. ورُوي: «نَوب» بفتح النون، بجعله مصدر نَابَهُ، أو بجعله

(1) انظر ديوان الهذليين 143/1 وفيه: «الدَّبْر» بدل «النحل». وانظر: إصلاح المنطق: 126 والمعاني الكبير 627/2 والأضداد لابن الأنباري: 10 ومقاييس اللغة (رجى) واللسان (دبر) والخزانة 491/5.

(2) في أ، ب، ط: «معسلها».

(3) الشطر في ب، ط: «ولو خفت أني إن كففت تحيتي».

(4) في ب، ط: «معسلها».

(5) العبارة في ب، ط: «يريد أنها تختلف بأن تجيء وتذهب».

(6) قول المرزوقي نقله صاحب الخزانة، انظر 499/5، وانظر اللسان (نوب).

كالسفر والبحر[1].

وما ذكره المصنّف من أن الرجاء بمعنى الخوف يختصّ بالنفي، قول الفرّاء[2]. وخالفه فيه غيره مستدلاً بقوله تعالى: ﴿وَٱرۡجُواْ ٱلۡيَوۡمَ ٱلۡأٓخِرَ﴾[العنكبوت: 36][3]. [قيل][4]: والآية المذكورة هنا لا دليل فيها، لاحتمال أن يكون معناها: افعلوا ما ترجون حسن عاقبته، فأقيم السّبب مقام المسبّب، وقد قالوا في قوله تعالى:﴿فَمَن كَانَ يَرۡجُواْ لِقَآءَ رَبِّهِۦ﴾[الكهف: 110] أنّه محتمل للوجهين؛ أي: يؤمل لقاء ربّه أو يخافه[5].

وقال ابن القوّاس في شرح الألفية[6]: إنّه مجاز في الخوف، حقيقة في الأمل، وفسّر الأمل بطلب الحصول[7] مع خوف الفوت، فإذا أريد به الخوف وحده كان إطلاقاً له على [جزء][8] معناه وليس حقيقة فيها؛ لأن الأصل عدم الاشتراك، والمجاز أولى منه، وقد قيل: إنه صحيح إن ساعده النّقل، وأمّا الرجاء بمعنى الأمل، فلا خلاف في استعماله في الإثبات والنفي.

فقول العرجي[9]: **[الكامل]**

أَظلومُ إنّ مُصابَكُمْ رجلاً ... أهدى السّلامَ تحيةً ظُلمُ[10]

العَرجي -بعين مهملة مفتوحة، وراء مهملة ساكنة، وجيم تليها ياء النسب-: نسبة إلى

---

(1) في ب، ط: «والتجر».

(2) في اللسان (رجا): «وقال ثعلب: قال الفراء: الرجاءُ في معنى الخوفِ لا يكون إلاّ مع الجَحْدِ، تقول: ما رَجَوتُكَ؛ أي: ما خفتك، ولا تقول: رجوتك، في معنى خفتك». وفي موضع آخر: «الفراء: رَجَا في موضع الخوف، إذا كان معه حرف نفي».

(3) انظر البحر المحيط 356/8.

(4) زيادة من ب، ط.

(5) انظر البحر المحيط 7/ 234.

(6) «الألفية» لابن المعطي، شرحها ابن القوّاس، عبد العزيز بن جمعة بن زيد (بعد 694 هـ). وله أيضاً «شرح الكافية» . الخزانة 46/1، كشف الظنون 156/1 الأعلام 16/4.

(7) في ب، ط: «حصول الشيء».

(8) زيادة من ب، ط.

(9) هو أبو عمر عبد الله بن عمر بن عمرو بن عثمان بن عفان (نحو 120 هـ): شاعر غزل مطبوع، له ديوان شعر مطبوع. الشعر والشعراء 574/2، الأغاني 383/1 الأعلام 109/4.

(10) البيت قاله الحارث بن خالد المخزومي وليس العرجي – كما سيشير الشارح بعد – انظر شعره: 91 ومجالس ثعلب 224/1 والاشتقاق: 99 والأغاني 3346/9 وأمالي ابن الشجري 107/1 وحواشي ابن بري: 99 والمغني: 697 والهمع 77/5 والخزانة 454/1 واللسان والتاج (صوب). والرواية في بعضها: «أظَليم» بدل «أظلوم».

العَرْج؛ وهو موضع بمكة، أو بين مكة والمدينة(1). واسمه عبد الله بن عمرو، وهو ابن عمّ أمير المؤمنين عثمان بن عفان ﷺ، وإنّما عُرف بالعرجي لأنه كان يسكن ذلك الموضع، أو كان مالُه به. وقد أخطأ المصنّف في نسبة هذا الشعر له؛ فإنه -كما صحّحه الثقات- للحارث بن خالد المخزومي(2)، كما قاله صاحب الأغاني، وناهيك به، وتبعه غيره من الأدباء، وقد قال شرّاح الشواهد: إنّه الصّواب(3)، والشعر هو قوله(4):

أَقْوى مِنَ الِ ظُلَيْمَةَ الحُرْمُ ... فالعَيرتانِ فأوحَشَ الحرمُ(5)

فيما أرى شخصاً بها حَسَناً ... في الدّارِ أن تحتلّها نُعْمُ

إذ ودُّها صَافٍ ورُؤيتها ... أمنيَّةٌ وكلاهُما سقمُ(6)

خُمْصَانَةٌ قَلِقٌ موشَّحُها ... رُؤْدُ الشبابِ علا بِها عَظْمُ(7)

هَيفاءُ ممكورٌ مُخَدَّمُها ... عَجْزَاءُ ليسَ لِعَظمِها حَجْمُ

وكأنَّ غاليةً تُباشِرُها ... دونَ الثيابِ إذا صَغَا النجمُ

أَظُلَيم إنّ مصابَكُم رجلاً ... أهدى السلامَ تحيةً ظلمُ

أَقْصيته وأرادَ سِلْمَكُمُ ... إذ جاءكم فَلْيَهنِهِ السّلْمُ

تخطو بِخَلْخالينِ حَشوهما ... ساقانِ مارَ عليهما اللَّحمُ(8)

الرواية فيه: «أظليم»، والذي في الكتاب: «أظلوم»، واسمها: ظليمة؛ وهي أم عمران زوجة

---

(1) معجم البلدان 111/4.

(2) هو الحارث بن خالد بن العاص بن هشام المخزومي القرشي (نحو 80 هـ): شاعر غزل، جمع أشعاره يحيى الجبوري. الأغاني 3349/9، الخزانة 453/1، الأعلام 154/2.

(3) في شرح شواهد المغني 892/2: «هو للعرجي، كذا قاله الحريري في درة الغواص، وغيره».

(4) الأبيات - باستثناء الأخير - في شعر الحارث: 89-92، والسّابق من الأغاني وشرح شواهد المغني.

(5) في أ: «ظليمة الحزم». في ب: «فأوحش الخطم».

(6) في أ، ب: «غنم».

(7) في أ: «قلق موسمها».

(8) في أ، ب: «ثار عليهما».

عبد الله بن مطيع، وكان الحارث يشبب بها، ولمّا مات عبد الله تزوّجها. ويجوز ضمّ ميمه[1] وفتحها لأنّه منادى مرخّم. ورُوي بدل «أهدى السلام»: «ردّ السلام».

وكان الذي سأله: لِمَ نصبَ «رجلاً»؟ يعقوبُ بن السكّيت، قالَهُ لَهُ في مجلس الواثق[2]، فقال له المازني: نُصب بـ «مصابكم». فما فهم عنه[3] ابن السكّيت حتّى قال له: هو مثل قولك: إنّ ضَرْبَكُمْ رجلاً من أمره كذا وكذا ظلمٌ. فلمّا سمع ذلك الواثق وعلم قصور يعقوب، قال[4] للمازني: ألقِ عليه شيئاً. فقال له المازني: ما وزن «نَكتل» في قوله تعالى: ﴿فَأَرْسِلْ مَعَنَآ أَخَانَا نَكْتَلْ﴾ [يوسف: 63]؟ قال له ابن السكّيت: وزنه: نَفعل. قال له المازني: أخطأتَ، إنّما وزنه: نفتعل؛ لأن أصلهُ (نَكْتَيل)، أُعلّت الياء [فسكنت][5]، فلمّا سكنت سقطت لالتقاء الساكنين. فقال له الواثق: أقِمْ عندنا. فاعتذر، فعذره. فلمّا خرج من عنده قال له يعقوب: ما دعاك إلى تخطئتي بين يدي الواثق؟ قال: ما سألتكَ عن شيءٍ أظنّ بأحدٍ جَهلَهُ. كذا في الحواشي[6]، وفي شرح الجامع للعلوي.

ما حكي[7] من أنّ المعارض للمازني هو اليزيدي[8]، فيه نظر؛ لأنّ اليزيدي الإمام أبا محمد كان يؤدّب المأمون للرشيد، وتوفي سنة اثنتين وستين ومئة، والواثق توفي بعد موت أبيه المعتصم سنة سبع وعشرين ومئتين.

وقال الصفدي بعد أن ذكر هذا: ولعلّ هذا اليزيدي المذكور في القصّة أحد أولاده؛ فإنّهم

---

(1) في ب، ط: «ميم ظليم».

(2) كان الحريري قد ذكر في الدرّة أنّه اختُلف في مجلس الواثق في إعراب لفظ (رجلاً)؛ فمنهم من نصبه وجعله اسم «إن»، ومنهم من رفعه على أنّه خبرها، وأصرّت الجاريةُ التي غنّت البيت على أنّ شيخها أبا عثمان المازني لقنها إياه بالنصب، فأمر الواثقُ بإشخاصه، فلمّا مَثَل بين يديه سأله عن سبب النصب، فأجاب بأن «مصابكم» مصدر بمعنى إصابتكم، فأخذ اليزيدي في معارضته، حتى قال له: هو بمنزلة قولك: إنّ ضربكَ زيداً ظلم، فـ «رجلاً» مفعول «مصابكم».

(3) سقطت من ب.

(4) من هنا إلى آخر الحكاية بمجلس مستقلّ كان في حضرة محمد بن عبد الملك الزيات، انظر: مجالس العلماء: 230 وطبقات النحويين واللغويين: 87 ووفيات الأعيان 397/6. وانظر ما سبقه في: المنصف 337/3 ومحاضرات الراغب 109/1 والمغني: 698 وفيه أنّ المعارض هو اليزيدي.

(5) زيادة من ب، ط.

(6) انظر حواشي ابن بري: 100.

(7) في أ، ب، ط: «ماحكوه».

(8) كما في السابق من المنصف والمغني.

كانوا خمسة كلّهم علماء، أدباء، شعراء، رواةُ أخبار. والذي ذكره أبو حيّان في كتاب البصائر أن المعارض للمازني[1] في ذلك هو يعقوب بن السكيت[2]، وهذا هو الأقرب كما مرّت الإشارة إليه.

وقال بعض الأدباء: إن القصة الأولى مع المبرّد، وإنه [الذي][3] أرسل إليه بريداً لإشخاصه، وإنّه أجاز الرفع على أنّه خبر، و«ظلم»[4] خبر مبتدأ محذوف.

وفي المغني: «رفع (رجل) يفسد المعنى»[5]. وفي شرحه: «بل له معنى صحيح، وذلك بأن يجعل (المصاب) اسم مفعول لا مصدراً ميمياً، وهو اسم إنّ، و(رجلاً) خبرها، وجملة (أهدى السلام) إلى آخره، صفة رجل. و(ظلم) خبر مبتدأ محذوف؛ أي: هذا ظلم»[6]. والمعنى: أنّ الذي أصبتموه بما فعلتم هو رجل أهدى السلام إليكم[7] تحيّةً وتودّداً، فحقّه ألّا يكونَ مصاباً؛ لأنّ مَنْ حيّى وتودّدَ جديرٌ بأن يُكرم لا أنْ يُصاب بمصيبة، فهذا الذي فعلتموه ظلم. ويمكن جعل «ظلم» صفة أخرى لـ «رجل»؛ على حدّ: رجلٌ عَدلٌ، وهو معنى تبرُق من أساريره أشعّة الصحّة.

نعم، تعيينُ اليزيديّ الرفع لا وَجْهَ لَهُ، إلاّ أنّ الرواية مع أيّ كانت فهي (حذامِ)![8].

وذكر ابن خلكان أن قصة «نكتل» بين المازني وابن السكّيت، جرت في مجلس ابن الزيّات[9].

---

(1) في الأصل: «لليزيدي»، وأثبت الصّواب من النسخ الأخرى.
(2) انظر البصائر والذخائر 111/3.
(3) زيادة من ب.
(4) في أ: «ظليم».
(5) المغني: 697.
(6) شرح شواهد المغني 894/2.
(7) العبارة في أ، ب، ط: «أهدى إليكم سلامه».
(8) العبارة في ب: «إلا أن الرواية مع أي كلام ليس غيرها بحذام». ويشير بـ «حذام» إلى صحّة الرأي وصدقه، فقد ضُرب بها المثل في الصدق؛ كما في الشعر المشهور:

إذا قالت حذام فصدّقوها … فإن القول ما قالت حَذام

وحَذام: هي بنت العتيك بن أسلم بن يذكر، وزوجها هو وسيم بن طارق، أو لجيم بن صَعب، وهو قائل البيت السّابق. انظر اللسان (حذم).
(9) انظر وفيات الأعيان 397/6-398.

واعلم أن المصدر غير الميمي يعمل عمل الفعل، وأمّا الميمي فإعماله قليل[1]. ومَنْ أجازه استشهد بهذا الشعر، وسمّاه بعض النحاة اسم مصدر.

قول الأعشى: [المتقارب]

أيـــا أَبَـتَـــا لا تَـــرِمْ عـنـدنـا فــإنّـا بـخـيـرٍ إذا لـم تَـــرِمْ[2]

هو من قصيدة له مدح بها قيس بن معدي كرب[3]؛ وأوّلها:

أَتَـهـجـرُ غَـانِـيـةً أَمْ تُـلِـمْ أم الـحَـبْـلُ واهٍ بـهـا مـنـخـرِمْ

وصَـهْـبَـاءَ طَـافَ يَـهُـوديُّـهـا وأَبْـــرَزَهـــا وعَـلَـيـهـا خَـتَـمْ

وقـابَـلَـهـا الـرّيـحُ فـي دنـهـا فَـصـلّـى عـلـى دَنِّـهـا وارتَـسَـمْ[4]

وسيأتي هذا البيت في آخر[5] الكتاب، [ومنها][6]:

تـقـولُ ابنتي حـيـنَ جَـدَّ الـرحـيـلُ أَرَانـــا سَـــواءً ومَـــنْ قَـــدْ يَـتِـمْ

فَـيَـا أَبَـتَـا لـم تَـــزَلْ عِـنـدنـا فـإنّـا نَـخـافُ بـأنْ تُـخـتَـرَمْ[7]

ويـا أَبَـتَـا لا تَـــرِمْ عـنـدنـا فـإنّـا بـخـيـرٍ إذا لـم تَـــرِمْ

---

(1) انظر المقتضب 119/2.

(2) البيت في ديوان الأعشى: 410، والرواية فيه:

أبـانـا فـلا رِمْـتَ مِـن عـنـدنـا فـإنّـا بـخـيـر إذا لـم تَـرِمْ

وانظر: المنصف 338/3 وشرح شواهد المغني 895/2. وورد في الدرّة في آخر المناظرة التي ذكرها الحريري بين المازني واليزيدي في مجلس الواثق، عندما سأله الواثق عمّا أنشدته ابنته حين رحيله عنهم، فأنشده قول الأعشى.

(3) هو قيس بن معدي كرب بن معاوية بن جبلة الكندي، من قحطان (نحو20 ق.هـ): ملك جاهليّ يماني. الخزانة 422/5، الأعلام 208/5. والقصيدة في ديوانه: 401.

(4) في أ، ب، ط: «الريح من».

(5) في أ، ب، ط: «هذا».

(6) زيادة من ب.

(7) في ب: «أيا أبتا لا».

ويروى: «لاتزل»، ومعنى «لا ترم» هنا: لا تبرح[1].

ويقولون: الضبعة العرجاء، ووجه القول: الضَّبُع العرجاء؛ لأنّ الضبع اسم يختصّ بأنثى الضّباع، والذّكَر منه: ضبعان.

بزنة: سندان، والضَّبُع - بفتح الضّاد، وضمّ الباء وسكونها[2] -: مختصّ بالمؤنث عند بعض أهل اللغة[3]. وفي عين الحياة[4]: عن ابن الأنباري: الضّبع يُطلق على الذكر والأنثى. وكذا حكاه ابن هشام الخضراوي[5] عن المبرد.

وكونه لا يُقال: ضبعة، مشهور. وفي القاموس: «ضِبْعان: بكسرِ الضاد وسكون الباء، والأنثى ضِبْعَانَةٌ، وضَبُعَةٌ، عن ابن عبّادٍ»[6].

ومن أصول العربيّة أنّ كلّ اسم يختصّ بالمؤنث؛ مثل: (حجْر) و(أتان) و(ضبع) و(عناق) لا تدخل عليه هاء التأنيث.

هذا لا أصل له؛ لأنّه إذا[7] كان ذلك في أسماء الأجناس الجامدة، ورد عليه (ناقة)، و(رَمَكَة) لأُنثى البراذين، وإن أراد أنه في الصفات فلا يناسبه ما مثل به، وهو ليس كذلك أيضاً، وإن نقل عن الكوفيين في نحو: (حائض) و(طامث) فإن مذهب سيبويه والبصريين خلافه، وردّوا مذهبهم بإثبات التاء في الأوصاف المختصة بالإناث كـ: امرأة مصبية، وكلبة مجربة[8]. ومنهم من قال: إن هذا الأمر عندهم مجوّز لا موجب، فإن قلنا بمثله في كلام المصنّف لا يتم مدّعاه.

---

(1) العبارة في ب: «ومعنى تَرم هنا تبرح».

(2) في ب، «أو».

(3) انظر تهذيب اللغة واللسان (ضبع).

(4) «عين الحياة»: هو مختصر لكتاب «حياة الحيوان الكبرى» للدّميري، اختصره محمد بن أبي بكر الدماميني (828 هـ)، وأهداه إلى الأمير أحمد شاه بن مظفر شاه، من ملوك الهند. الكشف 697/1.

(5) هو أبو عبد الله محمد بن يحيى بن هشام الخضراوي الأنصاري، المعروف بابن البرذعي (646 هـ): عالم بالعربية، أخذ عن ابن خروف، من كتبه: «الإفصاح في شرح كتاب الإيضاح». البغية 267/1، الأعلام 138/7.

(6) القاموس (ضبع).

(7) في ب، ط: «إن».

(8) في الإنصاف 758/2-759: «أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا: إنما قلنا ذلك لأنّ علامة التأنيث إنما دخلت في الأصل للفصل بين المذكر والمؤنث، ولا اشتراك بين المؤنث والمذكر في هذه الأوصاف من الطلاق والطمث والحيض والحمل، وإذا لم يقع الاشتراك لم يفتقر إلى إدخال علامة التأنيث؛ لأنّ الفصل بين شيئين لا اشتراك بينهما بحالٍ، محالٌ».

والعرجاء: يوصف بها الضبع[1]، وليست عرجاء، وإنّما يتخيل ذلك للناظر لتمايلها إذا مشت؛ لسمنها ولين مفاصلها. والحِجْر - بكسر الحاء، وسكون الجيم -: أنثى الخيل، والهاءُ فيها لحنٌ، كما في القاموس وحياة الحيوان[2]. إلاّ أنّه يرد عليه ما قاله بعض فضلاء عصرنا من أنه يُروى[3] في «الكامل» لابن عديّ[4]: عن النبيّ ﷺ أنه قال: «ليس في حِجْرة ولا بغلة زكاة»[5]. قال: وهو يدلّ على أنه يقال: (حجرة) بالهاء[6].

قلت: الاستدلال بالحديث هنا إنّما يتمّ بعد تسليمه، إذا لم يكن هنا أتى به لمشاكلة (بغلة) في التأنيث.

والأتان: الحمارة. وفي القاموس أنه «يُقال: أَتَانة، في لغة قليلة»[7]. فلا يصحّ ما قاله المصنف. والعَناق - بفتح العين -: أنثى المعز، وبكسرها: مصدر عانقه إذا ضمّه[8]، ولهذا خُطّئ القائل: [السريع]

أضافني بالجدْي قلتُ: اتئد ... ما القصد يا مولاي إلاّ العِناق[9]

إذ لم تتمّ له التورية التي قصدها[10]، والإيهام من سقط[11] الكلام.

ومن أصول العربية التي يطّرد حكمها، ولا ينحلُّ نظمها: أنّه متى اجتمع المؤنث والمذكّر، غُلّب المذكّر على المؤنّث؛ لأنّه هُو الأصل.

---

(1) اللسان (عرج).

(2) القاموس (حجر) وحياة الحيوان 227/1.

(3) في أ، ب: «رُوي».

(4) هو أبو أحمد عبد الله بن عدي بن عبد الله الجرجاني (365 هـ): علاّمة بالحديث ورجاله، أخذ عن أكثر من ألف شيخ، وكان يُعرف بابن القطان، أهمّ مؤلفاته: «الكامل في معرفة الضعفاء». سير أعلام النبلاء 286/12، شذرات الذهب 51/3، الأعلام 103/4.

(5) الكامل في ضعفاء الرجال 2112/6.

(6) السابق من حياة الحيوان.

(7) القاموس (أتن).

(8) اللسان (عنق).

(9) البيت بلا نسبة في كشف الطرة: 311.

(10) لأنه يقصد بتوريته العناق -بالكسر- وهو معروف، أما بالفتح فيحقق المقابلة بين الجدي وأنثاه العَناق. وبالكسر تبطل توريته.

(11) في ب: «تحريف».

التغليب باب واسع من المجاز، قد حققه أهل المعاني بما ليس في إعادته إفادة، وليس الكلام فيه إلاّ ماذكره المصنّف، وهو أنّه إذا اجتمع مذكر ومؤنث، وأُريد فيه التغليب، فإنّه يغلّب [فيه المذكر، كما إذا اجتمع العقلاء وغيرهم وأُريد التغليب، فإنّه يغلّب](1) العقلاء(2).
وقد استُثني من الأوّل أمور(3)؛ ذكر منها المصنف موضعين:

أحدهما: أنّه متى أُريد تثنية الذكر والأنثى من الضّباع قلتَ: ضَبُعان، فأجريت التثنية على لفظ المؤنث الذي هو ضَبُع، لا على لفظ المذكر الذي هو: ضِبْعان، وإنّما فُعل ذلك فراراً ممّا كان يجتمع من الزوائد لو ثُنّي على اللفظ المذكّر.

فيثقل، وكذا جمعه قيل فيه: ضباع، ولم يقل: ضَبَاعين، وهذا بناء على أن (ضبع) مخصوص بالمؤنث، و(ضبعان) بالمذكر، وقد عرفت ما فيه.

الثاني: أنّهم في باب التأريخ أرّخوا بالليالي دون الأيّام، وإنّما فعلوا ذلك مراعاة للأسبق، والأسبق من الشهر: ليلة، ومن كلامهم: سرنا عشراً من بين يوم وليلة.

قال ابن هشام: «إنّ هذا ذكره الزجّاجي وجماعة من النّحاة، وهو سهو؛ فإنّ حقيقة التغليب أن يجتمع شيئان فيجري حكم أحدهما على الآخر، ولا يجتمع الليل والنّهار، وليس هنا تعبير عن شيئين بلفظ أحدهما، وإنّما أرّختِ العربُ بالليالي لسبقها؛ إذ كانت أشهرهُم قمرية، والقمر إنّما يطلع ليلاً، وإنّما المسألة الصحيحة قولك: كتبت لثلاث بين يوم وليلة، وضابطها أن يكون معنا عدد مميز بمذكر ومؤنث، وكلاهما مما لا يَعقل، وقد فُصِلا من العدد بكلمة (بين)؛ كقوله: [الطويل]

فَطَافتْ ثلاثاً بين يَوْمٍ وليلةٍ ....»(4).

---

(1) ما بين قوسين سقط من الأصل.
(2) الكتاب 561/3 والمقتضب 182/2 والمغني: 901.
(3) في ب، ط: «مواضع».
(4) نهاية قول ابن هشام. المغني: 866. وانظر شرح الكافية الشافية 1691/3. وهذا صدر بيت للنابغة الجعدي، وروايته كما في ديوانه: 64:

فباتتْ ثلاثاً بينَ يوم وليلةٍ وكان النَّكيرُ أن تُضيفَ وتَجْأَرا

وانظر: الكتاب 563/3 وإصلاح المنطق: 298 والاقتضاب: 367 وكتاب الكتّاب لابن درستويه: 87 والمقرّب: 311 والمغني: 867 والخزانة 407/7 وكشف الطرة: 313. وفي هذا البيت يصف النابغة بقرة وحشية فقدت ولدها، فطافت تطلبه ثلاث ليال وأيامها، وكان استنكارها لِما أصابها لا يتعدى أن تضيف: أي تشفق

وفيما قاله نظرٌ لايخفى؛ فإنّ قوله: «لا يجتمع الليل والنّهار»، إنْ أرادَ[1] في الوجود، فمسلّم، لكنه لا يفيد؛ لأنّه أراد بالاجتماع في التغليب الاجتماع في الحكم، وإرادة المتكلم لدلالة اللفظ الواقع فيه التغليب عليهما.

والضابطة التي ذكرها [المصنف][2] غير تامّة؛ فإنّ التغليب وقع فيما لا يشمله، كمَا قرّروه في قوله تعالى: ﴿وَٱلَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَٰجًا يَتَرَبَّصْنَ بِأَنفُسِهِنَّ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا﴾ [البقرة: 234]؛ إذ المراد: عشرة أيّام بلياليهن، لكن أُنّث لتغليب الليالي، وأجيب عنه بأنّ هذه الضابطة إنّما هي لتغليب الليالي على الأيام في التأريخ، لا لتغليب الليالي على الأيام مطلقاً. نعم، يقتضي[3] التغليب في هذه الآية أنه لا اختصاص لتغليب المؤنث على المذكر بالمسألتين، وهذا كلام واهٍ جداً؛ لأنّ ما مُثّل به ليس من قبيل التأريخ، والمقصود بالضابطة خلاف ما ذكره، فكيف الصّلح بما لايريده الخصم؟

فالظاهر أن يقول: في العدد، وإن رجع على كلامه بالنقض، وعلى كلّ حال فالضابط المذكور غير مستقيم[4]، وإن تبع فيه الجوهري.

وقال ابن برّي: «ليس باب التأريخ مما غلّب فيه المؤنث كالضّبع، بل هو محمول على الليالي فقط؛ كقولك: كتبت لخمس خلون، فإن قلت: سرت خمس عشرة[5] ما بين يوم وليلة، فقد غلّب المؤنث على المذكّر»[6]. ومنه أخذ ابن هشام؛ يعني أنّه من قبيل الاكتفاء لا من قبيل التغليب.

بقي هنا أمور؛ منها: أنه قال في الكشاف: «وقيل (عشراً) ذهاباً إلى الليالي، ولا تراهم قط يستعملون التذكير فيه ذاهبين إلى الأيّام، تقول[7]: صمتُ عشراً، ولو ذكّرتَ خرجتَ مِنْ

وتحذر، وتجأر: أي تصيح.

(1) في أ، ب، ط: «لأنّ المراد».

(2) زيادة من ب، ط.

(3) في ب، ط: «مقتضى».

(4) العبارة في ب، ط: «فالضابطة المذكورة غير مستقيمة».

(5) في الأصل وجميع النسخ: «خمسة عشر»، والصواب «خمس عشرة» كما في حواشي ابن برّي، فلمّا كان المثال لتغليب المؤنث على المذكر – أي: الليالي على الأيام– كان على العدد أن يوافق المؤنث؛ لأننا نقول: خمس عشرة ليلة، ولا نقول: خمسة عشرة ليلة.

(6) حواشي ابن بري: 101.

(7) في ب، ط: «فيقول أحدهم».

كلامهم[1]، ومِنَ البيّن فيهِ قولُه تعالى: ﴿إِن لَّبِثْتُمْ إِلَّا عَشْرًا﴾ [طه: 103]، ثمّ ﴿إِن لَّبِثْتُمْ إِلَّا يَوْمًا﴾ [طه: 104]»[2].

وحاصله أنّه في باب العدد -سواء في التأريخ وغيره- تعتبر الليالي؛ لأنّه يسقط فيه التاء ويشبه تغليب المذكر، فإذا اعتُبرا معاً؛ فإمّا أن يكون عُدَّ أحدهما لسبقه واكتُفي به عن عدّ الآخر، فلا تغليب كما مرّ. وإمّا أن تُغلّب الليالي لما سبق من النكتة، فحينئذ[3] يكون من تغليب المؤنث على المذكّر، كما فصّل في شروح الكشاف.

ومنها: أنّه لا يختصّ تغليب المؤنث بهاتين الصورتين- وإن أوهمه كلامهم- فقد غلّب في مواضع أخر؛ منها قولهم: (المروتان) للصّفا[4] والمروة، كما صرّح به في المغني وغيره[5].

قال ابنُ دريد: [الرجز]

ثُمَّتَ طافَ وانْثَنى مُسْتَلِماً ... ثُمَّتَ جا لِمَرْوَتَيْنِ فسعى[6]

قال ابن هشام اللّخمي في شرحه: «المروتان هنا: الصّفا والمروة، تغليباً؛ كـ (العُمرين) و(القمرين)»[7].

فمن قال: الظاهر أن يُقال بدل المروتين: (الصّفوان) لم يُصب؛ لأنه سمع كذلك من العرب. وأمّا قول أبي طالب: أشواط بين المروتين إلى الصفا، فليس ممّا نحن فيه؛ لأنّ المراد -كما في الروض الأنف- بالمروتين: المروة وحدها، وثُنيت باعتبار أجزائها؛ كما قالوا في الرقمة: الرقمتان؛ لقوله: إلى الصفا.

ومنها: ما أضيف من الأبناء والبنات لغير الأناسي من الحيوان وغيره، فإنّه يجمع مذكره ومؤنثه على بنات، فيُقال في ابن لبون وابن آوى وابن عرس: بنات لبون [وبنات آوى][8] وبنات

---

(1) في ب، ط: «ولو ذكَر خرج عن كلامهم».
(2) الكشاف 282/1.
(3) سقطت من ب، ط.
(4) في ب، ط: «في الصفا».
(5) انظر المغني: 901 وشرح المقصورة لابن خالويه: 220 والمزهر 185/2.
(6) هذا البيت هو الثاني والخمسون من مقصورة ابن دريد المشهورة، انظر شرح المقصورة لابن خالويه: 219 وشرحها لابن هشام اللخمي: 260 وكشف الطرة: 314.
(7) السابق من شرح المقصورة للخمي.
(8) مابين قوسين سقط من الأصل وأ.

عرس، ونحوه، فلا يجمع على بنين إلاّ شذوذاً؛ كـ: بني نعش في بنات نعش، وبني بَرْحٍ في بناتِ بَرْحٍ[1]؛ وهي الدّاهية، كما في كتاب المرصّع[2]. وهذا أحد ما غُلّب فيه المؤنث على المذكر، وفرقوا فيه بين المؤنث والمذكر فيما يؤلف كـ: ابن مخاض وبنت مخاض، واقتصروا على المذكر في غيره كـ: ابن عرس؛ لأنّه أخف.

ومنها: أمّاك، للأمّ وللأب، وفي القاموس: «هما أُمّاكَ: أي أَبَواكَ، أو أُمُّكَ وخالتكَ»[3].

ومنها: باب العطف؛ نحو: يقوم هند وزيد، كما في شروح[4] الكشاف. وأمّا ما في المزهر من أنّ النفس مؤنثة، وتقول: ثلاثة أنفس على لفظ الرجال، ولا يقال: ثلاث إلاّ إذا قصد النساء[5]، ففيه نظر، وإن [عدّه][6] فيه من تغليب المؤنث.

ومنها: الثيّبان، للرجل والمرأة، بناءً على أنّ الثيّب لا يطلق على الرجل، كما في القاموس[7]. وأنت إذا استقرأت مواقعه علمتَ أن ما ذكروه أغلبيّ، ألا تراهم يقولون في قوله تعالى: ﴿فَإِنْ أَتَيْنَ بِفَٰحِشَةٍ فَعَلَيْهِنَّ نِصْفُ مَا عَلَى ٱلْمُحْصَنَٰتِ مِنَ ٱلْعَذَابِ﴾ [النساء: 25] النازل في حقّ الإماء، أنّه شامل للعبيد، فإنه بطريق التغليب لا بدلالة النصّ أو إشارته، كما لا يخفى.

وقال بعض فضلاء السلف: هذا خلاف المعهود؛ لأن المعهود أن تدخلَ النساء تحت حكم الرجال بالتبعية، وكأنّه بناءً على أنّ أسباب السفاح فيهنّ، ودعوتهن غالبة؛ كما مرّ في قوله تعالى: ﴿ٱلزَّانِيَةُ وَٱلزَّانِي﴾ [النور: 2]. وفي النصّ[8] المحمديّ من قوله ﷺ[9]: «حُبّب إليّ من دنياكم ثلاث»[10] الحديث، أنه غُلّب فيه التأنيث على التذكير؛ لأنه قصد التهمّم بالنساء دون الطيب، وإن كان في ذكر (الثلاث) كلام مشهور، وفيه بحث؛ لأن هذا فيه مؤنث عاقل ومذكر

---

(1) في ب، ط: «برج» تصحيف.
(2) انظر المرصّع لابن الأثير: 81.
(3) القاموس (أمّ).
(4) في ب، ط: «شرح».
(5) انظر المزهر 87/2.
(6) سقطت من الأصل.
(7) انظر القاموس (ثوب).
(8) في أ: «الفصل».
(9) في أ: «عليه السلام».
(10) الحديث في سنن النسائي، كتاب عشرة النساء 280/5 ومسند ابن حنبل 256/4 وفيهما: «حُبّب إليّ من الدنيا: النساء، والطيب، وجُعل قُرّةُ عيني في الصلاة».

غير عاقل، وفي مثله هل يرجح العقل أو التذكير لتعارضهما؟ وهذا ممّا[1] لم يصرّحوا به، ولم يحرّره أهل المعاني، ولعلّ [الأمر][2] يُفضي إلى بسط[3] المقال فيه، إن شاء الله تعالى.

ومن اللطائف الأدبية هنا، قول الأصفهاني[4] في رباعياته: [الدوبيت]

هاتيك حبيبتي ازدهَتْني طِيبا ... أوسعتُ بِها ابنَ هانئ تكذيبا
لو أمعنت النحاة فيها نظراً ... لم تَدَّعِ للمذكّر التغليبا[5]

يشير لقول المتنبي[6]: [الوافر]

ولو كنّ النساء كَمَنْ ذَكَرْنَا ... لفُضّلتِ النّساءُ على الرجالِ[7]

وقلت: [الوافر]

لَحَا الله الزمان فقد تعدّى ... وأخطأ فعله خفضاً ورفعا
يُغلّب غير ذي عقلٍ على من ... زكا عقلاً إذا ما زاد جمعا

ويقولون لأوّل يوم من الشهر: مستهلّ الشهر، فيغلطون فيه، على ما ذكره أبو علي الفارسي في تذكرته، واحتجّ على ذلك بأنّ الهلالَ إنّما يُرى بالليل، فلا يصلح أن يقال: (مستهل) إلاّ في تلك الليلة، ولا أن يؤرخ بـ (مستهل) إلاّ ما يكتب فيها، ومنع أن يؤرخ ما يُكتب فيها بليلة خلت؛ لأنّ الليلة ماانقضتْ بَعْدُ، كما منع أن يكتب في صبيحتها بمستهل الشهر؛ لأنّ الاستهلال قد انقضى، ونصّ على أن يؤرّخ بأوّل الشهر أو بغرّته أو بليلة خلت منه.

---

(1) ليست في أ، ب، ط.
(2) سقطت من الأصل.
(3) في ب، ط: «إلى أن أبسط».
(4) هو محمد بن إسحاق بن مظهر، نظام الدين الأصفهاني (بعد 680 هـ): من رجال أصفهان وقضاتها، مدح المستنصر العباسي، وكان صديقاً للوزراء الجوينيين، وله: «شُرَف إيوان البيان». معجم المؤلفين 101/13.
(5) البيتان في رباعيات نظام الدين الأصفهاني: 57.
(6) زادت النسخة الأصل بعدها: «ابن هانئ».
(7) ليس في النسخ الأخرى. وروايته في ديوان المتنبي: 18/3:
ولو كان النساء كَمَنْ فَقَدْنا ... لفُضّلتِ النساء على الرجالِ

قال أهل اللغة: القمر يسمّى هلالاً لليلتين من الشهر، وقيل: لثلاث، وقيل: إلى السابعة[1] حتى ينتهي ضوءُه[2]. وقد نقل هذه الأقوال الأنصاري، ووافقوه في بعضها، فلا يختصّ المستهلّ بأوّله.

وفي بعض شروح التسهيل أنه يقال: غُرّة، من يوم إلى ثلاثة[3]، فأمّا المفتتح فيختصّ بأوّله[4]. ويصحّ عند بعضهم أن يُقال: مستهلّ، في أوّل يوم وثانيه وثالثه[5]، كما يُقال: غرّة، ومنعه بعضهم، فقد علمت ممّا قصصناه لك[6] أنّه مختلف فيه[7]. وعلى فرض اختصاصه بما ذكر، يصحّ إطلاقه على اليوم لمجاورته لليلة[8]، وكلامهم يقتضي صحته.

وفي تذكرة ابن هشام: «من تأمّل أقيسة كلام العرب، علم أنّ الواضع لم يحجر فيما منعه أبو علي من أنّه لا يقال: (مستهل) في أوّل يوم من الشهر، وذلك لأنّ استهلال الهلال إنّما يكون في الليلة». وتبعه الحريري[9].

وقد أجاز النّحاة أن يقال في أوّل يوم من الشهر: مفتتح وهلال، قالوا: فإن خفي الهلال أوّل يوم منه قيل في الثاني: هلال.

واختلفوا: هل يصحّ استعمال (هلال) في الثاني ولو أنّه ظهر في أوّل يوم؟ وهل يستعمل أيضاً إلى[10] الثالث؟ فالمحققون منعوه، وظاهر كلامهم أنّ الغرة [تستعمل][11] أول يوم وفي الثاني والثالث بلا خلاف، كما في شرح الجمل لابن عصفور[12]. وتحريره أنّك تؤرّخ تارةً

---

(1) في ب: «سبعة».
(2) التاج (هلل).
(3) هذا ماقاله الدماميني في شرح التسهيل، كما نقله عنه صاحب التاج (غرر). وانظر ماذهب إليه الأزهري في تهذيب اللغة (غرر).
(4) انظر الارتشاف 376/1.
(5) تهذيب اللغة (هلل).
(6) في ب، ط: «عليك».
(7) انظر السابق من الارتشاف.
(8) في ب، ط: «لليلته».
(9) وانظر: تقويم اللسان: 65 وتصحيح التصحيف: 480.
(10) في ب: «في».
(11) زيادة من ب، ط.
(12) «شرح الجمل» لابن عصفور: هو شرح لكتاب «الجمل في النحو» للشيخ عبد القاهر الجرجاني. انظر الكشف 603/1.

تفصيلاً وتارة إجمالاً؛ ففي الإجمال يستعمل في الأوّل والثاني والثالث: غرّة، وهلال عند بعضهم، والتفصيل أن يقال في الأوّل: مفتتح، وفي الثاني: ثاني، وهلمّ جرّاً... وإنّ إطلاق المستهلّ على اليوم الأول جائز؛ لأنّه تابع لليلته وهي محل الاستهلال، فهي كقولك: هلال[1].

ثم إنّ مهَلّ ومستهَلّ – بفتح الهاء – على صيغة اسم[2] المفعول؛ فالأوّل من قولهم: أهلّ الهلال، بالبناء للمفعول، والثاني من قولهم: استهلّ الهلال، بيناء الفعل على ما لم يسمّ فاعله. فالمراد حينئذ بقولك: كتبت لمهلّ شهر كذا، أو مستهله: لوقت هلال الشهر أو استهلاله.

وقد أُولع المتأخرون بكسر هائها[3]، حتى قال ابن عبد الظاهر[4] مورّياً[5]: [الخفيف]

لا تَسَلْني عن أوّل العشقِ إنّي ... أنا فيهِ قديمُ هَجْرٍ وهِجْرَه

أنا من أَدْمُعي ووجهك أرّخـ ... ـتُ غرامي بمستهلّ وغُرَّهْ[6]

وقال الدماميني: يمكن أن يكون المستهِلّ – بكسر الهاء – اسم فاعل من قولهم: استهلّ الهلال؛ بمعنى: تبيّن، كما في الصّحاح[7]. والمستهل حينئذ: الهلال، وفي الكلام مضاف مقدّر؛ أي: لوقت المستهل[8].

ومن أوهامهم أنّهم يؤرّخون: لعشرين ليلة خلت، ولخمس وعشرين خلون، والاختيار أن يُقال مذ أوّل الشهر إلى منتصفه: خلت وخلون، وأن يستعمل في النصف الثاني: بقيت وبقين، على أن العرب تختار أن تجعل النون للقليل والتاء للكثير، فيقولون: لأربع خلون، ولإحدى عشرة خلت.

هذا هو الأفصح، وليس وهماً كما زعمه. وفي تعبيره بالاختيار، ما يُنافي مدّعاه. وحاصل

---

(1) العبارة في أ، ب، ط: «وهو كذلك هلال».
(2) سقطت من ب.
(3) في ط: «هائهما».
(4) هو أبو الفضل عبد الله بن عبد الظاهر بن نشوان الجذامي السعدي (692هـ): قاض، أديب، مؤرخ، له: «الألطاف الخفية» و«تشريف الأيام والعصور» وغيرهما، وله شعر حسن. فوات الوفيات 179/1، سير أعلام النبلاء 206/17، الأعلام 98/4.
(5) سقطت من ب.
(6) البيتان في كشف الطرة: 419.
(7) في أ، ب، ط: «صحاح الجوهري». وانظر الصحاح (هلل).
(8) في أ، ب، ط: «الاستهلال».

هذا الباب ما قاله ابن مالك في كافيته[1]:

وراعِ في التاريخ ذي الليالي ... لسَبْقِها بليلةِ الهلالِ[2]

فقل: خَلَوْن وخَلَتْ وخلتا ... مِنْ بعدِ لامٍ خافضٍ ما أُثْبِتا

وفوق عَشر فضّلوا خَلَتْ على ... خَلَوْن واعكِس في الذي قد سَفُلا

وغُرَّةُ الشّهر ومسْتَهَلُّهُ ... أوّلُهُ، وهكذا مُهَلُّهُ

فواحِداً مِنْها انصِبن بعد كُتِبْ ... أو قل: لأولى ليلةٍ منهُ تُصِبْ

وفي انقضاء الأكثر قالوا بقت ... ثمّ بَقين كـ خَلَونَ وخلتْ

وسَلْخَهُ فقُلْ وانسِلاخَهُ إذا ... ما آخِراً عَنَيتَ، وُقِّيتَ الأذى

والتأريخ بالليالي لسبقها كما عرفت؛ فإنّها كذلك عند الناس وفي حكم الشرع، إلاّ في عُرفه.

ومن مُلَح صُرَّدُر[3] [الشاعر][4] قوله في جارية سوداء: [السريع]

عُلّقتُها سوداءَ مصقولةً ... سوادُ عيني صفةٌ فيها

ما انكسفَ البدرُ على تِمّه ... ونوره إلاّ ليحكيها

لأجل ذا الأزمان أوقاتُها ... مؤرّخاتٌ بلياليها[5]

---

(1) انظر النظم في شرح الكافية الشافية 3/1690.

(2) في الأصل: «وراعِ في تأريخك الليالي»، وأثبت ما في النسخ الأخرى، وهو الأصوب، وفي شرح الكافية: «وراعِ في تاريخ الليالي».

(3) هو أبو منصور علي بن الحسن (465): كاتب، شاعر، لُقّب بصرّدر لأن أباه كان يلقب: صُرّبعر؛ لشُحّه، فلمّا نبغ ولده وأجاد في الشعر قيل: صرّدر. له ديوان شعر مطبوع. وفيات الأعيان 1/359، الأعلام 4/272]

(4) زيادة من ب، ط.

(5) في ب: «من أجل ذا الأوقات في حادث». و الأبيات في ديوان صرّدر: 316 ورواية الأوّل فيه:

عُلّقتها حسناء مصقولة ... سواد قلبي صفة فيها

وانظر وفيات الأعيان 1/359 وكشف الطرة: 421.

وقلت أنا في العذار[1]: [السريع]

ليلة ذي العارض لمّا بدت زاد على عشّاقه تيها

وأقبلت أيّام حسن له مؤرخات بلياليها[2]

هذا التأريخ الذي تعارفه النّاس اليوم من الهجرة حدث في زمن[3] عمر بن الخطاب رضي الله عنه، وكانت قريش تؤرخ بموت هشام بن المغيرة[4]؛ لفخامة قدره عندهم، ويؤرخون أيضاً بعام الفيل، ولم يكن ابتداء السّنة: (المحرّم). وفي شرح البخاري أنّ أوّل السنة كان أوّل الربيعين، وبسبب هذا التبستْ بعضُ الأمورِ على الناس.

ولفظُهُ: قيل: إنّه عربيّ مأخوذٌ من الأرْخ؛ وهو ولد البقرة الوحشيّة[5]، بفتح الهمزة وكسرها، كأنّه شيء حدث. وقيل: هو الوقت[6]. وقيل: إنّه معرّب[7].

وفي نهاية الإدراك[8]: أنه في اللغة تعريف [الوقت][9]، وأمّا في الاصطلاح فقيل: هو تعيين وقت لينسب له[10] زمان يأتي عليه. وقيل: تعريف الوقت بإسناده إلى أوّل حدوث أمر شائع؛ كظهور ملّة[11] أو دولة، أو وقوع حادثة هائلة. ولكلّ وجهٌ.

ولفظةُ (التأريخ) معرّبة، مأخوذة من: ماه روز، والأصل فيه أن أبا موسى الأشعري[12] كتب

---

(1) قوله: «في العذار» سقط من ب. وعذار الرجل: شعره النابت في موضع العذار؛ وهو ما بين اللحية والأذن.

(2) البيتان للشهاب الخفاجي في كشف الطرة: 421.

(3) في ب، ط: «أيام».

(4) هو هشام بن المغيرة بن عبد الله بن عمر المخزومي: أحد سادات العرب في الجاهلية، كانت له منزلة عظمى في قريش. الأغاني / 3174، الأعلام 88/8.

(5) القاموس (أرخ).

(6) تهذيب اللغة (أرخ).

(7) المعرّب: 220– 221.

(8) هو «نهاية الإدراك في أسرار الأفلاك» لقطب الدين الشيرازي (710هـ). كشف الظنون 1985/2.

(9) سقطت من الأصل.

(10) في ب، ط: «إليه».

(11) العبارة في أ، ب: «كظهور ثلمة في الأمر»، وفي ط: «ثلة».

(12) هو عبد الله بن قيس بن سليم بن حضّار، المعروف بأبي موسى الأشعري (44هـ): صحابيّ جليل، محدّث، له 355 حديثاً. الإصابة 211/4، سير أعلام النبلاء 44/4، الأعلام 114/4.

إلى عمر بن الخطاب رضي الله عنهما: إنّه يأتينا من أمير المؤمنين كُتُب لا ندري بأيّها نعمل[1]، فقد قرأنا صكّاً محلّه شعبان، فلم ندرِ أي الشعبانين الماضي أم الآتي.

وقيل: رُفع إلى عمر صك محله شعبان، فقال:أي شعبان هو؟ ثمّ قال: إن الأمور قد كثرت فينا، وما قسمناه غير مؤقّت، فكيف التوصّل إلى ضبطه؟ فقال له ملك الأهواز– وكان أُسِرَ في فتح فارس وأسلم على يد عمر–: إنّ للعجم حساباً يسمّونه (ماه روز)، يسندونه إلى من غلب من الأكاسرة. فعرّبوا لفظ (ماه روز) بمؤرخ، وجعلوا مصدرهُ: التأريخ وصرفوه، ثمّ شرحه[2] له وبيّن[3] كيفيته، فقال عمر: ضعوا للنّاس تأريخاً يتعاملون عليه ويضبط أوقاتهم. فذُكر له تأريخ اليهود، فما ارتضاه، والفرس[4] فما ارْتضاه، فقال: نؤرخ من لدن هجرة النبي ﷺ؛ لأنّه لم يُختلف فيها، بخلاف مبعثه وولادته. وأمّا وقت وفاته –وإنْ تعيّن– فلا يحسن جعله أصلاً. ووقتُ الهجرة وقتُ استقامة الإسلام وتوالي الفتوح وغلبة المسلمين، وكانوا يعيّنون قبل ذلك كلّ سنة باسم ما وقع فيها؛ كسنة الإذن بالرحيل من مكة إلى المدينة[5]، وسنة الأمر بالقتال.

وفي النبراس[6]: «كانوا على عهده ﷺ يؤرّخون بسنة المقدم، وبأوّل شهر منها؛ وهو (ربيع الأول) على الأصحّ».

وقوله: على أن العرب.. إلى آخره. في شرح الهادي: «إذا كان الجمع لغير ذي العلم جاز إلحاق العلامة وتركها، تقول: ذهبت الأيام، وذهب الأيام، ويجوز في مضمره التاء والنون، فتقول: الأيّام ذهبت وذهبن، لكن الأَوْلى: النون في[7] جمع القلة؛ كقولك: الأجذاع انكسرن، والتاء مع جمع الكثرة كـ: الجذوع انكسرت؛ لأنّ جمع القلة لا يميز إلا بالجمع، فجِيء بالنون للدلالة على الجمع، وجمع الكثرة يجري مجرى العدد الكثير، وذلك لا يميز إلا بالمفرد، فجِيء بالتاء التي تكون للمفرد، فاتّضح ماذكره المصنّف[8].

---

(1) العبارة في ب، ط: «أيها نعمل به».
(2) في ب: «شرحوه».
(3) في ب: «بيّنوه».
(4) العبارة في ب: «ثمّ تأريخ الفرس».
(5) قوله: «إلى المدينة» سقط من ب.
(6) «النبراس في تاريخ آل عبّاس» لابن دحيّة الكلبي الأندلسي (633 هـ). كشف الظنون 1923/2.
(7) في ب: «مع».
(8) انظر الارتشاف 465/1 –466.

وكذلك اختاروا أن ألحقوا بصفة الجمع الكثير الهاء، فقالوا: أعطيته دراهم كثيرة، وأقمت أيّاماً معدودة، وألحقوا بصفة الجمع القليل الألف والتاء، فقالوا: أقمت أياماً معدودات، وكَسَوتُه أَثْواباً رفيعات.

لأن جمع المؤنث السالم بدون الألف واللاّم للقلّة عند الأكثر، فلذا وصف به جمع القلّة[1]. ووصف جمع الكثرة بالمفرد فرقاً بينهما، فلا يتوهم أن الإفراد لا يناسب الكثرة.

وأمّا قول المحشي[2]: «إنّ ما جمع بالألف والتاء قد يُراد به الكثير؛ كـ ﴿ٱلْمُسْلِمِينَ وَٱلْمُسْلِمَٰتِ﴾ [الأحزاب: 35]، وقد يُراد به القليل؛ كقول أبي ذؤيب: [البسيط]

خَـرَّت عـلـى ثَـفِـنـاتٍ مـخـربـلاَّتِ[3]

وكذا يكون (أياما معدودات) للقليل والكثير»[4]، ليس بشيء؛ لأنّ هذا هو الأفصح، وتمثيله بالجمع المضاف[5] أيضاً لا ينبغي. فإن قلت: أيام: أفعال، وهو جمع قلة، فكيف مثل به للكثرة والقلة معاً؟ قلت: إذا لم يكن للمفرد إلاّ جمع واحد استوت فيه القلّة والكثرة، واستُعمل لكلّ منهما، كما صرّحوا به[6].

وقلت بديهة: [السريع]

وإنّ لـوم الـنّـاس فـي مثلهم   يـكـثـر مـا قـلّ ومـا يُـكـره

ونـادر الـجـمـع لـلـفـظ بـه   فـيـه يـسـاوي قـلّـه كـثـره

وقوله: رفيعات؛ بمعنى رقيقات. والناس يقولون: [ثوب][7] رفيع؛ بمعنى رقيق، وكذا في

---

(1) انظر الارتشاف 1/194.

(2) هو ابن برّي في حواشيه.

(3) صدره:

دات انتباد عن الحادي إذا بركَتْ ....

نُسب في حواشي ابن بري 103 واللسان (حَزل) إلى أبي دؤاد، وهو بلا نسبة في تهذيب اللغة (حزل) و(خوى) واللسان (ثفن).

(4) حواشي ابن بري: 102– 103.

(5) في ب: «المعرف».

(6) انظر معاني القرآن وإعرابه للزجاج 1/276.

(7) سقطت من الأصل.

أدب الكاتب. وهو مجاز، أو لحن[1]، ولذا أهملوه في كتب اللغة.

ويقولون: ما رأيته من أمس، والصواب أن يُقال: منذ أمس أو مذ أمس؛ لأنّ (من) تختصّ بالمكان، و(مذ) و(منذ) يختصّان بالزمان.

هذا هو المشهور من مذهب البصريين، وأهل الكوفة يخالفونهم فيه[2]. ومن البصريين مَنْ ذهب إلى أنّ (من) تكون لابتداء الغاية في الزمان والمكان والأحداث والأشخاص، تقول: أخذت من زيد، وسرتُ من البصرة، ورأيته من غدوة. قال تعالى: ﴿وَمِنْ ءَانَآيِٕ ٱلَّيْلِ فَسَبِّحْ﴾ [طه: 130]، ﴿وَمِنَ ٱلَّيْلِ فَتَهَجَّدْ بِهِۦ﴾ [الإسراء: 79]، وقال الحُصين[3]: [الطويل]

مِن الصُّبْح حتّى تَغْرُب الشّمسُ ما ترى ... مِن القومِ إلاّ خارِجيّاً مُسوَّما[4]

وقال آخر: [مشطور الرجز]

مِنْ غدوةٍ حتّى كأنَّ الشَّمْسا ... بالأُفُقِ الغربيِّ تُكسى الوَرْسا[5]

وقد أوّلوه بما هو خلاف الظاهر، والحقّ أحقّ أن يتبع.

فأمّا قوله تعالى: ﴿لَّمَسْجِدٌ أُسِّسَ عَلَى ٱلتَّقْوَىٰ مِنْ أَوَّلِ يَوْمٍ﴾ [التوبة: 108]، فهو على إضمار مصدر حُذف لدلالة الكلام عليه؛ وتقديره: من تأسيس أوّل يوم.

كذا أوّله البصريون[6]. وقال أبو البقاء: «إنّه ضعيف؛ لأنّ التأسيس المقدّر ليس بمكان حتى تكون (مِنْ) هنا لابتداء الغاية»[7].

---

(1) سقطت من أ، ب، ط.

(2) انظر: الإنصاف 370/1 والارتشاف 441/2.

(3) هو أبو يزيد الحصين بن حُمام بن ربيعة المري الذبياني (نحو 10ق. هـ): شاعر فارس جاهلي، وسيّد بني سهم بن مرة، له ديوان شعر. الشعر والشعراء 648/2، الخزانة 326/3، الأعلام 262/2.

(4) في أ، ب، ط: «لا ترى». والبيت للحصين في: شرح ديوان الحماسة للتبريزي 360/1 وشرح اختيارات المفضل 329/1 وحواشي ابن بري: 104 وكشف الطرة: 416 وبلا نسبة في: المقرب 198/1 ورصف المباني: 386 والدرّ المصون 121/6.

(5) الرجز بلا نسبة في: حواشي ابن بري: 105 وكشف الطرة: 416.

(6) الإنصاف 372/1.

(7) التبيان في إعراب القرآن 660/2 وبعده: «ويدلّ على جواز دخول (من) على الزمان، ما جاء في القرآن من دخولها على (قبل) التي يُراد بها الزمان، وهو كثير في القرآن وغيره».

ويدلُّ على جَوازه قوله تعالى: ﴿لِلَّهِ ٱلْأَمْرُ مِن قَبْلُ وَمِنۢ بَعْدُ﴾ [الروم : 4]. وردّه في الدرّ المصون: «بأنّهم فرّوا[1] من كون (من) لابتداء الغاية في الزمان، وليس في كلامهم ما يدلّ على أنّها لا تكون لابتداء الغاية إلاّ في المكان، حتى يرد عليهم[2] ما ذُكر»[3]. قلت: فعلى هذا ظهر ما في تعبير المصنف بالتخصيص من القصور كما سيأتي.

وقول ابن عطيّة[4]: «الأحسن الاستغناء عن التقدير، وأن (من أوّل) بمعنى من مبدأ الأيام»[5] لا حاصل له. وقال نجم الأئمة: «لا أرى[6] معنى الابتداء في قوله تعالى: ﴿مِنْ أَوَّلِ يَوْمٍ﴾؛ إذ المقصود من معنى الابتداء أن يكون الفعل المتعدّي بـ (من) الابتدائية شيئاً ممتداً؛ كالسير والمشي، ويكون المجرور هو الشيء الذي ابتدأ منه ذلك الفعل؛ نحو: سرت من البصرة، أو يكون الفعل المتعدي بها أصلاً للشيء الممتدّ؛ نحو: تبرأت من فلان إلى فلان، وكذا: خرجت من الدار: لأنّ الخروج ليس شيئاً ممتداً؛ إذ يقال: خرجت من الدار: إذا انفصلت عنها ولو بأقلّ من خطوة، وليس التأسيس حدثاً ممتدّاً ولا أصلاً للمعنى الممتدّ، بل هو حدث واقع فيما بعده، وهذا معنى (في)، و(من) في الآية بمعنى (في)، وهو كثير»[7].

وفي المبسوطات هنا كلام طويل بغير طائل، وتحقيقه: أنهم إن أرادوا بما ذكروه هنا أنّ (من) الابتدائية لا تدخل إلا على المكان، و(مذ) و(منذ) لا تدخل إلاّ على الزمان –كما فهمه أبو البقاء، وهو ظاهر كلام المصنّف وبعض النحاة– فما ذكروه من التأويلات لا يلاقيه.

وإن أرادوا أن (من) لا تدخل على زمان وإن دخلت على غيره من الأحداث والأشخاص، و(مذ) و(منذ) لا تدخل على المكان كذلك، فلا سؤال يحتاج للجواب. والظاهر أن هذا هو المراد، كما في الدرّ المصون.

---

(1) أي: البصريون.

(2) في الأصل وجميع النسخ: «عليه»، ولعلّ الصواب ما أثبته من الدرّ المصون.

(3) الدر المصون 122/6.

(4) هو أبو محمد عبد الحقّ بن غالب بن عبد الرحمن بن عطيّة المحاربي الغرناطي (542هـ): فقيه، مفسّر، عالم بالأحكام والحديث، وله شعر. من مصنفاته: «المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز». فوات الوفيات 256/2، سير أعلام النبلاء 472/14، الأعلام 282/3.

(5) المحررّ الوجيز 38/7.

(6) في الأصل وجميع النسخ: «لا أدري»، ولعل الصوّاب: «لا أرى»، كما في شرح الكافية، وكما يُفهم من السّياق.

(7) شرح الكافية للرضي 321/2.

وما ذكره الرّضي من أنّ الابتداء يقتضي أمراً ممتداً أو مبدأ له، كلام حسن، لكن ما بناه عليه من التأسيس ليس كذلك؛ لأنه لا وجه له، فإن التأسيس -وهو موضع الأساس- ممتدّ، ومبدأ الأمر ممتد، يقع في المؤسس كالعبارة هنا.

وقوله: **ما رأيته مذ خلق ومذ كان**، ظاهرهُ أنّ (مذ) هنا حرفية جارّة، وليس كذلك؛ لأنها حينئذ تكون مضافة إلى الجمل، كما في المغني وغيره[1].

وعلى هذا قول زهير في قصيدة له يمدح بها هرمَ بن سنان؛ وهي: [الكامل]

لِـمَـنِ الـدِّيـارُ بِـقُـنَّـةِ الـحُـجْـرِ ... أَقْـوَيـنَ مـذ حِـجَـجٍ ومُـذْ شَـهْـرِ
لَـعِـبَ الـزمـانُ بـهـا وغـيّـرهـا ... بـعـدي سَـوافـي الـمُـورِ والـقَـطْـرِ
قَـفْـراً بـمـنـدَفَـعِ الـنّـجـائـب من ... ضَـفَـوى أُولاتِ الـضّـال والـسِّـدْرِ
دَعْ ذا وعَـدِّ الـقـولَ فـي هَـرِمٍ ... خيـرِ الـبُـداةِ وسَـيِّـدِ الـحَـضْـرِ[2]
تـالله قـد عـلـمـت سـراةُ بـنـي ... ذُبـيـانَ عـامَ الـجـيـش والأَسْـرِ
أُثْـنـي عـلـيـكَ بـمـا عـلـمـتُ ومـا ... أسـلـفـتَ في الـنَّـجَـداتِ والـذِّكْـرِ[3]
لـو كـنـتَ مـن شـيءٍ سـوى بَـشَـرٍ ... كـنـتَ الـمـنـوّر لـيـلـةَ الـقَـدْرِ[4]

وهي طويلة، والقُنَّةُ - بضمّ القاف وتشديد النون-: أعلى الجبل[5]. الحجر: بكسر الحاء وسكون الجيم تليها راء مهملة، ويجوز فتح أوّله، قال ابن السّيد: إنّه المروي هنا. وأقوين:

---

(1) انظر المغني: 442، رصف المباني: 148.
(2) في ط: «ضنوى».
(3) في أ: «السجدات».
(4) الأبيات في ديوان زهير: 86 وفيه: «من» بدل «مذ» في البيت الأول. وانظر: الجمل للزجاجي: 139 والإنصاف 371/1 والمفصل 93/4 واللسان (حجر) والمغني: 441 وشرح التصريح 17/2 والهمع 226/3 والدرر 186/1. وبلا نسبة في: المخصص 69/14 والمحرّر الوجيز 38/7 وشرح الكافية للرضي 321/2.
(5) اللسان (قنن).

صارت[1] قواء؛ أي: خالية غير معمورة[2]. والحِجج- بكسر الحاء-: جمع حجة؛ وهي[3] السنة. وقوله: «لمن» بكسر اللاّم الجارة لـ (من) الاستفهامية، وهذا الاستفهام مشهور في أشعار الجاهلية، وهو تعجب من شدّة خرابها حتى كأنها لا تعرف ولا يُعرف أصحابها وسكانها. والعجب أنّ هذا مع ظهوره خفي على بعض المصنفين، فظنّها (من) الجارّة! وقال: إنّ في البيت شاهداً لدخول (من) الجارّة على المكان. وهو غريب من مثله[4].

• • •

ويقال: تتابعت النوائب على فلان، ووجه الكلام أن يقال:تتايعت- بالياء المعجمة باثنتين من تحت- لأنّ التتابع يكون في الصلاح والخير، والتتايع يختصّ بالمنكر والشرّ.

إن أراد اختصاص التتابع - بالموحدة - بالخير، فغير صحيح، ألا ترى قوله تعالى: ﴿فَأَتْبَعْنَا بَعْضَهُم بَعْضًا﴾ [المؤمنون: 44]؟ وقال ابن برّي: كلُّ عامّ لا مانعَ من استعماله في بعض أفراده بقرينة؛ كما في هذه الآية، وقد فسّره أهل اللغة بالتوالي مطلقاً كما مرّ[5]، والتتايع- بالياء التحتية-: التهافت في الشرّ والمنكر[6]، واستعمله الزمخشري في سورة «هود» في الطاعة[7]، وقال في الفائق: «إنّه من تاع: إذا عجل»[8]. ولا يبعد أن يكون من (تاع) بمعنى سال، كأن المتتايع يسرع إسراع السيول[9]، وخُصَّ بالشرّ لأن التؤدة والرّفق صفة كمال، ولذا ذمّ بالعجلة، وقيل: العجلةُ من الشيطان.

وفي الأساس: «تتايع في الأمر: رمى نفسه فيه بغير تثبُّتٍ، وتتايع في الشرّ: تهافت»[10].

---

(1) في ب: «صرن».
(2) اللسان (قوا).
(3) في ب: «تعني».
(4) في ب، ط: «في خلله».
(5) اللسان (تبع).
(6) اللسان (تبع).
(7) قال الزمخشري في الكشاف 426/2 في تفسير الآية (97) من سورة هود: «فاتّبعوه وسلموا له دعواه، وتتابعوا على دعوته».
(8) الفائق 140/1.
(9) في ب، ط: «السيل».
(10) الأساس (تيع).

وفي التهذيب: «قال أبو عبيدة[1]: التتابع: التّهافت في الشّر والمتابعة عليه، ولم يسمع التتايع في الخير، وإنّما سمعناه في الشرّ»[2]. كما في فقه اللغة الصّاحبي[3].

والنوائب لا تختصّ بالشرّ، وإن كثر استعمالها فيه، وفي حديث مسلم: «تُعين على نوائب الحقّ»[4].

قال النووي: «النائبة: الحادثة، وتكون في الخير والشرّ، قال لبيد: [الطويل]

نوائبُ من خيرٍ وشرّ كلاهما … فلا الخير ممدودٌ ولا الشرّ لازبُ»[5]

ثمّ [إن المصنّف][6] ذكر **ألفاظاً اختصّت بالشرّ في الاستعمال: كلفظة (تهافت)**، ليس هذا بلازم كما ادّعاه. قال في النهاية: «التّهافت من الهَفْتِ: وهو السّقوط، وأكثر ما يُستعمل في الشرّ»[7]. ويؤيّده[8] قول بشار بن برد: [البسيط]

كأنّ سكب يديه في رعيته … تهافت القطر إلاّ أنّه ذهب[9]

وهو وإن كان مولداً يُستأنس بكلامه.

ولكلّ ما يثور به الضّرر: هاج. هذا أكثريّ أيضاً، يُقال: هاج البحر والفحل والشوق، إذا تحرّك تحرّكاً شديداً، ولم يخصّه الجوهري وغيره بالشرّ[10].

---

(1) في أ: «أبو عبيد».

(2) التهذيب (تيع).

(3) قال في الصّاحبي: 264: «ومن ذلك قول النبي ﷺ: ما يحملكم على أن تتايعوا في الكذب كما يتتايَعُ الفَراش في النّار. قال أبو عبيد: هو التهافت، ولم نسمعه إلاّ في الشّر».

(4) من حديث خديجة رضي الله عنها لرسول الله ﷺ: «.. إنّك لتَصِلُ الرّحم، وتحملُ الكَلَّ، وتكسب المعدوم، وتقري الضيف، وتعين على نوائب الحقّ». وصحيح البخاري، باب بدء الوحي 65/1. وصحيح مسلم، كتاب الإيمان 141/1.

(5) شرح صحيح مسلم 516/1. والبيت في ديوان لبيد: 349 وكشف الطرة: 167.

(6) زيادة من ب، ط.

(7) النهاية 266/5.

(8) من هنا إلى قوله: «يُستأنس بكلامه» ليس في أ، ب، ط.

(9) لم أقف على البيت في ديوان بشار.

(10) انظر الصحاح والمصباح والقاموس (هيج).

وللمذموم ممّن يخلف: خَلْف. هذا قول لبعضهم، وفيه أقوال أخر، قال البغوي[1]: «قال أبو حاتم: الخلْف – بسكون اللام–: الأولاد، الواحدُ والجمع فيه سواء؛ لأنه[2] مصدر في الأصل نُعت به فيعم. وقيل: إنّه جمع لغوي– أي: اسم جمع– فلا يطلق على الواحد، ولا يرد عليه أنّه ليس من أبنية الجمع كما توهم. [والخلَف – بفتح اللام –: البدل؛ ولداً كان أو لا. وقال ابن الأعرابي: الخلَف – بالفتح –: الصّالح، وبالسكون][3]: الطالح. وقال ابن شميل: الخلف – بفتح اللام وسكونها–: يذكر في القَرْن السوء، وأمّا في القَرْن الصالح، فبتحريك اللام لا غير. وقال محمد بن جرير[4]: «أكثر ما جاء في المدح بفتح اللام، وفي الذمّ بسكونها، وقد يُحرّك في الذمّ ويسكّن في المدح»[5].

والحاصل أنّه بالفتح والسكون، فهل هما بمعنى واحد شامل للصالح والطالح، أو بينهما فرق؛ فيختصّ الأوّل بالصالح والثاني بالطالح، دائماً أو أكثرياً؟ أو الخلَف بالفتح: الصالح والطالح، وبالسكون: الطالح لا غير؟ أقوال. واشتقاقه هل هو من الخلافة أو من الخلوف؛ وهو الفساد والتغيّر؟ قولان أيضاً، وعليه مبنى الخلاف.

وخَلَفَ الله عليك: أي كان خليفة أبيك عليك، أو من فقدْتَه ممّن لا يتعوّض كالعمّ. وأَخْلَفَ عليك: ردّ عليك مثل ما ذهب منك، هكذا فرّق بينهما بعض اللغويين على خلاف فيه[6].

وللمتساوين في الشرّ: سواسٍ وسواسية؛ كما جاء في المثل[7].

[الوافر]

---

(1) هو أبو القاسم عبد الله بن محمد بن عبد العزيز بن المرزبان (317 هـ): محدّث العراق في عصره، له: «معجم الصحابة» و«الجعديات». سير أعلام النبلاء 405/11، شذرات الذهب 275/2، الأعلام 119/4].

(2) من هنا إلى قوله: «كما توهم» ليس من كلام البغوي، ولعلّه للشهاب الخفاجي.

(3) ما بين قوسين سقط من الأصل.

(4) هو أبو جعفر محمد بن جرير بن يزيد، المعروف بابن جرير الطبري (310 هـ): مؤرخ، مفسر إمام، له: «جامع البيان في تفسير القرآن» و«أخبار الرسل والملوك» المعروف بتاريخ الطبري. سير أعلام النبلاء 291/11، شذرات الذهب 260/2، الأعلام 69/6.

(5) جامع البيان 104/6، وانظر: معالم التنزيل للبغوي 210/2 في تفسيره للآية (169) من سورة الأعراف: ﴿فَخَلَفَ مِنۢ بَعۡدِهِمۡ خَلۡفٌ﴾.

(6) انظر اللسان والتاج (خلف).

(7) المَثَل هو: «سواسية كأسنان الحمار»، وهو في مجمع الأمثال 329/1.

شـبـابـهـم وشـيـبـهـم سـواء   سـواسـيـة كـأسـنـان الـحـمـارِ[1]

(سواس) و(سواسية) بمعنى متساوين، وهو مأخوذ من التساوي أو الاستواء، ويقال: قوم سواء[2]، ولا يثنّى ولا يجمع؛ لأنّه في الأصل مصدر، ووزن «سواسية» عند الأخفش: «فَعَافِلة»[3]، جمع لسواء على غير قياس، فوزن (سوا): (فَعَا)، ووزن (سِية): (فِعة) أو (فِلة)، و(فِعة) أقيس؛ لأنّ أكثر ما يُلقُون[4] موضع اللام، وأصل (سِية): (سِوْيَة)، فلمّا سكنت الواو وانكسر ما قبلها صارت الواو ياء، ثم حذفت إحدى الياءين[5] تخفيفاً، فصار (سِيَة). وكونه جمعاً هو المشهور. وقيل: إنه اسم مفرد مثل: كراهية، وضع موضع سواء، وورد في المثل: سواسية كأسنان الحمار، وقالت الخنساء[6]: [مجزوء الكامل]

فـالـيـومَ نـحـنُ ومَـنْ سِـوا   نَـا مِـثْـلُ أَسْـنَـانِ الـقَـوَارِحْ[7]

واختصاصه بالتساوي في الذمّ والشرّ ليس بمسلّم، وكذا ادّعاء أكثريته؛ لتوقفه على الاستقراء، وفيه ما فيه، وقد ورد في الحديث ما يخالفه؛ كقوله ﷺ: «الناس سواسية كأسنان المشط، لا فضل لعربي ولا عجمي، وإنّما الفضل بالتقوى»[8]. ولم يخصّه الجوهري بالشرّ[9].

ومما ينتظم في هذا السلك استعمالهم لفظ (أزننته) بمعنى: اتهمته في القبائح[10].

---

(1) في ب: «جميعاً» مكان «سواء». و نُسب البيت في اللسان (سوي) إلى الفرزدق، وليس في ديوانه، وانظر السابق من مجمع الأمثال.

(2) انظر ما قيل فيه: مجمع الأمثال 330/1 واللسان (سوي).

(3) في السابق من المجمع واللسان: «فَعَلْفِلَة». وقال في حاشية اللسان: «قوله (فعلفلة) هكذا في الأصل ونسخة قديمة من الصحاح وشرح القاموس، وفي نسخة من الصحاح المطبوع: فعافلة». انظر الصحاح (سوي). وفي الخزانة 445/3: «وقال ابن جني: سوى: من سويته فتسوّى، فلما اجتمع حرفا العلة وسبق أحدهما بالسكون، قُلبت الواو ياء وأدغمت في الياء».

(4) في ب: «يلغون».

(5) في أ: «الواوين».

(6) هي تماضر بنت عمرو بن الحارث بن الشريد، الرياحية السُلَمية المضرية (24هـ): أشهر شاعرات العرب، لها ديوان شعر مطبوع. الشعر والشعراء 343/1، الأغاني /5360، الأعلام 86/2.

(7) البيت في ديوان الخنساء: 11، وفيه: «الآن» بدل «فاليوم»، وانظر مجمع الأمثال 729/1.

(8) الحديث في كنز العمّال 38/9 والرواية فيه: «النّاسُ سَواءٌ كأسنان المشط، وإنّما يتفاضلون بالعبادة...». وأورده الألباني في الضعيفة برقم (596).

(9) انظر الصّحاح (سوي).

(10) في ب، ط: «المفاضح»، وفي أ: «المقابح».

لا يخفى أنه لما كان بمعنى التهمة لم يتصوّر استعماله في الخير عنده[1]؛ بناء على تفسيره بما ذكر، لكنه ليس كذلك. قال السرقسطي في أفعاله: «زَننتُ الرجل زَنّاً، وأَزْننْتُه: ظننتُ به خيراً [أو شرّاً][2]، أو نَسَبْتُهما إليه»[3]. وفي الكامل للمبرد في قول الشاعر: [المنسرح]

إن كُنْتَ أَزْنَنْتَنِي بها كَذِباً   جَزْءُ، فلاقَيْتَ مثلها عَجِلا[4]

«يُقال: فلان يُزَنُّ بكذا؛ أي: يُسمّى به، ويُنسَبُ إليه»[5]. وفي القاموس: «زَنَّ فلاناً بخيرٍ أو شَرّ: ظَنّهُ به، كـ أَزَنَّهُ، وأَزْنَنْتُهُ بكذا: اتّهمتُه»[6].

فإذا كان بمعنى الظنّ أو النسبة لم يختص بالشرّ، ومن هنا ظهر وجه الاختلاف فيه.

واستعمالهم الهنات والهنوات في الكناية عن المنكرات. قال ابن بري: «في الحديث الصحيح أن النبي ﷺ كان في سفر، فقال لسَلَمة بن الأكوع[7]: «ألا تنزل فتقول من هناتك»[8]، فهي يكنى بها عمّا يعسر التصريح به، ولا يمكن تعيينه من معروف أو منكر، والتفرقة بين الهنات[9] والهنوات تحكّم محض؛ لأن الهنات جمع هنة وهي منقوصة، وأصلها: هنوة، والهنوات جمعه على أصله»[10]. والحق أنّ الهنات لا تختص بما ذكره؛ فإنّها قد يكنى بها عن معين.

وفي النهاية: «ستكونُ هناتٌ؛ أي: شرور وفساد، ويُقال: في فلانٍ هنات؛ أي: خِصَال

---

(1) سقطت من أ، ط.
(2) سقطت من الأصل.
(3) أفعال السرقسطي 438/3.
(4) البيت لحضرميّ بن عامر الأسدي كما في: البيان والتبيين 315/3 والكامل 94/1 وأمالي القالي 96/1 واللسان (زنن)، وهو من أبيات يُعاتب فيها ابن عمّه (جزْءاً)؛ وأوّلها:

يَزعُمُ جَزءٌ ولم يقل سدداً   أنّي تروّحت ناعماً جذلا

(5) الكامل 94/1.
(6) القاموس (زنن).
(7) هو سلمة بن عمرو بن سنان الأكوع السلمي (74هـ): صحابي معروف، له 77 حديثاً عن النبي ﷺ. سير أعلام النبلاء 435/4، الإصابة 143/3، الأعلام 113/3.
(8) الحديث في: صحيح البخاري، كتاب الأدب 2277/5، وصحيح مسلم، كتاب الجهاد 1427/3.
(9) في أ: «الهنوة».
(10) حواشي ابن بري: 106–107.

شرّ، ولا يقال في الخير، وواحدتها[1]: هنت، وقد تجمع على هنوات، وقيل واحدها: هَنةٌ تأنيثُ هَنٍ، وهو كناية عن كل اسم جنس. وفي حديث عمر: وفي البيت هَنَات من قَرَظٍ؛ أي: قطع متفرّقة. وفي حديث سَلَمة بن الأكوع[2]، قال له: ألا تُسمِعنا من هَنَاتِكَ؛ أي: من كلماتك أو من أراجيزك، وفي رواية: من هُنَيَّاتِك، وفي أخرى: من هُنَيْهَاتِك، على قلب الياء هاء»[3].

وذكر بعض أهل التفسير أنّه لم يأتِ في القرآن لفظ «الإمطار» - بكسر الهمزة، مصدر أمطر - ولا لفظ (الريح) إلاّ في الشر، كما لم يأتِ لفظ (الرياح) إلاّ في الخير.

(أمطر) في الخير جاء في الكتاب المجيد؛ كقوله تعالى: ﴿هَذَا عَارِضٌ مُّمْطِرُنَا﴾ [الأحقاف: 24]؛ لأنّهم لم يريدوا بهِ إلاّ الرحمة. وفي الكشاف: الفرق بين مطر وأمطر أنه يقال: مطرتهم السماء، إذا أصابتهم بمطر كفايتهم، وأمطرت عليهم: أرسلته إرسال المطر[4]، قال تعالى: ﴿وَأَمْطَرْنَا عَلَيْهِمْ حِجَارَةً﴾ [الحجر: 74]. والمقصود - كما في الانتصاف[5]- الردّ على من قال: (مطر) في الخير، و(أمطر) في الشرّ، وتوهم أنه تفرقة وضعية؛ لورود ما يخالفه؛ كقول رؤبة:

[مشطور الرجز]

أَمْسَى بلالٌ كالرّبيعِ المُدْجِنِ ... أَمْطَرَ في أكنافِ غيمٍ مُغْيِنِ[6]

فبيّنَ أن معنى أمطرت: أرسلت شيئاً على نحو المطر وإن لم يكن إيّاه، حتى لو أرسل الله من السماء أنواعاً من الخيرات[7] والأرزاق كالمَنّ، جاز أن يقال فيه: أمطرت السماء خيرات؛ أي: أرسلتها إرسال المطر، فليس للشرّ خصوصية بالمزيد، لكن اتّفق أنّ السماء لم ترسل [شيئاً][8] سوى المطر إلاّ وكان عذاباً، فظن أن الواقع اتفاقاً مقصود في الوضع، فنبّه العلاّمة على تحقيقه وأحسن وأجمل[9].

---

(1) في ب، ط: «وواحدها».
(2) العبارة في ب، ط: «وفي حديث ابن الأكوع: ألا...».
(3) النهاية 279/5.
(4) لم أقف على القول في الكشاف.
(5) «الانتصاف من الكشاف» لأحمد بن منير الإسكندري.
(6) الرجز في ديوان رؤبة: 163 والمنصف 48/3 واللسان (غين).
(7) العبارة في ب، ط: «أنواع الخيرات».
(8) سقطت من الأصل.
(9) الانتصاف 126/2.

فما نقل عن أبي عبيدة وأهل اللغة من الفرقِ، مؤوّلٌ بما ذكر، وهو الذي غرّ[1] المصنّف، فلا وجه لردّه بقوله: ﴿عَارِضٌ مُّمْطِرُنَا﴾؛ لأنّهم عنوا به الرحمة، ولا إلى انتقاده بأنّ الكلام في العقل[2]؛ فإنه كلّه من ضيق العطن، وقلّة الفطن.

وأمّا كلامه في الريح والرياح، فهو مما ذهب أدراج الرياح! وفي الإتقان: «عن أُبيّ بن كعب[3]: كل شيء في القرآن من الرياح فهو رحمة، وكلّ شيء من الريح فهو عذاب. وورد في الحديث أنّه كان يدعو عند عصوف الريح بقوله: اللهمّ اجْعَلْها رِياحاً ولا تجعلها ريحاً[4]. ووجّه بأنّ رياح الرحمة مختلفة الصفات والماهيات، فإذا هاجت ريح منها أُثير في مقابلتها ما يعدلها ويكسر سَوْرتها، فتتلطف وتنفع الحيوانات وتنمّي النبات[5]، وأما في العذاب فهي[6] تأتي من وجه بلا معارض ولا مدافع. وقد خرج عن هذا قوله تعالى في سورة يونس: ﴿وَجَرَيْنَ بِهِم بِرِيحٍ طَيِّبَةٍ﴾[7] لوجهين: لأنّه وقع[8] في مقابلة قوله: ﴿جَآءَتْهَا رِيحٌ عَاصِفٌ﴾[9] فأفرد للمشاكلة، ولأنّ[10] الرحمة تقتضي هنا وحدة الريح، فإن السفينة إنّما تسير بريح واحدة، ولو اختلفت الرياح عليها هلكت، ولهذا أكّده بوصف الطيّبة. ومثله قوله تعالى: ﴿إِن يَشَأْ يُسْكِنِ ٱلرِّيحَ﴾ [الشورى: 33]»[11]. (ففي سكونها الضّرر كاختلافها. وأورد عليها قوله تعالى: ﴿وَلِسُلَيْمَٰنَ ٱلرِّيحَ﴾ [سبأ: 12])[12]. وهي كما ورد في الحديث: الصّبا، وهي

(1) العبارة في ب: «وهو الذي عُزي إلى المصنّف».
(2) في ب، ط: «الفعل».
(3) هو أبو المنذر أُبيّ بن كعْب بن قيس بن عبيد، من بني النجار (21هـ): صحابي أنصاري، حبر من أحبار اليهود قبل الإسلام، له في الصحيحين وغيرهما 164 حديثاً. سير أعلام النبلاء 243/3، الخزانة 156/11، الأعلام 82/1.
(4) الحديث في مجمع الزوائد 195/10، وهو في المعجم الكبير للطبراني 214/11، وفي النهاية 272/2، وقال ابن الأثير في شرحه: «يريد اجعلها لقاحاً للسّحاب، ولاتجعلها عذاباً».
(5) في ب، ط: «النباتات».
(6) سقطت من ب، ط.
(7) الآية: ﴿هُوَ ٱلَّذِى يُسَيِّرُكُمْ فِى ٱلْبَرِّ وَٱلْبَحْرِ حَتَّىٰٓ إِذَا كُنتُمْ فِى ٱلْفُلْكِ وَجَرَيْنَ بِهِم بِرِيحٍ طَيِّبَةٍ وَفَرِحُوا۟ بِهَا جَآءَتْهَا رِيحٌ عَاصِفٌ وَجَآءَهُمُ ٱلْمَوْجُ مِن كُلِّ مَكَانٍ وَظَنُّوٓا۟ أَنَّهُمْ أُحِيطَ بِهِمْ دَعَوُا۟ ٱللَّهَ مُخْلِصِينَ لَهُ ٱلدِّينَ لَئِنْ أَنجَيْتَنَا مِنْ هَٰذِهِۦ لَنَكُونَنَّ مِنَ ٱلشَّٰكِرِينَ ﴿٢٢﴾﴾ [يونس: 22].
(8) في ب، ط: «لأنّ وقوعه».
(9) انظر الآية السّابقة.
(10) في ب: «وكون».
(11) الإتقان في علوم القرآن 300/2.
(12) ما بين قوسين سقط من الأصل.

ريح الأنبياء؛ إذ لم تكن عقوبة بل رحمة. وجاء في الحديث: «نُصرتُ بالصَّبَا، وأُهلكتْ عَاد بالدَّبور»[1]. وجوابه ظاهر؛ فإنّ تسخير الريح لسليمان لتحمل كرسيه لمقصدها، فهي كريح السفن، يضرّ اختلافها. فالاعتراض ناشئٌ من عدم التدبّر. وأمّا إيراده قوله: ﴿إِنَّآ أَرۡسَلۡنَا عَلَيۡهِمۡ حَاصِبًا﴾ [القمر: 34] فوهمٌ؛ لأنّ الكلام في لفظ الريح لا في معناه.

ويقولون في ضمن أقسامهم: وحقّ المِلْح، إشارة إلى مايؤتَدم به، فيحرّفون المكنى عنه؛ لأنّ الإشارة إلى الملح فيما تُقْسِم به العرب، هو إلى الرّضاع لا غير.

والملح مشترك بين المعروف والرضاع، والوارد في كلام العرب بالمعنى الثاني، وأمّا قصد العامّة للأوّل فكناية عن حقوق العشرة والمودة، وقسمهم بذلك لتعظيمه[2]، فلا ضير فيه؛ كما قلته عن بعض النتف فيمن يخون الإخوان[3]: [السريع]

لا يعرف الخبز ولا الملح إذ يأكل في غيبته لحم أخيه

[الطويل]

وإنّي لأَرْجُو مِلْحَهَا في بُطُونِكُم وما بَسَطَتْ من جِلْدِ أَشْعَثَ أَغْبَرا

هو من قصيدة لأبي الطَّمحان[4]، أوّلها:

أَلاَ حَنَّتِ المِرْقَالُ واشتاقَ رَبُّها تذكَّرُ أزماناً وأَذكُرُ مَعْشَرا

والدليل على ذلك قول وفد هوازن للنبي ﷺ: لو كنّا مَلَحنا للحارث أو للنعمان لحفظ ذلك فينا. أي: لو أرضعنا له.

أي: الدليل على أنّ ملح بمعنى أرضع، وهو ظاهر. وسببُ هذا أنّ النبي ﷺ لمّا سبى هوازن في غزوة حنين، على ما هو معروف في السِّيَر، فذكّروه حرمةَ رَضَاعِهِ فيهم من لبن (حليمة)؛ فإنّها كانت من هوازن.

---

(1) الحديث في صحيح البخاري برقم (1035) و(3205) و(3343) و(4105)، ومسند الإمام أحمد برقم (2013).
(2) انظر اللسان (ملح).
(3) العبارة في ب، ط: «في خائن الإخوان».
(4) هو حنظلة بن شرقيّ، المعروف بأبي الطَّمَحان القَيْني، أحد بني القين من قضاعة، (بعد 30 هـ): شاعر فارس، معمّر، عاش زمناً في الجاهلية. الشعر والشعراء 388/1، الخزانة 94/8، الأعلام 286/2.

حكى ابن إسحاق[1] أنّ هوازن لمّا سُبيت وغنمت أموالهم بـ (حنين)، قدمت وفودهم على النبي ﷺ مسلمين، وهو بالجِعرانة[2]، فقالوا: يا رسول الله، إنّا أصلٌ وعشيرة، وقد أصابنا من البلاء ما لا يخفى عليك، فامنُنْ علينا مَنَّ الله عليك. ثمّ قام منهم أبو صبرة زهير بن صُرَد[3] فقال: يا رسول الله، في الحظائر عماتك وحواضنك اللآتي كُنَّ يكْفَلْنَكَ، ولو أنّا مَلَحْنا للحارث بن [أبي][4] شمر، أو للنعمان بن المنذر، ثمّ نزلا بمثل المنزل الذي نزلت، رجونا عطفه وعائدته، وأنت خير الكفيلين. ثمّ أنشد شعراً قاله وهو بها[5]: [البسيط]

امنُنْ علينا رسولَ اللهِ في كَرَمٍ   فإنّكَ المرءُ نرجُوهُ ونَدَّخِرُ[6]

إلى آخره... فأطلق [عليه السلام][7] جميع أسراهم، كما فصّل في السّير[8].

والحارث والنعمان من ملوك العرب[9]؛ يعني: إذا صَدَرَ هذا منهما، فأنتَ أحقّ وأعظم [وأبرّ][10] وأكرم.

مِلْحُهُ على رُكْبَتِه: هو مَثَلٌ في سرعَةِ الغضب، كما في شرح الفصيح. ويُروى: فوق ركبته، ويُضرب للغادر. وما ذكَره المصّنف معنى آخر[11].

وقال الميداني: «الأصل فيه أنّ العربَ تسمّي الشحمَ مِلحاً، فتقول: أَمْلَحتُ القِدْر: إذا

---

(1) هو محمد بن إسحاق بن يسار المطلبي المدني (151 هـ): من أقدم مؤرّخي العرب، له «السيرة النبوية»، هذّبها ابن هشام. سير أعلام النبلاء 30/7، شذرات الذهب 230/1، الأعلام 28/6.

(2) الجِعرانة: ماء بين الطائف ومكة، وهي إلى مكة أقرب، نزلها النبيّ ﷺ لّما قسم غنائم هوازن لدى مرجعه من غزوة حنين، وأحرم منها. معجم البلدان 165/2.

(3) هو أبو صُرَد زهير بن صُرَد، من بني سعد بن بكر، سكن الشام، ولم تذكر سنة وفاته. أسد الغابة 324/2.

(4) سقطت من الأصل وجميع النسخ، وهي مثبتة في سيرة ابن هشام.

(5) في ب: «وهو يقول».

(6) البيت في أسد الغابة 324/2.

(7) زيادة من ب، ط.

(8) انظر: السيرة النبوية لابن هشام 488/4 والسّابق من أسد الغابة، وانظر القول المستشهد به ممّا قيل لرسول الله ﷺ في النهاية 354/4.

(9) سقطت من أ.

(10) زيادة من ب، ط.

(11) قال الحريري في الدرّة: «وأما قولهم: مِلْحه على ركبته، فقيل: المراد به أنّه ممن يُضيّع حقّ الرضاع، كما يضيّع الملح مَنْ يَضعه على ركبته. وقيل: المعنيُّ به السيّئ الخُلق الذي تُطيشه أقلّ كلمة، كما أنّ الملح الموضوع فوق الركبة يتبدّد بأدنى حركة».

جعلت فيه الشّحم»[1].

وعليه قول مسكين الدّارمي[2]: [الرمل]

لا تَلُمْها إنّها مِنْ نِسوةٍ مِلْحُها موضوعَةٌ فوقَ الرُّكَبْ[3]

يعني من نسوة همّها السمن والشحم. فمعنى المثل: شرّ الناس من لا يكون عنده من العقل ما يأمره بما فيه محمدة، وإنّما يأمره بما فيه طيش وخفة وميل إلى أخلاق النساء، وهو حبّ السمن. والمِلْحُ يُذكّر ويؤنّث[4].

وقال الزمخشري: «معناه أنّه كثير الخصومة، ومُصاكّتَهُ الرُّكَبَ قرَّحَ ركبتيه، فهو يضع عليهما الملح ليداويهما به[5]»[6]. ويؤيّده شعر مسكين الدارمي؛ فإنّه في امرأةٍ كثيرة الصخب والخصام، وهو[7]:

أَصبحت عاذِلتي مقلقة قَرِمَتْ بَلْ هي وَحْمى للصَّخَبْ[8]
لا تَلُمْها إنّها من نِسوةٍ مِلْحُها موضوعةٌ فوقَ الركَبْ
كشَمُوسِ الخيلِ يَبْدو شَغْبُها كلّما قيل لها: هابَ وَهَبْ[9]

قال[10] الشريف المرتضى في الدّرر والغرر: «إنّها تُكثر لومي، فكأنّها قَرِمةٌ إلى اللوم، والقَرَم: الميل إلى اللحم، وهي وَحْمى تشتهي الصّخب. والوَحَم: شَهْوَةُ الطعام عند الحمل،

(1) مجمع الأمثال 269/2.
(2) هو ربيعة بن عامر بن أُنيف بن شريح الدارمي التميمي (89 هـ): شاعر عراقي شجاع، من أشراف تميم. له ديوان شعر مطبوع. الشعر والشعراء 544/1، الخزانة 69/3، الأعلام 16/3.
(3) البيت لمسكين الدارمي في: ديوانه 21، المعاني الكبير 403/1 والمذكر والمؤنث لابن الأنباري 515/1 ومجمع الأمثال 269/2 والأساس واللسان (ملح)، وبلا نسبة في: مقاييس اللغة (ملح) والمخصص 8/17.
(4) المِلْح: مؤنثة، كذا في المذكر والمؤنث لابن الأنباري 515/1 ولابن التستري: 105 ولابن جني: 92 والمخصص 8/17 وفي اللسان (ملح): «يُؤنث ويُذكر، والتأنيث فيه أكثر».
(5) العبارة في ب، ط: «حتى تشتكي ركبتاه ويصير فيهما قروح».
(6) الأساس (ملح).
(7) الأبيات في الأغاني 7888/23–7889 وأمالي المرتضى 160/2 وأمالي القالي 138/1.
(8) في ب، ط: «عاذلتي معتلة».
(9) في ب، ط: «يبدو شرّها»
(10) من هنا إلى آخر الفقرة سقط من ب.

وشحم الذُّرا: الأسنمة»[1]. ومسكين الدّارمي: اسمه ربيعة، ولُقّب مسكيناً لقوله:

[الطويل]

وسُـمّيـتُ مِسكيناً وكـانـتْ لحاجةٍ وإنّـي لَمِسْكينٌ إلـى اللهِ راغـبُ[2]

ويقولون: هو ذا يفعل، و: هو ذا يصنع، وهو خطأ فاحش ولحن شنيع، والصواب أن يقال فيه: هاهو ذا يفعل، وكأنّ أصل القول: هو هذا.

هذا[3] ممّا تتبع فيه ابن الأنباري في كتابه «الزاهر»[4]. وهو سفسافٌ من القولِ، وضربٌ من الهذيان والفضول؛ فإن (هو) مبتدأ، و(ذا) مبتدأ ثان خبرُه الجملة بعده، ويصحّ أن يكون (ذا) اسماً موصولاً، وإعرابه ظاهر، وصحبته كذلك، ونحوه قول العجاج:

[مشطور الرجز]

فَـهُـوَ ذَا فَـقَـدْ رَجَـا الـنَّـاسُ الـغِـيَرْ مِـنْ أَمْـرِهِـمْ على يَـدَيـكَ والـثُّـؤَرْ[5]

وفي الحديث الشريف: «هو ذاكم» [6]. وفي شرح التسهيل: «إذا اجتمع اسم الإشارة وغيره، يجعل اسم الإشارة مبتدأ وغيره خبره، فيقال: هذا القائم، وهذا زيد؛ لأنّ العرب اعتنت بمكان التنبيه والإشارة فقدّمته، ولا يجوز أن يُجعل خبراً إلاّ مع المضمر، فإنّ الأفصح فيه أن يقدّم فيُقال: ها أنا ذا[7]، ويجوز أيضاً: هذا أنا».

وفي كتاب الزاهر: «إنما يجعلون المكني بين (ها) و(ذا) إذا قرّبوا الخبر، فيقولون: ها أنا

---

(1) أمالي المرتضى 160/2. وقوله: «وشحم الذرا» من بيت آخر ورد فيهما ولم يرد هنا؛ وهو:

أَصـبـحـتْ تَـنْـفِـلُ في شَـحْـمِ الـذُّرا وتَـظـنُّ الـلَّـومَ دُرّاً يُـنْـتَـهَـبْ

(2) البيت في الأغاني 7880/23 وفيه: «لَحَاجَةً» بدل «لحاجَةٍ».

(3) في ب: هو.

(4) انظر الزاهر في معاني كلمات الناس لابن الأنباري 266/2.

(5) الرجز في ديوان العجاج 15/1 وجمهرة اللغة (صعفق) والاقتضاب: 470 والمعرّب: 431 وشرح الشافية 4/4، وفي معظمها: «ها فهو ذا».

(6) لم أقف عليه.

(7) انظر الارتشاف 507/1.

ذا ألقى فلاناً؛ أي: قد قرُب لقائي إياه»[1]. وقد سمّاه الكوفيون تقريباً[2].

وفي أصول ابن السرّاج: «لا يجوز (هذا هو) و(هذا أنت) و(هذا أنا)؛ لأنك لا تشير لإنسان غيرك، ولا إلى نفسك، إلاّ إذا قصد التمثيل؛ أي: هذا يقوم مقامك ويغني غناك، فعلى هذا يجوز: (هذا أنت) و(هذا أنا)؛ أي: هذا مثلك، و[هذا مثلي][3]؛ فإن: (هذا هو) بمنزلة قولك: هذا عبد الله، وما أشبهه؛ لأنك قد تكون في حديث إنسان فيسألك المخاطب عن صاحب[4] القضية[5]: من هو؟ فتقول: هذا هو. وقال قوم: إن كلام العرب أن يجعلوا هذه الأسماء المكنية بين (ها) و(ذا)، وينصبون أخبارها فيقولون: ها هو ذا قائماً، وها أنا ذا جالساً، وهذا يسمى التقريب»[6].

وهذا منشأ ما قاله ابن الأنباري، والمصنف لم يقف على المراد منه، فليحرّر؛ فإنّ ما قالَهُ ليس بشيء ينبغي ذكره.

ويقولون: رجل متعوس، ووجه الكلام أن يُقال: تاعس، [وقد تعس][7]، كما يقال: عاثر، وقد عثر.

هذا مبنيّ[8] على غير أساس؛ فإنه إنّما يمتنع إذا كان (تعس) لازماً لم يتعدّ، فلا يُبنى منه اسم المفعول. وقد قال الأزهريّ في تهذيبه: «عن أبي عبيدة: تعسَه الله وأتعسه- من باب فعلت وأفعلت- بمعنى واحد، وقال شَمِرٌ فيما أخبرني عنه أبو بكر الإيادي[9]: لا أعرف (تعسَهُ الله)، ولكن يقال: تَعِس نفسه وأتعسه الله. وقال الفراء: يُقال: تَعَستَ، إذا خاطبت الرجل، فإذا صرت

---

(1) الزاهر 267/2.

(2) في مجالس ثعلب: 427: «إنّ الكوفيين يسمّون (هذا زيدٌ القائمَ) تقريباً؛ أي: قَرُبَ الفعل به، وحكي: كيف أخاف الظلم وهذا الخليفة قادماً؛ أي: الخليفة قادم. فلما رأيت (هذا) يدخل ويخرج والمعنى واحد فهو تقريب، فمن كان من الناس مرزوقاً فهذا الصياد محروماً، والصياد محروم -بإسقاط (هذا)-: بمعنى، فقد دخلت لتقرّب الفعل؛ مثل كان».

(3) سقط من الأصل.

(4) سقطت من أ.

(5) في ب، ط: «القصة».

(6) أصول ابن السراج 152/1.

(7) سقط من الأصل.

(8) في ب: «بناء».

(9) في أ: «الأنباري»، تصحيف.

إلى أن تقول: فعل، قلت: تعِس، بكسر العين. قال شمر: هكذا سمعته، والتَّعْسُ: الهلاك، وقال الزجاج: التعْس في اللغة: الانحطاط والعثور[1]»[2].

إذا أصختَ لما ذكرناه، علمتَ أنّ ما قاله المصنّف ناشئ من قلّة الاطلاع، وقصور الباع.

والعرب تقول في الدّعاء على العاثر: تعساً له، وفي الدعاء له: لَعاً.

قد عرفت معنى (تعساً) وهو ظاهر في الدّعاء عليه، وأمّا «لعاً» فقال ابن سيده: «لعاً: كلمة يُدعى بها للعاثر؛ معناها: الارتفاع»[3]. وهي اسم فعل مبني، وتنوينه للتنكير كـ: (صَهٍ)، فيقال للذي عثر ووقع: لَعاً؛ بمعنى رفعك الله وجبرك.

وقال أبو عثمان القزاز: يقال: لعاً لك؛ أي: نعشك الله ورفعك، فهي اسم فعل لـ (نعش) كـ:(هيهات) لـ (بَعُد)، والتقدير: ولا لعاً آخر[4] للدعاء، فيكون دعاء عليه، ويُكتب بالألف لأنّ لامه منقلبة عن واو، كما قاله الخليل[5].

وفي أمثال أبي عبيدة: «من دعائهم: لا لَعاً لفُلانٍ؛ أي: لا أقامَهُ الله»[6]. فجعلها اسماً لـ (أقامه الله)، وهو قريب ممّا قدّمناه. وقد قيل عليه: إنّه لم يقله أحد قبله، وإنّما قالوا: إنها كلمة تُقال للعاثر بمعنى: اسْلَمْ، وكذلك: دَعْدَعْ[7]. وقد رُوي في حديث مرفوع أن النبي ﷺ كَرِه أن يُقال[8] للعاثر: دعدع، وقال: ليقل له: «اللهمّ ارفع وانفع»[9]. فـ (لعاً) ضد (تعساً).

واللَّوْثُ– في البيت[10]–: القوة. والعَفَرْناة– بعين مهملة وفاء ونون–: الناقة القوية[11].

---

(1) في ب: «العثار».
(2) تهذيب اللغة (تعس).
(3) المحكم (لعو).
(4) في أ، ب، ط: «ولا لعاً نفيٌ للدعاء»، ولعلّه الصواب.
(5) انظر كتاب العين (لعو).
(6) كتاب الأمثال: 78.
(7) اللسان (عثر) و(دعدع).
(8) العبارة في أ، ب، ط: «كره قول العرب».
(9) ورد الحديث في خزانة الأدب 11/ 386 وفصل المقال 1/102.
(10) أي بيت الأعشى الذي استشهد به الحريري في الدرّة؛ وهو:

بذاتِ لَوْثٍ عَفَرْناة إذا عَثَرَتْ ... فالتعْسُ أدنى لها من أن أقول: لَعَا

وانظر اللسان (لوث).
(11) اللسان (عفر).

واختار الفرّاء أن يُقال: تعِسَ - بكسر العين- في الماضي المسند لضمير الغائب، وتعَسْتَ - بفتح العين- في الماضي المسند لضمير المخاطب، وقد نقلناه لك عن التهذيب، ومرّ تفسيره و بيان معناه.

وعلى (تعِس) بكسر العين، اقتصر في عمدة الحفاظ، وفسّره بالسقوط والعثار، كما مرّ، وأورد قول الفراء المذكور، واستغربه بأنّه لا يختلف بناء الفعل لاختلاف الفاعل المسند إليه إلاّ في (عسى) فقط؛ لأنها يجوز فيها كسر سينها إذا أسندت إلى المتكلم أو المخاطب أو نون الإناث، وبهِ قرأ نافع[1]، فإذا لم تُسند إلى هذه الضمائر فُتحت سينها؛ نحو: ﴿فَعَسَى ٱللَّهُ أَن يَأْتِيَ بِٱلْفَتْحِ﴾ [المائدة: 52]. وأمّا (عثر) فبالفتح لا غير. واستغرابه في محلّه، إلاّ أنّه يُوجّه بأنَّه جاء من بابين، كما في كثير من الأفعال، إلاّ أنّه اقتصر على استعمال كلٍّ منهما في محل، فلا بُعد فيه.

وقوله: **فما كذب أن جاء**[2]. كذب - بالتخفيف - أي: ما لبث أن جاء وأن أبطأ[3]، وكأنّه مجاز من الكذب المعروف، ويُقال: حمل فلان فما كذب؛ أي: صدّق لحمله[4]، و(صدّق) هنا مشدّد.

ويقولون: ما شعُرتُ بالخبر- بضمّ العين- فيحيلون المعنى فيه؛ لأنّ معنى ما شعُرت؛ أي: ما صرتُ شاعراً، فأمّا الفعل الذي بمعنى علمت فهو: شَعَرت، بفتح العين.

هذا أيضاً من تحجير الواسع؛ فإنّ ما مَنَعَهُ قد صرّح به أهل اللغة، وفي القاموس: «شَعَر بِهِ- كنصَرَ وكَرُم-: عَلِمَ به»[5]. فيصحّ في ماضيه ما أنكره، وقِسْ عليه المضارع، وعلى هذا

---

(1) هو أبو رويم نافع بن عبد الرحمن بن أبي نعيم (169 هـ): إمام أهل المدينة في عصره، وأحد القراء السبعة. وفيات الأعيان 368/5، شذرات الذهب 270/1. وقرأ نافع «عَسِيْتُمْ» بكسر السين في قوله: ﴿فَهَلْ عَسَيْتُمْ إِن تَوَلَّيْتُمْ﴾ [محمد: 22]. انظر: إتحاف فضلاء البشر: 394 والنشر في القراءات العشر 230/2. وفي قوله تعالى: ﴿قَالَ هَلْ عَسَيْتُمْ إِن كُتِبَ عَلَيْكُمُ ٱلْقِتَالُ أَلَّا تُقَاتِلُوا۟﴾ [البقرة: 246]. انظر: السبعة لابن مجاهد: 186 والبحر المحيط 570/2.

(2) وردت هذه العبارة في خبر رواه الحريري في الدرّة، ممّا قرأه في أخبار أبي أحمد العسكري عن أبي علي الأعرابي، وهو قوله: «وقف علينا أعرابيّ في طريق الحجّ، وقد عَنَّ لنا سِرْب ظباء، فقال: بكم تشترون واحدة منهنّ؟ فقلنا: بأربعة دراهم. قال: فتركنا وسعى نحوهنّ، فما كذب أن جاء وعلى عاتقهِ ظبية....».

(3) العبارة في أ، ب، ط: «ما لبث وأبطأ».

(4) في ب، ط: «الحملة».

(5) القاموس (شعر).

تتمّ التورية في قول بعضهم يعتذر [عن اشتغاله][1] بالشعر: ولعمري، ما أنصفني من أساء بي الظنَّ وَقَالَ: كيف رضي مع درجةِ العلمِ والفتوى بهذا الفنّ؟ والصحابة كانوا ينظمون وينثرون، ونعوذ بالله من قوم لا يشعرون!

ولبعض أدباء العصر: [السريع]

يـاشـعـراء الـعـصـرِ لا تـمـدحـوا شـخـصـاً ولـو أنـكـم مُـعـسـرونْ

فـالله ربُّ الـعـرش سـبـحـانـه يـرزقـكـم مـن حيـث لا تـشـعـرونْ[2]

ويقولون في النسبة إلى الفاكهة والباقلاَّء والسّمسم: فاكهاني وباقلاني وسمسماني، فيخطئون فيه.

في «ذيل الدرة» لبعض علماء العصر: في كتب اللغة (الفاكهاني): الذي يبيع الفاكهة[3]، كما قاله الأنصاري. وأمّا الباقلاني فهو -وإن كان شاذاً- ك: (صنعاني)[4]؛ إذ القياس فيه: صنعاويّ، سُمع أيضاً[5]. كما [قال][6] في النبراس: «(الباقلّى): إذا شددتَ قصرتَ، وأتيتَ بالنون قبل ياء النسب، وإذا مددت خفّفت وقلت: الباقِلائي، بهمزة تليها ياء مثناة تحتية بعد لام ألف».

ومثله: (الحلواني) لشمس الأئمة. وقال ابن حجر: «إنّه بهمزة بدل النون»[7]. وفي القاموس: «ونُسب إلى الحَلاَوة: شَمسُ الأئمةِ عبد العزيز بن أحمد الحَلْوائيّ[8]، بهمزة بدل

(1) سقط من الأصل.

(2) قُدّم البيتان في ب،ط ووردا قبل قَوْلِ من يعتذر عن اشتغاله بالشعر، والعبارة فيهما: «وعلى هذا تتم التورية في قول بعضهم» ثم ذكر البيتين، وقال بعدها: «وقال بعضهم يعتذر عن...».

(3) الصحاح واللسان (فكه).

(4) في ب، ط: «كالصنعاني».

(5) جاء في وفيات الأعيان 279/2 في ترجمة القاضي أبي بكر محمد بن الطيب المعروف بالباقلاني: «الباقِلاني: بفتح الباء الموحدة وبعد الألف قاف مكسورة ثم لام ألف وبعدها نون، هذه النسبة إلى الباقلّى وبيعه، وفيه لغتان: من شدّد اللام قصر الألف، ومن خففها مدّ الألف فقال: باقِلاء، وهذه النسبة شاذة لأجل زيادة النون فيها، وهي نظير قولهم في النسبة إلى صنعاء: صنعاني».

(6) زيادة من ب.

(7) لسان الميزان 377/3.

(8) هو أبو محمد عبد العزيز بن أحمد الحلواني، الملقب بشمس الأئمة (448هـ): فقيه حنفي، من كتبه: «المبسوط» في الفقه، و«النوادر» في الفروع. سير النبلاء 536/13 وهدية العارفين 577/1، الأعلام 13/4.

النون»[1]. وهو غلط؛ لأنّه لو كان كذلك لقيل: حلاويّ، لا غير، فالصواب إلى الحلواء، فاعرفه.

وللمنسوب إلى الروح: روحاني. الرُّوحاني -بالضمّ-: ما فيه الروح، وكذلك النسبة إلى الملك والجن. **والرباني**: العارف بالله تعالى[2]. **وصيدناني وصيدلاني**. وفي شرح الفصيح: الصَّيْدَناني والصيدلاني: بائع العقاقير كالعشاب والعطار[3]، سُمّي بالصيدلاني؛ وهو ضرب من الهوام[4] يجمع حشيشاً ووريقات فيبني فيها بيتاً له، فشُبّه به جامع العقاقير.

وعن ابن درستويه: الصَّيْدن والصَّيْدل: الفضة، شبّه بها حجارة العقاقير، فنسب إليها[5]، وزيدت الألف والنون للمبالغة، وقيل: هو بائع السقط.

وقبعثري. «بغير تنوين: علم، وباقلاء: همزته للتأنيث، فلا بدّ من قلبها واواً، وأمّا همزة (علباء) فزائدة للإلحاق، إن شئت قلبتها، وإن شئت تركتها همزة»[6]. كذا قاله ابن برّي، وكلامه ظاهر غنيّ عن البيان.

• • •

ويقولون: سَارَرَ فلانٌ فلاناً، وقاصصه وحاججه وشاققه، فيبرزون التضعيف كما يبرزونه في مصادر هذه الأفعال.... إلى آخر ماذكره، وهو ظاهر أيضاً، وفي الحواشي: «ممّا رويناه أن النبيﷺ قال: *ليت شعري أيتكنّ صاحبة الجمل* [الأدبب][7]، *تخرج* - أو قال: *تسير* - *حتى تنبحها كلاب الحَوْءب*[8]؟ فالأدبب: هو الأَدَبُّ»[9].

أقول: إن أراد [المصنّف][10] الاعتراض بهذا فليس بشيء؛ فإنّه[11] قال في التسهيل: «إنّما

---

(1) القاموس (حلا).

(2) العبارة في ب: «وللمنسوب إلى الروح: روحاني- بالضم- نسبة لما فيه الروح، وإلى من يرب العلم: رباني، نسبة إلى الرب».

(3) انظر شرح الفصيح: 83.

(4) العبارة في ب: «والصيدلان: اسم لضرب من الهوام».

(5) اللسان (صيدن).

(6) حواشي ابن بري: 109.

(7) سقطت من الأصل وب.

(8) الحديث في: الفائق 1/381 والنهاية 2/96 ومجمع الزوائد 7/ 234 ونثر الدر 1/ 227.

(9) حواشي ابن برّي: 110.

(10) زيادة من ب، ط.

(11) في ب: «فقد».

جاز فكُّ الإدغام [في الأدبب)][1] لموازنة (الحَوْءب) ومشاكلته، والمشاكلة تسوغ في الكلمات غير مالَها»[2]. والأدبُ- بدال مهملة وباء موحدة مشدّدة، وفكّه لما ذكرناه[3]-: الجمل الكثير وبر الرأس[4]. ووقع في بعض النسخ: «الأزب» بالزاي المعجمة: وهو الكثير الشعر[5].

• • •

ومن أوهامهم في هذا الفنّ قولهم للاثنين: ارْدُدَا، وهو من مفاحش اللّحن، ووجه الكلام أن يقال لهما: رُدّا.

ومثله قوله في البردة: [البسيط]

فما لِعَينيكَ إنْ قُلتَ اكْفُفا هَمَتا   وما لقلبِكَ إنْ قلتَ استَفِقْ يَهِمِ[6]

والضرورة تسهله، ويحسنه عندي أنه لو قال: كفّا، لتوهّم أنّه من كفّ البصر؛ وهو العمى. وتفصيله أن هذا الحكم مطرد في كل ماجاء من الأفعال المضاعفة، ووزن فعل وفاعل وافتعل وتفاعل واستفعل؛ نحو: مدّ الحبل وأمدّه ومادّ وامتدّ واستمدّ، إلاّ أن يتّصل به ضمير مرفوع، أو يؤمر به جماعة مؤنثة كـ: رددتِ ورددنَ، ويجوز الإدغام والإظهار في أمر الواحد نحو: رُدّ، وارْدُدْ، وماعداه [يقع][7] شذوذاً أو ضرورة، وأنشدوا لقَعْنَب بن أمّ صَاحبٍ[8] في أناس ناصبوه من قومه: [البسيط]

مهلاً أعَاذِلَ قد جَرّبْتِ من خُلُقي   أنّي أجودُ لأقوامٍ وإنْ ضَنِنُوا

(1) سقطت من الأصل.
(2) التسهيل: 24، وانظر شرحه 131/1.
(3) قوله: «وفكه لما ذكرناه» ليس في ب،ط.
(4) القاموس (دبب).
(5) القاموس (زبب).
(6) البيت هو الثالث من قصيدة البردة للبوصيري، قالها في مدح النبي ﷺ، ومطلعها كما في ديوانه: 190:
أمِنْ تذكّرِ جيرانٍ بذي سَلَمِ   مَزَجتَ دَمْعاً جَرى من مُقلةٍ بِدَمِ
(7) زيادة من أ، ب، ط.
(8) هو قعنب بن ضمرة من بني عبد الله بن غطفان، يقال له: ابن أم الصاحب (نحو 95هـ): كان في أيام الوليد ابن عبد الملك، وله هجاء فيه. الأعلام 202/5.

ولـن يُـراجِـعَ قـلـبي وُدَّهُــــمْ أبــداً   زَكِنْتُ منهم على مثلِ الذي زَكِنُوا[1]

كـلٌّ يُـنـاجي عـلى الـبغـضـاءِ صاحبه   ولـن أعـالِـنَـهُـم إلاَّ كـمـا عَـلِـنـوا[2]

صُـمٌّ إذا سـمِعُوا خيراً ذُكِـرتُ بهِ   وإنْ ذُكِـرتُ بسُوءٍ عندهم أذِنُــوا[3]

• • •

ويقولون: نقل فلان رحلَهُ، إشارة إلى أثاثه وآلاته، وهو وهم ينافي الصواب، ويباين المقصود في لغة العرب؛ إذ ليس في أجناس الآلات مايسمّونه رحلاً إلاّ سرج البعير.

هذا ممّا وهم فيه ابن أخت خالته [أيضاً][4]! فإنّ الرَّحْلَ: المنزلُ ومتاعُ الرجل وما يستصحبه من الأثاث، كما في الصّحاح[5]. وعليه قول متمّم بن نويرة[6]:

[الطويل]

كَـريـمُ الـثَّـنـا حُـلْـو الـشّـمـائِـلِ ماجدٌ   صَبورٌ على الضرّاءِ مشترك الرَّحْلِ[7]

وقوله في بخيل: [البسيط]

سَبْطُ اليَدَيْنِ بما في رَحْـلِ صاحبِهِ   جَعْدُ اليَدينِ بما في رحلِهِ قَطَطُ[8]

ومن شعر عبد المطّلب: [مجزوء الكامل]

---

(1) البيت سقط من أ.

(2) في ب، ط: «كل يداجي».

(3) الأبيات في: الاقتضاب: 292 ومختارات ابن الشجري: 27–29 واللسان (ضنن) و(زكن) و(دجا) و(أذن). وانظر الأوّل – وهو موضع الشاهد– في: الكتاب 29/1 ونوادر أبي زيد: 44 والمنصف 339/1 والمقتضب 142/1 و253 والخصائص 160/1 وكتاب الكتّاب: 61 وسمط اللآلي 576/1 وتهذيب الخواص: 119، وبلانسبة في: شرح المفصّل 12/3.

(4) سقطت من الأصل.

(5) الصحاح (رحل)

(6) هو أبو نهشل متمم بن نويرة بن جمرة بن شداد اليربوعي التميمي (نحو 30 هـ): شاعر فحل، صحابي من أشراف قومه، اشتهر في الجاهلية والإسلام. الأغاني / 5639، معجم الشعراء: 384، الأعلام 274/5.

(7) البيت لمتمم بن نويرة في: حواشي ابن بري: 112 والخزانة 24/3 وكشف الطرة: 244.

(8) البيت في حواشي ابن بري: 114 والفائق 444/1.

لاهُمَّ إنَّ المَرْءَ يمـنع رَحْلَهُ فامنعْ رِحَالَكْ[1]

قال ابن هشام في تذكرته- ومن خطّه نقلتُ-: «رَحْلَه[2]: متاعَهُ، [وبعضهم][3] يلحّن العامّة في قولهم: أخذت رحلي؛ يريدون به المتاع[4]، وإنّما الرّحل للبعير كالسرج للفرس، والظاهر عندي خلافه لأجل هذا البيت؛ إذ لا وجه لتخصيص رحل البعير بالمنع في بيت عبد المطلب».

وقد فُسّر الرَّحل في قوله تعالى: ﴿مَن وُجِدَ فِي رَحْلِهِۦ فَهُوَ جَزَٰٓؤُهُۥۚ﴾ [يوسف: 75] بالأثاث، بدليل قوله: ﴿ثُمَّ ٱسْتَخْرَجَهَا مِن وِعَآءِ أَخِيهِۚ﴾ [يوسف: 76]، وهو في الاستعمال [وفي كتب اللغة][5] أكثر من أن يُحصر، وأشهر من أن يُنكر.

ويقولون لمن يُكثر السؤال من الرجال: سائل، ومن النساء: سائلة، والصواب أن يُقال: سآل وسآلة.

قال ابن برّي: «إنكار إطلاق السائل على كثير السؤال ليس بصحيح؛ لأنّ باب فاعل- كـ: ضارب وقاتل- عامّ لكلّ من صدر عنه الفعل قليلاً كان أو كثيراً، فلا يمتنع أن يقع فاعل موقع فعّال المختصّ بالكثير لعمومه، ألا ترى إلى[6] قوله تعالى: ﴿وَفِىٓ أَمْوَٰلِهِمْ حَقٌّ لِّلسَّآئِلِ وَٱلْمَحْرُومِ﴾ [الذاريات: 19] لا يقتضي أن يكون السائل هنا مَنْ قلّ سؤاله، ومثله في صفات الباري: الخالق والخلّاق، والرازق والرزّاق، والمراد بأحدهما ما يُراد بالآخر»[7]. يعني أن فاعلاً لو اختصّ بالقليل لم يصح إطلاقه عليه تعالى في مثل [قوله تعالى][8]: ﴿ٱللَّهُ خَٰلِقُ كُلِّ شَىْءٍۖ﴾ [الزمر: 62]. والكثرة في مثلِهِ باعتبار التعلقات.

فإن قلت: كيف أدرج النحويون (العالم) و(الخالق) ونحوهما في[9] صفاته تعالى في اسم

---

(1) من أبيات قالها عبد المطلب مع نفر معه، يدعون الله ويستنصرونه على أبرهة وجنده، انظر: الروض الأنف 70/1 والسيرة النبوية لابن هشام 51/1، وفيهما «حِلالك» بدل «رحالك».
(2) في ب: «رحل الرجل»
(3) زيادة من ب، ط.
(4) اللسان (رحل).
(5) زيادة من ب، ط.
(6) في ب: «أنّ».
(7) حواشي ابن بري: 115.
(8) زيادة من أ، ب.
(9) في ب: «من».

الفاعل، والمعتبر فيه عندهم كونه لمن قام به الفعل على معنى الحدوث؟

قلت: مرادهم أن يكون على معناه وضعاً، لكنه قد يستعمل لخلافه إذا قام دليل شرعي أو عقلي على خلافه، أو هو باعتبار حدوث متعلّقه.

وقد تُضمر[1] **في غير القسم؛ كقول الراجز:** [مشطور الرجز]

أوصيكِ أنْ يحمدكِ الأقاربُ ويرجعَ المسكينُ وهو خائبُ[2]

أي: ولا يرجع، وكما أنّهم أضمروا (لا) فقد استعملوها زائدة على وجه الفصاحة وتحسين الكلام، كما قال سبحانه: ﴿مَا مَنَعَكَ أَلَّا تَسْجُدَ إِذْ أَمَرْتُكَ﴾ [الأعراف: 12] **والمراد: ما منعك أن تسجد، بدليل قوله عزّ وجلّ في السورة الأخرى:** ﴿مَا مَنَعَكَ أَن تَسْجُدَ لِمَا خَلَقْتُ بِيَدَيَّ﴾ [ص: 75] . هذا كلّه ممّا صرّحوا بخلافه، وإن كانوا قائلين بزيادة (لا).

وما ذكره [المصنّف][3] في البيت بناء على نصب «يرجع»، وقد قيل: إن المروي فيه الرفع على الاستئناف، أو على أن الواو حالية شذوذاً، أو بتقدير مبتدأ، ولا فساد فيه من جهة المعنى كما توهّمه؛ فإنه على هذا [يكون][4] أوصاه بتخصيص نفعه بأقاربه دون الأجانب، ولا محذور فيه، على أنّه لو سلم فلا بأس به؛ فإن خطأ العربي في المعنى لا يضرّ، وإنّما الممتنع منهم الخطأ في الألفاظ، والكلام على الآية المذكورة مفصّل في الكشاف وشروحه[5].

---

(1) أي: «لا».

(2) الرجز لأبي النجم العجلي، وروايته في ديوانه: 66 مخاطباً ابنته:

أوصيكِ أن تَحْمَدَكِ القرائبُ
والجارُ والضّيفُ الكريمُ السّاغب
لا يُرجَعُ المسكينُ وهو خائبُ

وفي الحاشية: «ويروى: ويرجع». انظر حواشي ابن بري: 116 ومعاهد التنصيص 23/1 وكشف الطرة: 277.

(3) زيادة من أ.

(4) زيادة من ب.

(5) قال الزمخشري: «(لا) في (أن لاتسجد) صلة، بدليل قوله: ﴿مَا مَنَعَكَ أَن تَسْجُدَ لِمَا خَلَقْتُ بِيَدَيَّ﴾. ومثلها ﴿لِّئَلَّا يَعْلَمَ أَهْلُ ٱلْكِتَٰبِ﴾ [الحديد: 29]؛ بمعنى: ليعلم. فإن قلت: ما فائدة زيادتها؟ قلت: توكيد معنى الفعل الذي تدخل عليه وتحقيقه، كأنّه قيل: ليتحقق علم أهل الكتاب. وما منعك أن تحقق السجود وتلزمه نفسك إذ أمرتك؟! لأنّ أمري لك بالسجود أوجبه عليك إيجاباً، وأحتمه عليك حتماً لا بدّ لك منه»؛ الكشاف 89/2.

[مشطور الرجز]

وما أَلُومُ البِيضَ ألا تَسْخَرا إذا رأينَ الشَّمَطَ المنوّرا[1]

الذي رواه أبو عبيدة: (الشَّمط القفندرا). والقفندر[2]: القبيح[3]، ونونه زائدة، وأصله: قَفْدَر، والقفندر: العظيم الهامة. وفسّره في أمالي ثعلب بشيب القفا[4].

وفي فقه اللغة: «أنه الضَّخم الرِّجْلِ[5]، عن أبي عبيدة»، وقد تعقب فيه، والعوام تزعم أنه اسم نجم، ولا أصل له.

وبُنِيَ مثالُ مَنْ كَرَّر الفعل على فعّال. إن قيل: إن ما ذكره من التفرقة لا تعرفه النحاة، فإن: صبور وصبّار، ومضراب وضراب، عندهم بمعنى. قلت: ما ذكره هو المشهور، إلاّ أنيّ رأيت في كتاب «بغية الأمل في شرح الجمل» لأبي بكر بن طلحة[6]: أن أمثلة المبالغة متفاوتة، فـ(فعول) لمن كثر منه الفعل، و(فعّال) لمن صار له صناعة، و(مفعال) لمن صار له كالآلة، و(فعيل) لمن صار له كالطبيعة، و(فَعِل) لمن صار له كالعادة.

وقد تعقب بأنه لم يقله أحد من النحويين، وأنه تلفيق حمله عليه مارآه من كثرة (فعّال) في الصنائع كـ: (خيّاط)، و(مفعال) في الآلة، و(فعيل) في أفعال الطبيعة كـ: (بخيل) و(كريم) و(فَعِل) في العادات كـ: (صَلِف). وهذا اعتراض من تلقن الجواب؛ كقوله تعالى: ﴿مَا غَرَّكَ بِرَبِّكَ ٱلْكَرِيمِ﴾[الانفطار: 6]. ومن صيغ المبالغة ما جاء على وزن اسم الآلة كـ: (مِنْجار) و(مِسْعَر حَرْب)[7].

وفي شرح المقامات للزمخشري: «المعطاء: الكثير العطاء؛ كالمهداء من الهدية، ويستوي

(1) البيتان لأبي النجم العجلي، وهما في ديوانه: 121 ومجاز القرآن 26/1 والأضداد لابن الأنباري: 214 وجمهرة اللغة 334/3 والخصائص 283/2 والمخصص 157/2 وأمالي ابن الشجري 231/2. وبلا نسبة في: المقتضب 47/1 ومجالس ثعلب 165/1 والمحتسب 181/1 والصحاح (قفندر) وحواشي ابن بري: 117 واللسان والتاج (قفندر). وفي جميعها: «القفندرا» بدل «المنوّرا».

(2) في ب: «وهو». رواه أبو عبيدة في مجاز القرآن 26/1.

(3) القاموس (قفندر).

(4) انفرد ثعلب بهذا التفسير، انظر أماليه 165/1.

(5) العبارة في ب: «أنّه الرجل الضخم».

(6) لم أقف على ترجمته.

(7) انظر صيغ المبالغة في: الكتاب 110/1 والمقتضب 113/2 وشرح الكافية للرضي 202/2 وشرح التصريح 67/2.

فيه الرجل والمرأة»[1]. وهو على وزن الآلات كـ: (المفتاح) و(الميزان).

وسُئل بعض أهل اللغة عن قوله تعالى: ﴿وَمَا رَبُّكَ بِظَلَّٰمٍ لِّلْعَبِيدِ﴾[فُصّلت: 46] لِمَ ورد على وزن (فعّال) الذي صِيغ للتكثير، وهو سبحانه منزّه عن الظلم اليسير؟ فأجاب بأنّ أقلّ القليل من الظلم لو ورد منه – وقد جلَّ سبحانه عنه- لكان كثيراً؛ للاستغناء عن فعله، وتنزّهه عن قبحه، وهذا كما يُقال: زَلَّةُ العالِمِ كبيرة.

في هذه الآية وجوه:

- منها هذا، وهو كما قيل: حسنات الأبرار سيئات المقربين.
- ومنها أن العدول إلى صيغة المبالغة للتنبيه على أن شأنه تعالى يقتضي أن كلّ وصف يثبت له يبلغ حدّ الكمال، واختاره بعض المتأخرين. قيل: ولا يرد عليه أنّ هذا في صفات الكمال، وأمّا صفات النقص السلبية التي تنزّهُ[2] عنها ساحة جلاله فلا يلزم فيها ما ذكر؛ لأنّ كلّ صفة ثبتت له تعالى -ولو فرضاً- تصير كمالية، فتأمل.

وأجاب القاضي[3] بأن كثرة العبيد تستلزم كثرة الظلم[4]، فالمبالغة راجعة إلى الكمّ، وأورد عليه أن نفي المبالغة في الظلم[5] لا يستلزم نفي أصله، بل ربّما تدل على خلافه بدليل الخطاب وبرجوع النفي إلى القيد، ورفع الإيجاب الكلّي لا ينافي الإيجاب الجزئي. وأجيب عنه بأنه قصد به نفي الظلم لجنس العبيد، وهو يستلزم ألّا يظلم واحداً منهم، فيفيد عموم النفي، قيل: إلاّ أن يُقصد بنفي المبالغة، المبالغة في النفي، وفيه أن المبالغة الأولى في الكم، والثانية في الكيف، وبينهما مباينة ظاهرة. وأيضاً نفي القيد الذي لم يُعبّر عنه بلفظ مستقل- وإن صرّح به بعض المحققين في حواشي الكشاف[6]- لا يصفو من الكدر.

---

(1) شرح مقامات الزمخشري: 90.

(2) في ب، ط: «تتنزه».

(3) هو القاضي البيضاوي المعروف تفسيره بـ: «أنوار التنزيل».

(4) انظر تفسير البيضاوي 54/3 و50/4 في تفسيره لقوله تعالى: ﴿وَأَنَّ ٱللَّهَ لَيْسَ بِظَلَّٰمٍ لِّلْعَبِيدِ﴾[سورة الأنفال: 51] و[سورة الحج: 10].

(5) في أ، ب: «مبالغة الظلم».

(6) قال الزمخشري في الكشاف 229/2 في شرحِه للآية 51 من سورة الأنفال: «وقيل: ظلاّم للتكثير لأجل العبيد، أو لأن العذاب من العظم بحيث لولا الاستحقاق لكان المعذب بمثله ظلاماً بليغ الظلم متفاقمه». وفي حواشيه: (قال محمود: وقيل: ظلام للتكثير لأجل العبيد، قال أحمد: وبهذه النكتة يُجاب عن قول القائل:

وقيل: فعّال هنا للنسبة كـ: (عطّار) و(بقّال)، ولذا قيل: إنه لم يقصد به المبالغة[1]. وقيل: نفي الظلاّم لازم لنفي الظالم[2]؛ لأنّه إذا انتفى أصل الظلم انتفى كماله، فنفي المبالغة كناية عن نفي الأصل. وقيل: هو لنفي أنواع الظلم. وقيل: إذا انتفى الظلم الكبير انتفى القليل؛ لأن الذي يظلم إنّما يظلم لانتفاعه بالظلم، فإذا ترك الكثير مع زيادة نفعه، فالقليل بالطريق الأولى.

وإلى هذا أشار المخزومي الشاعر في قوله: [البسيط]

العيبُ في الخامِلِ المغمورِ مغمورُ ... وعيبُ ذي الشرفِ المذكورِ مذكورُ

كفُوفةِ الظّفْرِ تَخْفَى من حَقَارَتها ... ومثلُها في سوادِ العينِ مشهورُ[3]

هذا الشعر- كما في اليتيمة- لأبي محمد طاهر بن الحسين بن يحيى المخزومي، وهو بصريّ المولد والمنشأ، رازيّ الوطن، حسن التصرّف في فنون الشعر، موف على أكثر شعراء العصر[4]، يُعادل من أهل العراق ابن نباتة، وأورد له غرراً من نظمه الذي هو روح الشعر، وذوب السحر[5]؛ كهذه القطعة التي أنشدها له المصنف. وفي معناها قول الآخر: [الكامل]

لا تحقر الرجلَ الرفيعَ دقيقةً ... في السّهو فيها للوضيع معاذرُ[6]

فكبائرُ الرّجلِ الصغيرِ صغائر ... وصغائرُ الرجلِ الكبيرِ كبائرُ[7]

وقلتُ: [السريع]

كم من عيوبٍ لفتىً عَدّها ... سِواهُ زيناً حسن الصنعِ

نفي الأدنى أبلغ من نفي الأعلى، فلم عدل عن الأبلغ؟ والمراد تنزيه الله تعالى وهو جدير بالمبالغة، فهذان الجوابان عتيدان في هذا السؤال».

(1) انظر الكشاف وحواشيه 388/4 في تفسير قوله تعالى: ﴿وَمَآ أَنَا۠ بِظَلَّٰمٍ لِّلۡعَبِيدِ﴾ [ق: 29].

(2) في أ: «الظلم».

(3) انظر البيتين في يتيمة الدهر 29/5، وفيها: «من مهانتها» بدل «من حقارتها».

(4) انظر ترجمته في السابق من يتيمة الدهر، والخزانة 53/6.

(5) في ب: «التبر».

(6) في ب، ط: «تخفض» مكان «تحقر».

(7) في أ: «صغيرة» مكان «صغائر».

فَنكْتَةُ الياقوتِ مذمومة   وهي التي تحمد في الجذعِ

• • •

إيقاع (أن) بعد عسى وإلغاؤها بعد كاد.

لأنّ المقارنة تقتضي ترك الموضوعة للاستقبال[1]، وهو في غاية الظهور، وقد ذكره المرزوقي[2] وغيره، وفي الحواشي قال: «(قال أفصح الفصحاء ﷺ: *كاد الفقرُ أَنْ يكونَ كفراً، وكادَ الحسد أن يغلب القدر*)»[3]. وهذا معروف في كلام العرب؛ كقول ذي الرمّة:

[الطويل]

وجدتُ فؤادي كادَ أَنْ يستخفّه   رجيع الهوى في بعض ما يتذكر[4]

وهو وإن سبقه الأصمعي إلى هذا؛ فإنّه كان يقول: لا يقول عربي: (كاد أن)، ولكن لا حجّة لأبي محمد في اتّباع الأصمعي وغيره في هذا، وقد أنشد في صدر هذا الكتاب:

[مشطور الرجز]

قد كادَ مِنْ طُولِ البِلى أنْ يَمْصَحا»[5]

وهذا تعنّت منه؛ فإنّ كلام المصنّف صريح في جوازه، لكنّه ليس بفصيح.

وخزعبلات[6]. بالخاء المعجمة والزاي والعين: جمع خُزَعْبلَة؛ وهي: الحديث المُسْتَظرَف

---

(1) في الأصل: «للاستعمال»، وأثبت الصواب من النسخ الأخرى.

(2) قال المرزوقي في شرح ديوان الحماسة 678/2 في حديثه عن البيت التالي:

وماذا عسى الحجّاجُ يبلغُ جَهدَهُ   إذا نحنُ خَلَّفْنا حَفيرَ زيادِ

«وعسى من أفعال المقاربة، والفعل بعده يصحبه (أن) في الكلام... إلاّ أنه في الشعر قد يشبه تكاد، وهو نظيره في أنه من أفعال المقاربة، فيُنزَعُ منه (أن) لأن الفعل بعد (كاد) يكون بغير (أن)». وانظر أيضاً 960/2.

(3) الحديث في إتحاف السادة المتقين 8/ 52 وكشف الخفاء 99/2 وفيه: «يسبق» بدل «يغلب»، وانظر: حلية الأولياء 53/3.

(4) الشطر الثاني من البيت في ب، ط: «خليع الهوى من أجل ما يتذكر». والبيت في ديوان ذي الرّمة 696/2 وفيه: «همّ أن» بدل «كاد أن». وفي الحاشية: «ويروى: كاد أن». وانظر: حواشي ابن بري: 118 والخزانة 350/9.

(5) حواشي ابن بري: 117 – 118، وانظر: الكتاب 160/3 وأدب الكاتب: 419 وشرح التصريح 207/1. والرجز المذكور لرؤبة بن العجاج، وقد سبق تخريجه ص 150.

(6) وردت هذه اللفظة في قول الحريري: «وفيما يُروى من خزعبلات العرب: أن امرأة من الجن...». وروى

والأُضْحوكَةُ، وفي القاموس: «الخَزَعْبَلُ -كَشَمَرْدَل-: الأحاديثُ المسْتَظْرفة. وكَقُذَعمِلٍ: الباطلُ، كالخُزَعْبِيل. والخُزَعْبِلَةُ: العجَبُ. والخُزَعبِيلَةُ: الأُضْحُوكَة»[1].

• • •

ويقولون لهذا النوع من الخضراوات المأكولة: ثلجم، وبعضهم يقول: شلجم- بالشين المعجمة- وكلاهما غلط على ما حكاه أبو عمرو الزاهد[2] عن ثعلب، ونصّ على أنّ الصّواب فيه أن يقال: سلجم، بالسّين المغفلة.

وفي الحواشي: «هكذا قال أبو عمرو، ولكن نصّ غيره على أن ترك الإعجام غلط وتصحيف، والصحيح أنّه أعجمي، أصله الشين المعجمة فعُرّب بالسين المغفلة، فللناطق به ما نوى»[3].

وقال بعض فضلاء العصر: إنها فارسية[4] بالشين والغين المعجمتين، كما وقع في شعر للفردوسي وغيره، ممّن يُستدلّ بكلامه في لغته[5]، لا شلجم بالجيم[6]، وما ذكره المصنّف نقله الميداني عن الأزهري[7]. [الرجز]

تَسْأَلُني بِرامَتَينِ سَلْجَما إنك لو سألتِ شيئاً أَمَما[8]

رواه الميداني: **[مشطور الرجز]**

حكاية عن امرأة تُحاجي كل مَنْ تلقاه من العرب وتغلبه.

(1) القاموس (خزعبل).

(2) هو أبو عمرو محمد بن عبد الواحد بن أبي هاشم، المعروف بغلام ثعلب (345 هـ): أحد أئمة اللغة المكثرين من التصنيف، من كتبه: «الياقوتة» و«غريب الحديث». شذرات الذهب 370/2، البغية 164/1، الأعلام 254/6.

(3) حواشي ابن بري: 119. وفي الصحّاح (شلجم): «الشلجم: نبت معروف».

(4) في ب: «إنّما اللفظة فارسية». وانظر المعرّب: 44.

(5) في أ، ب: «في لغتهم».

(6) العبارة في ط: «لا سلجم بالسين».

(7) انظر مجمع الأمثال 124/1 وتهذيب اللغة (سلجم).

(8) الرجز غير منسوب لقائل في الصحاح واللسان (سلجم). و«تسألني برامتين سلجما»: مَثَل ذكره الميداني في السابق من مجمع الأمثال.

لـو أنّــهـا تـطـلـبُ شـيـئـاً أَمـمَـا   تكلف الـبـكـريُّ أو تَـجَـشَّـمَـا[1]

المصراع الأول مَثَلٌ يُضرَبُ لمن يطلب شيئاً في غير محلّه، ورامة: هضبة أو جبل لبني دارم، أو موضع ثمَّة، وثنّي بتغليبه[2] على ما يجاوره، وليس[3] فيهِ ينبتُ السَّلجم؛ لأنّه ينبت في بساتين البلدان، وكانت امرأة سألت زوجها بتلك البادية سَلجماً تطعمه، فقال ذلك الشعر لها؛ يعني: كيف يكون السَّلجم هنا؟ ثمّ صَار مَثَلاً فيما ذكرناه.

ويقولون: جلستُ في فَيءِ الشّجرة، والصواب أن يقال: في ظلّ الشجرة.

الفرق بين الظلّ والفيء، وإن ذهب إليه بعض أهل اللغة[4]، فهما يستعملان بمعنى؛ إمّا لترادفهما كما هو مذهب في اللغة[5]، أو هو على التوسع والتسمّح. ولذا قال في الحواشي: إنّ الفيء وإن كان على ماذكره، فإنّه[6] لا يمتنع أن يقع موقع الظلّ؛ حيث كان ظلاً يُستظلّ به، فيقال: قعدت في فَيء الشجرة؛ أي: في ظلّها، وعليه قول الجعديّ في أهل الجنة:

[الخفيف]

فَـسَـلام الإلـــهِ يـغـدو عَـلـيـهِـمْ   وفُـيـوء الـفِـرْدَوس ذاتُ الـظِّـلالِ[7]

فأوقع الفيء موضع[8] الظلّ وإن كان الفيء أخصّ منه، أَلاَ ترى أن الجنّة لا شمس فيها حتى يكون فيها فيء»[9]. وفي فصيح ثعلب: الظلّ بالغداة، والفيء بالعشيّ[10]، قال حميد بن ثور:

[الطويل]

فَـلاَ الظِّلَّ مِـنْ بَـرْدِ الضُّحى نستطيعُهُ   ولا الـفَـيءُ مِـنْ بَـرْدِ العَشِيّ يَـرُوقُ[11]

---

(1) الرواية في ب، ط: «جاء به الكريُّ أو تجشما»، وانظر اللسان (سلجم).
(2) في ب، ط: «تغليباً».
(3) في ب، ط: «ولم يكن».
(4) في ب، ط: «اللغويين».
(5) انظر اللسان والقاموس (ظلل).
(6) في ب، ط: «المصنف».
(7) البيت في ديوان النابغة الجعدي: 231 وحواشي ابن بري: 120 واللسان (ظلل).
(8) في ب، ط: «موقع».
(9) حواشي ابن بري: 120.
(10) الفصيح وشرحه: 95. وانظر ما سبق من قول الشارح في «الظل» و«الفيء» ص 135.
(11) سبق تخريجه ص 135.

لأنّه[1] مِنْ فَاءَ: إذا رَجَع، فهو الظلُّ الراجعُ من جانبِ المغربِ الى جانب المشرقِ، وأصل الظلّ: مُطلق السَّتر، فلذا أطلق على ظلام الليل وظلّ الجنّة.

وفي كتاب الظاء للقزويني: ظلُّ الليلِ سواده، يقال: أتاني في ظلّ الليل، وهو استعارة، وقد اعترض على استشهاده بالبيت السّابق بأنّ تفرقته ليس لِماَ ذكرَهُ، بل للتفنّن[2] والهرب من ظاهر التكرار.

والدليل على أن الظلّ يكون بالعشيّ قولُ امرئِ القيس: [الطويل]

.... يَفيضُ عليها الظّلّ عَرْمَضُها طامي[3]

وأمّا حديث: «السلطان ظلُّ اللهِ في أرضهِ»[4]، فقد قيل في تفسيره: إن الظلّ هو النعمة، وقيل: الحفظ، وقيل: الهيبة. وقيل: الظلّ استعارة، ووجه التشبيه أنّ ظلّ الشيء يحكيه ويناسبه في الجملة، والسلطان كذلك؛ فإنّه ينتظم بوجوده مملكته، كما ينتظم بالحقّ –جلّ عن التشبيه والنظير– سلسلة المملكات، ولأنّ الظلّ يُتنعم به ويلتجأ إليه عند اضطرام شرر الشرر. ويناسبه قوله في الحديث: «يأوي إليه كلّ مظلوم»[5].

وقوله: **اسْتَذْرى**[6]. بالذال المعجمة، من الذَّرى؛ وهو كناية عن الِكنّ[7].

• • •

ويقولون: ما فعلت الثلاثة الأثواب، فيعرّفون الاسمين ويضيفون الأول منهما إلى الثاني، والاختيار أن يُعرّف الأخير من كلّ عدد مضاف.

---

(1) في ب: «لأن الفيء».
(2) في ط: «لليقين».
(3) سبق تخريجه ص 135.
(4) الحديث في شعب الإيمان، باب طاعة أولي الامر 17/6، وكتاب السنّة، باب ما ذكر عن النبي أنّه زجر عن سبّ السّلطان 473/2 وفيه: «لاتسبّوا السلطان؛ فإنّه ظل الله في الأرض». وانظر إتحاف السادة المتقين 9/ 78 وكتاب الضعفاء الكبير للعقيلي 3/ 354.
(5) لم أقف على الحديث.
(6) من قول الحريري في الدرة: «وقد فصل بعضهم أنواع الاستظلال؛ فقال: يقال: استظلّ من الحرّ، واستَذْرى من البرد، واستكنّ من المطر».
(7) في اللسان (ذرا): «والذَّرى: الِكنُّ. والذَّرى: ما كَنَّكَ من الرّيح الباردةِ من حائطٍ أو شجرٍ».

هذا ليس بممنوع، ويدلّ له[1] قوله: «والاختيار..».

قال في التسهيل: «إذا قُصد تعريف العدد أُدخل حرفه على الآخِر إن كان مضافاً، أو عليهما شذوذاً لا قياساً، خلافاً للكوفيين»[2].

وهل يصحّ أن يقال: الألف درهم، بتعريف المضاف فقط؟ حكى ابن عصفور جوازه[3]، وهو قبيح؛ لإضافة المعرفة فيه إلى النكرة.

ومن ثمّ امتنع: (الحسن وجه)، ولكن ورد: (الخمسة أثواب)، ووقع في صحيح البخاري: «وأتى بالألف دينار»[4]. والمانع لِماَ ذكره المصنف قاسه[5] على (الحسن وجه)، والفرق واضح.

ولا يجوز أن يتعرّف الاسم من وجهين. هذا وإن اشتهر ليس بمسلّم رواية ودراية، ألا ترى أن (أيّاً) الموصولة تتعرّف بالصلة والإضافة في قولهم: أيّهم فعل كذا؟

وقال الرضي: لا مانع من اجتماع تعريفين مختلفين[6]؛ نحو: زيدنا ويا زيدنا، باجتماع[7] تعريف العلمية والإضافة، وتعريف العلمية والنداء. ولا حاجة إلى ادّعاء تجريده من أحد التعريفين كما قيل.

وقوله: **إنّ تعريف الاسم الأوّل وحده منافٍ لإضافته إلى النكرة المنكرة له.** ليس بشيء؛ لأنّ[8] إضافته إلى النكرة تخصصه لا تنكره، وقد سمع ما أنكره، كما مرّ.

عُرّف الاسم الأول في العدد المركب. فإن قلتَ: العدد المركب مبني و(أل) لا تدخل على المبنيات، قلت: قد نصَّ النحاة على جوازه هنا[9]، خاصة لعروض البناء فيه.

---

(1) في ب، ط: «عليه».
(2) التسهيل: 19–20، وانظر الإنصاف 312/1.
(3) قال ابن عصفور في المقرّب: 311: «وتعريف المضاف من الأعداد بإدخال الألف واللام على ما أضيف إليه؛ نحو: ثلاثة الأثواب، وقد حُكي إدخال الألف واللام عليهما».
(4) لم أقف عليه في صحيح البخاري.
(5) في أ، ب، ط: «قياسه». وانظر الارتشاف 366/1.
(6) شرح الكافية للرضي 141/1 و274.
(7) في ب، ط: «اجتمع».
(8) في أ، ب، ط: «إذ».
(9) انظر: التسهيل: 119 وشرح الكافية للرضي 147/2 والارتشاف 366/1.

وقوله: **إن المميز لايكون معرّفاً بالألف واللام.** ليس بشيء؛ لأنّ الكوفيين جوّزوا تعريف التمييز– كما صرّح به النحاة[1] – فلا حاجة إلى تكثير السواد بالمسائل المشهورة.

• • •

ويقولون في الثياب المنسوبة إلى ملك الرّوم: مَلِكية– بكسر اللاّم– والصواب فيه: مَلَكية بفتح اللاّم– كما يقال في النسب إلى نمر: نمريّ.

وبيّن[2] المصنف علّته؛ وهي التخفيف، لكنّه غير متعين كما زعم[3]. قال في التسهيل: «تُفتح غالباً عينُ الثلاثيّ المكسورة، وقد يفعل ذلك بنحوِ (تغلب)، وفي القياس عليه خلاف»[4]. وفي شرحه: «الفتح عند المبرّد مطرد، وعند الخليل وسيبويه مقصور على السماع»[5]... إلى آخر ما فصّله. فقد علمت ما في كلامه من القصور.

• • •

ويقولون: انساغ لي الشراب فهو منساغ، والاختيار: ساغ فهو سائغ.

قال ابن برّي: «هذا حكم بغير بيّنة، ولا مانع ممّا منعه؛ كما قالوا: انحسم الداء[6]، وإن كان محسوماً، وانفرج القباء، وإن كان مفروجاً، ووجه امتناعه عنده[7] أن باب (انفعل) حقّه أن يكون مطاوعاً لفعل ثلاثي متعدّ؛ نحو: كسرته فانكسر، و(ساغ) عنده لازم، لكنه غير مسلّم؛ لأنّه جاء متعدّياً كما قاله ابن السكيت في باب ما يُقال بالياء والواو؛ حيث قال: ساغ الطعام يسوغه ويسيغه[8]، فعلى هذا يصحّ (انساغ)، وعليه قول ابن دريد: [الرجز]

وَمِـنـه مـا تَـقـتـحِـمُ الـعَـيْـنُ فَـإنْ ذُقْـتَ جَنَاهُ انساغَ عَذْباً في اللُّهَا»[9]

---

(1) انظر: التسهيل: 115 والإنصاف 312/1 وشرح الكافية للرضي 223/2 والارتشاف 384/2.
(2) في ب، ط: «لم يبين».
(3) في أ، ب «زعمه».
(4) التسهيل: 263.
(5) انظر: الارتشاف 285/1 وشرح التصريح 329/2.
(6) في الأصل: «الدواء»، والصّواب ما أثبته من النسخ الأخرى.
(7) أي: عند الحريري.
(8) قال ابن السكيت في إصلاح المنطق: 135: «ويقال: ساغ الرّجلُ طعامَهُ يَسيغُه، وبعضهم يقول: يسوغه. الجيّد: أساغ الطعام، بألف».
(9) حواشي ابن برّي: 122. والبيت أحد أبيات المقصورة لابن دريد، انظر شرح المقصورة لابن خالويه: 355

وابن دريد إمام ثقة، يُجعل ما يقوله بمنزلة ما يرويه، فلا يتوهم أنّه ليس ممّن يحتجّ بكلامه، ولا يرد عليه أنّه يقال: أساغه أيضاً، كما في الأساس[1]. وعنده أنّ (انفعل) يجوز أن[2] يكون مطاوعاً للمزيد كما مرّ؛ لأنّه خلاف المتبادر المعروف.

قلت: هذا كلّه تعسّف وعدول عن الجادة، دعاه إليه عدم وجود ما يثبته صريحاً، ونحن بحمد الله في غنية عنه، فإنّ الإمام الصّاغاني حكى «أساغه فانساغ»[3]، وتبعه صاحب الطلبة فقال: «يقال: أساغَ فلانٌ طعامَهُ، وساغَهُ لغةٌ فيه أيضاً»[4].

وفي النبراس: «يقال: ساغَ الشرابُ يَسوغُ سَوْغاً: أي سَهُلَ مدخَلُهُ في الحلق، وسُغته أنا أسوغهُ وأسيغُهُ، يتعدّى ولا يتعدّى، والأجود: أسغته إساغة».

• • •

ويقولون للندّ المتخذ من ثلاثة أنواع من الطيب: مثلث، والصواب أن يقال فيه: مثلوث؛ كما قالت العرب: حبل مثلوث، إذا أُبرمَ على ثلاث قوى.

الذي صرّح به أئمة اللغة مخالف لما ادعاه، فإنه يُقال: ثلّث- مشدّداً- أو يقال مخفّفاً؛ بمعنى: أخذ الثلث ونقصه من أصله، وبمعنى[5]: صيّره ثلاثاً[6].

وفي القاموس (مثلث) بهذين المعنيين أيضاً؛ حيث[7] قال: «والمُثلَّثُ: شرابٌ طُبِخ حتّى ذهب ثُلُثاه، وشيْء ذو ثلاثةِ أركانٍ»[8].

وفي كتب اللغة[9]: شيءٌ مثلث: موضوع على ثلاث طاقات[10]، قاله الأنصاري، وزاد:

ولابن هشام اللخمي: 376.

(1) في الأساس (سوغ): «ساغ لهُ الطعام والشراب، وأساغه الله تعالى».

(2) قوله: «يجوز أن» سقط من ب.

(3) التكملة والذيل والصلة (سوغ).

(4) طلبة الطلبة: 215.

(5) سقطت من ب.

(6) اللسان (ثلث).

(7) سقطت من ب.

(8) القاموس (ثلث).

(9) العبارة في ب، ط: «وفي غيره...»

(10) انظر اللسان والتاج (ثلث).

والمثلث: الشراب الذي طُبخ حتى ذهب ثلثاه، ومثلث الند من الأوّل؛ لأنّه مركب من ثلاثة أجزاء.

وقال ابن برّي: «الفصيح أن يستعمل (فعلت) مخففاً في المصنوعات، عند عدم إفهام المبالغة أو التأكيد، حتى إذا[1] صرت إلى تكثير الأعداد قلت: ثلّثت القوم وربّعتهم، إلى العشرة مشدداً»[2]. فيصح (مثلث) لورود (ثلاث) و(أربع) و(خمس)... إلخ.

وقد قال هو[3] في مقاماته: «فتربَّع صاحبُ مَيْمنَتِهِ في نظمِهِ، وتسبعَ صاحب مَيْسَرتِه [على رَغْمِهِ][4]»[5]. وقال: «أَيَجِبُ الغُسْلُ على مَنْ أَمْنَى؟ قال: لا، وَلَوْ ثنّى»[6]. فاستعمل (فعّل) من العدد وخالف نفسه!

وفي بعض النوادر: أنّ إبراهيم بن المهدي وصف لنديم له طيب ندّ اتخذه [من ثلاث][7]، ثم أتاه بقطعة منه فألقاها على مجمرة ووضعها تحته، فخرجت منه ريح في أثناء تجمره، فقال: ما أجد هذه المثلثة طيّبة. فقال له: أي فديتك، قد كانت [طيبة حين كانت][8] مثلثة، فلمّا ربّعتها خبثت!

وممّا يضاهي هذه النادرة: ما حكي من أنّ البديع[9] دخل على الصاحب بن عبّاد، وأراد أن يجلس فضرط، فقال: صريرُ التَّخْتِ. فقال الصّاحب: بل صريرُ التّحتِ! فخجل البديع وانقطع عنه بعد ذلك[10]، فكتب إليه الصّاحب: [البسيط]

قُـلْ للصّفيريّ لا تذهب على خَجَلٍ   مـن ضرطةٍ أشبهتْ نـايـاً على عُـودِ

(1) في ب: «لو».
(2) حواشي ابن بري: 124.
(3) في ب: «المصنّف».
(4) ما بين قوسين سقط من الأصل.
(5) مقامات الحريري، المقامة المغربية: 139 وفيها: «فيُرَبِّعُ... ويُسَبِّعُ...».
(6) مقامات الحريري، المقامة الطيبية: 274.
(7) زيادة من ط.
(8) ما بين القوسين سقط من الأصل وأ.
(9) هو أبو الفضل أحمد بن الحسين بن يحيى المعروف ببديع الزمان الهمذاني (398 هـ): لغوي، أديب، مبتدع فنّ المقامات. معجم الأدباء 265/1، الهدية 69/1، معجم المؤلفين 209/1.
(10) انظر الخبر في: الكناية والتعريض للثعالبي: 29 ومعجم الأدباء 280/1 ومعاهد التنصيص 117/4.

فـإنَّـهـا الـرِّيـحُ لا تسطيعُ تَـدْفَـعُـهـا إذ لستَ أنـت سُليمانَ بـنَ داوُدِ[1]

ونام عند المعتمد[2] بعض النّدماء، فخرج منه ريح، فلما شعر به قال معتذراً: هذا النوم سلطان. فقال بعض الندماء[3]: نعم، وقد ضُربت طبوله! ثمّ قال: إني رأيت أنّ الأمير قد حملني على فرس. فقال: نعم، وقد سمعنا صهيله! ولولا حبّ الظرفاء للدّعابة[4] لم يكن [مثل][5] هذا من مكارم الأخلاق.

وأين هو من قصة حاتم إذ كلمته امرأة في حاجة لها، فضرطت، فقال لها: ارفعي صوتك فإنّي أصمّ. فسُرّي عنها، وكان هذا سبب تلقيبه بالأصمّ.

وللخليل بن أحمد الشجري[6]: [الطويل]

إذا نـامـتِ الـعَـيْـنـانِ مِـنْ مُـتيـقّـظٍ تـراخـتْ بلا شَكٍّ تشانيج فَقْحتِهِ[7]

فَـمَـنْ كـانَ ذا عَـقْـلٍ سيعذرُ ضارطاً ومن كان ذا جَهْلٍ ففي وسط لحيتِهِ[8]

قولهم: صبي مجدر، والصواب: مجدور؛ لأنّه داء يصيب الإنسان مرّة في عمره من غير أن يتكرر عليه، فلزم أن يبنى منه المثال على مفعول.

في الصحّاح: «الجُدَريّ: بضمّ الجيم وفتح الدال، وبفتحها- لغتان- تقول منه: جُدّرَ

---

(1) رواية البيتين في ديوان الصّاحب: 217:

يا بن الخضيري لا تذهب على خجلٍ لـحادثٍ منك مثل الـناي والـعودِ

فـإنّـهـا الـريـح لا تسطيع تحبسها إذ لستَ أنـت سليمان بـن داوُد

على أنّ القصة حدثت مع فقيه يُعرف بابن الخضيري، وفي معجم الأدباء 260/2 ذكر ياقوت رواية القصة على لسان بديع الزمان، وأنّ بطلها فقيه اسمه «ابن الخضيري»، وذكر البيتين.

(2) هو المعتمد على الله أبو العباس أحمد بن جعفر بن المعتصم (279 هـ): خليفة عباسي، أفضت إليه الخلافة بعد المهتدي بالله سنة (256هـ). فوات الوفيات 64/1، سير أعلام النبلاء 368/10، الأعلام 106/1.

(3) في ب،ط: «فقال رجل..».

(4) في ب،ط: «للمداعبة».

(5) زيادة من ب، ط.

(6) كذا في الأصل وجميع النسخ، ولعلّه: الخليل بن أحمد بن محمد السّجْزي المعروف بابن جَنْك (378 هـ): كان فقيهاً، شاعراً، محدّثاً، وقاضياً بسمرقند. معجم الأدباء 303/3، الأعلام 314/2.

(7) في ب: «مرابط».

(8) في أ، ب: «ففي أصل». وقد نُسب البيتان في معجم الأدباء 246/4 إلى القاضي التنوخي.

الرّجل فهو مُجَدَّرٌ»[1].

وفي الأساس ذكر (مجدّراً) و(مجدوراً)[2] فلا وجه لإنكاره، وليس كل فعّل للتكرير والتكثير، فقد يجيء بمعنى فَعَل كثيراً[3]، مع أن التكرير والتكثير محقق هنا، باعتبار أفراد حبّاته[4]، وهو في غاية الظهور.

• • •

قَمِئَ الرجل، ودَفِئَ اليوم، والصواب أن يقال فيهما: (قَمُؤَ) و(دَفُؤَ) لينتظما في سلك غيرهما من أفعال الطبائع.

قمئ- بالقاف والميم والهمزة- بمعنى: صار قميئاً؛ أي: حقيراً[5]. ودفئ- بدال مهملة وفاء وهمزة- بمعنى: صار في كِنّ من البرد يسخنه[6].

وقال ابن بري: «حكى ابن القطاع: قَمُؤَ الرجل قماءة، وقَمِئ قمأً، بالقصر»[7]. وفي القاموس: «دَفِئَ كـ: فَرِحَ وكَرُمَ»[8].

إذا عرفت[9] ما في كلامه من الخطأ، فإنّ ما ذكره غير مطرد، وكون (قمئ) و(دفئ) من أفعال الطبائع[10]، وهم على وهم.

ومن أوهامهم في هذا الباب قولهم: تَبَرَّيْتُ من فلان؛ بمعنى: برئت منه، فيخطئون فيه؛ لأن معنى تبرّيت: تعرّضت؛ مثل انبريت.

ما أنكره معروف عند أهل العربية، ومسموع من العرب كثيراً، حتى ظنّه بعضهم مقيساً

---

(1) الصحاح (جدر).
(2) في الأساس (جدر): «وجُدِر الصبي وجُدِّر، وهو مَجْدُورُ الوجه ومجدّر».
(3) ليست في أ،ب.
(4) في ب،ط: «موصوفيه».
(5) اللسان (قمأ).
(6) اللسان (دفأ).
(7) حواشي ابن بري: 125، وانظر قول ابن القطاع في أفعاله 53/3.
(8) القاموس (دفأ).
(9) العبارة في ب، ط: «ومن هذا يعرف».
(10) في ب: «الطبيعة».

مطرداً مطلقاً[1]، وقال المبرّد في المقتضب: «اعلم أنّ قوماً من النحويين يرون بدل الهمزة من غير علّة جائزاً، فيجيزون (قَرَيْتُ) و(اجتريت) في معنى: (قرأت) و(اجترأت)، وهذا القول لا وجهَ لَهُ عندَ أحدٍ ممّن تصحّ معرفته؛ فلا رسم له عند العرب»[2].

والذي أنكره نقله بعضهم لغة لبعض العرب، ولو لم يكن مطرداً عندهم لم يكن لغة، فإن جنح القائل إلى هذا[3]، لم يرد عليه ما قاله المبرد.

وفي شرح الفصيح أنهم قالوا في (أومأت) و(توضأت): (أوميت) و(توضيت). ووقع مثله في كثير من الأحاديث أيضاً، وقُرِئَ بِهِ أيضاً في القراءات[4] الشواذ؛ كقوله تعالى: (تُرجِئ من تشاء)[5]. وفي الحديث: «كان إذا مشى تكفّأَ تكفّياً»[6]؛ أي: تمايل إلى قدّام، رُوي مهموزاً وغير مهموز.

فقول زين العرب[7]: إنّه مهموز؛ لأنّه[8] ينقل من الصحيح ك: تقدم تقدّماً، ولو خفّف ألحق بالمعتل، وهو كذلك في بعض النسخ ك: تسمّى تسمياً، فخفّف المصدر دون الفعل لاستثقال الضمّة.. غير موجه؛ لما عرفت من أنّه غير مخصوص بالمصدر ولا بالضمّ، وكذا ما في كشف البزدوي[9] في بحث الأهلية من قوله: إنّ التجزي أصله: التجزؤ –بالهمز– لكن الفقهاء ليّنوا الهمزة تخفيفاً كما هو مذهب[10] العرب في المهموزات، فصار: تجزوٌ –بالواو– لوقوعها ساكنة في الطرف مضموماً ما قبلها، فقالوا: التجزي، ومثله: التوضي، من الوضوء.

---

(1) انظر: إصلاح المنطق: 154 ومجالس ثعلب 485/2.

(2) المقتضب 165/1.

(3) العبارة في ب،ط: «فإن صحّ القول بهذا».

(4) في أ،ب، ط: «بعض».

(5) من الآية: ﴿تُرْجِى مَن تَشَآءُ مِنْهُنَّ وَتُـْٔوِىٓ إِلَيْكَ مَن تَشَآءُ﴾ [الأحزاب: 51]. والقراءة المذكورة هي قراءة ابن كثير وأبي عمرو وابن عامر ويعقوب وأبي بكر؛ انظر: السبعة لابن مجاهد: 523 والنشر في القراءات العشر 406/1 وإتحاف فضلاء البشر: 356.

(6) الحديث في المستدرك على الصحيحين 2/ 606 ومسند أحمد 3/ 270 وفي النهاية 183/4: «وفي صفة مشيه ﷺ: كان إذا مشى تكفّى تكفياً؛ أي: تمايل إلى قدام، هكذا رُوي غير مهموز، والأصل الهمز، وبعضهم يرويه مهموزاً».

(7) في ب، ط: «بعض الناس».

(8) في ط، أ: «لكنه».

(9) هو كتاب «كشف الأستار» في التفسير، للإمام علي بن محمد البزدوي (482 هـ). انظر الكشف 1485/2.

(10) في ب، ط: «طريقة».

ومن هنا عرفت أنّ كلام المصنف من أصله غير صحيح؛ إذ أطلقه في محل التقييد لما في هذه المسألة من الاختلاف الذي عرفته.

• • •

ويقولون للأنثى من ولد الضأن: رِخلة، وهي في اللغة الفصحى: رَخِل -بفتح الراء وكسر الخاء- وقد قيل فيها: رِخْل -بكسر الراء وسكون الخاء- وعلى كلتا اللغتين لا يجوز إلحاق الهاء بها؛ لأن الذّكر لا يشركها في هذا الاسم.

في كلامه خَلَل من وجوه؛ لأنّ قوله: «في اللغة [الفصحى]»[1] مع عدّه من الأوهام، جمع بين الضبّ والنون.

وفي القاموس: «رِخل -بالكسر، وبهاء، وكَكَتِفٍ-: الأنثى من أولاد الضَّأنِ»[2].

وما ذكره من القاعدة مخالف لِمَا في كتب العربية، وتفصيله: أنّ الصفة إمّا أن يصلح لفظها ومعناها للمذكر والمؤنث كـ: (حسن) و(قبيح)، فيُذكرّ مع المذكّر، ويؤنث مع المؤنث.

والثاني: أن يكون معنى الصفة ولفظها مختصّاً بالمذكر أو بالمؤنث؛ فالأول كـ: (أكمر) في الكبير الكمرة؛ وهي رأس الذكر، فإن (أفعل) لا يوصف به إلاّ المذكر، ومعناه مختصّ به. ومثال الثاني: (عذراء)، فلفظ (فعلاء) لا يوصف به إلاّ المؤنث، وكذا معناه وهو البكارة.

والثالث: أن يكون معنى الصفة مختصاً بأحدهما، ولفظه باعتبار زنته غير مختص كـ: (حائض)، فإن معناه يختصّ بالنساء، و(فاعل) لا اختصاص له بأحدهما، و(خصِي) فإنه يختصّ بالذكور، و(فعيل) غير مختص.

والرابع: أن يكون المعنى مختصاً، واللفظ مختصّ بأحدهما، كـ: (كبر العَجُز) الموجود في الإناث والذكور، فإنّ العرب وصفت به المذكر فقالت: رجل آلي- من الألية [بمعنى العجز][3] -على وزن أفعل، ولم تقل: امرأة ألياء، ولكن تقول: عجزاء، ولا تقول: رجل أعجز، فالمعنى مشترك، واللفظ مختصّ فيهما[4].

---

(1) سقطت من الأصل.

(2) القاموس (رخل).

(3) زيادة من ب.

(4) انظر: المقتضب 163/4-164 والإنصاف 759/2 - 777.

هذا مما ينبغي حفظه، وإذا عرفته فاعلم أنّه لا خلاف بين أهل العربية في مطابقة الأول لموصوفه تذكيراً وتأنيثاً ما لم يؤول، كما لا خلاف فيما اختصّ بقبيل أنّه يلزمه حكمه أيضاً، فإن اختصّ بالمذكر لزم تذكيره، وإن اختص بالمؤنث لزم تأنيثه، وإنمّا الخلاف بين البصريين والكوفيين فيما اختصّ معناه بالمؤنث دون لفظه كـ: (حائض)، هل يلزم تذكيره[1] وعدم لحاق التاء له لعدم الحاجة إليه أم لا؟ فذهب إلى كلّ من المذهبين فريق[2]– كما فصّله النحاة– فما ذكره المصنف أحد القولين.

وقد جمع (رَخِل) على (رُخال) بضمّ الراء، وهو مما جُمع على غير قياس؛ كما قالوا في المرضع: (ظِئْر) و(ظُؤار)، وفي ولد البقرة الوحشية: (فرِير) و(فُرار)، وللشاة الحديثة العهد بالنتاج: (رُبّى) و(رُباب)، وللعَظْم الذي عليه بقية لحم: (عَرْق) و(عُراق)، وللمولود مع قرينه: (تَوْءم) و(تُؤَام).

كون المولود مع قرينه: توءم لا توءمان، فلا يُقال للواحد: توءم، مذهب الخليل[3]، وكثير من أهل اللغة وغيرهم يقول: توءم يقال للواحد، وهما توءمان[4]، والأنثى توءمة، والمرأة[5] مُتْئِم ومتئمة ومتآم، وتاؤه بدل من واو، وقيل: إنّها أصلية، كما في شرح الفصيح.

والمعروف في صيغ الجمع: فِعال –بكسر الفاء– وأمّا بضمّها فعلى خلاف القياس كما ذكره؛ لأنّه من أبنية المصادر والمفردات كـ: (نباح) و(صراخ)[6]. وإذا استعمل بمعنى الجمع اختلف فيه؛ فقيل: هو اسم جمع لا جمع[7]، وقيل: إنه جمع أصلي، وقيل: إنه جمع، ولكن الأصل فيه الكسرة، والضمّ فيه بدل من الكسر، كما أنه بدل من الفتح في نحو (سكارى). وهذا اختاره الزمخشري في كشافه[8]، ورده أبو حيان وشنع عليه فيه بما فصّله في البحر[9].

---

(1) في أ: «تنكيره».

(2) انظر ص334.

(3) العين (توم).

(4) انظر التهذيب (توم) والصحاح (تام).

(5) في ب: «والوالدة».

(6) انظر الارتشاف 201/1 و223.

(7) انظر الارتشاف 194/1.

(8) قال الزمخشري في الكشاف 513/1 في تفسير قوله تعالى: ﴿لَا تَقْرَبُوا۟ ٱلصَّلَوٰةَ وَأَنتُمْ سُكَٰرَىٰ﴾ [النساء: 43]: «وقرئ: سَكارى– بفتح السين– وسكرى، على أن يكون جمعاً؛ نحو: هلكى وجوعى».

(9) قال أبو حيان في البحر المحيط 649/3: «وقرأ الجمهور: سُكارى– بضمّ السين– واختلفوا هل هو جمع

والوارد منه في كلام العرب ألفاظ محصورة اختُلف في عدّها؛ فقيل: إنها ثمانية، ونظمها صدر الأفاضل فقال: [الرمل]

ما سمعنا كلماً غير ثمانٍ هي جمع وهي في الوزن فُعالُ
فُرُبابٌ[1] وفُرارٌ وتُؤامٌ وعُرام وعُراق ورُخالُ
وظُؤارٌ جمع ظِئرٍ وبُساطٌ جمع بُسط، هكذا فيما يقالُ[2]

ونُسبت هذه الأبيات للزمخشري، والأصحّ ما ذكرناه. وهذا اقتصار على المشهور منها كما في الفصيح وشروحه، وقد زادوا عليها ألفاظاً أخر[3] ستراها مبيّنة هنا بعد شرح هذه، وهي كلّها مشروحةٌ في المتن غير (عُرام) بعين وراء مهملتين: وهو بمعنى (عُراق)، وقد فسّره المصنف أيضاً. و(بُساط) حمع بسْط: وهو الناقة تُخلَّى مع ولدها[4]. وممّا زيد على هذه: (أُناس) بمعنى النّاس، و(ظُهار) جمع ظهر: وهو سهم مخصوص؛ وهو ما جُعل من ظهر عَسِيبِ الرّيش، وهو الشِّقّ الأَقْصَرُ منه، وهو أجودها[5]، كما قاله القزاز.

و(بُراء) جمع بُرْأة: وهو قتيرة الصائد[6]، وأمّا جمع بَريء فقال السّهيلي: أصله بُرآء كـ: كرماء، فحُذفت منه إحدى الهمزتين للتخفيف، فوزنه: فُعاء، وانصرف لأنّه أشبه فُعالاً، وقيل: إنه كـ: (فُرار)، ووزنه: فُعال. قال السّهيلي: وليس بشيء. وقال ابن النحاس[7]: البصريون لا يعرفون ضمّ الباء فيه، وإنّما هي مكسورة كـ: كرام، وأمّا (بَراء) بالفتح فمصدر كـ: سلام.

تكسير، أم اسم جمع؟».

(1) في أ: «ضراب».
(2) نسب الأبيات في المزهر 72/2 للزمخشري، وذيّل عليه السيوطي بما فاته فقال:
ولقد زِيد ثُناء وبُراء ورُذالٌ ونُذال وجُفالُ
وكُبابٌ في كبابي ليس مع كتب القالي فهيا يا رجال
(3) انظر ما زِيد من الألفاظ في كتاب ليس في كلام العرب لابن خالويه: 24 وأمالي الزجاجي: 81 والمزهر 72/2.
(4) اللسان (بسط).
(5) اللسان (ظهر).
(6) في اللسان (برأ): «والبُرْأة -بالضمّ-: قُتْرَةُ الصائد التي يكمن فيها، والجمع: بُرَأ».
(7) هو محمد بن إبراهيم بن محمد، بهاء الدين الحلبي (698 هـ): شيخ العربية بمصر، من كتبه: «التعليقة» في شرح ديوان امرئ القيس، «هدي أمهات المؤمنين» وله نظم. سير أعلام النبلاء 202/17، البغية 13/1، الأعلام 297/5.

و(طوّال) جمع طويل، و(ثُناء) جمع ثني، و(رُذال) جمع رَذْل، و(نُذال) جمع نَذْل، وهما بمعنى خسيس، ذكرها ابن خالويه(1). و(ظُباء) جمع ظُبية -بالضمّ- وهي مُنْعَرجُ الوادي(2)، و(كُباب): وهي الكثير المتراكب من الإبل، كما في الجمهرة(3).

و(مُلاء) جمع لِملاء -بالكسر- كما في الجمهرة أيضاً(4). و(قُماش) للمجتمع من كلّ رديء، كما في المحكم(5). و(سِحاح) و(سُحاح) بمعنى سِمان(6)، كما ذكره القزاز. و(رُعاء) جمع راع، كما في البحر(7). و(لُهاث) باللام والهاء والمثلثة في آخره نقط: الخُوص، كما في الذيل والصِّلة عن الفراء(8)، وقياسه الكسر كغيره من هذا الباب.

وقوله: **كالدّرّ أَسْلَمه النّظام**(9)؛ أي: انقطع سلكه فتبدد. وهو من بليغ الكلام الذي يعرفه من ذاق لطائف العربية.

• • •

ويقولون: سُررتُ برؤيا فلان، إشارة إلى مَرْآه، فيوهمون فيه كما وهم أبو الطّيب(10).

هذا بناء على أنّ (رأى) مشترك، ففرّقوا بين المصدرين فيه؛ فيقولون(11) لِما يُرى في اليقظة: رآه رؤية، ولِما يُرى في النّوم والحلم: رآه رؤيا. وفيه ثلاثة أقوال لأهل اللغة:

• أحدها: ما ذكره المصنّف.

---

(1) انظر: ليس في كلام العرب: 24.
(2) اللسان (ظبا).
(3) جمهرة اللغة (كبب).
(4) جمهرة اللغة (ملا).
(5) المحكم (قمش).
(6) في جميع النسخ: «ساءة»، وأثبت الصواب كما في اللسان (سحح).
(7) البحر المحيط 297/8 في تفسير قوله تعالى: ﴿حَتَّىٰ يُصْدِرَ ٱلرِّعَآءُ﴾ [القصص: 23].
(8) التكملة والذيل والصلة (لهث).
(9) من رجز استشهد به الحريري، وتمامه:

قالت لها ودمعها تُؤامُ
كالدّرّ إذْ أسلمه النّظامُ:
على الذين ارتحلوا السّلامُ

(10) تمام قول الحريري: «والصحيح أن يقال: سررت برؤيتك؛ لأنّ العرب تجعل الرؤية لما يُرى في اليقظة، والرؤيا لما يرى في المنام».
(11) في ب، ط: «فقالوا».

• والثاني: أنهما بمعنى، فيكونان يقظة ومناماً.

• والثالث: أن (الرؤية) عامة، و(الرؤيا) تختصّ بما يكون في اللّيل، ولو يقظة[1].

فقول المتنبي لبدر بن عمار[2] من قطعة – وقد سامره في بعض الليالي –: [الطويل]

مَضَى اللّيلُ والفضلُ الذي لَكَ لا يمضي ... ورُؤْياكَ أَحلى في العُيونِ من الغُمْضِ[3]

على أحد الأقوال محتاج إلى الدليل[4]، ولذا قيل: حقّه أن يقول: «ولقياك» بدل «رؤياك» فهو على هذا استعارة، شبه بالحلم لاستغرابه، كأنه لا يتيسر لمثله حقيقة مسامرته، أو هو مجاز مرسل؛ لوقوع الرؤيا غالباً ليلاً.

وقال ابن برّي: «الرؤيا وإن كانت في المنام، فالعرب استعملتها في اليقظة كثيراً، فهو مجاز مشهور؛ كقول الراعي[5]: [الطويل]

ومُسْتَنبحٍ تَهوي مَساقِطُ رَأسِهِ ... على الرّحْلِ في طَخْياءَ طُلْسٍ نجومُها

رفعتُ لها مشبوبة عصفتْ لها ... صباً تَزْدَهيها مرةً وتُقيمُها

فكبَّر للرُّؤيا وهشَّ فؤادُهُ ... وبشَّرَ نفساً كان قبلُ يَلومُها[6]

وعليه أكثر المفسّرين في قوله تعالى: ﴿وَمَا جَعَلْنَا ٱلرُّءْيَا ٱلَّتِىٓ أَرَيْنَٰكَ إِلَّا فِتْنَةً لِّلنَّاسِ﴾ [الإسراء: 60] يعني: ما رآه ليلة المعراج يقظة، على الصحيح»[7].

---

(1) اللسان (رأي).

(2) هو أبو الحسين بدر بن عمار بن إسماعيل الأسدي، كان والياً على طبرية وقائداً لجيشها، قصده أبو الطيب وامتدحه.

(3) البيت في ديوان المتنبي 219/2 والاقتضاب: 180 وحواشي ابن بري: 127 والغيث المسجم 122/2 وتصحيح التصحيف: 290 وكشف الطرة: 250

(4) في أ، ب، ط: «التأويل».

(5) هو عبيد بن حصين بن معاوية بن جندل النميري (90هـ): شاعر معاصر لجرير والفرزدق، كان من جلة قومه، له ديوان شعر مطبوع. الشعر والشعراء 415/1، سير أعلام النبلاء 480/5، الأعلام 189/4.

(6) الأبيات في ديوان الراعي: 152 والاقتضاب: 180، وانظر الثالث– وهو موضع الشاهد–في تهذيب اللغة (هش) وحواشي ابن بري: 126 والروض الأنف 149/2 وكشف الطرة: 251.

(7) حواشي ابن بري: 126.

وقيل: إنّ المتنبّي أراد أنه يراه[1] يقظة، مع أن رؤياه في النّوم ألذّ من الغمض والنوم[2]، وهو بعيد من السياق. وفي الروض الأنف: «الرؤيا تكون بمعنى الرؤية؛ كما في قول الراعي»[3]. والغمض: تطبيق الجفن على العين، ويكنى به عن النوم. وقوله: «*اليقظة*» *بفتحات وتسكين القاف، إنه ضرورة*؛ كقول التّهامي[4]: [الكامل]

فالعيشُ نومٌ والمنيَّةُ يَقْظَةٌ والمرءُ بينهما خيالٌ سارِ[5]

ويجانس هذا الوهم قولهم: أبصرت هذا الأمر قبل حدوثه، والصواب أن يُقال: بَصُرت– بضم الصاد– لأنّ العرب تقول: أبصرت بالعين، وبصُرت من البصيرة.

ليس هذا كما زعم؛ لاستعمال كلّ منهما بمعنى الآخر. وقال ابن بري: «قوله تعالى: ﴿فَبَصُرَتْ بِهِۦ عَن جُنُبٍ﴾ [القصص: 11] بمعنى: أبصرته. وفي المَثَل: لأُرِيَنَّكَ لَمْحاً بَاصِراً[6]، وفسّر (باصراً) فيه بـ (مبصر)؛ كـ: (طائع) و(مطيع)، و(نائل) و(ناصب) بمعنى (منيل) و(منصب). وقال أبو عبيدة في كتاب المجاز: بصرت به وأبصرته: بمعنى، وفي الحديث: (فَبَصُرَ بحمارِه)[7]؛ أي: أبصره»[8].

والتبصّر يكون بمعنى التأمل، قال الزمخشري في شرح مقاماته: «التبصّر: التأمل وطلب الإبصار، وقال زهير: [الطويل]

تَبَصَّر خَليلي هَلْ تَرى من ظَعَائِنٍ ....»[9]

---

(1) في أ، ب، ط: «رآه».

(2) انظر حواشي ابن بري: 127.

(3) الروض الأنف 149/2.

(4) هو أبو الحسن علي بن محمد بن فهد التهامي (416 هـ): شاعر مشهور من أهل تهامة، له ديوان شعر مطبوع. وفيات الأعيان 378/3، سير أعلام النبلاء 244/13، الأعلام 327/4.

(5) البيت في ديوان التهامي: 462 من قصيدة يرثي بها ابناً له مات صغيراً.

(6) المَثَل في جمهرة الأمثال 199/2 ومجمع الأمثال 177/2 والمستقصى 237/2، ومعناه: لأرينك أمراً واضحاً، أو صادقاً، أو مفزعاً، أو ذا بصر.

(7) في صحيح البخاري، كتاب الصيد 647/2 وفتح الباري 31/4: ((فَبَصُرَ أصحابي بحمارِ وحش)).

(8) حواشي ابن بري: 128، وانظر قول أبي عبيدة في مجاز القرآن 98/2.

(9) شرح مقامات الزمخشري: 136، وتمام قول زهير في شرح ديوانه: 9:

تَحمّلنَ بالعَلْياءِ مِنْ فوقِ جُرثُمِ

كَيْتَ وكَيْتَ: كنايةٌ عن الأفعال، وذَيْتَ وذَيْتَ: كناية عن المقال[1].

قال ابن بري: «هذا الفرق مذهب ثعلب ومن تَبِعه، وأمّا الخليل وسيبويه ومن تابعهما فلا يفرقون بينهما»[2]. وقد نسي[3] المصنف ما قاله هنا، فقال في مقاماته: «فَقَهْقَهُوا من كَيْتَ وكيْتَ، إنّما أَضْحكهم خبرُ ذَيْتَ وذَيْتَ»[4].

[كما أنهم][5] يَكْنُون عن الشيء وعدته بلفظة: كذا وكذا.

قال ابن هشام في رسالته التي صنّفها في معنى هذه الكلمة[6]: «كذا وكذا: يكنى بها عن [غير][7] العدد، وفيها حينئذ الإفراد والعطف؛ نحو: مررت بمكان كذا وبمكان كذا، ويكنى بها عن العدد وليس فيها إلا العطف، وكذا مثّل بها سيبويه والأخفش؛ قال: [الطويل]

..... كذا وكذا لُطْفاً بهِ نُسِيَ الجُهْدُ[8]

وصرّح به النّحاة، وقال ابن مالك: سُمع فيها العطف وعدمه كالأولى، لكنه قليل»[9]. فهي لا تختصّ بالعدد كما توهمه المصنف، وكذا ورد في الحديث[10].

---

(1) قال الحريري في الدرة: «ويقولون: قال فلان: كيت وكيت، فيوهمون فيه؛ لأنّ العرب تقول: كان الأمر كيت وكيت، وقال فلان: ذيت وذيت، فيجعلون كيت وكيت كناية...».

(2) حواشي ابن بري: 130، وتبع مذهب ثعلب ابن الجوزي في تقويم اللسان: 109، والصفدي في تصحيح التصحيف: 448.وفي العين (كيت): «يقال: كان من الأمر كيت وكيت». ولم يقرن به «ذيت». وانظر الكتاب 170/2.

(3) في الأصل: «فستر».

(4) مقامات الحريري، المقامة الفارقية: 175.

(5) زيادة من ب، ط.

(6) هي رسالة «فوح الشذا في مسألة كذا»: شرح فيها ابن هشام كتاب «الشذا في أحكام كذا» لأبي حيان، وقد أفرد السيوطي هذه الرسالة في الجزء الأخير من كتابه «الأشباه والنظائر».

(7) سقطت من الأصل.

(8) عجز بيت، صدره:

عدِ النفسَ نعمى بعد بؤساكَ ذاكراً ....

وهو من الشواهد التي لم يسمّ قائلها، انظر: المغني: 248 وشرح التسهيل 423/2 والهمع 86/4 وشرح شواهد المغني 514/2.

(9) فوح الشذا في مسألة كذا 281/7 من كتاب الأشباه والنظائر. وانظر قول ابن مالك في شرح التسهيل 424/2.

(10) في صحيح مسلم، كتاب الإيمان 177/1: «قال رسول الله ﷺ: إني لأعلم آخر أهل الجنة دخولاً الجنة...

وعند الفقهاء أنه إذا قال من له معرفة بكلام العرب لفلان: عليّ كذا كذا درهماً، لزمه أحد عشر؛ لأنّه أقلّ الأعداد المركبة، وإن قال له: عليّ كذا وكذا درهماً، لزمه أحد وعشرون درهماً؛ لكونه أوّل مراتب العدد المعطوف.

فيُلزم بأقل ما يحتمله كلامه كما قاله المصنف، وقال ابن هشام في رسالته المذكورة[1]: «اختلفوا في هذا [وقالوا][2]: لو أَفْرد (كذا) أو كرّرها بلا عطف، وكان المميز مرفوعاً أو منصوباً، لزمه درهم، فإن عطف ونصب أو رفع، فكذلك عند أبي حامد، وقيل: درهمان، وقيل: درهم وبعض آخر، وقيل: درهم مع الرفع، ودرهمان مع النصب، وإن قال ذلك كلّه بالخَفْض قبل تفسيره بدون الدّرهم، وهذا كلّه إذا كان يعرف العربية، فإن لم يعرفها لزِمهُ درهمٌ في الجميع»[3].

واختلاف الأئمة فيه مفصّل في الفروع[4]، فلا حاجة للإطالة بذكره؛ فإن مثله هنا من الفضول.

ثم ذكر دخول كاف التشبيه، وأنه انسلخ عنها معنى التشبيه وصارت كناية؛ فقال: **وإنّما يكنى بها عن عدد ما، فنـزلت الكاف في هذا الموطن منزلة الزائدة اللازمة، وصارت كقولهم: فعله آثراً ما.**

آثر: ممدود بزنة (فاعَل)، من الأثرة –بالمثلثة والراء المهملة– وفي القاموس: «فعل آثِراً ما، وآثِرَ ذي أثير، وأوّلَ ذي أثير، وذي أثر: أي أوّل شيء»[5]. فليست زيادة فيه لازمه كما زعمه المصنف. قال عروة بن الورد[6]: [الوافر]

وقالوا: ما تَشَاءُ؟ فقلْتُ: أَلْهو إلى الإصباحِ آثِرَ ذي أثيرِ[7]

فيُقال: عملتَ يوم كذا وكذا، كذا وكذا... فيقول: نعم. لايستطيع أن ينكر». وهو حديث طويل.

(1) ليست في ب، ط.
(2) سقطت من الأصل.
(3) فوح الشذا في مسألة كذا: 292/7 من كتاب الأشباه والنظائر.
(4) انظر الارتشاف 389/1 – 391.
(5) القاموس «أثر».
(6) هو عروة بن الورد بن زيد العبسي، من غطفان (نحو 30 ق. هـ): من شعراء الجاهلية وفرسانها وأجوادها، لُقّب بعروة الصعاليك، له ديوان شعر مطبوع. الشعر والشعراء 675/2، الأغاني 919/3، الأعلام 227/4.
(7) البيت في ديوان عروة: 89 والأغاني 923/3 والخصائص 433/2 والمحتسب 32/2 والفاخر: 28 ومجمع الأمثال

وهو من قولهم: فلان أثيري؛ أي: خالص لي. أي: أوثر[1] اللّهو أوّل كل شيء. وقال الميداني: «معناه: افعلْ كلّ شيء، افعله مؤثِراً له، وقال الأصمعي: افعل ذلك عازماً عليه، و(ما) تأكيد، ويقال أيضاً: افْعَلْه آثرَ ذي أثير؛ أي: أوّل شيء»[2]. وفيه كلام في كشف الكشاف.

ويقولون في مضارع ذَخَر: يذخُر – بضمّ الخاء – والصواب فتحها.

هذا هو المشهور في كتب اللغة[3]؛ فإنهم قالوا: ذَخَرته ذُخْراً من باب نَفَعَ، والاسم منه: الذُّخر – بالضمّ – بمعنى: أعددته لوقت الحاجة، والادّخار افتعال منه[4].

وقال ابن برّي: «الأصل في مضارع (فَعَل) المفتوح العين أن يجيء على (يفعِل) أو (يفعُل)، بالكسر أو الضمّ؛ ليفترق عن مضارع (فَعِل) المكسور، وما فُتح منه فإنّما فُتح لأجل حرف الحلق؛ لقرب الفتحة من الألف»[5]. يعني: أن الضمّ فيه على القياس المطرد في أمثاله، فلا وجه لتخطئة المصنّف لمن قاله، وفيما قاله نظر لا يخفى.

ويقولون: دَسْتُور – بفتح الدّال – وقياس كلام العرب فيه أن يقال بضمّ الدال؛ كما يُقال: بُهلُول وعُرْقُوب وخُرطُوم.

الدَّسْتور كما في القاموس: دفتر يُكتب فيه أسماء الجند والمرتزقة[6]. ويستعمل بمعنى الاستئذان، وقد قيل: إنه أصل معناه في الفارسية، وفي الطلبة للنسفي: «الإذنُ فارسيته: دستوري دادِن»[7]. وفي حواشي المطالع الشريفية[8]: «الدُّستور –بضمّ الدال–: فارسي

76/2 وشرح المفصل لابن يعيش 95/2 والهمع 13/1 والدرر 3/1.

(1) في الأصل: «آثر».

(2) مجمع الأمثال 76/2، والمَثَل فيه: «افعلْ ذاك آثراً ما». وانظر الفاخر: 28.

(3) اللسان والتاج (ذخر).

(4) لأنّ أصل الادخار: اذْتِخار، فلمّا أرادوا أن يدغموا ليخفّ النطق، قلبوا التاء إلى مايقاربها من الحروف– وهو الدال المهملة؛ لأنهما من مخرج واحد– فصارت اللفظة: (مُذْدخِر) بذال ودال، ولهم فيها، حينئذ مذهبان: أحدهما –وهو الأكثر– أن تقلب الذال المعجمة دالاً مشددة، والثاني –وهو الأقل– أن تقلب الدال المهملة ذالاً وتدغم فيها، فتصير ذالاً مشددة معجمة. اللسان (ذخر). وانظر الممتع 357/1 وشرح الكافية الشافية 2158/4.

(5) حواشي ابن بري: 131.

(6) في القاموس: «الدُّستور – بالضمّ–: النُّسْخَةُ المَعمولَةُ للجماعاتِ التي منها تَحريرُها، مُعرَّبةٌ ج: دَسَاتير».

(7) طلبة الطَّلبة: 325.

(8) هي حاشية السيّد الشريف الجرجاني على «شرح مطالع الأنوار» في الحكمة والمنطق للقطب التحتاني، و«مطالع الأنوار» للأرموي. كشف الظنون 1716/2.

معرّب؛ معناه: الوزير الكبير الذي ترجع إليه الأمور، وأصله الدفتر الذي تجمع فيه قوانين الملك وضوابطه»[1]. فسمّي به الوزير لأن ما فيه معلوم له، أو لأنّه مثله في الرجوع إليه، أو لأنّه في يده، أو لا يفتح إلا عنده.

وقد قيل: إنه في الأصل مفتوح، وضُمّ لمّا عُرِّب[2]. فعلى هذا لا يكون الفتح خطأً نظراً لأصله؛ لأنّ العربَ لم تعربه قديماً حتى ينسخ أصله بالكلّية؛ لاندراجه باستعمالهم في عداد الأسماء العربية، وقد قال ابن برّي: «ظاهر كلامه يقتضي أنّ جميع ما عربته العرب من كلام العجم لا بدّ من إلحاقه بكلامهم، وليس كذلك»[3]. وسيأتي تفصيله إن شاء الله تعالى.

لم يجئ في كلامهم فَعلول –بفتح الفاء– إلاّ قولهم: صَعفوق؛ وهو اسم قبيلة باليمامة.

هذا ممّا تبع فيه الجوهري[4]، وليس بصحيح عندهم. قال في شرح الفصيح: ليس لنا فَعلول– بالفتح– إلاّ «صَعفوق»: قوم باليمامة، و«زَنّوق»: وهو مايبنى على البئر، و(بَرشُوم): لنخلة، و(صَندوق) في لغة، وحُكي ضمّه أيضاً[5]، وزيد: (قَرْبُوس): السَّرْج– بسكون الرّاء– فإنّه لغة فيه لا ضرورة كما قيل[6]، و(عصفور) في لغة حكاها ابن رشيق، والمشهور فيه الضمّ، و(سَحنون): علم مشهور، وإن احتمل فعلون أيضاً، إلاّ أنَّ الأوّل اختاره في القاموس[7].

واعتُرض على المصنّف بأنّ كلامه يقتضي أن (صعفوق) عربي، وليس كذلك، وقد صرّح الجوهري بأنه غير مُنصرف للعلمية والعجمة[8]. وقول الجوهري: «لم يجئ على فَعلول شيء غيره –أراد في الكلام مطلقاً، ولو معرّباً من العجمية، وفيه ما مرّ– وأمّا (خرنوب) فالفصيح فيه الضمّ أو التشديد مع حذف النون، وإنّما يفتحه العامّة»[9].

---

(1) حاشية السيد الشريف: 6.

(2) انظر الألفاظ الفارسية المعرّبة: 63 والتعريب في ضوء علم اللغة المعاصر: 394.

(3) حواشي ابن بري: 132.

(4) الصّحاح (صعفق).

(5) شرح الفصيح: 34.

(6) شرح الفصيح: 45.

(7) لم أقف على ذلك في القاموس، وانظر مجموعة الشافية 18/1.

(8) الصحاح (صعفق)، وانظر المعرّب للجواليقي: 431.

(9) الصحاح (صعفق).

وقول ابن الحاجب في الشافية: «لِنُدورِ فَعْلُول»[1] نُوقش فيه. وأغرب منه قول الشارح: «لو قال: لعدم فعلول، كان أَوْلى»[2]. وبقي فيه أسئلة وأجوبة في شروح الشافية، تركناها خوف الملل.

[مشطور الرجز]

مِـنْ آلِ صَـعْـفُـوق وأَتْـبـاعٍ أُخَـرْ

هو من أرجوزة للعجاج، وقبله:

فَـهُـوَ ذا فَـقَـدْ رَجَـا الـنَّـاسُ الـغِـيَـرْ

مِـن أَمْـرِهِـمْ عـلى يَـدَيْـكَ والـثُّـؤَرْ

مِـن آلِ صَـعْـفُـوقٍ وأتـبـاعٍ أُخَـرْ[3]

يخاطب عُمَرَ بنَ عُبيدِ اللهِ بنِ معْمَر[4]؛ أي: الأمر هذا الذي ذكرته من مدحي لعمر. والغِيَر: تغيّر الأمور، ولذا أطلقت على نوائب الدّهر وحوادثه[5]؛ أي: تغيّرت الأمور بإمارتك من الفساد إلى الصّلاح. والثُّؤر- بضمّ ففتح-: جمعُ ثُؤْرة؛ وهي الثأر والانتقام من الجاني[6]؛ أي: قد أمّل النّاس أن تَثْأَرَ بمن قتلتِ الخوارج من المسلمين.

أطروش- بفتح الهمزة- والصّواب ضمّها؛ كما يقال: أُسكوب وأُسلوب، على أنّ الطرش لم يُسمع في كلام العرب العرباء.

قال أهل اللّغة: الطَّرَش بزنةِ الصَّمَمَ وبمعناه، مولّد وليس بعربيّ محض[7]، ولم يَرد في كلام

---

(1) قال ابن الحاجب: «وسَحْنُونٌ- إنْ صحّ الفتحُ- فَفَعْلُونٌ كـ حَمْدونٌ، وهو مختصٌّ بالعَلَم؛ لِندُورِ فَعْلُولٍ؛ وهُو صَعْفوقٌ». مجموعة الشافية 1/18-19.

(2) هو قول الجاربردي أحد شرّاح الشافية، انظر مجموعة الشافية 1/19.

(3) الرجز في ديوان العجاج 1/16، وانظر الأخير - موضع الشاهد- في: جمهرة اللغة (صعفق) والخصائص 3/215 والإنصاف 2/800 وشرح الشافية للرضي 4/4 والاقتضاب: 470 والمعرّب للجواليقي: 431.

(4) هو ابن مَعْمر عمر بن عبيد الله بن معمر بن عثمان التيمي القرشي (82هـ): من كبار القادة الأجواد الشجعان. فوات الوفيات 2/171، الأعلام 5/54.

(5) القاموس (غير).

(6) اللسان (ثأر).

(7) انظر المعرّب للجواليقي: 442 واللسان (طرش).

فصيح، وقيل: إنه أصل الصّمَم، وقيل: أقدمه. وتصريف الصّيَغ [منه][1] لُكْنَةٌ عامية قبيحة، وقيل: إنه معرّب. ونقل الأنصاري عن بعض أهل اللغة أنّه عربي محض[2]. وفي المغرب: «الطَّرَش: الصَّمَم، وقد طَرِش من باب لَبِسَ، ورجلٌ أُطرُوش: بهِ وَقْرٌ[3]، ورجالٌ طُرْشٌ»[4].

وأُسْكوبٌ: بمعنى مسكُوب أو مُنْسَكِب[5]. والأُسْلُوبُ- بالضمّ-: طريق ممتدّ، وأساليب الكلام: طرقه[6]، استعارة منه.

ونقيض هذه الأوهام قولهم لِما يُلْعق: لُعُوق، ولِما يُسْتَفّ: سُفُوف، ولما يُمصّ: مُصُوص، فيضمّون أوائل هذه الأسماء، وهي مفتوحة.

إشارة لِما قالَهُ[7] الثعالبي وغيره من أئمة اللغة: إنّ أسماءَ الأشياءِ التي يُعالَجُ بها ويُتداوى قد بَنَتْها العرب على (فَعُول) بالفتح، والضمّ فيها خطأ[8].

والبَرُود – بفتح الباء وراء مضمومة وآخره دال مهملة-: الكحل[9]، وتمثيله لـ (فِعليل) بـ (مِنديل) بناء على أصالة الميم فيه، والصحيح خلافه[10].

وقول الكتّاب لِكيس الحساب: تَلّيسة- بفتح التّاء- ممّا وهموا فيه، وإن الصواب كسرها؛ كما يقال: سِكّينة وعِرّيسة.

تِلّيسة – بكسر التاء المثنّاة من فوق، واللام المشددة المكسورة، تليها سين مهملة-: الكيس الذي تُوضع فيه الدفاتر، وظاهر قول ثعلب: «قول الكتاب»[11] أنه لم يُسمع من العرب،

---

(1) سقطت من الأصل.
(2) التاج (طرش).
(3) في ب، ط: «ذلك». والوَقْرُ: الثّقل في الأذن.
(4) المغرب (طرش).
(5) اللسان (سكب).
(6) الأساس (سلب).
(7) العبارة في ب، ط: «أشار إلى ماقاله».
(8) قال الثعالبي في فقه اللغة: 120: «كما أن أكثر الأدوية على فَعول». ولم يُشر إلى أن الضمّ فيها خطأ.
(9) اللسان (برد).
(10) قال الحريري: «كما يقال: برود وسعوط وغسول. ومما يشاكل هذا قولهم: تَلْميذ وطَنْجير ... وهي على قياس ملام العرب بالكسر؛ إذ لم ينطق في هذا المثال إلا بفِعليل بكسر الفاء، كما قالوا: صِنديد وقِطمير وغِطريف ومِنديل».
(11) قال الحريري في الدرّة: «وذكر ثعلب في بعض أماليه أنّ قول الكتّاب لكيس الحساب...».

إلاّ أن صاحب القاموس ذكره من غير تردّد فيه[1]، والعامّة تستعمله بمعنى الغرارة. وسكّينة -بالتاء -: لغة في سكّين؛ وهي الآلة المعروفة[2]. والعِرّيسة- بمهملات-: مأوى الأسد ومحلّه[3]. والخالديان: أخوان معروفان[4].

وما ذكره من القصيدة مذكور في اليتيمة[5]. وتِنّيس-[6] بكسر التاء-: بلدة قرية من دمياط[7].

ثمّ ذكر خبر (كلا) و(كلتا) فقال: الاختيار أن يُوَحّد الخبر فيهما؛ فيقال: كلا الرجلين خرج، وكلتا المرأتين حضرت؛ لأنّ (كلا) و(كلتا) اسمان مفردان.

في المغني وغيره: يجوز في (كلا) و(كلتا) مراعاة لفظهما في الإفراد؛ نحو: ﴿كِلْتَا ٱلْجَنَّتَيْنِ ءَاتَتْ أُكُلَهَا﴾ [الكهف: 33]، ومراعاة معناهما وهو قليل[8]، وقد اجتمعا في قوله: [البسيط]

كِلاهُما حين جَدَّ الجَرْيُ بينهما   قَدْ أقلعا، وكلا أنفيهما رابي[9]

ولم يقل أحد إنّه ضرورة، فلا معنى لما ذكره المصنّف، ولا لقول المحشي: إنّه ضرورة[10].

ومثله قول الآخر: **[الطويل]**

---

(1) القاموس (تلس).

(2) اللسان (سكن).

(3) اللسان (عرس).

(4) الخالديان: شاعران مجيدان من شعراء الموصل، أخوان، اشتُهرا بالخالديين، أحدهما: أبو بكر محمد بن هاشم بن وعلة الخالدي (380هـ). الهدية 390/1، معجم المؤلفين 88/12، الأعلام 129/7. وأخوه: أبو عثمان سعيد بن هاشم بن وعلة الخالدي (371هـ). معجم المؤلفين 233/4، الأعلام 103/3. لهما ديوان شعر مطبوع، وكتاب «التّحف والهدايا».

(5) ذكر الحريري في الدرّة – في معرض حديثه عن اسم بلقيس– خبراً للخالديين مع سيف الدولة بن حمدان، وفيه شعر لهما. انظر ديوان الخالديين: 162–163، ويتيمة الدهر 44/1– 45.

(6) لفظة وردت في أحد الأبيات المذكورة للخالديين؛ وهو:

وكَسَوْتَنا مما أجادتْ حَوْكَهُ   مِصرٌ وزادتْ حسنَهُ تِنّيسُ

(7) انظر معجم البلدان 60/2.

(8) انظر المغني: 269 وشرح المفصّل لابن يعيش 54/1 والخزانة 131/1.

(9) البيت للفرزدق، وهو في ديوانه: 34 والخصائص 314/3 وحواشي ابن برّي: 133 والمغني: 269، وبلا نسبة في: الخصائص 421/2 وشرح المفصل لابن يعيش 54/1 وشرح الملوكي: 301 والخزانة 131/1.

(10) انظر حواشي ابن بري: 132.

كِـلانـا غـنـيٌّ عــن أخـيــه حـيـاتَـهُ   ونـحـنُ إذا مِـتْـنَـا أشــدّ تـغـانـيـا[1]

قال المحشّي: إنه للمغيرة التميمي[2]، والصحيح -كما في كامل المبرّد، وزهر الآداب للحصري- أنّه لعبد الله بن معاوية بن جعفر بن أبي طالب، وقبله[3]:

رأيــتُ فُـضَـيـلاً كــانَ شَـيـئـاً مُلفَّفاً   فكشَّفه التمحيصُ حتّى بَـدا لِـيَـا[4]

أَأَنْــتَ أخـي مـا لـم تـكُـنْ لـيَ حـاجَـةٌ   فَـإِنْ عَـرَضَـتْ أيقنتُ أَنْ لا أَخـاَ لِيَا

فـلا زاد مـا بـيـنـي وبـيـنـك بـعـدمـا   بلوتُكَ فـي الـحـاجـاتِ إلاّ تـمـادِيـا[5]

فلستُ بِــراءٍ عـيـبَ ذي الــوُدّ كُـلَّـهُ   ولا بعضَ مـا فيه إذا كـنـتُ راضيا

فعينُ الـرضـى عـن كـل عـيـبٍ كليلةٌ   كما أنّ عينَ السُّخْطِ تبدي المساوِيا

كِـلانـا غـنـيٌّ عـن أخـيــهِ حـيـاتَـهُ   ونــحــنُ إذا مِـتـنـا أشــدُّ تَـغَـانـيـا

• • •

ويقولون: فيه شَغَب- بفتح الغين- فيوهمون فيه، كما وهم بعض المحدثين في قوله:

[البسيط]

يـا ظـالـمـاً يتجنّى جـئـتَ بالعَجبِ   شَغَبْتَ كيما تغطي الذنب بالشَّغَبِ

ظلمتَ سِـرّاً وتستعدي علانيةً   أَضْرَمْتَ ناراً وتستعفي من اللَّهَبِ[6]

---

(1) نسب البيت لغير شاعر؛ فهو لعبد الله بن معاوية كما في ديوانه: 90 والكامل 277/1 وزهر الآداب 85/1 كما سيشير الشارح بعد. وللمغيرة التميمي كما في الصحاح (غني) وحواشي ابن بري: 133 واللسان والتاج (غني). ونُسب في شرح شواهد المغني 555/2 للأبيرد الرّياحي، وفي طبقات ابن المعتز: 156 لنُصيب الأصغر. وبلا نسبة في: أوضح المسالك 116/3 وتخليص الشواهد: 65 والمغني: 270 والهمع 282/4 والدّرر 60/2.

(2) هو المغيرة بن عمرو بن ربيعة الحنظلي التميمي، المعروف بابن حَبْناء (91هـ): شاعر إسلامي أموي، من رجال المهلّب بن أبي صفرة. الشعر والشعراء 406/1، الأعلام 278/7.

(3) الأبيات في ديوان عبد الله بن معاوية: 89.

(4) في أ: «تدانيا».

(5) في أ: «فلا زال».

(6) في ط: «وتستعفي علانيةُ». والبيتان بلا نسبة في تصحيح التصحيف: 338، وعجز الأوّل منهما في التاج

والصّواب فيه: شَغْب، بإسكان الغين المعجمة.

وليس الأمر كما ذكره، فإن فتح الغين فيه وتسكينها جائز سماعاً وقياساً. وفي الأساس: «شغبتَ على القومِ: هيَّجتَ عليهم الشرّ، وفُلان طويل الشَّغَبِ والشَّغْبِ، قال:

[المنسرح]

ولا بِقَتَّاتةٍ سَبَهْلَلَةٍ غَانِيَةٍ في كلامِها شَغَبُ

وقال آخر: [الطويل]

أُغصُّ أخا الشَّغْبِ الألدَّ بريقهِ فينطِقُ بعدي والكلام غَضيضُ»[1]

فأجازهما وحكى سماعهما. وكذا قاله ابن دريد، وتبعه صاحب القاموس وابن بري[2].

وفِعْله: شغِب -بكسر الغين وفتحها-، ويقال: شغب وجغب -بالشين والجيم- وفسّروه بتهييج الشرّ، وهذا وجه السماع فيه[3]. وأمّا وجه القياس فقال ابن جنّي في المحتسب: «قرأ سهل بن شعيب السّهمي[4]: (جَهَرة) و(زَهَرة) في كلّ موضع محرّكاً[5]، ومذهب أصحابنا في كلّ حرف ساكن بعد فتح، لا يحرّك إلاّ على لغة فيه؛ كـ: (النَّهْر) و(النهر)، و(الشَّعْر)، و(الشَّعَر) وكـ: (الحَلْبِ) و(الحلَب)، ومذهب الكوفيين أنّه يجوز تحريك الثاني لكونه حرفاً حَلْقياً قياساً مطرداً كـ: (البَحْر) و(البَحَر)، وما أرى الحقّ إلاّ معهم، وكذا سمعته من عامّة عُقيل، وسمعت الشجريّ يقول: أنا[6] مَحَموم- بفتح الحاء-وليس في الكلام (مَفعول) بفتح الفاء، وسمعته[7] يقول: تَغَذُو، بمعنى تَغْذُو، وليس في الكلام (يَفَعل) بفتح الفاء. وقالوا: اللّحَم، يريدون اللّحْم،

(شغب).

(1) الأساس (شغب)، والبيتان المذكوران لم يُنسبا لقائل فيه.

(2) جمهرة اللغة والقاموس (شغب) وحواشي ابن بري: 136.

(3) جمهرة اللغة (شغب).

(4) هو سهل بن شعيب الكوفي: قارئ عرض على عاصم بن أبي النجود وأبي بكر بن عياش، روى القراءة عنه عبد الله بن حرملة بن عمرو. غاية النهاية في طبقات القراء 319/1.

(5) قرأ سهل بن شعيب: «جَهَرة» بتحريك الهاء في قوله تعالى: ﴿ وَإِذْ قُلْتُمْ يَٰمُوسَىٰ لَن نُّؤْمِنَ لَكَ حَتَّىٰ نَرَى ٱللَّهَ جَهْرَةً فَأَخَذَتْكُمُ ٱلصَّٰعِقَةُ وَأَنتُمْ تَنظُرُونَ ﴿٥٥﴾ ﴾ [البقرة: 55]. انظر البحر المحيط 341/1. وقرأ أيضاً: «زهرة» بالتحريك في قوله تعالى: ﴿ وَلَا تَمُدَّنَّ عَيْنَيْكَ إِلَىٰ مَا مَتَّعْنَا بِهِۦٓ أَزْوَٰجًا مِّنْهُمْ زَهْرَةَ ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا لِنَفْتِنَهُمْ فِيهِ ۚ وَرِزْقُ رَبِّكَ خَيْرٌ وَأَبْقَىٰ ﴿١٣١﴾ ﴾ [طه: 131]. انظر إتحاف فضلاء البشر: 308 والبحر المحيط 400/7.

(6) في ب، ط: «هو».

(7) من هنا إلى قوله: «بفتح الفاء» سقط من ط.

وقالوا: ساروا نَحوه– بفتح الحاء– ولو كانت الحركة أصليّةً ما صحّت اللاّم أصلاً»[1].

وقال الشاعر– وهو يزيد بن حبناء[2]– يخاطب أخاه، وقبله: [الطويل]

لَـحَـا اللهُ أكْـبَـانَـا زيـاداً وشـرَّنـا ... وأيْـسَـرنـا عـن عِـرضِ والـدِهِ ذَبَّـا

رأيـتـك لـمـا نِـلْـتَ مـالاً وعَـضّـنـا ... زمـانٌ تـرى فـي حـدّ أنـيـابـهِ شَغْبا

جـعـلـتَ لـنـا ذنـبـاً لـتـمـنـع نـائـلاً ... فَأَمْسِك ولا تجعلْ غناك لنا ذنبا[3]

قد عرفتَ أنّ الفتح والسكون فيه مسموعان فصيحان، وأنّ ما ذكره المصنّف –وإنْ تَبع فيه الجوهريّ– مردودٌ روايةً ودرايةً.

وعضّ الزمان بأنيابه: تضييقه بنوائبه، ويقال: (عضّ) و(عظّ) بضاد وظاء مشالة[4]. وفي معنى الشعر المذكور ما قلته: [الطويل]

أراكَ ابتدعتَ الـذّنـب للنّاسِ فاتحاً ... بذلكَ بـابَ الـذّنـبِ من بعد مَـطْـلِـهِ[5]

غِـنَـاك غـدا ذنـبـاً لـدهـرٍ مـقـصّـرٍ ... وعـذركَ إسْـداءُ الـثّـواب لأهـلـهِ[6]

ونظير هذا الوهم قولهم للدّاء المعترض في البطن: المَغَص– بفتح الغين– فيغلطون فيه؛ لأن المغَص –بفتح الغين– هو خيار الإبل.

قال ابن برّي: «إنكاره[7] المغَص –بفتح الغين المعجمة– في الدّاء المعترض في البطن

---

(1) المحتسب 1/84–85.

(2) في ب: «جنا».

(3) نُسبت الأبيات في الكامل ليزيد أو صخر بن حبناء، وفي الشعر والشعراء 1/407 والأغاني 13/4608 نُسبَ الأوّل للمغيرة بن حبناء، والثاني والثالث لأخيه صخر، والأبيات بلا نسبة في: عيون الأخبار 3/112 وتصحيح التصحيف: 338.

(4) في اللسان (عظظ): «وعظُّ الزّمان: لغة في عضّه». وانظر تصحيح التصحيف: 338.

(5) في ب، ط: «قفله»، وفي أ: «مطلبه».

(6) في أ، ب، ط: «النّوال».

(7) في ب: «استعمال».

والجوف، هو مذهب[1] ابن السكّيت[2]؛ فإنّه كان لا يرى فيه إلاّ إسكان الغين[3]، وغيره من أهل اللغة يخالفه فيه، وقال ابن القوطية[4] في أفعاله: يُقال: مغِصَ ومغِس كـ: (عَلِم) – بالصّاد والسين مَغْساً ومَغَساً ومَغْصاً ومَغَصاً[5]، بالفتح والإسكان فيهما»[6]. وهي لغاتٌ[7] صحيحة، فلا يغرنّك ما قاله المصنف؛ فإنّ الحقّ خلافه كما عرفته.

وأما المعَص– بفتح العين المغفلة– فهو وَجَعٌ يُصيبُ الإنسانَ في عصبهِ من المشي، وفي الحديث أن عمرو بن معدي كرب[8] شكا إلى عمر ﷺ المعَص، فقال: كذب عليك العسل. أي: عليك بسرعة المشي، إشارة إلى اشتقاقه من عَسلان الذئب.

كذب– في الحديث–: اسم فعل بمعنى الزم[9]، ويجوز فيه الرفع والنصب، والعسل: بمعنى العَسلان؛ وهو سرعة المشي[10]، ويكون بمعنى الشَّهْد كما هو مشهور.

وهذا التركيب من غرائب العربية، «وتحقيقه[11] كما قال أبو علي الفارسي: إنّ الكذبَ ضَرْب من القول والنطق، فإذا جاز في القول –الذي الكذب ضربٌ منه– أن يُتّسع فيه، فيُجعل غير نطق في نحو قوله: [مشطور الرجز]

---

(1) في ب،ط: «قول».
(2) انظر إصلاح المنطق: 180.
(3) العبارة في ب: «ولا يجري فيه إلاّ سكون الغين».
(4) هو أبو بكر محمد بن عمر بن عبد العزيز، المعروف بابن القوطيّة (367 هـ): فقيه، لغوي، مؤرّخ، من أعلم أهل زمانه، شغل منصب القضاء مدّة من الزمن، من مصنفاته: كتاب «الأفعال». وفيات الأعيان 512/1، الهدية 49/2، الأعلام 311/6.
(5) في كتاب الأفعال لابن القوطية: «ومَغِسَ ومَغِصَ مَغْساً ومَغْصَاً: وجعه بطنه». ولم يذكر الفتح كما أشار ابن برّي في حواشيه: 137.
(6) حواشي ابن بري: 137.
(7) في ب، ط: «لغة».
(8) هو أبو ثور عمرو بن معدي كرب بن ربيعة بن عبد الله الزبيدي (21 هـ): فارس اليمن، وصاحب الغارات المذكورة، له ديوان شعر مطبوع. الشعر والشعراء 372/1، معجم الشعراء 19، الأعلام 86/5.
(9) قال ابن السكيت في إصلاح المنطق: 292: «وتقول للرجل إذا أمرتَه بالشيء وأغريته به: كذب عليك كذا وكذا؛ أي: عليك به، وهي كلمة نادرة جاءت على غير قياس). وانظر نوادر أبي زيد: 18 والمزهر 382/1.
(10) اللسان (عسل).
(11) من هنا القول بتمامه للزمخشري في الفائق، كما سيشير الشارح بعد.

قـد قـالـت الأنْـسَـاعُ للبطنِ: الـحـقـي(1)

ونحو قوله في صفة الثَّور: [مشطور الرجز]

فـكّـر، ثـمَّ قَـالَ فـي الـتـفـكـيـرِ (2)

جاز في الكذب أن يُجعل غير نطق في نحو قوله: [الوافر]

.... كَـذَبَ القَراطِفُ والـقُـرُوفُ(3)

فيكون ذلك انتفاء لها، كما أنّه إذا أُخبر عن الشيء على خلاف(4) ما هو بهِ، كان ذلك انتفاء للصّدق فيه. فمعنى قوله: [الطويل]

كَذَبْتُ عَلَيكُمْ أَوْعِدُونِي ....(5)

لستُ لكم، وإذا لم أكنْ لكم ولم أعِنْكم، كنت منابذاً لكم، ومنتفياً نصرتي عنكم. ففي ذلك إغراء منه لهم بهِ. وقوله: [الكامل]

كَـذبَ العَتيقُ ....(6)

---

(1) استشهد به ابن جني في الخصائص 23/1 على الاتساع في القول، ولم ينسبه لقائل، وانظر الخزانة 188/6. والأنْساعُ: الحِبالُ، واحدها: نِسْعٌ. اللسان (نسع).

(2) في الأصل وجميع النسخ: «بكر، ثم قال في التبكير»، وأثبت ما في الفائق.

(3) جزء من بيت لمُعَقَّر بن حِمار البارقي، تمامه:

وذبـيـانـيّـة وصّـتْ بَـنـيـهـا بـأَنْ كَـذَبَ الـقـراطـف والـقـروفُ

انظر: إصلاح المنطق: 293 وجمهرة اللغة (قرف) واللسان (كذب) و(قرف) والتاج (كذب). وبلا نسبة في: مقاييس اللغة (قرف) والفائق 401/2 والمزهر 382/1. والقراطف: فرش مخملة. والقروف: الأوعية. اللسان (قرف).

(4) في ب، ط: «بخلاف».

(5) جزء من بيت لخِداش بن زهير، تمامه في شعره: 57:

كـذبـتُ عليكم أوعِـدوني وعَـلّـلوا بيَ الأرضَ والأقْـوامَ قِـرْدانَ مَوْظبا

انظر: إصلاح المنطق: 293، والصحاح (وظب) واللسان (كذب) والمزهر 382/1. والتاج (كذب). وقال في اللسان: «أي: عليكم بي وبهجائي إذا كنتم في سفر، واقطعوا بذكري الأرض، وأنشدوا القوم هجائي ياقردان موظب». ورُوي: «موظِب».

(6) جزء من بيت قاله عنترة مخاطباً زوجته، تمامه:

كَـذَب الـعـتـيـقُ، ومـاءُ شـنٍّ بـارِدٌ إنْ كنتِ سائلتي غَبُوقاً فاذْهبي

أي: لا وجود للعتيق– وهو التمر– فاطلبيه.

وقال بعضهم: قول الأعرابي – وقد نظرَ إلى جَمَلٍ نِضْوٍ له–: كَذَبَ عليك القَتّ والنَّوى! ورُوي: البَزْر والنّوى؛ ومعناه: أنّ القتّ والنّوى ذكرا أنك لا تسمن بهما، فقد كذبا عليك[1]، فعليكَ بهما، فإنك تسمن بهما. وقال أبو علي: فأمّا من نصب (البزر) فإن (عليك) لا يتعلّق بـ (كذب)، ولكنه يكون اسم فعل، وفيه ضمير المخاطب. وأمّا (كذب) ففيه ضمير الفاعل[2]، كأنه قال: كذَب السِّمَن؛ أي: انتفى من بعيرك[3]؛ فَأَوْجِدْه بالبَزْرِ والنّوى، فهما مفعولان، وأضمر لدلالة الحال عليه في مشاهدة عدمه.

وفي القصريات[4]: قال أبو بكر في قول من نصب (الحجّ) فقال: كذب عليك الحجَّ: إنّه كلامان، كأنّه قال: كذب؛ يعني رجلاً ذمَّ إليه الحجّ، ثمّ هيّج المخاطب على الحجّ فقال: عليك الحجّ. هذا وعندي قوله هو القول، وهو أنّها كلمةٌ جرت مجرى المَثَل في كلامهم، ولذلك لم تُصرّف، ولزِمتْ طريقة واحدة في كونها فعلاً ماضياً معلّقاً بالمخاطب ليست إلاّ، وهي في معنى الأمر؛ كقولهم في الدّعاء: رَحِمكَ اللهُ.

والمراد بالكذب الترغيب والبعث، من قول العرب: كذبَتْهُ نفسُهُ، إذا مَنَّتْهُ الأمانِيَّ، وخَيَّلَتْ لَهُ من الآمالِ ما لا يَكادُ يكونُ[5]، وذلك ممّا يُرغّبُ الرجلَ في الأمور، ويبعثُهُ على التعرّضِ لها. ويقولون في عكس [ذلك][6]: صَدَقَتْهُ نفسُه، إذا ثَبَّطَتْهُ، وخيلتْ إليه المَعْجَزَة والنكَدَ في الطلب.

ومن ثَمَّ قالوا للنّفس: الكَذُوبُ. قال أبو عمرو بن العلاء: يُقال للرجلِ يهدّد الرجلَ ثمّ

ديوان عنترة: 33 والمعاني الكبير 90/1 ومقاييس اللغة (عتق) واللسان (كذب). ونُسب لخُزر بن لوذان في: الكتاب 213/4 والتاج (كذب) والخزانة 191/6، وبلا نسبة في المزهر 383/1. والشنّ: القربة البالية، وأراد بالغَبوق: لبن المساء.

(1) سقطت من ب، ط.
(2) انظر القاموس (كذب).
(3) في الأصل وجميع النسخ: «يغيرك»، وأثبت ما في الفائق.
(4) «المسائل القصريات» في النّحو، لأبي علي الفارسي، أملاها على تلميذه أبي الطيب محمد بن طوس القصري، فسُمّيت به. انظر الكشف 1670/2.
(5) انظر القاموس (كذب).
(6) زيادة من ب، ط.

يَكذِبُ ويَكِعُّ[1]: صَدَقَتْهُ الكَذُوبُ، وأنشد: [المتقارب]

فـأَقْـبَـلَ نَـحْـوِي عـلـى قُـدْرَةٍ فلمّا وَفَـى صَـدَقَـتْـهُ الـكَـذُوبُ[2]

وأنشد الفرّاء: [مشطور الرجز]

حتّى إذا ما صَدَّقَتْهُ كُذُبُهْ[3]

أي: نفوسه[4]، جعل له[5] نفوساً لتفرُّقِ الرأي وانتشاره.

فمعنى قوله: كذَبَكَ الحَجُّ؛ أي: لِيُكَذِّبْك؛ أي: لِيُنَشِّطْكَ ويبعَثْكَ على فعله، وأمّا (كذَبَ عليكَ الحجّ) فله وجهان: أحدهما أن يُضمَّنَ معنى فعل يتعدّى بحرف الاستعلاء، أو يكون على كلامين، كأنّه قال: كذَبَ الحَجُّ، عليك الحَجُّ؛ أي: لِيُرَغِّبْكَ الحجُّ، هو واجبٌ عليك، فأضمر [الأوّل لدلالة][6] الثاني عليه، ومن نصبَ (الحجّ) فقد جعل (عليك) اسمَ فعلٍ، وفي (كَذَبَ) ضميرُ الحَجّ»[7]. كما في الفائق.

ويقولون: هو سَدَاد من عوز، فيلحنون في فتح السّين، كما لَحَن هشيم المحدّث فيها، والصّواب أن يُقال بالكسر.

قال ابن برّي: «هذا وهمٌ من وجهين؛ لأنّه حظر[8] ما عدا الكَسر، وهذا يعقوب ابن السكّيت سوّى بينهما في إصلاح المنطق في باب (فِعال وفَعال بمعنى واحد) فقال: يُقال: سَدَادٌ من عَوَز، وسِداد من عوز، كلٌّ يُقال[9]. وكذا حكاه ابن قتيبة في أدب الكاتب[10]»[11].

---

(1) سقطت من ب.

(2) نُسب البيت لثعلبة بن عمرو الضبّي في المفضليات: 254، وللعبدي في سمط اللآلي 230/1، وهو بلا نسبة في: الأساس والتاج (كذب) والخزانة 189/6.

(3) بيت من الرجز لم يُنسب لقائل في: الأساس والتاج (كذب) والخزانة 189/6.

(4) في ب، ط: «النفوس».

(5) في ب: «للواحد».

(6) زيادة من الفائق يقتضيها السّياق.

(7) الفائق 2/401–403.

(8) في أ، ط: «خطأ».

(9) إصلاح المنطق: 104.

(10) أدب الكاتب: 545.

(11) حواشي ابن بري: 137.

وكذا في الصّحاح، إلاّ أنّه زاد: «والكسرُ أفصحُ»[1].

والعَوَزُ: هو الحاجة[2]، وسداده: البلغة، ومقدار ما يدفع به الحاجة.

وقوله في الحديث: «لدينها وجمالها»[3]، صوابه: لمالها وجمالها[4]. قلت: الذي رواه ابن عساكر مسنداً، ونقله السيوطي[5] من غير نكير، إنما هو: لدينها وجمالها. وفي هذه القصة أنّه قال له: أنشدني يا نَضِر أَخْلَب بيت للعرب. قلت[6]: قول ابن بيض[7] في الحكم ابن مروان: [المنسرح]

تـقـولُ لـي والـعُـيـونُ هـاجـعـةٌ: أَقِـمْ عَـلـيـنـا يَـوْمـاً، فَـلَـم أُقِـمِ
أيَّ الـوجُـوهِ انـتـجـعـتَ؟ قـلـتُ لَها: لأيّ وجـهٍ إلاّ إلـى الـحَـكَـمِ؟
مَـتـى يَـقُـلْ حـاجِـبَـا سُـرادقِـهِ هـذا ابـنُ بـيـضٍ بـالـبـاب، يبتسم[8]
قـد كـنـتُ أَسْـلـمـتُ فـيـكَ مُـقْـتَـبِـلاً هيهات إذْ حَـلَّ أَعـطِـنـي سَـلَـمي[9]

أسلمت: أسلفت، ومقتبلاً: آخذاً قبيلاً أي كفيلاً. قال: أنشدني أنصفَ بيتٍ قالتْهُ العربُ.

---

(1) الصحاح (سدد).

(2) اللسان (عوز).

(3) جزء من حديث رسول الله ﷺ تمامه كما في الجامع الصغير للسيوطي 72/1: «إذا تزوّج الرجلُ المرأة لدينها وجمالها، كان فيها سَداد من عوز». وذكره الحريري في الدرّة ضمن قصة جرت بين النّضر بن شميل والمأمون.

(4) عبارة «صوابه: لمالها وجمالها» ليس من قول الشهاب الخفاجي، إنما هو قول ابن ظفر كما في حواشي ابن بري، وفَاتَهُ أن يعزوه إليه. وهو تصويب لا أصل له، ويؤكّده قوله – بعد ذلك–: «قلت: الذي رواه ابن عساكر... ونقله السيوطي... إنما هو: لدينها وجمالها».

(5) هو عبد الرحمن بن أبي بكر بن محمد بن سابق الخضيري، المعروف بجلال الدين السيوطي (911 هـ): إمام، حافظ، مؤرخ، أديب، له نحو (600) مصنف؛ منها: «الاتقان في علوم القرآن» و«الجامع الصغير». الهدية 534/1، معجم المؤلفين 128/5، الأعلام 301/3.

(6) في ب: «قال».

(7) في ب، ط: «ابن حيص بيص»، تحريف. وابن بيض: هو حمزة بن بيض بن نمر بن عبد الله الحنفي (116 هـ): شاعر كوفي مجيد، من شعراء الدولة الأموية، كثير المجون، كان منقطعاً إلى المهلّب بن أبي صفرة. الأغاني 6013/17، معجم الأدباء 256/3، الأعلام 277/2.

(8) في ب: «ابن راج» وفي أ: «حصين» وفي ط: «ابن حيص».

(9) الأبيات منسوبة لابن بيض في: الأغاني 6013/17 والعمدة لابن رشيق 794/2 ومعجم الأدباء 259/3.

[قال][1]: قول ابن أبي عَروبة المديني[2]: [الكامل]

إنّـي وإنْ كـانَ ابـنُ عـمّي عـاتباً ... لَـمُـراجـم مـن خلـفـهِ وورائِـهِ
ومُـفـيـدُه نَـصْـري وإنْ كـان امـرأً ... مُـتـزَحْـزِحـاً فـي أرضِـهِ وسـمـائِـهِ
وأكـونُ والـيَ سِـرّهِ وأصـونـهُ ... حـتّـى يـحـين إلـيَّ وقـتُ أدائِـهِ
وإذا الـحـوادثُ أجـحـفتْ بسَوامه ... قُـرِنـتْ صَـحـيـحـتُـنا إلـى جربـائِـهِ
وإذا دعـا بـاسْـمِـي لـيركـبَ مَـرْكـباً ... صَـعْـباً قَـعَـدْتُ لـهُ عـلى سِـيسَـائِـهِ
وإذا أتـى مـن وِجْـهَـةٍ بِـطـريـفـةٍ ... لـم أَطّـلِـعْ فـيـمـا وراءَ خِـبـائِـهِ
وإذا ارتـدى ثـوبـاً جميلاً لـم أقُـلْ: ... يـا لـيـتَ أنّ عَـلـيّ حُـسـنَ رِدائِـهِ[3]

قال: أحسنت يا نضر.

وذكر المصنّف بيت[4] العَرْجي، وقد مَرّ أنّه بسكون الراء نسبةً إلى العَرْج[5]: مكان بأرض الحجاز، واسمه عبد الله بن عمرو، ابن عمّ أمير المؤمنين عثمان بن عفّان. والشعر المذكور هو قوله: [الوافر]

أَضـاعُـوني وأيَّ فـتـىً أَضَـاعـوا ... لِـيَـوم كـريـهـةٍ وسِـدَادِ ثَـغْـرِ
وصَـبْـرٍ عـنـدَ مـعـتـرَكِ الـمـنَـايـا ... وقـد شَـرَعَـتْ أَسِـنَّـتُـهـا لِـنَـحْـرِي[6]
أُجَـرَّرُ فـي الـجـوامـعِ كـلَّ يـومٍ ... فَـيَـا للهِ مَـظْـلَـمَـتـي وقَـهْـرِي

---

(1) سقطت من الأصل.
(2) هو أبو النضر سعيد بن مهران العدوي، المعروف بابن أبي عروبة (157 هـ): محدث، فقيه، روى عن قتادة والحسن البصري، له: كتاب «السنن». الوافي بالوفيات 263/15، معجم المؤلفين 232/4.
(3) نُسبت الأبيات للمديني في الأغاني 6014/17، وللرّاعي في مجالس العلماء: 154 وللهُذيل بن مشجعة البولاني في شرح ديوان الحماسة للمرزوقي 1680/4 وشرحه للتبريزي 215/4.
(4) في ب، ط: «قول».
(5) انظر ص 329.
(6) في أ: «عند مشترك».

كـأنّـي لـم أكُـنْ فـيـهـم وَسـيـطاً ... ولـم تـكُ نِـسـبتي فـي آلِ عـمـرِو

عسى الـمـلـكُ الـمُـجِـيـبُ لمن دَعـاهُ ... سيُنجيني فَيعلمَ كـيـفَ شُـكـري[1]

فـأَجْـزِيَ بـالـكـرامـةِ أهـلَ ودّي ... وأجـزي بالضَّغائِن أهـلَ وِتْـري[2]

وسببه أنّه كان يشبّب بجيداء؛ أمّ محمد بن هشام[3]، فضربه وحبسه حتى مات، فقال هذا الشعر وهو محبوس.

ولهذا[4] الشعر قصة؛ وهي كما في كتاب «الإمتاع في حلّ السّماع»[5]: عن ابن قتيبة أنّ أبا حنيفة كان له جار، في كل ليلةٍ يشربُ ويغنّي بقوله:

أضـاعـونـي وأي فـتـى أضـاعـوا ... لـيـوم كـريـهـة وسـداد ثـغـرِ

والإمام يسمعه، ففقد صوته ليالي، فَسَألَ عنه فقيل له: وُجد ليلة سكران، فأخذ وسُجن في سجن الأمير عيسى. فتوجّه الشيخ إلى الأمير وشفع عنده، فقال: ما اسمه؟ فقال: عمرو. فأمَر أن يُطلق من السّجن كلّ من اسمه عمرو، فأطلق، فأتى الإمامَ فقال: أضعناك؟ قال: بل حَفِظتَ. ودعا له.

ونَظَم هذه القصّة أبو عمر يوسف بن هارون الكندي[6]، كما أورده الحافظ أبو محمد الواحدي في أخبار المغرب، وأوّل القصيدة:

لـخَـطْـبِ الـشّـاربـينَ يضيق صدري ... ويـوقـظـنـي لِـبَـيْـنـهِـم بـصـري

---

(1) في ب، ط: «يقدمني وينظر كيف».

(2) في ب: «ذا وداد». والأبيات في ديوان العرجي: 34–36 والأغاني 1/4 وكشف الطرّة: 283. وانظر البيت الأول – وهو موضع الشاهد – في: مجالس الزجاجي: 153 والصحاح (سدد) وحواشي ابن بري: 138 والمزهر 295/2 والخزانة 99/1، وبلا نسبة في تهذيب اللغة (سدّ) والمجمل والمقاييس (سدّ).

(3) هو محمد بن هشام بن إسماعيل المخزومي، خال هشام بن عبد الملك (126 هـ): ولّاه هشام بن عبد الملك إمرة مكة والطائف. وفيات الأعيان 401/5، الأعلام 255/8.

(4) من هنا إلى آخر القصّة، والقصيدة المنظومة فيها: سقط من أ، ب، ط.

(5) لعله «الإمتاع في أحكام السّماع» لكمال الدين جعفر بن ثعلب الأدفوي (749 هـ)، واختصره المقدسي وسمّاه «تشنيف الأسماع». انظر كشف الظنون 167/1.

(6) هو أبو عمر يوسف بن هارون الكندي الرمادي (403 هـ): شاعر أندلسي عالي الطبقة، من مدّاح المنصور بن أبي عامر، من مصنفاته كتاب «الطير». وفيات الأعيان 410/2، الأعلام 255/8.

فإنّ أبا حنيفةَ وهو عَدْلٌ ... يفرُّ مِنَ الفضاء مَسير شهرِ
فَقيهٌ لا يُدانيه فقيهٌ ... إذا ذكر القياس أتى بِدُرِّ
وكانَ من الصَّلاةِ طويلَ ليلٍ ... يقطِّعه بلا تغميضِ شفْرِ
وكان لَهُ من الشُّرّابِ جار ... يواصل مَغرباً منه بِفَجْرِ
وكان إذا انتشى غنّى ببيت الـ ... ـمضاع نسبته من آل عمرِو:
(أضاعوني وأيّ فتى أضاعوا ... ليومِ كريهة وسدادِ ثغرِ)
فغيّب صوته ذا الجار سجنٌ ... ولم يكنِ الفقيه بذاك يدري
فقال وقد قضى ليلٌ وثان ... ولم يسمعه غنّى بيت شعر:
أجاري المؤنسي ليلاً غناء ... بخيرٍ قطعَ ذلك أم بِشرٍّ؟
فقالوا: إنّه في سجن عيسى ... أتوهُ بهِ بِليلٍ وهو يسري
فنادى بالطويلة وهي فيما ... يكون برأسه لجليل أمرِ
وسمّى جارَهُ عيسى بن موسى ... فلاقاه بإكرام وبِشْرِ
فقال: سجنتَ لي جاراً يسمّى ... بعمرو، قال: يطلق كلّ عمرِو[1]

واستدلّ بهذا على حلّ الغناء عنده؛ لأنّه كان يسمعه ولم ينهه مع ورعه ﷺ.

وقوله: **أتْرِبه فهو مترب**[2]. هو الأفصح، ويقال: تَرّبه فهو مُترَّب– بالتشديد– وأتْربه فهو مُتْرِب[3]، وكذا يُقال من الطينِ: طانَهُ وطيَّنَه، فهو مَطينٌ؛ كأمير[4].

---

(1) انظر القصة والقصيدة المنظومة فيها في: الأغاني 414/1 والعقد الفريد 23/6 وكشف الطرة: 283.
(2) في الدرة: سأل المأمون النضرَ بن شميل: «كيف تقول إذا أمرتَ أن يترّب الكتاب؟ قلت: أتربه. قال: فهو ماذا؟ قلت: مترب. قال: فمن الطين؟ قلت: طِنه، قال: فهو ماذا؟ قلت: مَطين».
(3) اللسان (ترب).
(4) القاموس (طين).

ويُقال: **أتصابُّها وأتمزّزها.** هو (تفاعل) من الصبّ، و(تفعّل) من المزة -بالزاي المعجمة- بمعنى المصّ[1]، والمعنى: أقنع بقليلها للعيش. و«ضَمَز» في الأبيات[2]- بضاد معجمة، وميم مفتوحة، وزاي معجمة-: بمعنى سكت[3]. و«عَلَز»- بعين مهملة، ولام، وزاي معجمة-: بمعنى ضجر[4].

• • •

ويقولون: اقطعه من حيث رقّ، وكلام العرب: اقطعه من حيث ركّ؛ أي: من حيث ضعف.

هذا -على تقدير السماع فيه- أمر سهل؛ فإنه يلزم من رقة الثوب عدم قوته، فلامانع من إرادة لازمه، وباب المجاز واسع، ولذا فسّر أهل اللغة (ركّ) بمعنى (رقّ)[5]، ولا حاجة إلى أن يقال: إن الكاف تبدل قافاً لقرب مخرجيهما.

ومن مُلح ابن نباتة قوله: [مجزوء الكامل]

كانت للفظي رِقّةٌ ضمنَ الزمان بما استحقتْ[6]
فصرفتها عن فكرتي وقطعتها من حيث رقّتْ[7]

وقلت: [مجزوء الكامل]

قد كان لي خلٌّ على نَهْجِ النِّفاقِ لقد سلكْ

---

(1) القاموس (مزز).
(2) هي سبعة أبيات أوردها الحريري في الدرة لأبي الهيذام؛ منها:

لي صديق هو عندي عوز من سداد لا سدادٌ من عوَزْ
وجهُه يُذْكِرني دارَ البِلَى كلّما أقبَلَ نحوي وضَمزْ
وإذا جالَسني جرّعني غُصَصَ الموتِ بكربٍ وَعَلَزْ

(3) اللسان (ضمز).
(4) اللسان (علز).
(5) في أ، ب: «رك برق».
(6) في أ، ب: «شمخت على هرمي وشقّت».
(7) في ب، ط: «عن خاطري». والأبيات في ديوان ابن بناتة المصري: 81 وفيه: «قدرتي» بدل «فكرتي».

رَكْــــتْ مــلابــسُــ ودّهِ فـقـطـعـتـه مـــن حـيـث رَكْ[1]

• • •

ويقولون لمن تعب: هو عيّان، والصّواب أن يُقال: هو مُعْيٍ؛ لأنّ الفعل منه: أعيا، فالفاعل على وزن مُفْعِل.

الفرق بين (أعيا) و(عيي) قاله الكسائي وغيره[2]. وأمّا إنكاره (عيّان) تَبع فيه الجوهري[3]. وفي القاموس إثبات (عيّان) بمعنى العاجز عن الأمر[4]. وهما متقاربان معنىً، إلاّ أن أحدهما حسّي والآخر معنوي، فيجوز إيقاع أحدهما موقع الآخر.

ويقولون: قاما الرجلان، وقاموا الرجال، فيلحقون الفعل علامة التثنية والجمع، وما ذلك إلاّ في لغة ضعيفة لم ينطق بها القرآن ولا أخبار الرسول، ولا نقل أيضاً عن الفصحاء، ووجه الكلام توحيد الفعل.

ليس الأمر كما ذكره؛ فإنّ هذا لغة قوم من العرب يجعلون الألف والواو حرفي علامة للتثنية والجمع، والاسم الظاهر فاعلاً، وتُعرف بين النّحاة بلغة «أكلوني البراغيث»؛ لأنّه مِثَالُها الذي اشتهرت به، وهي لغة طيّئ[5]، كما قاله الزمخشري[6]. وقد وقع منها في الآيات والأحاديث وكلام الفصحاء ما لا يحصى؛ كقوله تعالى ﴿وَأَسَرُّواْ ٱلنَّجْوَى ٱلَّذِينَ ظَلَمُواْ﴾ [الأنبياء: 3]، وقوله تعالى: ﴿ثُمَّ عَمُواْ وَصَمُّواْ كَثِيرٌ مِّنْهُمْۚ﴾ [المائدة: 71]، وكقوله في الحديث الشريف: «يتعاقبون فيكم ملائكةٌ باللّيلِ وملائكةٌ بالنّهار». كما في البخاري[7]، وخرّجه ابن مالك على هذه اللغة[8]، وإن نُوزع فيه، فيقال في مثله: إنه وارد على هذه اللغة، أو مبتدأ والجملة قبله خبره، أو بدل من الضمير، أو خبر مبتدأ محذوف، أو غير ذلك[9]. فقول المصنّف: لم ينطق

(1) البيتان في خلاصة الأثر 339/1.
(2) في أدب الكاتب: 371: «وأعْييتُ في المشي فأنا مُعْيٍ، ولا يقال: عَييتُ إلاّ في المنطق».
(3) انظر الصحاح (عيي).
(4) انظر القاموس (عيي).
(5) انظر: الكتاب 78/1 و40/2 والارتشاف 354/1 وحاشية الصبان على شرح الأشموني 47/2. وحكى بعض النحويين أنها لغة أزد شنوءة.
(6) انظر الكشاف 102/3.
(7) صحيح البخاري، كتاب التوحيد 2702/6، وصحيح مسلم، كتاب المساجد 439/1.
(8) انظر شرح التسهيل 116/2 – 117.
(9) انظر الكتاب 78/1 والارتشاف 354/1.

بها القرآن ولا الأخبار [النبوية][1] خلاف الواقع، والتأويل الجاري هناك يجري في كلام الناس أيضاً.

وقوله تعالى: ﴿كَثِيرٌ﴾[2] بدل من الضمير في لفظتي «عموا» و«صموا»[3]، وفيه البدل من معمولي عاملين مختلفين، ولا يصحّ كونه من التنازع، كما في توضيح ابن هشام[4].

• • •

ويقولون: جاءني القوم إلاَّك وإلاّه، فيوقعون الضمير المتصل بعد (إلاّ) كما يوقع بعد (غير)، فيوهمون فيه.

هذا مذهب كثير من النّحاة[5]. وفي شرح التسهيل أن ابن الأنباري قال: إنّ مثله مسموعٌ من العرب، مقيس عليه، فيقال عنده قياساً: إلاَّك وحتّاك[6]، فلا يرد ما ذكره.

وقياسُ قول مَنْ قال: إن (إلا) عاملة في المستثنى، أن يتصل بها الضمير، لكنّه عُدِلَ عنه في الأكثر.

وأمّا قوله: [البسيط]

ومـا نُبـالي إذا مـاكُـنـتِ جَـارَتَـنـا ألا يُـجـاوِرَنـا إِلاَّكِ دَيَّـارُ[7]

وقوله: [الطويل]

---

(1) سقطت من الأصل وأ.

(2) العبارة في ب: «وقوله تعالى (كثير) بعد قوله (عموا وصموا) بدل من....».

(3) انظر مشكل إعراب القرآن 241/1 والتبيان في إعراب القرآن 453/1.

(4) انظر أوضح المسالك 365/3 وشرح التصريح 156/2.

(5) في شرح التصريح 98/1: «وأجاز ابن الأنباري وقوع المتصل بعد (إلاّ) مطلقاً، ومعه المبرّد مطلقا، وأنشد مكان إلاّك: سواك». أي: في البيت الآتي ذكره.

(6) انظر شرح التسهيل 152/1 والارتشاف 476/1.

(7) البيت من الشواهد التي لم تنسب لقائل، انظر: الخصائص 307/1 وشرح المفصّل 101/3 وشرح التسهيل 152/1 وأوضح المسالك 100/1 وتخليص الشواهد: 100 والمغني: 557 وشرح ابن عقيل 90/1 والمقاصد النحوية 253/1 وشرح الأشموني 98/1 وشرح التصريح 98/1 والأشباه والنظائر 129/2 وشرح شواهد المغني 844/2 والهمع 196/1 والخزانة 278/5. وفي بعضها: «وما علينا» بدل «وما نبالي».

أَعــوذُ بــربِّ العـرشِ مـن فـئـةٍ بَغَـتْ علـيَّ فَمـا لـي عَـوْضُ إلاَّهُ نـاصِـرُ[1]

فادّعى ابنُ مالك أنّه ليس بضرورة، لتمكّنه من أن يقول: ألا يجاورنا خلّ ولا جار، وأن يقول: فما في غيره عوض ناصر.

واعترضه المرادي بأنّه نصّ في موضع آخر على أنّه شاذّ لا يقاس عليه، وأنه ما من ضرورة إلا ويمكن أن يُغيّر لفظها. ومنه يُعلم أنّ قوله: «**لم يأتِ في أشعار المتقدّمين سواه**»[2] غير صحيح.

• • •

ويقولون: هَبْ أنّي فعلت، وهَبْ أنّه فعل. والصّواب إلحاق الضمير المتصل به؛ فيُقال: هَبْني فعلت، وهَبْه فعل.

قال ابن برّي: «إذا جعل (هبني) بمعنى: احسبني وعدني، فلا يمتنع أن تقول: هَبْ أنّي فعلت؛ لأنها بمعنى احسب»[3]. يريد أنّه إذا كان (هَبْ) بمعنى (احسب) ممّا يتعدّى إلى مفعولين؛ كـ: علمت زيداً فاضلاً، جاز أن تسدّ (أن) ومعمولها مسدّهما، وقد سُمع أيضاً، فلا مانع منه قياساً واستعمالاً.

وفي المغني: (هَبْ) بمعنى ظُنَّ، الغالب تعدّيه إلى صريح المفعولين؛ كقوله: [المتقارب]

فـقـلـتُ: أَجِـرْنـي أبـا خـالـدٍ وإلاَّ فَـهَـبْـنـي امـرَأً هـالِـكـا[4]

ووقوعه على (أنّ) وصلتها نادر، حتىّ زعم الحريري أنّ قول الخواص: (هَبْ أن زيداً قائم) لحنٌ، وذهل عند قول القائل: هَبْ أنَّ أبانا كان حماراً[5]. و(هَبْ) فعل غير متصرّف بمعنى:

(1) البيت لم يُنسب لقائل في: شرح ابن عقيل 89/1 والمقاصد النحوية 255/1 وشرح التصريح 98/1.

(2) قاله الحريري تعليقاً على الشعر «وما نبالي...».

(3) حواشي ابن برّي: 141.

(4) البيت لعبد الله بن همّام السّلولي، انظر: الخصائص 186/2 وحواشي ابن بري: 142 واللسان (وهب) وتخليص الشواهد: 442 والمقاصد النحوية 378/2 وشرح التصريح 248/1 وشرح شواهد المغني 923/2 ومعاهد التنصيص 285/1 وكشف الطرة: 439، وبلا نسبة في: أوضح المسالك 35/2 وشرح شذور الذهب: 467 والمغني: 775 وشرح ابن عقيل 427/1 وشرح الأشموني 20/2 والهمع 213/2. وفي بعضها «أبا مالك» بدل «أبا خالد».

(5) المغني: 775. وقوله: «هب أن أبانا كان حماراً»، هو من المسألة الحمارية، في إرث زوج وأمّ، وأخوين لأمّ، وأخوين لأب وأمّ، حكم فيها عمر ﷺ بالنصف للزوج، والسدس للأمّ، والثلث للأخوين لأمّ، وترك

عدّ واحسب، لا ماضي له ولا مستقبل.

عروة بن أُديّة: هو تصغير أداة. بدال مهملة، بزنة (فتاة). وفي نسخة: أذينة- بذال معجمة ونون-: تصغير (أذن): [أحد][1] المسامع، وهو الصّواب. ونقل ابن برّي عن ابن قتيبة وابن النحاس واليزيدي أنّ (ابن أذينة) تصغير (أذن)[2]، وهو الذي ورد على هشام بن عبد الملك وأنشد: [البسيط]

لقَدْ عَلِمتُ وما الإسرافُ من خُلُقي ....[3]

كما سيأتي، وكذا ذكره في مرآة الزمان[4]. وكان قدومه على هشام في السنة الثامنة بعد المئة، و(أذينة) لقبُ أبيه، وهو معدود من الشعراء والفقهاء والمحدّثين[5]. ومن توهّمه (أُديّة) تصغير أداة، فقد وَهَمَ وخالف الرواية الصحيحة، وتصغيره ليس بعد التسمية.

وفي الصّحاح: «الأُذنُ: تُخفَّف وتثقّل، وهي مؤنثة، وتصغيرها: أُذَيْنَةٌ»[6]. ولو سمّيت به رجلاً ثمّ صغّرته قلت: أُذَيْن، فلم تؤنّثه لزوال التأنيث عنه بالنقل إلى المذكر.

وفي «تبصرة المنتبه»[7]: سمّوا (أبا أذين)؛ كقول ابن هانئ[8]: [مجزوء الرمل]

الأخوين لأب وأم، فقالا له: هَبْ أنّ أبانا كان حماراً، فأشركنا بقرابة أمّنا! ففعل.

(1) سقطت من الأصل.

(2) انظر حواشي ابن بري: 140.

(3) صدر بيت، عجزه:

.... أنّ الذي هو رزقي سَوفَ يأتيني

وهو في ديوانه: 128 وفيه «الإشراف»، وأمالي المرتضى 408/1 وعيون الأخبار 187/3 والشعر والشعراء 579/2 والأغاني 20/ 7160.

(4) «مرآة الزمان في تاريخ الأعيان» لسبط ابن الجوزي (654 هـ): من أوسع كتب التاريخ الإسلامي العام، حُقّق منه جزآن فقط، ولا يزال القسم الأكبر منه مخطوطاً.

(5) وهو شاعر غزل من شعراء المدينة، وكان شريفاً ثبتاً في رواية الحديث. انظر: الشعر والشعراء 579/2، والأغاني 7160/20.

(6) الصّحّاح (أذن).

(7) «تبصير المنتبه بتحرير المشتبه» لابن حجر العسقلاني (852 هـ): اختصر فيه كتاب «المشتبه» للذهبي؛ وهو معرفة ما يشتبه ويتصحف من الأسماء والأنساب والكنى والألقاب.

(8) هو أبو نواس.

اسقني يا بن أُذَين ....[1]

و(أذينة) تسمّى به جماعة، وبفتح الدّال – دال مهملة[2] تليها ياء تحتية مشددة–: والد مِرْداس الخارجي وأخيه ابن عروة[3]، كما ذكره ابن ماكولا[4].

وفي كامل المبرّد: «عُروة بنُ أُدَيَّةَ من الخوارج، وأُدَيَّةُ جَدَّةٌ له في الجاهلية، وهو عروة بن حُدَيْرٍ، أحدُ بني ربيعة بنِ حنظلة»[5].

وفي كتاب الشعر[6] لابن قتيبة: عروة بن أدية هو من بني لَيث، وكان شريفاً ثَبْتاً في رواية الحديث، وهو القائل: [البسيط]

قالتْ وأَبْثَثْتُها وَجْدي فبُحتُ بهِ: قد كنتَ عندي تُحِبُّ السَّتْرَ فاسْتَتِرِ
أَلستَ تُبْصِرُ مَنْ حولي؟ فقلت لها: غطّى هَـوَاكِ وما أُلْقِي على بَصَري[7]

ووقفت عليه امرأة فقالت له: أنت الذي يُقال له الرجل الصّالح! وأنت تقول:

إذا وَجَدتُ أُوَارَ الحبِّ في كَبِدي عَمَدتُ نحو سِقاءِ القَوْمِ أبْتَرِدُ
هَبْني بَرَدْتُ بِبَرْدِ الماءِ ظاهِرَهُ فَمَنْ لنارٍ على الأحشاءِ تتّقِدُ؟[8]

---

(1) صدر بيت لأبي نواس، وعجزه في ديوانه 407/2:

.... مِنْ شرابِ الزَّرَجُونِ

وانظر التاج (أذن).

(2) العبارة في ب: «وأدية بدال مهملة مفتوحة تليها..».

(3) في تبصير المنتبه 11/1: «وابن أذين –لم يسمّ–: هو الذي خاطبه أبو نواس بقوله:

اسقني يا بن أذين من شراب الزرجون

وبالمهملة بعدها ياء مشدّدة من غير نون: أديّة والدُ مِرْداس الخارجي وأخيه عروة».

(4) هو الأمير سعد الملك أبو نصر علي بن هبة بن علي بن جعفر (475 هـ): مؤرخ من العلماء الحفّاظ، من مصنفاته: «الإكمال» و«الوزراء». شذرات الذهب 381/3، الأعلام 30/5. وانظر ما ذكره عن ابن أذينة في كتابه الإكمال في رفع الارتياب 48/1.

(5) الكامل 1097/3.

(6) هو كتاب «الشعر والشعراء». انظر 579/2.

(7) البيتان في ديوانه: 33 والشعر والشعراء 579/2 والعقد 24/6 وأمالي المرتضى 1/ 413 وكشف الطرّة: 438.

(8) البيتان في ديوان عروة: 29 والشعر والشعراء 580/2 والعقد الفريد 24/6 وأمالي المرتضى 413/1 وحواشي ابن برّي: 141 وكشف الطرة: 438.

والله ما قال هذا صالح قطّ!

وما أنشدناهُ لَهُ أوّلاً، أخذ منه الباخرزي قوله: [الكامل]

قالت، وقد سَاءلتُ عنها كلَّ مَنْ لاقيتُه من حاضر أوبادِ:

أنا في فؤادكَ فَارْمِ طرفَكَ نحوَهُ تَرَني، فقلتُ لها: وأين فؤادي؟[9]

• • •

ويقولون لمن يأتي الذّنب متعمّداً: قد أخطأ، فيحرّفون اللفظ والمعنى؛ لأنّه لا يُقال: أخطأ إلاّ لمن لم يتعمّد، أو لمن اجتهد فلم يُوافق الصواب.

حاصل الفرق أنه يقال لمن لا يتعمّد الخطأ: أخطأ فهو مخطئ، والاسم منه: الخطأ. ولمن تعمّد: خطِئ فهو خاطئ، والمصدر: الخِطء، بكسر الخاء وسكون الطاء قبل الهمزة[10]. وقال ابن بري: «روى هذا ابن قتيبة، ثمّ عقّبه برواية اتفاق (خطِئ) و(أخطأ) في المعنى[11]، وكذلك جمهور الرّواة المفرقين بينهما، عقّبوا التفرقة برواية التسوية[12]. وفي الإصلاح: قال أبو عبيدة: خطئ وأخطأ لغتان[13]، وأنشد لامرئ القيس[14]: [مشطور الرجز]

يا لَهْفَ هِنْدٍ إذ خَطِئْنَ كاهِلا

قال: أي أَخْطَأن كاهلا[15]. وفي[16] المَثَل: وفي الخواطئ سهم صائب[17]»[18].

---

(9) البيتان في ديوان الباخرزي: 91 ودمية القصر 805/2 وكشف الطرة: 439.

(10) اللسان (خطأ).

(11) انظر أدب الكاتب: 434.

(12) انظر: الصحاح (خطأ) والمصباح (خطو) وشرح أدب الكاتب للجواليقي: 227.

(13) انظر إصلاح المنطق: 294 ومجاز القرآن 318/1 و376.

(14) الرجز في ديوان امرئ القيس: 134، وقبله:

خيرَ مَعَدٍّ حَسَباً ونائلا

وانظر إصلاح المنطق: 294 والشعر والشعراء 108/1 وتهذيب اللغة (خطئ) والصحاح واللسان (خطأ).

(15) سقطت من ب.

(16) في أ، ب، ط: «مع».

(17) المَثَل في: مجمع الأمثال 280/2 وفيه: «ومن الخواطئ»، وفي جمهرة الأمثال 269/2 والمستقصى 345/2: «ومع الخواطئ».

(18) حواشي ابن بري: 142.

وقال الأزهري: «الخطيئة والخِطْءُ: الإثم»[1]. وفرّق ابن عرفة[2] بين (خطئ) و(أخطأ)، ولكن [لا][3] بالتعمّد وعدمه، وذلك أنّه قال: «يُقال: خطئ في دينه: إذا أثم، وأخطأ: إذا سلك سبيلَ خطأ عامداً أو غيرَ عامدٍ، ويقال: خطئ بمعنى أخطأ). وأنشد بيت امرئ القيس السّابق، وروى فيه: يا لهف هند، ويا لهف نفسي. وإلى هذا الفرق نظر الجوهري حيث قال: «الخطأ: نقيض الصّواب، ويُقال منه: أخطأ. والخِطْءُ: الذنب في قوله تعالى: ﴿إِنَّ قَتْلَهُمْ كَانَ خِطْئًا كَبِيرًا﴾ [الإسراء: 31]؛ أي: إثماً، تقول[4] منه: خطِئَ، والاسم: الخَطِيئَةُ، على وزن فَعِيلة»[5].

وإذا كانت الخطيئة الإثم، فالعطف في قوله تعالى: ﴿وَمَن يَكْسِبْ خَطِيئَةً أَوْ إِثْمًا﴾ [النساء: 112] تفسيري، لكن المشهور فيه أن يختصّ بالواو؛ كما في قوله تعالى: ﴿إِنَّمَآ أَشْكُواْ بَثِّي وَحُزْنِيٓ إِلَى ٱللَّهِ﴾ [يوسف: 86]. والمصحح لهذا النوع اختلاف اللفظ، كما أنّه مصحّح للإضافة في مثل: جلمود صخر. وقال ابن مالك: (أو) أُنيبت عن (الواو) في هذه الآية[6]، وردّهُ ابن هشام في شرح بانت سعاد، وقال: «يمكن أن يراد بالخطيئة ما وقع خطأ، وبالإثم ماوقع عمداً»[7]. وبه صرّح في شرح[8] عمدة الحفّاظ.

وأنشد المصنّف له: [البسيط]

لا تخطوَنَّ إلى خِطْءٍ ولا خطأ ... من بعد ما الشَّيبُ في فَوْدَيكَ قَدْ وَخَطَا

فأيُّ عُذرٍ لمَن شَابَتْ مَفَارِقُهُ ... إذا جرى في ميادين الهوى وَخطا[9]

وعلى هذا المنوال قول ابن الفارض [في رباعيته][10]: [الدوبيت]

(1) تهذيب اللغة (خطئ).
(2) هو أبو عبد الله إبراهيم بن محمد بن عرفة الأزدي المعروف بنِفْطَوَيه (323 هـ): إمام في النحو، فقيه، محدّث، من مصنفاته: «غريب القرآن» وكتاب التاريخ. إنباه الرواة 176/1، وفيات 11/1، الأعلام 61/1.
(3) سقطت من الأصل.
(4) في ب، ط: «يقال».
(5) الصّحاح (خطأ).
(6) انظر شرح التسهيل 197/3.
(7) شرح بانت سعاد: 164.
(8) ليست في أ، ب، ط.
(9) البيتان للحريري وهما في كشف الطرة: 91.
(10) زيادة من ط.

لـمّـا نَـــزَلَ الـشَّـيْـبُ بـرأسـي وخَـطَـا　　والـعُـمـرُ مـعَ الـشَّـبـابِ وَلّـى وخَـطَـا
أصبحتُ بِـسُـمْـرٍ سَـمَـرقَـنْـدٍ وخَـطَـا　　لا أُفـرقُ بين ذي صَـوابٍ وخَـطـا[1]

• • •

ويقولون لمن بدأ في إثارة شرّ أو فساد أمر: إنّه قد نشب فيه، ووجه الكلام أن يُقال: قد نشم– بالميم– لاشتقاقه من قولهم: نشّم اللحمُ: إذا ابتدأ التغيّر والإرواح فيه.

ليس ما ادّعاه بصحيح، وفي القاموس: «نَشَّب في الشيء: نشّم»[2]. وفي البخاري: «لم يَنْشَب أَنْ ماتَ»[3]، وقد فسّروه بـ (لم يلبث)[4]. وهذه اللفظة عند العرب عبارة عن السرعة؛ فمعناه: فجاءه الموت قبل أن ينشب في فعل شيء، وأصل النشوب التعلق. وفي الحديث: «قد نَشَبوا في قَتْلِ عثمان»[5]؛ أي: وقعوا فيه. فقد علمت أن (نشب) بمعنى (نشم) ثابت لغة واستعمالاً، فلا وجه لما ذكره المصنّف.

ونظير وهمهم في هذه اللفظة قولهم: ما عتّب أن فعل كذا، ووجه الكلام أن يُقال: ما عتّم؛ أي: ما أبطأ ولبث.

ومنه: (العَيْتوم) للجمل البطيء[6]. وهذا مما غفل عنه أوتغافل، ففي تهذيب الأزهري: «يُقال: ضرب فلاناً فما عتَّم ولا عتَّب ولا كذَّب؛ أي: لم يتمكّث ولم يتباطأ في ضربه إيّاه»[7].

---

(1) البيتان في ديوان ابن الفارض: 94 وشرحه للبوريني والنابلسي 234/2 وكشف الطرة: 91. و«خطا» الأولى: من وَخَطه الشيب بمعنى فارقه، والثانية: من خطا خطواً؛ أي: مشى، والثالثة: مكان في بلاد الترك، والأخيرة ضد الصّواب.

(2) القاموس (نشب).

(3) جزء من حديث طويل في صحيح البخاري، كتاب بدء الوحي 5/1 وكتاب التعبير 2562/6 وفيه: «ثمّ لم يَنْشَبْ وَرَقَةُ أنْ تُوفّيَ وفَتَر الوحيُ».

(4) قال العيني في عمدة القاري 53/1: «قوله: ثم لم يَنْشَب، أي: لم يلبث، وهو بفتح الياء –آخر الحروف– وسكون النون، وفتح الشين المعجمة، وفي آخره باء موحدة. وكأنّ المعنى: فجاءه الموت قبل أن ينشب في فعل شيء... قال: وأصل النشوب التعلّق».

(5) جزء من حديث للأحنف بن قيس، وهو في عمدة القاري 53/1 والنّهاية 52/5 وفيهما: «... فقلت لصاحبي: قد أفل الحجّ، وإني لا أرى الناس إلاّ قد نشبوا في قتل عثمان».

(6) التاج (عتم).

(7) تهذيب اللغة (عتم). وانظر اللسان (عتم).

والميم والباء تَعاقبان فتُبدل إحداهما من الأخرى كثيراً، فيقولون: لازِب ولازم[1]، وعَجْبُ الذّنَب[2] وعَجْمُ الذَّنَب. وظاهر كلامهم أنّه مقيس مطرد.

وما ذكره في لام الأمر، من المسائل المشهورة في العربية، فلا حاجة إلى تكثير السّواد بها.

• • •

ويقولون لمركز الضرائب: المأصَر- بفتح الصّاد- والصّواب كسرها.

الضَّرائب: جَمْعُ ضَريبة؛ وهي التي تُؤخَذُ في الديّة ونحوها[3]. والمَأصِرُ: المحبس الذي يُحبس فيه[4]. وفي الصّحاح والقاموس: المأصَر والمأصِر- بكسر الصّاد المهملة وفتحها[5]- فلا وجه لإنكاره.

وما ذكره من أمر الكسوة[6]، قيل: «الذي كساه هو المنذر بن الجارود[7]، وكان يُعجب بحديث أبي الأسود، ويغشى كلّ منهما صاحبه، فقال له يوماً وقد رأى عليه مقطعة من برود كان يُلازم لبسها: يا أبا الأسود، قد لزمت لبس هذه المقطّعة. فقال: ربّ مملوك[8] لا يستطاع فراقه؛ فأرسلها مَثَلاً، فعَلِم المنذر أنّه محتاج إلى كسوة فكساه»[9].

هذا أمرٌ يعرفه الصّادر والوارد، ووجه الكلام أن يُقال: الوارد والصّادر.

هذا ممّا يقضى منه العجب؛ فإنّ الواو لا تقتضي الترتيب، وكم وِرْدٍ بعد صَدَرٍ، وصدَرٍ بعد

---

(1) في اللسان (لزب): «العرب تقول: ليس هذا بضربة لازم ولازب، يُبدلون الباء ميماً لتقارب المخارج».
(2) في اللسان (عجم): «وعَجْمُ الذَّنَبِ وعُجْمُهُ جميعاً: عَجُبُهُ؛ وهو أصله، وهو العُصعُص. وزعم اللحياني أن ميمها بَدلٌ من الباء في عَجْبٍ وعُجْب».
(3) اللسان (ضرب).
(4) اللسان (أصر).
(5) الصّحاح والقاموس (أصر).
(6) أورد الحريري في الدرة قصة لأبي الأسود مع عبيد الله بن زياد، وأنه كساه، فخرج أبو الأسود وهو يقول:

كَسَاكَ ولَمْ تَسْتَكْسِه فَحَمِدْتَهُ ... أَخٌ لكَ يعطيكَ الجزيلَ ويأصِرُ

واستشهد بالبيت على أن «يأصِر» بمعنى يعطف، وهذا ممّا يدلّ على أنّ المكان «مأصِر» بكسر الصّاد.
(7) هو بشر بن عمرو بن خنيس العبدي، وأمّه أمامة بنت النعمان (61 هـ): أمير من السّادة الأجواد، وُلد في عهد النبي ﷺ، وشهد الجمل. الإصابة 264/6، الأعلام 292/7.
(8) في ب، ط: «مملول».
(9) القول لابن برّي في حواشيه: 145-146، وانظر الخبر في إنباه الرّواة 23/1.

وِرْدٍ[1]، وقد استعمله العرب كثيراً على خلاف ما زعمه، قال الراجز: [مشطور الرجز]

والنّاسُ بين صادرٍ ووارِدِ مثل حجيج البيت نحو خالِدِ[2]

وقال جرير: [البسيط]

وكُلُّ أَسْمَرَ خَطِّيٍّ يُعَجِّمُهُ في جَوفه[3] الموت إصدارٌ وإيرادُ[4]

وليس لنا حاجة لإثباتِ مثله[5].

• • •

ويقولون: ابِنت -بكسر الباء، مع همزة الوصل- وهو من أقبح أوهامهم.

الأولى ترك مثل هذا؛ فإنه لا يصدر عن عاقل!

وقوله: [هي][6] تاء أصلية[7]، اعترض عليه بأنّ التاء زائدة لا أصلية[8]، فلا حاجة[9] لما ذكره. ويدفع بأنَ مراده بأصالتها أنها عوض عن حرف أصلي؛ وهو لام الكلمة، أو كالأصلية لأنها للإلحاق بنحو: جذع، لكنه تسمّح في العبارة اعتماداً على ظهور المراد منه.

• • •

ويقولون: ودّعت قافلة الحاج، فينطقون بما يتضادّ الكلام فيه؛ لأنّ التوديع إنّما يكون لمن يخرج إلى السفر.

---

(1) في اللسان والقاموس (صدر): «ماله صادر ولا وارد». مأخوذ من الوِرْدِ والصَّدَرِ.

(2) الرجز بلا نسبة في حواشي ابن بري: 147 وكشف الطرة: 308.

(3) في أ، ب، ط: «حَومة».

(4) البيت في ديوان جرير 134/1 وفيه: «يُقحّمه» بدل «يعجمه».

(5) العبارة في ب، ط: «وليس لنا حاجة إلى شعر مثل هذا».

(6) زيادة من النسخ الأخرى.

(7) قال الحريري في الدرة: «وهذه التاء المتطرفة في بنت وفي أخت أيضاً، هي تاء أصلية تثبت في الوصل والوقف، وليست للتأنيث على الحقيقة؛ لأن تاء التأنيث يكون ما قبلها مفتوحاً... إلا أن تكون ألفاً».

(8) لعلّ المعترض هو ابن بري، فقد قال في حواشيه: 148: «ليست بأصلية، وإنّما هي زائدة للإلحاق».

(9) في ب، ط «وجه».

تبع في هذا ابن قتيبة[1]، وليس بشيء؛ لأنّ الرفقة سمّيت (قافلة) قبل قفولها تفاؤلاً[2]. وقال الصاغاني في كتاب الذيلِ والصّلة: «من قال: القافلةُ: الراجعةُ من السّفر، فقد غلط، بل ذلك للمُبتدِئة في السّفر؛ تفاؤلاً لها بالرجوع[3]، كما قاله الأزهري»[4].

وهذا في كلامهم كثير؛ كقولهم للدمّل: دُمّل قبل اندماله، وللّديغ: سليم قبل سلامته، وللبيداء: مفازة، مع أنه كان القياس[5] أن يُقال: مهلكة، في قول. قال الأصمعيّ: سمّيت مفازة لأنّ من قطعها ونجا منها فاز. وحكى اللغويون أيضاً أنه يقال: فاز الرجل فوزاً: إذا هلك[6].

وهذا من محاسن العربية، فهذا كما قال البحتري: [البسيط]

إذا مَحَاسِنِي اللَّائي أُدِلُّ بِها ... كانتْ ذنوبي فقل لي كيفَ أعتذرُ؟[7]

ومن لطائف زين الدين بن العجمي[8]: [الطويل]

سَرى قلبيَ المضنى خلال ركابهم ... ونجم سروري بعد بعدهمُ أفلْ

وقد فتحَ التّسهيدُ أجفانَ مقلتي ... وسَار منامي خلفَ قلبي وما قفلْ[9]

وما ذكره المصنف في «ربّ» مردود[10]؛ لأنّها تَرِد للتكثير كثيراً، حتى ادّعى بعض أهل العربية أنّه أصل معناها، وأثبته بقول الأعشى: [الخفيف]

---

(1) قال ابن قتيبة في أدب الكاتب: 24: «ومن ذلك (القافلة): يذهب الناس إلى أنها الرُّفقةُ في السّفر ذاهبة كانت أو راجعة، وليس كذلك، إنّما القافلة: الراجعة من السفر».
(2) هذا ما ذهب إليه ابن برّي في حواشيه: 149.
(3) في ب: «برجوعه».
(4) التكملة والذيل والصلة (قفل).
(5) في ب، ط: «والقياس فيها».
(6) انظر الأضداد لابن الأنباري: 104 وفيه: «وقال الأصمعي وأبو عبيد: إنّما سمّي الملدوغ سليماً على جهة التفاؤل بالسلامة، كما سمّيت المهلكة مفازة على جهة التفاؤل لمن دخلها بالفوز».
(7) البيت في ديوان البحتري 954/2 ودلائل الإعجاز: 494 وحاشية ياسين على التصريح 259/2.
(8) هو أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عبد العزيز، عز الدين بن العجمي (673 هـ): كاتب حلبي، خلف أباه في كتابة الإنشاء، له نظم كثير. معجم المؤلفين 276/8، الأعلام 322/5.
(9) في أ، ب: «أعيني» مكان «مقلتي». لم أقف على البيتين.
(10) قال الحريري في الدرة: «ويشاكل هذا التناقض قولهم: ربّ مال كثير أنفقته، فينقضون أوّل كلامهم بآخره، ويجمعون بين المعنى وضده، لأن ربّ للتقليل».

رُبَّ رَفْدٍ هَرقتَهُ ذلكَ اليو م وأَسْرى من مَعْشَرٍ أَقْيالِ[1]

• • •

ويقولون: فلان أنصف من فلان، إشارة إلى أنّه يُفضّل في النصَفة عليه، فيحرفون القول ويحيلون المعنى فيه؛ لأنّ معنى هو أنصف منه: أقوم منه بالنّصافة التي هي الخدمة؛ لكونها مصدر نصفت القوم؛ أي: خدمتهم، فإذا أريد به التفضيل في الإنصاف فلا يُقال إلاّ: هو أحسن إنصافاً منه، أو أكثر إنصافاً.

إنكاره لـ (أنصف) ليس من الإنصاف، كما قاله ابن بري[2]. والذي أدّاه إلى ارتكاب مثله ما اشتهر من أنّ أفعل التفضيل لا يُصاغ إلاّ من الثلاثي، لكن إذا جاء النصّ[3] هرب القياس، وقد ورد سماعه، كما ورد[4]: (هو أيسر منه) وأمثاله.

وحكى أبو القاسم الزجاجي أنّ حسّان بن ثابت ﷺ لمّا أنشد النبي ﷺ قوله:

[الوافر]

أَتَهْجُوهُ ولَستَ لَهُ بكُفءٍ؟ فَشرّكُما لخيرِكُما الفِداءُ[5]

قالت الصحابة: يارسول الله، هذا أنصف بيت قالته العرب[6]. فتكلموا بـ (أنصف)، وعليه أيضاً قول الشاعر: [البسيط]

وأنصفُ النّاسِ في كلّ المواطنِ مَنْ يسقي الأعاديَ بالكأسِ الذي شَرِبا[7]

---

(1) في ب، ط: «وفد» مكان «رفد». في ط: «فارقته» مكان «هرقته». والبيت في ديوان الأعشى: 295 والأضداد لابن الأنباري: 339 وحواشي ابن بري: 150 وشرح المفصل 28/8 والمغني: 764 والمقاصد النحوية 251/3 والخزانة 575/9 وكشف الطرة: 254. وفي بعضها «أقتال» بدل «أقيال».

(2) انظر حواشي ابن بري: 150.

(3) العبارة في ب، ط: «إذا هجم السّماع».

(4) في ب: «في قولهم».

(5) البيت في ديوان حسان 18/1 والشعر والشعراء 302/1 والأضداد لابن الأنباري: 24 والعقد الفريد 295/5 وتهذيب اللغة (ندّ) وسمط اللآلي 353/1 وحواشي ابن بري: 151 والاقتضاب: 301 واللسان (كفأ) و(ندد) والخزانة 232/9. وفي بعضها: «بندّ» بدل «بكفء».

(6) انظر الخبر في حواشي ابن بري: 150 والاقتضاب: 301، ونسب في الأخير إلى ابن دريد.

(7) البيت لأبي أذينة ابن عمّ الأسود بن النعمان، من قصيدة في نهاية الأرب 320/15 برواية:

سقى المُعَادينَ بالكأسِ الذي شَرِبا

وممّا اتفق هنا أنهم قالوا: يتوصّل إلى تفضيل المزيد بلفظ أشدّ، [مع أن أشدّ][1] أيضاً مخالف للقياس، لكنه لمّا سُمعَ اتخذوهُ سُلّماً لِماَ خالفَ القياس.

فأمّا قول حسّان بن ثابت: [الكامل]

كلتاهُما حَلَبُ العَصيرِ فَعَاطني بزُجاجةٍ أرْخاهما لِلمَفْصِلِ[2]

هو من قصيدة لَهُ[3] مَدَح بها آل جَفْنَة ملوك الشّام قبل الإسلام– وأكثر مدائحه فيهم– وأوّلها:

أَسَأَلْتَ رسْمَ الدّارِ أمْ لَمْ تَسْأَلِ بَيْنَ الجَوابي فالنّصيعِ فحومَلِ[4]

ومنها:

لله دَرُّ عِصَابةٍ نَادَمْتُهُمْ يَوْماً بِجلّقَ في الزّمانِ الأوّلِ
أولادُ جَفْنَة حَوْلَ قبرِ أبيهم قبرِ ابنِ ماريةَ الجَوادِ المُفضِلِ
يَسْقُونَ مَنْ وَرَدَ البَريصَ عليهم بردى يُصَفَّقُ بالرَّحيقِ السَّلْسَلِ
يُسْقَونَ دِرْياقَ المدام ولم تكنْ تَغْدو وَلائِدُهُم بنَقْفِ الحَنْظَلِ[5]
بيضُ الوجُوهِ كَريمةٌ أَحْسابُهُمْ شُمُّ الأُنُوفِ مِنَ الطرازِ الأوّلِ
يُغشَوْنَ حتّى ما تَهِرُّ كلابُهُمْ لا يَسْألونَ عَنِ السَّوادِ المُقْبلِ
فَلبِثْتُ أزماناً طِوالاً فيهمُ ثمّ ادَّكرتُ كأنّني لَمْ أفعلِ
أَوَ ما ترى رأسي تغيَّر لَونُهُ شَمَطاً فأصبحَ كالثَّغَامِ المُمْحِلِ[6]

وبلا نسبة في: حواشي ابن بري: 151 وكشف الطرة: 76.

(1) ما بين قوسين سقط من الأصل.
(2) البيت في ديوان حسّان 75/1 والأمالي الشجرية 160/2 واللسان (فصل) وكشف الطرة: 76.
(3) القصيدة بتمامها في ديوان حسّان 74/1–75.
(4) في أ: «فالصنيع».
(5) «المدام» سقطت من الأصل.
(6) في أ: «كالنقام».

ولقد شربتُ الخمرَ في حانوتها صهباء صافية كطعم الفلفلِ
يسعى إليَّ بكأسها مُتنطّفٌ فيَعُلُّني منها وإن لم أنْهلِ[1]
إنّ التي ناولْتَني فرَدَدْتُها قُتِلتْ قُتِلْتَ فهاتِها لم تُقتَلِ
كِلتاهُما حَلَبُ العَصيرِ فعاطِني بزجاجةٍ أرْخاهُما للمفصِلِ

ثمّ إنّه بعد ما قصّ القصّة[2] قال: **قوله: إنّ التي ناولتني.. الخ، عَنَى بها الخمر الممزوجة بالماء، ثمّ قال: كلتاهما حلب العصير؛ يريد الخمر المتحلّبة من العنب، والماء المتحلّب من السّحاب، المكنى عنه بـ (المعصرات) في قوله تعالى: ﴿وَأَنزَلْنَا مِنَ ٱلْمُعْصِرَٰتِ مَآءً ثَجَّاجًا﴾ [النبأ: 14] قال أبو محمد: هذا ما فسّره عبيد الله بن الحسن القاضي.. وقد بقي في الشعر مايحتاج إلى كشف سرّه وتبيان نكته، أمّا قوله: إنّ التي... الخ، فإنّه خاطب بهِ السّاقي الذي كان ناوله كأسها ممزوجة؛ لأنه يُقال: قتلت الخمر: إذا مزجتها.**

قال الراغب: «أَصْلُ القَتْلِ: إزالةُ الرّوحِ عن الجسدِ كالموت، لكن إذا اعتُبر بفعْل المُتولّي لذلك يُقال: قَتْلٌ، وإذا اعتُبر بِفَوتِ الحياةِ يُقالُ: موتٌ، واستُعير على سبيل المبالغة: قَتَلْتُ الخمرَ بالماءِ: إذا مزجتَهُ»[3]. ووجه الاستعارة فيه أن يُزيل شدّتها وسَوْرَتَها، فجعلت نشأتها كروحها، أو جُعلت بسكرها عدوّاً [يستحق أن يقتل][4]؛ كما قلت: [مجزوء الرمل]

قلتُ للنُّدمان لمّا مزّقوا بُرْدَ الدياجي:
قتلتنا الرّاح صِرفاً فاقتلوها بالمِزاجِ[5]

ومن[6] الحماسة العلوية لمسلم بن الوليد[7]، أخذ من حسّان هذا المعنى وزاد فيه؛ إذ

---

(1) في أ، ب، ط: «متنطق».
(2) قوله: «بعدما قصّ القصة» ليس في ب، ط. وعنى بالقصّة حكاية رواها الحريري ممّا رواه أبو بكر محمد بن أبي القاسم الأنباري عن أبيه، حول بيت حسّان المذكور.
(3) مفردات ألفاظ القرآن: 655.
(4) ما بين المعقوفين زيادة من ب، ط.
(5) البيتان للشهاب الخفاجي في كشف الطرة: 79.
(6) من هنا إلى آخر البيتين ليس في أ، ب، ط.
(7) هو أبو الوليد مسلم بن الوليد الأنصاري، المعروف بصريع الغواني (208 هـ): شاعر غزل من أهل الكوفة، وهو أوّل من أكثر البديع، له ديوان شعر مطبوع. طبقات الشعراء: 234، الأعلام 223/7.

قال: [الطويل]

خَـلـطْـنَـا دَمــاً مــن كَــرْمَــةٍ بـدِمـائـنـا   فـأظْـهَـرَ فـي الألــوانِ مـنّـا الــدَّمَ الـدَّمُ

إذا شِـئـتُـمـا أن تَـسـقـيـانـي مُـدامـةً   فـلا تَـقـتُـلاهـا كُــلُّ مَـيْـتٍ مُـحـرَّمُ(1)

فكأنّه أراد أن يعلّمه أنه قد فطن لما فعله، ثمّ ما اقتنع بذلك منه حتى دَعَا عليه بالقتل في مقابلة المزج، وقد أحسن كلّ الإحسان في تجنيس اللفظ، ثمّ إنّه عقّب الدّعاء عليه بأن استعطى منه ما لم يقتل؛ يعني الصِّرف التي لم تمزج.. وقوله: «أرخاهما للمفصل» يعني بهِ اللّسان، ويسمّى مِفصلاً – بكسر الميم – لأنّه يفصل بين الحقّ والباطل.

فيما نقله خَلَلٌ من وجوه:

- منها: أنّ معنى «أرخاهما»: أشدّهما إرخاءً لا رخاوة، فقوله: **أصل هذا الفعل: رَخَو،** لايجدي نفعاً؛ لأنّ كون أصله كذلك– مع أنّه غير مراد – لا يصحّحه.
- ومنها: أن ابن الشجري قال في أماليه – بعدما نقل هذا الكلام–: «إنّ فيه فساداً من وجوه ثلاثة:

الأول: أنّ «كلتاهما» حينئذ عبارة عن مؤنثتين، والماء ليس بموئنث، وليس له اسم مؤنث حتى يعتبر، كما في قولهم: أَتَته كتابي؛ أي: صحيفتي، والتغليب إنّما يكون للمذكّر على المؤنث.

الثاني: أنّ «أرخاهما» اسم تفضيل، فيقتضي أن يكون في الماء إرخاء للمفصل، والخمر أزيد منه، وهو باطل؛ إذ ليس فيه إرخاء أصلاً.

الثالث: أنّه قال في الحكاية: **فالحلب عصير العنب،** وفي بيت حسّان: «حلب العصير»، فيلزم إضافة الشيء إلى نفسه، وعندي أنّه أراد: كلتا الخمرتين أو الكأسين– الصرف والممزوجة– حلب العنب، فناولني أشدّهما إرخاء للمفصل؛ وهو الصّرف»(2). وقد أسلفنا لك ما في تغليب المؤنث على المذكّر، فتذكّر.

---

(1) في الأصل: «فأظهر في ألواننا الدّم بالدم»، وهذا مخالف لروي القصيدة، فأثبتّ مافي الديوان: 179، وانظر: طبقات الشعراء: 238 وكشف الطرة: 79.

(2) أمالي ابن الشجري 2/160–161.

وقوله: إن الماء لا إرخاء فيه، فيه ما لا يخفى. والإضافة المذكورة من إضافة الأعمّ إلى الأخصّ، وقال ابن برّي: «تسمية ماء السحاب أو السحاب (عصيراً) ليس بمعروف، وهي معصرات من الإعصار؛ وهو الإنجاء[1] من المكروه. وقد رُوي «المَفصِل» هنا بفتح الميم وكسر الصّاد، على أنّه واحد مفاصل الأعضاء»[2].

وقوله: [المتقارب]

وكـأسٍ شَـربتُ عـلى لَـذَّةٍ وأُخـرى تـداويتُ منها بها[3]

هو من قصيدة للأعشى، وبعده:

لـكي يـعلمَ النّـاسُ أنّـي امـرؤٌ أَتـيتُ الـلَّـذاذةَ مـن بـابِـها

وقوله: [البسيط]

دَعْ عنكَ لَوْمي فإنّ اللَّوْمَ إِغْراءُ ودَاوِني بالّتي كانتْ هي الدّاءُ[4]

مطلع قصيدة أبي نواس المشهورة:

صَـفراءُ لا تـنزلُ الأحـزانُ سَاحَتها لَـوْ مَسَّـها حَـجَرٌ مَـسَّتْهُ سَـرّاءُ

ومن العجب هنا ما في الحواشي الحسينية للمطوّل[5]، من أنّه لمّا ذُكر هذا البيت قال: هو في وصف الذهب، وقيل: هي الخمر!

ويقولون لمن أصابته جَنابة: قد جُنِبَ، فيوهمون فيه[6].

---

(1) في ب، ط: «الإلجاء».

(2) حواشي ابن بري: 152–153.

(3) البيت في ديوان الأعشى: 34 وكشف الطرة: 80.

(4) البيت لأبي نواس، وهو في ديوانه 21/1 واللسان (شفع) والمغني: 200 والهمع 189/4 والخزانة 434/11 وكشف الطرة: 80.

(5) «المطوّل»: شرح واف على «تلخيص المفتاح» في المعاني والبيان للعلامة التفتازاني (792 هـ). وهو مطبوع في بيروت بدار الكتب العلمية، ومن الحواشي عليه: الحواشي الحسينية.

(6) تمام قول الحريري في الدرّة: «...لأنّ معنى جُنب: أصابته ريح الجنوب، فأمّا الجَنابة فيقال فيه: قد أُجْنِبَ».

يُقال: جَنُبَ وأَجْنَبَ، كما في القاموس وغيره[1]. وقد حكاه عن السجستاني[2]، فلا معنى لعدّه من الأوهام، إلاّ فضول الكلام.

فيحذفون الياء من (ثمان)، والصّواب إثباتها[3].

قال ابن برّي: «الكوفيون يجيزون حذف هذه الياء في الشعر، وأنشد عليه ثعلب قوله:

[مشطور الرجز]

لـهـا ثَـنَـايـا أربـعٌ حِـسـانُ   وأربـعٌ فَـثَـغْـرُهـا ثَـمَـانُ»[4]

وفيه نظر.

وقوله: «**يَخبِطْنَ السّريحا**»[5]، السّريح: قطعة من قدّ وجلد. وقوله: **جُوّز في ضرورة الشعر حذف الياء.** فيه أنه وقع في القرآن؛ كقوله تعالى: ﴿وَٱلَّيۡلِ إِذَا يَسۡرِ﴾ [الفجر: 4]، فكيف يُعدّ من الضرورة؟

• • •

ويقولون: ابتعتُ عبداً وجاريةً أخرى، فيوهمون فيه؛ لأنّ العرب لم تصف بلفظتي (آخر) و(أخرى) وجمعهما إلاّ ما يجانس المذكور قبله؛ كما قال تعالى: ﴿أَفَرَءَيۡتُمُ ٱللَّٰتَ وَٱلۡعُزَّىٰ وَمَنَوٰةَ ٱلثَّالِثَةَ ٱلۡأُخۡرَىٰٓ﴾ [النّجم: 19–20].

هذا ما قالَهُ كثيرٌ من النّحاةِ وأهلِ اللّغة. قال نجمُ الأئمّة الرضي: «(آخر) لا يستعمل إلاّ فيما كانَ من جنس ما تقدّم، فلا يُقال: زيد وامرأة أخرى»[6]. ولا عِبرة بقولِ بعضِ النّحاة: إنّه

---

(1) انظر القاموس (جنب).

(2) قال الحريري في الدرّة: «وجوَّز أبو حاتم السجستاني فيه: جَنِب...».

(3) تمام قول الحريري في الدرّة: «ويقولون: عندي ثمان نسوة، وثمان عشرة جارية، وثمانمئة درهم، فيحذفون...».

(4) حواشي ابن بري: 154. والرجز المذكور قالته جدّة سفيان، انظر: تهذيب اللغة (ثمن) والخزانة 365/7 وكشف الطرّة: 189.

(5) جزء بيت [من الوافر] لمضرس الفقعسي، ذكره الحريري، وتمامه:

وطَـرْتُ بِمُنْـصُـلـي في يَـعْـمَـلاَتٍ   دوامـي الأَيْـدِ يَخْبِطْنَ السَّرِيحا

على أنَ الياء حذفَت فيه لضرورة الشعر.

(6) شرح الكافية للرضي 42/1.

يجوز: فرس وحمار آخر؛ لأنّهما من جنس المركوب.

وقال أبو حيّان: «اختار الزمخشري وابن عطيّة في قوله تعالى: ﴿وَيَأْتِ بِـَٔاخَرِينَ﴾ [النساء: 133] أن يكونوا[1] من غير جنس النّاس، وهو خطأ، وكونه من قبيل المجاز كما قيل، لا يتمّ به المراد لمخالفته لاستعمال العرب؛ فإنّ (غيراً) تقع على المغاير في جنس أو وصف، و(آخر) لا تقع إلاّ على المغايرة في أبعاض جنس واحد»[2].

وفي الدرّ المصون: «إنّ هذا غير مُتّفق عليه، إلاّ أنّه يُردّ على الزمخشري: أنّ (آخرين) صفةُ موصوف محذوف، والصّفة لا تقومُ مقامَ موصوفها إلاّ إذا كانت خاصّة؛ نحو: مررتُ بكاتب، أو إذا دلّ الدليل على تعيين الموصوف، وهنا ليست بخاصة، فلا بد من[3] أن تكون من جنس الأوّل لتدلّ على المحذوف»[4].

وقال ابنُ يسعون[5] والصّقلّي[6] وجماعة: إن العرب لا تقول: مررت برجلين وآخر؛ لأنّه إنّما يقابل (آخر) ما كان من جنسه؛ تثنية وجمعاً وإفراداً[7].

وقال ابن هشام في تذكرته -ومن خطّه نقلت-: «هذا غير صحيح؛ لقول ربيعة بن مُكَدَّم[8]: [الكامل]

ولقد شَفَعْتُهما بآخَرَ ثالثٍ وأَبَى الفرارَ إلى الغداةِ تكَرُّمي[9]

وقال أبو حيّة النّميري[10]: [البسيط]

---

(1) في ب: «تكون».

(2) البحر المحيط 92/4-93 .

(3) سقطت من ب.

(4) الدرّ المصون 113/4.

(5) هو أبو الحجاج يوسف بن يبقى بن يوسف بن مسعود، المعروف بابن يَسْعون (بعد 542هـ): نحوي، من مصنفاته: المصباح في شرح الإيضاح. البغية 363/2.

(6) هو ابن ظفر، سبقت ترجمته.

(7) انظر شرح الكافية 42/1 والارتشاف 2334/5.

(8) هو ربيعة بن مُكدَّم بن عامر بن حُرثان (62 ق. هـ): أحد فرسان مُضر المعدودين والمشهورين في الجاهلية. الأغاني 5821/16، الأعلام 17/3.

(9) البيت في الأغاني 5835/16 والبحر المحيط 17/10.

(10) هو أبو حيّة الهيثم بن الربيع بن زرارة، من بني عامر (نحو183 هـ): شاعر مجيد، فصيح، من مخضرمي الدولتين الأموية والعباسية. الشعر والشعراء 774/2، الأعلام 103/8.

وكـنــتُ أمـشــي على ثِنتينِ مُـعـتـدِلاً فصِرتُ أمشي على أخرى من الشَّجرِ[1]

وإنّما يَعنون بكونه من جنس ما قبله، أن يكون اسم الموصوف بـ (آخر) في اللفظ أو التقدير، يصحّ وقوعه على المتقدّم الذي قوبل بـ (آخر) من[2] جهة التواطؤ، ولذلك لو قلت: جاءني زيد وآخر، كان سائغاً؛ لأنّ التقدير: ورجل آخر، وكذا: جاءني زيد وأخرى؛ تريد: نسَمة أخرى، وكذا: اشتريتُ فرساً ومركوباً آخر، سائغ وإن كان المركوب الآخر جملاً؛ لوقوع المركوب عليهما بالتواطؤ، فإن كان وقوع الاسم عليهما من[3] جهة الاشتراك المحض؛ فإن كانت حقيقتهما واحدة جازت المسألة؛ نحو: قام أحدُ الزيدين وقعَدَ الآخر، وإن لم تكن حقيقتهما واحدة لم يجز؛ لأنّه لم يقابل به ما هو من جنسه؛ نحو: رأيت المشتري والمشتري الآخر؛ تريدُ بأحدهما الكوكب، وبالآخر مقابل البائع.

وهل يشترط مع[4] التواطؤ اتّفاقهما في التذكير؟ فيه خلاف، فذهب المبرّد إلى عدم اشتراطه[5]، فيجوز: جاءتني جاريتك وإنسان[6] آخر، واشترطه ابن جنّي، والصحيح ما ذهب إليه المبرّد، بدليل قول عنترة: [الكامل]

والـخَـيْـلُ تَـقْـتَـحِـمُ الـغـبـار عَـوابـسـاً من بـيـنِ شَـيْـظَـمَـةٍ وآخَــرَ شَـيْـظَـمِ[7]

وما ذكره من أن (آخر) يقابل به ما تقدّمه من جنسه، هو المختار، وإلاّ فقد يستعملونه من غير أن يتقدّمه شيء من جنسه. وزعم أبو الحسن أنّ ذلك لا يجوز إلاّ في الشعر، فلو قلت: جاءني آخر، من غير أن تتكلّم قبله بشيء من صنفه، لم يجز، ولو قلت: أكلت رغيفاً وهذا قميص آخر، لم يحسن.

وأمّا قول الشاعر: [البسيط]

---

(1) البيت في ديوان أبي حيّة 187 والخصائص 207/1 وسمط اللآلي 1785، ونُسب في أمالي القالي 163/2 لعبد بن عبيد بن بجيلة أسود، وبلا نسبة في الدر المصون 177/1 وشرح شذور الذهب: 247.

(2) في ب: «على».

(3) في ب،ط: «على».

(4) في ب،ط: «في».

(5) انظر المقتضب 244/3.

(6) سقطت من ب.

(7) البيت في ديوان عنترة: 68 وروايته فيه: «الخَبار عوابساً ..... وأجرد شيظم»، وحينئذ لا شاهد فيه. وانظر تهذيب اللغة والصّحاح واللّسان والتاج (شظم) والخَبار: الأرض الليّنة، والشّيظم: الطويل من الخيل.

صلّى على عَـزّة الرّحـمنُ وابنتِها ليلى وصلّى على جاراتِها الأُخَـرِ[1]

فَحُمل[2] **على أنّه جعل ابنتها جارة لها.**

وقابل (أخر) وهو جمعٌ بـ (ابنتها) وهو مفرد.

وزعم السّهيلي أنّ (أخرى) في قوله تعالى: ﴿وَمَنَوٰةَ ٱلثَّالِثَةَ ٱلْأُخْرَىٰٓ﴾ استعملت من غير أن يتقدّمها شيءٌ من صنفها؛ لأنه عنى بها مناة الطّاغية التي كانوا يهلّون إليها بقدّيد، فجعلها ثالثة للاّت والعزّى، وأخرى لمناة التي كان يعبدها عمرو بن الجموح وغيره من قومه، مع أنّه لم يتقدّم لها ذكر[3]. والصواب أنّه جعلها أخرى بالنظر إلى اللاّت والعزّى، وساغ ذلك لأنّ الموصوف بالأخرى- وهو الثالثة- يصحّ وقوعه على اللاّت والعزّى، ألا ترى أنّ كلّ واحدة منهنّ ثالثة بالنّظر إلى صاحبتيها؟ وإنّما اتجه عندي هذا؛ لما ذكره أبو الحسن من أن استعمال (آخر) و(أخرى) من غير أن يتقدّمهما صنفهما، لايجوز إلاّ في الشعر.

وفي المسائل الصّغرى[4] للأخفش: «لا تستعمله العرب[5] إلاّ فيما هو من صنف ما قبله، فلو قلت: أتاني صديق لك وعدوّ لك آخر، لم يحسن؛ لأنّه لغوٌ من الكلام، وهو يشبه «سائر» و(بقية) و(بعض) في أنّه لا يستعمل إلاّ في جنسه، فلو قلت: ضربتُ رجلاً وتركتُ سائر النساء، لم يكن كلاماً».

وفي الحديث أن رسول الله ﷺ وجد خفّة في مرضه، فقال: «انظروا مَن أتكئ عليه... فجاءت بريرة ورجل آخر، فاتّكأ عليهما»[6].

وليس المراد بالجنس الجنسَ المنطقي، بل ما يشمل النوع والصنّف، والحاصل أنه لا يشترط على الأصح اتفاقهما في الإفراد والتذكير وما يقابلهما، وإنّما يشترط أن يكون بينه وبين ما قبله اشتراك في معنى قُصد اشتراكهما فيه، لئلا يلغو الوصف.

---

(1) البيت للقتّال الكلابي، وهو في ديوانه: 53 وفيه: «عَمْرَة» بدل «عزة»، والمقتضب 244/3.
(2) في ب: «فمحمول».
(3) قوله: «مع أنّه لم يتقدّم لها ذكر» سقط من ب، ط.
(4) «المسائل الصّغرى»: كتاب في النحو للأخفش الأوسط أبي الحسن سعيد بن مسعدة (215هـ). انظر: هدية العارفين 388/1.
(5) العبارة في ب: «لا تستعمل العرب لفظة آخر...».
(6) من حديث طويل في كنز العمال 634/5 وروايته فيه: «فجاءت بريرة وآخرُ معها، فاعتمدَ عليهما».

الفِنْد الزماني[1]: هو شاعر من شعراء الحماسة، والفِنْد- بفاء مكسورة ونون ساكنة ودال مهملة- ومعناه في الأصل: قطعة الجبل، ولُقّب به لعظم خَلْقِه[2]، أو لأنّه قال لأصحابه في يوم حرب: استندوا إليَّ فإني لكم فِنْد؛ قاله المرزوقي[3]. و«الزماني»: بكسر الزاي المعجمة وتشديد الميم: نسبة إلى زِمَّان: أبو حيٍّ من بكر، كما في الصّحاح[4].

ويقولون في جمع بيضاء وسوداء وخضراء: بيضاوات وسوداوات وخضراوات، وهو لحن فاحش؛ لأنّ العرب لم تجمع فعلاء الذي هو مؤنث أفْعل بالألف والتاء، بل جمعته على: فُعْل؛ نحو: خضر.

هذا مشروط بألّا ينقل إلى الاسميّة حقيقة أو حكماً كـ: (سوداء) إذا جُعل علماً، و(خضراء) في الحديث: «لَيْسَ في الخَضْراوات، صدقة»[5]؛ لأنّه غلب على البقول حتّى شمل الأخضر وغيره، وقد صرّح بصحّته، كما ورد في الحديث، قاله المبرّد في كتاب المقتضب[6].

وأمّا (خُضراوات) بضمّ الخاء، الجاري على ألسنة النّاس، فقال في الطّلبة: «لا وجه له، وقال بعضهم: الصحيحُ فيه: الخُضْراتِ، جمعُ خُضْرةٍ»[7].

والعلّة فيه أنّه لمّا كان هذا النّوع من المؤنث على غير لفظ المذكر، ومبنيّاً على صيغة أخرى، قلَّ تمكُّنهُ وامتنع من الجمع بالألف والتاء، كما امتنع مذكّره من الجمع بالواو والنّون.

هذا منقوض بأفعل التفضيل؛ فإنّه يُجمع بالواو والنون، فيُقال: (أفضلون) قياساً مطرداً، مع أنّ مؤنثه على صيغة أخرى؛ وهي (فضلى)، فتدبر.

---

(1) قال الحريري في الدرّة: «يدل على ذلك أنك إذا قلت: قال الفند الزماني وقال آخر، كان تقدير الكلام: وقال آخر من الشعراء». وهو سهل بن شيبان بن ربيعة بن زمّان البكري (بعد 70 ق. هـ): شاعر جاهلي، فارس بكر وسيّدها وقائدها. الشعر والشعراء 85/1، الخزانة 434/3، الأعلام 179/3.

(2) العبارة في ب: «وقوله: قال الفند الزماني - بفاء مكسورة ونون ساكنة ودال مهملة-: قطعة الجبل العظيمة، ولُقّب به شاعر من شعراء الحماسة، قيل: لعظم خلقه...».

(3) انظر شرح ديوان الحماسة للمرزوقي 1/ 32.

(4) الصحاح (زمن).

(5) الحديث في النهاية 41/2 وشرح الجامع الصغير للمناوي 326/2.

(6) انظر المقتضب 218/2.

(7) طِلبة الطّلبة: 96

يا أبَتي ويا أُمّتي، فيثبتون ياء الإضافة فيهما مع إدخال تاء التأنيث عليهما؛ قياساً على قولهم: عمّتي، وهو خطأ.

إذا كان المنادى المضاف إلى ياء المتكلّم أباً أو أمّاً، ففيه لكثرة الاستعمال لغات؛ فتُفتح وتكسر وتُضم[1]، أو يؤتى بألف مع التّاء؛ كما قال: [مشطور الرجز]

يا أبَتَا عَلَّكَ أَوْ عَسَاكا[2]

واختلفوا في هذه التاء؛ فقال الكوفيّون: هي لتأنيث الكلمة، وياء المتكلم مقدرة بعدها، ورُدّ بجواز قلبها هاء في الوقف، ولو كان بعدها ياء لم يجز. وذهب البصريّون إلى أنّها عوض من ياء الإضافة، ولذلك لا يُجمع بينهما فيُقال: يا أبتي ويا أمّتي، إلاّ لضرورة[3]. والصّحيح أنّه ليس بضرورة، إلاّ أنّه شاذّ؛ لأنّه قُرئ بهِ في قوله تعالى: ﴿يَٰحَسۡرَتَىٰ عَلَىٰ مَا فَرَّطتُ فِي جَنۢبِ ٱللَّهِ﴾ [الزمر: 56] كما في الكشّاف[4]، فقولُ المصنّف: إنّه خطأٌ، خطأ.

ومن غريب هذه الكلمة قولهم فيها: يا أبات؛ كما قال الشاعر: [الطويل]

تقولُ ابنتي لمّا رأتْنيَ شاحِباً: كأنّكَ فيها يا أباتَ غريبُ[5]

فـ «يا أبات غريب» غريب[6]، خُرّج على أنّ «أبا» مقصور، والتاء عوض من ياء المتكلم، وكان الأصل: يا أباي، وقيل: الألف فيه إشباع[7].

• • •

ويقولون: عيّرتُه بالكذب، والأفصح أن يُقال: عيّرته الكذب، بحذف الباء.

---

(1) انظر شرح المفصّل 12/2.

(2) نُسب الرّجز لرؤبة، وهو في ملحقات ديوانه: 181 والكتاب 375/2 وشرح المفصّل 12/2 وشرح الأشموني 528/1، وبلا نسبة في: الخصائص 96/2 والإنصاف 222/1 والمغني: 201 و917 وشرح التصريح 213/1 و178/2 والهمع 145/2 والخزانة 262/5.

(3) انظر شرح المفصّل 366/5 وشرح التصريح 179/2.

(4) في الكشاف 137/4: «وقرئ: (يا حسرتا) على الأصل، و(يا حسرتاي) على الجمع بين العوض والمعوض».

(5) نُسب البيت إلى أبي الحدرجان في نوادر اللغة: 239، وهو بلا نسبة في: الخصائص 339/1 واللسان (أبو) وتوضيح المقاصد 319/3 والمقاصد النحوية 253/4 وشرح التصريح 178/2.

(6) قوله: «فـ: يا أبات غريب، غريب» سقط من ب، ط.

(7) شرح التصريح 178/2.

قال ابن بري: «قد جاءَ تعديةً (عيّرتُه) بالباء في كلام الفُصحاء من العرب؛ كقول عدي بن زيد: [الخفيف]

أيّـهـا الـشّـامـت الـمـعيّـر بـالـدهـ ـرِ أأَنْـتَ الـمـبـرَّأ الـمـوفُـورُ؟[1]

وقال أيضاً: [الخفيف]

أيّـهـا الـشّـامِـتُ الـمُـعَـيِّـرُ بالشَّيـ ـبِ أقِـلَّـنَّ بـالـشـبـابِ افـتـخـارا[2]

وقال الصلتان[3] لجرير: [الطويل]

أَعـيَّـرْتَـنـا بـالـبُـخـلِ أَنْ كـانَ مالَنا لـودَّ أبـوكَ الكلبُ لو كـانَ ذا بخلِ[4]

ثمّ إنّه لا شاهد له فيما أنشده على تعدّيه بنفسه؛ لاطّراد حذفِ حرفِ الجرّ مع (إنّ) و(أنّ)، والشاهد قول حميد بن ثور: [الطويل]

أعـيَّـرْتَـنَـا أَلـبـانَـهـا ولـحـومَـهـا وذلـكَ عـارٌ يـا بـنَ رَيْـطـةَ ظـاهـرُ[5]

وقول ليلى الأخيليّة[6]: [الطويل]

أَعـيَّـرتَـنـي دَاءً بـأُمِّـكَ مِـثْـلُـهُ ....[7]

---

(1) البيت في ديوان عدي بن زيد: 184 والأغاني 556/1 وشرح الحماسة للمرزوقي 111/1 وأمالي ابن الشجري 91/1 وحواشي ابن برّي: 159 والخزانة 506/9.

(2) نُسب البيت هنا – نقلاً عن ابن برّي في حواشيه– لعدي بن زيد، ولم يصحّحه الشارح، والصّواب أنّه لرؤبة بن العجاج، كما في ديوانه: 189 وأمالي المرتضى 598/1 والخزانة 92/1.

(3) هو قُثَم بن خبيئة أو خبية المعروف بالصلتان العبدي (نحو80 هـ): شاعر حكيم من بني محارب. الشعر والشعراء 500/2، الخزانة 308/1، الأعلام 190/5.

(4) نُسب البيت للصلتان العبدي في الحواشي والخزانة 178/2، ولخليد عينين أو للصلتان في سمط اللآلي 766/2.

(5) نُسب البيت هنا نقلاً عن حواشي ابن بري لحميد بن ثور، وليس في ديوانه، ونسب لسَبْرة بن عمرو الفقعسي في شرح الحماسة للمرزوقي 238/1 والخزانة 504/9.

(6) هي ليلى بنت عبد الله بن الرحال بن شداد بن كعب، من بني عامر بن صعصعة (نحو 80هـ): شاعرة فصيحة جميلة، من المتقدمات، اشتهرت بأخبارها مع توبة بن حمير. الشعر والشعراء 448/1، فوات الوفيات 47/2، الأعلام 249/5. والبيت في ديوان ليلى: 103 وعجزه:

.... وأيُّ جَـوادٍ لا يُـقـال لـه: هـلا؟

(7) حواشي ابن بري: 156.

مع أبيات أُخر أنشدها، ويكفي من القلادة ما أَحاط بالجِيْد، وإذا اتّسع الخاتم سقط. ثمّ إنّ قوله: **الأفصح** يُنافي قوله: **لم يسمع في كلام بليغ ولا شعر فصيح**[1]! وذكر الإمام المرزوقي أنّهما جائزان[2]، وكذا في شرح البخاري: عيّرته: نسبته إلى العار وعيّبته، ويُقال: عيّرته كذا، وبكذا.

وقوله: «وعيّرني» البيت[3]، هو من قصيدة لأبي ذؤيب الهذلي يرثي بها بعض قومه؛ وأوّلها: [الطويل]

هَـل الـدّهـرُ إلاَّ لَـيْـلَـةٌ ونـهـارُهـا وإلاَّ طُـلـوعُ الشَّمسِ ثُـمّ غِـيـارُهـا
أَبـى القلبُ إلاَّ أُمَّ عمرو فأصبحت تُـحـرَّقُ نـاري بـالـشَّـكـاةِ ونـارُهـا
وعـيَّـرهـا الـواشـون أنّـي أُحـبّـهـا وتـلـكَ شَكاةٌ ظـاهِـرٌ عنكَ عـارُهـا[4]

يعني كما قال المرزوقي في شرح ديوانه: إنّه يريد تشجيعها، ويقول: إنّ التعيير زائلٌ عنك؛ لأن مثلي لا يستنكف من محبّته[5]. ويُقال: ظَهَرْتَ بحاجتي[6]، وجعلتها بظهر؛ أي: لم تَنْظر فيها ولم تَقْضها[7]، ويقال: أظهرت بها، وقوله: «ظاهر» من هذا، فهو بمعنى زائل، لا بمعناه المشهور، وهو ظاهر لأخذه من (جعلته بظهر)، وهو في الأصل كنايةٌ عن تركه وزوالِه، لا منَ الظهور، وهذا يتعدّى بـ (عن)، وذاكَ بـ (اللام).

وأفاد المصنف أنّه يكون بمعنى (ملازم) فيتعدّى بـ (على)؛ **كما تقول العرب: اللؤم ظاهر عنك، والنّعمةُ ظاهرةٌ عليك؛ أي: ملازمة.** وهذا أيضاً من الكناية، ويجيء هذا بمعنى الغَلَبة، فيقال: ظهر على العدوّ، وأظهرَهُ الله عليه. وبمعنى: أطلع، ويكون بمعنى: باطل[8]؛ كما فُسّر

---

(1) قال الحريري في الدرّة: «ولم يُسمع في كلام بليغ ولا شعر فصيح تعدية (عيّرته) بالباء».
(2) انظر شرح الحماسة للمرزوقي 239/1.
(3) البيت كما في الدرّة:
وعـيّرني الـواشـون أنّي أحبّـها وتلك شكاة ظاهر عنك عارُها
(4) الأبيات في ديوان الهذليين 21/1، وانظر الثالث – موضع الشاهد– في: مقاييس اللغة (ظهر) وشرح الحماسة للمرزوقي 238/1 وحواشي ابن بري: 158 والخزانة 505/9، وبلا نسبة في المجمل (ظهر).
(5) في ب، ط: «صحبته».
(6) في ب،ط: «لحاجتي»، تصحيف.
(7) انظر شرح ديوان الهذليين للسكري 5/1، وانظر القاموس (ظهر).
(8) انظر البحر المحيط 394/6 في تفسير الآية المذكورة.

به قوله تعالى: ﴿أَمۡ تُنَبِّـُٔونَهُۥ بِمَا لَا يَعۡلَمُ فِي ٱلۡأَرۡضِ أَم بِظَٰهِرٖ مِّنَ ٱلۡقَوۡلِۗ﴾ [الرّعد: 33]، والظاهر أنّه من المعنى الأوّل.

ورُوي «تلكَ» و«عنكَ» بفتح الكاف، فالخطاب لنفسه؛ أي: تلك شكاة زائل من ناحيتك [عارُها][1]؛ أي: عيب هذه المقالة لا يلزم إذا كانت من جهتك، ويبعد أن يكون يريد تسلية نفسه بقوله: «ظاهر عنك»؛ لقوله: «وعيّرها» دون «عيّرني». وإذا كسرت الكاف فهو ظاهر، ففيه التفات، ويجوز أن يكون المعنى أنّ اشتهارها بهذا الأمر مَحَا عاره عنها؛ لأنّ الأسماع قد أَلِفته، والنفوس قد أنست به، فصار على تقرره وتكرره في القلوب، وقيام الناس وقعودهم بما يستعمله من العفاف فيه، كالحلال وكالمباح، ويدلّ على هذا المعنى قوله فيما بعد: [الطويل]

فَـإِنْ أعـتَـذِرْ منها فـإنّـي مُـكَـذَّبٌ   وإنْ تَعتذِرْ يُـرْدَدْ عليكَ اعتذارُها[2]

وقد تمثّل بعجز هذا البيت عبد الله بن الزبير[3]، حين نُودي في المسجد الحرام في وقعته المشهورة: يا بن ذات النّطاقين، فقال: إيه وأبيه: وتلك شكاة ظاهر عنك عارها.

أي: ما عُدَّ من معايبه، هو عندَهُ من مآثرِهِ ومناقبه[4]؛ لأنه من السّعادةِ؛ كما قال أبو عبادة[5]: [البسيط]

إذا مَـحَـاسِـنـي الّـلاتـي أُدِلُّ بها   كانتْ ذنوبي فَقُل لي: كيف أَعْتَذِرُ؟[6]

لأنّ أمّه لُقّبت بذلك لمّا شقّت نطاقَها ليلة خروج النبيّ ﷺ إلى الغار، فجعلتْ شقة منه لِسُفْرَةِ رسول الله ﷺ، والأخرى عصابة لقربته[7].

---

(1) سقطت من الأصل.
(2) البيت في ديوان الهذليين 22/1.
(3) هو أبو بكر عبد الله بن الزبير بن العوّام القرشي، الأسدي (73 هـ): من خطباء قريش المعدودين، وهو أوّل مولود وُلد في الإسلام بعد الهجرة. سير أعلام النبلاء 459/4، أسد الغابة 242/3، الأعلام 87/4.
(4) في ب: «المآثر والمناقب».
(5) أي: البحتري.
(6) سبق تخريجه.
(7) انظر الخبر في أسد الغابة 8/7.

وفي ربيع الأبرار[1]: «أن عبد الله بن أبي بكر[2] أتى الغار ليلاً بالسُّفرة ومعه أسماء، وما كان للسفرة شناق، فشقت من نطاقها شقة وجعلته شناقاً، فقال لها النبيّ ﷺ: «قد أبدلكِ الله بنطاقكِ هذا نطاقين في الجنّة»، وقيل: كان لها نطاقان، تجعل[3] في أحدهما الزّاد إلى الغار. وقيل: كانت تظاهر بين نطاقين لشدّةِ التستّر، فسُمّيتْ رضي الله عنها ذات النطاقين»[4].

ويقولون: بدأ[5] به أوّلاً، والصّواب: بدأ[6] بِهِ أَوّلُ- بالضمّ- كما قال معن بن أَوْس[7]:

[الطويل]

لَعَمركَ ما أَدري، وإنّي لأَوْجَلُ على أيّنا تَغْدُو المنيّةُ أَوّلُ؟[8]

وإنّما بُني (أوّلُ) هنا؛ لأنّ الإضافة مرادة فيه؛ إذ تقدير الكلام: بدأ به أوّل النّاس، فلمّا قطع عن الإضافة بُني كأسماء الغايات.

(أوّل) له ثلاثة استعمالات:

الأوّل: أن يكون صفة بمعنى (أسبق) فيكون أفعل تفضيل، وتجري عليه أحكامه؛ مِنْ جرّ المفضّل عليه بـ (من)، فيقال: أوّل من أمس، ويضاف ويعرّف بـ (أل) ويثنىّ ويجمع، إلاّ أنّه اختصّ بحكم ليسَ لغيره من أسماء التفضيل؛ وهو جواز حذف المضاف إليه، وبناؤه على الضمّ حملاً لَهُ على (قبل) و(بعد)؛ لأنّه بمعنى (قبل) فأعطي له حكم رديفه، فيقال: ابدأ بهذا أوّلُ- بالضمّ- أيّ: أوّل الأشياء، ولا يجوز هذا في غيره من أسماء التفضيل، ويجوز فتحه بلا تنوين لأنّه ممنوع من الصّرف للوزن والصفة، ويجوز جرّه بغير تنوين في: (من أوّلِ) على تقدير

---

(1) «ربيع الأبرار ونصوص الأخيار في المحاضرات»: لأبي القاسم الزمخشري (538 هـ).
(2) هو عبد الله بن أبي بكر الصّدّيق رضي الله عنهما، شقيق أسماء بنت أبي بكر (11 هـ): صحابي جليل. أسد الغابة 188/3، الإصابة 42/3.
(3) في ب: «تحمل».
(4) ربيع الأبرار 17/3.
(5) في ب،ط: «ابدأ».
(6) في ب،ط: «ابدأ».
(7) هو مَعْن بن أَوْس بن نصر زياد المزني (64 هـ): شاعر فحل، من مخضرمي الجاهلية والإسلام. له ديوان شعر مطبوع. الشعر والشعراء 248/1، الخزانة 260/7، الأعلام 273/7.
(8) البيت في ديوان معن بن أوس: 57 وشرح أدب الكاتب للجواليقي: 282. وبلا نسبة في: المقتضب 246/3 والأساس (وجل) وأمالي ابن الشجري 328/1 و263/2 وشرح المفصّل 87/4 و98/6 وشرح الكافية 218/2 وشرح شذور الذهب: 133.

الإضافة إلى مقدر الثبوت.

والثاني: أن يدخله معنى الظرفية، فينصب على الظرفية[1] كغيره من الصفات المشربة معنى الظرفية؛ كـ: (أسفلَ) في قوله تعالى: ﴿ وَٱلرَّكْبُ أَسْفَلَ مِنكُمْ ﴾[الأنفال: 42]؛ لأنّه صفة لظرف أو في حكمه، فتقول: ما رأيته مذ عام أوّل؛ أي: ما رأيته عاماً قبل عامنا هذا.

الثالث: أن يكونَ مجرّداً عن الوصفيّة كسائر الأسماء الجامدة، فينصرف ويُنوّن؛ كـ: «أَفْكَلُ» اسم للرّعدة[2]، فيقال: ما لَهُ من أوّلٍ ولا آخر.

قال أبو حيّان: وفي محفوظي أن مؤنّث هذا: أولة، فإنْ سمّيت بهِ امتنع صرفه كـ: (أوّل) الذي هو علَم ليوم الأحد قديماً، وأسماء أيّام الأسبوع قديماً هي هذه: [الوافر]

أُؤَمِّلُ أَنْ أَعِيشَ وأنّ يَوْمي ... بِأَوَّلَ أو بِأَهْوَنَ أو جُبَارِ

أو التالي دُبَارِ أو فَيَوْمي ... بمُؤنِس أو عَروبةَ أو شِيارِ[3]

وقولهم: أبدأ به أوّل، بتقدير: أوّل من كذا، فحذف المفضّل عليه، وهو جائز، إلاّ أنّه في (أوّل) الذي هو صفة لازم لكثرة استعمالهم إيّاه. هذا محصّل ما في كتاب سيبويه[4] وشرحه[5].

على أنّ (أوّل) إذا أُعرب لا يصرف؛ لأنّه على وزن (أفعل) وهو صفة. هذا ممّا وهَمَ فيه؛ لأنّه إذا أعرب يكون اسماً وصفة كما بيّناه لك، وإعرابه وتنوينه لا يختصّ بما ذكره من المثال، بل هو حيث كان اسماً أعرب كذلك.

ومن مفاحش ألحان العامّة إلحاقهم هاء التأنيث بـ (أوّل)؛ فيقولون: الأوّلة، كناية عن الأولى، ولم يُسمع في لغات العرب إدخال الهاء على (أفعل) الذي هو صفة... إلخ.

في شرح الفصيح للمرزوقي: كان ذلك عاماً أوّل، لا يُنوّن (أوّل) لأنّه لا ينصرف في المعرفة والنكرة جميعاً؛ لكونه أفعل صفة، ولذلك كان مؤنثه (أولى). فأمّا إجازتهم «الأوّلة» فلأنّهم

---

(1) قوله: «فينصب على الظرفية» سقط من ب.
(2) القاموس (فكل).
(3) نُسب البيتان لشاعر جاهلي لم يُعرف اسمه، انظر: الإنصاف 497/2 واللسان (عرب) و(جبر) و(دبر) وتذكرة النّحاة: 425 والمقاصد النحوية 367/4 والهمع 120/1.
(4) انظر الكتاب 195/3 وشرح الكافية 217/2.
(5) في أ، ب، ط: «شروحه».

يستعملونها مع[1] (الآخرة) كثيراً، وهي فاعلة؛ نحو قوله تعالى: ﴿لَهُ ٱلْحَمْدُ فِى ٱلْأُولَىٰ وَٱلْآخِرَةِ﴾ [القصص: 70]، وقال أيضاً: ﴿فَأَخَذَهُ ٱللَّهُ نَكَالَ ٱلْآخِرَةِ وَٱلْأُولَىٰٓ﴾ [النازعات: 25]. وإنّما قلت: استعمل معه كثيراً؛ لأنّه قد جاء: ﴿وَقَالَتْ أُولَىٰهُمْ لِأُخْرَىٰهُمْ﴾ [الأعراف: 39]، وقال: [البسيط]

.... أنْ سَوفَ تَلْحَقُ أُولانَا بِأُخْرانا[2]

والحكمُ على الأوّل بأنّه أفعل، قولُ البصريين[3]، وفاؤه وعينه واو، وهو نادر مثل (دون)، والهمزة من (الأولى) بدل لازم من الواو فيه لاجتماع واوين، الأولى مضمومة، وأصله: (وَوْلى). وقال الدُّريدي: «أوّل: فوعل، وليس بأفعل، [كان الأصل: وَوّلاً][4] فقلبت الواو الأولى همزة، وأدغمت واو فَوْعل في عين الفعل»[5].

ومن هنا يعرف أن مَنْ قالَ: (أوّلة) خطأٌ، أَخطأَ[6]؛ لإثباتِ الثّقاتِ لها كالمرزوقي وإمام أهل العربية أبي حيّان. وفي منتهى الأرب[7]: يقال: أولى وأوّلة. وفي الأساس: «تقول[8]: جملٌ أَوَّلُ وناقةٌ أَوَّلةٌ: إذا تقدَّمَا الإبلَ»[9].

ومـا علّل بـهِ المنـع مـن أنّـه صفـة لا تلحقـه التـاء، وَهـمٌ منه؛ لأنّه اسم جامد كـ: (أفكَل). وهذا من الفوائد النفيسة. وقول المرزوقي: إنّ الأولى تقابلها العرب بالأخرى تارة، وبالآخرة أخرى، وبه جاء السَّماع، ممّا ينبغي التنبيهُ لَهُ، كما قـالَهُ ابنُ هشام في تذكرتهِ. وفي قول ابنِ دُريد: (وزن أُولى: فَوْعَل) نظرٌ يُعلم ممّا قدّمناه أوّلاً.

---

(1) في الأصل: «موضع».

(2) عجز بيت لأميّة بن أبي الصّلت، وصدره في ديوانه: 517:

وقـد عَلِمنـا لَـوَ انَّ الـعِـلْـمَ ينفعنا ....

وانظر: الخزانة 248/1 وكشف الطرّة: 23.

(3) انظر: شرح الكافية 218/2.

(4) زيادة من جمهرة اللغة يقتضيها السّياق.

(5) جمهرة اللغة (أول).

(6) سقطت من ب.

(7) في أ: «الاقتداء».

(8) في ط: «يقال».

(9) الأساس (أول).

وما أنشده المصنّف لمعن بن أَوْس المزني، من قصيدة له مذكورة في الحماسة وشروحها[1]، وأَوْجَل– في البيت–: مضارع وجل بمعنى خاف، أو صفة بمعنى وجِل؛ ك: أخْشن وخشِن، والمَنِيّة: الموت.

• • •

ويقولون لهذا النوع من المشموم: سُوسن –بضمّ السّين– فيوهمون فيه،كما أنّ بعض المحدثين ضمّها فتطيّر من اسمه، وكتب إلى من أهداه له: [السريع]

لـم يَـكـفِـكَ الـهـجـرُ فـأهـديـتَ لي ... تـفـاؤلاً بـالـسُّـوء لـي سُـوسَـنَـهْ

أوّلـهـا سُـوءٌ وبـاقـي اسـمـهـا ... يُخبرُ أنَّ السُّوءَ يَبْقَى سَنَهْ[2]

والصّواب أن يُقال فيه: سَوسن– بفتح السّين–، وكذلك يُقال: رَوْشن– بفتح الراء– ليلحقا بما جاء على وزن فَوْعل؛ نحو: جوهر وجَوْرب وكوثر وتولب؛ إذ ما سمع في أمثلة العرب فُوعل إلاّ (جُوْذر) في قول بعضهم.

هذا مع أنه غير صحيح يرِد عليه أمور:

منها: أنه أنكر الضمّ في (سوسن)، وقد حكاه ابن العربي[3] عن ثعلب، كما حكاهُ صاحب القاموس[4].

ومنها: أن تخصيصه التطيّر بالضمّ لا وجه له؛ لأن التطيّر كما يكون في الضمّ يكون في الفتح؛ لأن السّوء بالضمّ والفتح متقاربان، وبهما قُرئ في القرآن[5].

ومنها: أن قوله: لم يأتِ على فُوعل بالضمّ إلاّ (جُوْذر)، خطأٌ من وجهين: لأنّ (جُوْذر) وزنه فُعْلَل[6]، ولو خُفّفت همزتُه بإبدالها واواً لم يخرجْ عَنْ وزنهِ، ولأنّه حُكي عن ثعلب أنّه

---

(1) انظر القصيدة في ديوان الحماسة 2/13–16.

(2) البيتان بلا نسبة في: تصحيح التصحيف: 323 وكشف الطرة: 284.

(3) في أ، ب، ط: «ابن المغربي». ولعلّه الحسين بن علي الوزير المغربي (418هـ). الأعلام 2/245.

(4) في القاموس (السوسن): «السّوْسَنُ– كجَوْهَرٍ–: هذا المشموم». ولم يذكر الضم فيه.

(5) قرأ ابن كثير وأبو عمرو لفظ «السّوء» في قوله تعالى: ﴿ عَلَيْهِمْ دَآئِرَةُ ٱلسَّوْءِ ﴾ [الفتح: 6] بضمّ السّين، وقرأ الباقون بفتحها. انظر: السّبعة لابن مجاهد: 603.

(6) في الأصل: «فوعل».

قال: لم يأتِ على فُوْعَل إلاّ (سُوسن)، و(صُوبج): وهو ما يبسط الخبّاز عليه الرّقاق[1]، والعامّة تقول له: شُوبَق[2]. و(جُوذر): وهو ولدُ البقرة الوَحْشِيّة[3]، وقيل: إنّه معرّب[4]. و(تُولب): وهو جحش الحمار.

وفي شرح المفصّل لابن يعيش: «إذا ثبتت زيادة حرف في كلمة في لغة، ثبتت زيادتها في لغة أخرى؛ نحو (جوذر) حُكي فيه الفتح والضمّ، فالهمزة فيه زائدة، [لزيادتها][5] في لغة من ضمّ؛ إذ ليس في الأصول مثل جُعْفرَ - بضمّ الجيم وفتح الفاء- وإذا ثبتت زيادتها [في هذه اللغة][6] كانت زائدة في اللغة الأخرى؛ لأنّها لا تكون زائدة في لغة أصلاً في اللغة الأخرى، وهذا محال»[7]. وفيه نظر يُعلم ممّا مرّ.

لأبي بكر بن القوطيّة الأندلسي[8]: هو محمد بن عمر بن عبد العزيز بن إبراهيم بن عيسى بن مزاحم، المعروف بابن القوطيّة، القرطبي النحوي، مولى عمر بن عبد العزيز ﷺ. والقوطيّة: أمّ ابراهيم، وأصله من إشبيلية، والقوطية - بالقاف المضمومة يليها واو ساكنة ثمّ طاء مهملة-: نسبة إلى قوط بن حام بن نوح، واسمها ميادة بنت المنذر. وقوط: أبو السودان والسّند والهند، فمعناه أنّها جارية سوداء في الأصل. وهو إمام معمّر، لغويّ، محدث، فقيه، له تآليف منها: «شرح أدب الكاتب»، وكتاب «الأفعال» وهو كتاب جليل القدر، وكانت وفاته في سنة سبع وستين وثلاثمئة، يوم الثلاثاء لسبع بقين من ربيع الأوّل.

وقال الفتح بن خاقان[9] في مطمح الأنفس: «هو أحد المجدّين في الطلب، المشهورين بالعلم والأدب، المنتَدَبين للتعليم والتصنيف، مقرّ له بحسن الترتيب والتأليف، وله شعر

---

(1) القاموس (صوبج).
(2) القاموس (شبق).
(3) القاموس (جذر).
(4) المعرّب للجواليقي: 246.
(5) زيادة من ب،ط. وفي أ: «لأنها زائدة في...».
(6) زيادة من ب.
(7) شرح المفصّل لابن يعيش 135/6.
(8) ذكره الحريري في الدرّة، وأورد له شعراً في وصف السّوسن.
(9) هو أبو محمد الفتح بن خاقان بن أحمد بن غرطوج (247 هـ): أديب وشاعر فصيح، من تآليفه: «اختلاف الملوك». معجم الشعراء: 171، سير أعلام النبلاء 82/10، الأعلام 133/5.

نفيس[1]، أكثره أوصاف وتشبيه؛ كقوله في الربيع: [الكامل]

ضحك الثّرى وبدا لك استبشارُهُ   واخضرّ شاربُه وطرَّ عذارُهُ
وأتت حدائقه وآزر نبتُهُ   وتعطّرت أنوارُهُ وثمارُهُ [2]
واهتزّ ذابل كلّ ماء قراره   لمّا أتى متطلّعاً آذارُهُ
وتعممت صُلْع الربّا بنباته   وترنّمت من عُجْمةٍ أطيارُهُ[3]

أقول: هو شعر بديع[4]، وفيه من الاستعارة ما يعلمه[5] مَن لَهُ خبرة بعلم البلاغة، وليس فيه شيء يحتاج إلى البيان غير قوله: واهتز... الخ، فإنّه شبّه أنهاره برماحٍ تهتزّ إذا مرّت عليها[6] الرّياح. وآذار: شهر من شهور الخريف بلسان الفرس القديم، وهو في لغتهم: (آذر) بمدّة واحدة، ووقع نادراً (آذار) أيضاً، فعرّبوه.

بقي هنا أنّ في السّوسن لغة أخرى مشهورة في لسان المولّدين؛ وهي: سُوسان – بضمّ أوّله وزيادة ألف قبل النّون – كقول ابن النّبيه: [المنسرح]

.....   في مُلتَقَى وَرْدِهِ وسُوسانِهْ[7]

وقول بعض المغاربة: [الطويل]

ونزّهتُ طَرْفي في حدائقَ أزهرتْ   بها زهرةُ السُّوسانِ والآسِ والوردِ[8]

يا حابل اذكر حلاًّ[9]: مَثَلٌ يُضرب لتدارك الأمر بإبقاء ما يلزم، والعامّة تقول فيه: [حامل

---

(1) في ب، ط: «فاضل نبيه».
(2) في ب، ط: «وزهت حدائقه وآزر نبتُهُ وتنوعت».
(3) مطمح الأنفس: 288.
(4) في ب،ط: «بليغ».
(5) في ب، ط: «يعرفه».
(6) في ب: «بها».
(7) عجز بيت لابن النّبيه، وصدره في ديوان: 131:
شَدَّ الكَلَهْبَنْدَ تحتَ آستِهِ
(8) البيت بلا نسبة في: كشف الطرة: 285.
(9) قال الحريري في الدرّة: «جرى الوادي فطمّ على القليب، والمسموع في هذا المثل: وطمّ على القريّ.

-بالميم- وإنّما هو][1] حابل -بالباء الموحدة- من حبَل بمعنى[2]: ربط بالحبل، وتمّته: ويا حانث اذكر خلاً.

ويقولون لمن نبت شاربه: طُرَّ- بضمّ الطاء-، والصّواب أن يُقال: طَرَّ- بفتحها- كما يقال: طَرَّ وَبَرُ الناقة: إذا بدا صغاره وناعمه، ومنه قولهم: شارب طرير.

بالطاء، وترير بالتاء، يُقال: طرّ جسمه وترّ، فهو بيّن الطرارة والترارة؛ وهي لحم الشباب وطراوته[3]، وأمّا كون طُرَّ- بضمّ الطاء- معناه: قطع، وبالفتح معناه: نبت، فهو اللغة الفصيحة الشائعة في الاستعمال. وقال الصّاغاني في العُباب[4]: طُرّ- بالضمّ- في (طرّ الشارب) لغةٌ أيضاً. فعدّ المصنّف لها خطأ غير مسلّم.

ومن المُلَح فيه قول الشهاب المنصوري[5]: [المنسرح]

قد فتن العاشقين حين بَدا ... بطلعةٍ كالهلال أبرزها

طرَّ لَهُ شارب على شفة ... كالآسِ في الوردِ حينَ طرّزها[6]

ونقيض هذا الوهم قولهم في النادم المتحيّر: سَقط في يده- بفتح السين- والصواب أن يُقال فيه: سُقط في يده- بضمّ السّين، والبناء للمجهول- وقد سُمع فيه: أسقط، إلاّ أنّ الأولى أفصح؛ لقوله تعالى: ﴿وَلَمَّا سُقِطَ فِىٓ أَيْدِيهِمْ﴾ [الأعراف: 149].

في منتهى الأرب: قال الفرّاء: يجوز (أسقط)، و(سُقط) هو الأكثر الأجود[7]. و(سَقَطَ) بالفتح والبناء للفاعل قليلة، قال الأخفش: وقرئ بها في الشواذ، كأنّه أضمر الندم؛ [أي: سقط

ونظيره في التصحيف قولهم: يا حامل اذكر حلاً، وإنّما هو: يا حابل..». وفي مجمع الأمثال 411/2: «يا عَاقِدُ اذْكُر حلاً». قال: «ويُروى: يا حامل».

(1) ما بين المعقوفين سقط من الأصل.

(2) في ب، ط: «إذا».

(3) اللسان: (طرر).

(4) «العُباب الزاخر» في اللغة: ألّفه الصّاغاني (650 هـ)، توفي قبل أن يكمله. انظر كشف الظنون 1122/2.

(5) هو أحمد بن محمد بن علي، شهاب الدين المنصوري السّلمي، المعروف بابن الهائِم (887هـ): شاعر مضري، له ديوان كبير. شذرات الذهب 346/7، الأعلام 231/1.

(6) البيتان في كشف الطرة: 322.

(7) معاني القرآن للفراء 393/1.

الندم][1] في أيديهم[2]. وقال بعض أهل اللغة: بالهمزة والبناء لما لم يسمّ فاعله.

وبهذا عُلم ما في كلام المصنف، وأنّ ما أنكره ليس بمنكر، وقد ناقض هو نفسه، ووقع فيما فرّ منه؛ حيث قال في مقاماته: «فسَقَط الفتى في يدِه».

قال المطرزي في شرحه: «سقط في يده»: يضرب مثلاً للنّادم المتحيّر، ومعناه ندم؛ لأنّ من شأنِ مَن اشتدّ ندمه أن يعضّ يده، فتصير يده مسقوطاً فيها، كأنّ فاه وقع فيها. وسقط: مسند إلى يده، وهو من باب الكناية.

وفي مجمع الأمثال: «قال الزّجاجي: (سُقِطَ في أيدِيْهِم): نَظْم لم يُسمع قبل القرآن، ولا تعرفهُ العرب في النظم والنثر جاهلية وإسلاماً، فلمّا سمعوه خفي عليهم وجهُ استعماله؛ لكونه لم يَقْرع أسماعهم، قال أبو نواس: [مشطور الرجز]

فـي نـشـوَةٍ قـد سُـقـطـت مـنـهـا يـدي

وهو العالم النحرير، فأخطأ في استعماله. وذكر أبو حاتم: سَقط فلان في يده، وهذا مثل قول أبي نواس»[3].

وكلّ ذلك شاذّ إن صحّ، وكأنّ الحريري بنى قوله على ما ذكرت. وقال الواحدي: قُرئ «سقط» معلوماً ومجهولاً، ومعناه على ما حقّقه المفسّرون وأهل اللغة: ندم، ووجهه كما قال الزجاج - بعد ما ذكر ما نقله المطرزي بعينه -: أن اليد إنمّا ذُكّرت لتأويلها بالعضو؛ لأنه يُقال لما يحصل- وإن لم يُحسّ -: وقع في يده، كما يُقال: حصل في يده مكروه، بتشبيه ما وقع في النفس وفي القلب بما يُرى في العين[4]. وإنمّا خُصّت اليد لأنها تُباشر بها الأمور؛ كما قال تعالى: ﴿ذَٰلِكَ بِمَا قَدَّمَتۡ يَدَاكَ﴾ [الحج: 10]، أو لأنّ النّدم يظهر أثرُهُ بعدما حصل في اليد؛ كعضّها، وضَرْب إحدى اليدين على الأخرى، فلذا أضيف إليها، كما يظهر السّرورُ بالضّحكِ والاهتزازِ ونحوِه. وقيل: لأن النادم عادته أن يُطأطئ رأسه ويضع ذقنه على يده، حتى لو أزالها سقط لوجهه[5]، فاليد مسقوط عليها، و(في) بمعنى (على).

---

(1) ما بين قوسين سقط من الأصل.

(2) انظر معاني القرآن للأخفش 532/2 ومعجم القراءات 164/3 واللسان (سقط).

(3) مجمع الأمثال 330/1—331.

(4) انظر معاني القرآن للزجاج 378/2 في خلال حديثه عن الآية السّابقة.

(5) انظر البحر المحيط 179/5.

وقيل: هو من السِّقاط: وهو كثرة الخطأ، قال: [الرمل]

كيفَ يَرْجُونَ سِقَاطي بَعدَما لَفَعَ الرأْسَ بَيَاضٌ وصَلَعْ؟[1]

وقيل: مأخوذ من سَقيط الجليد والندى؛ لعدم ثباته، فهو مَثَلٌ لمن لم يحصل من سعيه على فائدة غير النّدم. وجعله الزمخشري كناية؛ لعدم المانع عن إرادة الحقيقة، وفاعله على البناء للمعلوم: (العضّ) لا (الضم)[2]؛ لأنّه أقرب إلى المقصود، ولأنّ كونه كناية عن النّدم إنّما هو حيث يكون سقوط الفم على وجه العضّ. ثم الأيدي[3] على هذا حقيقة، وعلى تفسير الزجاج استعاره بالكناية.

وأمّا كونه كناية إيمائية -كما قاله الطيبي- فلا دلالة له[4] عليه، إلاّ أن يقال: سقوط النّدم في القلب أو النفس، كناية عن ثبوته للشخص، وإنما اعتبر التشبيه فيما يحصل لا في اليد؛ ليكون استعارة تصريحيّة؛ لأنّه لا معنى لتشبيه اليد بالقلب إلاّ بهذا الاعتبار.

وقال القطب[5]: إنّه على تفسير الزجّاج استعارة تمثيليّة؛ لأنّه شبّه حال الندم في القلب بحال الشيء في اليد في التحقّق والظهور، ثمّ عبّر عنهُ بالسّقوط في اليد.

و(سقط) هنا عدّه بعضهم من الأفعال التي لا تتصرّف كـ: (نِعْم). وقراءة ابن السَّميفع[6]: «سَقَط»[7] معلوماً فاعله: النّدم كما قال الزجّاج، أو العضّ كما قال الزمخشري، أو الخسران كما قال ابن عطيّة[8]، وكلّه تمثيل.

---

(1) البيت لسُويد بن أبي كاهل اليشكري، وهو في ديوانه: 284 والمفضليات: 199 برواية: «لاح» بدل «لفع»، وتفسير ابن عطيّة 85/6 واللسان (سقط).

(2) انظر الكشاف 160/2.

(3) في ب، ط: «اليد».

(4) في أ، ب، ط: «فيه».

(5) هو محمود بن مسعود بن مصلح الفارسي، قطب الدين الشيرازي (710 هـ): مفسّر عالم بالعقليات، له: «فتح المنّان في تفسير القرآن» و«مشكلات التفسير». سير أعلام النبلاء 390/17، البغية 282/2، الأعلام 187/7.

(6) هو أبو عبد الله اليماني، محمد بن عبد الرحمن بن السَّميفع: له اختيار في القراءة، قرأ على أبي حيوة شريح ابن يزيد ونافع، قراءته ضعيفة من الشواذ. غاية النهاية في طبقات القراء 162/2.

(7) قرأ ابن السّميفع «سقَط» من الآية السّابقة معلوماً، انظر: الكشاف 160/2 والبحر المحيط 179/5.

(8) انظر تفسير ابن عطية 84/6.

وقرأ ابن أبي عبلة[1]: «أُسقط» مزيداً مجهولاً[2]، وهي لغة نقلها الفرّاء والزجّاج. وبهذا اتّضح لك ما في هذا المقام، من الصواب والأوهام، ومن الحور المقصورات في الخيام.

ويقولون: رَكض الفرس- بفتح الرّاء- وأقبلت الفرسُ تركض، والصّواب أن يُقال: رُكِض- بضم الراء- و: أقبلت تُركَض، بضمّ التاء.

والبناء للمجهول فيهما، وهذا هو المشهور؛ لأنّ معنى الرّكض: ضَرْب الرّاكب الدّابة برجله لتسرع أو لتسير[3]، فلا يُسند الركض لَها بل لهُ. إلاّ أنّ ابن القوطيّة قال: «إنّهُ يُقال: رَكَضت الدّابة: إذا سُقْتَها وحثثتها، وركض الطائر والفرس: إذا أسرعا»[4]. فيكون (ركض) لازماً ومتعدياً كـ: (رجع ورجعته). ولو سلّم أنّه لا يكون إلاّ متعدياً، فما المانع من أن يقال: ركض الفرسُ: بمعنى ضرب برجله الأرض؟

وقال الرّاغب: «الرَّكضُ: الضَّربُ بالرِّجْلِ، فمتى نَسَبْتَهُ[5] إلى الرّاكب فهو إعْداءُ مَركوبِهِ؛ نحو: رَكَضْتُ الفَرَسَ، ومتى نُسب إلى الماشي فهو بمعنى وَطِئ الأرض؛ كقوله تعالى: ﴿ ٱرْكُضْ بِرِجْلِكَ ﴾[ص: 42]، وقوله: ﴿ لَا تَرْكُضُواْ وَٱرْجِعُوٓاْ ﴾[الأنبياء: 13]: نَهْيٌ عن الانهزام»[6].

وقال ابن هشام في شرح بانت سعاد: «يركض: يدفع، ومنه: ركضَ الدّابة يركضُها ركضاً؛ لأنّ معناه: دفعها في جنبها برجليه لتسير، ثمّ كثُر حتّى صار بمعنى السَّير مطلقاً، وقولهم: رَكَضت الدابّةُ – بفتح الراء والضاد– بمعنى: عَدَتْ، عُدَّ من الخطأ، على أن الصواب: رُكِضَت على بناء ما لم يُسمّ فاعله. وقال ابنُ سيدَه في المحكم[7]: ركضَ الدابّة وركضت هي، وأباها بعضهم. والصّواب عندي الجواز؛ لقولهم: ركض الطائر ركضاً: إذا أسرع في طيرانه، قال:

[مشطور الرجز]

(1) هو أبو إسحاق العقيلي، إبراهيم بن أبي عبلة (153 هـ): قارئ، أخذ القراءة عن أمّ الدّرداء الصغيرة، وقرأ على الزهري، وروى عنه وعن غيره. سير أعلام النبلاء 485/6.

(2) انظر قراءة ابن أبي عبلة في: معاني الفراء 393/1 والبحر المحيط 179/5 وتفسير ابن عطية 84/6.

(3) انظر اللسان (ركض).

(4) أفعال ابن القوطية: 104.

(5) في أ، ب: «نسب».

(6) مفردات ألفاظ القرآن: 364.

(7) قوله: «في المحكم» سقط من ب، ط.

كـــأنّ تـحـتـي بـــازيـــاً أو راكـــضـــا»[1]

وفي الأساس: «ركضت الخيل: ضربتْ في الأرضِ بحوافِرها»[2]. وبهذا عرفت ما في كلام المصنّف، على أنّ كلامه لا يخلو من الخلَلَ[3].

• • •

ويقولون أيضاً: حكّني جسدي، فيجعلون الجسد هو الحاكّ، وعلى التحقيق هو المحكوك، والصواب أن يقال: أحكّني جسدي؛ أي: ألجأني إلى الحكّ، وكذلك يقولون: اشتكَتْ عين فلان، والصواب أن يُقال: اشتكى فلانٌ عينهُ؛ لأنّه هو المشتكي لا هي.

في القاموس: «الحكّ: إمرارُ جِرمٍ على جِرم، واحتَكّ رأسي وحَكَّني وأَحكَّني واستَحكَّني: دعاني إلى حَكِّهِ»[4]. فعُلم أنّ ما قالهُ المصنّف لا وجه له، ولو سلّم فلا يحكم

في الحَجْر في المجاز إلاّ بالسَّفَه[5]! ومثل هذا: **حَلَبَتْ ناقتُه رِسْلاً**، الذي ذكره قُبيلَ هَذا[6].

ووقع في الحديث: (إنّ ابنتي توفي عنها زوجها، وقد اشتكتْ عَينُها، أفأكحّلها؟»[7]، وروي بنصب «عينها» ورفعها. وقد سمّوا المرض شكاة[8] توسّعاً، فقالوا: كيف فلان في شَكاته؟ أي: في مرضه. فعليه يجوز أن يقال: اشتكت بمعنى مرضت، ويجعل الفعل للعين. ومثل هذه التوسّعات كثير في كلام العرب، فلا وجهَ لعدّه من الأوهام.

---

(1) شرح بانت سعاد: 247. ورُوي الرّجز المذكور فيه:
كـــأنّ تحـتـي بـــازيـــاً ركّـاضـــا
وكذا في اللسان (ركض).

(2) الأساس (ركض).

(3) قوله: «على أنّ كلامه لا يخلو من الخلل» سقط من ب.

(4) القاموس (حكك).

(5) العبارة في ب: «فلا يحكم المجاز في مثله إلا بالسّفه».

(6) قوله: «الذي ذكره قبيل هذا» سقط من ب. وأراد الشارح بهذا ما ذكره الحريري بعد الفقرة السابقة؛ حيث قال: «وللعامّة وبعض الخاصّة عدّة أوهامٍ في إسناد الفعل إلى من فُعل به، يماثل وهمهم في قولهم: ركضت الفرس، وقولهم: قد حَلَبَتْ ناقته رِسْلاً كثيراً، ولم تحلبٍ شاته إلاّ لبناً يسيراً، فيسندون الحلب إلى المحلوبة وهو موقع بها، ووجه القول: كم حُلبت ناقتك؟ وكم تُحلب حلوبتك؟ وما أشبه ذلك».

(7) الحديث في صحيح البخاري، كتاب الطلاق 2042/5 . وصحيح مسلم، كتاب الطلاق 1124/2،وورد في الأول لفظ «عينها» بالنصب.

(8) القاموس (شكا).

ويقولون: سَارَ ركاب السّلطان، إشارة إلى موكبه المشتمل على الخيل والرَّجل وأجناس الدّواب، وهو وهمٌ ظاهر؛ لأنّ الرّكاب اسمٌ يختصّ بالإبل.

الرّكاب: مشترك بين ما ذكره، وبين ما يُعلّق في السّرج آلة للركوب[1]، وهو المراد هنا، إلاّ أنّه كُنّي به عن سير السلطان تأدّباً، فالمُخَطّئ فيه مخطئ. قال الأنصاري: «إنّا -معاشر الكتّاب- لا نُعني بالرّكاب إلاّ ركاب السّرج السّلطاني؛ تأدباً مع ملوكنا[2]؛ لأنّا لا نقول: سار السلطان، وإنّما نقول: سَارَ الرّكاب الشريف، كناية عن ذلك، فلا حاجة إلى أن يقال: إنه من ذكر الخاصّ وإرادة العامّ تجوّزاً».

وقوله: **والرّاكب هو راكب البعير خاصّة.** هو أحد قولين حكاهما في القاموس[3].

• • •

ويقولون للُعبة الهندية- وهي معروفة، وضعها حكيم يسمّى «صصة» لملك الهند يسمّى «هيت»، في مقابلة «النّرد» الذي وضعه الفرس إشارة إلى القضاء والقدر؛ إشارة إلى أن للعقل والتدبير دخلاً في نيل المراتب العلية-: **الشَّطرنج، وقياس كلام العرب أن**[4] **يكسر؛ لأنّ من مذهبهم إذا عُرّب الاسم الأعجمي أن يردّ إلى ما يستعمل من نظائره في لغتهم وزناً وصيغة، وليس في كلامهم (فَعْلَلٌّ) بفتح الفاء، وإنّما المنقول عنهم في هذا الوزن: (فِعْلَلّ)، فلهذا وجبَ كسرُ الشين من الشطرنج ليلحق بوزن (جِرْدَحْل).**

الشطرنج: يُقال بالشّين والسّين، وإعجامُهُ أشهر، وهو عند بعضهم عربيّ[5]، والصحيح خلافه، وهو معرّب[6]، وقد اختُلف في أصله، فقيل: معرّب (صَدْرَنك): أي مئة حيلة، والمراد التكثير لا خصوص العدد. وقيل: معرّب (شُدْرَنك): أي زال العناء؛ أي: من اشتغل به زال عناؤه

---

(1) اللسان (ركب).

(2) في ب، ط: «الملوك».

(3) القاموس (ركب).

(4) سقطت من أ.

(5) كذا عدّه الصّاغاني في التكملة والذيل والصلة (شطرنج)، وقال: «والشطرنج بكسر الشين، وقد يقال بالسين المهملة، ولا يفتح أوّله، وهما إمّا من الشّطارة أو من التسطير». وفي القاموس (شطرنج): «من الشَّطارة أو من التشطير، أو معرّب».

(6) المعرّب للجواليقي: 414.

وباطله[1]، وقيل: معرّب (شش رنك): أي ستّة ألوان؛ وهي أنواع قطعِه[2]. وفَتْحُ أوّلِه وكسرُه جائز.

وقال الواحدي: الأحسن فيه الكسر ليكون على زنة (قِرْطَعْب)، ولم يذكر فيه ابن السكّيت إلاّ الفتح[3]، ولهذا قال ابن برّي: «إنّ أئمّة اللغة لم يذكروا فيه إلاَّ فتح الشين، وكذا قال في إصلاح المنطق»[4].

إذا عرفتَ هذا علمتَ أن في كلام المصنف خلَلاً من وجوه:

الأوّل: أنّه أنكر الفتح، وهو المعروف عند أئمة اللّغة.

الثاني: أنّه يزعم أنّ المعرّب لا بد أن يُردّ إلى نظائره من أوزان العربية، والذي صرّح بِهِ النّحاة خلافه. وفي كتاب سيبويه: «الاسم المعرّب من كلام العجم ربّما ألحقوه بأبنية كلامهم، وربّما لم يلحقوه، فممّا ألحقوه بأبنيتهم: (دِرْهَمٌ) و(بَهْرَجٌ)، وممّا لم يلحقوه بها: (الآجُرّ) و(الإفرند)»...[5] إلى آخر ما فصّله، ومن أراد ذلك فليرجع إلى الكتاب المعرّب لأبي منصور.

الثالث: أنّه قال: إنّه مشتقّ من المشاطرة أو من التشطير[6]. وهو بعيد عن نهج السّداد؛ لأن الاشتقاق لا يجري في الأعجمي وما نقل منه[7]، حتى شنعوا على من قال: (آدم) مأخوذ من أديم الأرض؛ لخلقهِ مِنَ التراب– وإن كان وقع بالعناية[8]– مع أنّه يقتضي زيادة الجيم وليست من أحرف الزيادة.

ثم [إنّه][9] ذكر ألفاظاً وردت بالسّين والشين، وهي كثيرة، وقد أفردَها صاحب القاموس

---

(1) سقطت من ب.

(2) انظر: المعرّبِ للجواليقي: 414 والألفاظ الفارسية المعرّبة: 100–101.

(3) قال ابن السكيت في إصلاح المنطق: 166: «الشِّطْرَنجُ لعبةٌ». ولم يذكر الفتح!

(4) حواشي ابن برّي: 167.

(5) الكتاب 303/4 – 304.

(6) قال الحريري في الدرّة: «وقد جُوّز في الشطرنج أن يقال بالشين المعجمة لاشتقاقه من المشاطرة، وأن يقال بالسين المهملة لجواز أن يكون اشتقّ من التسطير عند التّعبية».

(7) العبارة في ب: «وما نقل من ذلك غير مقبول». وقال السيوطي في المزهر 287/1: «ومُحال أن يُشتقّ العجمي من العربي، أو العربي منه؛ لأنّ اللغات لا تشتق الواحدة منها من الأخرى».

(8) قوله: «وإن كان وقع بالعناية» سقط من ب.

(9) زيادة من ب، ط.

بتأليف سمّاه: «تحبير الموشين فيما يقال بالسّين والشين»(1)، فمن أراد استقصاء ذلك فعليه به.

تسمية الدّعاء للعاطس بالتسميت والتشميت:

هو أن يُقال لمن عطس: يرحمك الله، والمشهور فيه الإعجام، ومعناه: التثبيت، ولهذا تظرّف القائل: [مخلّع البسيط]

قلتُ لهُ والدُّجى مولٍّ ونحن في الأنس بالتلاقي(2)

قد عطسَ الصُّبح يا حبيبي فلا تُشمّتهُ بالفراقِ(3)

والعرب تقول: عطس الصّبح: إذا طلع(4)، على(5) ما يعرفه من له أدنى إلمام باللّغة.

«إن الشهرَ قد تشعشعَ، فلو صمنا بقيّته»(6)**، رُوي بإعجام الشين وإهمالها**. قالوا: المراد بالشهر هنا الهلال، ومعناه على الإعجام: استدق، من شَعْشَعت الشرابَ بالماء شعشعة: إذا مزجته فرققته(7)، وهذا هو معنى الشعشعة في كلام العرب. وأمّا قول النّاس: شعشعة الأنوار بمعنى إشراقها وتلألئها، فليس من كلام العرب، كما في حواشي شرح المطالع(8). وعلى الإهمال معناه: أدبر وزال(9).

ونقل ابن برّي فيه لغة ثالثة؛ وهي: تشعسع- بمعجمة مقدّمة ثمّ مهملة- من الشسوع؛ وهو: البعد(10).

---

(1) وهو مطبوع في دار قتيبة بدمشق سنة 1983، تحقيق محمد خير البقاعي.
(2) في ب، ط: «مغنم التلاقي».
(3) في ب: «يا مفدّى».
(4) الأساس (عطس).
(5) في ب، ط: «كما».
(6) العبارة من حديث لعمر ﷺ، انظر النّهاية 481/2.
(7) اللسان (شعع).
(8) في حواشي شرح المطالع: 7: «ولمّا نبّه الشارح على أنّ الشّعشعة لم ترد بهذا المعنى، غيرها بشعاعه فزال ازدواجها».
(9) القاموس (سعع).
(10) انظر حواشي ابن بري: 169 وفيها: «حكاها أبو عبيدة، وذكر أنّها من الشسوع؛ وهو البعد والطول».

كان يَنسُّ الناسَ بعد العشاء الآخرة بالدّرة[1].

النسّ بمعنى السَّوق، صحيح، وأمّا كون (المِنْسَأةِ) منه فَغَلط؛ لأنّها لو كانت منهُ قيل: المِنسَّة، وإنّما هي من (نَسَأ) المهموز: بمعنى ساق، وهي مادة أخرى[2].

وكون الإعجام بمعنى التناول، ومنه: التّناوش في الآية، ممّا غلط فيه أيضاً؛ لأنّه من (النّوش) الأجوف، وهذا من (النّشّ)، وبينهما بون بعيد[3].

[الطويل]

نَفَى الـذَّمَّ عَـنْ آلِ المُحَلِّقِ جَفْنَةٌ ... كَجَابيةِ الشَّيْخِ الفُراتي تَـفْـهَـقُ[4]

هو من قصيدة للأعشى يمدح بها المحلّق في قصة له مشهورة؛ وأولها:

أَرِقْـــتُ ومَـا هـذا الـسُّـهـادُ الـمُـؤرّقُ ... ومـا بِـيَ مِـنْ سُـقْـمٍ ومـا بـي مَعْشَقُ

وفيها شواهد منها ما سيأتي. ورُوي: «تروح على آل المحلّق»، وقد روي: «السَّيح» فيه بسين وحاء مهملتين؛ وهو [الماء][5] الجاري على وجه الأرض. و«تفهق»: بمعنى تمتلئ وتفيض. و«الفراتي»: نسبة إلى الفرات النهر المشهور. وروي: «الشيخ» بمعجمتين، و«العراقي»: نسبة إلى العراق، فقيل: لأن الماء كثير بالعراق، والشيخ المسنّ يُحكم أموره لكثرة تجاربه، فيملؤها[6] إلى الغاية لكثرة الماء وإحكامه لأمره، أو لأنّ الشيخ يتعذّر عليه المشي إلى الاستقاء، فيملأ الحوض احترازاً عن ذلك. وقيل: المراد به[7] كِسرى؛ لأنّه صاحب دجلة، وما ذكره المصنّف ظاهر.

---

(1) تمام قول الحريري في الدرة: «وجاء في حديث عمر ﷺ أنه كان ينسّ الناس بعد العشاء الآخرة بالدِّرة، ويقول: انصرفوا إلى منازلكم. فمن رواه بالسين المهملة عنى به: يسوقهم، ومنه سمّيت العصا: منْسَأة للسَّوق بها، ومَن رواه بالمعجمة فمعناه: يتناولهم، مأخوذ من قوله تعالى: ﴿وَأَنَّىٰ لَهُمُ ٱلتَّنَاوُشُ مِن مَّكَانٍ بَعِيدٍ ﴿٥٢﴾﴾ [سبأ: 52]. والحديث في النهاية 47/5.

(2) انظر الأساس (نسأ) و(نسس).

(3) انظر اللسان (نوش) و(نشش).

(4) بيت للأعشى: استشهد به الحريري في الدرة على أنّ له روايتين، وهو في ديوانه: 252 وفيه: «العراقي» بدل «الفراتي». وانظر: تصحيح التصحيف: 344 وتهذيب الخواص: 240.

(5) زيادة من ب.

(6) في ب: «فيملأ الجابية».

(7) في ب: «بالشيخ».

[المتقارب]

وقَـابـلَــهـا الــرِّيـــحُ فــي دَنّــهــا وصَــلَّـى عـلـى دَنِّـهـا وارْتَـســَـمْ[1]

قد مرَّ أوّل القصيدة ونُبذ منها، وفي المعرّبات: «ارتسم» معجماً ومهملاً بمعنى ختم، من الرّوشم: وهو الختم، بالإعجام والإهمال أيضاً كما بيّناه لك[2].

الصّراري: وهو الملاّح[3]. ظاهره أن الصراري بمعنى الملاّح مفردٌ، وإليه ذهب بعض أهل اللغة، وجمعه: صرارين[4]. قال: [مشطور الرجز]

جَـــذْبُ الـصَّـراريّـيـــنَ بـالـكُـــرُورِ[5]

وفي الصّحاح والجمهرة: الصّاري: الملاّح، والجمع: صُرّاء[6]. وكان أبو عليّ يقول: صرّاء واحد كـ: (حِسان) بمعنى حسن، وجمعه: صراري. فهو عنده جمع لا مفرد.

وبما سمعت علمتَ أن الصّاري: الملاّح، وأهل مصر يستعملونه بمعنى عود القلع في السفينة.

[الوافر]

أُعـلِّـمُـهُ الـرِّمـايَـةَ كُـلَّ يَـومٍ فَـلَـمَّـا اشـتـدَّ سَـاعِـدُهُ رَمَـانـي[7]

هو من قصيدة لمعن بن أوس المزني؛ وأوّلها[8]:

---

(1) البيت للأعشى وهو في ديوانه: 402.
(2) قوله: «كما بيّناه لك» سقط من ب.
(3) ورد لفظ «الصراري» في بيت شعر للقُطاميّ، استشهد به الحريري؛ وهو:

في ذي جُلُولٍ يُقضّي الموتَ صاحبُه إذا الصّراريُّ من أهواله ارْتَسَما

(4) اللسان (صرر).
(5) رجز للعجاّج، وهو في ديوانه 350/2، وقبله:

لأْيــاً يُـثـانـيـهـا عــنِ الجُــؤُورِ

وانظر: جمهرة اللغة (ركك) واللسان (صرر). والكرور: الحبال.
(6) في الصّحاح (صرر): «والجمع: الصراريون».
(7) البيت لمعن بن أوس، وهو في ديوانه: 36 والبيان والتبيين 232/3 وتثقيف اللسان: 68، ونُسب لامرئ القيس في تصحيح التصحيف: 106، ولمالك بن فهم الأزدي في الاشتقاق: 497، وهو بلا نسبة في: مجمع الأمثال 200/2 وشرح بانت سعاد: 135.
(8) القصيدة بتمامها في ديوانه: 36 باستثناء الأخير، وانظر: البيان والتبيين 3/ 231 – 232.

فَـــلاَ وأبـــــي حـبـيـبـةَ مــا نـفـاهُ مـنَ آرضِـس بني ربيعةَ مِـنْ هَــوَانِ[1]

وكــــانَ هُــــوَ الـغَـنـيَّ إلـــى غِـنـاهُ وكـــان مــن الـعَـشـيـرةِ فـي مـكـانِ

تَـنـكّـفَـهُ الـوُشـــاةُ فـأزعـجـوهُ ودسُّـــوا فـي قـضـاعـة غـيـر وانِ

فَـلَـولاَ أنَّ أُمَّ أبـيـهِ أُمّـي وأنْ مَـنْ قَـدْ هَـجَـاهُ فـقـد هجاني

إذن لأَصَـــابَـهُ مِـنّـي هِـجَـاءٌ يـمـرُّ بـه الـــرَّوِيُّ عـلـى لِـسـاني

أُعــلّــمــهُ الـرِّمـايـةَ كـلَّ يَـوْمٍ فـلـمَّا اشـتـدَّ سـاعـدُهُ رَمَـاني

وكَـــمْ عـلّـمـتُـهُ نَـظـمَ الـقـوافـي فـلـمَّـا قـــالَ قــافِـيـةً هَـجـاني

وقال ابن دريد: هو لمالك بن فهم الأزدي في ابنه، وكان رمَاهُ بسهم فقتله[2]، ورُويَ: «استَدّ» بالمهملة، من: سَدّدت رميتُه: إذا استقامت، وفي كتاب الاشتقاق أنَّه رُوي بالمعجمة، من الشدّة[3]. فمن قال: إنّه تصحيف فقد أخطأ، وقد ضُرب [مَثَلاً][4] للمُسيء لمن أحسَنَ إليه، وقد أنشده الميداني في أمثاله هكذا: [الوافر]

فَـيَـا عَـجَـبـاً لـمـنْ ربَّـيـتُ طـفـلاً أُلَـقّـمُـهُ بـأطـرافِ الـبَـنَـانِ

أعـلّـمـه الـرّمـايـة كـلَّ وقـتٍ فـلـمّـا اسـتـدَّ سـاعـدُه رمـاني

أعـلّـمـه الـرّوايـة كـلَّ يَـوْمٍ فَـلَـمَّـا قـال قـافـيـةً هـجـاني

أعـلّـمـهُ الـفُـتُـوَّةَ كـلَّ يـومٍ فَـلـمّـا طـرَّ شَـارِبُـهُ جـفـاني[5]

ومثله قول أبي بكر الخوارزمي لتلميذٍ لَهُ عقّهُ: [الكامل]

---

(1) في أ، ط: «حنيفة».

(2) الاشتقاق: 497.

(3) الاشتقاق: 497.

(4) زيادة من ب، ط

(5) وردت الأبيات في الأصل بتقديم وتأخير في أشطرها، فأثبت الصواب. والأبيات في مجمع الأمثال 200/2 ورواية الثالث فيه:

وكـم عـلّـمـتـه نـظـم الـقـوافي

هــذا أبــو زيــدٍ صَـقـلـتُ حُـسَـامَـهُ فـغـدا بــهِ صَـلـتـاً عَـلـيّ وأقـدمـا

أمــسَـى يُـجـهّـلـنـي بـمـا عـلّـمـتـهُ ويَـريـشُ مـن ريشي ليرمي أسهما[1]

يـا مُـنـبِـضـاً قـوسـاً بـكـفّـي أحـكـمـت ومُـسـدّداً رُمـحـاً بـكـفي قُـوّمـا[2]

أرقـيـتَ بـي فـي سُـلّـمٍ حـتّـى إذا نِلتَ الـذي تهوى كسرتَ السّلّما[3]

ثمّ أنشد على ذكر الإسراف والإشراف- بالمهملة والمعجمة- قول عروة بن أدية، وقد مرّ[4] أنّ صوابه: أذينة، وبقية قصته ظاهرة: [البسيط]

لقد علمتُ وما الإسرافُ من خُلُقي أنّ الـذي هو رِزقـي سَـوْفَ يأتيني

أسـعـى لَـهُ فـيُـعَـنّـيـنـي تَـطَـلُّـبُـهُ ولـو قـعـدتُ أتـانـي لا يُـعَـنّـيـنـي

كم قد أَفَـدْتُ وكـم أتلفتُ من نَشبٍ ومـن معـاريـضِ رزقٍ غيـر ممنونِ

فما أشِـرْتُ على يُسرٍ ومـا ضَرَعَتْ نفسي لِـخُـلّـةِ عُـسْـرٍ جَـاءَ يَلُوني

خِيمي كـريـمٌ ونفسي لا تُـحدّثُـني أنّ الإلَـــهَ بِـــلاَ رِزقٍ يُـخلّـيـنـي

ولا اشـتـريـتُ بـمـالـي قـطُّ مَـكْـرمـة إلاّ تـيـقّـنـت أنّـــي غـيـرُ مَـغـبـونِ

ولا دُعـيـتُ إلـى مَـجْـدٍ ومَـحْـمَـدَةٍ إلاّ أجَـبـتُ إلـيـهِ مَـنْ يُـنـاديـنـي

لا أبتغي وَصْـلَ مَـنْ يَبْغي مُفارقتي وَلاَ أَلِـيـنُ إلـى مَـن يبتغي لـيـنـي[5]

إنّـي سيعرِفني مَـنْ لـسـتُ أعـرفـهُ ولـو كـرِهْـتُ وأبـدو حـينَ يُخفيني

فغطّني جَـاهـداً واجْـهَـدْ عـلـيَّ إذا لاقـيـتَ قـومَـكَ فـانـظرْ هـل تغطيني

---

(1) في ب: «سهمي».
(2) في ب، ط: «بناري».
(3) في ب، ط: «تبغي». الأبيات في يتيمة الدهر 270/4، وفيها: «هذا أبو بكر».
(4) ص 430.
(5) في ب، ط: «فاته».

لا يُبعِدِ اللهُ حُسّادي وزادهُمُ ... حتى يموتوا بِداءٍ غيرِ مكنُونِ[1]

إنّي رأيتُهُمُ في كلِّ منزلةٍ ... عندي أجلَّ من اللاّئي يحبّوني[2]

وقصته[3] أنّه خرج إلى هشام بن عبد الملك في قوم من المدينة وفدوا عليه، وكان ابنه مَسلمة سنة حجّ أذِنَ لهم في الوفود عليه، فلما دخلوا علىً هشام انتسبوا له، فقال: ما جاءَ بك يا بن أذينة؟ فقال: [المتقارب]

أتينا نَمتُّ بأرحامنا ... وجئنا بإذْنِ أبي شاكرِ

بإذنِ الذي سَارَ معروفُه ... بنجْدٍ وغارَ معَ الغائرِ

إلى خيرِ خِنْدِفَ في ملكها ... لبادٍ مع الناس أو حاضرِ[4]

فقال له ابن هشام: ما أراك إلاَّ كذبت نفسك في قولك:

لقد علمت وما الإسراف من خلقي ... .

إلى آخره... فقال ابن أذينة: ما كذبت، بل صَدَّقْتُها. ثمّ خرج إلى المدينة، وأعطى جائزته لرسوله وأمره أن يأتيه، فأتاه وهو على ماء يتغدى، فبلّغه رسالتَهُ، وأعطاه جائزته فأخذها، وقال: قل له: قد صدّقني الله وكذبك. انتهى ما رواه ابن حمدون في تذكرته[5].

وفي معناه قول الآخر: [الرمل]

مثل الرزق الذي تطلبه ... مثل الظلّ الذي يمشي معكْ

أنت لا تدركه متبعاً ... وإذا وَلّيت عنه تبعكْ[6]

---

(1) في ب، ط: «لا أبعد».

(2) الأبيات في أمالي المرتضى 408/1، ولم يرد في ديوان عروة بن أذينة إلاّ الأبيات (1، 8، 11، 12) فقط، انظر ديوانه: 129.

(3) من هنا إلى آخر القصة سقط من أ، ب، ط.

(4) الأبيات في ديوان عروة بن أذينة: 36، وهي مع قصتها في: الأغاني 7161/20 ومجالس ثعلب 501/2 والشعر والشعراء 579/2.

(5) التذكرة الحمدونية 122/3.

(6) لم أقف على قائل البيتين.

ومثل هذا ما حكاه ابن أبي الدُّنيا[1]: من أنّه قدِم البصرة رجلان يسترفدان عبد الله بن عامر[2] -خال عثمان بن عفّان، وكان جواداً ممدحاً- أحدهما ابن جابر بن عبد الله الأنصاري[3]، والآخر [رجل][4] ثقفي، فلمّا قربا من البصرة نزلا، فصلّى ابن جابر ركعتين وقال للثقفي: ما رأيك في الرجوع؟ قال: أتعبتُ نفسي، وأكللتُ مطيّتي، وأرجع بغير شيء؟ فقال ابن جابر: إني قد ندِمتُ على قصده، واستحييتُ من ربّي أن يراني طالباً رزقاً مِنْ غيره. ثمّ قال: اللهمّ رازقَ ابن عامر، ارزقني من فضلك. ثمّ قفلَ راجعاً إلى المدينة، وكان ابنُ عامرٍ أُعلم بهما وبقصدهما[5]، فلمّا دَخلَ الثّقفي على ابن عامر قال له: أين صاحبك؟ فأخبره بحاله، فبكى وقال: والله ما قالها أَشَراً ولا بَطَراً، ولكن قال حقاً، فلا جرم لأُضَعّفنّ جائرته. فأمر للثقفي بأربعة آلاف درهم وكسوة، وبعث لابن جابر ضعفها، فخرج الثقفي وهو يقول[6]: [الطويل]

أُمامةُ ما حِرصُ الحريصِ بزائد ... فتيلاً ولا زهد المقيم بضائرِ[7]

خرجنا جميعاً مِنْ مساقطِ رؤسنا ... على ثقةٍ منّا بجُودِ ابن عامرِ

فلمّا أنخنا الماعجات ببابه ... تخلّفَ عنّي الخزرجيّ ابنُ جابرِ

وقال: سيكفيني عطيّة قادر ... على ما أراد اليوم لليأس قاهرِ[8]

وإن الذي أعطى العراق ابن عامر ... لَربّي الذي أرجو لسَدّ مفاقرِي

---

(1) هو أبو بكر عبد الله بن محمد بن عبيد بن سفيان القرشي الأموي (281 هـ): حافظ للحديث، مكثر من التصنيف، أدّب الخليفة المعتضد، له: «الفرج بعد الشدة» و«ذمّ الملاهي». سير أعلام النبلاء 694/10، فوات الوفيات 228/2، الأعلام 118/4.

(2) هو أبو عبد الرحمن عبد الله بن عامر بن كُريز بن ربيعة الأموي (59هـ): أمير فاتح، ولي البصرة في أيام عثمان ﷺ. سير أعلام النبلاء 215/4، الإصابة 16/5، الأعلام 94/4.

(3) جابر بن عبد الله بن عمرو بن حرام الخزرجي الأنصاري (74هـ): صحابي من المكثرين في الرواية عن النبي ﷺ. له ولدان: «عبد الرحمن» و«محمد»، و«ابن جابر» هو أحدهما. سير أعلام النبلاء 336/4، الإصابة 434/1، الأعلام 104/2.

(4) زيادة من ب.

(5) العبارة في ب، ط «قد أُخبر بمسيرهما».

(6) الأبيات في كتاب القناعة والتعفف: 47.

(7) في ب: «بزائد يسيراً».

(8) سقط البيت من ب.

فـقـلـت: خَــلالــي وجــهــه ولـعـلّـه سيجعل لـي حـظّ الفتى الـمـتـأخّـر(1)

فـلـمّـا رآنــــي ســـال عـنــهُ صـبـابـة وحــنّ كما حنّت طـرابُ الأبـاعـرِ(2)

فـأضـعـفَـهُ عـبـد الله إذْ غــابَ حظّه على حظّ لهفان من الحرص فاغِرِ(3)

فـأتـيـتُ وقـد أيقـنـت أن ليس نافعي ولا ضائري شيء خـلاف المقادرِ(4)

وحُكي عن هُدْبة بن خالد(5) أنّه حضر مائدة المأمون، فلمّا رُفعت جعل يلتقط ما في الأرض، فلمّا رآه المأمون قال له: ما شبعتَ(6) يا شيخ؟ فقال: بلى يا أمير المؤمنين، ولكن حدّثني حمّاد بن سَلَمة عن ثابت عن أنس قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «مَنْ أكلَ ما تحت مائدتِهِ أَمِنَ مِنَ الفقر»(7). فأشار المأمون إلى غلامٍ لَهُ، فأتاه بمنديل فيه ألف دينار، فقال: يا أمير المؤمنين، وهذا من ذاك!

قلت: وممّا يُضاهي هذه القصة(8) أن شاعراً يسمّى القَشلي– بقافٍ مفتوحة وشين معجمة، نسبة لـ (قَشل) وهي قرية باليمن، وهو شاعرٌ مجيدٌ اسمه سرور(9)– مدح المنتجب بقصيدة أعجبته، إلاّ أنّه لم يعجل جائزته، فتركه وارتحل، ثمّ إنّه تذكّره فقيل له: إنّه ذهب(10)، فأرسل خلفه جائزة، فكتب إليه(11): [البسيط]

هـذا هُـوَ الـجُـودُ لاَ ما قيلَ في القِدمِ عـنِ ابـنِ سَعدٍ وعـن كعبٍ وعـن هَـرِمِ

---

(1) في ب، ط: «ولعله يوجه».
(2) في ب، ط: «عنه مبالغاً».
(3) رواية الشطر في ب، ط: «وأضعف من حظ له في عطائه».
(4) سقط البيت من ب.
(5) هو أبو خالد هُدْبة بن خالد القيسي، أخو أمية بن خالد الأسود، لم تُعرف سنة وفاته، كان ثقة، عابداً. الطبقات الكبرى 220/7، التقريب 35/4.
(6) العبارة في ب، ط: «كأنك لم تشبع».
(7) الحديث ذكره الزبيدي في إتحاف السادة المتقين 224/5 عن أنس.
(8) سقطت من ب، وفي ط: «القضية».
(9) في معجم البلدان 302/4: «فَشَالُ: قرية كبيرة، بينها وبين زبيد نصف يوم، يُنسبُ إليها شاعر يقال له: مسرور الفشال». ونُسبت إليه الأبيات المذكورة.
(10) العبارة في ب: «ثم إن المنتخب تذكّره، فطلبه فلم يجده».
(11) الأبيات بتمامها في معجم البلدان 303/4.

جـودٌ سَـرى يقطعُ البَـيْـداءَ مُقتحِماً   هَوْلَ السُّرى من نواحي البيتِ والحرمِ
حتّى أنـاخَ بـأكـنـافِ الحصيبِ وقد   نـامَ البخيلُ على عجب ولـم يَـنـمِ[1]
وافــى إلــيّ ولــم تـسـعَ لَـهُ قدمي   كـلاّ ولا نَـابَ عـن سعيي له قلمي[2]
ولا امـتـطـيـتُ إلـيـهِ ظـهـرَ ناجيةٍ   تـأتـي وأخـفـافُـهـا مـنـعُـولـةٌ بِـدَمِ
أحـبِـبْ بـهِ زائِــراً قَــرّتْ بِـزَوْرَتِـه   عينُ الـمـديـحِ وقـامت حُـجّـةُ الـكَـرَمِ
فــأيُّ عُــذرٍ إذا لـم أَجْــزِ هـمّـتَـهُ   شـكـراً يُـقَـوِّمُ بالغالي مِـنَ الـقـيـمِ[3]

• • •

ويقولون في جواب مَنْ يقول: سألتُ عنكَ: سأل عنكَ الخير، فيستحيل المعنى بإسناد الفعل إليه؛ لأنّ الخير إذا سأل عنه فكأنّه جاهل به.

هذا ممّا لا ينبغي أن تسوّد به وجوه الصحف؛ فإنّه لا خطأ فيه من جهة العربية والتركيب، وهو ظاهر، ولا من جهة المعنى كما توهّمه؛ فإنّ لكلّ امرئ ما نوى، ولو جعل كناية عن توجّه الخير الآتي إليه وقصده، كان الكلام صحيحاً فصيحاً؛ لأنّ عادة القادم لبلد[4] أن يسأل عمّن يريده، وهذا أظهر من أن يخفى، فلا حاجة إلى الكلام فيه.

• • •

ويقولون للمتشبّع بما ليس عنده: مُطَرمِذٌ، وبعضهم يقول: طرمذار، والصواب فيه: طِرْمَاذ.

في القاموس: «الطَّرْمَذار –كزَعفران–: الصِّلفُ، ورجلٌ طِرْمِذَةٌ– بالكسر– ومُطَرْمِذٌ: يقول ولا يفعلُ، وطرمذ عليه فهو طِرْمَاذٌ»[5]. وكذا قال ابن برّي[6].

(1) في ب: «على عجز».
(2) في ب: «قدمي مني».
(3) في ب: «به الغالي».
(4) في ب، ط: «على بلد».
(5) القاموس (طرمذان).
(6) حواشي ابن بري: 173.

وفي الذّيل والصّلة للصّاغاني: «الطَّرْمَذاذ -بالفتح-: الصّلفُ، كالطِّرْمَاذ»[1]. فلا عبرة بما قاله المصنّف.

و(المتشبّع) أصل معناه: المتكلّف الشِّبع[2]، ثمّ تجوز به عن كل مُظهر لما يُخالف الواقع. وفي الحديث: «المتشبّعُ بما ليس فيه كلابِسِ ثَوْبَيْ زُورٍ»[3].

وقوله في الشعر المذكور فيه[4]: [مجزوء الرمل]

فعليّ السّعيُ فيها وعلى اللهِ النّجاحُ

كقول الآخر: [الطويل]

على المرء أن يسعى لما فيه نفعه وليس عليه أن يساعده الدّهرُ[5]

ومن مُلح العرب: أنّ رجلاً قال لأعرابي: هات. فقال: والله ما أهاتيك! أي: ما أعطيك.

قالوا: لم يسمع من هذا إلا الأمر، وقال الفراء: ليس في كلامهم (هاتيت)، وإنما هو في لسانِ أهلِ الحيرة، ولا يقال: (لا تهات) و(لا مهاتاة) ولا غير ذلك. وقد لحنوا أيضاً ففتحوا تاءه، ووقع هذا في شعر أرسله بعض الأدباء لابن نباتة، فقال في جوابه معرضاً: [الخفيف]

هات قل لي إذا لحنت من السّكـ ـر ولا تَلْحُني إذا قلت: هاتَهْ[6]

[الوافر]

وليسَ لِعَيْشِنا هذا مَهَاةٌ وليْسَتْ دارُنا هَاتا بدارِ[7]

---

(1) التكملة والذيل والصّلة (طرمذر).
(2) اللسان (شبع).
(3) الحديث في صحيح البخاري، كتاب النكاح 2001/5. و صحيح مسلم، كتاب اللباس 1681/3.
(4) البيت هو الأخير من أربعة أبيات نسَبَها الحريري في الدرة لبعض المحدثين. وهي لأشجع السّلمي كما في: الشعر والشعراء 882/2 وذيل الأمالي: 165 واللسان (طرمذ).
(5) لم أقف على قائله.
(6) من قوله: «ومن مُلح العرب» إلى هنا سقط من ب.
(7) البيت لعمران بن حطان، استشهد به الحريري في الدرة على أنّ (هاتا) اسم إشارة إلى المؤنث فقط، ولا تستعمل في المثنى. وهو من شعر الخوارج: 18 والكتاب 488/3 و المقتضب 288/2 و277/4 وفصيح ثعلب: 76 وشرح أبيات سيبويه للسّيرافي 270/2 واللسان (مهه) وتخليص الشواهد: 121 وشرح شواهد المغني 926/2، وبلا نسبة في: المغني: 818.

المهاة: خفض العيش، يقال: مههت ومهّ الإبل: رفق بها، وسيرٌ مههٌ ومَهَاةٌ[1]، والمهاةُ أيضاً: الطراوة والحسن. و«مهاه» بهاءين: رواه ثعلب[2]، وأكثر العلماء والمبرد يثبتون الهاء وصلاً؛ فيقولون: «مهاهٌ»، ووزنه (فَعَال)، ومعناه: اللَّمعانُ والصّفاءُ. والأصمعي يقول: «مهاةٌ» كـ: (حَصَاةٌ)، وتقديرها: (فَعَلَةٌ) عنده[3]، وأصلها: مهوة؛ أي: صفاء ورونق، ولامُها واو، وهي مقلوب «الماء» بحسب الأصل، على أنهم قد استعملوا فعل الماء على هذا القلب، ويقال:

[المديد]

.... أَمْـــهَـــاهُ عــلــى حَــجَــرِهْ[4]

أي: حدّده وسقاه ماء، والأصل: أماهه، فقُلب. ووزنه (أفلعه)[5]، ومنه: موّهت عليه: أي جعلت للحديث لديه رونقاً. ويقال: (حفر البئر حتى أمهاه) في لغة، وفي أخرى: (أماهه).

فمعنى البيت: أنّ هذه الدار ليس لها بقاء، ولا لعيشها رونق وصفاء، وعلى المعنى الآخر يقول: إنها ليست دار قرار، ولا لعيشها خفض مع ما يشوبه من الأكدار. ويروى:

ولـيـســـت دارنــــا الــدّنــيــا بــــدار[6]

ومَنْ رواه (مهاة) بالتاء، ففي (ليس) ضمير الشأن، أو (مهاة) اسم ليس، وذُكر للفصل، أو لأنّه غير مؤنث حقيقي، وأيضاً فتذكير (ليس) مع الاسم المؤنث أسهل من تذكير سواها من الأفعال؛ إذ لم تتصل اتصال غيرها من الأفعال بما أسندت إليه من المؤنث، من جهة أنك لو حذفتها استقلّ ما بَعدها، بخلاف نحو: ضربت هند زيداً. ومن روى: (مهاه) لا يتكلف ذلك، كما قاله ابن هشام في تذكرته.

• • •

(1) العبارة في ب، ط: «رفق بها في السير مَههاً ومَهاهاً». وانظر اللسان (مهه).
(2) فصيح ثعلب: 76.
(3) انظر: المقتضب 1022/2 وتخليص الشواهد: 121.
(4) جزء بيت لامرئ القيس، تمامه في ديوانه: 125
رَاشَــــهُ مِـــنْ رِيــشِ نــاهِــضَــةٍ ثُـــمَّ أمْـــهـــاهُ عــلــى حَــجَــرِهْ
وانظر: المنصف 150/2 واللسان (مهه).
(5) المنصف 150/2.
(6) كذا في تخليص الشواهد: 122.

ويقولون: رأيتُ الأميرَ وذويهِ، فيوهمون فيه؛ لأنّ العرب لم تنطق بـ (ذي) الذي بمعنى صاحب إلاّ مضافاً إلى اسم جنس.

ليس هذا بلازم، وإن كان هو الأكثر في الاستعمال؛ لأنّها وضعت ليتوصل بها إلى الوصف بأسماء الأجناس، والمشتقات تقع صفة فهي غير محتاجة للتوصل، والضمائر لا يوصف بها. وما أنكره مسموع؛ كقول كعب: [الوافر]

صَبَحْنا الخَزْرجيّةَ مُرْهَفاتٍ أَبادَ ذَوي أَرُومَتِها ذَووها[1]

وفي الأثر: «لا يعرفُ الفضلَ لأهلِ الفضلِ إلاَّ ذَوُوهُ»[2]. وإذا سُمع فلا بدع في استعماله مرّة أخرى، وليس مثله من قبيل القياس؛ لأنّه مسموع بعينه، ولا فرق بين ضمير وضمير.

وفي شرح التسهيل: ذهب الفرّاء إلى أن إضافة (ذو) إلى العَلَم قياسية، وكلامهم يقتضيه؛ لقولهم في الأعلام المحكية إذا ثُنّيت أو جمعت: ذوا –أو ذوو– شاب قرناها. وفي البسيط: أكثر النحويين على منع إضافة (ذي) إلى المضمر أو العَلَم. وأجاز ابن برّي أن يُضاف إلى ما يضاف إليه صاحب لأنها بمعناه، قال: «وإنّما منعَهُ النحاة إذا كان وصلة للوصف، فإن لم يكن كذلك لم يمتنع»[3]؛ نحو: رأيت الأمير وذويه، ورأيت ذا زيد. فعلم ما في كلامه[4].

ويقولون: الحواملُ تطلُقْنَ، والحوادث تطْرُقْنَ، فيغلطون فيه؛ لأنّه لا يجمع في هذا القبيل بين تاء المضارعة والنون التي هي ضمير الفاعلات، ووجه الكلام فيه أن يلفظ بياء المضارعة المعجمة باثنتين من تحت؛ كما قال تعالى: ﴿تَكَادُ ٱلسَّمَٰوَٰتُ يَتَفَطَّرۡنَ﴾ [الشورى: 5].

قال الزمخشري: «في هذه الآية قراءة غريبة؛ وهي: (تَتَفَطَّرْنَ)[5] بتاءين مع النون، ونظيرها حرفٌ رُوي في نوادر ابن الأعرابي؛ وهو: تشممن»[6].

---

(1) البيت في ديوان كعب: 125 وشرح الحماسة للتبريزي 26/3 وحواشي ابن بري: 176 وشرح المفصل لابن يعيش 53/1 و36/3 واللسان (ذو). وبلا نسبة في ضرائر الشعر: 293 والمقرب 211/1 وشرح التسهيل 242/3 والهمع 284/4.

(2) لم أقف على الأثر.

(3) حواشي ابن بري: 175.

(4) في ب: «كلام المصنف».

(5) العبارة في ب: «وهي: تكاد السموات تتفطرن».

(6) الكشاف 208/4. وقراءة «تتفطرن»: رواية يونس عن أبي عمرو، انظر السبعة في القراءات 587.

فإذا قُرئ بهِ وورد في كلام فصحاء العرب قديماً، كيف يتأتى ما ذكره المصنّف؟ فهو من قصور الباع، وقلّة الاطلاع.

ويقولون: شِلتُ الشيءَ، فيعدّون اللاّزم بغير حرف التعدية[1].

هذا ممّا قرّره أهل اللغة، إلاّ أنّ الأمر فيه سهل؛ لأنّ باب التعدية واسع، ويجوز أن يتجوز عن الرفع أو الحمل، أو يضمن، أو يحمل عليه، على أنّه في كلامهم ما يقتضي صحته وسماعه من العرب، كما في مسائل ابن السّيد، وقد قيل: إن قول النّمر بن تولب[2]: [الوافر]

جَـمُـومُ الـشَّـدِّ شـائـلـةُ الـذُّنـابـى ..... [3]

يحتمل أنّه مضاف، والفاعل ضمير مستتر، فيؤنس التعدي.

وقوله: «**وَجاهُ**»[4]: بمعنى طعنَهُ، وأصله: وجأه، فخفّف.

وقوله: (**شُلّت**) بضم الشين، وإنّما هو: (**شَلّت**) بالفتح[5]. في شرح الشواهد قوله: [الكامل]

شَـلَّـتْ يمينُكَ إنْ قتـلْـتَ لَمُسلماً ..... [6]

---

(1) تتمة كلام الحريري: «... ووجه الكلام أن يقال: أشلت الشيء، أو شلت به، فيتعدى بهمزة النقل أو الباء».

(2) هو النَّمِرُ بن تَوْلب بن زهير بن أقيس العكلي (نحو14هـ): شاعر مخضرم، عاش عمراً طويلاً في الجاهلية، له ديوان شعر مطبوع. الشعر والشعراء 309/1، الإصابة 470/6، الأعلام 48/8.

(3) صدر بيت للنمر بن تولب، وعجزه في شعره: 48:

.... تَـخـالُ بـيـاضَ غُـرَّتِـهـا سِـراجـا

وانظر: الاقتضاب: 331 والأساس واللسان (جمم).

(4) ورد في بيت شعر ذكره الحريري في الدرّة، وهو:

لَمّـا رأى مـيـزانَـهُ شـائـلاً وجـاه بـيـن الأذن والـعـاتـق

(5) تمام قول الحريري: «وحكى ثعلب عن ابن الأعرابي قال: حضرت أبا عبيدة في بعض الأيام فأخطأ في موضعين؛ فقال: شِلْت الحجرَ، وإنّما هو شُلْتُ– بضمّ الشين– ثم أنشد:

شُـلَّـتْ يـدا فـاريـةِ فَـرَتْـهـا»

(6) صدر بيت لعاتكة بنت زيد ترثي زوجها الزبير بن العوّام، وعجزه:

.... حلَّتْ عليكَ عقوبةُ المتعمّد

انظر: المحتسب 255/2 والمقاصد النحوية 278/2 وشرح التصريح 231/1 وشرح شواهد المغني 71/1، وهو بلا نسبة في: الإنصاف 641/2 وشرح المفصل 71/8 والمغني: 37 والهمع 183/2 والدرر 119/1.

قال في العباب: «شَلَّت: بالبناء للفاعل، والمجهول لغة رديئة». فما أنكره مسموع على رداءَتِه، وكفى به سنداً لمن استعمله.

والذّنابى: الذّنب، وهو في الطّائر أكثر من الذّنب[1]، والذّنب في الفرس أكثر من الذُّنابى، كما في كتب اللغة[2].

واستعمال الطائر والطّير في محلّ واحد غير محذور، ويؤيده أنّه قُرئ بهما في قوله تعالى: ﴿فَيَكُونُ طَيْرًا بِإِذْنِ ٱللَّهِ﴾ [آل عمران: 49][3]، فلا لحن فيه.

وقوله: **ويقصرون الألف وهي ممدودة**[4]. فيه نظر؛ لأنّه مع كسر الراء كيف يكون ألفاً؟ إلاّ أن يريد بالكسر الإمالة، فتدبّر.

• • •

ويقولون لمن تناول شيئاً: (ها) بقصر الألف، فيلحنون فيه؛ لأنّ ألفه ممدودة.

محصّل ما قاله المحققون في كتب[5] العربية أنّ (ها) بمعنى (خذ)، وفيها ثلاث لغات[6]:

الأولى: تجريده من كاف الخطاب، فيقولون: ها زيداً، للمفرد والمثنى والمجموع والمذكّر والمؤنّث.

والثانية: لغة بني زهير، فتأتي[7] بكاف الخطاب بحسب التثنية والجمع والمذكر والمؤنث؛ فتقول[8]: هاكَ وهاكِ وهاكما وهاكم وهاكنّ.

والثالثة: أن تأتي بهمزة موضع الكاف، فتنصرف تصرفها بحسب المخاطب في الإفراد

---

(1) في ب: «الذيل».

(2) العبارة في ب، ط: «والذنب في الفرس أكثر من الذّنابى من الطّائر، هكذا في كتب اللغة». انظر اللسان (ذنب).

(3) قرأ نافع ويعقوب ويزيد بن القعقاع: «طائراً» بدل «طيراً». انظر: إعراب القرآن للنحاس 1/ 379 والكشف للقيسي 345/1 والبحر المحيط 345/1.

(4) عنى الحريري أنّهم يقولون في «حِراء» اسم الجبل: «حَرِى».

(5) سقطت من ب.

(6) انظر: إصلاح المنطق: 290 وسرّ الصناعة 319/1 وإعراب القرآن للزجاج 157/1.

(7) في ب: «يأتون».

(8) في ب: «فيقولون».

والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث؛ فتقول إذا خاطبتَ مذكراً: (هاءَ) بفتح الهمزة، وإذا خاطبتَ مؤنثاً[1]: (هاءِ) بكسرها، وللاثنين: (هاؤما) بضم الهمزة كما تقول: (هاكما)، ولجمع المؤنث: «هاؤنّ» كما تقول: «هاكنّ»، ولجمع المذكر: «هاؤم» كما تقول: (هاكم)، وهذه أفصح اللغات، وبها جاء القرآن؛ كقوله تعالى: ﴿هَآؤُمُ ٱقۡرَءُواْ كِتَٰبِيَهۡ﴾[الحاقة: 19].

ويجوز أن تقول: هاء يا رجال، في موضع (هاؤم)، كما جاز ذلك مع الكاف في قوله تعالى: ﴿ذَٰلِكَ خَيۡرٞ لَّكُمۡ﴾[المجادلة: 12] في موضع (ذلكم).

قالوا: وليس في العربية همزة تقع موقع كاف الخطاب إلاَّ في هذه اللغة، ثمَّ إنَّها قد تخرج عن كونها[2] اسم فعل، فتأتي فعلاً صريحاً فتلحقه الضمائر البارزة، وذلك على ثلاث لغات[3]:

الأولى: أن تصرف تصريف[4] (عاطِ): فعل أمر من: عاطَى يعاطي، فيقال للواحد المذكّر: (هاءِ) كـ: (عاطِ)، وللواحدةِ: (هائي) كـ: (عاطي)، وللاثنين: (هائيا) كـ: (عاطيا)، وللذكور: (هاؤوا) كـ: (عاطوا)، وللإناث: (هائين) كـ: (عاطين).

الثانية: أن تصرف تصريف (خَفْ)، فتقول للمذكّر[5]: (هَأْ) كـ: (خَفْ)، وللمؤنث: (هائي) كـ: (خافي)، وللاثنين: (هاءا) كـ: (خافا)، وللذكور: (هاؤوا) كـ: (خافوا)، وللإناث: (هَأْنَ) كـ: (خفن). فهذه اللغة توافق التي قبلها في لفظ مفرد المؤنث، وفي لفظ جماعة الذكور، ويختلفان في الباقي.

الثالثة: أن تصرف تصريف (هَبْ): من وهب، فتقول للمذكّر: (هَأْ) كـ: (هَبْ)، وللمؤنث: (هَئي) كـ: (هَبي)، وللذكور: (هَؤُوا)[6] كـ: (هَبُوا)، وللإناث: (هَأْنَ) كـ: (هَبْنَ). فهذه اللغة توافق التي قبلها في الواحد المذكر وفي جماعة الإناث، ويختلفان في الباقي.

فـ (ها) في هذه اللغات فعل، لبروز الضمائر فيها، هذا محصّل ماقالوه. وفي «شرح

---

(1) في ب: «أو مؤنثاً».
(2) في ب: «أن تكون».
(3) انظر: إصلاح المنطق: 190 وسرّ الصناعة 1/319.
(4) في ب: «كصرف».
(5) سقطت من ب، ط.
(6) في ب: «هاؤوا».

الكتاب» للسيرافي وكتاب «سرّ الصناعة» لابن جنّي أنّه يمدّ ويقصر[1]. فإنكار المصنّف للقَصْر قصور!.

[الطويل]

أَفـاطِـمَ هَـاكِ السّيفَ غيرَ مُـذَمَّمٍ ....[2]

هذا ممّا نسب لعليّ بن أبي طالب ﷺ، على كلام فيه؛ فإنّ الذي[3] صحّ عنه من الشعر قليل. وتمامه:

.... فـلـسـتُ بـرعـديـد ولابـجـبـانِ

وفي الديوان المنسوب لعليّ [كرّم الله وجهه][4] بديارِ العجم، تمامه:

.... فـلـسـتُ بـرعـديـد وَلاَ بِـمُـلـيـمِ

وبعده:

لعمري لقد أعـذرت في نصرِ أَحمدٍ وطـاعَـةِ ربٍّ بـالـعـبـادِ عَـلـيـمِ[5]

في شعر طويل أورده جامعه. والرعديد: المرتعد لشدّة خوفه. والمليم: الموقع فيما يُلام به ويُذمّ. والجبان: معروف[6].

• • •

(1) سرّ الصناعة 1/318–320.
(2) صدر بيت نُسب لعليّ بن أبي طالب، وعجزه في ديوانه: 174:

.... فـلـسـتُ بـرعـديـد ولا بـلَـئـيـمِ

وهو في: إعراب القرآن للزجاج 1/158 وجمهرة اللغة (هأوى) والمحتسب 1/337، وبلا نسبة في: المسائل الحلبيات: 212 وسرّ الصناعة 1/319. وفي أغلبها: «هائي» بدل «هاكِ».
(3) في أ: «ما».
(4) زيادة من ب، ط.
(5) روايته في الديوان: 175:

أفـاطـمَ قـد أبـلَـيـتُ في نصر أحـمـدٍ ومـرضـاةِ ربّ بـالـعـبـاد رحـيـمِ

(6) قوله: «والجبان معروف» سقط من ب.

ويقولون: حُسد حاسدك- بضمّ الحاء- فيعكسون المراد به، ويجعلون المدعو له مدعوّاً عليه! والصواب أن يُقال: حَسد حاسدك- بفتح الحاء- أي: لا انفك حسوداً، ولا زلت محسوداً.

ما ذكره هو المتبادر، فإن كان ما ذكر[1] صدَرَ عن عامّي فخطؤه لا يعتدّ به، وإلاّ فهو موجّه بأن حسد الأشراف إنّما يكون من أضرابهم؛ إذ الفقير لا يحسد ملكاً عظيماً، فكون حاسد المرء محسوداً كناية عن شرفه، كما ينعت لذاته[2].

وقيل: (حُسِد) هنا: بمعنى عُوقب على الحسد، وعبّر به للمشاكلة؛ كما في الحديث: «إنَّ الله لا يملّ حتى تملّوا»[3]. وفي القاموس: «حَسَدني الله إن كنتُ حاسدكَ: أي عاقبني»[4].

[البسيط]

إنْ يَحْسُدُوني فإنّي غَيْرُ لائِمِهِمْ ... قبلي من النّاسِ أهلُ الفضلِ قد حُسدوا

فَدامَ لي ولَهُمْ ما بي وما بِهِمُ ... وماتَ أكْثَرُنا غَيْظاً بما يَجِدُ[5]

وهو من قصيدة لبشّار بن برد، وقبله:

أنا الذي يجدوني في صدورِهُمُ ... لا أَرْتقي صَدَراً عنها ولا أَرِدُ

لا يُنقِص الله حُسّادي فإنّهُمُ ... أَسَرُّ عندي مِنَ اللائي لَهُ الوَدَدُ

وهذا من قول عروة بن أذينة السّابق[6]: [البسيط]

لا يبعدِ الله حُسّادي وزادهُمُ ... حتى يموتوا بداءٍ غير مكنونِ

إنّي رأيتهُمُ في كلِّ منزلةٍ ... أجلَّ عندي من اللائي يحبّوني

(1) سقطت من ب.

(2) قوله: «كما ينعت لذاته» سقط من ب.

(3) الحديث في صحيح البخاري، كتاب الصوم 694/2. صحيح مسلم، كتاب صلاة المسافرين 1/ 540. وقال في النهاية 4/ 360: «جرى مجرى قولهم: حتى يشيب الغراب، ويبيض القار».

(4) القاموس: «حسد».

(5) البيتان في ديوان بشار بن برد: 97/3، ونسبهما المرتضى في أماليه 414/1 للكميت بن زيد، وبلا نسبة في عيون الأخبار 408/2.

(6) سبقت القصيدة كاملة في ص 479.

ومن هنا أخذ أبو حيّان قوله: [الطويل]

عِـــدايَ لـهـم فـضـلٌ عَـلـيّ ومـنّـةٌ فـلا قـطَـعَ الـرّحـمـنُ عـنّـي الأعـاديـا

هُــمُ بـحـثـوا عـن زلّـتـي فَاجْتنبتُها وهـم نافسوني فاكتسبت المعاليا[1]

وأمثاله كثيرة[2].

ويقولون: أعطاه البِشارة، والصّواب فيه ضمّ الباء؛ لأن البِشارة -بالكسر-: مَا بُشرت به، وبضمّها: ما يعطى عليها، فأمّا البَشارة -بفتح الباء- فإنها الجمال.

ومنه سُمّي: بشير، بمعنى حسن. والحقّ ما في القاموس: من أنّ «ما يُعْطاهُ المُبَشِّر: بالكسر والضمّ»[3]. وهو ما ارتضاهُ الكسائي، وتبعه ابن السكّيت وكثير من أهل اللغة[4]. وما ذكره المصنّف مذهب فيه، فلا وجه للتخطئة به. وما ذكره من استعمال البشارة في الشرّ[5]، كما في قوله تعالى: ﴿فَبَشِّرْهُم بِعَذَابٍ أَلِيمٍ﴾ [التوبة: 34]، غير مرضيّ عند المحققين من أهل العربيّة وأصحاب المعاني[6]، والآية عندهم من قبيل الاستعارة التهكّمية، أو من باب: [الوافر]

.... تـحـيَّـةُ بَـيْـنِـهِـمْ ضَــرْبٌ وَجِـيـعُ[7]

وفيها مذهبان آخران؛ فقيل: بأنّها تعمّ الخير والشرّ، وقيل: إذا أطلق فهو مخصوص[8] بالخير، كما إذا قُيد بمعمول جاز استعماله في الشرّ أيضاً.

---

(1) في ب: «لقد بحثوا عن زلّتي فَاجْتنبتُها قد».
(2) قوله: «وأمثاله كثيرة» سقط من ب، ط.
(3) القاموس (بشر).
(4) انظر: إصلاح المنطق: 112 وحواشي ابن بري: 180 واللسان (بشر).
(5) تمام قول الحريري في الدرة: «وعند أكثرهم أن لفظة (بشرته) لا تستعمل إلاّ في الإخبار بالخير، وليس كذلك، بل قد تستعمل في الإخبار بالشرّ؛ كما قال سبحانه ...».
(6) انظر: معاني القرآن وإعرابه للزجاج 120/2.
(7) عجز بيت لعمرو بن معدي كرب في: ديوانه 149 والكتاب 50/3 والخزانة 263/9 وكشف الطرة: 145، وصدره:

وَخـيـلٍ قـد دَلَـفْـتُ لـهـا بخيلٍ ....

وبلا نسبة في: شرح الحماسة للمرزوقي 246/1 وشرح المفصّل لابن يعيش 80/2.
(8) في ب: «كان مخصوصاً».

وكذا اختلفوا في الوعد والإيعاد كما ذكره[1]، ثمّ أنشدوا عليه: [الطويل]

ولا يَرْهَبُ ابنُ العمّ ما عشتُ صَوْلتي ... ولا أختشي مِنْ صَوْلةِ المتهدِّدِ

وإنّي وإنْ أوعدتهُ أو وَعدتهُ ... لَمُخْلِفُ إيعادي ومُنجِزُ موعِدي[2]

قالوا: يجوز الخلف في الوعيد دون الوعد، كما في هذا الشعر وغيره، ويشهدُ له قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يُخْلِفُ ٱلْمِيعَادَ﴾ [آل عمران: 9]، كما قال الشاعر: [الطويل]

إذا وَعَد السرّاء أنجز وَعدَهُ ... وإنْ أوعَد الضرّاء فالمجد مانعُهْ[3]

وهو الذي اختاره كثير من أهل السنّة[4].

وقال الجُبَّائي[5]: لا يخلف الوعيد أيضاً، وإلاّ لزم الكذب في كلام أصدق القائلين. وأجيبَ عنهُ بأنّه قاسَ الوعدَ على الوعيد، وبينهما فرق؛ لأنّ الوعدَ حقٌّ عليهِ تعالى، والوعيدَ حقٌّ له، ومن أسقط حقّ نفسه فقد جادَ وتكرّم، فظهر الفرق وبطلَ القياس. وفيه أنّه لم يدع القياس، وإنّما ردّه بلزوم المُحالِ، في صدورِ الكذبِ من ذي الجلال، ولذا قيل: إنّه إنّما يتمّ لو كان الوعيد ثابتاً من غيرِ شرطٍ، وهو مشروط[6] بعدم العفو. ولمّا رآه بعضهم غير تامّ؛ لأنّ التقدير مع أنّه خلاف الظاهر يجري فيهما، قال[7]: إنّهما من قبيل الإنشاء، فلا يجري فيه الكذب والصّدق. وفيه كلام ليس هذا محلّه.

ونقيض لفظة (البشارة): لفظة (المأتم)، يتوهّم أكثر الخاصّة أنها مجمع المناحة، وهي عند العرب النّساء يجتمعن في الخير والشرّ.

---

(1) قال الحريري في الدرّة: «ونظيرها لفظة (وعد): تستعمل في الخير ... وتستعمل أيضاً في الشرّ».

(2) البيتان لعامر بن الطفيل، وهما في ديوانه: 359، ورواية الثاني فيه:

وإني وإن أوْعدتُهُ أو وعدتُهُ ... لأُخْلفُ إيعادي وأُنجزُ مَوعدي

وانظر: اللسان (وعد) وكشف الطرّة: 148، وبلا نسبة في عيون الأخبار 77/2 والتهذيب (وعد).

(3) لم أقف على قائل البيت.

(4) انظر: الفصل في الأهواء والملل والنحل لابن حزم 93/4.

(5) هو أبو علي محمد بن عبد الوهاب بن سلام الجبائي (303 هـ): من أئمة المعتزلة، ورئيس علماء الكلام في عصره، وله تفسير حافل مطوّل. وفيات الأعيان 267/4، شذرات الذهب 241/2، الأعلام 256/6.

(6) سقطت من ب.

(7) في ب: «وقيل».

هذا ليس بشيء؛ لأنّه قد ورد المأتم في كلام العرب بمعنى مجمع المناحة والحزن، كما قال زيد الخَيْل[1]: [الطويل]

أفِــي كــلّ عــامٍ مــأتــم تــبــعَــثُــونَــهُ ....[2]

وقال التيمي[3] في منصور بن زياد: [الكامل]

فــالــنّــاس مــأتَــمُــهُــم عــلــيــهِ واحِــدٌ في كــلّ دار رنَّــةٌ وعَــوِيــلُ[4]

وقال آخر: [المنسرح]

أضــحــى بــنــاتُ الــنــبــيّ إذ قُــتــلــوا في مــأْتَــمٍ والــسِّــبَــاعُ في عُــرُسِ[5]

وهو ممّا ذهب إليه كثير من أهل اللغة، وارتضاه ابن برّي[6]، على أنّه لو كان عاماً، فاستعماله في بعض أفراده بقرينة لا يعُدّ خطأ، حتى ذهب بعض أهل الأصول[7] إلى أنّه ليس بمجاز أيضاً. وفي الأساس: «تقول: ما حَضَرْتُ المَأْتَم، وإنمّا حضرتُ المأْتَم! وهو جماعة النّساء، من الأَتْم: وهو القَطْعُ والفَتْقُ، وقد غلب على جماعتهنّ في المصائب»[8].

ومن المنحول ما ذكره السّيوطي: من أنّه أوّل ما سمّي به كان رجلٌ في زمن داود يعمل الخُصوص، فسأله بنو[9] إسرائيل أن يعمل لهم خُصّاً يجتمعون فيه للصّلاة، وكانوا يأتونه كلّ

---

(1) هو أبو مُكنف زيد بن مهلهل بن مهنب بن عبد رضا، من طيئ (9هـ): شاعر محسن، لقب «زيد الخيل» لكثرة خيله، له ديوان شعر مطبوع. الشعر والشعراء 286/1، الإصابة 622/2، الأعلام 61/3.

(2) صدر بيت لزيد الخيل، وعجزه في ديوانه: 67:

.... على محْمر عَوْد أُثيب وما رُضى

وانظر: الكتاب 129/1 وذيل أمالي القالي: 24 وحواشي ابن برّي: 181 واللسان (أتم) والخزانة 493/9.

(3) هو أبو محمد عبد الله بن أيوب التّيمي (209هـ): أحد شعراء الدولة العباسية، مدح الأمين والمأمون وغيرهما. وفيات الأعيان 338/6، الخزانة 297/6، الأعلام 73/4.

(4) البيت للتيمي في: حواشي ابن بري: 182 واللسان والتاج (أتم)، وبلا نسبة في: زهر الآداب 801/2.

(5) في ب، ط: «والوحوش في عرس». نسب المرزباني في معجم الشعراء: 361 هذا البيت لمحمد بن علي الجواليقي الكوفي يرثي الحسين بن علي، وهو بلا نسبة في: حواشي ابن بري: 182 واللسان والتاج (أتم).

(6) انظر: حواشي ابن بري: 181 واللسان (أتم).

(7) في ب، ط: «الأصوليين».

(8) الأساس (أتم).

(9) العبارة في ب، ط: «فسأله قوم من بني إسرائيل».

يوم، فيقول لهم: مأتم. فبينما هم كذلك مات [الرجل][1]، فاجتمعوا يبكون عليه، ويقولون: مأتم، فسُمي بذلك.

وكونه الجماعة من النّساء هو الأكثر، وقد يكونون رجالاً؛ كما قال الراجز:

[مشطور الرجز]

كما ترى حَوْل الأميرِ المَأْتَما[2]

كما قاله ابن السّيد في شرح سقط الزند.

• • •

ويقولون: تفرّقت الآراء والأهواء، والاختيار في كلام العرب أن يقال في مثله: افترقت الآراء؛ كما جاء في الخبر: «تفترقُ أمّتي كذا وكذا فرقة»[3]؛ أي: تختلف.

يعني أنّه بين «افتعل» من هذه المادة كـ: «افترق»، و«تفعّل» كـ: «تفرّق» فرق[4]؛ لأنّ الأوّل يُستعمل في المعاني والصفات فيقال: افترق اعتقادهم، وإخوة مفترقون؛ أي: في النسب، بكونهم من بني الأعيان[5] أو الأخياف[6] أو العَلاّت[7].

والثاني في الأجسام، فيقال: تفرقوا في الأجساد والمقام، وكذا (فرّق) بالتشديد يُراد به: ضد الجمع، و(فرق) بالتخفيف يراد به: ميّز، فإن أراد به أنه حسن أكثري[8] كما يُنبئ عنه قوله: «الاختيار»، فلا ينبغي أن ينظم في سلك الأغلاط، مع أنّه غير مسلّم، وإن ادّعى لزومه فهو خطأ منه، وممّا يدلّ على ذلك قوله تعالى: ﴿وَلَا تَكُونُوا۟ كَٱلَّذِينَ تَفَرَّقُوا۟ وَٱخْتَلَفُوا۟﴾ [آل عمران: 105]، وقوله: ﴿وَلَا تَتَفَرَّقُوا۟ فِيهِ﴾ [الشورى:13]، وقوله: ﴿وَمَا تَفَرَّقَ ٱلَّذِينَ أُوتُوا۟ ٱلْكِتَٰبَ إِلَّا مِنۢ بَعْدِ مَا جَآءَتْهُمُ ٱلْبَيِّنَةُ﴾

(1) سقطت من الأصل.

(2) رجز لم يُنسب لقائل في: شروح سقط الزند 3/984 واللسان والتاج (أتم)، وقبله:
حتّى تراهُنّ لديه قُيَّما

(3) لعلّه من حديث رسول الله ﷺ: «ستفترق أُمّتي على بضع وسبعين فِرقةٍ؛ الناجيةُ منها واحدة، والباقون هَلْكى»؛ كما في المستدرك على الصحيحين 4/ 430 وتاريخ بغداد 13/ 309، وانظر الملل والنحل 1/ 13.

(4) انظر اللسان (فرق).

(5) بنو الأعيان: الإخوة من أب وأمّ. القاموس (عين).

(6) إخوةٌ أخيافٌ: أمّهم واحدةٌ والآباء شتى. القاموس (خيف).

(7) بنو العَلاّت: بنو أمّهات شتّى من رجل واحد. القاموس (علل).

(8) العبارة في ب: «وإرادة ذلك أكثري».

[البيّنة: 4] ممّا هو نصّ فيه؛ فإنّه تفرّق اعتقادٍ وأديانٍ، لا تفرّق أجسام[1] وأبدان.

وقد صرّح الجوهري وغيره بأنهما مستويان[2]، وفي الحديث: «البَيِّعَانِ بالخِيارِ ما لَمْ يتفرّقا»[3] ورُوي: «يفترقا»؛ أي: بالأقوال كما ذهب إليه مالك وأبو حنيفة، أو بالأبدان كما ذهب إليه الشافعي وأحمد[4]، [فرأوا التفرق][5]والافتراق في الحديث بمعنى. وكذا (فَرق) المخفّف بمعنى التمييز، يكون بين المعاني والأجسام، كما في عمدة الحفاظ.

• • •

ويقولون في مصدر الشيء: تِذكاراً– بكسر التاء– والصّواب فتحها كما تفتح في: تَسْآل وتَسكاب وتَهْيَام...

هذا ممّا ذكره أهل اللغة والعربية[6]. و(التجفاف): شيء يجعل على الخيل كأنه درع لها، وفي المغرب أنّه: «يَفْعال، من (جفّ)، لما فيه من الصّلابة»[7]. وقد ذكر هذا في شرح الكتاب، وفسّر (التمساح) و(التعشار) باسم موضع، وقال: إنّه لم يجئ بالكسر إلاّ حرف؛ وهو (تِبيان) مصدر (بيّن)، وقال غيره: إنّه لم يجئ مكسوراً على أنّه مصدر، وإنّما هو وافق معناه[8] معنى المصدر فاستعمل في موضعه، كما وقع كثير من الأسماء موقع المصادر؛ كما وقع (الطّعام) وهو اسم للمأكول موقع الإطعام[9].

وفي الصّحاح: «لم يجئ مصدر بكسر التاء إلاّ (تبيان) و(تلقاء)»[10]، وزادوا عليه (تشراباً) في قولهم: شرب الخمر تشراباً، فإنّه سُمع فيه الفتح والكسر، واقتصر الجوهري وغيره

---

(1) في ب: «أجساد».
(2) الصحّاح (فرق).
(3) الحديث في صحيح البخاري، كتاب البيوع 732/2. وصحيح مسلم، كتاب البيوع 1163/3.
(4) انظر شرح صحيح مسلم للنووي 429/10.
(5) ما بين قوسين سقط من الأصل.
(6) انظر: تصحيح التصحيف: 182 والقاموس (ذكر).
(7) المغرب (جفف).
(8) سقطت من ب.
(9) العبارة في ب، ط: «كالتطعام اسم للمأكول وقع موقع الإطعام».
(10) الصحاح (بين).

على الفتح[1]. وزاد الرُّعيني[2] في شرح ألفية ابن معطي[3]: (تِفراج): للجبان، و(تِكلام): للكثير الكلام، و(تفضال): من المفاضلة، و(تتفاق) الهلال- بتاءين الأولى مكسورة والثانية ساكنة[4]-: وهي ميقاته، يقال: جئت لتتفاق الهلال؛ أي: حين أهلّ، و(تسخان): لواحد التساخين، و(تنبال) و(تنبالة): للقصير- على رأي- ووزنه عند سيبويه: فِعلان، فالتاء عنده أصليّة[5].

ثم أنشد المصنّف بيت كُثيّر عَزّة[6]، وهو من شعر أوّله: [الطويل]

وكانتْ لقطعِ الحبلِ بَيني وبينها ... كناذِرةٍ نَذْراً وفَتْ فأحلَّتِ

فقلتُ لها: يا عزَّ كلُّ مُصيبةٍ ... إذا وُطِّنَتْ يوماً لها النفسُ ذَلَّتِ

ولم يلْقَ إنسانٌ من الحبّ متعةً ... تغمُّ ولا عَمياءَ إلاَّ تجلَّتِ[7]

أباحتْ حِمىً لم يرعَهُ النّاسُ قبلها ... وحلّتْ تلاعاً لم تكُن قبل حُلّتِ

هَنيئاً مريئاً غيرَ داء مخامرٍ ... لعزّة من أعراضِنا ما اسْتَحلَّتِ

أَسيئي بنا أو أحسِني لا ملومةً ... لدينا ولا مقليّةً إن تقلَّتِ

وواللهِ ما قاربتُ إلاَّ تباعدتْ ... بهجرٍ ولا استكثرتُ إلاَّ أقلّتِ

وَما مرَّ من يوم عليّ كيومها ... وإن عظمتْ أيامُ أخرى وجلّتِ

---

(1) الصحّاح (شرب).

(2) هو أبو جعفر أحمد بن يوسف بن مالك الرّعيني الغرناطي الأندلسي (771هـ): أديب، عارف بالنحو، من تآليفه: «طراز الحلة» و«شرح بديعية ابن جابر». البغية 403/1، شذرات الذهب 260/6، الأعلام 274/1.

(3) هو أبو الحسين يحيى بن عبد المعطي بن عبد النّور الزّواوي (628 هـ): عالم بالعربية والأدب، أشهر كتبه: «الدرّة الألفية في علم العربية» و«العقود والقوانين». البغية 344/2، الأعلام 155/8.

(4) قوله: «والثانية ساكنة» سقط من ب.

(5) الكتاب 318/4.

(6) البيت الذي أنشده الحريري لكثير عزّة هو:

وإنّي وتهيامي بعزة بعدما ... تخلّيتُ ممّا بيننا وتخلّتِ

وهو في ديوانه: 103 وأمالي القالي 66/1 وأمالي المرتضى 414/1 وزهر الآداب 453/1 والعمدة 691/2 والمغني: 508 والمقاصد النحوية 409/2. والقصيدة بتمامها في ديوان كثير: 95- 103.

(7) في ب: «ولا دهياء».

فـواعـجـبـاً لـلـقـلـبِ كـيـف اعـتـرافُـه ... وللنّفس لمّا وُطّنت كيف ذلّــتِ[1]

وإنّـــي وتَـهـيـامـي بـعـزّةَ بَـعْـدَمـا ... تـخـلّـيـتُ مـمّـا بـيـنـنـا وتـخـلّـتِ

لَـكـالـمـرتـجـي ظِــلَّ الـغـمـامـةِ كلّما ... تَـبَـوَّأ مـنـهـا لـلـمَـقِـيـلِ اضمحلّتِ

• • •

[ويقولون للقائم: اجلس][2]، والاختيار– على ما حكاه الخليل بن أحمد– أن يقال لمن كان قائماً: اقعُد، ولمن كان نائماً أو ساجداً: اجلس، وعلّل بعضهم هذا الاختيار بأن القعود هو الانتقال من عُلو إلى سُفل، ولهذا قيل لمن أصيب برجله: مُقْعد، وأن الجلوس هو الانتقال من سُفل إلى علو.

هذا وإن ذكره بعضُ اللغويين[3]، فقد ورد في الأحاديث الشريفة وفي كلام الفصحاء ما يخالفه؛ كما روى عروة بن الزبير[4] أنّ النبي ﷺ خرج في مرضه... إلى أن قال: فجلس ﷺ[5]. وعروة أرسخ في لغة العرب من أن يخفى عليه مثله.

وفي حديث القبر الصحيح: «أتاه ملكان فأقعداه»[6]. قال الكرماني: «أي: أجلساه، وهما مترادفان، وهذا يُبطلُ قولَ من فرّق بينهما»[7]. فلا عبرة بقول التوربشتي: وقع في رواية البراء[8]: «فيجلسانه»، وهو أولى، وكأن الأول رواه بالمعنى لظنه أنهما مترادفان. مع أن الفرق لو سلم، فإنّما هو بحسب الأصل ومقتضى الاشتقاق، ولتقارب معنييهما أوقع كلّ منهما موقع الآخر،

---

(1) في أ: «قلت».

(2) مابين القوسين سقط من الأصل.

(3) انظر: تصحيح التصحيف: 83 والمزهر 294/2.

(4) هو أبو عبد الله عُروَة بن الزُّبير بن العوّام الأسدي القرشي (93هـ): أحد الفقهاء السبعة بالمدينة، كثير الحديث. وفيات الأعيان 255/3، سير أعلام النبلاء 356/5، الأعلام 226/4.

(5) لعلّ الحديث هو الذي جاء في سنن أبي داوُد 65/1 وسنن ابن ماجه، كتاب إقامة الصلاة 392/1. عن عروة: «اشتكى رسولُ الله ﷺ، فدخل عليه ناسٌ من أصحابه يعودونه، فصلى النبي ﷺ جالساً، فصلّوا بصلاته قياماً، فأشار إليهم أن اجلسوا». وهذا يدلّ على أنه يُقال للقائم: اجلس.

(6) الحديث في صحيح البخاري، كتاب الجنائز 463/1 وصحيح مسلم، كتاب الجنة 2201/4.

(7) شرح صحيح البخاري، كتاب الجنائز 117/7.

(8) هو أبو عمارة البَراء بن عازب بن الحارث الخزرجي (71هـ): قائد صحابي من أصحاب الفتوح، غزا مع النبي ﷺ خمس عشرة غزوة، وله أحاديث كثيرة في الصحيحين. سير أعلام النبلاء 340/4، الخزانة 205/6، الأعلام 46/2.

وشاع حتى صار حقيقة عرفية، وكان بعض مشايخنا يقول: كلّ لفظين تقارب معناهما: إذا اجتمعا افترقا، وإذا افترقا اجتمعا. وهو من بديع المعاني، وقد سوّى بينهما في عمدة الحفاظ والقاموس[1]، وعليه تمثيل النحاة بـ (قعدت جلوساً) في المفعول المطلق.

والقعود: يكون مصدراً، وجمع قاعد، كالجلوس، وأمّا الخروج فلم يرد إلاّ مصدراً، وقيل: إنّه يكون جمع خارج[2] أيضاً؛ كما في قولهم: هم خروج، وفيه نظر.

وفرّق بعضهم بين القعود والجلوس[3]بفرق آخر –كما في الاتقان– فقال: «القعود ما يعقبه لَبْث، بخلاف الجلوس، ولهذا يقال: قواعد البيت، دون جوالسه؛ للزومها، وهو جليس الملك، دون قعيده؛ لأنّه يحمد منه التخفيف، ولذا قيل:﴿ مَقْعَدِ صِدْقٍ ﴾[القمر: 55]؛ لأنه لا زوال له، وقيل: ﴿تَفَسَّحُواْ فِى ٱلْمَجَٰلِسِ﴾ [المجادلة: 11]؛ لأنه يجلس فيه يسيراً»[4].

ومنه قول عمر بن عبد العزيز للفرزدق: [الكامل]

قُلْ للفرزْدَقِ والسَّفَاهَةُ كاسْمِها: إنْ كنتَ تارِكَ ما أَمرتُكَ فَاجلِسِ[5]

هذا خطأ من الحريري في الرواية؛ فإنّ جريراً كانَ هَجا الفرزدق بقصيدة ميمية، فأجابه الفرزدق بقصيدة أتى فيها بما يوجب الحدّ عليه، فشكاه أهل المدينة إلى مروان بن الحكم الأموي، وكان يومئذ والي المدينة من قبل معاوية، فكتب مروان إلى عامله يأمره بحدّه وسجنه، وأعطاه الكتاب ليوصله إليه، وأوهمه أنّه أَمَر لَهُ بجائزةٍ فيه، ثمّ كتب ينبّهه[6] على ذلك بقوله:

قُـلْ لـلـفـرزدق والـسَّـفـاهـةُ كَاسْمِها إن كـنـتَ تـاركَ مـا أمـرتُـكَ فاجلسِ
ودَعِ الـمـديـنـةَ إنّـهـا مَـذْمـومـةٌ واقـصـدْ لـمـكـةَ أو لـبـيـتِ المقدسِ

---

(1) انظر القاموس (قعد).
(2) اللسان (خرج).
(3) في الأصل: «الخروج».
(4) الإتقان في علوم القرآن للسيوطي 308/2.
(5) نَسب الحريري البيت لعمر بن عبد العزيز - كما في المتن - والصّواب أنّه لمروان بن الحكم، وسيصححه الشارح، وكذا في: معجم الشعراء: 284، ونسبه في اللسان (جلس) لعبد الله بن الزبير، ثمّ قال: «قال ابن بري: البيت لمروان بن الحكم». وذكر القصة.
(6) في ب: «يشير».

وَإذا اختشيتَ من الأُمورِ عظيمةً فَخذْ لنفسِكَ بالزّماعِ الأكيسِ

فلمّا فطن الفرزدق لذلك، أجابهُ بقصيدةٍ منها: [الكامل]

مَروانُ إنَّ مَطِيَّتي محبوسةٌ تَرْجو الحياةَ ورَبُّها لم يَيأسِ

ومنها:

ألقِ الصّحيفَةَ يا فَرزدقُ لا تكُنْ نَكْراءُ مِثلُ صَحيفةِ المُتلمِّسِ(1)

كذا نقله ابن خلكان عن ثقات المؤرخين. وقوله: «مذمومة» يعني: ذات ذمّة وحرمة، وقيل: من الذمّ؛ لما عرض له فيها.

ويقولون في جواب مَنْ مدحَ رجلاً أو ذمّه: نِعم من مدحت، وبئس مَنْ ذممتَ، والصّواب أن يقال: نعم الرجل من مدحت، وبئس الشخص من ذممت.

هذا من تكثير السّواد، بتكدير موارد السّداد، بما لا طائل تحته!.

قال في التسهيل: «لا يمتنع عند المبرّد والفارسي إسناد (نعم) و(بئس) إلى (الذي) الجنسية؛ نحو: نعم الذي يأمر بالمعروف زيداً؛ أي: الآمر بالمعروف على قصد الجنس، ومَنع كون (الذي) فاعل (نعم) و(بئس) مطلقاً الكوفيون وجماعة من البصريين؛ منهم ابن السرّاج والجَرْمي، وأجاز قوم من النحويين ذلك في (مَنْ) و(ما) الموصولين مقصوداً بهما الجنس، وعليه ابن مالك، واستشهد لجوازه وجواز المضاف إليه بقول الشاعر: [البسيط]

فنِعمَ مَزْكأ من ضاقتْ مذاهبهُ ونِعمَ مَنْ هو في سرّ وإعلانِ(2)

ولو لم يصحّ الإسناد إليه، لم يصحّ إلى ما أضيف إليه»(3).

وقوله: **ينصب على التمييز**(4). ليس بصحيح؛ لأن التمييز لا يكون إلاّ بنكرة صالحة لقبول

---

(1) انظر القصيدة في ديوان الفرزدق 384/1، وفيه: «معكوسة» بدل «محبوسة»، و«الحِباء» بدل «الحياة». ونُسب الثاني في اللسان (جلس) إلى مروان بن الحكم. وانظر: الخزانة 347/6.

(2) البيت غير منسوب لقائل، وقد قيل في مدح بشر بن مروان، انظر: جمهرة اللغة (زكأ) وحواشي ابن بري: 184 وشرح التسهيل 11/3 واللسان (زكأ) والمغني: 571 والمقاصد النحوية 487/1 وشرح شواهد المغني 742/2 والهمع 317/1 والدرر 114/2 والخزانة 410/9.

(3) انظر ما في معنى القول: شرح التسهيل لابن مالك 11/3 والارتشاف 23/3.

(4) العبارة في الأصل: «وقوله أن (من) تمييز ..». وتمام القول في الدرة: «وفاعلهما لا يكون إلاّ معرّفاً بالألف

(أل)[1]. والمراد بأهل العربية: أهل البصرة[2]. وبما قرّرناه لك عرف ما في كلامه من القصور.

ثم إنّه قال: **(نِعْم) للمبالغة في المدح، كـ: (بئس) للمبالغة في الذمّ**، وردّ على مَنْ قال: إنهما للاقتصاد في ذلك، وتخطئة مَنْ قال في حقّ عليٍّ: نعم الرجل[3]، بقوله جلّ جلاله: ﴿نِعْمَ ٱلْمَوْلَىٰ وَنِعْمَ ٱلنَّصِيرُ﴾[الأنفال: 40]، وعندي أنّها بحسب الوضع تفيد المبالغة، إلاّ أنّها بحسب العُرف ليست كذلك، حتى لو قال أحد لآخر: نِعم أنت، وَبَّخَهُ على ذلك. فلم يتوارد كلام الأموي وشريك على محلّ واحد، وكذا كلام المصنف لم يصب محزه، فتدبّر.

• • •

فإذا جاءت مصادر في كلام العرب على (فَعَلان) بفتح الفاء والعين، فهي ممّا يختصّ بالحركة والاضطراب[4].

هذا ممّا ذكره ابن جنّي[5] وعدّه من بدائع العربية؛ لدلالة الهيئة على معانيها الوضعيّة، إلاّ أنهم أوردوا على ما ذكر: (شنآن) بمعنى البغض، وأجاب عنه صاحب الكشف بأنّ فيه اضطراباً وحركة نفسية نزلت منزلة الحسّية، ولأبي عليّ الفارسي في الحجّة كلام نفيس[6] ليس هذا محلّه.

ومن غريب ما جاء على وزن (فَعَلان) قولهم في جمع كَرَوان: كِرْوان.

واللاّم اللتين هما للجنس ... أو يضمر هذا الاسم على أن تفسّره نكرة من جنسه، فينصب على التمييز».

(1) شرح التسهيل 11/3.

(2) قال الحريري في الدرّة: «ومنع أهل العربية أن يكون فاعل هذين الفعلين مخصوصاً، ولهذا لم يجيزوا أن يقال: نعم زيد». انظر الارتشاف 20/3-21.

(3) ذكر الحريري في الدرّة: «حكى أبو القاسم بن برهان النحوي: أنّه كان لشريك بن عبد الله النخعي جليس من بني أمية، فذكر شريك في بعض الأيام فضائل عليّ –رضوان الله عليه– فقال ذلك الأموي: نعم الرجل عليّ. فأغضبه ذلك، وقال له: ألعليّ يقال: نعم الرجل؟ ... ثمّ قال له: يا أبا عبد الله، ألم يقل الله تعالى في الإخبار عن نفسه: ﴿فَقَدَرْنَا فَنِعْمَ ٱلْقَٰدِرُونَ ۝٢٣﴾ ... أفلا ترضى لعليّ بما رضي به الله تعالى لنفسه ولأنبيائه! فتنبّه شريك عند ذلك لوهمه».

(4) تمام كلام الحريري: «ويقولون لضدّ الذكر: النَّسيان –بفتح النون والسّين– فيوهمون فيه؛ لأنّ النَّسَيان تثنية النَّسَا، وهو العرق الذي في الفخذ، فأمّا المصدر من نسِيَ فهو: (النِّسْيان) على وزن فِعلان؛ مثل العِرفان والكتمان، فإن جاءت ...».

(5) انظر الخصائص 152/2.

(6) انظر الحجة للقراء السبعة 197/3—212.

يعني أنّه جمع (فَعْلان) بفتح الفاء وسكون العين، على (فِعْلان) بكسر الفاء وسكون العين، وهو من النوادر في الأوزان[1]. وقال ابن برّي: إنّه وَرَدَ منه ألفاظ أخر غير ما ذكره المصنّف، وهي: (وَرَشان): لطائر[2]، وجمعه (وِرْشان)، و(فَلَتان): للفرس النشيط[3]، و(فِلْتان): [في جمعه][4]، و(صَلَتان): للماضي في الأمور[5]، و(صَمَيان)[6]، و(شَقَذان): للحِرْباء[7]. فهي مع ما ذكره المصنف من (كروان) و(صفوان) ثمانية، وصفوان: اسم للحجر[8]، وكروان: طائر يشبه البطّ لا ينام بالليل، فسُمّي بضدّه[9]. وفي المثَل: «أَجْبَنُ مِنْ كَرْوانٍ»[10]؛ لأنّه إذا قيل له:

[مجزوء الرجز]

أَطْرِقْ كَرَا أَطْرِقْ كَرَا إِنَّ النَّعَامَ فِي القُرَى[11]

أُلصق بالأرض، فيُلقى عليه ثوبٌ فيُصاد، وهذا مَثَل يُضرب للمعجب بنفسه.

وفي شرح التسهيل لابن عقيل: «قال سيبويه: قالوا: كَرْوان، والجمع كِرْوان، وإنّما كُسر على (كرا) كـ: (إخوان)، وهو وهم؛ فإنّهم إنمّا قالوه في المَثَل، وهو ترخيم، وقياس جمعه على كراوين». وما نقله عن سيبويه ارتضاه في المحكم، وتبعه صاحب القاموس[12]. وما زعَمه من وهم سيبويه –لأنّه ولو سلّم أنّه في المثل ترخيم– لا يضره؛ لأنّ مراده أنه جمعٌ لمفرد مقدّر جارٍ على القياس، وبهِ صرّح المبرّد فقال في الكامل: «الِكروانُ جماعةُ[13] كَرَوان: طائرٌ معروف،

---

(1) انظر الخصائص 222/2.
(2) القاموس (ورش).
(3) القاموس (فلت).
(4) ما بين قوسين سقط من الأصل.
(5) القاموس (صلت).
(6) هو الشّجاعُ الصّادقُ الحَمْلة. القاموس (صمي).
(7) انظر حواشي ابن برّي: 186.
(8) اللسان (صفا).
(9) اللسان (كرا).
(10) المَثَل في جمهرة الأمثال 325/1 ومجمع الأمثال 185/1.
(11) الرجز بلا نسبة في: الكامل 572/2 والمخصص 122/15 واللسان والتاج (كرا) والخزانة 374/2. و«أطرق كرا»: مَثَلٌ يُضرب لمن يُخدع بكلام يُلطّف له، ويُراد به الغائلة، وهو في: مجمع الأمثال 431/1 والمستقصى 122/1. والمراد من «كرا» هنا: الكروان.
(12) انظر القاموس (كرا).
(13) في ط: «جمعه».

وليس هذا الجمع لهذا الاسم بكماله، ولكنّه على حَذْف الزوائد، [والتقدير: كراً وكِرْوان؛ كما تقول: أَخٌ وإخوان، ووَرَلٌ ووِرْلان، فجمعه على حذف الزوائد][(1)] وقد استعمل في المفرد كذلك، فتقول العرب في مَثَلٍ لها: أَطْرِق كراً»[(2)].

وعلى ما ذكره سيبويه وارتضاه المبرّد، لا يكون هذا غريباً نادراً، كما قاله المصنّف.

كما قال ذو الرمّة: **[الطويل]**

مِنَ آلِ أبي مُوسى تَرَى القَوْمَ حَوْلَهُ ... كَأَنَّهُمُ الكِرْوَانُ أَبْصَرْنَ بازِيا[(3)]

هو من قصيدة مدح بها بلال بن أبي بردة بن أبي موسى الأشعري، وأوّلها[(4)]:

تقولُ عجوزٌ مَدْرجي مُتَرَوِّحاً ... على بيتها مِنْ عِندِ أهلي وغادِيا:[(5)]

أَذو زوجةٍ في المِصْرِ أمْ ذو خُصُومةٍ ... أراكَ لها بالبَصْرةِ العامَ ثاويا

فقلتُ لها: لا إنّ أهليَ جِيرةٌ ... لأَكْثِبَةِ الدَّهْنَا جميعاً ومَالِيا

وما كنتُ مُذْ أَبْصرتني في خصومةٍ ... أُراجِعُ فيها يا بنةَ الخير قاضِيا

ولكنّني أَقْبلتُ من جَانبيْ قَسَا ... أزورُ فتىً نجداً كريماً يمانيا[(6)]

من آل أبي موسى...... إلى آخره.

وقال المبرّد: قوله: «ترى القوم»؛ أي: الثقات عند الرواة.

• • •

ويقولون: هو بين ظهرانِيهم- بكسر النون- والصواب أن يقال: بين ظهرانَيهم، بفتح

(1) ما بين المعقوفين سقط من الأصل.
(2) الكامل 571/2.
(3) البيت في ديوان ذي الرمّة 1313/2 والكامل 570/2 والخصائص 222/2 والمنصف 72/3 ومجمع الأمثال 185/1 والاقتضاب: 65 وحواشي ابن بري: 186 واللسان (كرا) والأشباه والنظائر 412/2، والخزانة 377/2.
(4) الأبيات في ديوان ذي الرمّة 1311/2 والكامل 570/2.
(5) في ب: «مذ رأتني رائحاً».
(6) في ط: «جانبي حسا».

النون.

في الفائق يقال: «فلان[1] بين أظهر قومه وبين ظَهْرانيهم: أي بينهم. وإقحام لفظ (الظَّهْر) ليدلّ على أنّ إقامتَهُ فيهم على سبيل الاستِظهار بهم والاستناد إليهم، ثمّ كَثُر حتى استعمل في الإقامة بين القوم مطلقاً، وكأنّ معنى التثنية فيه أن ظَهراً منهم قدّامه وآخر وراءه، فهو مكنوف من جانبيه، ثمّ غلب على المقيم فيهم وإن لم يكن مكنوفاً، وأمّا زيادة الألف والنون بعد التثنية فإنمّا هي للتأكيد كـ: (نَفْسَاني) في النسبة لنفس، ونونه مفتوحة»[2].

وقوله: **حَرِجَتْ**[3]، من الحرج: وهو الإثم، وهذا تعظيم له، وهو ظاهر.

• • •

ويقولون: دخلت الشآم -بالمدّ، على زنة فعال- وهو غلط قبيح.

قال ابن بري: «قد جاء الشآم- بالمدّ- لغة في الشام، قال مجنون عامر[4]: [الطويل]

شفى اللهُ مَرْضى بالشآمِ فإنّني ... على كلِّ شاكٍ بالشّآمِ شَفيقُ

ثمّ أنشد أبياتاً أخر مشهورة... وفيه ثلاث لغات فصحاء؛ هن: (الشَّأْم) بالهمزة الساكنة، ثم (الشام)، بإبدالها ألفاً، ثمّ (الشآم) بالمدّ، وكلها مسموعة»[5].

ويجوز تأنيثه وتذكيره باعتبار البلدة والمكان[6]، كما في سائر أسماء البقاع والبلدان. والألف في النسبة عوض من إحدى ياءيه، فلذا يُخفف، والتشديد فيه شاذّ كما في البيت الذي

---

(1) في ب: «أقام».

(2) الفائق 29/1.

(3) لفظة وردت ضمن حكاية أوردها الحريري في الدرّة، ومفادها أن المغربيّ قال للجُنيد بعد أن فرغ من سؤاله عن معنى آيتين من القرآن الكريم، فأجاد الإجابة: «حَرِجَتْ أمّةٌ -أنت بين ظهرانَيها- لا تُفوّضُ أمرها إليك».

(4) البيت في ديوان مجنون ليلى: 208 برواية:

شَفى اللهُ مَرْضى بالعِراقِ فإنّني ... على كلّ مَرْضى بالعِراقِ شَفيقُ

وانظر حواشي ابن برّي 187 وكشف الطرّة: 291.

(5) حواشي ابن بري: 187- 189 بتصرّف. وفي اللسان (شام): «قال ابن جنّي: وقد جاء الشآم، لغة في الشأم». وفي إصلاح المنطق: 180: «ورجل شآم، وامرأة شآمية».

(6) انظر المذكر والمؤنث لابن التستري: 85.

أنشده[1].

• • •

ويقولون: قدم الحجاج[2] واحداً واحداً، واثنين اثنين، وثلاثة ثلاثة، وأربعة أربعة، والصّواب أن يُقال في مثله: جاؤوا أُحاد، وثُناء، وثلاث، ورباع.

إلى آخر ما ذكره... وتخطئتهم في استعمال (واحداً واحداً) للدّلالة على التكرير، خطأ؛ لأنّه كثير مقيس في كلام العرب؛ كما قال الشاعر: [السريع]

إذا شربنا أربعاً أربعاً فقد لبسنا الفروَ من داخلِ[3]

ولو لم يكن أصلاً شائعاً لَماَ كان (أحاد) معدولاً عنه، أو كان العدل فيه تقديرياً، ولا قائل به، وفي شرح الكافية للحديثي: «أسماء العدد المستعملة للتكرير المعنوي بلفظها مطردة، وإنّما عدل عنه ليكون نصّاً فيما قصد به، فإن (ثلاثة ثلاثة) مثلاً يحتمل التأكيد، وصيغ[4] (أحاد) و(مَوْحد)، وزاد بعضهم (وُحدان) بالضمّ، واستدلّ له بقوله: [البسيط]

.... قاموا إليهِ زَرَافاتٍ وَوُحْدانا[5]

والحقّ أنّه[6] جمع واحد؛ كـ: شاب، وشبّان، ولذا كان منصرفاً».

لم يتجاوزا (رُباع) إلاّ إلى صيغة (عُشار) لا غير؛ كما جاء في شعر الكميت[7]:

---

(1) قال الحريري: «ويجوز في المنسوب إليه ثلاثة أوجه: شَأْمي، وهو القياس، وشآم -بياء مخففة مثل ياء المنقوص- وشآميّ، وهو شاذ لأنه يصير بمنزلة المنسوب إلى المنسوب. وكذلك جُوّز في المنسوب إلى اليمن هذه الأوجه الثلاثة، وعلى الشاذّ منها قول عمر بن أبي ربيعة:

إنّي أُتيحتْ لي يمانيّةٌ إحدى بني الحارثِ من مَذْحج

وهو البيت الذي أشار إليه الشارح.

(2) في ب: «الحاج».

(3) البيت بلا نسبة في كشف الطرة: 452.

(4) في ب: «بخلاف صيغ».

(5) عجز بيت لقُرَيط بن أنيف، أحد شعراء بلعنبر، وتمامه في ديوان الحماسة 18:

قَومٌ إذا الشّرُّ أبدى ناجذَيْه لَهُم طَاروا إليهِ زَرَافاتٍ وَوُحْدانا

وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي 23/1 وللتبريزي 215/1.

(6) العبارة في ب: «والحق أن وحدان جمع واحد».

(7) البيت للكميت في ديوانه 162/1 وأدب الكاتب: 567 والصّحاح (عشر) والاقتضاب: 467 والذيل والتكملة

[المتقارب]

فلم يَستريثوكَ حتّى رَمَيـ ... ـتَ فوقَ الرّجالِ خِصالاً عُشارا[1]

في نسخة بدل «الرجال»: «النّصال»، والأول هو الصحيح، ومنهم من فسّر (عشاراً) بحميدة. وقال ابن السّيد: «معنى يستريثوك: يجدونك رائثاً؛ أي: بطيئاً، من الرّيث بمعنى البطء، ورميت كـ (أرميت)، بمعنى زدت، كـ (أربيت) بالباء. يقول: لمّا نشأت الرجال أسرعت في بلوغ الغاية التي لم يبلغها طلاّب المعالي، ولم يقنعك ذلك حتى زدت عليهم بعشر خصال فقتَ بها السّابقين، وأيأستَ الذين راموا أن يكونوا لك لاحقين»[2].

[مجزوء الرمل]

قُلْ لعمرو: يا بنَ هندٍ ... لو رأيتَ اليوم شَنّا[3]

هذه الأبيات موضوعة، ورائحة الوَضْع تفوحُ منها، وكان خلف الأحمر متّهماً بالوضع. و«شَنّ» بفتح الشين: قبيلة. و«تمنّى»: أصله تتمنى. و«فَيْلق» كـ: صَيْقل: بمعنى الجيش[4]، وأنّثه باعتبار الكتيبة. و«شهباء»: مؤنث أشهب؛ أي: فيها بياض. و«هَنَّا» بفتح الهاء والتشديد:

والصلة واللسان والتاج (عشر) والخزانة 170/1 وكشف الطرة: 453، وبلا نسبة في الخصائص 181/3.

(1) في ب: «حتى ربيت».

(2) الاقتضاب: 467.

(3) البيت بلا نسبة في الخزانة 170/1 وكشف الطرة: 453. وهو من أبيات عدّة استشهد بها الحريري فقال: «وروى خلف الأحمر أنّهم صاغوا هذا البناء منسقاً إلى عُشار، وأنشد عليه ما عُزي إلى أنّه موضوع منه:

قُلْ لعمرٍو: يا بن هند ... لو رأيت اليوم شَنّا
لَرَأتْ عيناك منهم ... كلَّ ما كنتَ تَمنّى
إذْ أتَتْنا فيلقٌ شَهـ ... ـباءُ مِنْ هَنَّا وهَنَّا
وأتتْ دَوسَرُ والمَلْـ ... ـحَاءُ سَيراً مُطمئنّا
ومشى القوم إلى القَوْ ... م أُحاداً وأُثنّى
وثلاثاً ورُباعاً ... وخُماساً فاطَّعَنّا
وسُداساً وسُباعاً ... وثُماناً فاجْتَلَدْنا
وتُساعاً وعُشاراً ... فأصَبْنا وأُصِبْنَا
لا ترى إلاّ كَمِيّاً ... قاتلاً منهم ومِنّا».

وآثرت ذكر الأبيات ليتسنّى فَهم الألفاظ التي سيشرحها الشهاب بعد.

(4) القاموس (فلق).

بمعنى «هُنا» المخفّفة. و«دَوْسر» و«المَلْحاء»: قبيلتان أو كتيبتان. و«سيراً»: أي يسير سيراً، و«اجتلدنا»: من الجلاد؛ وهو المضاربة[1].

وقد عِيب على أبي الطيّب قوله: **[الوافر]**

أُحــادٌ أَمْ سُــداسٌ فـي أُحــادِ   لُـيَـيْـلَـتُـنـا الـمَـنُـوطَـةُ بـالـتَّـنـادِ[2]

ويذهب إلى أنّه وَهَمَ فيه في أربعة مواضع.

هذا مطلع قصيدة للمتنبّي، والمواضع الأربعة[3] أولها:

أنّه أقام (أحاد) مقام (واحدة)، و(سداس) مقام (ست)؛ لأنّه أراد: لُيلتنا هذه واحدة، أم واحدة في ست؟

وفي شرح المغني: «وقد يُقال: إنه قصد التقسيم، فالمعنى الإخبار عن ليلة فراقه بأنّها منقسمة إلى واحدة واحدة؛ أي أن كلَّ جزء من أجزائها بمثابة ليلة واحدة، ثم رأى أنها أطول من ذلك فأضرب واستفهم: هل هي باعتبار الأجزاء منقسمة إلى ست ست، في كلّ واحد واحد من أجزاء اللّيلة؟ هذا إن جعلت (أم) منقطعة، فإن كانت[4] متصلة فالمعنى: أطلب التعيين لأحد هذين الأمرين، فلم يخرج العدد عن استعماله في معناه».

وقد قال ابن برّي: «إنّ (أُحاد) ورد في كلام العرب بمعنى واحد؛ كقوله[5]: [الوافر]

مَـنَـتْ لـكَ أن تُـلاقيـنـي الـمَـنَـايـا   أُحـادَ أُحـادَ في الشَّهرِ الـحَـلالِ»[6]

الثاني: أنّه عدل بلفظ (ست) إلى (سُداس)، وهو مردود عند أكثر أهل اللّغة العربيّة.

وقد علمت أنّ من النّحاة مَنْ أَثبتَهُ، مع أن المتنبي أيضاً قد[7] يجعل ما يقوله بمنزلة ما يرويه.

---

(1) في القاموس (جلد): «جالدوا بالسّيوف: تضاربوا».
(2) البيت في ديوان المتنبي 353/1 والوساطة: 98 والمغني: 858 وكشف الطرة: 454.
(3) انظر الوساطة: 99.
(4) في ب: «جُعلت».
(5) البيت من قصيدة لعمرو ذي الكلب في: ديوان الهذليين 117/3 وشرحه للسكري 570/2 والمعاني الكبير 840/2، وبلا نسبة في حواشي ابن بري: 190 وكشف الطرة: 455.
(6) حواشي ابن بري: 190.
(7) ليست في ب، ط.

والثالث أنّه صغّر ليلة على (لُيَيْلة)، والمسموع في تصغيرها (لُيَيْلية).

وما نطق بهِ هو القياس، ومثله ممّا رآه بعض النحاة جائزاً، على أن منهم من ذهب إلى أنّ هذا التصغير [صحيح][1]، وجمعه على ليال؛ بناء على أنّ له مفرداً مقدراً؛ وهو: ليلاة[2].

والرابع أنّه ناقض نفسه حيث وَصَفها[3] بالامتداد إلى يوم التّناد، ثمّ صغّرها تصغيراً يدلّ على قلتها. هذا أيضاً ليس بشيء؛ لأنّ التصغير قد جاءَ للتكثير والتعظيم.

• • •

ويقولون لما يتعجّل من الزّرع والثمار: هرّف، وهي من ألفاظ الأنباط، ومفاضح الأغلاط، والصّواب أن يقال فيه: بَكّر.

أراد بالأنباط: العوام[4]، وأصلهم: قوم مخصوصون بأرض بابل، تسمّوا نبطاً نسبة لنَبَط بن كنعان بن كوش بن حام، وقيل: هو ابن ماش بن أرم[5] بن سام، ومنهم الحكماء الكلدانيون والجرامقة، ولقربهم من عراق العرب اختلطت لغتهم بلغة العرب، ووقع بسبب ذلك غلط في العربية.

وهرّف- بتشديد الراء المهملة-: قال في الأساس: «هرَّفتِ النخلةُ: عجَّلت ثمرتها، تهريفاً، وهَرَفَتْهُ الرّيح: استخفّته، ومنه قال أهل[6] بغداد للبواكير: الهَرْفُ»[7].

وفي القاموس: «هَرَفَ يَهْرِفُ: أَطْرَأَ في المَدْحِ إعجاباً به، أو مدَحَ بِلا خِبْرة، ويُقال: لا تَهْرِف بما لا تَعرف. وأَهْرَفَ: نَما مالُهُ، والنخلةُ: عَجَّلتْ إتاءَها، كهَرَّفَتْ تَهرِيفاً»[8].

والبَكور -بفتح الباء الموحدة-: [ما سبق من الثمار][9].

---

(1) سقطت من الأصل.
(2) انظر شرح التصريح 319/2.
(3) في ب: «وصف الليلة».
(4) في الأصل فقط: «القوم».
(5) في ط: «آدم».
(6) سقطت من ب.
(7) الأساس (هرف)، والعبارة الأخيرة فيه: «ومنه قول أهل بغداد: الهَرْف جَرْف؛ أي: من جاء بالبواكير جَرَفَ أموالَ النّاسِ».
(8) القاموس (هرف).
(9) ما بين القوسين سقط من الأصل.

فما أنكره المصنف غير منكر، وإنّما اللَّومُ[1] على من قصر!.

• • •

ويقولون أيضاً في كلّ شيء يخفّ فيه فاعله ويعجّل إليه: قد بكّر، ولو أنّه فعل ذلك آخر النهار أو في أثناء الليل.

بكَّر - بالتخفيف والتشديد - [إلى كذا: أسرع][2]، وهذا ممّا يتعجب منه؛ فإنه ذكر هنا أنّه يستعمل بمعنى عجّل، وهو عين ما أنكره!

ويدلّ عليه قول ضمرة النهشليّ[3]: [الكامل]

بَكَرتْ تلومُكَ بَعْدَ وَهْنٍ في الدُّجى   بَسْلٌ عَلَيكِ مَلامَتي وعتابي[4]

وقد صرّح به كثير من أهل اللغة[5].

وقوله: «بَسْل» بدل من «تلومك»، أو بتقدير: تقول: بَسْل؛ أي: ملامي وعتابي مقصور عليك، وهو بالباء المفتوحة والسين المهملة الساكنة واللاّم.

ومنه قوله ﷺ: «مَنْ راحَ إلى الجمعةِ في السّاعة الأولى فكأنّما قَرَّبَ بَدَنةً». أي: من خفّ إليها؛ إذ لا يجوز إتيانها آخر النّهار.

وفي البخاري: «مَنِ اغْتَسَلَ يَوم الجُمُعَةِ غُسْلَ الجَنَابَةِ، ثمّ راح إلى المسجد، فكأنّما قرّب بَدَنة، ومَنْ راح في الساعةِ الثانية فكأنّما قرَّبَ بَقَرةً، ومن راح في السّاعة الثالثةِ فكأنّما قرّب كَبشاً، ومَنْ راحَ في السَّاعةِ الرابعةِ فكأنّما قرّب دجاجةً، ومَنْ راح في السّاعة الخامسة فكأنّما قرَّبَ بَيضةً»[6].

---

(1) في ب: «النكير».

(2) مابين القوسين سقط من الأصل. وانظر الصحّاح (بكر).

(3) هو ضَمرة بن ضمرة بن جابر النهشلي، من بني دارم: شاعر جاهليّ لم تُعرف سنة وفاته، من الشجعان الرؤساء. الشعر والشعراء 637/2، الأغاني /3901، الأعلام 216/3.

(4) البيت لضمرة النهشلي في: نوادر أبي زيد: 2 واللسان (بسل)، ونُسب في الوحشيات: 256 إلى حَرّيّ بن ضمرة النهشلي، وفيه «الندى» بدل «الدجى».

(5) انظر الصحّاح والقاموس واللسان (بكر).

(6) صحيح البخاري، كتاب الجمعة 301/1، وانظر الحديث أيضاً في صحيح مسلم، كتاب الجمعة 587/2، وسنن النّسائي، كتاب الجمعة 99/3، مع اختلاف يسير في الرواية.

قال الكرماني: «فيه أنّ مراتب النّاسِ في الثواب بحسب أعمالهم؛ فالمُسارع إلى طاعةِ الله أعظم أجراً، وفيه أن اسم القربان والصَّدقة يُطلق على الكثير والقليل، وفيه أنّ التضحية بالإبل أفضل من البقرة. وقال الخطابي: الجمعة لا يمتدّ وقتها من أوّل حين الرّواح؛ وهو ما بعد الزّوال، إلى خمس ساعات، فقوله في السّاعة الرابعة والخامسة مشكل، وقد يتأوّل بوجهين:

أحدهما: أنّ هذه السّاعات كلّها ساعة واحدة؛ يعني أنّه لم يُرد تحديد السّاعات التي يدور عليها الليل والنّهار، بل سمّى أجزاء تلك السّاعة[1] التي بعد الزوال: ساعات؛ كقول القائل: بقيت في المسجد ساعة.

والثاني: أنّ المراد بالرَّواح إنَّما هو بعد طلوع الشمس، فسُمّي القاصد لها قبل وقتها: رائحاً؛ كما يقال للمقبلين إلى[2] مكّة: حجّاجاً[3].

أقول: الإشكال باقٍ على الوجهين؛ أمّا على الأوّل: فلأنّ مَنْ جاء بعد الزوال ليس له أجرُ التبكيرِ والمسارعة، بل أجر إدراك الصّلاة فقط، وأمّا على الثاني فلأنّ اليومَ -عند أهل الشّرع- من الفجر لا من طلوع الشمس، ولئن سلّمناه بناءً على العرف العام من أنّ اليوم من طلوع الشمس، فالسّاعات منه إلى الزوال ستّ لا خمس، فتبقى السّاعة السادسة، ولأنّ[4] خروج الإمام وطيّ الصّحف إنّما هو في السابعة لا في السّادسة.

وروى النّسائي في سننه أنّه ﷺ قال: «المُهَجِّرُ إلى الجُمعةِ كالمهدي بَدَنةً، ثمّ كالمهدي بقرةً، ثمّ كالمهدي شاةً، ثمّ كالمهدي بطّةً، ثمّ كالمهدي دجاجةً، ثمّ كالمهدي بَيضةً»[5].

وقال النووي: في هذه المسألة خلاف مشهور؛ فذهب مالك وبعض الشافعية إلى أنّ المراد بالسّاعات لحظات لطيفة بعد الزّوال، والرَّواح: الذّهاب بعد الزوال لغة، وذهب الجمهور إلى استحباب التبكير إليها أوّل النّهار، والسَّاعات عندهم من أوّل النّهار، والرَّواح -كما قال الأزهري-: الذهاب سواء كان أوّل النّهار أو آخره أو في الليل، وهو الصّواب لأنّه لا فضيلة لِمَنْ أتى بعد الزّوال؛ لأنّ التخلّف بعد النّداء حرام، وذِكرُ السّاعاتِ إنّما هو للحثّ على التبكير

(1) في ب، ط: «المدّة».
(2) في ب: «على».
(3) انظر غريب الحديث للخطّابي 327/1 – 328.
(4) سقطت من ب.
(5) سنن النسائي، كتاب الجمعة – 98/3.

إليها، والترغيب في فضيلة السّبق وانتظارها، والاشتغال بالتنفّل والذّكرِ ونحوِه، وهو لا يحصلُ بالذّهاب بعد الزّوال»[1].

واعلم أن السّاعة في اللغة وعُرف الشّرع غير محدودة بما قدَّره أهل التعديل[2]؛ سواء كانت مستوية أو معوجة [كما سمعته، وصرّح به ابن برّي، وفي رشف الزلال: السَّاعة على قسمين: مستوية ومعوجة][3]؛ فالمستوية: هي التي ينقلب بها البنكام قلبة واحدة، وبها تزيد ساعات اللّيل والنهار وتنقص. والمعوجة: هي ما ينقسم بها النّهار إلى اثنتي عشرة ساعة، وكذا الليل، طالا أم قصرا.

وفي الحديث عن أبي ذرّ الغفاري: «إنّ الله خَلَقَ الليلَ والنّهار اثنتي عشرة ساعة، فأعد لكلّ ساعة منها ركعتين تدرآن عنكَ ذنبَ تلك السّاعة»[4]. رواه في مسند الفردوس[5]. فعلى هذا تكون السّاعة بالمعنى المتعارف واردة في اللّغة.

ويقولون عند الحرقة ولذع الحرارة الممضّة: أخ– بالخاء المعجمة من فوق– والعرب تنطق بهذه اللفظة بالحاء المغفلة. قال الأنصاري: «أخّ –بالخاء المعجمة–: كلمةُ توجّع وتأوّه[6]، من غيظ أو حزن»[7]، وقال ابن دريد: «أحسبها محدثة»[8]، وذكرها في القاموس بالمعجمة أيضاً[9].

وقال الغرناطي: «(أخ) و(كخ): بالخاء المعجمة المشدّدة». وضبط ابن الأثير[10] كاف (كخ) بالكسر والفتح، والخاء ساكنة وتنوّن، ومثله (أح)؛ ومعناها: أتكرَّه عنده.

---

(1) انتهى هنا قول الكرماني في شرحه صحيح البخاري 7/6–8، وانظر قول النووي في إرشاد السّاري 160/2.
(2) انظر حواشي ابن بري: 192.
(3) مابين المعقوفين سقط من الأصل.
(4) الحديث في كنز العمال 773/7 مخرجاً عن الديلمي، وفيه: «إن الله تعالى خلق النهار ثنتي عشرة ...».
(5) «الفردوس بمأثور الخِطاب»: لأبي شجاع شيرويه بن شَهردار (509هـ)، وجمع ولده الحافظ شهردار (558هـ) أسانيد كتاب الفردوس وسمّاه: «مسند الفردوس». ولم أقف على الحديث المذكور فيهما.
(6) في ب: «تألم».
(7) اللسان والتاج (أخخ).
(8) جمهرة اللغة (أخ).
(9) القاموس (أخخ).
(10) في الأصل وجميع النسخ: «ابن كثير»؛ والصّواب ما أثبته، ففي التاج (كخخ) أنّ ابن الأثير ضبطها بالفتح والكسر، وقد ضبطها هكذا في كتابه النّهاية 154/4.

وقوله: «**لهم أُحاحٌ**»[1]. بزنة سُعال، بحاءين مهملتين، فسّره بقوله: أح أح، وفسّره الجوهري بالعَطَشِ، والغَيْظِ، وحَزازَةِ الغمّ[2].

ومن العرب من يقول في هذا المعنى: حسّ؛ كما جاء في الأخبار: أنّ طلحة ﷺ لمّا أصيبت إصبعه يوم أُحُد قال: حسّ.

في الرّوض الأنف: «(حسّ- بمهملتين-: كلمةٌ تقولها العرب عند الألم، وفي الحديث: أُصيبتْ يدُ طلحةَ يومَ أُحُدٍ فقال: حَسّ، فقال النبي ﷺ: لو أنّه قال: بسم الله – أي: مكان قوله: «حسّ» – لَدَخَلَ الجنّة والنّاس ينظرون. وليس (حسّ) بفتح فسكون اسمَ فعل، وإنّما هو اسم صوت كـ:(آه)»[3].

وطلحة: هو ابن عبيد الله بن عثمان بن عمرو بن كعب، من كبار الصّحابة، وأحد العشرة، وكان شهد أُحُداً، فثبتَ حين ولّى بعضُ النّاس، ولمّا رمى مالك بن زهير رسول الله ﷺ، وقاهُ طلحةُ بيدِه، ودفع عنه بوجهه، فأصابت الرّمية أصابعَ يدهِ فقال: حسّ ... إلى آخر ما مرّ. وهو حديث صحيح.

ضُرب فلان فما قال حسّ ولا بسّ[4].

بسّ: بكسر السّين المهملة المشددة مع التنوين وعدمه، كما ذكره اللغويّون. وقال الأزهري: «العرب تقول عند لذعة النّار: حَسٍّ حسٍّ، وبلغنا أنّ بعض الصّالحين كان يمدّ إصبعه إلى شُعلة نار، فإذا لذعته قال: حسٍّ حسٍّ! كيف صبرك على نار جهنّم، وأنت تجزع من هذا؟! والحِسُّ- بالكسر-: من الإحساس، أو هو بمعنى الوجع؛ كما في قول العجاج:

[مشطور الرجز]

---

(1) لفظة «أحاح» وردت في بيت شعر استشهد به الحريري على أن العرب تنطق اللفظ بالحاء المهملة، وهو:

فباتوا بالصَّعيدِ لَهم أُحاحٌ ولو خفَّت لنا الكَلْمَى سَرَيْنا

(2) الصحاح (أحح).

(3) الروض الأنف 197/4. انظر المستدرك على الصحيحين 3/ 369، وفي النهاية 385/1: «لو قلت: بسم الله، لرفعتك الملائكة والنّاس ينظرون».

(4) من أقوال العرب، انظر اللسان (حسس).

ومـــا أَرَاهُـــــم جُـــزَّعــاً مـــن حِـــسِّ[1]

فأمّا قولهم: جئْ به من حَسِّك وبسِّك[2]، فالمراد جئ به من رفقك وصعوبتك. قال الأصمعي: يقال: جئ به من حسّك وبسّك؛ أي: من حيث كان ولم يكن. وقال الزجاج: تأويله: من حيث تدركه حاسّة من حواسّك، أو تصرف من تصرُّفكَ.

وقال أبو زيد: جاء من حسِّه وبسِّه؛ أي: من حيث شاء. وعن ابن الأعرابي: الحَسّ: الحيلة»[3]. كذا في التهذيب.

• • •

ويقولون من التأوّه: أوّه، والأفصح أن يُقال: أَوْهِ، بكسر الهاء وضمّها وفتحها، والكسر أغلب. كيف يُعدّ هذا من الأغلاط وقد صرّح بأنّه لغة؟!

ويقولون: لقيته لَقاةً واحدةً، فيخطئون فيه.

ليس الخطأ فيه من جهة التصريح بالواحدة؛ فإنه للتأكيد كما في قوله تعالى: ﴿فَإِذَا نُفِخَ فِي ٱلصُّورِ نَفْخَةٌ وَٰحِدَةٌ﴾[الحاقة: 13]، وإنّما هو من جهة فتح اللام، كما قال ابن السكّيت: «تقول: لقيته لِقاءً ولِقْياناً ولِقيّاً ولُقىً، ولِقايةً واحدةً ولَقْيةً ولِقاءةً، ولا تقل: لَقاةً؛ فإنّها مولّدة، ليست من كلام العرب»[4].

إلاّ أنّه لا يحتاج لضمّ واحدة، ثمّ إنّه لم يجئ من المصادر على وزن (فُعَل) بضمّ ففتح، غير (سُرى) و(هُدى) و(تُقى) و(بُكى) مقصوراً[5]، وزاد بعضهم (لُقى)، وأنشدوا شاهداً له ما ذكره المصنّف لبعض العرب في الشّيب؛ وهو: [الطويل]

---

(1) الرجز في ديوان العجاج 213/2 وروايته:

ومـــا أراهـــــم جَـــزَعـــاً بـِحَـسِّ عَطْفَ البَلايا المسَّ بعد المسِّ

وانظر جمهرة اللغة (حسّ) وسمط اللآلي 383/1 واللسان (حسس)، وبلا نسبة في أمالي القالي 176/1. وضبطت البيت من التهذيب (حسّ).

(2) مَثَل يُضرب في استفراغ الوُسع في الطلب حتى يعذر، وهو في مجمع الأمثال 171/1 وفيه: «جئني به من حَسِّكَ وبَسِّك». والمستقصى: 36.

(3) تهذيب اللّغة (حسّ).

(4) إصلاح المنطق: 311.

(5) انظر المخصّص 108/15.

ولـولا اتّـقـاءُ اللهِ مـا قـلـتُ مَـرْحَـبـاً لأَوّلِ شَـيْـبـاتٍ طَـلَـعْـنَ ولا أَهْــلاَ

وقـد زَعَـمـوا حِلْماً لُقـاك ولـم أزد بحمدِ الذي أعطاك حِلْماً ولا عَقْلا[1]

وهذا معنى حسن، ويعجبني فيما يضاهيه قول التّهامي: [الطويل]

ومـا كـلّ حُـزنـي للشّباب وإنْ هوى بهِ الشّيبُ عن طود من الأنس شامخِ[2]

ولـكـن لـقـول النّـاس شيخ وليس لي على نائباتِ الدهر صبر المشايخِ[3]

وهذا مأخوذ من شعراء العراق[4]. ولمّا قال أبو العباس السّرقسطي من المغاربة في هذا المعنى – وظنّ أنّه ممّا ابتدعه –: [الوافر]

وقـالـوا لـي: خضبتَ الشيبَ كيما تـراك الـغـانـيـاتُ مـن الـشّـبـابِ

فـقـلـت لـهـم: مـرادي غـيـر هـذا ولَـمْ يـكُ مـا حَسِبتم فـي حِسابي

خـشـيـتُ يُـراد مـنّـي عـقـل شَـيـخ ولا يلْفى فملتُ إلـى الـخِـضـابِ[5]

ذهب إلى بعض المجالس، فأنشده بعض شعراء المغرب لنفسه: [الوافر]

ولـسـتُ أرى شـبـابـاً بـانَ عـنّـي يـرد عـلـيّ بـهـجـتـه الـخـضـابُ

ولـكـنّـي خـشـيـتُ يُـرادُ مـنّـي عقول ذوي المشيبِ فما يُصابُ[6]

فعجب من حسن الاتفاق.

وممّا[7] قلته في معناه: [الوافر]

---

(1) البيتان بلا نسبة في اللسان (لقا) وكشف الطرّة: 360.

(2) في ب، ط: «وما كان».

(3) لم أقف على البيتين في ديوان التّهامي، وهما في كشف الطرّة: 360.

(4) في ب: «من شعر الوراق».

(5) الأبيات بلا نسبة في كشف الطرّة: 360 وفيها: «التصابي» بدل «الخضاب».

(6) البيتان بلا نسبة في كشف الطرة: 360، ورواية الثاني في ب:

ولـكـن خـفـتُ قصد الـنّـاس منّي فضائل في الشيوخ فما تُصاب

(7) من هنا إلى آخر الفقرة مثبت في الأصل فقط.

يقول الشيخ: إن سوّدتُ وَجْهي خِضاباً إنّ لي وجْهَ اعتذارِ

فإنّ الشّيبَ قد قالوا وقار وأخشى أن أشِيبَ بلا وقارِ[1]

قلت: وهذا المعنى أصله – كما قال أبو حيان التوحيدي في كتاب الحكم – من كلام بعض الحكماء، قيل له: ما بال فلان يخضب لحيته؟ فقال: مخافةَ أن يُطالب بحلية المشايخ!

• • •

قولهم لِمن يُكثر السؤال: مُكَدّ، وأصله: مُجَدّ؛ لاشتقاقه من الاجتداء.

قد تبع في هذا ابن الأنباري حيث قال في كتابه الزاهر: «كدى يكدي: ليست بعربية، وإنّما يقال: جدى يَجدي، قال الشاعر:

يا ظالماً معتدي من المُجَدّ يُجدي[2]

فيُقال: مجدٍ، ولا يقال: مكدٍ»[3].

وقال المعري: «إنّ لغة قوم من العرب إبدال كلّ جيم كافاً، إلاّ أنها غير فصيحة».

وقيل: إنّ ما ذكر[4] على هذه اللغة ليس بخطأ كما زعمه الحريري، وقد استعمله الزمخشري، ونقل عنه أنّ المكدي هو السّائل، ووقع في كلامهم كثيراً، وهذا[5] ممّا لا حاجة إليه، فإنّ الإمام الراغب قال في مفرداته: «الكُدْيَةُ: صَلابةٌ في الأرض. يُقال: حَفَر فَأكْدى، فاستُعير ذلك للطالب المُخفِقِ، والمُعطي المُقلّ؛ كما قال تعالى: ﴿ وَأَعْطَىٰ قَلِيلًا وَأَكْدَىٰٓ ﴾[النجم: 34]»[6].

وممّا يُتعجب منه: قول بعض علماء العصر أنّه معرّب، وأصله: كداي كردن، وهو اصطلاح للفقهاء.

وكان الأصل في المجَدّي: المجتدي، فأُدغمت التاء في الدّال، ثمّ ألقيت حركة الحرف

---

(1) البيتان للشهاب الخفاجي في كشف الطرة: 361.

(2) في ب: «من الجداية».

(3) لم أقف على قول ابن الأنباري بتمامه في الزاهر، ولكن في 1/385 قال: «وقولهم: قد أكدى فلان، قال أبو بكر: معناه قد قطع العطاء وأيس من خيره... قيل: أكدى فهو مُكدٍ، ويُقال لها: الكدية، والجمع: كدىً».

(4) في ب: «إن ما ذكره المصنّف».

(5) في ب: «وذِكْره».

(6) مفردات ألفاظ القرآن: 704.

المدغم على ما قبله؛ كما فعل ذلك من قرأ: (أمَّن لا يَهَدّي إلا أن يُهدى)[1]، والأصل فيه: يَهتدي.

قال أبو علي الفارسي في كتاب الحجّة: «قرأ ابن كثير وابن عامر[2]: (يَهَدّي) مفتوحة الياء والهاء، مشدّدة الدّال. وقرأ نافع وأبو عمرو بإسكان الهاء وتشديد الدّال، غير أنّ أبا عمرو كان يُشمّ[3] الهاء الفتح، وروى ورْش[4] عن نافع فتح الهاء كابن كثير. وسكنّها حمزة، والكسائي إلا أنه خفف الدّال. وعن عاصم[5] بكسر الياء والهاء مشدّدة الدال. وعنه أيضاً كسر الهاء وفتح الياء. فمن قرأ: **(أمَّن لا يَهَدّي)** نسبهم إلى الزَّيغ عن الحقّ في معادلَتهم الآلهة بالقديم سبحانه؛ والمعنى: أفمن يَهْدي غيره إلى طرق التوحيد والحقّ أحقّ أن يتّبع، أم من لا يهتدي هو إلاّ أن يُهدى؟ أي: أفمن يهدي غيره، فحذف المفعول، والكلام ينزل على أنّ هُديت: اهتدت، وإن لم يكن كذلك؛ لأنّهم لمّا اتخذوها آلهة عبّر عنها بما يُعبّر عن المعبود.

فأمّا من قرأ: (يهَدِّي) و(يَهِدِّي) في (يهتدي) فيقال: أدغم التاء في الدال لتقاربهما، واختلفوا في تحريكه؛ فمن قال: «يَهَدّي» ألقى حركة الحرف المدغم –وهي الفتحة– على الهاء، كما ألقاها على ما قبل المدغم في (مُعِدّ) و(مُمِدّ)، فحرك الفاء بحركة العين. ومن قال: (يَهِدّي) حرّك الفاء بالكسر لأنّ الكلمة عنده تشبهُ المنفصلة؛ نحو: ضرب بكرٌ، بدليل الإظهار في نحو: اقتتلوا، كما لم تُلقَ في نحو اسم موسى، فلمّا لم يجز إلقاء الحركة تركت الهاء على سكونها، والتقى ساكنان، فحرّك أولهما بالكسر. وأما (عَبْشَمْس) فشاذ لا نظير له؛ لأن الأعلام يجوز فيها ما لا يجوز في غيرها.

وأمّا من قال: (يَهدِّي) بسكون الهاء وجمع الساكنين، فقد تقدّم توجيهه، ومَنْ كَسَر الهاء،

---

(1) من الآية: ﴿قُلْ هَلْ مِن شُرَكَآئِكُم مَّن يَهْدِيٓ إِلَى ٱلْحَقِّۚ قُلِ ٱللَّهُ يَهْدِي لِلْحَقِّۗ أَفَمَن يَهْدِيٓ إِلَى ٱلْحَقِّ أَحَقُّ أَن يُتَّبَعَ أَمَّن لَّا يَهِدِّيٓ إِلَّآ أَن يُهْدَىٰۖ فَمَا لَكُمْ كَيْفَ تَحْكُمُونَ ﴿٣٥﴾﴾ [يونس: 35].

(2) أبو عمران عبد الله بن عامر بن يزيد اليحصبي (118 هـ): أحد القراء السّبعة. شذرات الذهب 156/1، غاية النهاية 423/1، الأعلام 95/4.

(3) الإشمام: هو الإتيان بالحركة الأصلية للحرف عن طريق تحريك الشفتين فقط، دون النطق بها. انظر معجم علوم القرآن: 37.

(4) هو عثمان بن سعيد بن عبد الله بن عمرو (197 هـ): من كبار القرّاء، غلب عليه لقب «ورش» لشدّة بياضه. شذرات الذهب 349/1، غاية النهاية 502/1، الأعلام 205/4.

(5) هو عاصم بن أبي النجود الكوفي الأسدي (127 هـ): أحد القراء السبعة. وفيات الأعيان 9/3، غاية النهاية 346/1، الأعلام 248/3.

أَتْبَعَها لِما بعدها. فإن قلت: ياء المضارعة لا تكسر، ومن قال: تِعْلَم، لم يقل: يَعلَمُ، قلت: لم يكسر لذلك بل لمعنى آخر؛ وهو الإتباع، كما كُسرت في (ييجل) لقلب الواو ياء»[1]. هذا محصّله فتأمّل[2].

• • •

ويقولون: بالرجل عُنّة، ولا وجه لذلك؛ لأنّ العُنَّة الحظيرة من الخشب، والصّواب أن يقال: به عِنّينة أو تعنين.

ما أنكره حكاه الجوهري وصاحب القاموس؛ فقالا: الاسم: العُنَّةُ[3]. وقد قيل: إنهّا لغة ضعيفة، ولذا قال أبو حيّان التوحيدي في كتاب البصائر: «قُل: فلانٌ عِنِّين، بَيِّنُ التَّعْنينِ، ولا تقل: بَيّن العُنّة، كما يقوله الفقهاء؛ فإنّه كلام مرذول»[4].

ونقل في شرح الفصيح استعماله، وقيل: إنّه مستعار من الحظيرة، [فعيلة بمعنى فاعلة][5] على فرض عدم وروده. وفي الصحاح: «رجلٌ عِنّينٌ: لا يريد النّساء، بيّن العُنّة، فقيل: بمعنى مفعول، وعنّنه القاضي: حكم عليه بها»[6].

وفي المغرب: «العُنّة على زعمهم: اسم من العنّين: وهو الذي لا يقدر على إتيان النساء، أو من العُنّة: وهي للحظيرة، أو من عَنَّ: إذا اعترض؛ لأنه يعترض يميناً وشمالاً، ولم أعثر عليها إلاّ في الصّحاح»[7].

وأمّا العنّاء فنقلت عن الزمخشري. فقد[8] تبيّن لك توجيه ما نفاه، وقامت الحجّة[9] على خلاف مدّعاه.

لا يرون النسب إلاّ إلى واحد الجموع؛ كما يقال في النسب إلى الفرائض: فَرَضيّ، وإلى

---

(1) الحجّة للقراء السبعة 4/274–279.
(2) العبارة في ب: «هذا محصل المقام فتأمل».
(3) الصحاح والقاموس (عنن).
(4) البصائر والذخائر 1/23.
(5) زيادة من ب، ط.
(6) الصحاح (عنن) وفيه: «وعُنّن الرجل عن امرأته: إذا حكم القاضي عليه بذلك».
(7) المغرب (عنن).
(8) في ب، ط: «وعلى هذا».
(9) في ب، ط: «البيّنة».

المقاريض: مقراضي، اللهمّ إلاّ أن يجعل الجمع اسماً علماً للمنسوب إليه.

قال ابن برّي: «كونه لا يُنسب إلى الجمع قول البصريين، وهو المشهور، وخالفهم الكوفيّون فجوّزوا النسب إلى الجمع مطلقاً»[1].

فلا وجه للخلاف لِما قاله المصنّف، على أنّ المانعين له استثنوا منه صوراً؛ منها[2]: أن يكون علماً؛ كـ: (أنبار): علم بلدة، و(فرائض): عَلَم العِلم المشهور. ومنها: ألّا يغلب على شيء حتى يلحق بالعَلَم؛ كـ: (أنصار) لغلبته على أنصار النبي ﷺ، وهو إما جمع نصير أو ناصر، على اختلاف فيه. وقوله في جامع الأصول: «لا واحد له»؛ يريد أنّه هُجر مفردُه وتُرك بعد الغَلَبة، فلذا لم يُنسب إليه.

ومنه تعلم أن الجمع إذا غلب على طائفة معيّنة ومفرده باق على عمومه، فهو ملحق بالعَلَم، يصحّ أن يُعدّ ممّا لا واحد له؛ لأنّ واحده أعمّ منه، ولذا يجعل واحده بياء النسبة بعد العلميّة[3]؛ كالأعراب لمـّا اختص بسكّان البَادية، والعرب عام، فقيل: إنّ الأعرابي منسوب للجمع؛ لأنه صار كالعَلَم وفي حكم المفرد، كما في المغرب وغيره[4]، ولا يُنافيه قول الجوهري: ليس الأعراب جمع عرب[5]؛ لأنّه يريد أنه بعد الغَلَبة[6] ليس جمعاً له؛ لأنّ واحده بعدها أعرابي؛ لأنّ مفرده الأول هُجر، ولذا يقال: واحد الأنصار أنصاريّ، لا ناصر ولا نصير، من هذا القبيل: فضولي، وليس قسماً آخر كما توهم.

ومنها: ألاّ يكون له واحد، واختلف فيما له واحد لأنّه على خلاف القياس.

ومنها: أن يكون وزن الجمع له نظير في كثير من المفردات؛ نحو: كلاب وكلابي.

ومنها: أن يقصد النسبة إلى اللفظ؛ كشعوبيّ، فإنه نسبة للفظ (شُعوب) في قوله تعالى: ﴿شُعُوبًا وَقَبَآئِلَ﴾ [الحجرات: 13].

وفي قوله: الأعرابي هو النازل بالبادية وإن كان أعجمي النسب، نظر لا يخفى.

---

(1) حواشي ابن برّي: 193.
(2) انظر شرح الأشموني 198/4 وشرح التصريح 336/2 والهمع 170/6.
(3) العبارة في ب: «ولذا يجعل واحده كالجمع في النسبة بعد العلمية».
(4) المغرب والقاموس (عرب).
(5) الصحاح (عرب).
(6) في ب، ط: «العلمية».

ويقولون أيضاً في النسب إلى رامهرمز: رامهرمزيّ، فينسبون إلى مجموع الاسمين المركبين، ووجه الكلام أن يُنسب إلى الصّدر منهما، فُيقال: رامي.

إلى آخر ما فصّله وأطال فيه بغير طائل؛ لتصريحهم بخلافه، ففي شرح التسهيل أجازوا في المركّب أن يُنسب إلى صَدره، كما أجاز الجرْمي في الجملة أن يُنسب إلى جزئها الأوّل وإلى الثاني[1]، فتقول: (تأبطيّ) و(شرّي)، واستأنس له بقوله: [الطويل]

تــزوّجــتُــهــا رامــيّــة هــرمــزيــة ....[2]

ولم يجزه غيره. وقال: إنّه قد تجوز النسبة إليهما معاً؛ كما سيأتي في نحو: البعليّ والبكّي، ولم يَرد السّماع بما ذكره[3] الجرمي من التخيير، وإن اقتضاه ظاهر كلام الأخفش[4].

وأمّا المركّب المزجيّ فيُنسبُ إليهما معاً؛ مزالاً تركيبهما كما في البيت، وغير مزال، وفي التسهيل: «يُحذف لياء النّسب عجزُ المركّب غير المضاف، وصدرُ المضاف إن تعرّف بالثاني تحقيقاً، وإلاّ فعجزه، وقد يفعل ذلك بـ (بَعْلَبَكّ) ونحوه»[5].

فعند ابن مالك يجوز أن يُنسب إلى صدره وإلى عجزه؛ قياساً على الجملة إذا سُمّي بها، فإنّه يُنسب إلى كلّ من جزأيها، فيقال في (تأبّط شرّا): (تأبّطي) و(شرّي) كما مرّ، ومنهم من أجاز النسب إلى المجموع؛ كقولهم: كنتيّ[6]. وفي الصّحاح: «رامهرمز: بلد، والنسبة إليه: راميّ، وإن شئت قلت: هرمزي»[7]. فخيَّر فيه دون شذوذ.

[وعلى هذه القضية قيل في التسب إلى أذربيجان: أذريّ][8]؛ كما جاء في حديث

---

(1) انظر: شرح الشافية للرضي 72/2 وشرح الأشموني 190/4 والهمع 157/6.

(2) صدر بيت لم يُنسب لقائل، عجزه:

.... بفضل الذي أعطى الأمير من الرزق

انظر: شرح الشافية للرضي 72/2 وشرح الأشموني وحاشية الصبان 190/4 وشرح التصريح 332/2.

(3) في ب: «قاله».

(4) انظر الهمع 157/6.

(5) التسهيل: 261، وانظر شرح الكافية الشافية 1953/4.

(6) في شرح الشافية للرضي 77/2: «قال الجَرْمي: يُقال: رجلٌ كُنْتيّ؛ لكون الضمير المرفوع كجزء الفعل، فكأنّهما كلمة واحدة، وربما قالوا: كُنْتنيّ –بنون الوقاية– ليسلم لفظ كُنتُ بضمّ تائه. الكنتي: الشيخ الذي يقول: كنت في شبابي كذا وكذا».

(7) الصّحاح (روم).

(8) ما بين القوسين سقط من الأصل.

أبي بكر ﷺ أنه قال: لَتَأْلَمُنّ النَوْمَ على الصّوف الأَذْري، كما يَأَلَمُ أحدُكم النَوْمَ على حَسَكِ السَّعْدانِ[1].

قال المبرّد في الكامل: «ممّا يُؤثَرُ من حكيم الأخبار وبارع الآداب، عن عبد الرّحمن بن عَوْفٍ قال: دخلتُ على أبي بكرٍ الصّدّيق ﷺ في عِلّتِهِ التي مات فيها يوماً، فقلت: أراك بارئاً يا خليفة رسول الله. فقال: أمَا إنّي لذلك لَشَديدُ الوَجَع، ولَمَا لقيتُ منكم يا معشر المهاجرين أشدُّ عَلَيَّ من وَجَعي، إنّي وَلّيْتُ أمورَكم خيرَكم في نفسي، فكُلّكم وَرِمَ أنفُهُ أن يكون له الأمر من دونه[2]، واللهِ لَتَتّخِذُنّ نَضَائِد الدّيباج، ولَتَأْلَمُنّ النّوْمَ على الصُوفِ الأَذْرِيّ، كما يألَمُ أحدُكم النّوم على حَسَكِ السّعْدان! والذي نفسي بيده، لأن يُقدَّمَ أحدُكم فتُضرَبَ عنُقهُ في غير حدّ، خيرٌ لَهُ من أن تخوضَ نفسُه غمراتِ الدّنيا، يا هاديَ الطريق جُرْتَ، إنمّا واللهِ هو الفَجْرُ أو البحر. فقلتُ: خَفّضْ عليك يا خليفة رسول الله، فإنّ هذا يَهيضُكَ إلى ما بك، فواللهِ ما زلتَ صالحاً مُصلحاً لا تأْسى على شيءٍ فاتكَ من الدّينا، ولقد تخلّيتَ بالأمر وحدَك فما رأيتَ إلاّ خيراً»[3].

وشرح بعض ما فيه من كنوز المعاني[4]. قوله: «بارئاً» من برئَ من المرض: [إذا صحّ منه][5]. والنضائد: الوسائد المنضودة من المتاع. وقوله: «ورم أنفه»: بمعنى امتلأ غضباً[6]. وأمّا[7] «شمخ بأنفه» فمعناه: رفع رأسَهُ كِبراً[8]، فلا يكون في الغضب. و«السّعدان»: نبتٌ كثير الشوك تأكله الإبل[9]، وفي المثل المشهور: «مَرْعَى ولا كالسَّعْدان»[10]. وقوله: «وإنمّا والله هو الفجر أو البحر»: ضربه مَثَلاً لتحيير الدّنيا لأهلها؛ أي: إن انتظرتَ حتّى يضيءَ لك الفجرُ الطريق أبصرتَ قصدكَ، وإن هجمتَ[11] وخبطتَ خبط عشواء، هجم عليك المكروه. وقوله:

(1) من حديث لأبي بكر الصدّيق مع عبد الرحمن بن عوف، وهو في النهاية 33/1.
(2) قوله: «من دونه» سقط من ب.
(3) الكامل 1/10-11.
(4) العبارة في ب: «ونشرح بعض ما فيه لأنّه من كنوز المعاني».
(5) مابين القوسين سقط من الأصل.
(6) القاموس (ورم).
(7) في ب، ط: «بخلاف».
(8) القاموس (شمخ).
(9) القاموس (سعد).
(10) المثل في جمهرة الأمثال 242/2 ومجمع الأمثال 275/2 والمستقصى 344/2.
(11) سقطت من ب.

«يهيضك» من هاضَ العظمَ: إذا جَبَرَه، ثمّ أصابه ما يؤذيه أو يكسره[1]، وأكثر ما يستعمل في الكسر، يقال: عظمٌ مَهيضٌ[2] وجناحٌ مهيضٌ. انتهى ما أورده المبرّد هنا.

وقوله: **وقالوا في النسب... الخ**[3]. الذي ذكره ابن مالك وغيره أنّ المضاف إذا تعرّف بالمضاف إليه تحقيقاً أو تقديراً، نُسب إلى الثاني أَلَبَس أم لا[4]. وما ذكره المصنّف مسلك[5] آخر، ولكلّ وجهة هو مولّيها[6].

• • •

ويقولون لِما يُغسل به الرأس: غَسْلة– بفتح العين– فيخطئون فيه[7].

المذكور في كتب العربية أن لكلّ ما يُفعل به الشيء فاسمه (فَعول) بفتح الفاء، وأنّ (فِعْلة) بالكسر للهيئة؛ كـ: «جِلْسة»[8]، وهذا ممّا اتفقوا عليه، فإن ثبت ما قاله المصنّف فهو مجاز، أو على خلاف القياس، وأمّا (الغَسْلة) بالفتح فهي للمرة[9]، وإطلاقُها على ما يُغسل بهِ أيضاً، نوعٌ من التجوّز غير بعيد. وبالجملة فما ذكره المصنّف غيرُ خالٍ من خلَل.

• • •

---

(1) القاموس (هيض).

(2) سقطت من ب، ط.

(3) تمام قول الحريري في الدرّة: «وقالوا في النسب إلى أبي بكر: بكريّ؛ لأنّهم لو قالوا: أبويّ، لاستبهم المنسوب إليه، وقد سلكوا في هذا النوع أسلوباً آخر؛ فركبوا من حروف الاسمين اسماً على وزن (جَعفر) ونسبوا إليه، وأكثر ما استعملوا ذلك فيما أوّله (عبد)، فقالوا في النسب إلى عبد شمس: عَبْشَميّ، وإلى عبد الدار: عَبْدَريّ، وإلى عبد القيس: عَبْقَسي، وكلّ ذلك ممّا يقصر على السّماع، ولم يقصد به إلاّ الرياضة في تصريف الكلام».

(4) قال ابن مالك في شرح الكافية الشافية 1953/4: «وإذا كان الذي نُسب إليه مضافاً، وكان معرّفاً صدره بعَجُزه أو كان كُنيةً، حُذف صدره ونُسب إلى عجزه؛ كقولك في (ابن الزبير): زبيري، وفي (أبي بكر): بكريّ، فإن لم يكن مُعرّف الصّدرِ بالعَجُزِ ولا كنية، حُذف عجزه ونُسب إلى صدره؛ كقولك في (امرئ القيس): امْرِئيّ ومَرَئي».

(5) في ب: «طريق».

(6) قوله: «هو مولّيها» سقط من ب.

(7) وبعده في الدرة: «لأنّ الغَسلة– بالفتح– كناية عن المرّة الواحدة من الغَسْل، فأمّا الغَسُول فهو الغِسلة، بكسر الغين».

(8) انظر الكتاب 44/4 والمقتضب 114/2.

(9) انظر الكتاب 45/4.

ويقولون: دابّة لا تُرْدِف، ووجه الكلام: لا تُرادِف؛ أي: لا تقبل المرادفة؛ لأنّ مبنى المفاعلة على الاشتراك في الفعل، فهو بهذا الكلام أَلْيق، وبالمعنى المراد أعلق.

هذا أيضاً ممّا أساء فيه؛ لأنّ ما أنكره أثبتَهُ غيرُه وسُمع، ففي شرح الفصيح: «هذه دابّة لا تُردِفُ ولا تُرادِفُ، وأنكر بعضهم تُردف، وقد رُدّ عليه بأنّه مسموع، وحكاه ابن القطّاع أيضاً وقال: الأعمّ: تُرادِف»(1).

وفي القاموس: «هذه دابّةٌ لا تُرادِفُ، ولا تُرْدِف قليلةٌ أو مولّدةٌ»(2).

وقال الراغب: «دابَّةٌ لا تُرْدِف ولا تُرادِف»(3)، وفي الأساس مثله(4)، واقتصر في الصّحاح على ذِكر (تُرادف) دون (تردف)(5).

ثمّ إن معنى المفاعلة هنا غير موجود؛ لأنّهم فسّروه بحمل الرديف والرّدْف، وهذا المعنى غير مشترك بين الدابّة وراكبها، فقوله في تعليل مدّعاه: «**لأن مبنى المفاعلة على الاشتراك**»، لا وجه له، فكان عليه أن يُحيل على السّماع كما سمعته.

والإرداف: الإركاب لأحدٍ وراءك، وقال الزجّاج: أَرْدَفْتُ الرجلَ: إذا جئتَ بعدهُ، ومنه: ﴿تَتۡبَعُهَا ٱلرَّادِفَةُ﴾[النازعات: 7]، ويُقال: رَدِفَ وأَرْدَف، وهما بمعنى عند ابن الأعرابي وقوم من أهل اللغة(6). قال أبو عبيد(7): يُقال: رَدِفْتُ الرّجل وأردفتهُ: إذا ركبت خلفَهُ، وقيل: بينهما فرق؛ فردفتُ الرجل: بمعنى ركبتُ خلفَهُ، وأردفتُهُ: بمعنى أركبتُه خلفي(8).

وفي كتاب «لحن العوام» للزبيدي: «يقولون: أَردَفته: إذا جعلته خلفك راكباً، والصواب: اِرْتَدَفْتُهُ؛ أي: جعلته رِدْفي، فإن ركبتَ خلف رجل قلت: ردفته وأردفته؛ أي: صرت رِدْفاً له،

---

(1) لم أقف على القول في شرح الفصيح للهروي، ولعلّه لابن درستويه في شرحه، وانظر قول ابن القطّاع في كتاب الأفعال 15/2.
(2) القاموس (ردف).
(3) مفردات ألفاظ القرآن: 350.
(4) انظر الأساس (ردف).
(5) قال في الصّحاح (ردف): «ويُقال: هذه دابّةٌ لا تُرادِفُ؛ أي: لا تحمل رديفاً».
(6) في «فعلت وأفعلت» للزجاج: 41: «وردِفْتُ الرجلَ وأردفتُهُ: إذا ركبت خلفه». وانظر: تهذيب اللغة واللسان (ردف).
(7) في ط: «أبو عبيدة».
(8) تهذيب اللغة (ردف).

قال الشاعر: [الوافر]

إذا الجَوْزاءُ أَردَفَتِ الثُرَيَّا ظَننتُ بِآلِ فاطِمَةَ الظُّنُونا[1]

والجوزاء تتلو الثريّا. ويقال: دابّة لا تُرادف؛ أي: لا تحمل رديفاً، وقولهم: لا ترادف، خطأ، والرِّدْفَانِ: الغداة والعشيّ؛ لأنّ كلّ واحدٍ منهما يردف صاحبه»[2]. وهذا هو مذهب المصنّف، والحقُّ خلافُه.

والذي أصّله أهل اللغة من كسر الميم في أوائل أسماء الآلات المتناقلة، المصوغة على مِفْعَل ومِفْعَلة، هو عندهم كالقضيّة الملتزَمة، والسنّة المحكمة[3].

هذا تحقيقٌ بديعٌ؛ لِما فيه من الفرق بين اسم الآلة التي تتناقل[4] باليد وغيرها، فيتعين كسر أوّل الأوّل إلاّ شذوذاً، ويفتح بعض من الثاني كـ: (مرقاة) و(منارة)؛ لأنّه من وجهٍ: آلة، ومن وجه: مكان، وهو فرقٌ لطيفٌ قلَّ من نبّه عليه أو تنبّه له[5].

والمُدْهُن: آلةُ الدَّهْنِ، وقارورتُه، ومستنقع الماء[6]، ومن الثاني قوله في الحديث: «نَشِفَ المُدهُن»[7]. ومَنقبة البيطار- وتُكسر-: الحديدةُ التي يَنْقُبُ بها ويثقبُ[8].

الحَسَب- بفتح السين-: هو الشيء المحسوب المماثل، بمعنى المِثْل والمقدار.

وهو المقصود في هذا الكلام، فأمّا الحسْب- بإسكان السين-: فهو الكفاية، ومنه قوله تعالى: ﴿عَطَآءً حِسَابًا﴾[النبأ: 36]؛ أي: كافياً[9]. في الصّحاح: «ليكن عملُكَ بحسَبِ: ذلك،

---

(1) البيت لخُزَيْمَة بن نَهْدٍ في: ديوان الهذليين 145/1 والصحاح (ردف). وسمط اللآلي 100/1، وفصل المقال 473 واللسان (ردف). وبلا نسبة في: مفردات ألفاظ القرآن 350 ولحن العوام 254 وشفاء الغليل 26.

(2) لحن العَوام: 254 – 255.

(3) تمام قول الحريري في الدرة: «المَرْوحة- بفتح الميم-: الموضع الكثير الرّيح، والمِروحة- بالكسر-: ما يُتروّح به، وهذا الذي أصّله أهل ... إلاّ أنهم أشذّوا أحرفاً يسيرة منه، ففتحوا الميم من: مَنقبة البيطار، وضمّوها في: مُدْهُن ومُسْعُط ومُنخل ...».

(4) في ب، ط: «تتناول».

(5) انظر: الارتشاف 231/1، وفيه أنّ (منارة) ليس بآلة، وإنّما هو للمكان.

(6) القاموس (دهن).

(7) في النّهاية لابن الأثير 146/2: «وفي حديث طَهْفَة: نَشِفَ المُدْهُن: هو نُقْرَةٌ في الجبلِ يجتمع فيها المطر».

(8) القاموس (نقب).

(9) تمام قول الحريري في الدرة: «ويقولون: اعمل بحسب ذلك- بإسكان السّين- والصّواب فتحها لتطابق معنى الكلام؛ لأنّ الحَسَب بفتح السّين ...».

أي على قَدْرِهِ، من قولهم للمعدود: حَسَبٌ، وهو فَعَلٌ بمعنى مفعول؛ كـ: (نَقَض) بمعنى (منقوض)، وربما سُكّن في ضرورة»[1]. ولم يخصّه غيره بالضرورة.

وفي الدّرر والغرر للشريف المرتضى: «ممّا يشهدُ بأنّ في الحساب معنى المكافأة قوله عزّ وجلّ: ﴿عَطَآءً حِسَابًا﴾؛ أي: عطاء كافياً، ويُقال: أَحْسَبَني الطّعام يُحسِبني إحساباً: إذا كفاني، قال الشاعر: [الطويل]

وإذْ لا تَـرَى في النَّاسِ حُسْناً يفوتُها   وفي النَّاس حُسنٌ لو تَأَمّلتَ مُحْسِبُ

أي كافٍ»[2].

فالغَبْن- بإسكان الباء-: يكون في المال، وبالفتح: يقع في العقل والرأي.

هذا ممّا ذهب إليه بعض اللغويين[3]، وأنشد ابن الشجري في أماليه قول عدي بن زيد: [المنسرح]

لـم أرَ مِـثْـلَ الأقـــوامِ فـي غَـبَـنِ الـ   أيّـــامِ يَـنْـسَـــونَ مـا عواقبها[4]

وقال: «فيه دليل على أنّ الغَبَن -بفتح الباء- يكون في البيع، والأغلبُ أنّه يستعمل[5] في الرأي، ويسكّن في البيع»[6].

وفي القاموس: (غَبَنَهُ في البَيْع يَغْبِنُهُ غَبْناً، ويُحرّكُ، أو بالتّسكين في البَيعِ، وبالتحريك في الرأْي: أي خَدَعَهُ)[7]. فما ذكره المصنّف ليس بمتعين.

والمَيْلُ- بإسكان الياء-: من القلب واللّسان، وبفتحها: فيما يدركه العَيان.

قال ابن برّي: «المَيل يكون في القلب واللّسان وفي غيرهما، يُقال: مَالَ عن الحقّ وعن

---

(1) الصّحاح (حسب) وفيه: «وربّما سُكّن في ضرورة الشعر».
(2) أمالي المرتضى 389/1. ولم أقف على قائل البيت المذكور.
(3) انظر اللسان والقاموس (غبن).
(4) البيت في ديوان عدي بن زيد: 139 وفيه: «الفتيان» بدل «الأقوام»، والمعاني الكبير 270/3 وأمالي ابن الشجري 74/1 والخزانة 157/6، وبلا نسبة في: سرّ الصناعة 382/1 والمحتسب 64/1 وشرح المفصّل لابن يعيش 152/3 وتخليص الشواهد: 455.
(5) في ب، ط: «يحرك».
(6) أمالي ابن الشجري 74/1.
(7) القاموس (غبن).

الطريق مَيلاً، وكذلك: مَالَ عليهِ في الظّلم، ومَالَ الشيءُ أيضاً مَيْلاً. وأمّا المَيَل –بالتحريك– فهو مصدر مَالَ الشيءُ: إذا اعوَجّ خلْقهُ»[1]. فالميْل –بالسّكون–: عامّ للمحسوس وغيره، وبالتحريك: خاصّ بالخلْقي، وقيل: يشمل كلَّ مُشَاهَدٍ ثابت، كمَيل البناء.

ففي كلام المصنّف مَيْلٌ عن سنن الصّواب، إلاّ أن يُقال: إنّ قوله: «من القلب واللسان» كناية عن الأمور المعنويّة، وما يدركه العيان كناية عن الخلقية. وفي القاموس: «المَيَل– محرّكةً–: ماكان خِلْقةً، وقد يكون في البناء»[2].

والوسْط– بالإسكان–: ظرف مكان يحلّ محلّ لفظة (بين)، وبه يعتبر، والوسَط– بالفتح–: اسم يتعاقب عليه الإعراب، ولهذا مثّل النّحويون له فقالوا: يقال: وَسْط رأسهِ دُهْن، ووسَطه صُلْب.

في شرح الفصيح للإمام المرزوقي: «النحويون يفصلون بينهما، فيقولون: وسْط– بالتسكين– لِما أحاطَ به جوانبه من جنسه، تقول: في وَسْط رأسِه دُهن، ووسَطُ رأسِه صُلْب، وربمّا قالوا: إذا كان أجزاء الكلام أوّلاً فاجعله وسَطاً بالتحريك، وإلاّ فسكّنه. وحكى الأخفش أنّ (وسطاً) قد ورد مبتدأ خارجاً عن الظرفية في شعر أنشده. والمصنّف راعى أنّ (وسطاً) إن كان بعض ما أضيف إليه تحرّك السّين، وإن كان غيره تسكّن، ألا ترى أنّ وسْطَ الرأسِ والدّار بعضها، ووسَط القوم غيرهم؟

وأمّا تفسيره بـ (بين)، فـ (بين) لشيئين متباينين، و(وسط) لشيئين يتصل أحدهما بالآخر، تقول: وسط الحصير قلم، ولا تقول: بين الحصير قلم».

والفرق بينهما على ماذكره المصنّف من وجهين:

أحدهما: أنّ ذا السكون ظرف مكاني غير متصرف، فلا يأتي إلاّ منصوباً على الظرفية، وذا الفتح يتصرف وتتعاقب عليه الحركات الإعرابية، وهذا في المطرد دون النادر؛ لِما في الارتشاف من أنّه يتصرّف نادراً[3]، وكذا في عمدة الحفّاظ.

---

(1) حواشي ابن برّي: 195.

(2) القاموس (ميل).

(3) الارتشاف 259/2.

وثانيهما: أنّ ذا السكون يحلّ محلّ (بين) بخلاف ذي الفتح[1]، كما أشار إليه بقوله: «وبه يعتبر»؛ أي: بهذا الحلول يعتبر الإسكان، فإن كان كان، وإلاّ فَلا، وهذا أكثريّ أيضاً كما في الصّحاح؛ حيث قال: «وكلُّ موضع صَلُحَ فيه (بَيْن) فهو وسْط، وإنْ لَمْ يصلح فيه فهو وسَط- بالتحريك- وربّما سُكّن، وليس بالوجه»[2].

وعن الكوفيين - كما نقله أبو حيان -: «أنّه لا فرق بينهما، ويجعلونهما ظرفين»[3]. وعن بعضهم- كما في التقريب- أنّه سوّى بينهما؛ فقال: هما ظرفان واسمان. وعن الراغب: «أنّ وَسَطَ الشيء- بالفتح-: ماله طَرَفانِ متساويا القَدْرِ، ويُقال ذلك في الكَمِّيَّةِ المتّصلةِ كالجسم الواحد؛ نحو: وَسَطُهُ صُلْبٌ، ووَسْطهُ -بالسّكون-: تُقال في الكمّية المنفصلةِ كشيءٍ يفصل بين جسمين؛ نحو: وَسْط القومِ كذا»[4].

وعن ثعلب: أنّ ما كان ذا أجزاء تنفصل قلت فيه: وسْط- بالسكون- وما كان مُصْمَتاً بلا أجزاء لا تتفرّق قلت فيه: وسَط، بالفتح. فمن الأوّل- على ما نقل عنه-: اجعل هذه الياقوتة وسْط العِقد، وهذه الخرزة وسْط السُّبْحَةِ، ولا تقعد وسْط القوم. ومن الثاني: احتجم وسَط رأسك، وصلّ[5] وَسَط الصفّ»[6].

وعلى هذا القول يكون الوسْط الساكن الوسط مستعملاً تارة حيث يحلّ محلّ[7] (بين)؛ نحو: لا تقعد وسْط القوم، وأخرى حيث لا يحلّ محلّها؛ نحو: اجعل هذه الياقوتة وسْط العقد، وهذه الخرزة وسْط السّبْحَة، بخلافه على قول المصنّف.

وقوله: «لهذا مثّل النحويون»... إلى آخره، إشارة إلى أنّ الإسكان في المثال الأوّل، والفتح في الثاني؛ لظرفية ذي السّكون، ومن ثمّ نصب على الظرفية، واسمية ذي الفتح، ومن ثمّ[8] رفع بالابتداء، وإلى أنّ تمثيل النحويين بذلك لذلك، ولم يُرد أنّ تمثيلهم به لذلك ولحلول

---

(1) الارتشاف 259/2.
(2) الصّحاح (وسط).
(3) انظر الارتشاف 259/2.
(4) مفردات ألفاظ القرآن: 869.
(5) في ب: «وقم».
(6) انظر قول ثعلب في: الارتشاف 259/2 واللسان (وسط).
(7) سقطت من ب.
(8) قوله: «من ثَمّ» سقط من ب، ط.

ذي السّكون محلّ (بين) في الأوّل دون الثاني أيضاً، وإن كان ذلك على وفق ما له من وجهي الفرق كليهما؛ لعدم حلوله محلّه فيهما جميعاً.

تتمة:

في الكشّاف: «قِيلَ للخِيار: وَسَط؛ لأنّ الأطراف يتسارعُ إليها الخَلَل، والأوساط محميّة محوطة؛ كما قال الطّائي: [البسيط]

كانتْ هِيَ الوَسَطَ المَحْمِيَّ فَاكْتَنَفَتْ بها الحوادِثُ حتّى أَصبحتْ طَرَفَا[1]»[2].

وفي الروض الأنف: «الوسط وصف مدح في مقامين: في النّسب؛ لأنّ أوسط القبيلة صميمها وأعرفها، فهو أجدر ألّا تُضاف إليه الدعوة، وفي الشهادة؛ كقوله تعالى: ﴿وَكَذَٰلِكَ جَعَلْنَٰكُمْ أُمَّةً وَسَطًا﴾ [البقرة: 143]، وهذا غاية العدالة، كأنّه ميزان لا يميل مع أحد، وظنّ قومٌ أن الأوسط: الأفضل على الإطلاق، ففسروا الصّلاة الوسطى بالفُضلى، وليس كذلك؛ فإنه ليس بمدح ولا ذمّ كما يقتضيه لفظُ التوسّط، غير أنّهم قالوا في المثَلَ: (أثقل من مُغنّ وسط) على الذمّ؛ لأنّه كما قال الجاحظ: يجثم على القلب، ويأخذ بالأنفاس؛ لأنه ليس بجيّد فيُطرِب، ولا برَديء فيُضحك»[3].

وهو تحقيق حقيق بالقبول، ولا ينافيه قولهم: خير الأمور الوسط، وحبّ التناهي غلط.

ثمّ إنّه ذكر ما يختلف معناه بالفتح والسكون كـ: (الخلْف) و(الخلَف)[4]، وقد تقدّم تحقيقه مفصّلاً.

و«**غرّة**» بالغين المعجمة: الخيار، وبالمهملة: الأشرار.

• • •

---

(1) البيت في ديوان أبي تمّام 422/1 والرّواية فيه:

كانت هي الوسطَ الممنوع فاسْتلبتْ ما حوْلها الخَيْلُ حتّى أصبحت طرَفَا

وانظر: الخصائص 166/2 والدرّ المصون 392/1.

(2) الكشاف 198/1.

(3) الروض الأنف 212/1.

(4) قال الحريري في الدرّة: «وأمّا الخَلْف والخَلَف فعند أكثر أهل اللغة أن الخلْف- بإسكان اللام-: يكون من الطالحين، وبفتحها: من الصالحين، وأنشدت ... في مرثية غُرَّة خلَف عُرَة ...».

ويقولون: قد كَثُرت عَيْلَة فلان [إشارة إلى عِياله][1]، فيخطئون فيه؛ لأنّ العَيْلةَ هي الفقر لا العيال كما توهموه.

و[2] المخطّئ هو المخطِئ؛ لأنّه ورد بهذا المعنى في الكلام الفصيح، فهو عربي صحيح، ففي الحديث: «أَتَخافِينَ العَيْلةَ وأنا وَلِيُّهم»؟ كذا رواه ابن الأثير[3]، وفسّره بالعيال، فإمّا أن يكون جمع عائل، كالعُيُل- كما رواه الأزهري[4]- أو هو تجوّز من قولهم: عاله عيلة، إذا قام برزقه.

ففي التهذيب: «طالَتْ عَيْلتي إيّاك؛ أي: طالما عُلتك»[5]. أو أُطلِقَ عليهم الفقر لأنهّم سببه، كما يُقال: قلة العيال أحد اليسارين.

وفي الحديث: «لأَن تَدَعَ ورثَتَكَ أغنياءَ، خيرٌ لكَ من أَنْ تدعَهُم عَالةً يتكفَّفُونَ النّاس»[6]. هذا حديث صحيح رواه البخاري، قالَه ﷺ لسعد بن أبي وقّاص[7] لمّا عَادَهُ، فقال: «يا رسول الله، بَلَغَ بي ما ترى مِن الوَجَع، وأَنا ذو مالٍ، ولا يَرِثُني إلاّ ابنةٌ لي واحدة، أَفأَتصدَّقُ بِثُلُثَي مالي؟ فقال: لا. قال: فبشطره؟ قال: لا، الثُّلُثُ، والثّلثُ كثيرٌ، إنّكَ أَنْ تَذَرَ وَرَثَتَكَ أغنياءَ، خيرٌ مِنْ أَن تَذَرَهُم عالةً يتكفَّفُونَ النّاس، وإنّك لن تُنفقَ نَفقةً تبتغي بها وَجْهَ الله إلاّ أُجِرْتَ بها، حتّى ما تجعل في في امرأتِكَ».

ومعنى قوله «يتكفّفون»: يسألون النّاس فيمدّون الأكفّ، أو يسألون من الناسِ الكفاف. ومنه الخبر: «ابدأ بمَنْ تَعُول»[8]، هو بعض حديث رواه الطبراني، وفسّر «مَنْ تعول»: بمن تلزم

---

(1) زيادة من ب.

(2) من هنا إلى قوله: «عربي صحيح» سقط من ب، ط.

(3) انظر النهاية 424/3، وفي مسند ابن حنبل 367/2: «فقال: العَيْلةَ تخافين عليهم، وأنا وليّهم في الدنيا والآخرة؟».

(4) تهذيب اللغة (عيل).

(5) تهذيب اللغة (عيل).

(6) الحديث في صحيح البخاري، كتاب الجنائز 435/1.

(7) هو أبو اسحاق سعد بن مالك بن أهيب بن القرشي الزهري (55 هـ): الصحابي الأمير، فاتح العراق ومدائن كسرى. سير أعلام النبلاء 58/3، الإصابة 88/3، الأعلام 87/3.

(8) جزء من حديثٍ للنبيّ ﷺ، وتمامه كما في صحيح مسلم، كتاب الزكاة 178/2: «قال رسول الله ﷺ: يابن آدم، إنّك أن تَبْذُلَ الفضلَ خيرٌ لك، وأن تُمسكهُ شرٌّ لك، ولا تُلامُ على كَفَافٍ، وابدأ بمن تَعولُ، واليدُ العليا خيرٌ من اليد السّفلى». وقال في النهاية 321/2: «وابدأ بمن تعول: أي بمن تمون وتلزَمُكَ نفقتُه من عيالك».

نفقته من العيال؛ كالزوجة والعبد.

ومنه قوله تعالى: ﴿ذَٰلِكَ أَدْنَىٰٓ أَلَّا تَعُولُواْ﴾[النّساء: 3]؛ فمعناه: ذلك أدنى ألاَّ تجوروا. ومنه قول بعض العرب لحاكم حَكم عليه بما لم يوافقه: والله لقد عُلتَ عليّ في الحكم. ومَنْ ذهب في تفسير الآية إلى أنّ معنى «تعولوا»: يكثر مَنْ تعولون، فقد وَهَم.

فيه سوء أدب؛ فإنّ القائل هو الإمام الشافعيّ ﷺ، وهو أعلم باللغة منه ومن أضرابه، وليس ممّن يجترئُ على تفسير القرآن بما لا يعلمه.

وفي تهذيب الأزهري: «أكثر أهل التفسير على أنّ معناه: أقرب ألاَّ تجوروا وتميلوا، وعن عبد الرحمن بن زيد بن أسلم[1] فسّره بلا تكْثُرُ عيالكم. قلت: وإلى هذا القول ذهب الشافعي، فيما أخبرني به عبد الملك عن الرّبيع[2] عنه. قلت: والمعروف في كلام العرب: أَعال الرّجل: إذا كثُر عياله، ومن العرب الفصحاء من يقول: عال يعول: إذا كثر عياله، وهذا يقوّي قول الشافعي؛ لأنّ الكسائيّ لا يحكي عن العرب إلاَّ ماحفظهُ وضبطهُ، وقول الشافعي نفسه حجّة؛ لأنّه عربيّ فصيحُ اللّسانِ، والذي اعترضَ عليهِ وخطّأَهُ عجل ولم يتثبت، ولا ينبغي للحضريّ أن يعجل إلى إنكار ما لم يحفظ من لغات العرب»[3].

واعلم أنّ هذا كما قاله البَيْهَقي[4] في كتاب «الانتصار للشافعي»[5]، وأنّه لمّا فسّر قوله تعالى: ﴿ذَٰلِكَ أَدْنَىٰٓ أَلَّا تَعُولُواْ﴾: بلا يكثر من تعولون، اعتُرض عليهِ بأنّه مخالفٌ لكلام المفسّرين والأدباء؛ لأنّهم فسّروه بلا تجوروا، من عال الرّجل: إذا مَالَ وجَارَ، وعَالَ: إذا افتقر، وعَالَ عياله: أنفق عليهم، وأعال: إذا كثر عياله، فلم يُفرّق بين (عَالَ) و(أعال). قال البيهقي: قلت ليس كذلك؛ لأنّ زيد بن أسلم– من علماء هذه الأمّة– فسّره بما قاله الشافعي، كما رويناه عنه مسنداً.

---

(1) هو عبد الرحمن بن زيد بن الخطاب العدوي القرشي (نحو 65هـ): صحابي، روى الحديث عن أبيه وغيره. الإصابة 36/5، الأعلام 307/3.

(2) هو أبو محمد الربيع بن سليمان بن عبد الجبار المُرادي (270 هـ): أوّل من أملى الحديث بجامع ابن طولون، صاحب الإمام الشافعي. وفيات الأعيان 291/2، سير أعلام النبلاء 399/10، الأعلام 14/3.

(3) تهذيب اللغة (عال). وانظر اللسان (عول).

(4) هو أبو بكر أحمد بن الحسين بن علي البيهقي (458هـ): من أئمة الحديث، من تصانيفه: «السنن الكبرى» و«السنن الصغرى» و«دلائل النبوّة». وفيات الأعيان 75/1، الخزانة 257/2، الأعلام 116/1.

(5) «الانتصار لمذهب الشافعي»: كتاب ألفه ابن أبي عصرون (585هـ). الكشف 174/1.

وفي مختصر العين[1]: أن الشافعي ذهب في ذلك إلى أنّ أصل العول: الميل، لكنّه ليس بمطلق؛ لأنّه لا يُقال للجدار إذا مال: عال، وإنّما هو مختصّ بالقَسْم؛ لأنّ العول أصله: قوت العيال، ومنه يتسبّب الميل، ومنه القسم بين الضّرائر في الإنفاق وغيره، فسمّي هذه العول ميلاً، فذهب الشافعي إلى أصل المعنى، والمفسّرون إلى مايتسبّب عنه، وهم كثيراً ما يقولونه. وقال الجامي[2]: من عرف توسّع كلام العرب لم يضق عليه مثله.

وقد ردّ الأزهري اعتراض أبي داود على الشافعي، وروى عن نحو الفرّاء والكسائي أنه قال: «سمعت كثيراً من العرب يقولون: عالَ الرّجلُ، إذا كَثُر عياله. إلاّ أنّ (أعالَ) أكثر من (عال) فيه»[3]. فإذا قال الكسائي مثل هذا، اعلم أنّ الشافعي، لم يقل ما قاله إلاّ وقد حفظه، ثم قال الأزهري: «بعد تقريره عندي ما قاله الشافعي، فإنّه تعالى لمّا بدأ بذكر: ﴿مَثْنَىٰ وَثُلَٰثَ وَرُبَٰعَ﴾، ثمّ قال: ﴿وَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا تُقْسِطُوا۟ فِى ٱلْيَتَٰمَىٰ فَٱنكِحُوا۟ مَا طَابَ لَكُم مِّنَ ٱلنِّسَآءِ مَثْنَىٰ وَثُلَٰثَ وَرُبَٰعَ فَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا تَعْدِلُوا۟ فَوَٰحِدَةً أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَٰنُكُمْ ذَٰلِكَ أَدْنَىٰٓ أَلَّا تَعُولُوا۟﴾[النساء: 3] جماعةً تعجزون عن كفايتهم، وهذا معنى ما قاله الشافعي، ولامطعن لأبي داود عليه»[4].

وقد قال بعض أهل اللغة: إنها لغة حِمْير[5]، ويؤيّده أنّه قُرئ في الشواذ: «تُعيلوا» بضمّ التاء[6].

وأمّا قوله ﷺ: «إنّ مِن القولِ عيالاً»؛ فمعناه: إنّ من القول ما يستقل السّامع أن يعرض عليه.

هو حديث أوّله: «إنّ مِنَ البيانِ لَسِحراً، وإنّ مِنَ العلم جَهلاً، وإنّ من القولِ عيالاً»[7]. وفسّروه بَعَرْضِ الكلام على مَنْ ليس من شأنه ولا يهمّه، وهو قريب ممّا ذكره المصنّف.

---

(1) في الأصل فقط: «المزني»، ولعله مختصر العين لأبي بكر الزبيدي (379هـ)، ولم أقف على قوله فيه.
(2) هو نور الدين عبد الرحمن بن أحمد بن محمد (898 هـ): مفسّر فاضل، له: «تفسير القرآن» و«شرح الكافية لابن الحاجب» . شذرات الذهب 360/7، الخزانة 454/6، الأعلام 296/3.
(3) تهذيب اللغة (عال).
(4) تهذيب اللغة (عال).
(5) انظر البحر المحيط 509/3.
(6) وهي قراءة «طاوس» انظر: الكشاف 469/1 وتفسير الرازي 185/5 والبحر المحيط 510/3.
(7) الحديث في سنن أبي داوُد، كتاب الأدب 174/5.

والذى رأيناه في كتب اللغة والحديث: «إنّ مِنَ القول عَيْلاً»[1]، قال ابن طاهر[2] في فرائد الخرائد: «يقال:عِلْتُ الضالة أُعِيلُ عَيَلاً وعَيْلاً: إذا لم تَدْرِ في أي جهة تبغيها، والمعنى: إنّ من القول ما يعرض على من لا يريده وليس ذلك من شأنه، كأن القائل لم يهتد لِمَن يطلب كلامه، فيعرضه على من لا يريده»[3].

• • •

ويقولون: فلان أغنى عن فلان من التُّفَةِ عن الرّفَةِ، والمراد بالتُّفة: عَناق الأرض التي تقتات اللّحم، وتستغني عن دقاق التبن، وقد شدّدَهُ بعضهم وجعل أصلها: التُّفَفَة.

قال ابن برّي: «يُقال: التُّفة والرُّفة– مثل الثُّبَة للجماعة– والتاء فيها للتأنيث، وكذا قال ابن جنيّ وابن دريد[4]. وفي الصّحاح: أَغْنى من التُّفَهِ عن الرُّفهِ– بالهاء الأصلية فيهما[5]– وكذا قال أبو حنيفة في أنوائه، وحكى تشديد الفاء وتخفيفها»[6].

وقوله: إنّ أصله: تففة، ثمّ أُدغم. غلطٌ منه؛ لأنّ باب (فُعَلَة) و(فُعَل) لا يُدغم، ألا تراهم قالوا: رجل سُبَبَة[7]، فلم يدغموا. وذكرها ابن السكّيت في أمثاله على أنّها التفَة والرفَة، بالتخفيف والهاء الأصلية[8]. وفي مَثَل آخر: «أخْفى من الماءِ تحتَ الرُّفَةِ»، قال الميداني: يعني التِّبْنَة[9]. قلت: وفي الأمثال العامية لِمَن يخفي الخداع والضرر وهو ساعٍ في إيصاله[10]: هو كالماء تحت التبن. كما قلت: [المتقارب]

تَــــوقّ صـــــداقـــةَ كـــلّ امـــرئٍ   ثـقـيـلٍ بـمـذق خـفـيـف الـشـفَـهْ

---

(1) انظر النهاية 3 / 331.

(2) هو أبو يعقوب يوسف بن طاهر بن يوسف، الخُوَيي (549هـ): عالم بالأدب، له نظم حسن، من تصانيفه: «شرح سقط الزند» و«فرائد الخرائد في الأمثال». الأعلام 8/235.

(3) فرائد الخرائد في الأمثال: 24.

(4) انظر جمهرة اللغة (تفف).

(5) انظر الصحاح (رفه).

(6) حواشي ابن بري: 198. والمَثَل: «أغنى من التُّفَة عن الرُّفةِ» ورد في جمهرة الأمثال 84/2 ومجمع الأمثال 63/2.

(7) أي: يَسبُّ الناس. اللسان (سبب).

(8) العبارة في ب: «على أن هاء التفة والرفَة أصلية، والكلمة بالتخفيف».

(9) مجمع الأمثال 255/1، وفي جمهرة الأمثال 430/1: «الرُّفَّة» بالتشديد.

(10) العبارة في ب: «لمن يخفي الضرر ويسعى فيه مخادعاً».

فــذلــك أعـــــدى الـــعـــدا بــاطــنــاً   وأخــفــى مــن الــمــاء تــحــت الــرّفَــهْ[1]

وهذا الحرف في الجمهرة بتشديد الفاء وبالهاء، وكذلك أورده الجوهري، والصحيح أنّه من الأسماء المنقوصة، وجمعه: رفات؛ كـ: ثُبة وثبات، كما ارتضاه المحشّي[2]. وفي القاموس: عَناقُ الأرض: سِياهْ كُوش[3].

ثمّ إنّ ما ذكره المصنّف من كون الرُّفْهَة بمعنى الرّفاهية، هو المعروف[4]، لكن الرّفَهَة- محرّكة- بمعنى الرحمة وسعة العيش[5]. رحمه الله، فإذا تجوّز بها عن ذلك لم يكن من الخطأ في شيء، لمن له بصيرة نقادة.

ويقولون لرضيع الإنسان: قد ارتضع بلبنه، وصوابه: ارتضع بلبانه؛ لأنّ اللّبن هو المشروب، واللّبان: هو مصدر لاَبَنَهُ؛ أي: شاركه في شرب اللّبن، وهذا معنى كلامهم الذي نحوا إليه ولفظوا به، وإليه أشار الأعشى في قوله: **[الطويل]**

تُــشَــبُّ لِــمَــقْــرورَيْــن يَصْطَلِيانِها   وبَــات على الــنّــارِ النّدى والمُحَلَّقُ

رَضِــيــعَــيْ لِــبــانٍ ثَــدْيَ أمٍّ تقاسَمَا   بِأَسْحَمَ داجٍ عَوْضُ لا نَــتَــفرَّقُ[6]

قد تبع في هذا ابن قتيبة في أدب الكاتب[7]، وهو ممّا نُسب فيه إلى السّهو؛ لاشتهار ما أنكره في كلام الفصحاء. وفي الحديث أنّه ﷺ قال لِسهلة بنت سهيل[8] في شأن سالم[9] مولى

---

(1) البيتان في كشف الطرّة: 253.
(2) حواشي ابن بري: 198.
(3) في القاموس (عنق): «وعَناقُ الأرضِ: دابّةٌ، عَجَمِيَّتهُ: سِياهْ كوش». وقوله «سياه كوش» سقط من ب، ط.
(4) العبارة في ب، ط: «ثم إن ما ذكره ... خطأ معروف».
(5) اللسان (رفه).
(6) البيتان في ديوان الأعشى: 251 وفيه: «تحالفا» بدل «تقاسما». وانظر الثاني في: إصلاح المنطق: 297 وأدب الكاتب 407 والخصائص 265/1 والاقتضاب: 390 والخزانة 7/ 138 واللسان (لبن)، وبلا نسبة في: شرح المفصّل لابن يعيش 107/4.
(7) انظر أدب الكاتب: 407.
(8) هي سهلة بنت سهيل بن عمرو القرشي العامري، زوجة أبي حذيفة: صحابية، من السّابقات إلى الإسلام. الإصابة 716/7.
(9) هو سالم بن معقل مولى أبي حذيفة بن عتبة، تبنّاه أبو حذيفة بعد أن أُعتق، (12 هـ). الإصابة 13/3، الأعلام 73/3.

أبي حذيفة[1]: «أَرضِعِيهِ خمْسَ رَضَعاتٍ، فَيَحْرُمُ بِلَبَنِها»[2]. وهو نصّ في أنّ اللبن لبنات[3] آدم، وأمّا اللّبان فمصدر لابنه: إذا راضعه[4].

وقال بعضهم: إنّه اسم بمعنى اللّبن إلاّ أنّه مخصوص، واللبن عام في الآدمي وغيره، وقال آخرون: اللّبان جمع لبن، وممّا جاء في اللّبان للمشاركة في اللبن قولهم: هو أخوه بلبان أمّه، وفسّره يعقوب بأخيه المشارك له[5] في الرّضاع[6].

وقال أبو سهل الهروي[7]: «لبان: جمع لبن، وقيل: إنّه لغة في اللبن». وفي شرح مقامات الزمخشري له: «اللَّبان – بالفتح –: الصّدر، وبالكسر: جمع لبن، وقيل: هو من الملابنة؛ أي: المراضعة، من قولهم: هو أخوه بلبان أمّه»[8].

وقال ابن السّيد: «روي عن النبيّ ﷺ: إنّ لبنَ الفحلِ يُحرِّمُ»[9]. كما اتفق عليه الفقهاء، وفسّروه بأنّ الرجل يكون له امرأة تُرضِع بلبنه، فكلّ من أرضعته حرمته عليه وعلى ولده، والصحيح أنّه يُقال: اللَّبان للمرأة خاصّة، واللَّبن عامّ»[10].

وقد تقدّم الكلام على الشعر الذي ذكره، وبقي أن المراد بـ (المقرورَيْن) فيه: الندى والمحلّق –بكسر اللاّم– وهو اسم رجل مشهور، وعطفه على النّدى يجعله كرجل أَلِفَ آخر وآخاه، وهو في غاية البلاغة. و«رَضيعَيْ»: مثنّى، حال منهما[11].

و«ثدي»: منصوب به، ولا حاجة لتقدير (من) كما قيل؛ لأنّ (رضع) متعدّ بنفسه، أو هو

(1) هو أبو حذيفة بن عتبة بن ربيعة بن عبد شمس بن عبد مناف القرشي، من السابقين إلى الإسلام، استشهد يوم اليمامة (12 هـ). الإصابة 87/7، الأعلام 171/2.
(2) جزء من حديث طويل في موطأ الإمام مالك، كتاب الرضاع 605/2، وورد في صحيح مسلم، كتاب الرضاع 1076/2 برواية: «أرضعيهِ تَحرُمي عليه».
(3) في ب: «لبني».
(4) اللسان (لبن).
(5) قوله: «المشارك له» سقط من ب، ط.
(6) قال في إصلاح المنطق: 297: «وتقول: هو أخوه بلبان أمّه». وانظر اللسان (لبن).
(7) هو أبو سهل محمد بن علي بن محمد الهروي (433 هـ): نحويّ، لغويّ، له الكثير من المؤلفات؛ منها: «شرح فصيح ثعلب». إنباه الرّواة 195/3، البغية 195/1، الأعلام 275/6.
(8) شرح مقامات الزمخشري: 203.
(9) في ب، ط: «محرم». والحديث في النهاية 227/4.
(10) الاقتضاب: 219.
(11) في ب: «حال من المقرورين». وكذا قال ابن السيّد في الاقتضاب.

مجرور بدل من «لبان». والأسحم: فسّره المصنّف[1]. وقيل: المراد به رماد النّار، أو الليل، أو الزِّق؛ لأنهم كانوا يتحالفون على الشراب، وله قصة مشهورة.

ورضيعُ الإنسانِ: مُراضِعُه[2]، وفُسِّر في اللغة بالأخ من الرضاعة، يعنون هذا، ومن لم يعرفه فسّره بالراضع، وقال: الإضافة لأدنى ملابسة، فوقع في حيص بيص.

وفي شرح ديوان أبي تمام للتبريزي: «إذا كانت المفاعلة بين اثنين، جاء كل واحد منهما على فعيل كما جاء على مفاعل، كـ: (قعيد): الذي يقاعدك وتقاعده، و(نديم) بمعنى: منادم، و(رضيع) و(جليس) بمعنى: مراضع ومجالس»[3].

ثم أنشد: [الطويل]

دَعَتْني أَخاها أُمُّ عمرٍو ولم أكُنْ … أخاها ولم أرضَعْ لَها بلبانِ

دَعَتني أخاها بعدَمَا كانَ بَينَنَا … من الأمرِ ما لا يصنعُ الأخَوانِ[4]

وهو شعر لعبد الرحمن بن الحكم، وأوّله:

وَكأسٍ تَرى بَيْنَ الأنامِ وبينها … قَذى العَينِ قد نَازَعْتُ أمّ أَبانِ

ترى شارِبَيْها حينَ يَعْتَورانِها … يَميلانِ أحياناً وَيَعتدِلانِ

فما ظَنُّ وَاشِينا بأبيضَ ماجدٍ … وبيضاءَ خودٍ حينَ يلتقيانِ؟![5]

دعتني أخاها ...... إلى آخر البيتين، وهذا القائل تمثّل به كما في المثل الآخر: «رُبَّ أخٍ لم تلده أمّك»[6]. وله قصة معروفة.

---

(1) قال الحريري في تفسيره: «وعنى بالأسحم الداجي: ظلمة الرحم المُشار إليها في قوله تعالى: ﴿يَخْلُقُكُمْ فِي بُطُونِ أُمَّهَٰتِكُمْ خَلْقًا مِّنۢ بَعْدِ خَلْقٍ فِي ظُلُمَٰتٍ ثَلَٰثٍ﴾ [الزمر: 6].

(2) انظر اللسان (رضع).

(3) لم أقف عليه في شرح ديوان أبي تمام للتبريزي.

(4) نسب الشارح البيتين لعبد الرحمن بن الحكم، ولم تشر المراجع لذلك، فهما بلا نسبة في: الكامل 161/1 مع أنّه – وفي الصفحة نفسها – نَسب الأبيات الثلاثة التالية لعبد الرحمن، وانظر الثاني بلا نسبة في: شرح المفصل لابن يعيش 27/6 والمقرّب 121/1 وشذور الذهب: 482 وتخليص الشواهد: 440.

(5) الأبيات الثلاثة لعبد الرحمن بن الحكم في: البيان والتبيين 348/3 والكامل 161/1.

(6) المثل في جمهرة الأمثال 481/1 والمستقصى 93/2.

والاختيار[1] أن يُقال لكلّ ما يضرِب بمؤخَّرِهِ كالزنبور والعقرب: لَسَع، ولِما يَقْبِض بأسنانه كالكلب: نَهَشَ، ولِما يَضْرِب بِفيهِ كالحيَّة: لدغَ.

ما ذكره ممّا ذهب إليه أهل اللغة، إلاّ أنّهم قالوا: لَدَغتْه العقرب ولَسَعته ولَسَبَتْه، كلُّها سواء[2]. ومن الدليل على ذلك قولهم في المَثَل: «تَلدَغُ وتَصِيء»[3]. ولا يُسمّى صوتُ الحيّة صِياء، ولكن صوت العقرب. وقد استعمله المصنّف في مقاماته[4]!

وفي المغرب: (نَهَسَهُ الكلب– بالمهملة–: عضّه بأنْ قبض على لحمه[5] ومدّه بالفم»[6]. و«نَهَشَتْه الحيّة، بالشين المعجمة»[7]. وفي التقريب: «نهسه الكلب ونَهَشَهُ».

• • •

ويقولون: الحمد لله الذي كان كذا وكذا، فيحذفون الضمير العائد إلى الله، الذي به يتمّ الكلام.

إلى آخر ما ذكره، وكأنه لم يسمع قول النحاة في المتون: إنّ العائدَ يُحذف باطّراد كثيراً[8]، وتفصيله لشهرته غنيّ عن الإعادة.

وقد شبّه الصاحب أبو القاسم بن عبّاد الرقيبَ والمحبوبَ بـ (الذي وصِلَتِه)؛ فقال فيها وأبدع: [الكامل]

ومُهفهفٍ ذي وَجْنةٍ كالجُنْبُذِ وسهام لحظٍ كالسّهامِ النُّفَّذِ

قد نلتُ منه مرادَ قلبي[9] في الهوى وملكتُه لو لم يكن صلةَ الذي[10]

---

(1) وقبله في الدرّة: «ويقولون: لدغته العقرب، والاختيار أن يقال ...».
(2) انظر اللسان والقاموس (لدغ) و(لسع) و(لسب).
(3) انظر: جمهرة الأمثال 423/2 ومجمع الأمثال 126/1 وفيه: (تلدغ العقرب وتصيء).
(4) قال في المقامة الوبرية من مقاماته 232: «فأخذ يَلدغ ويَصيءُ».
(5) العبارة في ب، ط: «عضه بأن قبض على لحمه بأسنانه».
(6) المغرب (نهس).
(7) المغرب (نهش).
(8) انظر: المقتضب 115/3 والارتشاف 523/1.
(9) في ب، ط: «نفسي».
(10) لم أقف على البيتين في ديوان الصاحب بن عباد، وهما في: حواشي ابن بري: 205 وكشف الطرة: 354.

إنّما كنّى عنه بالصلة لعدم انفكاكه. وقريب منه قولهم: واو عمرو.

وممّا يضاهي ذلك أنّ ابنَ عُنين كتب إلى الملك وهو مريض: [الكامل]

انظرْ إليَّ بعينِ مولىً لم يزلْ يُولي النَّدى وتَلافَ قبلَ تَلافي

أنا كـ (الذي) أحتاجُ ما يحتاجُه فاغنمْ دُعائي والثَّناءَ الوافي[1]

فعادَهُ ومعه ألف دينار، وقال: أنا العائد، وهذه الصلة!

والجنبُذ- بضمّ الجيم والباء والذال المعجمة-: ورد أحمر.

• • •

ويقولون: فلان شحّاث- بالثاء المعجمة بثلاث- والصّواب فيه: شحاذ؛ لاشتقاق هذا الاسم من قولك: شَحذتُ السّيف: إذا بالغتَ في إحداده، فكأنّ الشحاذ هو الملحُّ في المسألة، والمبالغُ في طلب الصّدقة.

الشحّاذ: بمعنى السّائل الملحّ[2]، ممّا شاع حتّى سمّوا الآن شحاثة- بزنة قسّامة[3]- إلاّ أن الواقع في كتب اللغة وفي كلام مَن يعتمد عليه: شحاذة- بذال معجمة[4]- فمن ثمّ اختلفوا فيه؛ فمنهم مَن ذهب إلى أنّه خطأ محض وتحريف سخيف، ومنهم مَن ذهب إلى أنّه لغة فيه، قال في الأساس: «رجل شحَّاثٌ وشحاذ: وهو المُلحّ في المسألة»[5]. وهو مجاز من شَحَذ السكّين ونحوها: إذا سَنّها؛ كقولك: هذا الكلام مشحذة للذهن.

وفي بعض شروح الشافية في قوله يجمع الحروف المهموسة: «سَتَشْحثُكَ خَصَفَه، الشّحث: الإلحاح في المسألة، وفيه يُقال للمُكدي: شحاث»[6].

ومنهم من قال: إنّه من باب الإبدال، وإليه ذهب ابن برّي وقال: «هو من البدل، كما قالوا في (جثا): جذا، وقثمت الشيء وقذمته: إذا أخذت منه بكثرة، وقالوا لما يخرج من الجرح:

---

(1) البيتان في ديوان ابن عُنين: 92 وكشف الطرة: 355.
(2) اللسان (شحذ).
(3) في ط: «قيامة».
(4) في القاموس (شحذ): «والشَّحذ: ... الإلحاحُ في السؤال، وهو شَحّاذٌ مُلِح، ولا تقلْ: شحّاث».
(5) الأساس (شحث).
(6) شرح الشافية للرضي 259/2.

غثيثة وغذيذة»[1].

قلت: ذهب ابنُ جنّي في كتابه «سرّ الصناعة» إلى أنّ الثاء لا تبدل من الذال: «وأمّا قولهم: جَثوت وجَذَوت: إذا قمتَ على أطراف أصابعك، وتَلَعْثَم وتَلَعْذم، وحَثْحاث وحَذْحاذ: بمعنى سريع، فليس أحد الحرفين بدلاً من الآخر، بل هما لغتان»[2]. وهو مخالف لِما قاله ابن برّي في حواشيه، فيكون في الإبدال قولان.

وقوله: **إنّ الفَرْث لا يكون فَرْثاً إلاّ وهو في الكَرِش**[3]. جوابه ظاهر؛ لأنّه باعتبار ما كان عليه؛ كما يسمّى الخمر عصيراً، ومثله كثير مطرد.

• • •

ويقولون: جُبّة خَلَقة، فيوهمون فيه؛ لأنّ العرب ساوت فيه بين نعت المذكر والمؤنث فقالت: مِلْحفة خَلَق، كما قالت: ثوبٌ خلَق.

بفتح الخاء واللاّم، قال في المصباح: «خَلُق الثّوبُ- بالضمّ-: إذا بَلِي، فهو خَلَق- بفتحتين- وجمعه: خُلْقان»[4]، وهذا هو الذي ذكره المصنّف، وأمّا خلِق -كحذِر، بكسر اللاّم- فصفةٌ، وقعت كثيراً صفة[5] للمنازل والأطلال، وإنّما لم يؤنّث لأنّه في الأصل مصدر يلزم حالة واحدة.

وفي شرح أدب الكاتب: «الخَلَق: المبتذل، يقع للواحد والاثنين والجمع [والمذكر][6] والمؤنث بلفظ واحد؛ لأنّه يجري مجرى المصادر، وقد يُثنّى وقد يُجمع فيقال: ثياب أخلاق، وقالوا: ثَوبٌ أَخلاقٌ، فوصفوا بِهِ الواحد كـ:[7] بُرْمَةٌ أَعشَارٌ. وقال الكسائي: أرادوا: نواحيه أَخلاق»[8].

---

(1) حواشي ابن بري: 206، وانظر: الإبدال لابن السكيت: 108.
(2) سرّ الصناعة 190/1.
(3) تمام قول الحريري في الدرّة: «ويقولون لِما يخرج من الكَرِش: الفرْث، فيوهمون فيه؛ لأنّه يسمى فرثا ما دام في الكرش، بدليل قوله تعالى: ﴿بَيْنِ فَرْثٍ وَدَمٍ لَّبَنًا﴾، فإذا لُفظ منها سُمّي السّرجين».
(4) المصباح (خلق).
(5) سقطت من ب، ظ.
(6) ليست في الأصل وجميع النسخ، وهي مثبتة في الاقتضاب.
(7) في ب، ط: «كما قالوا».
(8) الاقتضاب: 12.

وبيّن بعضهم العلّة فيه – أي: في عدم[1] تأنيثه – فقال: كان أصل الكلام: أعطني خلَق جُبّتك، فلمّا أُفرد عن الإضافة بقي على ما كان عليه.

القائل لهذا هو الفرّاء[2]، والعلّة الصحيحة ما قدّمناه.

قال ابن هشام في تذكرته: «ثوب جديد، وثوب خَلَق، لا تلحقهما التاء في المؤنث؛ لأنّ (جديداً) أصله مفعول، فهو كقولهم: كفٌّ خضيب، وكذا (جذيذ) بمعنى (مجذوذة)؛ أي: مقطوعة من منوال الناسج، هذا أصله، وأمّا (الخلق) فمصدر، والمصدر يقع على المذكر والمؤنث بلفظ واحد؛ كـ: رجل عدل، وامرأة عدل. فأمّا قول الفرّاء: إنّما قيل: (خلق) بغير هاءٍ لأنّه كان يُستعمل في الأصل مُضافاً؛ فيُقال: أعطِني خلَق جُبّتك، وخَلَق عمامتكَ، ثمّ استُعمل في الإفراد بغير هاء.. فليس بشيء؛ لأنّه يُقال له: فلِمَ وجَبَ سُقوطُ الهاء منه في الإضافة حتى يُحمل الإفراد عليه؟»[3].

ثمّ أنشد: [الطويل]

كَفَى حَزَناً أَنّي تَطالَلْتُ كي أَرَى ... ذُرَى قُلَّتَيْ دَمْخٍ فَمَا تُرَيَانِ[4]

يقال: تطاوَل: إذا مدّ قامته، وتطالَلَ: إذا مدَّ عنقه، مأخوذ من الطّلل.

وفي الصحّاح: «تطالَّ[5]: إذا مدّ عنقَه ينظرُ إلى شيء يَبْعدُ عنه»[6]. وقال في مادة طول: «تَطَاوَلْتُ مثل تَطالَلتُ»[7]. و«دَمْخ» بدال مهملة وخاء معجمة: اسم جبل[8].

• • •

[ويقولون: ثلاثة شهور وسبعة بحور... إلخ][9] والاختيار أنّ العدد من الثلاثة إلى

(1) في أ: «عدد».
(2) انظر: اللسان والتاج (خلق).
(3) انظر: تهذيب اللغة والتاج (خلق).
(4) البيت لطَهْمان بن عمرو الكلابي كما في الصحاح (طلل) واللسان (دمخ). ونسبه الحريري في الدرة إلى أبي العالية.
(5) في أ: «تطاول».
(6) الصحاح (طلل).
(7) الصّحاح (طول).
(8) في الأصل وأ: «علم رجل». والصّواب المثبت من ب، ط، انظر: اللسان والقاموس (دمخ).
(9) ما بين القوسين زيادة من ب، ط وتمام قول الحريري: «... والاختيار أن يقال: ثلاثة أشهر وسبعة أبحر...

العشرة وُضع للقلّة، فكانت إضافته إلى مثال الجمع القليل.

إضافة العدد من الثلاثة إلى العشرة، إلى جمع القلّة إنْ كان لَهُ جمع قلّة، فإنْ لم يكنْ أُضيف إلى جمعِ الكثرة، وقدّرت فيه (من) التبعيضية عند المصنّف، والتحقيق خلافه لوجوه:

منها: أنّ جمع الكثرة يستعمل فيما دون العشرة حقيقةً، وإنّما ينفرد بالإطلاق على ما فوقها، كما اختاره المحقّقون من النحاة والأصوليين[1].

ومنها: أنّه ينسلخ عنه قيد الكثرة فيعمّ، كما اختارَهُ الرّضي[2]، فلا يقدّر فيه ما ذكر، على أنّ كونَ الإضافة تأتي على معنى (من) التبعيضية، رأيُ السّيرافي، وتابعه الزمخشري في سورة «لقمان»[3]، وفيه كلام طويل في شروح الكشاف، كما بيّناه في كتابنا «عناية القاضي»[4].

ثمّ إنّه ذكر في توجيه قوله تعالى: ﴿وَٱلْمُطَلَّقَٰتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنفُسِهِنَّ ثَلَٰثَةَ قُرُوٓءٍ﴾[البقرة: 228] وإضافة الثلاثة إلى جمع الكثرة؛ بأنّ المعنى فيها: **ليتربّص كلّ واحدة من المطلقات ثلاثة أقراء، فلما أسند إلى جماعتهن ثلاثة، والواجب على كلّ واحدة منهن ثلاثة، أتى بلفظة «قروء» ليدلّ على الكثرة المرادة.**

في الدرّ المصون: «في هذه الآية أربعة أوجه:

أحدها: أنّهُ لمّا جَمَع المطلقاتِ جمعَ القُروء؛ لأنّ كلّ مطلقةٍ تتربّصُ ثلاثة أقراءٍ، فصارت كثيرة بهذا الاعتبار.

والثاني: أنّه من باب الاتساع، ووَضْعِ أحدِ الجمعين موضعَ الآخر.

والثالث: أنّ قروءاً جمعُ قَرْءٍ – بفتح القاف – فلو جاءَ على (أَقْراء) جاء على غير قياس؛ لأنّ (أفعالاً) لا يَطّرِدُ في (فَعْل) بفتح الفاء.

والرابع – وهو مذهب المبرّد –: أنّ التقدير: (ثلاثة من قروء) فَحَذَف (مِنْ)، وأجاز: ثلاثة

والعلّة في هذا الاختيار أن العدد ...».

(1) انظر: شرح المفصّل 25/6 والارتشاف 359/1 والهمع 1664/3.

(2) انظر: شرح الكافية للرضي 191/2.

(3) انظر: الكشاف 501/3 في تفسيره للآية (27) من سورة لقمان: ﴿وَلَوْ أَنَّمَا فِى ٱلْأَرْضِ مِن شَجَرَةٍ أَقْلَٰمٌ وَٱلْبَحْرُ يَمُدُّهُۥ مِنۢ بَعْدِهِۦ سَبْعَةُ أَبْحُرٍ مَّا نَفِدَتْ كَلِمَٰتُ ٱللَّهِ ۗ إِنَّ ٱللَّهَ عَزِيزٌ حَكِيمٌ ﴿٢٧﴾﴾.

(4) انظر: عناية القاضي 142/7

حمير، وثلاثة كلاب؛ أي: مِنْ حمير، ومِنْ كلاب»[1].

وقوله: **اللهمّ**[2]. يستعمل لتقوية الجواب وتأكيده، ووقع في كتاب العلم من البخاري في قول ضِمَام للنبيّ ﷺ: «آللهُ أَرْسَلَكَ إلى النّاس كلّهم؟ فقال: اللّهمّ نَعَمْ»[3]. فقال الشرّاح: (اللهمّ) تُستعمل على ثلاثة أنحاء: الأوّل: النداء المحض؛ وهو الظاهر، الثاني: الإيذان بندرة المستثنى؛ كما تقول: اللهمّ إلاّ أن يكون كذا، الثالث: الدلالة على تيقّن المجيب في الجوابِ المقترن به»[4].

• • •

ويقولون للعليل: معلول، فيخطئون فيه؛ لأنّ المعلول هو الذي سُقي العَلَل: وهو الشرب الثاني، والفعل منه: علَلْته، فأمّا المفعول[5] من العلّة فهو: مُعَلّ، وقد أَعلّه الله.

هـذا هو المعروف في اللغة، لكن ما أنكره وقع في كلام كثير ممّن يوثق به من العلماء؛ كالمحدّثين والعروضيين والأصوليين. وقال في المحكم: «استعمل أبو إسحاق لفظ المعلول في المُتَقَارب من [بُحور][6] العَروض، [واستعمله][7] المتكلّمون، ولستُ منه على ثقة وثلج صدر؛ لأن المعروف إنّما هو: أعلّه الله فهو مُعَلّ، اللهم إلاّ أن يكون هذا على مذهب سيبويه في قولهم: مَجْنون ومَسْلول، من أنّهما جاءا على جَنَنْتُه وسَلَلْتُه[8]، ولم يُستعملا في الكلام؛ لأنهم استغنوا عنهما بأفْعَلْت»[9].

(1) الدرّ المصون 438/2. وانظر مذهب المبرّد في المقتضب 159/2.
(2) قال الحريري: «وهذا الاختيار في إضافة العدد إلى جمع القلّة مطرد في هذا الباب، اللهمّ إلاّ أن يكون المعدود ممّا لم يُبْنَ له جمع قلّة ...».
(3) جزء من حديث طويل في صحيح البخاري، كتاب العلم 35/1.
(4) عمدة القاري في شرح صحيح البخاري 21/2.
(5) في الأصل: «المعلول».
(6) سقط من الأصل.
(7) سقط من الأصل.
(8) انظر: الكتاب 67/4.
(9) المحكم (علّ).

ووقع في كلام المحدّثين أيضاً، فقال ابنُ الصَّلاحِ[1]: «إنّ ذلك منهم[2]، ومن الفقهاء في قولهم - في باب القياس -: العلّة، والمعلول مرذولٌ عند أهل العربية واللغة»[3].

وقال النووي: إنّه لحن. وقال ابن سيد النّاس في سيرته[4]: إنه يُستعمل (معلول) من الإعلال أيضاً، كما يقوله الخليل في العَروض، وقد حكاه ابن القوطيّة، ولم يعرفه ابن سيده.

وفي المصباح المنير: «قد شذّ من أسماء المفعول ألفاظ؛ نحو: أَجَنّه فهو مجنون، وأحمّه فهو محموم، وأزْكمَه فهو مزكوم، وأنبته فهو منبوت[5]، وأسلّه فهو مسلول. وقال ابن فارس: وجهه أنهم يقولونه في ذلك كلّه بغير ألف، فبني مفعول عليه، وإلاّ فلا وجه له. وقال أبو زيد أيضاً: مزكوم ومجنون ومحزون ومكزوز ومقرور؛ لأنّهم يقولون: زُكم وجُنّ وقُرّ. وحكى السرقسطي: أبرزْته بمعنى أظهرته، فهو مبروز، ولا يقال: بَرَزْتُه، وأعلّه الله فَعُلَّ فهو عَليل، وربمّا جاء مَعلول ومَسْقوم قليلاً[6]»[7].

فكلام المصنّف في معلول، من كلّ وجه مدخول.

لم يجئ من المصادر على وزن مفعول إلاّ أسماء قليلة؛ وهي: الميسور والمعسور، بمعنى: اليسر والعسر، وقولهم: ما له مَعْقُول ولا مَجْلود؛ أي: ليس له عقل ولا جَلَد، وقولهم: حلف[8] محلوفاً، وقد ألحق به قوم: المفتون.

وممّا جاء منه أيضاً: المرفوع والموضوع: لضربين من السّير، كما في الإقليد، ومنه أيضاً: مرجوع، ومردود، ومحصول، وقد يجيء بالتاء كـ: مكروهة، ومصدوقة.

وكما جاء المصدر على مفعول ومفعولة، جاء أيضاً على فاعل وفاعلة[9]، ولم يثبت سيبويه

(1) هو أبو عمرو عثمان بن عبد الرحمن الشهرزوري (643 هـ): أحد فضلاء عصره في التفسير والحديث والفقه واللغة، له: «معرفة أنواع علم الحديث» يعرف بمقدمة ابن الصلاح. وفيات الأعيان 321/1، الأعلام 207/4.

(2) العبارة في مقدمة ابن الصّلاح: «ويسمّيه أهل الحديث: المعلول، وذلك منهم ومن الفقهاء».

(3) مقدمة ابن الصّلاح - معرفة الحديث المعلّل - 194.

(4) عنوانها «عيون الأثر في فنون المغازي والشمائل والسّير». ولم أقف على قوله فيها.

(5) قوله: «وأنبته فهو منبوت» ليس في المصباح.

(6) كتاب الأفعال للسّرقسطي 118/4.

(7) قول الفيّومي في المصباح المنير جاء في خاتمة الكتاب: 951.

(8) في الأصل: «خلق».

(9) في أ: «مفعولة».

المصدر على مفعول، وتأوّل قولهم: دَعْهُ إلى ميسوره ومَعْسورِه، وقال: «كأنّه يقول: دعهُ إلى أمر يُوسَرُ فيه أو يُعسَرُ فيه». ويتأوّل المعقول[1] أيضاً، كما قاله الجوهري.

وأمّا تخطئة المصنّف للناس في قولهم: **ما له منفوع** بمعنى منفعة، بأنّ مجيء المصادر على مفعول سَماعي، ولم يسمع هذا، اللهمّ إلاّ أن يدّعى فيه أنّه مؤول، كما قال سيبويه في أمثاله[2].

إلاّ أنه قال في كتاب «الدرّ اللّقيط» لابن مكتوم[3]: قال أبو حيّان في «شرح الدرّ» للرمّاني[4]، في النحو – وهو تأليف رجل يُقال له: الأهوازي[5]، وليس بأبي علي الأهوازي المقرئ[6] –: إنّه لا[7] يقال من (نفع ينفع) اسم مفعول، والقياس النحوي يقتضيه.

وقال ابن مكتوم[8]: قال ابن القطّاع: نفعَكَ نفعاً: أحسن إليك[9]. فصار مثل (ضرب)، فكما يقال في مفعول (ضرب): مضروب[10]، فكذلك يقال في مفعول (نفع)، وما ذكره في شرح الموجز ليس بظاهر. انتهى، وفيه نظر.

• • •

ويقولون للمريض: بهِ سِلّ، ووجه القول أن يقال: بهِ سُلال– بضمّ السين– لأنّ معظم الأدواء جاء على فُعال؛ نحو: الزكام والصُّداع.

هذا مأخوذ من «فقه اللغة» للثعالبي، فإنّه قال في باب الأدواء منه: «أكثر [ما جاء من

---

(1) الكتاب 97/4، وقال: «وكذلك المعقول، كأنّه قال: عُقل له شيءٌ؛ أي: حُبس له لبُّهُ وشُدّد».

(2) قال سيبويه: «وكذلك المرفوع والموضوع، كأنّه يقول: له ما يرفعه وله ما يضعه».

(3) هو أبو محمد أحمد بن عبد القادر بن أحمد بن مكتوم القيسي (749 هـ): مفسّر، فقيه عالم بالتراجم، من كتبه: «الدرّ اللقيط من البحر المحيط» و«التذكرة». البغية 326/1، شذرات الذهب 159/6، الأعلام 153/1.

(4) هو أبو الحسن علي بن عيسى بن علي بن عبد الله (384 هـ): مفسّر، من كبار النحاة له: «معاني الحروف» و«الأسماء والصفات». إنباه الرواة 294/2، سير أعلام النبلاء 541/12، الأعلام 317/4.

(5) لعلّه الحسين بن سعيد الأهوازي: من أهل الكوفة، ذكره صاحب الفهرست، وذكر له من الكتب كتاباً في التفسير وغيره. فهرست ابن النديم: 324.

(6) هو أبو علي الحسن بن علي بن إبراهيم الأهوازي (446 هـ): مقرئ الشام في عصره، ومن المشتغلين بالحديث، له: «شرح البيان في عقود الايمان»، وموجز في القراءات. سير أعلام النبلاء 447/13، شذرات الذهب 274/3، الأعلام 245/2.

(7) سقطت من أ.

(8) في ب: «ابن أمّ مكتوم».

(9) الأفعال لابن القطاع 240/4.

(10) العبارة في ب، ط: «فصار (نفع) مثل (ضرب)، في ضرب ومضروب».

أسمـاء][1] الأدواء على فُعـال؛ كالهُلاس والسُّلال»[2]. إلاّ أنّـه قـال بعد فصولٍ منه: [والسِّلُّ أنْ ينتقصَ لَحـمُ الإنسان بعد سُعالٍ ومَرضٍ][3]، ثمّ قال: «إنّ الإنسان إذا انتهى إلى ضنىً وذُبـولٍ، فهو السِّل والسُّلال والدِّقُّ والإجل»[4] بكسر الهمزة: وهو وجع الفتق؛ كالسّل والدّق، وكذا أفاده ابن دريد[5].

فقد علمت أنّ أسماء الأمراض كما تجيء على (فُعال) بالضمّ، تجيء على (فِعل) بالكسر، وإن كان الأوّل أكثر من الثاني، فإنّ لفظ السّل مما أثبته أهل اللغة وشاع في الاستعمال، وجاء به السّماع أيضاً؛ كقول عُروة بن حِزام[6] -كما أنشده ابن قتيبة-: [الطويل]

بِـيَ الـسِّـلُّ أو داءُ الـهُـيَـام أَصابني وإيّـاكَ عنّـي، لا يـكُـنْ بـكَ مـا بيَـا[7]

وقال رؤبة: [مشطور السريع]

كـأنّ بـي سِـلاً ومـا بـي ظَـبْـظَـابْ[8]

وقال جِران العَوْد[9]: [البسيط]

تَشْفي مـن السِّلّ والـبِرسَـامِ ريقَتُها سُقماً لمن أَسْقَمتْ داءً عَقابيلُ[10]

---

(1) زيادة من ب، ط.

(2) فقه اللغة: 159.

(3) فقه اللغة: 164.

(4) عبارة فقه اللغة: 167 في حديثه عن الحمّى: «فإذا دامت ولم تقلع ... وانتهى الإنسان منها إلى ضنى وذبول فهي دِقّ».

(5) انظر: جمهرة اللغة (سلّ).

(6) هو عروة بن حِزام بن مهاجر العذري (نحو 30 هـ): شاعر إسلامي، من المتيّمين الذين قتلهم الهوى، له ديوان شعر مطبوع. الشعر والشعراء 622/2، الخزانة 215/3، الأعلام 226/4.

(7) البيت لعروة بن حزام في: ديوانه: 53 والشعر والشعراء 622/2 ولحن العوام: 277 وحواشي ابن بري: 209 واللسان (سلل) وتصحيح التصحيف: 316.

(8) الرجز في ديوان رؤبة: 5، وفيه: «وما من ظبظاب»، وانظر تهذيب اللغة (ظب)، وحواشي ابن بري: 201 واللسان (سلل).

(9) هو عامر بن الحارث النّميري، ولُقّب بجِرَان العَوْد لبيتٍ قاله، لم تُعرف سنة وفاته، له ديوان شعر مطبوع. الشعر والشعراء 718/2، الأعلام 250/3.

(10) في ب، ط: «رشفاً» بدل «سقماً». والبيت في ديوان جران العود: 38 وحواشي ابن بري: 210 وكشف الطرّة: 275.

وقال أيضاً: [الطويل]

بِـبَـرِّيّـةٍ لا يشتكي الـسِّـلَّ أهـلُـهـا بِها العيشُ مثلُ السّـابـريِّ رقـيـقُ[1]

وقال سيبويه في الكتاب: «إذا قالوا: جُنَّ وسُلَّ، فإنّما يقولون: جُعل فيه الجُنونُ والسِّلُّ»[2].

قال المحشّي: «فأثبت لفظة السِّلّ»[3]. وإنّما قال: «أثبتها» لجعل ما يقوله بمنزلة ما يرويه، كما في عُرف أمثاله[4]، فتدبر.

• • •

ويقولون: حَلا الشيء في صدري وبعيني، فيخطئون فيه؛ لأنّ العرب تقول: حَلا في فمي، وحَلِي في عيني، وليس الثاني من نوع الأوّل، بل من الحَلْي الملبوس، فكان المعنى: حَسُنَ في عيني كحُسن الحَلي الملبوس.

إلى آخر ما فصّله، وحاصله أنهم لايفرّقون بين: حَلاَ في فمي، وحلي في صدري وبعيني، في اللفظ، مع أنّ الأول كـ: دَعَا يدعو، والثاني كـ: رضي يرضى، فلفظهما مختلف كأصل اشتقاقهما؛ لأنّ الأوّل واوي، والثاني يائيّ. وفي المحكم: «حَلِي بفمي[5] وعيني يَحْلَى، وحَلاَ يحلو حلاوة وحُلواناً[6]، وفصل بعضهم بينهما فقال: حَلا الشيء في فمي، وحَلِيَ بعيني، إلاّ أنّهم قالوا: هو حُلْوٌ في المعنَيَيْنِ. وقال قوم من أهل اللّغة: ليس (حَلِيَ) من (حَلاَ) في شيء، وهذه لغة على حِدَتِها، كأنّها مُشتقّةٌ من الحَلْي المَلْبوسِ؛ لأنّه حَسُن في عينك لحُسْنِ الحَلْيِ[7]، وليس بقَويّ ولا مَرْضيّ»[8].

وإذا عرفت هذا ففي كلامه أمور:

---

(1) البيت في ديوان جران العَود: 53 وفيه: «السَّير» بدل «السّلّ»، وحينئذٍ لا شاهد فيه، وانظر: حواشي ابن بري: 211 وكشف الطرّة: 275، ونسبه في اللسان (سلل) لابن أحمر. والسّابري: ثوب رقيق. القاموس (سبر).

(2) الكتاب 67/4.

(3) حواشي ابن بري: 209.

(4) العبارة في ب، ط: «كما عُرف في أمثاله».

(5) كذا في الأصل وجميع النسخ، وفي المحكم «بقلبي».

(6) سقطت من ب.

(7) العبارة في ب: «لحُسنة في العين كحُسْنِ الحلْي».

(8) المحكم (حلو).

الأوّل: أنّ التفرقة بينهما رواية عن الأصمعي[1]، ومن النّاس من سوّى بينهما وجعلهما كـ: دعا يدعو، كما في الصّحاح وغيره[2].

والثاني: قوله: إن الثاني يائيّ[3]، ليس بمسلّم لثبوت خلافه. قال ابن برّي: «حَلا في فمي، وحَلي بعيني، مأخوذان من الحلاوة، وإنّما غُيّر بناؤهما للفرق بينهما»[4].

وما ذكره من أنّه لا يقال: (حالٍ) بمعنى (حُلْو)[5]، ممّا غفل عنه بعضهم، فاستعمله في شعره، وبنى عليه التورية؛ كابن حِجّة[6] وأضرابه[7].

• • •

ويقولون في جمع مرآة: مرايا، فيوهمون فيه، والصواب أن يقال: مَرَاءٍ- على وزن مَراَعٍ- وأمّا مرايا فهو جمع ناقة مَرِيّ، وهي التي تدرّ إذا مُرِي ضرعها.

أي: مُسح ثديها وأَمِرّت عليه اليد، كما يفعل ذلك في حالة الحلب، وما ذكره غير صحيح رواية ودراية، قال ابن برّي: «حكى ثعلب في الفصيح أنّه يقال: هذه ثلاث مَرَاءٍ، فإذا كثُرت فهي المرايا، وذكر ذلك جماعة من أهل اللغة؛ كابن السكّيت وابن قتيبة»[8]. وكفى بذلك سنداً، إلاّ أن قول ثعلب أن (مراء) للقلّة ووزنه مفاعل، لم يظهر لي وجهه، والدّاعي للمصنّف فيما قاله، أنّ مفاعل ونحوه قد تفتح فيه الهمزة العارضة، فتنقلب الياء الأخيرة ألفاً، وتقع الهمزة مفتوحة بين ألفين، وهي تشبه الألف مخرجاً، فيشبه ما توالى فيه ثلاثة أمثال، فتبدل ياء. وهذا قياسي في الهمزة العارضة، وأما الأصلية فلا يجري فيها ذلك على المشهور، إلاّ أنه قال في التسهيل: «وقد تعامل الأصلية معاملة العارضة»[9].

---

(1) انظر اللسان (حلا).
(2) انظر: الصحاح والمصباح واللسان (حَلا)، وإصلاح المنطق: 213.
(3) العبارة في ب: «وليس الثاني من نوع الأوّل».
(4) حواشي ابن برّي: 211.
(5) قال الحريري في الدرة: «ولا يجوز أن يقال: حالٍ؛ لأنّ الحاليَ هو الذي عليه الحلْيُ، وهو ضد العاطل».
(6) هو أبو بكر بن علي بن عبد الله المعروف بابن حِجَّة الحَمَوي (837 هـ): إمام أهل الأدب في عصره، وكان شاعراً جيّد الإنشاء، له: «ثمرات الأوراق» و«كشف اللثام عن وجه التورية والاستخدام». الأعلام 67/2.
(7) في ب، ط: «وأمثاله».
(8) حواشي ابن بري: 212. والذي في أدب الكاتب: 105: «شوالمرآة جمعها مراء». ولم يذكر «المرايا»، وكذا في إصلاح المنطق: 147، وإنّما ورد في الصحاح واللسان (رأي).
(9) التسهيل: 301، وانظر: الارتشاف 129/1.

قال شراحه: وذلك كقولهم في جمع مرآة: مرايا، ومرآة: مفعلة من الرؤية، وقالوا في جمعها: (مرائي)، وهو القياس، و(مرايا)؛ معاملةً للهمزة الأصلية معاملة العارضة. فقد عرفت صحّة (مرايا) نقلاً وعقلاً وسماعاً وقياساً، لمن جُليت مرآة بصيرته[1]!

وما أنشده المصنّف من الشعر الذي فيه: **[مجزوء الرمل]**

فَهَبِ اللّحْيَةَ غطّتْ ... مِنْهُ خدّاً كالمرايا[2]

لا وهم فيه كما توهم، وتشبيه الخدّ بالمرآة مطبوع مشهور. ومن أحسن ما سمعته لبعض المغاربة قوله[3]: [السريع]

قالوا الْتَحى وانكسَفَتْ شمسُهُ ... وما دَرَوْا عذرَ عذارَيْهِ
مرآةُ خدّيهِ بلاها الصّبا ... فبانَ فيها فَيْءُ صُدغَيْهِ[4]

• • •

ويقولون لفم المزادة: عَزَلة، وهي في كلام العرب: عزلاء، وجمعها: عَزَالي.

هذا ممّا لاشبهة فيه، إلاّ أن أحداً لم يقله سواه، فلذا قصد[5] إظهار سعة علمه.

قال العلامة الزمخشري: «كأنها في الأصل صفة[6] (مسكبة)، وهي تأنيث الأعزل، شبهت بالذنب الأعزل: وهو المائل في شقّ؛ كما قال امرؤ القيس: [الطويل]

.... بضافٍ فُوَيْقَ الأَرْضِ لَيْسَ بأَعْزَلِ[7]

والجمع عَزَالِي وعَزَالَى– بكسر اللاّم وفتحها– وبهِ تُشبّه مخارجُ الوذْق من السّحب،

---

(1) قوله: «لمن جليت مرآة بصيرته» سقط من ب، ط.
(2) لم يُنسب البيتان في الدرة لقائل، وكذا في كشف الطرّة: 413.
(3) البيتان بلا نسبة في كشف الطرّة: 413.
(4) في ب، ط: «فيها ظلّ».
(5) في ب: «فكأنه أراد».
(6) سقطت من أ.
(7) عجز بيت لامرئ القيس من معلقته، صدره في ديوانه: 23:
وأنتَ إذا استَدْبَرْتَهُ سَدَّ فَرجَهُ
وانظر: الأساس واللسان (عزل).

فيستعار لها؛ كما في قول بعض الأعراب: [الوافر]

وأَسقاها فَرَوَّاها بِوَدْقٍ مخارجُهُ كَأَفْواهِ المَزَادِ»[1]

جاء هذا في تفسير العزالي، ومنه عُلم معنى الشعر الذي أنشده المصنف.

ثمّ قال: **فأمّا قول الأعرابي في خبر الاستسقاء:** [المتقارب]

دقاقُ العزائل جَمُّ البُعاقِ أغاث بهِ الله عُليا مُضَرْ[2]

الخبر المذكور هو ما رواه البيهقي في أعلام النبوّة[3]، عن هشام بن عروة[4] عن أبيه عن عائشة رضي الله عنها قالت: «جاء أعرابي إلى النبي ﷺ، فقال يشكو القحط: أتيناك يا رسول الله ولم يبق لنا جملٌ يئط[5]، ولا صبيّ يصيح. ثمّ أنشد: [الطويل]

أتيناكَ والعَذراءُ تَدْمى لثاتها وقد شُغلت أمُّ الصَّبيّ عن الطّفلِ

في أبيات أخر معه، فقام [عليه الصلاة والسّلام][6] يجُرُّ رداءَهُ حتى رقي المنبر، فحمد الله تعالى وأثنى عليه، ثمّ رفع نحو السّماء يديه فقال: اللهمّ اسقنا غيثاً مغيثاً[7] مَريئاً، مَرِيْعاً[8] سحّاً سجالاً، غَدَقاً طبقاً، ديماً درراً، عاجلاً غير رائثٍ، نافعاً غير ضارّ، تُنبت به الزّرع، وتملأ به الضّرع، وتُحيي به الأرض بعد موتها. [قالت عائشة][9]: فوالله ما ردّ رسول الله ﷺ يديه نحو نحره حتى ألقت السّماء بأَرْوَاقِها، وجاء أهلُ البطنان يصيحون إليه: يارسول الله، الغَرقَ الغرَقَ! فأومأ بِطَرْفِه إلى السّماءِ، وضحكَ حتّى بدتْ نواجذُهُ، ثمّ قال: اللهمّ حوالَينا ولا علَينا. فانجاب السّحاب عن المدينة حتّى أحدق بها كالإكليل، ثمّ قام رجل من كنانة فأنشده: [المتقارب]

---

(1) شرح مقامات الزمخشري: 102، والبيت المذكور بلا نسبة في كشف الطرّة: 330.

(2) البيت بلا نسبة في النهاية 231/3 واللسان (عزل).

(3) كذا في الأصل وجميع النسخ، والصواب «دلائل النبوّة»، انظر الخبر في 141/6.

(4) هو أبو المنذر هشام بن عروة بن الزبير بن العوام القرشي الأسدي (146 هـ): تابعي من أئمة الحديث، له نحو (400) حديث. وفيات الأعيان 80/6، سير أعلام النبلاء 277/6، الأعلام 87/8.

(5) أطّ الرّحلُ يئطُ أطيطاً: صوَّت، والإبلُ: أنّت تعباً أو حنيناً. القاموس (أطط).

(6) زيادة من ب.

(7) سقطت من ب.

(8) في أ: «سريعاً».

(9) زيادة من ب، ط.

لَـكَ الـحـمـدُ والـحـمـدُ مـمّـن شَـكَـرْ　　سُـقِـيـنـا بـوجـهِ الـنـبـيّ الـمَـطَـرْ
دَعَــــا الله خــالــقَــهُ دَعــــوةً　　إلـيــه وأشــخــصَ مـنـهُ الـبَـصَـرْ
فـمـا كــــانَ إلاَّ كـمـا سـاعـة　　وأســــرع حـتّـى رأيـنـا الــدِّرَرْ
دفـــاق الـعـزائـل جـــمُّ الـبُـعـاقِ　　أغـــاثَ بـــهِ اللهُ عُـلْـيـا مُـضَـرْ
بــه يـسّـر الله صــوب الـغـمـام　　فـهـذا الـعـيـان كــذاك الأَثَـــرْ
فـمـنْ يـشـكـرِ اللهَ يَـلْـقَ الـمزيـدَ　　ومَــــنْ يـكـفُـرِ اللهَ يـلـقَ الـغِـيَـرْ

فقال له رسول الله ﷺ: اجلس، فإنْ يكُ شاعرٌ أحسنَ فقد أحسَنْتَ»[1].

وفي النهاية لابن الأثير: «العَزَائلُ أصله: العَزالي، مثل الشّائك والشّاكي، والعزالي: جمع عزلاء؛ وهو فم المزادة الأسْفَل، فشبَّهَ اتّساع المطرِ واندفاقَه[2] بالذي يخرج من فَم المزادة، ومنه الحديث: فأرسَلتِ السَّماءُ عَزَالِيْها»[3]. و«البُعاق» كـ: غُراب، بموحدة وعين مهملة وألف وقاف: المطر واندفاعه، و«الجمّ»: الكثير. و«مضر»: قريش معروفة[4]. و«عُليا» بالضمّ والقصر: أعلاها.

ويقولون: جاء القوم بأجمعهم؛ لتوهمهم أنّه (أجمع) الذي يؤكَّدُ به في قولهم: هو لك أَجمعُ، والاختيار أن يقال: جاء القوم بأجمُعهم –بضمّ الميم– لأنّه مجموع جمْع، فكان على أفعل، كما يقال: فَرْخ وأفرُخ، ويدلّ على ذلك إضافته إلى الضمير، وإدخال حرف الجار عليه.

ما منعهُ جوّزه النّحاة واللغويون، وجرى به الاستعمال، وعلى الأصحّ فهو (أجمع) المؤكدة، زِيدتْ فيها الباءُ، لا لفظ آخر، كما قال الرضي: «قد يضاف (أجمع) إضافة ظاهرة فيؤكّد به، لكن بباء زائدة؛ نحو: جاءني القوم بأجمعهم»[5]. فقول ابن برّي: «حكى ابن السكّيت في باب

(1) دلائل النبوّة، كتاب استسقاء النبي ﷺ 141/6.
(2) في ب، ط: «واندفاعه».
(3) النهاية 231/3.
(4) سقطت من ب.
(5) شرح الكافية للرضي 330/1.

ما يضمّ ويفتح بمعنى: جاء القوم بأجْمَعهم وأجمُعِهم[1]، وكذا حكاه الجوهري وغيره[2]، وقال أبو علي: ليست (أجمع) هنا هي التي يؤكّد بها، وإنّما هي لفظ آخر بمعنى الجماعة، ويدلّك على أنّه ليس هو (أجمع) الذي للتأكيد، إضافته للضمير»[3]. وهذا بعينه ما قاله المصنّف.

ومنشأ الاختلاف فيه: أنّه لمّا امتنع صرفه ذهب بعضهم إلى أنّه للوزن والتعريف، وتعريفه بنيّة الإضافة، وقيل: هو نوع آخر[4] من التعريف مستقل، فمن أجاز إضافته بناه على الأوّل، ومن منعه بناه على الثاني؛ لأنّه كالعلم فلا يضاف.

وأمّا كونه لا يدخله الجار؛ لأنّ دخوله يخرجه عن التبعية، ولايخفى ضعفه، وقد اضمحلّ هذا كلّه بالسّماع، وأن الباء تُزاد في بعض ألفاظ التوكيد؛ كما في نحو: جاءني زيد بنفسه وبعينه[5].

وقول ابن هشام: «لو كان توكيداً، لكانت الباء فيه زائدة مثلها في قوله»: [الكامل]

هــذا لـجـدّكـم الـصَّـغَـارُ بَـعـيْـنِـه ....[6]

لكان يصحّ إسقاطها)[7]. فراراً ممّا ذكرناه، وفيه نظر.

وعلى ذكر قوله: «بعينه»، يحسن أن نورد هنا ما تظرّف به بعضهم حيث قال:

[مجزوء الرجز]

بــدا وقَــدْ كــان اختـفـى وخــافَ مِــنْ مــراقــبِــهْ

---

(1) انظر: إصلاح المنطق: 132.

(2) انظر: الصحاح (جمع) والارتشاف 608/2.

(3) حواشي ابن بري: 213 – 214.

(4) سقطت من أ.

(5) انظر: شرح الكافية للرضي 330/1.

(6) صدر بيت اختُلف في قائله، عجزه:

.... لا أمُّ لـي إن كـان ذاك ولا أبُ

نُسب في الكتاب 2/ 292 لرجل من بني مَذْحج، ونسبه أبو رياش لهمّام بن مرة، ونسبه الحاتمي إلى ابن أحمر، انظر: المقاصد النحوية 339/2 وشرح التصريح 241/1 وشرح شواهد المغني 921/2. وهو بلا نسبة في: شرح المفصّل لابن يعيش 110/2 والمغني 773.

(7) المغني: 773.

فـقـلـتُ: هـذا قـاتـلـي بـعَـيْـنِـهِ وحـاجـبِـهْ[1]

• • •

ويقولون لمن انقطعت حجته: مُقطَع- بفتح الطاء- والصواب أن يُقال بكسرها؛ لأنّ العرب تقول[2] للمحجوج المنقطع من القول: أقطع الرجل فهو مُقطع.

هذا بناءً منه على أنّ (أقطع) بهذا المعنى لا يكون إلاّ لازماً، ولهذا اقتصر عليه الجوهري[3]. وفي القاموس: «قَطَعَهُ بالحُجّةِ: بَكّتَهُ، كأَقْطَعَهُ»[4]. فعلى هذا يصحّ فيه الفتح.

ويقولون: كلّمتُ فلاناً فاختلط؛ أي: اختلّ رأيه وثار غضبه، فيحرفون فيه؛ لأنّ وجه القول: فاحتلط- بالحاء المغفلة- لاشتقاقه من الاحتلاط: وهو الغضب.

الاحتِلاطُ- بالمهملة-: الغضب، وبالمعجمة: يقال في اختلال العقل[5]، والغضبان لشدّة غَضَبِه ربّما عَرض له ذلك أو ما يشبهه، فيجوز أن يكنى به عنه، أو يتجوز فيه، مع أنّ صاحب القاموس ذكره وأثبته أيضاً[6]. فاندفعت الأغلاط، وبان الاختلاط من الاحتلاط.

ثمّ [إن المصنّف][7] أورد المثل؛ وهو: «أوّل العِيّ الاحتلاط، وأسوأ القول الإفراط»[8]. ورواه[9] في الأساس: «أوّل العِيّ الاحْتِلاطُ، وأوسع الرأي الاحتياط»[10]. وأوّل مَنْ قَالَهُ عَلْقَمةُ بن عُلاثَة[11]، وإنّما كان أوّل العيّ؛ لأنّ من اشتدَّ غضبهُ لا يقدر على إلزام خصمه غالباً؛ لشدّةِ تهوّره، كما لا يخفى.

---

(1) البيتان بلا نسبة في كشف الطرة: 124.

(2) سقطت من أ.

(3) في الصّحاح (قطع): «وأَقْطَعَ الرّجل، إذا انقطعت حجّته، وبكّتوه بالحقّ فلم يُجب، فهو مُقْطِعٌ».

(4) القاموس (قطع).

(5) انظر: الصّحاح (حلط) و(خلط).

(6) انظر: القاموس (حلط) و(خلط).

(7) زيادة من ب، ط.

(8) المثل في جمهرة الأمثال 18/1 ومجمع الأمثال 52/1 وفيه: «الاختْلاط» بالخاء المعجمة، وقال: «يقال: اختلط، إذا غضب؛ يعني: إذا غضب المخاطَبُ، دلَّ على أنّه عيٌّ عن الجواب».

(9) في ب «وهو».

(10) الأساس (حلط). وفيه: «... وأوسط الرأي الاحتياط».

(11) هو عَلْقَمة بن عُلاثَة بن عوف، الكلابي، العامري (نحو20هـ): من الصّحابة، والٍ من فرسان العرب وأجوادهم. الإصابة 553/4، الخزانة 183/1، الأعلام 248/4.

• • •

ويقولون في الكناية عن العربي والعجمي: الأسود والأبيض، والعرب تقول فيهما: الأسود والأحمر؛ تعني: العرب والعجم.

لغلَبة ذلك اللّون فيهما، وقال ابن برّي: «ذكر الهروي أنّ بعض الناس روى الحديث بلفظ: *بُعِثتُ إلى الأسودِ والأبيض*[1]»[2]. وحينئذ فلا خطأ فيما اشتهر على الألسنة، بعد وروده في كلام أفصح الفصحاء[3] خصوصاً.

والمراد بالأحمر: الأبيض، كما صرّح به، على أنّه لو قيل على هذا أنّه كناية عن جميع الناس كالعرب والعجم[4]، لكان أحسن وأجمل[5].

وأمّا قولهم: «الحُسنُ أَحمرُ»[6]، فمعناه أنّه لا يُكْتَسب ما فيه الجمال إلاّ بمشقّة يحمارّ منها الوجه، كما قالوا للسنة المجدبة: السّنة الحمراء، وكنوا عن الأمر المستصعب بالموت الأحمر.

قيل: المرادُ بقولهم: «الحُسْنُ أحمرُ» أنّ المرأةَ إذا تقنّعتْ أو لبست أَحمرَ زاد حُسنها؛ كما قال الشاعر: [مجزوء الكامل]

وإذا أَتَـــيْـــتِ تـقـنَّـعي بـالـحُـمْـرِ إنَّ الـحُـسْـنَ أَحـمَـرْ[7]

وقيل: معناه أنّ الحُسنَ تُتحمّل الشّدائد له، كما يُقال: «موت أحمر» وإن لم يجرِ فيه دم،

---

(1) جزء من حديث ورد في معجم الطبراني 239/8 برواية مشابهة، وفيه: « ... وبُعثتُ إلى كلّ أبيضَ وأسودَ» أمّا في مسند ابن حنبل 250/1 وصحيح مسلم، كتاب المساجد 371/1 فالرّواية فيهما: «وبُعثت إلى كلّ أحمر وأسود» وفي النّهاية 437/1: «بعثت إلى الأحمر والأسود».

(2) حواشي ابن بري: 214 .

(3) في أ، ب، ط: «النّاس»

(4) قوله: «كالعرب والعجم» سقط من ب.

(5) في أ، ب، ط: «أكمل».

(6) مَثَل ورد في جمهرة الأمثال 366/1 ومجمع الأمثال 199/1.

(7) البيت لبشّار بن برد، وروايته مع ماقبله في ملحقات ديوانه: 61:

وخُـــذي مـــلابـــسَ زيـنـة ومُـصَـبَّـغَـات هُـنَّ أَنْـــوَرْ
وإذا دخـلـنـا فَـادخُـلـي في الـحُـمْـرِ إنّ الـحُـسْـنَ أَحـمـرْ

وبلا نسبة في: قراضة الذهب: 78 واللسان (حمر).

ومنه ما في الحديث: «كنّا إذا احْمَرَّ البأسُ اتّقينا برسولِ الله ﷺ»[1]؛ أي: اشتدّ البأس[2]، كما وقع في رواية أخرى.

ومعنى المثَل: مَنْ طلَب الجمالَ تحمّل المشقّة، وقيل: أُريد بالأحمر: الأبيض، والعربُ تسمّي الموالي من الفرس والرّوم: الحمر؛ لِغَلَبةِ البياضِ عليهم. وقد ضُعّف الوجه الأوّل بأنّه خلاف الظاهر.

ما ذكرهُ، شعرٌ لبشّار[3] لا يُستشهد به، مع أنّ ابن رشيق قال: إنّه محتمل المعاني المذكورة أيضاً[4].

وأمّا قولهم للسّنة المجدبة: حمراء، فليس كما ذكره؛ فإنّه قيل: إنّ من علامات الجَدْبِ عندهم[5] أن تعرض في الغداة والعشيّ من الشتاء[6]، حُمرةٌ من غير سحاب؛ كما قال في العراقيات: [الطويل]

وإنْ كـانَ يـومٌ عـاد في المَحْلِ أُفْـقُـهُ   يَـمُـجُّ نَجيعاً وَهْـوَ في حُـلَـلٍ حُـمْـرِ[7]

وقال المعرّي: [البسيط]

الـقـاتِـلُ الـمَـحْـلَ إذْ تبدو السَّماءُ لَنا   كَأنَّها من نَجِيعِ الـجَـدْبِ في أُزُرِ[8]

• • •

ويقولون للمعّرس: قد بنى بأهله، ووجه الكلام: بنى على أهله، والأصل فيه: أن الرجل

---

(1) الحديث في مسند أحمد برقم (1347)، وإسناده صحيح ورجاله ثقات، والنسائي برقم (8639)، والنهاية 438/1، وفي تفسيره قال: «أي: اشتدّت الحرب»، وفي 89/1 ورد برواية أخرى: «كنّا إذا اشتدّ البأس».

(2) في ب، ط: «الحرب».

(3) استشهد الحريري ببيت شعر لم ينسبه لقائل؛ وهو:

هـجَـانٌ عليها حـمـرةٌ في بياضِها   تـروقُ به العيَنَين والحُسْنُ أَحمرُ

وقائله بشار كما في ديوانه 260/3. وقول الشارح: «وما ذكره شعر لبشّار لا يُستشهد به» غريبٌ منه؛ لأنّه هو نفسه استشهد بشعره –البيت السّابق: وإذا أتيتِ تقنّعي ...– أو لعلّه ليس لبشّار.

(4) انظر: قراضة الذهب:78.

(5) في ب، ط: «عند العرب».

(6) في ب، ط: «بالسّماء».

(7) البيت للأبيوردي في ديوانه 351/1 وفيه: «غادر المَحْلُ»، وانظر: شروح سقط الزند 137/1.

(8) البيت في ديوان سقط الزند: 108 وشروحه 136/1.

إذا أراد أن يدخلَ على عِرسه بنى عليها قُبّة، فقيل لكلّ من أعرس: بانٍ.

ما أنكره ممّا لا شبهة في صحّته؛ فإنّه بمعنى: دخل بها، فيتعدّى تعديته لتضمّنه معناه، وقال ابن برّي: «بنى بأهله، غير منكر؛ لأنّ (بنى بها) بمعنى (دخل بها)[1]، وقال ابن قتيبة: يقال لكلّ داخل بأهله: بانٍ[2]، و(الباء) و(على) قد يتعاقبان على معنى واحد[3]؛ نحو: أفاض بالقداح وعليها»[4].

وفي الأساس –وتبعه صاحب القاموس[5]–: «بنى على أهله وبها: زفّها إليه، كـ: ابْتنى»[6]. وقد تداوله الفصحاء من غير إنكار؛ كما قال أبو تمام[7]: [البسيط]

لم تَطْلُعِ الشَّمس فيهِ يَـوْمَ ذاكَ على   بـانٍ بـأَهـلٍ ولـم تَـغْـرُبْ على عَـزَبِ[8]

جلس على بابِه، والصّواب أن يُقال: جلس ببابِه.

هذا أيضاً ليس بشيء؛ فإن [الباء مثل حرف][9] الاستعلاء فيه؛ كقولهم: مررتُ على فلان، [ومررتُ بفلان][10]، وأمّا توهّم خلافه فلا يخطر ببال عاقل.

وكذا قولهم: **خرج عليه خُرّاج.** أي: على بدنه[11]، مما لا يشك في صحته؛ لتحقق الاستعلاء فيه.

• • •

(1) في ب: «عليها».
(2) انظر: أدب الكاتب: 63.
(3) انظر: الأزهية: 277 والجنى الداني: 478 والمغني: 192.
(4) حواشي ابن برّي:215.
(5) العبارة في ب: «وتبعه في القاموس بقوله».
(6) القاموس (بنى)، وفي الأساس(بني): «ومن المجاز: بَنَى على أهله: دخل عليها.. وقالوا: بنى بأهلِه، كقولهم: أعْرسَ بها، واستَبْنَى فلانٌ وابْتَنَى: إذا أَعْرَسَ».
(7) البيت في ديوان أبي تمام 99/1، من قصيدته البائية المشهورة بمطلعها:

السّيفُ أصـدقُ إنبـاءً مـن الكتبِ   في حـدّه الحدُّ بين الجدّ واللّعبِ

(8) «يوم» سقطت من أ.
(9) سقط من الأصل وأ.
(10) سقط من الأصل وأ.
(11) قوله: «أي على بدنه» ليس في ب.

ويقولون: رميت بالقوس، والصّواب أن يُقال: رميت عن القوس، أو على القوس.

في شرح أدب الكاتب لابن السّيد: «قال بعضهم: لا يجوز: (رميت بالقوس)، والصّواب: عن القوس؛ كما قال الطفيل[1]: [الطويل]

رَمَتْ عن قِسِيِّ الماسِخيِّ رِجالُنَا ....[2]

وإنّما أنكره لأنّه توهّمه بمنزلة رميت بالشيء: إذا ألقيته عن يدك، وليس كذلك؛ لأنّ المعنى: رميت السّهم بالقوس»[3].

فالباء للآلة، أو بمعنى (عن)[4]؛ كما في قوله: [الطويل]

فإنْ تسألوني بالنّساءِ فإنّني بَصيرٌ بأَدْواءِ النّساءِ طَبيبُ[5]

وفي شرح اللّباب: «يجوز: (رميت بالقوس)؛ نظراً إلى أنّ القوسَ آلة الرمي المستعان بها فيه، و(رميت على القوس)؛ بالنظر إلى أنّ يدَ الرّامي اعتمدت على القوس في الرمي[6]، و(رميت عن القوس)؛ بالنظر إلى أنّ الرّمي تجاوزها»[7]. وحكى الفرّاء: رميت عن القوس وبها.

وتوهّم أنّ القوسَ مرميّة على الثاني كما مرّ، ليس بشيء، وتحقيق هذا ما في الكشاف

---

(1) هو طفيل بن عوف بن كعب الغنوي، من قيس عيلان (نحو 13 ق.هـ): شاعر جاهليّ فحل، من أوصف العرب للخيل، له ديوان شعر مطبوع. الشعر والشعراء 453/1، الخزانة 46/9، الأعلام 228/3.

(2) صدر بيت لطفيل، عجزه في ديوانه 44:

.... بأَجْوَدَ ما يُبْتَاعُ مِنْ نَبْلِ يَثْرِب

وانظر: الاختيارين: 36 والخصائص 307/2 والاقتضاب: 245. والماسخيّ: رجل نُسبتَ إليه القسِيّ.

(3) الاقتضاب: 245.

(4) انظر: الأزهية: 284 والجنى الداني: 41.

(5) البيت لعلقمة بن عبدة، وهو في ديوانه: 35 وأدب الكاتب: 508 والأزهية: 284 والاقتضاب: 244 و433 ورصف المباني: 144 والجنى الداني: 41 والمقاصد النحوية 16/3 والدرّ 14/2.

(6) من قوله: «ورميت على القوس ..» إلى هنا سقط من أ.

(7) في شرح اللباب للشيرازي 642/2: «(عن) للبعد والمجاوزة ...نحو: رميت عن القوس؛ أي: بعد السهم عن القوس بسبب الرمي». ولم يشر إلى جواز: رميت بالقوس، ورميت على القوس. وفي إصلاح المنطق: 310: «تقول: رميت عن القوس، ورميت عليها، ولا تقل: رميت بها».

في سورة الأعراف، في تفسير قوله تعالى[1]: ﴿ثُمَّ لَآتِيَنَّهُم مِّنۢ بَيۡنِ أَيۡدِيهِمۡ وَمِنۡ خَلۡفِهِمۡ﴾[الأعراف: 17] (الآية)، من أن «المفعول فيه تعدّى إليه الفعل تعديته إلى المفعول به، فكلّما اختلفت حروف التعدية في ذاك، اختلفت في هذا، وكانت لغة تؤخذ ولا يُقاس عليها، وإنّما يفتّش عن صحة موقعها فقط، فلمّا سمعناهم يقولون: جلس عن يمينه، وعلى يمينه[2]، وعن شماله، وعلى شماله، قلنا: معنى (على يمينه) أنّه تمكّنَ مِن جهة اليمين تمكنَ المستعلي من المستعلَى عليه، ومعنى (عن يمينه) أنّه جلس متجافياً عن صاحب اليمين، منحرفاً عنه غير ملاصق له، ثمّ كثُر حتّى استعمل في المتجافي وغيره، كما ذكرنا في (تعالَ). ونحوه من المفعول به قولهم[3]: رميت عن القوس، وعلى القوس، ومن القوس؛ لأنّ السّهم يبعد عنها ويستعليها إذا وضع على كبدها للرمي، ويبتدئ الرمي منها، وكذلك قالوا: جلس بين يديه وخلفه، بمعنى (في)؛ لأنّهما ظرفان للفعل، و: من بين يديه ومن خلفه؛ لأنّ الفعل يقع في بعض الجهتين، كما تقول: جئته من اللّيل؛ تريد: بعض الليل[4]»[5].

• • •

ويقولون: (حتّى) فيميلونها؛ مقايسة على إمالة (متى)، فيخطئون فيه؛ لأنّ الحروف لا تُمال.

إلاَّ ما استثناه، وليس كما قال. وفي التسهيل في رسم الخط: «حتّى: تكتب بالياء، وقياسها الألف»[6]. قال ابن عقيل في شرحه: قد وجّه الشذوذ فيه بأنّه رُويت فيه الإمالة؛ لأنّ بعض العرب أَمالَ (حتّى)[7].

ثم ذكر المصنّف أنّه لم يُمَل من الحروف غير ثلاث؛ **وهي: (يا) و(بلى) و(لا) في قولهم: افعل هذا إمّا لا، والعلّة في (يا) أنّها نائبة عن الفعل الذي هو (أنادي)، وفي (بلى)أنّها قامت بنفسها واستقامت بذاتها**. فأشبهت غير الحروف، وهو وجه وجيه، وقيل: إنّما أُميلت لأنّ

---

(1) العبارة في ب: «وتحقيق هذا في سورة الأعراف من تفسير الكشاف عند قوله تعالى».
(2) سقطت من أ.
(3) في ب، ط:«وقالوا»
(4) في ب:«تريد بعضه».
(5) الكشاف 93/2.
(6) التسهيل: 334.
(7) في الارتشاف 246/1 و469/2 أنّ إمالة ألف (حتّى) لغة يمنيّة.

ألفها للتأنيث[1]؛ يعني: تأنيث الكلمة كما في (ربّت) و(ثمّت)، فلا إشكال في إمالتها.

وفي (إمّا لا) لأنّ هذه الكلمة على الحقيقة ثلاثة أحرف؛ وهي: (إن) و(ما) و(لا)، وجعلت كالشيء الواحد، وصارت الألف في آخرها تشبّه بألف (حبارى)، فأميلت إمالتها، ومعنى قولهم: افعل هذا إمّا لا؛ أي: إلّا تفعلْ كذا فافعلْ كذا.

قال في التسهيل: «والتُزِمَ حذف (كان) معوّضاً عنها (ما) بعد (أَنْ) كثيراً، وبعد (إِنْ) قليلاً»[2].

وقول سيبويه: «إمّا لا: كأنّه يقول: افعلْ كذا إن كنت لا تَفعلُ غيرَه، ولكنّهم حذفوا (إن)[3] لكثرة استعمالهم إيّاه وتصرُّفه، حتى استغنوا عنه بهذا»[4]. قال السّيرافي: «أي على معنى: إن كنت لا تفعل غيره فافعل هذا، ثمّ زيدت (ما) كما تُزاد في حروف الجزاء، ثمّ حذف الفعل لكثرة استعماله في كلامهم، وصارت (إمّا) مع (لا) كالشيء الواحد عندهم، فأجازوا فيها الإمالة، ولو انفردتْ لم تجز فيها الإمالة»[5]. وكونُها لا تُمال مفردة، مذهب السّيرافي، وتبعه المصنّف.

وفي شرح التسهيل حكي عن قطرب[6] إمالة (لا) في الجواب وحدها بدون (إمّا)، وفي المصباح: «(لا) في قولهم: إمّا لا فافعل هذا، عوض عن الفعل، والتقدير: إن لم تفعل ذلك فافعل هذا، والأصل فيه أنّ الرّجلَ تلزمُه أشياء يُطالب بها، فيمتنع منها ويُقْنَع ببعضها، ويقال له: إمّا لا؛ أي: إن لم تفعل الجميع فافعل هذا، ثمّ حُذف الفعل لكثرة الاستعمال، وزِيدتْ (ما) على (إن) توكيداً لمعناها[7]. قال بعضهم: ولهذا تُمال (لا) لنيابتها عن الفعل، كما أميلت (بلى) و(يا) في النداء، ومثله: من أطاعك فأكرمهُ، ومَنْ لاَ فلاَ تَعْبَأ بهِ. وقيل: الصّواب عدم الإمالة؛ لأنّ الحرف لا يُمال، كما قاله الأزهري»[8].

---

(1) انظر المغني: 153.
(2) التسهيل:55.
(3) في الأصل فقط: «إذ».
(4) الكتاب 294/1.
(5) لم أقف على قول السيرافي في شرحه.
(6) هو أبو علي محمد بن المستنير بن أحمد، الشهير بقطرب (206 هـ): نحوي، عالم بالأدب واللغة، من كتبه: «معاني القرآن» و«النوادر». وفيات الأعيان 312/4، البغية 242/1، الأعلام 95/7.
(7) العبارة في المصباح: «وزيدت (ما) على (إن) عوضاً عن الفعل».
(8) المصباح باب (لا): 934.

ثمّ اعلمْ أنّ الزمخشري في قوله تعالى: ﴿فَلْيَعْبُدُواْ رَبَّ هَٰذَا ٱلْبَيْتِ﴾[قريش: 3]، قال: «تقديره: إمّا لا فليعبدوا»[1]، فجعل (إمّا لا) مقدرة في النظم، وفيه نظر لا يخفى؛ فإنّ فيه إجحافاً بتكرّر الحذف وكثرته.

• • •

إنّ العَوَان لا تُعَلَّم الخِمرة[2]. بكسر الخاء المعجمة: تغطية الرأس، من الخمار، وهو مَثَل يُضرب للعارف بأمره.

ومن شواهد حكمة العرب في تصريف كلامها: أنّها جَعلت (فَعلة) بفتح الفاء كناية عن المرة الواحدة، وبكسرها كناية عن الهيئة، وبضمها كناية عن القدْر.

فإن قلتَ: كون (فَعلة) بالفتح للمرة، و(فِعلة) بالكسر للهيئة، معروف في العربيّة، بخلاف (فُعلة) المضمومة للقَدْر، قلت: قد ذكرَ ما قاله المصنّف غيره، ففي أسرار العربية: (فَعيل): للمشاركة كـ: (جليس) و(رضيع)، و(فَعيلة): لِما يتّخذ من الأطعمة كـ:(عصيدة)، و(فَعول) بالفتح: للأدوية كـ: (السَّعوط)، ولِما يُفعل به كـ: (الغَسول)، و(فُعال) بالضمّ: للأدواء كـ: (سُعال)، و(فُعالة) أيضاً: للسقط كـ: (نخالة)، و(فُعلة) بالضمّ: لقَدْر من جملة كـ: (لقمة).

فإن قلتَ: قد مرّ أنّ المصنّف قال: إنّ الغِسلة –بكسر الغين–: الغَسول[3] –بالفتح– وهو ما يُغسل به، وهو مخالف لهذا، قلتُ: ما هنا هو القياس، وما مرّ سماعي، كما صرّحوا به في كتب اللغة، فلا تَنافي بين كلاميه.

ثمّ ذكر الأعداد المسرودة، وأنّها لا تعرب ما لم تُركّب مع غيرها، وما ذكره دخل فيه وفي أمثلته، والأمر فيه سهل. ثمّ استطرد يذكر أموراً مناسبة له؛ فقال: **فإنْ عورِض ذلك بقوله تعالى**[4] **في مفتتح سورة آل عمران: ﴿ الٓمٓ ۝١ ٱللَّهُ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ٱلْحَيُّ ٱلْقَيُّومُ ﴾، فالجواب عنه: أنّ أصل الميم السكون، وإنّما فُتحت لالتقاء السّاكنين– وهما الميم، واللاّم من اسم الله–**

---

(1) الكشاف 800/4.

(2) تمام كلام الحريري في الدرّة: «ويقولون: قتلَه شرّ قَتلة – بفتح القاف – والصّواب كسرها؛ لأنّ المراد به الإخبار عن هيئة القِتلة التي صِيغ مثالها على فِعلة بكسر الفاء،كقولك: ركبَ رِكبةً أنيقة ... ومنه المَثَل المضروب في الحاذق: إن العوان لا تُعلّم الخمرة». والمَثَل في: مجمع الأمثال 19/1 يُضرب للرجل المجرّب.

(3) انظر ص 532.

(4) العبارة في ب: «فإن عورض ذلك بفتح الميم من قوله تعالى».

وكان القياس أن يُكسر على ما يوجبه التقاء الساكنين، إلاّ أنهم كرِهوا الكسر لئلاّ يجتمع في الكلمة كسرتان بينهما ياء.

إلى آخر ما فصّله، وحاصله أنّ الفتح لالتقاء الساكنين، وكان الأصل الكسر ولكنّها فتحت للخفّة، وهذا هو المشهور، وليست حركته حركة نقل؛ لأنّ النّقل شرطه كون الهمزة همزة قطع عند الفرّاء والنّحاة، وتمحّل الزمخشري لهذا فقال: «(ميم) حقّها أن يوقف عليها كما وقف على ألف ولام، وأن يبدأ بما بعدها؛ كما تقول: (واحد، اثنان). وهي قراءة عاصم، وأمّا فتحها فهي حركة الهمزة ألقيت عليها حين أُسقط سكونها[1] للتخفيف. فإن قلت: كيف جاز إلقاء حركتها[2] عليها، وهي همزة وصل لا تثبت في درج الكلام، فلا تثبت حركتها كثباتها؟ قلت: هذا ليس بدرج؛ لأن الميم في حكم الوقف، والسكون والهمزة في حكم الثابت، وإنّما حذفت تخفيفاً، وألقيت حركتها على الساكن قبلها ليدل عليها، ونظيره قولهم: (واحدِ اثنان)، بإلقاء حركة الهمزة على الدال.

فإن قلت: هلاّ زعمت أنّها حركة السّاكنين؟ قلت[3]: لأنّ التقاء الساكنين لا يبالى به في باب الوقف»[4].

واعلم أن الزمخشري خالف في هذا الزجّاج وأبا عليّ[5]، وقوله في المفصّل أيضاً[6]، واختار أنّ الفتح لثقل الحركة لا لالتقاء السّاكنين، وأورد حجّة أبي علي سؤالاً على نفسه، واعتذر لمخالفته لنفسه فيما قاله في المفصّل، بأنّ غرضه فيه تلخيص كلام سيبويه، فلذا تابعه هناك، وما ذكره هنا هو مختاره، وله تفصيل في شروح الكشاف فاعرفه.

• • •

ويقولون: مئة ونَيْف- بسكون الياء- والصّواب أن يُقال: نيّف- بكسرها وتشديدها- وهو مشتقّ من قولهم: أناف على الشيء: إذا أشرف عليه.

---

(1) في أ: «أُسقطت للتخفيف».
(2) في ب، ط: «حركة الهمزة».
(3) في ب: «قلت لا».
(4) الكشاف 335/1.
(5) انظر: الحجّة للقراء السبعة 8/1.
(6) انظر: المفصّل: 419 -420

وزن (نيّف): فيعل، وتخفيفه بحذف العين.

قال ابن مالك في التسهيل: «لا يُقاس عليه؛ لا في الواوي كـ: (سيّد)، ولا في اليائي كـ: «ليّن»»[1]. وكلام غيره أنّه مقيس، وخالف في ذلك الفارسي. وقال أبو حيّان: لا نعلم خلافاً في قياس([2]) الواوي. وعلى قياسه التخفيف في مثله فهو جائز.

وفي القاموس: «نَيِّفٌ- كَكَيِّسٍ-: الزّيادَةُ، وقد يخفّف»[3]. وأمّا (البضع) فقد مرّ تحقيقه[4].

• • •

ويقولون لمن يصغر عن فعل شيء: هو يَصْبو عنه، والصّواب أن يقال: هو يَصْبى عنه؛ لأن العرب تقول: صَبا من اللّهو يَصْبو صبُوّاً، والفَعلة منه: صَبْوة، وصَبِيَ من فعل الصبيّ يَصْبى صِبىً- بكسر الصّاد والقصر-، وصَباءً -بفتحها والمدّ- والفَعلة: صَبْية، ومنه قول الراجز: [مشطور الرجز]

أَصبحتُ لا يَحمِلُ بَعضي بَعْضا كأنّما كان صَبائي قَرْضا[5]

فالفعل الأوّل من الواويّ، والثاني من اليائي.

ما ذكره صحيح، وأمّا في المصدر فلا. قال ابن برّي: «اختصاصه لصبى وصباء بأنّهما مصدران[6] لصبيّ الذي للصغر، ليس بصحيح، بل قد يكونان مصدرين لصَبا يصبو، حكى أهل اللغة: صَبا يصبو صِباً وصَباء وصُبُوّاً وصَبواً وصَبوة[7]، وحكي أيضاً في يصبى: صباء وصبا. والصبيان والصبية واوية عن النحاة، وإنّما قلبت واوها ياء تخفيفاً، ويقال في جمعه: صبية وصبوة – على الأصل- وإنّما قلبت اتباعاً لصبى، ومراعاة للفظ الفعل»[8].

---

(1) لم أقف على القول في التسهيل.
(2) في أ: «اقتباس».
(3) القاموس (نوف).
(4) في أ: «تقدم تحقيقه».
(5) لم أقف على قائل الرجز.
(6) سقطت من أ، ب.
(7) اللسان والقاموس (صبا).
(8) حواشي ابن بري: 217 – 219.

• • •

ويقولون للرجل المضيّع لأمره، المتعرّض لاستدراكه بعد فوته: «الصَّيفَ ضَيّعتَ اللبن»[1]– بفتح التاء– والصّواب أن يخاطب بكسرها وإن كان مذكراً؛ لأنّه مَثَل، والأمثال لا تُغيّر، وتحكى على أصل صيغتها، وأوليّة وضعها.

كون الأمثال لا تُغيّر، إذا قصدت مما اتّفق عليه أهل المعاني والأدب. وفي شرح الفصيح للَّبْليّ[2]: قال الأستاذ: هذا يُضرب مَثَلاً لمن فرّط في طلب ما يحتاج إليه حتى فاتهُ ثمّ يطلبهُ، وهو بكسر التّاء من (ضيّعت)؛ لأنّ المثَل أوّل ما وقع في مخاطبة امرأة، ثمّ أجروه على ذلك اللّفظ ولم يغيّروه؛ لأنّ الأمْثال لا تُغيّر؛ لأنّها جاءت على معنى: أنت عندي بمنزلة الذي قيل له ذلك، عن التدمري[3].

وقال أبو عبيدة: وكان المفضّل يذكر حديثه فقال: صاحبُه[4] عمرو بن عُدس بن زيد التميمي، وكانت تحته دَخْتنوس بنت لقيط بن زرارة، وكان ذا مالٍ كثير، إلاّ أنّه كبير السّن، فقَلَتْهُ، ولم تزلْ تسأله الطّلاق حتّى فعل، فتزوّجها بعده عمير بن معبد بن زرارة، ابنُ عمّها، وكان شاباً مُعدماً، فمرّت إبلُ عمرو ذات يوم بدختنوس، فقالت لخادمتها: انطلقي فقولي له: يسقينا لبناً[5]. فانطلقت إليه وقالت له[6]، فقالَ في جوابها: الصَّيفَ ضَيَّعْتِ اللَّبنَ.

وقال أبو عبيد البكري: «تمام الحديث على ما رواه ابن الأعرابي: أنّه أرسل[7] لها قلوصين[8] وراوية من لبَن، وقال أبو شريح: أرسل إليها هذا وهو يقول: الصّيف... الخ، فقالت– وكان

---

(1) المَثَل في: جمهرة الأمثال 575/1 والفاخر: 111 واللسان (صيف).

(2) سقطت من ب، ط. واللَّبليّ هو أبو جعفر أحمد بن يوسف بن علي الفهري (691 هـ): نحويّ لغوي، له شرحان على الفصيح؛ أحدهما: «تحفة المجد الصريح في شرح كتاب الفصيح» . البغية 402/1، الكشف 1273/2، الهدية 100/1.

(3) لعلّه التُّدْميري، أبو العباس أحمد بن عبد الجليل بن عبد الله (555 هـ): أديب أندلسي، له: «التوطئة» و«التصريح لشرح غريب الفصيح». البغية 321/1، الأعلام 143/1.

(4) أي صاحب المثل.

(5) في أ: «من اللبن».

(6) في ب: «فأبلغت»

(7) في أ: «بعث».

(8) في أ: «بلقوحين»

عميرٍ عندها[1]—: هذا ومَذْقَةٌ خَيرٌ. فأرسلتها مَثَلاً، يُضرب للشيء القليل يرد موافقاً للطبع، حتى يرجح على الكثير المخالف له، كذا قال أبو عبيدة.

[وأمّا أبو عبيد معمر بن المثنّى، فذكر أنّ دختنوس بنت لقيط][2] كانت تحت عمرو بن عمرو بن عدُس، وكان شيخاً أبرص، فوضع رأسه يوماً[3] في حجرها وأغفى، فَسَال لعابه فانتبه، فَأَلْفاها[4] تتأفَّف؛ أي: تقول: أف أف، فقال لها: أيسرّك أن أفارقكِ؟ قالت: نعم. ففارقها، ونكحت شاباً وسيماً من بني زرارة، ثمّ إنّ بكر بن وائل أغارت على بني دارم، فأخذوا دختنوس وقتلوا زوجها، فأدركهم الحيّ، فقتل عمرو بن عمرو ثلاثة منهم، وكان في السُّرْعان، وسَلّ منهم دختنوس، وجعلها أمامه وهو يقول[5]: [مشطور الرجز]

أيَّ خَليلَيْكِ رأيتِ خَيْرا ... أألعظيمُ فَيْشَةً وأيْرا

أَم الذي يأتي العَدوّ سَيْرا؟

وردّها[6] إلى أهلها، فتزوجت بآخر منهم، ثمّ أجْدبُوا، فبعثت دختنوس إلى عمرٍو تطلب منه حَلُوبة، فقال عمرو: الصّيفَ ضيّعت اللبن. فذهبت مَثَلاً، ولمّا سمعته ضربت على منكب زوجها وقالت: هذا ومَذْقَة خيرٌ»[7].

قال أبو عبيدة: معناه أنّ سؤالكِ إيّاي الطَّلاقَ كان بالصّيف، فيومئذ ضيّعت اللّبن بالطَّلاق. وقال بعض[8] الناس: معناه أنّ الرجلَ إذا لم يُطرق ماشيته، كان مضيّعاً لألبانها حينئذ.

وقال ابن درستويه: العامّة تقول: في الصيف ضيّحت اللّبن، وهو خطأ، وإنّما الضّياح من اللبن: الخاثر الذي يمزج بالماء حتى يرق.

---

(1) بعدها في أ: «وضربت بين كتفيه».
(2) ما بين القوسين سقط من الأصل.
(3) في أ: «ذات يوم».
(4) في ب، ط: «فوجدها».
(5) في ب، ط: «وأنشد مرتجزاً».
(6) في ب: «وجاء بها»، وفي ط: «وبعث بها».
(7) فصل المقال: 358. وانظر أيضاً الخبر والرجز المذكور: جمهرة الأمثال 575/1 والزاهر 224/2، والخبر برواية أخرى في أمثال العرب: 51 ومقاييس اللغة (أخّ).
(8) في ب: بعضهم.

ويقال: ضيّحت اللبن- بالحاء بدل العين[1]- من الضّياح والضيح: وهو اللبن الممذوق بالماء؛ يريد: الصّيف أفسدتِ اللّبن وحرّمته على نفسك[2]. قال الأستاذ: يُروى أيضاً: الصّيف ضيَّعتَ اللبن- بفتح التاء- كما حكاه ابن الأنباري في الزاهر عن الفرّاء[3]، ولم أره عن غيره.

و «الصّيفَ»: منصوب على الظرفيّة بـ (ضيعت)، و«اللّبن»: مفعول (ضيّعت)، و«عَدُس»: بفتح العين المهملة وضمّ الدّال، وليس في الأعلام «عدُس» مضموماً غيره. وممّا ذكر علمتَ أنّ ما أنكره المصنّف مرويّ عن الفرّاء.

ومن أوهامهم في هذا المعنى: أنّهم ينشدون بيت ذي الرّمّة: [الوافر]

سمعتُ النّاس ينتجعونَ غَيثاً   فقلتُ لصَيْدَحَ: انتجعي بلالا[4]

وهو من قصيدته التي مدح بها بلال بن أبي بُردة بن أبي موسى الأشعري، والي البصرة، وبعد هذا قوله:

تُناخي عندَ خيرِ فتىً يمانٍ   إذا النّكْباءُ عارضَتِ الشَّمالا

وأبعده مسافةَ غور عقلٍ   إذا ما الأمر ذو الشُّبُهات عَالا

وخَيرِهمُ مآثِرَ أهلِ بَيْتٍ   وأكْرَمِهمْ وإن كَرُموا فَعَالا

قيل: إنّه لمّا أنشده قال: ياغلام، مُرْ لَهُ بعَلَفٍ! لأنّه لم يعجبه مدحهُ بجَعْلِهِ مرعى للناقة، وهو نقد جيد.

فينصبون لفظ «النّاس» على المفعول، ولا يجوز ذلك؛ لأن النّصب يجعل الانتجاع ممّا يُسمع، وما[5] هو كذلك، وإنّما الصواب أن يُنشد بالرّفعِ على وجه الحكاية.

يعني أنّ (سمع) إذا نصبَ اسمَ ذاتٍ غير مسموع؛ نحو: سمعت زيداً يقول كذا، اشترط

(1) العبارة في ب، ط: «وذكر أبو سليمان الخطابي أنّ هذا المَثل يروى: الصّيف ضيحت اللبن، بالحاء بدل العين ...».
(2) انظر فصل المقال: 859.
(3) الزاهر 224/2.
(4) البيت في ديوان ذي الرمة 1537/3 ونوادر أبي زيد: 32 والمقتضب 10/4 وسرّ الصناعة 232/1 والإفصاح: 330 والأساس واللسان (نجع) وشرح التصريح 282/2 والخزانة 167/9.
(5) في ب: «وهو ليس».

النحويون أن يكون ما بعده ممّا يسمع، وهو محلّ الفائدة ومصحح التعليق[1]، وهل هي حينئذ ممّا ينصب مفعولين أو مفعولاً واحداً؟ والجملة بدل، أو حال، أو صفة بعد النكرة؟ فيه اختلاف عندهم ليس هذا محلّه.

و (الانتجاع) لايلائم السمع؛ لأنّه التردّد في طلب العشب والماء، وليس قولاً [يتعلق به السّماع][2]، فيتعين حكايته إمّا بقول مقدّر على مذهب من اشترط في الحكاية القول، أو بـ (سمعت) على خلافه.

أمّا ما ذكره المصنّف فمردود بأنّه قد سُمع فيه النصب أيضاً، كما حكاه الرضي[3]، وشارح أبيات الإيضاح[4]، ولا بدّ له حينئذ من مسوّغ، فذهب الرضي إلى أنّه لا يُشتَرط ذِكرُ مسموعٍ بعدها، وأنّ اشتراطَهُ أكثريّ، وهذا من القليل الوارد على خلافه.

وقيل: الانتجاع: طَلَبُ النُّجْعَةِ، وهي مكان المطر إذا أجدبوا[5]، والطلبُ إمّا بالسّؤال وهو قول، أو بالتردُّدِ ذهاباً ومجيئاً، وفيه حركات مسموعة. و«صيدح»: اسم ناقته.

وقوله: **باتفاق كافّة أهل الملل**[6]. استعمل فيه (كافّة) على خلاف ما قدمه، فكأنّه نسِيَه! أو الله أنطقه به[7]!

ويقولون: طرده السّلطان، ووجه الكلام أن يُقال: أطرده؛ لأنّ معنى طرده: أبعده بيده أو بآلة في كفّه، كما يقال: طردتُ الذّبابَ عن الشراب، وما المقصود هذا المعنى، بل المراد أنّ السّلطانَ أمرَ بإخراجه عن البلد، والعرب تقول في مثله: أَطرِدْه.

قيل: هذا غير مسلّم؛ لأنّ الأمر يجعل كالمباشرة، يقال: قتله السّلطان، وقطع يده، إذا

---

(1) في ب، ط: «في صحة التعليق».
(2) سقط من الأصل.
(3) حكى ذلك الرضي في أماليه، كما ذكر صاحب الخزانة 167/9.
(4) شارح أبيات الإيضاح هو «الفارقي» (487 هـ). وانظر ما ذهب إليه في كتابه: الإفصاح في شرح أبيات مشكلة الإعراب: 330.
(5) اللسان (نجع).
(6) قال الحريري هذه العبارة في أثناء عرضه لتفسير بعضهم لآيتي سورة الصافات: ﴿ وَتَرَكْنَا عَلَيْهِ فِي الْآخِرِينَ ﴿١٠٨﴾ سَلَامٌ عَلَىٰ إِبْرَاهِيمَ ﴿١٠٩﴾ ﴾ على الحكاية، وتمامها: «وتشهد هذه الآية باتفاق كافة أهل الملل على الايمان بنبوّته، والتسليم عليه عند موته».
(7) في ب، ط: «بالحقّ». وانظر ص 241.

أمرَ بذلك. وأيضاً أنّ النبيّ ﷺ قال لأبي سفيان[1]: «أنت الذي طرَدْتني كلّ مطرد»[2]. وقيل للحَكَم[3]: طريد رسول الله ﷺ.

وكونُ الطَّردِ باليدِ أو بالآلة، غير لازم؛ لأنّه يكون بالقول كـ: قُمْ واذهب. كذا قيل[4]، وفيه نظر.

والذي وقع مع أبي سفيان أنه قال للنبيّ ﷺ حين أسلم عام الفتح: [الطويل]

هـداني هـادٍ غيرُ نفسي ودلّني … على الله من طرَّدْتُه كلَّ مُطْرِدِ

فضرب النبيّ ﷺ صدرَهُ وقال له: أنت طردتني كلّ مطرد. والرّواة ضبطوه بتشديد الراء، فلا شاهد فيه، وتفصيله في شروح السّير[5].

أقول: هذا كلّه من ضيق العَطَن، وما قاله هو عين ما قاله سيبويه في الكتاب في باب التعدية، وعبارته: «يقال: طردته: إذا نحّيته، وأطردته: إذا جعلته طريداً هارباً، وطَرَدتِ الكلابُ الصَّيدَ: إذا جعلت تُنَحّيهِ»[6]. وقال السّيرافي في شرحه: «يعني أنّ (أطرد) ليس تبعاً لـ «طرد» كـ: (ذهب) و(أذهب)[7]».

إلاّ أن معنى (أطرد) ليس كما قاله، وإن كان ليس ببعيد منه. والبيت من شعر لأبي سفيان بن الحارث، وكان أخا رسول الله ﷺ من الرّضاعة، فلمّا بُعث أظهر له العداوة، ووقعت منه أمور كثيرة من أذيّة المسلمين وهجائه، فلمّا ضرب الإسلام بجرانه، وفُتحت مكة، أتاه هو وعبد الله بن أميّة بن المغيرة، فلقياه بين مكة والمدينة، فكلّمَتهُ أمّ سَلَمة فيهما، فقال: لا حاجة لي بهما.

---

(1) هو المغيرة بن الحارث بن عبد المطلب بن هاشم (20 هـ): أحد الأبطال الشعراء في الجاهلية والإسلام، وهو ابن عمّ رسول الله ﷺ، أسلم يوم الفتح. معجم الشعراء: 242، الإصابة 197/6، الأعلام 276/7.

(2) انظر السيرة النبوية لابن هشام 401/4.

(3) هو الحكم بن أبي العاص بن أمية بن شمس القرشي الأموي (8 هـ): صحابي أسلم يوم الفتح، نفاه النبي ﷺ عن المدينة لإفشاء سرّه، فقيل له: طريد رسول الله. سير أعلام النبلاء 418/3، الإصابة 104/2، الأعلام 266/2.

(4) انظر: حواشي ابن بري: 221 واللسان (طرد).

(5) الخبر والأبيات بتمامها في السيرة النبوية لابن هشام 401/4.

(6) الكتاب 56/4.

(7) عبارة السيرافي: «يعني أن (أطردته) ليس بنقل (لطردتُه)». انظر السيرافي النحوي في ضوء شرحه لكتاب سيبويه: 162.

فقال أبو سفيان: لآخُذنّ بيدِ ابني وأذهب في الأرض، حتى أموت عطشاً وجوعاً. فرقّ رسول الله ﷺ لهما، فدخلا عليه، فأنشده أبو سفيان قوله: [الطويل]

لَعَمركَ إنّي حينَ أحملُ رايةً ... لِتَغْلِبَ خَيْلُ اللاّتِ خَيلَ محمّدِ
لكالمُدلجِ الحَيْران أظلمَ ليلُهُ ... فهذا أَواني حين أُهْدَى وأَهتدي
هداني هادٍ غير نفسي ودلَّني ... على الله من طرّدتُه كلّ مُطرَدِ[1]

• • •

ويقولون لِما ينبت من الزّرع بالمطر: بخس، فيلفظون بما تلفظ به العجم، ولا تعرفه العرب، ووجه الكلام أن يقال فيه: طعام عِذْي، كما يقولون: أرضٌ عَذَاةٌ وعَذِيّة: إذا كانت ليّنة تكتفي بماء المطر.

في معجم البلدان: «العِذْيُ: موضعٌ بالبادية، والموضع الذي يُنبتُ في الشّتاء والصيف بلا ماء، وقال الأزهري: كذا قال الليث، وليس بذلك[2]، إنّما العِذْي: النّخل والزّرع الذي لا يسقى إلاّ بماء السَّماء»[3].

وفي كتاب «النبات»[4]: «العِذْي: بكسر العين المهملة وسكون الذال المعجمة والمثناة التحتية، وجمعه على أعذاء، وهو الذي لم يَشربْ غيرَ ماءِ الأمطار، وأهلُ اليمن يسمّونه: المَظْميّ[5]، وهو أيضاً: العَثَرِيُّ[6]– بتشديد الياء– ومثله: البَعْل، عن الأحمر. فإن زرع على الماء فهو سَقْي، وإلاّ فهو عَذي. وقال ابنُ رَوَاحة[7]: [الوافر]

هُنالكَ لا أبا لكَ نَخْلَ سَقْيٍ ... ولا بَعْلٍ، وإن عَظُم الإباءُ»[8]

---

(1) الأبيات والخبر كاملاً في السيرة النبوية لابن هشام 400/4.
(2) تهذيب اللغة (عذي).
(3) معجم البلدان 104/4.
(4) لعلّه كتاب «النبات» لأبي حنيفة الدنيوري، واختصره البغدادي. الكشف 1466/2.
(5) اللسان والقاموس (ظمي).
(6) اللسان والقاموس (عثر).
(7) هو أبو محمد عبد الله بن رواحة بن ثعلبة الأنصاري، من الخزرج (8 هـ): صحابي من السّابقين إلى الإسلام، ويعدّ من الأمراء والشعراء الراجزين. سير أعلام النبلاء 145/3، الإصابة 82/4، الأعلام 86/4.
(8) ورد ضمن أبيات قالها عبد الله بن رواحة في أثناء مسيره إلى موتة، وروايته في ديوانه 80 وفي السيرة النبوية

فما ذكره المصنّف في (العَذي) صحيحٌ لغة، وأمّا إنكاره (البَخْس) فلا؛ فإنّه بمعنى النّقص، وهو مما نقص سقيه عن غيره. وفي القاموس: «البَخْس: أرضٌ تُنبِتُ من غير سَقْيٍ»(1).

وفي كتاب «الشروط العمادية»(2): البخسيّ- بياء النسبة-: خلاف السَّقي، منسوب إلى البخس؛ وهي الأرض التي تسقيها السماء فقط؛ لأنّها مبخوسة الحظّ من الماء.

والعِذْي- بعين مهملة مكسورة وتُفتح، وبذالٍ معجمةٍ ساكنةٍ، وتحتيّة مخفّفة-: أرض لا يسقيها إلاّ المطر، ولا خمس(3) فيها.

ويقولون: (هاوَن) و(راوَق) فيوهمون فيهما؛ إذ ليس في كلام العرب فاعَل -بفتح العين كـ: خاتم- والعينُ منه واو، والصّواب أن يُقال: (هاوون) و(راووق) لينتظما على فاعول؛ مثل (فاروق) و(ماعون).

في الحواشي: «ذكر ابن قتيبة في باب الأسماء الأعجمية: (الطَّابَقُ) و(الطَّاجَنُ) و(الهَاوُن)(4)، وكذا ذكره الجوهريّ وقال: أصله: (هاوون)، فحذفت منه الواو الثانية استثقالاً لاجتماع واوين، فبقي: (هاوُن)، بضمّ الواو، فقالوا: (هاوَن) بالفتح؛ لأنّه ليس في كلامهم (فاعُل) بضمّ العين(5). فقد ثبت أنّ ما أنكره صحيح، ومثله من الأسماء الأعجمية: (لاوذ بن نوح)، و(لاوَن) علم روميّ، وإنّما قال الجوهريّ: أصله: (هاوون)؛ لأنّه جُمع على (هواوين) كـ: (قانون) و(قوانين)»(6). لا أنّه هو الصحيح دون غيره كما توهّمه المصنّف؛ لأنّ فاعَل- بالفتح كثيرٌ في الأسماء الأعجميّة؛ كـ (بَابَك) و(لامَك)، ويجيء في المعتلّ أيضاً كما سمعته.

.377/4

هنالك لا أبالي طَلْعَ بَعلٍ ... ولا نَخْلٍ أسافلُها رِوَاءُ

وهو في اللسان والتاج (بعل)، وانظر: إصلاح المنطق: 84.

(1) القاموس (بخس).

(2) علم الشروط: علم يبحث عن كيفية ثبت الأحكام الثابتة عند القاضي في الكتب والسجلات على وجه يصح الاحتجاج به، عند انقضاء شهود الحال، وصنّف فيه كثيرون؛ منهم جلال الدين بن محمد العمادي. الكشف 1046/2.

(3) كذا في الأصل وجميع النسخ، ولعلّ الصواب: «لا حَمْضَ فيها»، ففي القاموس (عذا): «العِذْي- بالكسر ويُفتح-: الزّرعُ لا يسقيه إلاّ المطرُ، وكلّ مكانٍ لا حَمْضَ فيه». وانظر اللسان (عذا).

(4) أدب الكاتب: 501.

(5) الصّحاح (هون).

(6) حواشي ابن برّي: 222-223.

ويُقال: (هاوون) أيضاً بواوين، كما في القاموس وغيره[1].

ثمّ ذكر حكاية تنشر **مآثر الأجواد، وتُرغب المتأدّب في الازدياد، وهي ما حكى حمّاد الراوية**[2].

وهو حمّاد - بتشديد الميم - بن أبي ليلى ميسرة، أبو القاسم الكوفيّ المعروف بـ «الرّاوية»؛ لكثرة روايته للأخبار والأشعار، وكان خبيراً بأيّام العرب في عهد بني أميّة، وكانوا يقدّمونه ويؤثرونه، وقد اتُّهم بالكذب والزّندقة، وهو الذي جمع السّبع المعلّقات، وسُمّيت المعلّقات لأنهم كانوا إذا أنشدوا شعراً في مجامعهم يقول كبراؤهم: علّقوها؛ إشارة إلى أنّه ممّا ينبغي أن يُحفظ. وما قيل من أنّها علّقت في الكعبة، لا أصل له، كما قاله ابن النّحاس[3].

و«**الرُّصَافة**»[4] بضمّ الرّاء: جامع ببغداد. و«**الغَرْز**» بغين معجمة وراء مهملة ساكنة: للإبل بمنزلة الرّكاب للخيل[5]. و«**قوراء**» بقاف وراء مهملة ممدودة: بمعنى واسعة[6]. وقوله: **أجب الأمير يوسف بن عمر**: هو الحجاج، قد أخطأ المصنّف في هذا، قال ابن خلكان: لا يمكن أن تكون هذه الواقعه مع يوسف بن عمر الثقفي؛ لأنّه لا يمكن أن يكون والياً بالعراق في التاريخ المذكور في كلام[7] الحريري.

ثمّ أنشد الشّعر، وفيه ما يحتاج إلى التفسير[8]؛ كقوله: «**موثوق**»: أي محبوس، من الوثاق،

---

(1) القاموس والتاج (هون).

(2) هو أبو القاسم حمّاد بن سابور المعروف بحمّاد الراوية (155 هـ): من أعلم الناس بأيّام العرب وأشعارها وأخبارها وأنسابها ولغاتها. سير أعلام النبلاء 122/7، الخزانة 446/9، الأعلام 271/2.
والحكاية المشار إليها حكاية طويلة ذكرها الحريريّ في الدرة، ومفادها أن أمير المؤمنين هشام بن عبد الملك كتب إلى الأمير يوسف بن عمر ليرسل إليه حمّاداً، ولمّا وصل حماد سأله أمير المؤمنين عن قائلِ بيت شعرٍ خطر بباله - وكان هذا سبب طلبه - فأجابه حمّاد، وأنشده القصيدة كاملة؛ وهي لعدي بنَ زيد، فطرِب أمير المؤمنين وأثنى على حماد، ثمّ سأله حاجته، فطلب حماد إحدى الجاريتين اللتين كانتا عند أمير المؤمنين، فأمر له بالجاريتين.

(3) انظر شرح القصائد التسع للنحاس: 47.

(4) وردت الألفاظ المشروحة ضمن الحكاية السابقة.

(5) اللسان (غرز).

(6) القاموس (قور).

(7) في أ: «كما ذكره».

(8) ومن الشعر المشار إليه:

ويلومون فيكَ يا بنة عبد الـ ـله والقلبُ عندكم مَوْهوقُ

وفي بعض النسخ: «**موهوق**»: وهو بمعناه[1]. وقوله: «**فدّمته**» بالفاء وتشديد الدّال المهملة: أي وضعتْ عليه الفِدام -بالكسر- وهو ما يُوضع على فم الإناءِ ليُصفّى ما فيه[2]، و«**التصفيق**»: المزج[3] و«**الصّرى**»: المتغيّر[4]. و«**المطروق**»: المورود، و«**الرّاووق**»: مصفاة الشراب، تُعلّق ليُصفّى بها[5]. ولهذا أجاد ابن الوكيل[6] في قوله: [الكامل]

لـم يَـصْـلـب الـــرّاووقَ إلا أنّـه ... قطع الطّريقَ على الهُمومِ وعَاقَها[7]

ويُطلق على الشراب المروق أيضاً.

ورُوي أنّه أرسل إليه بَدْرة[8] وقال: استعِن بها في سفرك. ولم يكلّفه الإقامة عنده؛ لإساءتِه أدبَهُ بطلب الجارية التي رآها [بين يديه][9] تخدمه.

• • •

ويقولون للبلدة التي استحدثها المعتصم بالله: سامرّاء، فيوهمون فيه؛ كما وهم البحتري إذ قال في صَلبِ بابك: [الكامل]

أَخْـلَـيْـتَ مِـنـهُ الـبَـذَّ وهـي قَـرارُهُ ... ونَـصَـبْـتَـهُ عَـلَـمـاً بـسـامـرّاءِ[10]

ودعــوا بـالصَّـبـوح يـومـاً فـجـاءتْ ... قَـيـنَـةٌ فـي يَـمـيـنـهـا إبـريـقُ
فَـدَّمَـتْـهُ عـلـى عـقـار كـعـينِ الـدْ ... ديـكِ صَـفّـى سُـلافَـهـا الـرّاووقُ
وطَـفـا فـوقَـهـا فـقـاقـيـع كـالـيـا ... قـوتِ حُـمْـرٌ يَـزيـنُـهـا التصفيقُ
ثـمّ كـان المِـــزاجُ مــاءَ سـحـابٍ ... لا صَـرىً آجـنٌ ولامَـطْـروقُ

(1) القاموس (وهق).
(2) القاموس (فدم).
(3) القاموس (صفق).
(4) القاموس (صرى).
(5) القاموس (روق).
(6) هو أبو عبد الله محمد بن عمر بن مكي، المعروف بابن الوكيل (716 هـ): شاعر، من العلماء بالفقه، له: «الأشباه والنظائر» وديوان «طراز الدار». سير أعلام النبلاء 423/17، فوات الوفيات 13/4، الأعلام 314/6.
(7) البيت في كشف الطرّة: 445.
(8) البَدْرة: كيس فيه ألفٌ أو عشرة آلاف درهم، أو سبعة آلاف دينار. القاموس (بدر).
(9) زيادة من ب، ط.
(10) البيت في ديوان البحتري 9/1 وأمالي المرتضى 251/2 وكشف الطرة: 288

والصّواب أن يقال فيها: سُرَّ من رأى، على ما نطق به في الأصل؛ لأنّ المسمّى بالجملة يُحكى على صيغته الأصلية.

قال ابن برّي: «سامرّا: هو قول ثعلب وابن الأعرابي[1]، وأهل الأثر يقولون: اسمها القديم (ساميرا) تسمية لها بسامير بن نوح؛ لأنّه أقطعه إياها، فكرِه المعتصم هذه التسمية، فغيّرها إلى (سُرَّ من رأى)، وكراهة المعتصم لاسمها يشهد بأنّ اسمها (سامرّا) مغيّراً عن (ساميرا)، فلذلك غيّرها. على أنّه قد حكى أهل اللّغة أنّها قد سُمّيت: (سَاءَ من رأى)[2]، فيكون (سامرّا) على هذا صحيحاً، وحُذفت منه همزة (ساء) وهمزة (رأى) لطول الكلمة. وحكوا فيها ست لغات: (سُرّ من رأى) و(سرَّ من رأى) و(ساءَ من رأى) و(سامَرّا) و(ساميرا) و(سامَراء)، وهذا مغيّر من (ساءَ من رأى) بحذف الهمزة من (سامرا)؛ فإنّه آخره همزة، فجعلها بعد اللام على لغة من يقول: (راءَ) في (رأى)، أو مغيّر من (ساميرا)»[3].

وفي معجم البلدان: «سَامَرّاء: لغة في سُرَّ مَنْ رأى، وهي مدينة كانت بين بغداد وتكريت، على شرقي دجلة، فخربت. وفيها لغات: (سامَراء) ممدوداً، و(سَامَرّا)[4] مقصوراً، و(سُرَّ من رأى) مقصور الآخر، و(سُرّ من را) مقصوراً غير مهموز، في قول الحسين بن الضحاك[5]:

[الخفيف]

سُــرَّ مَــنْ را أَسَــرُّ مــن بـغـدادِ فَـالـهُ عـن بعضِ ذِكْـرِهـا الـمُـعـتـادِ[6]

و(سُرَّ من راء) ممدود الآخر؛ كما قال البحتري[7]: [البسيط]

لأرحـلـنَّ وآمـالـي مُـطَـرَّحَـةٌ بِسرِّ مَـنْ راءَ مُستبطى لَـهُ الـقَـدَرُ[8]

---

(1) في الصحاح واللسان (رأى) أنه قولٌ لثعلب وابن الأنباري.
(2) في ب: «سامراء». وانظر: الصحاح واللسان (رأى) والقاموس (سرر).
(3) حواشي ابن برّي: 223–225.
(4) سقطت من ب، ط.
(5) هو أبو علي الحسين بن الضحاك بن ياسر الباهلي (250 هـ): شاعر، من ندماء الخلفاء، اتصل بالأمين العباسي ونادمه ومدحه، جُمع شعره تحت عنوان: «أشعار الخليع». الأغاني 2586/7، وفيات الأعيان 154/1، الأعلام 239/2.
(6) البيت في أشعار الخليع: 42 ومعجم البلدان 195/3 وكشف الطرة: 290.
(7) البيت في ديوان البحتري 955/2 وكشف الطرة: 290.
(8) في ب، ط: «يستبطى بها».

و (سامرّا)[1] مقصور، و(سُرَّ من رأى) و(ساءَ من رأى) عن الجوهري[2]، و(سامرّا) خفّفها النّاس فقالوا: سَامَره، وقد يَنسبون إليها بـ (السُّرَّمَرّيّ)، وقيل: أصلها: (سام راه): لأنّه بناها (سام). وقيل: هي موضعٌ وُضع عليه الخراج فقالوا بالفارسيّة: ساءِ مرّة[3]؛ أي: موضع الحساب. وقال حمزة: كانت مدينة عتيقة من مدن الفرس، تُحمل إليها الإتاوة، و(مُرّة): اسم العدد. وقيل: إنّ ساماً كان يصيّف بها. وكانت للأكاسرة، ثمّ جدّدها المعتصم في سنة إحدى وعشرين ومئتين، لمّا ضاقت بغداد عن مماليكه وعسكره، وتبرّم النّاس من ذلك حتى شكوه إليه، وخشي الفتنة»[4]. على ما فصّله ياقوت.

و«بابَك» بالفتح: علَم رجل خرج في زمن العباسيين، وهو ممنوع من الصّرف. والبيت من قصيدة[5] أوّلها: [الكامل]

زَعَمَ الغرابُ مُنبئُ الأَنباءِ ... أَنَّ الأحبَّةَ آذنوا بِتَناءِ

و«البَذُّ» بفتح الموحدة وذال معجمة مشددة: كورة بين أرّان وأذربيجان[6]، وضمير «قراره» يرجع إلى «بابك». و«هي»[7]: بغداد، وتسمّى دار السّلام، وفيه أجاد القائل فيها: [الخفيف]

وُدُّ أهلِ الزّوراء زورٌ فلا تغـ ... ـتر يوماً بالودّ من ساكنيها

هي دارُ السّلامِ حَسْبُ فلا يُطـ ... ـمَعُ فيها في غير ما قيل فيها[8]

• • •

ويقولون لِما يجمد من فرط البرد: قريص، فيوهمون فيه[9].

---

(1) في ب، ط: «وساء من را».
(2) العبارة في ب: «و(ساء من راء)، و(سر من را) عن الجوهري».
(3) في الأصل وجميع النسخ: «سا امره»، وأثبت ما في معجم البلدان.
(4) معجم البلدان 3/195-2.
(5) القصيدة في ديوان البحتري 1/5.
(6) معجم البلدان 1/429.
(7) من هنا إلى آخر قوله مثبت في الأصل فقط.
(8) البيتان لابن سميعة البغدادي، سبق تخريجهما ص 219.
(9) تمام قول الحريري: «..كما وهم بعض المحدثين فيما كتب إلى صديق له يدعوه:

ما ذكره أطبق عليه أئمة اللغة[1]، إلاّ أنّك قد عرفت فيما أسلفناه أن السّين تبدل صاداً إبدالاً قياسيّاً مطرداً[2]، فلا وجه لإنكاره هنا.

وقوله في الشعر: «**قَبْج**» بقاف مفتوحة وباء موحّدة ساكنة وآخره جيم: نوع من الطّير مشهور[3]، و«**مَصُوص**» كـ «صَبور» مهملاً: طعامٌ من لحم يُطبخُ ويُنقَعُ في الخَلّ، أو يكون من لحم الطّيرِ خاصّة[4]. و«**مطاعيم في القوى**»[5]: بقافٍ وواو وألف مقصورة، ورُوي: «بالقِرى» براء مهملة. والشعر لأَوْس بن حجر.

ويقولون: قتله الحبّ، والصّواب أن يُقال: اقتتله؛ كما قال ذو الرّمة: [الطويل]

إذا ما امْـرُؤٌ حَـاوَلْـنَ أَنْ يقْتَتِلْنَهُ … بـلا إِحْـنَـةٍ بَـيـنَ النُّفُوسِ ولا ذَحْـلِ

تبسَّمْنَ عن نَـوْرِ الأقاحيّ في الثّرى … وفَتّرْنَ من أَلحاظِ مَضْروجَةٍ كُحْلِ[6]

قال ابن برّي: «(قتل) عامّ في الحبّ وغيره، قال امرؤ القيس: [الطويل]

أغَــــرّكِ مِـنّـي أنّ حُــبّــكِ قـاتـلي … [وأنّكِ مهما تأمُري القَلْبَ يَفْعَلِ][7]

عــنـدنـا قَــبْــجٌ مَـصُــوصُ … ولَـنـا جَــدْي قَـرِيـصُ
ومــن الحَــلْــواءِ لـونـا … نِ عَـقـيـدٌ وخـبـيـصُ
ونَــبـيـذٌ لـو خـرطـنـا … ه أتَــتْ مـنـهُ فُـصُـوصُ

والصّواب أن يُقال فيه: قَريس –بالسّين– لاشتقاقه من القَرْس: وهو البرد».

(1) العبارة في ب: «ما أنكره أطبقت عليه كتب اللّغة». وانظر: الأساس واللسان والقاموس (قرس).
(2) قوله: «إبدالاً قياسياً مطرداً» سقط من ب.
(3) في القاموس (قبج): «هو الحَجَل».
(4) القاموس (مصص).
(5) جزء من بيت شعر استشهد به الحريري على جواز إسكان الراء في (قرس)، وتمامه:

مطاعينُ في الهيجا مطاعيمُ في القَوَى … إذا اصفَرَّ آفاقُ السَّماءِ من القَرْسِ

وهو في ديوان أوس بن حجر: 52.
(6) البيتان في ديوان ذي الرّمة 1/144– 145 وفيه: «أبصار» بدل «ألحاظ، و«نُجلِ» بدل «كُحل». وانظر: أدب الكاتب 346 والاقتضاب 374 وشرح أدب الكاتب للجواليقي 198 والأساس (فتر) واللسان (ضرج).
(7) مابين القوسين زيادة من ب، ط. والبيت من معلّقة امرئ القيس، وهو في ديوانه 13 والكتاب 4/215 والشعر والشعراء 1/135 والخصائص 3/13 والمخصص 7/43 وحواشي ابن بري: 226 والخزانة 9/ 18.

وقال مروان بن هماس[1]: [الطويل]

هَوِيْتُكِ حتّى كاد يقتلني الهوى وزُرتُكِ حتى لامَني كلُّ صاحِبِ[2]

فإذا بُني الفعل للمفعول قيل في قتل الحبّ: اقتتل، وكذا من الجنّ[3]، ولا تقل: قتل؛ لأنّ اقتتل خاصّ بالحبّ، وقيل: عامّ في الحبّ وغيره، وهذا هو الذي غلّط الحريري فلم يفرّق بين الفعل المبني للفاعل والمبني للمفعول؛ لأنّه إذا قيل: (قتل) لم يدرِ ما الذي قتله، وأمّا (اقتتل) فمختصّ بالحبّ لا عموم له»[4].

قلت: وقع الحديث: «على المُقْتَتلينَ أن ينحجز الأوّل فالأول»[5]. وفي النّهاية الأثيريّة: «يقال: اقتُتِلَ فهو مُقْتَتَل، غير أنّ هذا إنّما يكثُر استعماله فيمن قَتَله الحبّ»[6]. وهذا هو الحقّ الحقيق بالاتباع.

و «حاولْنَ»: بمعنى طلَبْنَ بحيلة، ثمّ عمّ في كلّ طلب، و«الإحْنَة» بكسر الهمزة وسكون الحاء المهملة: الحقد[7]، وكذا «الذَّحْل» بذال معجمة وحاء مهملة[8]. و«نور الأقاحي»: أسنان الثغر على التشبيه، و«في الثرى»: أي التراب، هنا تجريد[9]، و«المضروجة» هنا بمعنى: الواسعة من العيون[10]، و«كُحل» جمع كحلاء: صفة من الكَحَلِ[11] –بفتحتين– لا من الكُحْلِ.

• • •

(1) لعلّه مرار بن مياس الطائي، كما ذكره المرزباني في معجم الشعراء، ونسب البيت إليه. أو مرداس بن همّاس، كما في شرحي ديوان الحماسة الآتي ذكرهما.

(2) البيت لمروان بن همّاس في حواشي ابن بري: 227، ولمرداس بن هماس في شرح ديوان الحماسة للمرزوقي 1408/3 وشرحه للتبريزي 339/3.

(3) في أدب الكاتب: 346: «فإن قَتَله عِشقُ النساءِ أو الجنُّ، فليس يقال فيه إلا: اقتُتل».

(4) حواشي ابن بري: 227.

(5) الحديث في النهّاية 14/4 والرواية فيه: «على المقتتلين أن يتحجّزوا، الأَوْلى فالأولى».

(6) النهّاية 14/4.

(7) القاموس (أحن).

(8) القاموس (دخل).

(9) قوله: «وفي الثرى: أي التراب، هنا تجريد» سقط من ب، ط.

(10) القاموس (ضرج).

(11) في القاموس (كحل): «والكَحَل– محرّكة–: أن يَعْلُو مَنابِتَ الأَشْفَارِ سَوادٌ خِلْقةً، أو أن تَسْوَدّ مواضعُ الكُحْل».

ويقولون: ما يُعرّضُك لهذا الأمر- بضمّ الياء وكسر الرّاء وتشديدها- والصّواب أن يقال: ما يَعْرُضك- بفتح الياء وضمّ الراء- أي: ما ينصِبُ عُرْضَك له، وعُرْضُ الشيءِ: جانبُه.

وفي القاموس: «عرّضه- بالتشديد-: أي جعله عرضاً له؛ بمعنى معترضاً»(1). وهو بهذا المعنى، ولم أرَ أحداً من أهل اللغة منعه، ومنه التعريض: ضد التصريح(2).

كُلِ الجُبْنَ عُرْضاً(3). أي: ممّن يعترض، ولا تفحص عنه، هو مَثَل يُضرب لترك الفحص والسؤال في أكثر الأمور؛ لأنّه ربّما يظهر منه ما يؤذي ويؤلم، ومثله في المعنى قوله تعالى: ﴿ يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ لَا تَسْـَٔلُوا۟ عَنْ أَشْيَآءَ إِن تُبْدَ لَكُمْ تَسُؤْكُمْ ﴾[المائدة: 101]

وأوّل من قال هذا محمد ابن الحنفيّة(4) ابن علي ﷺ. و«الجُبن»: هو المأكول(5)، وهو بضمّ الجيم والباء وتشديد النون في اللغة الفصيحة، وفي لغة أخرى بضمّ الجيم وسكون الباء وتخفيف النّون: ضد الشجاعة، وهي الشائعة في لسان العامّة، كما قال بعضهم وقد أُمر بالقتال: [الطويل]

فَــلاَ تَــأْمُــرَنّــي بــالشّــجــاعــة إنّــنــي وحقِّكَ عبدٌ يأكلُ الخُبْزَ بالجُبْنِ(6)

و «عُرْضاً» بضمّ العين وسكون الراء، فسّره المصنّف؛ أي: اشتره(7) ممّن وجدته عنده، ولا تسأل عمّن عَمِلَهُ: أَمُسلمٌ أم كافِرٌ؟، حثاً لَهُ على تَرْكِ الفحص عمّا لا يلزم، لئلاّ يؤدي إلى ما يسوء. ومثله قولهم: [المتقارب]

---

(1) لم أقف على القول في القاموس.
(2) القاموس (عرض).
(3) هو جزء من حديث لابن الحنفية – كما سيشير الشارح بعد- في النهاية 210/3 والفائق 141/2 والصّحاح (عرض). ثمّ ذهب مَثَلاً.
(4) هو أبو القاسم محمد بن علي بن أبي طالب الهاشمي القرشي، المعروف بابن الحنفية (81هـ): أحد الأبطال الأشدّاء في صدر الإسلام، وهو أخو الحسن والحسين من أبيهما. وفيات الأعيان 169/4، سير أعلام النبلاء 137/5، الأعلام 270/6.
(5) العبارة في ب، ط: «والجبن هنا: هو المأكول المعروف»
(6) لم أقف على قائل البيت، وهو في كشف الطرّة: 459.
(7) في ب، ط: «بمعنى خذه». وانظر النهاية 210/3.

كُلِ البَقْلَ مِنْ حيثُ تؤتى بهِ ولا تسألنَّ عن المَبْقَلَهْ[1]

وللمصنّف[2]: [المتقارب]

فَكُلْ مَا حلا حين تؤتى بهِ ولا تسألِ الشَّهدَ عن نَحْلِهْ[3]

وقلت أنا[4]: [مجزوء الكامل]

وإذا انتشَيتَ من الطِّلى لا تَسأَلنْ عن عاصِرهْ

وقلتُ أيضاً: [الكامل]

اتركْ سُؤالاً لا يضرُّكَ تَركُهُ فلربّما قد سَاءَ ما أبداهُ

وإذا هَنَا لك مشربٌ لا تسألنْ من أينَ سَالَ وما جرى مجراهُ

• • •

ويقولون: ما كان ذلك في حسابي؛ أي: في ظنّي، ووجه الكلام أن يقال: ما كان ذلك في حسباني؛ لأنّ المصدر من حسبت بمعنى ظننت: محسَبةً وحِسباناً -بكسر الحاء- فأمّا الحساب فهو اسم للشيء المحسوب.

في شرح المفصّل للسّخاوي[5]: من قال: لم يكن ذلك في حسابي؛ أي: ظنّي، أخطأ؛ فإنّه استعمل مصدر العدد في باب[6] الظنّ، وغلط إلاّ أن يريد: لم يكن فيما عددته، فإنّ الحساب مصدر حسبت الشيء؛ أي: عددته، وكذلك الحسبة والحسابة، والحسبان: جمع حساب.

وفي أدب الكاتب أن الحساب يكون مصدر (حسب) بمعنى (ظنّ) أيضاً[7]. وقال ابن

---

(1) البيت بلا نسبة في: ريحانة الألبا 63/2 وكشف الطرة: 460.

(2) في ب، ط: «وقيل أيضاً».

(3) البيت في ريحانة الألبا 63/2.

(4) الأبيات الثلاثة للشهاب الخفاجي في كشف الطرة: 460.

(5) للسّخاوي علي بن محمد (643 هـ) شرح على مفصّل الزمخشري سّماه «المفضل». الكشف 1775/2.

(6) في ب، ط: «معنى».

(7) قال ابن قتيبة في أدب الكاتب: 339: «وحَسِبتُ الشيء -بمعنى ظننتُ- حِسْباناً، وحَسَبْتُ الحِسَابَ حُسْبانا».

برّي: «[يجوز أن يريد][1] القائل بقوله: ما كان في حسابي؛ أي: محسوبي، ثمّ معلومي ومظنوني توسعاً»[2].

فالمصنّف على كلّ حال مخطئ في تخطئته، وقد جرى الاستعمال على خلاف ما قاله، والعجب منه أنّه يقول في شعر له - كما أنشده في الخريدة -: [السريع]

بلّت يدي منك بما لم يكن ... يخطر في الوهم ولا في الحسابْ[3]

وهكذا دأبه؛ يقع في مغواته![4].

ومن اللطائف هنا قولي: [السريع]

لله دهرٌ فيه رَوضُ الصِّبا ... زاهٍ وأغصانُ التّصابي رِطابْ[5]

وآهِ من تشتيتِ شَملٍ ومنْ ... تفريقِ جَمْعٍ لم يكن في الحِسابْ[6]

وقال الإمام الراغب في قوله تعالى: ﴿وَتَرْزُقُ مَن تَشَآءُ بِغَيْرِ حِسَابٍ﴾[آل عمران: 27]: أنّهم ذكروا فيها أوجهاً؛ منها: «يعطيه بحسب ما يعرفه من مصلحته»[7]. وأمّا الحسبان في قوله تعالى: ﴿وَيُرْسِلَ عَلَيْهَا حُسْبَانًا﴾[الكهف: 40]، «فقيل: معناه عذاباً وناراً»[8].

• • •

ويقولون: تنوّق في الشيء، والأصحّ أن يُقال: تأنّق.

قال ابن برّي: «تأنّق في الشيء وتنوّق، كلاهما مسموع، فتأنّق من الأنق: وهو الإعجاب بالشيء، وتنوّق من النّيقة، ومنه قولهم: رجلٌ نوَّاقٌ: إذا كان حسن الإصلاح للشيء[9]، وفي

(1) مابين المعقوفين سقط من الأصل.
(2) حواشي ابن بري: 229.
(3) البيت للحريري في كشف الطرّة: 208 .
(4) في ب، ط: «مهواته» ومغواته بمعنى ضلالته.
(5) في ب، ط: «عصر فيه روض الضياء».
(6) البيتان في كشف الطرّة: 208.
(7) مفردات ألفاظ القرآن: 233.
(8) مفردات ألفاظ القرآن: 232.
(9) القاموس (نوق).

الأمثال: «خرقاء ذاتُ نِيقة»[1]؛ أي: هي مع أنّها خرقاء حمقاء محكمة لِما تعانيه[2]»[3]. وفي الأساس: «هذا المَثَل يُضرب للجاهل يدّعي المعرفة»[4]، «ومن المجاز: تأنّق في عملِه وفي كلامِه؛ أي: فَعَلَ فِعلَ المُتأنّق»[5].

فهو من الأنق: وهو الإعجاب بالشيء، ومنه قول ابن مسعود: «صرت إلى روضات أتأنّق فيهنّ»[6]، من أنّقني الشيء: أعجبني، فلا معنى لتكدير الأفهام، بتكثير الأوهام.

ومن أمثالهم: «ليس المتعَلّقُ كالمُتأنّقِ»[7]؛ أي: ليس القانع بالعُلْقَةِ -وهي البُلغة- كالذي يطلب النّقاوة والغاية.

لا يخفى أنّ مادة النّقاوة ليست من التأنّق في شيء[8]، فإن قصد بيان حاصل المعنى فيها، وإلاّ فهو وهمٌ، فتدبّر.

• • •

ويقولون للمخاطب: هَمْ فعلت، وهَمْ خرجت، فيزيدون (هَمْ) في افتتاح الكلام، وهو من أشنع الأغلاط والأوهام.

أقول: وقع في البخاري في كتاب الحج: «هَمْ هذا الحديث حديث مالك»[9]. قال الكرماني: «هَمْ: بفتح الهاء وسكون الميم، قيل: إنّها فارسيّة، وقيل: عربيّة، ومعناها قريب من لفظه أيضاً».

---

(1) المثل في: جمهرة الأمثال 418/1 ومجمع الأمثال 237/1 واللسان (نوق). يُضرب للجاهل بالأمر ومع ذلك يدّعي المعرفة.

(2) العبارة في ب، ط: «أي: أنهّا محكمة لما تعانيه مع كونها خرقاء».

(3) حواشي ابن برّي: 230.

(4) الأساس (ونق).

(5) الأساس (أنق). وبعده في ب: «يتبع ما يوافقه من كلّ آنق -بمعنى أحسن- وقال علي بن حمزة: الوجه: تنوّق في الشيء، من النيقة، وأمّا تأنق فهو من الأنق ...».

(6) حديث ابن مسعود في النهاية 76/1 والفائق 52/1 وفيهما: «وقعت في ....».

(7) المَثَل في: مجمع الأمثال 195/2 واللسان (علق).

(8) في اللسان (علق): «يريد: ليس مَنْ عيشُه قليل يتعلّق به، كمن عيشه كثير يختار منه، وقيل: معناه ليس مَنْ يتبَلّغُ بالشيء اليسير، كمن يتأنق يأكل مايشاء».

(9) لم أقف عليه في صحيح البخاري.

وقال نجم الأئمّة الرضي في بحث حروف التنبيه: «(أما): حرف استفتاح، وقد تبدل همزتها هاءً وعيناً؛ نحو[1]: (هما) و(عما)، وقد تُحذف ألفها في الأحوال الثلاث؛ نحو: (أمَ) و(هم) و(عم)»[2].

فعلى هذا هي لغة في (أما) الاستفتاحية لبعض العرب، وإبدال الهمزة هاء وارد في كلامهم؛ نحو: (أراق) في (هراق)[3].

قال بعضهم: سمعت الأخفش يقول لتلامذته: جنّبوني أن تقولوا: بَسْ، وأن تقولوا: ليس لفلان بخت.

في القاموس: «بَسْ: بمعنى حَسْبُ، أو هو مُسْتَرْذَلٌ»[4]. وفي شرح التسهيل: «بَسِّ: بفتح الباء الموحدة وكسر السّين المهملة المشدّدة، تقول: بَسِّ زيد؛ أي: ارفق به، وقالوا: ضربه فما قال حَسِّ ولا بَسِّ». وأهل زماننا يستعملونها بمعنى اترك القول أو الفعل، ويُسكّنونها، وهذا فاشٍ في لسان أهل مِصر، وقد سمعتُ الكلام على (هَمْ)، وأمّا (بخْت) فهي بمعنى الحظّ، مولّدة أو معرّبة[5].

وقوله: وقد رُوي عن حمير أنّهم يجعلون آلة التعريف (أم)؛ فيقولون: طاب أم ضرب، يريدون: طاب الضّرب.

وفي المغني أنها «نقلت عن طيئ وحمير، وقيل: إنّ هذه اللّغة مختصّة بالأسماء التي لا تُدغم لامُ التعريف في أوّلها، ولعلّ ذلك لغة لبعضهم لا لجميعهم، ألا تراها دخلت في الحديث على النوعين»[6]؟

وحكى الأصمعي أنّ معاوية قال يوماً لجلسائه: مَن أفصحُ النّاس؟ فقام رجل من السّماط فقال: قومٌ تباعدوا عن عنعنة تميم، وتلتلة بهراء، وكشكشة ربيعة، وكسكسةِ بكر، ليس فيهم غمغمة قضاعة، ولا طُمْطُمانيّة حِمير. فقال: من أولئك؟ قال: قومك يا أمير المؤمنين.

---

(1) في ب، ط: «فيقال».
(2) شرح الكافية للرضي 380/2.
(3) القاموس (هرق).
(4) القاموس (بسس).
(5) اللسان (بخت).
(6) المغني: 70– 71، والحديث المُشار إليه هو قوله ﷺ: «ليس مِن امْبِرِّ امْصيامُ في امْسَفَر».

في كامل المبرد: «قال معاوية يوماً: مَنْ أفصحُ النّاسِ؟ فقام رجلٌ من السِّماط فقال: قومٌ تباعدوا عن فُراتيّة العراقِ، وتَيَامنوا عن كشكشة [تميم، وتياسَروا عن كَسكَسةِ][1] بَكرٍ، ليس فيهم غَمْغَمةُ قُضاعةَ، ولا طُمْطُمَانيَّة حِمْيرَ. فقال معاوية: مَن أولئك؟ قال: قومي يا أمير المؤمنين. قال: ومَن أنت؟ قال: رجلٌ من جَرْم، وجَرْمٌ مِن أَفصحِ النّاس». وهم من اليمن، لكنّهم جاوروا مُضر، ثمّ قال: «وبَكرٌ تختلف في الكَشْكَسةِ؛ فقومٌ منهم يُبدِلونَ من الكاف سيناً كما فعل التَّميميّونَ في الشين، وقومٌ منهم يُثبتون حركة الكاف ويزيدون بعدها سيناً، وبنو عمرو بن تميم إذا ذكروا كافَ المؤنثِ ووقفوا عليها، أبدلوا منها شيناً؛ لقُربِ الشينِ من الكاف في المَخْرجِ، فإنّها مهموسة مثلها، فأرادوا البيان في الوقف؛ لأنّ في الشينِ تَفَشّياً، والتي يُدْرِجونها يدعونَها كافاً»[2].

وربّما أبدلوا الكاف الأصليّة المكسورة شيناً فقالوا في ديك: ديش، كما قاله ابن السّيد. ورُوي بدل قوله «فراتية العراق»: لَخلَخانيّة العراق، واللَّخْلَخَانِيَّة: اللّكْنَة[3]، من قولهم: لَخَّ في كلامه: إذا جاء به ملتبساً. وعن الأصمعي: نظر فلان نظر اللَّخلخانيّة؛ وهو نظر الأعاجم[4]. ولَخْلَخان: قبيلةٌ أو موضع ينسب إليه[5].

وفي فقه اللّغة: «تَعرِض في لغة أعرابِ الشَّحَر وعُمان؛ كقولهم في ما شاء الله: مَشَا الله»[6].

و «الغَمْغَمةُ»: أن لا تبيّن الكلام، ويُقال لأصواتِ الأبطالِ والثّيرانِ عند الذُّعرِ: غَماغِم[7]. و«الطِّمْطُمَانيّة»: العُجمة، يقال: رجل طُمطُمانيّ وطِمْطِم، ومنه قالوا للعجيب: طِمْطِم، جعلت لِما فيها من الكلمات المنكرة أعجمية، كما في الفائق[8]. وقال الثعالبي: «هو إبدال اللام ميماً»[9].

---

(1) ما بين قوسين سقط من الأصل.
(2) الكامل 765/2– 766. وانظر الحكاية أيضاً في: النهاية 388/3 والفائق 458/2.
(3) اللسان (لخخ).
(4) الفائق 459/2.
(5) القاموس (لخّ).
(6) فقه اللّغة للثعالبي: 146.
(7) القاموس (غم).
(8) الفائق 459/2.
(9) فقه اللّغة للثعالبي: 146، وقوله سقط من ب.

و «السّماط»: الصّفّ من النّاس[1]، مأخوذ من السّمط، ويقال لِما يمدّ عليه الطّعام تشبيهاً[2]، أو للمجاورة. و«العَنْعَنَة»: تكرير لفظ (عن)، كما سمعت من العرب في هذه القصّة[3]. ومنه: قول المحدّثين عنعنة، فليست بمولّدة كما توهّمه المصنّف.

وأمّا قصّة ليلى الأخيليّة، فقيل: نَقلُها عن الشّعبي غير صحيح[4]؛ لأنّه إمامٌ ورع. وقد رُويت على وجه آخر، وهو[5] أنّه قيل[6] للمرأة ذلك، فقالت: كيف تقطّع قوله[7]:

[المديد]

حَوّلوا عنّا كنيستكم يا بني حمّالة الحَطَبِ

فلمّا قطّعه قال: (ناكني)، وأراد أن يقول: (فاعلن)، فقالت له: من ناكك؟[8]. هذه حكاية موضوعة، ولو قالته بعد قوله: «فاعلن» كانت النّادرة أتمّ[9].

وفي فقه اللغة الصّاحبي: «أجمع العلماء ورواةُ أشعارِ العربِ وأيّامها أنّ قُريشاً أفصحُ العرب ألسنةً، وأصفاهم لغةً؛ لأنّ الله تعالى اختارهم من جميع العرب واصطفاهم، واختار[10] منهم نبيَّ الرّحمة، وجعلهم سُكّانَ حَرَمِهِ، وجيران بيته الحرام وولاته، وكانت وفود[11] العرب—حجّاجها وغيرهم—، يفدون إلى مكة [المشرّفة][12] للحجّ، ويتحاكمون إلى قريش في

---

(1) اللسان (سمط)

(2) في ب: «تشبيها له به».

(3) قوله: «كما سمعت من العرب في هذه القصّة» سقط من ب.

(4) أورد الحريري في الدرّة قصّة بين ليلى الأخيلية والشّعبي، بحضرة أمير المؤمنين عبد الملك بن مروان، وكان الشعبي قد استأذنه في أن يضحك منها، فسمح له، وكانت ليلى من قوم يكسرون حروف المضارعة فيقولون: أنتِ تِعلم، وهذا ما يُسمّى بـ (تَلْتَلة بهراء). فقال لها: ما بال قومك لا يكتنون؟ فقالت له: ويحك، أما نِكْتني؟ فقال: لا والله، ولو فعلت لاغتسلت. فخجلت عند ذلك..».

(5) في ب: «بزيادة».

(6) في ب: «لما قال».

(7) في ب: «قول الشاعر».

(8) في ب: «من الفاعل».

(9) العبارة الأخيرة سقطت من ب.

(10) في ب: «حيث اختار منهم».

(11) في ب: «قبائل».

(12) زيادة من ب.

أمورهم[1]. وكانت قُريش تُعلّمهم مناسِكهم، وتحكم بينهم، ولم تزل العربُ تعرف لقريش فضلها، وتُسمّيها أهل الله؛ لأنّهم الصّريحُ[2] من ولد إسماعيل عليه السلام، ولم تَشُبْهُم شائبة، ولم تَنْقلهم عن مناسبهم ناقلة، فضيلة[3] من الله وتشريفاً؛ إذ جَعلهم رَهْطَ نَبيّهِ الأدنين، وعشيرته الصّالحين، وكانت قريش مع[4] فصاحتها وحسن لغتها ورقّة ألسنتها، إذا جاءتهم وفودُ العرب تخيّروا من كلامهم وأشعارهم أَحْسن لغاتهم، وأصفى كلامهم[5]. فاجتمع ما تخيّروا من تلك اللُّغات إلى سلائقهم التي طُبعوا عليها، فصاروا بذلك أفصحَ العرب»[6]. ثم يليهم في الفصاحة الست من القبائل؛ وهم خمس من هوازن يقال لهم: عُليا هوازن، وعَجُز هوازن؛ ومنها: سعد بن بكر، وجُشم بن بكر، ونصر بن معاوية، وثقيف، ثمّ سُفلى تميم. قال أبو عبيد: وأفصحُ هؤلاء بنو سَعد بن بكر، ولذلك قال ﷺ: «أنا أفصحُ العرب، بَيدَ أنّي من قُريش، وأني نشأتُ في بني سَعد بن بكر»[7]، وكان مُسترضَعاً فيهم[8].

وبهذا فسّر ابن عبّاس الحديث: «أُنزل القرآن على سبعة أحرف»[9].

ويقولون: قرضته بالمقراض، وقصصته بالمقصّ، فيوهمون فيه؛ كما وهم بعض المحدثين حين قال في مزنون بالقيادة، وإن كان قد أبدع في الإجادة: [السريع]

إذا حَبيبٌ صَدَّ عن إلفِهِ ... تِيهاً وأعيا كلَّ رَوّاضِ

ألّفَ فيما بين شخصَيهما ... كأنّهُ مِسمارُ مِقراضِ[10]

---

(1) العبارة في ب: «للمحاكمة في أمورهم إلى قريش».
(2) سقطت من ب.
(3) في ب: «تفضيلاً».
(4) في ب: «على».
(5) في ب: «كلماتهم».
(6) الصاحبي في فقه اللغة: 52.
(7) الحديث في النهّاية الأثيرية 171/1، وكشف الخفاء برقم (609)، والأسرار المرفوعة برقم (69).
(8) الصاحبي في فقه اللغة: 57.
(9) الحديث في صحيح البخاري، كتاب الخصومات 852/2 وصحيح مسلم، كتاب صلاة المسافرين 560/1، وفي النهّاية 369/1 قال في تفسيره: «الحرف: اللغة؛ يعني على سبعة لغات من لغات العرب».
(10) تمام قول الحريري: «والصّواب أن يُقال: مقراضان، ومقصّان، وجَلَمان؛ لأنهّما اثنان». والبيتان لم ينسبهما الحريري، ونسبهما الشارح لابن الرّومي، وورَدَ الثاني منهما في ديوانه 62/4 برواية مختلفة:

تسعى لكي تجمعَ وَشْطيهما ... كأنّها مِسمارُ مِقْراضِ

هذا الشعر لابن الرّومي، كما ذكره ابن بسّام في الذخيرة في صفة قواد، ورواه هكذا:

يَسْعى لكي يَجمعَ وَسْطَيْهما ....[1]

قال ابن برّي: «جاء عن العرب (مقراض) و(جَلَمة) بالإفراد؛ كما قال الشاعر:

[الكامل]

فعليكَ ما اسْطعتَ الظهور بلمَّتي وعليَّ أنْ ألقاكَ بالمقراضِ[2]

وقال سالم بن وابصة[3]: [البسيط]

آذيتُ صَدْري طويلاً عمره حَقِداً منهُ وقَلَّمتُ أَظفاري بِلاَ جَلَمِ»[4]

وله نظائر كثيرة، تركناها خوف السّآمة.

وفي معنى الشعر قولهم: ضبّة الباب، وعقد درر الأحباب، وأشباهه[5]. وقوله: «مزنون»، قيل: الصواب مُزَنّ؛ أي: متّهم[6]، وقيل: إنّه بمعنى مظنون، أُبدلت ظاؤه زاياً، وقد مرّ ما فيه، فتذكر.

يُقال للذكر والأنثى من الطير: زوجان، كما قال تعالى: ﴿وَأَنَّهُۥ خَلَقَ ٱلزَّوْجَيْنِ﴾ [النجم: 45]. ذكر أهل اللّغة –كالراغب وغيره– أنّ الزوج يُطلق على كلّ واحدٍ من القَرينين، وعلى مجموعهما[7]، وقد سُمع كلّ منهما من العرب؛ لأنهما مزدوجان، وكلّ منهما مزاوج لغيره بدليل هذه الآية،

وهما في: تهذيب الخواص: 140 والذخيرة 785/2 وكشف الطرة: 395.

(1) قال ابن بسّام في الذخيرة 785/2: «ولم أسمع أحسن من قول ابن الرومي يصف قوّادة ..»، ثمّ ذكر البيت كما رُوي في ديوانه.

(2) البيت في الاقتضاب: 223 وفيه أنّه لأعرابي، وبلا نسبة في: حواشي ابن برّي: 233 وكشف الطرة: 395.

(3) هو سالم بن وابصة بن معبد الأسدي (نحو125 هـ): أمير من التابعين، من شعراء ديوان الحماسة. الإصابة 12/3، الأعلام 73/3.

(4) حواشي ابن بري: 234. ورواية البيت في ديوان الحماسة 37/2 والتذكرة السعدية: 1/ 163.

داوَيتُ صَدْراً طويلاً عَمْرُهُ حَقداً منه وقلّمتُ أظفاراً بلا جَلَم

وانظر: شرح ديوان الحماسة للمرزوقي 1160/3 والاقتضاب: 223 واللسان (جلم) وكشف الطرة: 395.

(5) في ب: «وما أشبه ذلك».

(6) اللسان (زنن).

(7) انظر مفردات ألفاظ القرآن: 384 واللسان (زوج).

وقوله تعالى: ﴿ثَمَٰنِيَةَ أَزْوَٰجٍ﴾[1] فسّر بقوله: ﴿مِّنَ ٱلضَّأْنِ ٱثْنَيْنِ﴾. وفي الدّرر والغرر العَلَوية في قوله تعالى: ﴿مِن كُلٍّ زَوْجَيْنِ ٱثْنَيْنِ﴾[2] قيل: المراد به من كلّ ذكر وأنثى اثنين، يقال لكلّ واحد من الذكر والأنثى: زوج. وقال آخرون: الزوجان هنا الضربان، وقال آخرون: الزوج اللّون[3]، وكل ضرب يسمى زوجاً، واستشهدوا بقول الأعشى: [البسيط]

وكُلُّ زَوجٍ مِنَ الدِّيباجِ يَلْبَسُهُ أبو قُدامَةَ مجبور بِذاكَ مَعَا[4]

• • •

ويقولون في تصغير (شيء) و(عين): شُويّ، وعوينة، فيقلبون الياء فيهما واواً، والأفصح أن يُقال: (شُييء) و(عُيينة) بإثبات الياء فيهما.

هذا ليس متعيناً[5] وقوله: «الأفصح» يُنادي عليه، فعدّه من الأوهام، من فضول الكلام.

وقد صرّح في التسهيل بجعل العين قبل حرف التصغير واواً؛ وجوباً إن كانت ألفاً منقلبة عنها، [فتقول في (باب): بويب، وجوازاً مرجوحاً إن كانت ياء أو ألفاً منقلبة عنها][6]، فيجوز في (شيخ) و(ناب): شويخ، ونويب، وكذا: ضويعة وبويب[7].

وقد أجاز ما منعه المصنّف بعضهم، ونقله في الدرّ المصون عن الكوفيين[8]؛ فقال: هم يقولون في تصغير شيء: شوي، فليس ما ذكره المصنّف بشيء.

ويقولون: أشرف فلان على الإياس من طلبه، فيوهمون فيه[9].

---

(1) من الآية: ﴿ثَمَٰنِيَةَ أَزْوَٰجٍ مِّنَ ٱلضَّأْنِ ٱثْنَيْنِ وَمِنَ ٱلْمَعْزِ ٱثْنَيْنِ قُلْ ءَآلذَّكَرَيْنِ حَرَّمَ أَمِ ٱلْأُنثَيَيْنِ أَمَّا ٱشْتَمَلَتْ عَلَيْهِ أَرْحَامُ ٱلْأُنثَيَيْنِ نَبِّـُٔونِى بِعِلْمٍ إِن كُنتُمْ صَٰدِقِينَ ﴿١٤٣﴾﴾ [الأنعام: 143].

(2) من الآية: ﴿حَتَّىٰٓ إِذَا جَآءَ أَمْرُنَا وَفَارَ ٱلتَّنُّورُ قُلْنَا ٱحْمِلْ فِيهَا مِن كُلٍّ زَوْجَيْنِ ٱثْنَيْنِ وَأَهْلَكَ إِلَّا مَن سَبَقَ عَلَيْهِ ٱلْقَوْلُ وَمَنْ ءَامَنَ وَمَآ ءَامَنَ مَعَهُۥٓ إِلَّا قَلِيلٌ ﴿٤٠﴾﴾ [هود: 40].

(3) تهذيب اللغة واللسان (زوج).

(4) البيت في ديوان الأعشى: 228 وفيه «مَحْبُوّاً» بدل «مجبور»، وفي تهذيب اللغة واللسان (زوج).

(5) في ب: «بمتعين».

(6) مابين القوسين سقط من الأصل.

(7) التسهيل: 284.

(8) انظر الارتشاف 174/1.

(9) تمام كلام الحريري: «.. ووجه الكلام أن يقال: أشرف على اليأس».

قال أبو عليّ في كتاب الحجّة: (أَيس يَأْيَسُ، مقلوب من: يئس ييأسُ، وهو الأصل لأنّا لا نعلم المصدر جاء إلاّ على تقديم الياء؛ نحو قوله: [مشطور الرجز]

مِـــنْ يَـأسَـــةِ اليـائِـسِ أَوْ حِـــذارا[1]

فأمّا (إياس) علم رجل فليس مصدر أيس، ولو كان كذلك كان من باب جذب وجبذ، في أنّ كلّ واحدٍ منهما أصل على حدة بلا قلب، ولكنّ (إياساً) مصدر أُستُهُ أؤوسه أوساً: إذا أعطيته، والإياس كالقيام، وسمّوا بإياس وأوس، كما يسمّى بعطاء وعطيّة، ومنه قول النابغة: [المتقارب]

.... وكـــان الإلـــهُ هـــو الـمُـسْـتَـآسَـا[2]

وهو مستفعل من العطاء؛ [أي: يُسأل أن يعطي][3]، وأمّا (الأسْوُ) فمن أَسَوْتُ الجرح: إذا داويته»[4].

وقال ابن السكيت: «أيس يأساً، ويئس يأساً، المصدر فيهما واحد»[5]. وأمّا ابن القوطيّة فقال: أيس من الشيء يأساً وإياساً، فهو آيس[6].

وفي قول المصنّف: **والاسم منه الأوس**، نظر، وقوله: **واشتقّوا منه المواساة**: فيه أنّ (أوس) أجوف[7]، و(المواساة) معتلّ اللاّم، فهما أصلان مختلفان، فكيف يُشتقّ أحدهما من الآخر؟ وأيضاً (المواساة) بالواو –وإنْ جُوّزت على قلّة– هي خطأ عند المصنف، فالصّواب:

---

(1) الرجز للعجاج وهو في ديوانه 83/2، وقبله:
كَـشْـحـاً طَـوَى مِـنْ بـلـدٍ مُختـارا
والكتاب 69/1 والإنصاف 333/1.

(2) عجز بيت للنابغة الجعدي في ديوانه: 98، وصدره:
ثـلاثـةَ أَهْـلِـيـنَ أَفْـنـيـتُـهـمْ ....
وانظر: الحجة 434/4 وأمالي المرتضى 264/1 والأساس واللسان والتاج (أوس) واللسان والتاج (قرن). وبلا نسبة في المخصص 227/12.

(3) زيادة من ب.

(4) الحجّة في القراءات 434/4.

(5) إصلاح المنطق: 151.

(6) كذا في أفعال ابن القطاع 49/1، أمّا ابن القوطية فقال في أفعاله: 186: «وأَيِسَ من الشيء: مثل يَئِسَ».

(7) العبارة في ب: «أنّ مادة أوس من الأجوف».

(المؤاساة) بالهمز، وقاعدة القلب التي قرّرها مفصّلة في كتب الصّرف.

• • •

ويقولون للقناة الجوفاء التي يُرمى بها البندق: زربطانة، والصّواب أن يقال فيها: سبطانة؛ لاشتقاق اسمها من السُّبوطة: وهي الطول والامتداد، ومنه سُمي السَّاباط؛ لامتداده بين الدارين.

الزربطانة: القناة المذكورة، وما يضاهيها، استعملها المولدون؛ كقول ابن حجّاج[1]: [الوافر]

لها في سرمها بَعَر صغار ... على مقدار حبّ السيسبانَهْ

به تُرمى لُحى متعشقيها ... كما يُرمى الفتى بالزربطانَهْ[2]

وهي لفظة غير صحيحة، وأمّا كون السّبطانة بهذا المعنى عربية [صحيحة][3]، فلست على ثقة منه[4]، ولم يذكرها إلاّ المصنف والجواليقي[5].

والسَّاباطُ بمعنى السقيفة عربيّ، وأمّا اسم البلدة فهو أعجمي كما قيل[6].

ويقولون: جرح الرجل في ثديه، فيوهمون فيه، والصواب أن يقال: في ثندوته؛ لأن الثدي يختصّ بالمرأة، والثُّنْدُؤة تختص بالرجل.

---

(1) هو أبو عبد الله حسين بن محمد بن جعفر بن محمد بن الحجاج البغدادي (391 هـ): شاعر فحل من كتاب العصر البويهي، له ديوان شعر في عشر مجلدات. معجم المؤلفين 312/3، الأعلام 231/2.

(2) لم أقف على البيتين.

(3) زيادة من ب.

(4) في ب: «بذلك».

(5) في اللسان (سبط): «السَّبطانةُ: قناةٌ جَوفاء مَضْروبةٌ بالعقَب، يُرمى بها الطيرُ، وقيل: يُرمى فيها بِسهام صِغار، يُنفخُ فيها نفخاً فلا تكادُ تخطئ». وانظر القاموس (سبط).

(6) في معجم البلدان 187/3: «ساباطُ كِسرى بالمدائن: موضع معروف، وبالعجمية بَلاس أباذ، وبلاس: اسم رجل، وقال أبو المنذر: إنما سُمي ساباط الذي بالمدائن بساباط بن باطا، كان ينزله فسمّي به». وانظر اللسان والقاموس (سبط).

هذا ما ذهب إليه بعض اللغويين[1]، وذهب بعضهم[2] إلى عمومه فقال: الثّدي يذكّر ويؤنّث[3]، وهو للرجل والمرأة. واقتصر في القاموس على تذكيره[4]، وهو الأشهر.

وفي صحيح مسلم: «أنّ رجلاً من الصّحابة وضَع ذبابَ السّيفِ بَينَ ثَدْيَيْهِ»[5]، فاستُعمل الثدي للرجل. وفي شرحه: «الثدي يذكّر على اللغة الفصيحة»[6]، وعليها اقتصر الفراء وثعلب وكثير من أهل اللغة.

وحكى ابن فارس والجوهري فيه التذكير والتأنيث، وقال ابن فارس: «الثدي للمرأة، ويُقال لذلك الموضع من الرجل: ثَنْدُوَة، بالفتح بلا همزة، وبالضمّ مع الهمزة»[7]. قال الجوهري: «الثدي للمرأة والرجل»[8].

فعلى قول ابن فارس يكون الثدي استُعير للرجل. وفي الحديث: «أنّه حفر للغامديّة إلى ثُندوَتها»[9]، كما رواه أبو داوُد، وصحّحه ابن حجر وقال: إنّه استعمل فيه الثندوة للمرأة، فليست مخصوصة بالرجل كما قيل[10].

ومن الغريب هنا قول بعض علماء العصر: على تقدير تذكير الثدي واختصاصه بالمرأة، مع تأنيث الثندوة واختصاصها بالرجل، يكون ما للرجل مؤنثاً، وما للمرأة مذكراً- كالعدد[11]- وهما كلمتان مختلفتان.

---

(1) تقويم اللسان: 89 وتصحيح التصحيف: 200. ومقاييس اللغة (ثدي).

(2) في ب: «غيرهم».

(3) اللسان والمحكم (ثدي).

(4) في القاموس (ثدي): «الثَّديُ- ويُكسر، وكالثَّرى- خاصّ بالمرأة، أو عامّ، ويؤنث» ولم يقتصر على تذكيره كما أشار الشارح.

(5) جزء من حديث طويل في صحيح مسلم، كتاب الإيمان 106/1 والعبارة فيه: «فوضَعَ نَصْلَ سَيفه بالأرض، وذُبابَهُ بين ثَدْيَيهِ».

(6) شرح صحيح مسلم للأُبّي 222/1.

(7) مجمل اللغة (ثدا).

(8) الصحاح (ثدي).

(9) الحديث في سنن أبي داوُد ، كتاب الحدود 382/4 والعبارة فيه: (أن النبي ﷺ رَجَمَ امرأةً، فحُفِر لها إلى الثنْدَوَة). وهو في صحيح مسلم، كتاب الحدود 1322/3 برواية أخرى.

(10) انظر الفتح الربّاني لابن البنّا 100/16.

(11) في أ، ب: «كما في باب العدد».

وفي القصريّات[1] لأبي علي الفارسي: «يجمع فِعل على فِعَلة، وفِعلة على فِعَل؛ نحو: قرد وقِرَدة، وبابه لازَمَ الهاء للفرق بين جمع المؤنث والمذكّر؛ مثل: كِسْرة وخِرقة، وكِسَر وخِرَق، وهي لتأكيد تأنيث الجمع كما في أسماء العدد؛ لأنّها بمعنى الجماعة، ثمّ حُذفت من المذكر للفرق بينهما».

فأمّا تسمية المقتول بالنهروان: ذا الثُّدَيَّة، فليست الإشارة فيه إلى أنّ له ثدياً.

والمراد به: أنّ يده لنقص خلقَتِها شُبّهت بثدي المرأة؛ بدليل أنّه رُوي: ذا اليُدَيَّة –بياء تحتيّة[2]– وليس مما نحن فيه حتى يرد نقضاً. وقيل: إنّه مصغّر ثَدْي، بناء على أنّه مؤنّث كما مرّ، وقيل: هو مصغّر ثَنْدُوة، بحذف نونِه وقلبِ واوِه ياء[3].

وفي مسلم في حديث الخوارج: «فيهم رجل له عَضُدٌ وليس له ذراع، على عضده مثل حَلَمة الثَّدي، عليه شَعَرات بيضٌ»[4]. وفي أبي داوُد مثله، وهو نافع المخدّج، ولُقّب ذا الثُّدية كما في جامع الأصول.

[الطويل]

إذا جاوز الإثنين سرٌّ فإنّه ... بِنَثٍّ وتكثير الوُشاة قمينُ[5]

هذا من قصيدة لقيس بن الخطيم الأنصاري– والخطيم مصغّر، بخاء معجمة وطاء مهملة[6]– وأولها[7]:

أَجودُ بمضنُون التِّلادِ وإنَّني ... بسِرِّكِ عمّن ساءني لَضَنِينُ

---

(1) في أ، ب: «ومن الفوائد هنا ما في القصريات».

(2) تهذيب اللغة واللسان (ثدي).

(3) تهذيب اللغة واللسان (ثدي).

(4) جزء من حديث طويل في صحيح مسلم باب الزكاة 744/2 ، سنن أبي داوُد، كتاب السنة 82/5، ولفظ مسلم: «إحدى عَضُديه مثل ثَدي المرأة».

(5) البيت في ديوان قيس بن الخطيم: 105 وفيه: «بنَشْر» بدل «بنثّ»، وانظر: نوادر أبي زيد: 204 والصحاح (ثنى) واللسان (نثث) و(قمن) و(ثنى) وأمالي القالي 177/2. وفي الكامل 883/2 نُسبَ إلى جميل العذري سهواً، وهو بلا نسبة في شرح الشافية للرضي 265/2.

(6) في الأصل فقط: «والحطيم بحاء وطاء مهملتين مصغر».

(7) القصيدة في ديوانه: 105 باستثناء الأول، وانظر أمالي القالي 177/2.

إذا جاوزَ الاثنينِ سِرٌّ فإنَّهُ ... بِبثٍّ وتكثيرِ الوشاةِ قَمِينُ[1]

وإنْ ضَيَّعَ الإخْوانُ سِرّاً فإنّني ... كَتُومٌ لأَسْرارِ العَشيرِ أَمِينُ

يكونُ لهُ عِندي إذا ما ضَمِنْتُهُ ... مكانٌ بِسَوْدَاءِ الفُؤادِ مَكِينُ[2]

سَلي مَنْ جليسي في النّدى وما لَقِي ... ومَنْ هُو لي عند الصّفاء خَدِينُ[3]

وأيّ أَخي حَرْبٍ إذا هي شَمَّرتْ ... ومِدرَه خَصْمٍ يا نوارُ أكونُ[4]

وهل يَحْذَرُ الجارُ القريب فَجيعَتي ... وخوني وبعضُ المقْرِفينَ خَؤُونُ[5]

وهي قصيدة طويلة. و«البثّ» بالباء الموحدة: بمعنى الإفشاء[6]، ويُروى: «بنثّ» بالنون: وهو بمعناه[7]. و«قمين»: بمعنى حقيق وجدير[8].

نَجَز- بفتح الجيم-: بمعنى حضر، ومنه قولهم: بعته ناجزاً بناجز؛ أي: حاضراً بحاضر، ونقداً بنقد، فأمّا إذا كان بمعنى الانقضاء فالفعل نجِزَ، بكسر الجيم.

هذا غير متّفق عليه، وفي الحواشي: «قال ابن طريف[9] اللّغوي: نَجزتُ الحاجةَ نجازاً: قضيتها[10]، وأَنْجَزَتها فَنَجَزت، وكذلك نَجزتُ بالوعد، وأَنْجزته: عجَّلته وأحضرته، وفي المَثَل: (أَنْجَزَ حُرٌّ ما وَعَدَ)[11]، ونَجَزَ أيضاً: ذهب وانقضى. فجعلها بفتح الجيم في الجميع، ويقال: نَجِز الشيءُ نجزاً: إذا ذهب وانقضى، ونَجِزَت الحاجة نجازاً: انقضت، ونجز الشيء

---

(1) في ب: «وتكثير الحديث». سقط الشطر الثاني من أ، وأُتِمّ البيت بالشطر الثاني من البيت التالي.
(2) في أ: «أمين».
(3) في ب، ط: «وصاحبي ومن هو لي بين الرجال»
(4) في ط : «وقدوة خصم»
(5) في أ، ط : «الجار الغريب». رواية الشطر الثاني في ب، ط: «وإن لم يزل في المقرفين خؤون».
(6) القاموس (بثث).
(7) في القاموس (نثث): «نَثَّ الخبرَ يَنُثُّهُ ويَنِثُّه: أَفْشاهُ».
(8) القاموس (قمن).
(9) هو أبو مروان عبد الملك بن طريف القرطبي (نحو 400 هـ): نحويّ لغويّ، أخذ عن ابن القوطية وغيره، من آثاره: كتاب «الأفعال». إنباه الرواة 208/2، معجم المؤلفين 182/5.
(10) من هنا إلى قوله: «ونجزت الحاجة نجازاً: انقضت» سقط من أ، ب، ط.
(11) المَثَل في جمهرة الأمثال 30/1 ومجمع الأمثال 332/2 واللسان (نجز).

نجازاً: حضر، ومنه: ناجز ومناجز، وأجاز بعض أهل اللّغة: نَجَز -أيضاً بالفتح- لمعنى ذهب وانقضى»[1]. ثمّ أنشد المصنّف قول النابغة: **[الطويل]**

إنّ امـرأ يـرجُـو الخلودَ وقـد رَأى سريرَ أبـي قابوسَ يُـغْـدَى به عَجَزْ

وكـنـت رَبـيـعـاً لِـلْـيَـتـامـى وَعِـصْـمـةً فَمُلكُ أبي قابوس أضحى وقد نَجَزْ[2]

أقول: التحقيق في (نجز) ما قاله ابن غالب في شرح كتاب سيبويه؛ ونصّه فيه[3]: قال الحريري في (الدرّة): نَجَز- بفتح الجيم، من باب ضرب- معناه[4]: حضر، ومنه: بعته ناجزاً؛ بناجزٍ أي: حاضراً بحاضر، وإذا كان بمعنى نَفِد؛ أي: فني وانقضى، فهو بكسر الجيم، من باب عَلِم كما في الغريبين للهروي، وعليه قول النابغة:

.... أضـحـى وقـد نَـجَـز

وفي الحديث في الصَّرف: «إلاَّ ناجزاً بناجز»[5]، لا يجوز غيره. فقال: نجز ينجز نجزاً[6]: إذا حصل وحضر، وأنجز وعده: أحضره. والمناجزة، في الجود: المفاخرة، وأنشدوا: [الكامل]

فَـلَـتَـأْكـلَـنَّ مُـنَـاجِـزاً مـن مـالِـنـا وَلَـتَـشْـرَبـنَّ بِـدَنٍّ عـام مُـقـبِـلِ[7]

أي[8]: بحاضر من مالنا، وأمّا نجز ينجز نجزاً، فبمعنى: فني وانقضى وذهب. انتهى كلام الهروي.

قال ابن غالب: وهو المعروف، لا ما قالَهُ الأعلم.

---

(1) حواشي ابن بري: 239.

(2) البيتان في ديوان النابغة الذبياني: 217، وانظر الثاني - وهو الشاهد - في تهذيب اللغة (نجز) وحواشي ابن بري: 239 واللسان (نجز) وكشف الطرة: 431، وبلا نسبة في الصّحاح (نجز).

(3) العبارة في ب، أ: «مافي شرح الكتاب لابن غالب وهو ..»

(4) سقطت من ب.

(5) الحديث في النهاية الأثيرية 5/21 وفي تفسيره قال: (أي حاضراً بحاضر).

(6) سقطت من ب.

(7) لم أقف على قائله.

(8) من هنا إلى قوله: «.. في الخيام» سقط من ب.

وهذا[1] ممّا لم أقف عليه إلاّ بعد تتبع كثير، فعليك بحفظه في خزائن الأفهام؛ فإنّه من الحور المقصورات في الخيام!.

[وأبو قابوس: هو النعمان بن المنذر، ملك العرب، وقابوس: معرب كاووس][2].

• • •

ويقولون في جمع جُوالق: جُوالقات، فيخطئون فيه؛ لأنّ القياس المطرد ألاّ تجمع أسماء الجنس المذكّر بالألف والتاء.

الجوالق: القراد[3]، معّرب (كُوَالَهْ)[4]، وفي القاموس: «هو بكسر الجيم واللاّم، وبضم الجيم وفتح الّلام وكسرها، وجمعه جَوالِق كـ: صحائِف، وجَواليق وجُوالِقات»[5]. ومن حفظ حجّة على من لم يحفظ، فلا عبرة بإنكار المصنّف له.

ثمّ ذكر ما شذّ جمعه بالألف والتاء من أسماء الجنس المذكرة، فعدّ منها: «**حمّام**»، وقالوا في جمعه: حمّامات، وقد قيل: إنه سمع تأنيثه، وعربيّته في القديم: ديماس[6]. وقيل لبعض البُله[7]: لِمَ قيل في جمع الحمّام: حمّامات، وهو مذكّر؟ فقال: إنمّا هو جمع لحمّام النساء!.

واعلم أنّهم قالوا: إنّ شبهة من قال: إن الحمّام مؤنّث[8]، أنّ الجوهري أنشد بيتاً وقع فيه مؤنثاً؛ وهو قول الشاعر: [الكامل]

وإذا دخلْتَ سَمعتَ فيها رنّةً ... صوتَ المعاوِل في بيوتِ هَدَادِ[9]

ويُروى: «لغط المعاول» قال التاج السبكي: كذا أورده الجوهري في فصل العين من باب

---

(1) من هنا إلى قوله: «.. في الخيام» سقط من أ.

(2) ما بين قوسين سقط من الأصل.

(3) كذا في الأصل، وفي ب، أ: «الغرارة». ومعناه: وعاء من الأوعية، كما في اللسان والقاموس (جوالق).

(4) المعرّب للجواليقي: 251.

(5) القاموس (الجوالق)، وانظر: تكملة إصلاح ما تغلط فيه العامّة: 52.

(6) اللسان (حمم).

(7) في أ، ب: «الحمقى».

(8) العبارة في أ، ب: «تنبيه: من قال الحمّام مؤنث فشبهته أن الجوهري...». ومن هذه العبارة إلى قوله: «انتهى من تذكرة الصفدي» مؤخر في أ، ب، ط إلى ما بعد قول سيبويه.

(9) البيت بلا نسبة في الصحاح (عول) واللسان (حمم)، ونسبه الشارح للجعد السدوسي.

اللّام، وعبارته: «المِعْوَلُ: الفأْسُ العظيمة، يُنْقَرُ بها الصخر، وجمعه: مَعَاول، وأمّا قوله في صفة الحَمَام[1]:- وأنشد البيت - مَعَاوِل وهَداد: فهما حيّانِ من الأَزْدِ»[2].

و«الحمّام» مضبوط بتشديد الميم ضبط قَلَم، وعليه عوَّل ابن الخبّاز[3] في قوله: إنّه مؤنث.

وفي تاريخ المظفري[4] ما نصّه: أنّ آمر بن حصن كان يذبح الحَمَام، فخشي الجعد السّدوسي أن يذبح حَمَاماً كان له، فقال:

أمر ابن حصن بالحَمَام فَسَاءني … أخشى على طرفي نفادَ تلادي

خضر مطوقة الغريد كأنما … خضبت قوائمهن بالفِرصادِ

وإذا دخلت سمعت فيها رنّةً … لغط المعاول في بيوت هدادِ

وهذا يقتضي أنّ «الحَمَام» مخفّف الميم: اسمٌ للطائر المعروف، لا مشدّد اسم المكان.

وفيه أيضاً روى: «المقاول» جمع مقول: وهو والقيل بمعنى في لغة اليمن[5]. انتهى من تذكرة الصفدي.

و«**ساباط**». تقدّم[6] تفسيره. و«**سُرادِق**»: هو ما يُمد على صحنِ الدّار[7]، معرّب (سَرَابَرْدَهْ)[8]، وجمعه سُرادِقات. و«**إيوان**» بكسر الهمزة: صُفَّة عظيمة، وجمعه[9] إيوانات

---

(1) كذا ورد في الصحاح (الحَمَام)، فهو يقصد الطائر المعروف، وليس الحمّام اسم المكان كما وهم بعضهم!

(2) الصحاح (عول).

(3) هو أبو عبد الله أحمد بن الحسين بن أحمد الإربلي الموصلي (639 هـ): نحويّ ضرير، له: «الغرة المخفية في شرح الألفية» و«شرح اللمع». شذرات الذهب 202/5، الخزانة 418/7، الأعلام 117/1.

(4) «التاريخ المظفري» للقاضي إبراهيم بن عبد الله بن أبي الدم الحموي، ولم أقف على النصّ في تاريخه.

(5) في الأصل فقط: «المعاول: جمع معول؛ وهو والعيل بمعنى». والصّواب ما أثبته، ففي القاموس (قول): «والمِقْوَلُ- كمنبر-: اللسان، والمَلِكُ، أو من مُلوكِ حِمْيَر، يقولُ ما شاء فَيَنْفُذُ، كـ القَيْل، أو هو دون الملك الأعلى، وأصله قَيِّل».

(6) في ب: «مرّ تفسيره قريباً».

(7) الصّحاح (سردق).

(8) في ب: «سَراده». وفي المعرّب للجواليقي: 398: «وأصله بالفارسية: سَرادَارْ». ثم قال محقّقه في 399: «قال عبد الرحيم: والصّواب أنّه معرّب srada بالفارسية القديمة، وهو بالفارسية الحديثة: (سَرَا) و(سَرَايْ) بمعنى: البيت والقصر والبناء العالي».

(9) في ب: «ويجمع على».

وأواوين[1]. و«**خَيال**»: وهو ما يُرى في يقظة أو حلم، وسُمع فيه (خيالة)، وجمعه على خيالات، ويقال: أخيلة أيضاً[2]. قال المتنبي: [المنسرح]

إذا خَيَالاتُهُ أَطَفْنَ بِنَا أَضْحَكَهُ أنّني لَهَا حَامِدْ[3]

وقال الكندي: (خيالات) يجوز أن يكون جمع خيالة، وهو الأصل، ويجوز أن يكون جمع خيال، وهو القياس في جمع ما لا يعقل.

و«**جواب**»: أي جواب السّؤال المعروف، ويجمع على جوابات، وقال ابن الجوزي في ذيل الدرّة: قال العسكري: العامّة تقول في جمع الجواب: جوابات وأجوبة، وهو خطأ؛ لأنّ الجواب مصدر كالذّهاب، لا يجمع. وقال سيبويه: «الجواب لا يجمع، وقولهم: جوابات وأجوبة، كُتبيّ مولّد»[4].

وقوله: «وسِجلّ»: جمعه[5] سِجِلاّت، وهو مذكر، أو مؤنّث[6] مؤول بصحيفة.

ولهذا عِيب على أبي الطّيب قوله: [الطويل]

وإنْ يكُ بعضُ النّاسِ سيفاً لِدَولةٍ ففي النّاسِ بُوقاتٌ لها وطبولُ[7]

هو من قصيدة [له في مدح سيف الدّولة][8]، أوّلها:

لَيَاليَّ بَعْدَ الظَّاعِنينَ شُكُولُ طِوالٌ ولَيْلُ العَاشِقينَ طَويلُ

ومعناه: من لا غنى فيه وإن شاع أمره؛ كالطبلي[9]، وعيب هذا لاستهجان لفظه[10]. قال

---

(1) القاموس (أون).

(2) القاموس (خيل).

(3) البيت في ديوان المتنبي 173/2. ورُوي في ب:

ومذ تصورت خيالاته أضحك أنني لها حامد

(4) لم أقف على قول سيبويه في الكتاب.

(5) في ب: «يجمع على».

(6) سقطت من ب.

(7) البيت في ديوانه 108/3، وفيه: «إذا كان بعض»، والمحتسب 295/1 وتهذيب الخواص 156 والهمع 71/1.

(8) زيادة من ب. والقصيدة بتمامها في ديوان المتنبي 95/3.

(9) العبارة في ب: «أو من يشيع أمره؛ كالطبل والزمر».

(10) العبارة في ب: «وعِيب عليه؛ لأنّه لفظ ثقيل مستهجن».

الواحدي: «(البوق) جاء في كلام العرب، وجمعه بوقات، وإن كان مذكراً؛ كـ: حمّامات». وقد سُمع، ولم يُعب عليه لما قاله المصنّف، بل لأنّه غريب مستكره[1] في السّمع، وهو معّرب (بوري).

وفي الأساس: «من المجاز: رجلٌ ينفُخُ في البوق: إذا كان ينطق بالكذب والباطل، وما لا طائِلَ تحته. وجاء بالبُوقِ، ونَطَقَ بُوقاً، وقال حَسَّان: [البسيط]

.... إلاّ الـذي نَـطَـقُـوا بُـوقـاً ولـم يَـكُـنِ[2]

وتبوّق فلان: تكذّب»[3].

فأمّا (جوالق) فذكر سيبويه أنّه لم يسمع عنهم في جمعه إلاّ (جواليق)[4]، وأجاز غيره أن يجمع على (جَوالق) بفتح الجيم؛ كما قالوا في جمع (غرانق).

ثمّ استطرد فذكر ما جاء من (فُواعل) بالضمّ، جُمع على (فَواعل) بالفتح، ففرّق بينهما بحركةٍ نادراً، وذكر له المصنّف أربعة أمثلة، وزاد ابن السّيد في شرح أدب الكاتب ثلاثة، فهي سبعة: «خُثارم» للمتطيّر[5]، و«قُراقر» و«عُذافر»[6].

جمع المصغر بالألف والتاء؛ نحو: ثُوَيبات ودُرَيهمات، وعلّله المصنف بأنه بمنـزلة صفات ما لا يعقل كـ: جبال راسيات[7]، وهي تجمع كذلك. وقيل: لأنّه لو كثر ذهبت صيغة التصغير، ولتنـزيل ما لا يعقل منـزلة المؤنّث[8].

---

(1) العبارة في ب: «فقد عرفت أنّه سمع جمعه، وأنّه لم يعب عليه من هذه الجهة التي قالها المصنف، وإنّما من جهة أنّها لفظة غريبة مستكرهة في السّمع».

(2) عجز بيت قاله حسّان بن ثابت في رثاء عثمان بن عفان ﷺ، وروايته في ديوانه 319/1:

مـا قَـتَـلُـوهُ عـلـى ذَنْـــبٍ أَلَمَّ به ... إلاّ الـذي نَطَقُوا زُوراً ولـم يَكُنِ

وانظر: مقاييس اللغة والأساس واللسان (بوق).

(3) الأساس (بوق).

(4) الكتاب 615/3.

(5) العبارة في ب: «ختارم –بضمّ الخاء في المفرد وفتحها في الجمع–: الذي يتطير».

(6) الاقتضاب: 354.

(7) في ب، ط: «شامخات».

(8) العبارة في ب: «وعلّله غيره بأنّه إنّما جمع كذلك لتسلم علامة التصغير، ولو كسر لزالت، وجعلوا ما لا يعقل في حكم المؤنث، ولكلّ وجهة».

ومن حكم هذا النوع من المذكّر المجموع بالألف والتّاء: أن يذكّر في باب العدد بلا هاء كالمؤنث؛ فتقول: كتبت ثلاث سجلات، وبنيت ثلاث حمّامات؛ لأنّ الاعتبار في باب العدد باللفظ دون المعنى.

[هذا مذهب بعض الكوفيين][1]، قال الشاطبي في شرح الألفية: «طائفة من نحاة الكوفة يعتبر في العدد لفظ الجمع لا المفرد[2]، فيقولون: ثلاث سجلاّت، [وأربع حمّامات، وخمس سرادقات][3]، ونحوه، والعرب على خلافه[4]، وهو مذهب البصريين». فما ذكره المصنّف مبني على قول ضعيف[5]. والصحيح[6] رعاية المفرد، وأمّا اسم الجمع كـ (جبل) و(إبل)، فالنظر إليه دون مفرده، وله تفصيل في كتب العربية.

• • •

ولا يفرّقون بين معنى (نعم) و(بلى)، فيقيمون إحداهما مقام الأخرى، وليس كذلك؛ لأنّ (نعم) تقع في جواب الاستخبار المجرد من النفي، فترد الكلام الذي بعد حرف الاستفهام.

قال ابن برّي: «اعلم أنّ (نعم) مصدقة للجملة التي قبلها، فيقدر إعادتها بعد (نعم) من غير استفهام، فإذا قال: أَزيد قائم؟ فقلت: نعم، فتقديره: نعم زيد قائم. فإن[7] قال: أزيد ليس قائماً؟ فقلت: نعم، فتقديره: نعم ليس زيد قائماً. فهي أبداً داخلة على الجملة التي قبلها تقديراً من غير استفهام؛ موجبة كانت أو سالبة.

---

(1) زيادة من ب.

(2) قال في الارتشاف 361/1: «أهل بغداد والكسائي يعتبرون لفظ الجمع».

(3) زيادة من ب.

(4) العبارة في ب، ط: «والعرب على خلاف ما قاله هؤلاء».

(5) العبارة في ب، ط: «فما قاله المصنّف مبني على هذا المذهب الضعيف الذي ذهب إليه بعض الكوفيين».

(6) بعده في ب، ط: «والصحيح أنّه يُراعى في الجموع آحادها؛ فتقول ثلاثة أرغفة، فتثبت التاء في (ثلاثة) نظراً إلى الرغيف، وإن كان في (أرغفة) تاء التأنيث، وكذلك: (ثلاث سجلات)، نظراً إلى السجل، فإن أضيف العدد إلى اسم مفرد وهو جمع معنى، وليس جمع سلامة ولا تكسير، رُوعي لفظه دون واحده؛ نحو: ثلاثمئة، فراعيت المئة ولم تراع العدد، وكذلك: ثلاث من الخيل والإبل؛ لأنها اسم مفرد وليس بجمع. وأمّا (ثلاث طلحات) فإنّما لزَمته التاء لأنّ العبرة في هذا الباب بالتأنيث المعنوي حقيقة أو مجازاً، لا بالتاء. فافهم، فإن المصنّف خبط فيه خبط عشواء».

(7) من هنا إلى آخر العبارة سقط من أ.

وأمّا (بلى) فلا تقع إلاَّ بعد النفي موجبة للجملة[1]، فإذا قال: أليس زيد قائماً؟ فقلت: بلى، فتقديره: بلى زيد قائم، بتقدير جملة موجبة؛ لأنك تسقط أداة النفي مع حرف الاستفهام، وتبقي الجملة بحالها. فإن قال: أليس زيد لايملك ديناراً؟ فقلت: بلى، فتقديره: لا يملك ديناراً، فيسقط النّفي الأوّل المصاحب لألف الاستفهام لا غير، ويبقى النفي الثاني لا تغيره، ولو أتيت بـ (نعم) في هذا الموضع صار تقديره: نعم ليس زيد لا يملك ديناراً، فتوجب له ملك الدينار، و(بلى) تنفيه»[2].

وقوله: **ولهذا قال ابن عبّاس...**[3] إلى آخره. قال ابن عادل: فيه نظر إن صحّ عنه، وذلك أن هذا النفي صار مقرراً، فكيف يكفرون بتصديق التقدير، وإنمّا المانع من جهة اللّغة، وهو أنّ النفي مطلقاً إذا قصد إيجابه أجيب بـ (بلى)، وإن كان مقرّراً بسبب دخول الاستفهام عليه، وإنمّا كان كذلك تغليباً لجانب اللّفظ، ولا يجوز مراعاة جانب المعنى إلاّ في ضرورة الشعر؛ كقوله: [الوافر]

أَلَـيْـسَ الـلَّـيـلُ يَـجـمـعُ أُمَّ عـمـرٍو ... وإيّـــانـــا فَـــذاكَ بِـنَـا تَـدانـي

نَـعَـمْ وأَرى الـهِـلالَ كَـمَـا تَـراهُ ... ويَـعـلُـوهـا الـنَّـهـارُ كَـمـا عَـلانـي[4]

وفيه أنّ ابن مالك قال في التسهيل: «(بلى) لإثبات نفي مجرّد أو مقرون باستفهام، وقد يوافقها بعد[5] المقرون»[6]. ولم يقيّده بضرورة الشعر، وكيف يصحّ أن يكون ضرورة؟ وقال

---

(1) في أ: «للنفي».

(2) حواشي ابن بري: 241، وانظر: الكتاب 234/4 وشرح المفصل لابن يعيش 123/8 وشرح الكافية للرضي 355/2 والجنى الداني: 422 والمغني: 453.

(3) تمام قول الحريري في الدرّة: «ولهذا قال ابن عبّاس في تأويل قوله تعالى: ﴿أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ قَالُوا بَلَىٰ﴾ [الأعراف: 172]: لو أنهم قالوا: نعم، لكفروا، وهو صحيح لأنّ حكم (نعم) أن ترفع الاستفهام، فلو أنّهم قالوا: نعم، لكان تقدير قولهم: لست بربنا، وهو كفر، وإنما دلّ على إيمانهم (بلى) التي يدلّ معناها على رفع النفي، فكأنهم قالوا: أنت ربُّنا؛ لأنّ (أنت) بمنزلة التاء التي في (لست)».

(4) نُسب البيتان لـ: جَحْدر بن مالك الحنفي في: أمالي القالي 282/1 والارتشاف 261/3 والجنى الداني 422 والمغني 453 وشرح شواهد المغني: 453 والخزانة 201/11، ونسبهما ابن قتيبة في الشعر والشعراء 442/1 للمعلوط القريعي، وبلا نسبة في رصف المباني 427 .

(5) في ب، ط: «بعض». والعبارة في التسهيل: «وقد توافقها (نعم) بعد المقرون»؛ أي: بعد النفي المقرون بالاستفهام.

(6) التسهيل: 245.

المرادي: «إنّ منه قول الأنصار للنبيّ ﷺ وقد قال لهم: ألستم تَرَون ذلك؟ قالوا: نعم[1]. وإنّما ساغ هذا لأَمن اللَّبس، وقد تأوّل بيت جحدر على أنّه جواب لمقدّر في نفسه؛ من أن اللّيل يجمعه وأمّ عمرو، وأجاز بعضهم أن يكون جواباً لما بعده، فقُدّم، وقال أبو حيّان: الأَولى أن يكون جواباً لقوله: فذاك بنا تداني»[2].

وقال الكرماني: «إنّه كذلك في أصل اللّغة، وأمّا العرف فلا يفرق بينهما».

ومنه يُعلم الجواب عمّا حكاه عن ابن الأنباري[3].

وفي المغني: «(بلى) لا يُجاب بها الإيجاب، وذلك متّفق عليه، لكن وقع في عدّة أحاديث ما يقتضي خلافه؛ كحديث البخاري أنّه ﷺ قال لأصحابه: أترضونَ أن تكونوا رُبعَ أهل الجنّة؟ قالوا: بلى[4]. لكنّه قليل لا يُقاس عليه»[5].

حتّى قال بعضهم: إنّ أصلها (بل)، وإنّما زيدت الألف ليحسن السّكوت عليها.

قال ابن فارس في فقه اللّغة الصّاحبي: «إنّها (بَلْ)، وُصِلتْ بها ألفٌ لتكون دليلاً على كلام؛ يقول القائل: أما خرج زيد؟ فتقول: بلى، فـ (بَلى) رجوع عن جحد، والألف فيها دلالة كلام، كأنك قلت: بَلْ خرج زيد»[6]. يعني أنّها مدّة كمدة التذكير.

وفيما أنشده من قول الشاعر: **[الطويل]**

..... **فَيَا لَكَ من داعٍ دَعَاني نَعِمْ نَعَمْ**[7]

---

(1) لم أقف عليه.

(2) الجنى الداني: 423.

(3) قال الحريري: «ويُحكى أنّ أبا بكر ابن الأنباريّ حضر مع جماعة من العدول ليشهدوا على إقرار رجل، فقال أحدهم للمشهود عليه: ألا نشهد عليك؟ فقال: نعم. فشهدت الجماعة عليه، وامتنع أبو بكر بن الأنباري وقال: إنّ الرجل منع أن يُشهد عليه بقوله: نعم؛ لأنّ تقدير جوابه بموجب ما بيّناه: لا تشهدوا عليّ».

(4) جزء من حديث طويل ورد في مسند ابن حنبل بروايتين؛ أولاهما: «قلنا: نعم» في 534/3، وفي 190/4: «قالوا: بلى». وانظر صحيح البخاري، كتاب الرقاق 2392/5.

(5) المغني: 154.

(6) الصاحبي في فقه اللغة: 145.

(7) عجز بيت غير منسوب لقائل في تهذيب الخواص: 188 وشفاء العليل في إيضاح التسهيل 981/3، وصدره:

دَعـــاني عـبـيـدُ اللهِ نـفـسـي فـــداؤه

جمع بين اللغتين ليتغاير لفظاهما، ولو فتحت عينهما كان تأكيداً. ومما يحسن إيراده هنا قولي: [الطويل]

وقـائـلـةٍ فـي فـتـيـة وعـظـوا ومـا لهم عظةٌ تُجدي لدى سائرِ الأمـمْ:

أهُـم إبـل لـلـمـاءِ يـحـمـل ظـهـرهـا وقد ظمئت في البر، قلتُ: نعم نعمْ

ومن ذلك أنّهم لا يفرقون بين قولهم: زيد يأتينا صباحَ مساءٍ -على الإضافة- ويأتينا صباحَ مساءَ، على التركيب.

حاصل فرقه أنّ في الإضافة الإتيان في الصّباح فقط، وفي التركيب في الصّباح والمَسَاءِ معاً، وليس كما قال.

قال ابن برّي: «ليس هذا الفرق مذهب أحد من النحويين البصريين، قال السيرافي: يقال: سير عليه صباح مساءٍ، وصباحَ مساءَ، وصباحاً مساءً، ومعناهنّ واحد، وليس (سير عليه صباحَ مساءٍ) مثل: ضربت غلام زيد، في أنّ السّير لا يكون إلاّ في الصّباح، كما أنّ الضرب لا يقع إلاّ بالأوّل - وهو الغلام - دون الثاني؛ لأنّك لو لم ترد أنّ السَّيرَ وقعَ فيهما، لم يكن في إتيانك بالمساء فائدة»(1).

وهكذا قال سيبويه(2)، فلا عبرة بما قاله المصنّف.

وعلى ذكر (صباح مساء) يحسن إيراد قولي فيه: [الكامل]

يـا طـرّة مـن فـوق غـرّة شـادن تـهـدي لـرائـيـهـا ضـنـى الأهـواء

عبثَ الغرامُ بمهجتي في حبّها عبثَ النّسيمِ بها صباح مساءِ

وأجازوا أن تقع الفاء جواباً للتمنّي في مثل قوله تعالى: ﴿يَٰلَيۡتَنِي كُنتُ مَعَهُمۡ فَأَفُوزَ فَوۡزًا عَظِيمٗا﴾ [النساء: 73]، ومنعوا أن تقع جواباً للترجّي، وضعّفوا قراءة من قرأ: (لَعَلِّي أَبْلُغَ الأسبابَ؛ أسبابَ السَّماواتِ فَأَطَّلِعَ) [غافر: 36-37] بالنّصب. قال في المغني: «قول فرعون: (لَعَلِّي

---

(1) حواشي ابن بري: 243.

(2) قال سيبويه في الكتاب 227/1: «إنّهُ لَيُسارُ عليه صباحَ مساءَ: إنّما معناه صباحاً ومساءً، وليس يريد بقوله: صباحاً ومساءً، صباحاً واحداً ومساءً واحداً، ولكنّه يريد صباحَ أيامِهِ ومساءَها».

أَبْلُغَ) إلى آخره، إنّما قاله جهلاً ومخرقة وإفكاً»[1].

قال الزمخشري وغيره: إنّه أشربها معنى (ليت)[2]، و(ليت) تتعلّق بالمستحيل غالباً، وبالممكن قليلاً.

فقد عُلم أنّه يُقام كلّ منهما مقام الآخر، وأنَّ مثله وَردَ في النظم المجيد، وأثبته الثّقات، فلا عبرةَ بما قالَهُ المصنّف.

ومن ذلك أنّهم لايفرقون بين (العَرّ) و(العُرّ) بفتح العين وضمّها، وبينهما فرق في اللّغة، وهو أن العرَّ -بفتح العين-: الجَرَب، وبضمّها: قروح تخرج من مشافر الإبل.

قد تبع المصنّف فيما ذكره ظاهر كتب اللغة المشهورة[3]، وقد ذهب كثير من أهل اللّغة إلى خلافه.

وفي القاموس: «العَرُّ والعُرُّ والعُرَّةُ: الجَرَبُ، أو بالفتح: الجرب، وبالضمّ: قروحٌ في أعناق الفُصْلانِ»[4]. وفي الصّحاح: «العُرُّ- بالضمّ-: قُروح مثل القُوباء، تخرج بالإبل متفرّقة في مشافرها وقوائمِها، يسيل منها الماء الأصفر، فتكوى الصّحاح لئلاّ تَعدوها المِراض»[5].

وكون المكوي هو الصّحيح، يشهد له بيت النابغة الذي أنشده[6]. وعن الأصمعي: يكوى واحد ممّا أصابه الدّاء.

وقال ابن برّي: «إنّما تُكوى مشافر الصّحاح؛ لأنّ من شأن الإبل أن يحُكّ بعضها بمشافرها، فإذا كُوي مشفر البعير لم يحك به، فيأمن بزعمهم من العدوى، وقيل: إنّما تكوى أعجازها لا مشافرها؛ لأنّ الذي به العرّ يحكّ مشافره بأعجاز ما صحّ منها وما سقم، فإذا حكّ بمواضع

---

(1) المغني 379.

(2) انظر الكشاف 167/4 والدرّ المصون 482/9.

(3) انظر أدب الكاتب 310 وجمهرة اللغة (عر) والصحاح (عرر).

(4) القاموس (عرر).

(5) الصحّاح (عرر).

(6) البيت المشار إليه هو قول النابغة الذبياني -كما ورد في الدرّة-:

وحمّلتني ذنبَ امرئٍ وتركتَهُ   كذي العُرّ يُكوى غيرُه وهو راتِعُ

وسيذكره الشارح بعد مع أبيات أُخرى.

الكي ينتفع به»[1].

وما أنشده للنابغة من قصيدة له يعاتب بها النعمان بن المنذر، أوّلها: [الطويل]

عَفَا ذو حسا مِنْ فَرْتنى فالفوارعُ فجَنْبَا أريكٍ فالتِّلاعُ الدَّوافعُ

أتُوعِدُ عَبْداً لم يَخنْكَ أمانةً وتَتركُ عبداً ظالماً وهو ضالِعُ

حَمَلْتَ عليهِ ذنبَهُ وتركتَهُ كذِي العُرِّ يُكوى غيرهُ وهو رَاتِعُ[2]

كذا رأيته في ديوانه.

وما ذكره المصنّف من أنّه يُكوى[3] الصحيح فيبرأ السّقيم، قول الأصمعي وأبي عمرو[4]. وقال ابن دريد: «إنمّا يُكوى الصّحيح لئلاّ يتعلّق به الداء، لا ليبرأ السّقيم»[5]. فمعنى البيت حينئذ أنك تركت المذنب[6] وأخذت البريء، وهذا مثله لأنّ السقيم أَولى بالكيّ.

وقيل: إنّ العرب كانت تكوي الناقة إذا أصاب فصيلها العرّ؛ لفساد لبنها، فإذا كويت برئ فصيلها لبراءة أمّه.

وفي شرح أدب الكاتب: «قال أبو عبيدة: هذا تمثيل لا حقيقة له؛ كقولهم: يشرب عجلان ويسكر مسلمة، ولم يكونا شخصين موجودين»[7]. وله نظائر كثيرة؛ كقول المتنبّي: [الوافر]

وجُرْمٍ جَرَّهُ سُفَهَاءُ قَوْمٍ فحلَّ بغَيْرِ جارمِهِ العَذَابُ[8]

وقول الآخر: [الوافر]

---

(1) حواشي ابن بري: 244.

(2) الأبيات في ديوان النابغة الذبياني: 42 والشعر والشعراء 160/1، وانظر الثالث -وهو موضع الاستشهاد- في: أدب الكاتب: 310 وجمهرة اللغة (عر) والصّحاح (عرر) والاقتضاب: 370 وشرح أدب الكاتب للجواليقي: 194 وحواشي ابن بري: 245 واللسان (عرر) والخزانة 464/2.

(3) في ط: «يكون».

(4) انظر الاقتضاب 371 وجواشي ابن بري 245.

(5) لم أقف على قول ابن دريد في جمهرة اللغة.

(6) في الأصل فقط: «المعيب».

(7) الاقتضاب 371.

(8) البيت في ديوان المتنبي 81/1.

رأيـــتُ الـحــربَ يُحييـها رِجــالٌ ... ويَـصْــلَـى حَــرَّهـا قـــومٌ بَـــرَاءُ(1)

وقول الآخر: [الكامل]

غيري جَنَى، وأنا المعاقبُ فيهمُ ... فكأنّني سَبَّابةُ المُتندّمِ(2)

وقوله: «كذي العُرّ» حال؛ أي: تركته شبيهاً بذي العرّ، أو قائم مقام المصدر؛ أي: تركاً كترك ذي العرّ، وجملة «وهو راتع» حاليّة، وجملة «يكوى» مفسرة لِما قبلها، فلا محلّ لها من الإعراب.

لا يفرّقون بين قولهم: بكم ثوبك مصبوغاً، وبكم ثوبك مصبوغ، وبينهما فرق.

لأنّ السؤال في الأوّل عن ثمنِ الثوب المصبوغ، وفي الثاني السؤال عن ثمن الصبغ نفسه؛ لأنّه في النصب حال من الثوب، فكان صفة له معنى، وفي الثاني (مصبوغٌ) بالرفع خبر ثوبك، و(بكم) متعلّق بالخبر، وهذا هو المتبادر منه.

قال المبرد في كتابه المقتضب: «تقول: بكم ثوبُك مصبوغٌ؟ لأنّ التقدير: بكم فلساً ثوبُك مصبوغٌ؟ أو بكم درهماً؟ وتقول: على كم جِذْعاً بيتُك مَبْنيّ؟ إذا جعلت (على كم)ظرفاً لـ (مبني) رفعت(3) البيت بالابتداءِ، وجعلت (المبنيّ) خبراً عنه، وجعلت (على كم) ظرفا لـ (مبني)، فهذا على قول من قال: في الدار زيد قائم، ومن قال: في الدار زيد قائماً، فجعل (في الدار) خبراً. قال: على كم جذعاً بيتُك مبنيّاً؟ إذا نصب (مبنياً) جعل (على كم) ظرفاً للبيت؛ لأنّه لو قال: في الدار زيد لاكتفى به»(4).

وكذلك لا يفرّقون بين قولهم: لا رجلَ في الدار، ولا رجلٌ عندك. والفرق بينهما أنك إذا قلت: لا رجلَ في الدار -بالفتح- فقد عمّمت جنس الرجال بالنفي، وكان كلامك جواب

---

(1) البيت بلا نسبة في عيون الأخبار 452/2 واللسان (برأ).

(2) البيت منسوب لابن شرف القيرواني في الخزانة 463/2، وفيها: «قال ابن أبي الإصبع في التحبير: أنشد ابنُ شرف القيرواني ابنَ رشيق:

غيري جنى وأنا المعاقب فيكم ... فكأنني سبابة المتندّم

وقال له: هل سمعت هذا المعنى؟ فقال: سمعتُه، وأخذتَهُ أنتَ وأفسدته. فقال: ممن؟ فقال: من النابغة الذبياني حيث يقول:

وكلفتني ذنب امرئ وتركته ... كذي العُرّ يُكوى غيرُه وهو راتعُ».

(3) قوله: «رفعت البيت ... ظرفاً لمبنيّ» سقط من ب، ط.

(4) المقتضب 56/3.

من قال: هل رجل في الدار؟ فإذا قلت: لا رجلٌ في الدار- بالرفع- فالمراد نفي الخصوص.

لا وجه لهذا أيضاً؛ فإنّه إذا بُني على الفتح كان نصّاً في الاستغراق كما قالوه، واختلفوا في تعليله، وإذا رفع احتمل الاستغراق وعدمه، وقد يتعين الاستغراق بقرينة قائمة عليه، كما صرّحوا به[1]. ولذا قُرئ بهما معاً في بعض الآيات كما تقرر في محلّه؛ كقوله تعالى: ﴿لَّا بَيْعٌ فِيهِ وَلَا خُلَّةٌ وَلَا شَفَٰعَةٌ﴾[البقرة: 254][2]، فقوله: المراد نفي الخصوص، ليس بصحيح على إطلاقه.

ومن ذلك أنّهم لا يفرقون بين قولهم: خلف الله عليك، وأخلف الله عليك. والفرق بينهما: لفظ (خلف الله عليك) يقال لمن هَلَكَ لَهُ مَن لا يستعيضه، ويكون المعنى: كان الله خليفة لَكَ فيه، ولفظ (أخلف الله عليك) يستعمل فيما يُرجى اعتياضه.

هذا أحد قولين لأهل اللغة. وفي المصباح: «استخلفته: جعلته خليفة لي، وخلّف الله عليك: كان خليفةَ أبيكَ عليكَ، أو مَنْ فقدته ممّن لا يَتَعوَّض كالعمّ، وأخلف الله عليك -بالألف-: ردّ عليك مثل ماذهب منك، ويقال: أخلف الله عليك، وأخلف لك مالك، وأخلف لك بخير، وقد يحذف الحرف فيقال: أخلف الله عليك- ولك- خيراً، قاله الأصمعي»[3].

وفي القاموس ما يشير إلى عدم الفرق بينهما[4]، ولكلّ وجهة لمن تبصّر.

وكذلك لا يفرّقون بين معنى (مخوف) و(مخيف)، والفرق بينهما أنك إذا قلت: الشيء مخوف، كان إخباراً عمّا حصل الخوف منه؛ كقولك: الأسد مخوف، وإذا قلت: مخيف، كان إخباراً عمّا يتولّد الخوف منه؛ كقولك: مَرَضٌ مخيف؛ أي: يتولّد منه الخوف لمن يشاهده.

---

(1) انظر حاشية الصبان 2/2 وحواشي ابن بري: 247.

(2) قرأ ابن كثير وأبو عمرو ويعقوب وابن محيصن وغيرهم: «لا بيعَ» بالفتح؛ انظر: إتحاف البشر: 135، النشر في القراءات العشر: 2/ 211.

(3) المصباح (خلف).

(4) في القاموس (خلف): «ويُقال لمن هلكَ له ما لا يُعتاضُ منه؛ كالأب والأمّ: خلف الله عليك؛ أي: كان عليك خليفةً، وخلف الله تعالى عليك خيراً، أو بخير، وأخلف عليكَ- ولكَ- خيراً، ولمن هلك له ما يعتاض منه: أخلف الله لك وعليك، وخلف الله لك، أو يجوز: خلف الله عليك، في المال ونحوه».

قال ابن برّي: (إذا قلت: خاف زيد الطريق، فزيد الخائف، والطريق مخوف، وإذا[1] قلت: أخاف زيداً الطريقُ، فزيد المخوف[2]، والطريق هو المخيف، ولا بدّ من تقدير مفعول محذوف تقديره: أخاف الطريقُ زيداً الهلاكَ؛ لأنّ الهمزة زادته مفعولاً، وزيداً وإن كان مفعولاً فهو في المعنى فاعل؛ كما تقول: أضربتُ زيداً عمراً، فزيد مفعول، وهو في المعنى فاعل بالمفعول الثاني؛ أي: جعلت زيداً يضرب عمراً، فهو الضارب لعمرو، وكذلك جعل الطريق زيداً يخاف الهلاك، فزيد هو الخائف[3]، فَبَان بهذا أنك إذا قلت: طريق مخوف، فليس الطريق هو المخوف المحذور، وإنّما المخوف والمحذور غيره؛ وهو ما فيه من الهلاك، وإذا قلت: طريق مخوف[4]، فالطريق هو المحذور لا المحذر، إلاّ أنّ الطريق وإن كان هو المخوف في اللفظ، فليس هو المخوف في المعنى، وإنّما المخوف ما يتوقع فيه هلاك وعطب، فقد آل معناهما إلى شيء واحد، ألا ترى أنك إذا قلت: خفت الطريق، فالطريق وإن كان مخوفاً فهو الذي أوجب أن تخافه، فهو[5] إذن مخيف لك، وليس يحصل الخوف من الطريق، وإنّما يحصل الخوف ممّا يتوقع منه»[6].

وفي المصباح: «خاف يخاف خوفاً وخيفة ومخافة، وخفت الأمر، يتعدّى بنفسه، فهو مخوف، وأخافني الأمر فهو مُخيف– بضمّ الميم–، وطريق مَخوف –بالفتح– أيضاً؛ لأنّ النّاس خافوا فيه، ومال الحائط فأخافَ النّاس، فهو مخوف[7]، ويتعدّى بالهمزة والتضعيف فيقال: أخفته وخوّفته»[8].

لا يفرّقون بين (أو) و(أم) في الاستفهام، فينـزلون إحداهما منـزلة الأخرى، فيوهمون فيه.

ما ذكره تقرّر في كتب العربية غثُّه وسمينُه، إلاّ أن فيما ذكره أموراً:

---

(1) في ب: «ولو».
(2) في ب: «المخيف».
(3) قوله: «فزيد هو الخائف» سقط من ب.
(4) في ب: «مخيف».
(5) من هنا إلى آخر القول ليس في ب، وفيها: «فقولهم: طريق مخوف لا خطأ فيه».
(6) حواشي ابن بري 248.
(7) العبارة في ب: «فالحائط مخيف ومخوف». وعبارة المصباح: «فهو مخيف، وخافوه فهو مخوف».
(8) المصباح (خوف).

منها: أنه قال: **يجب أن يُجاب: أزيد عندك أو عمرو؟ بـ (نعم) أو بـ (لا)**، وليس بسديد؛ لِما في المغني من أنّه «لو أجيب بالتعيين صحّ؛ لأنّه جواب وزيادة»[1].

ومنها: أنّه جوّز العطف بعد همزة التسوية بـ (أو)، وقد منعهُ ابن هشام[2]، على ما فيه من القيل والقال.

ومنها: أنّه ذكر من معاني (أو) التقريب، وهو معنى غريب[3]، وفيه كلام في محلّه.

لا يفرقون بين (الحثّ) و(الحضّ)، وقد فرّق بينهما الخليل فقال: الحثّ يكون في السّير، والسّوق [في كلّ شيء، والحضّ يكون فيما عداهما][4].

ما ذكره الخليل هو في أصل وضعه، وأمّا في الاستعمال فلا يفرّقون بينهما، ولذا سوّى بينهما صاحب القاموس[5]، وقال النّحاة: حروف التحضيض هي للحثّ على الفعل[6]، والأمر فيه سهل.

وكذلك لا يفرّقون بين (النّعَم) و(الأنعام)، وقد فرقت بينهما العرب؛ فجعلت النّعم اسماً للإبل خاصة، أو الماشية التي فيها الإبل، وقد تذكّر أو تؤنّث، وجعلت الأنعام اسماً لأنواع المواشي من الإبل والبقر والغنم، حتّى إنّ بعضَهم أدخلَ فيها الظّباءَ وحمر الوحش؛ تعلّقاً بقوله تعالى: ﴿ أُحِلَّتْ لَكُم بَهِيمَةُ ٱلْأَنْعَٰمِ ﴾[المائدة: 1].

قال الراغب: «النَّعَمُ يختصُّ بالإبلِ، وجمعهُ أنعامٌ، وسمّيت بذلك لأنّها من أَعظم النِّعَم عندهم[7]، لكنِ الأنعامُ تُقال للإبلِ والبقَر والغنَم، ولا يقال لها أنعامٌ حتى يكون في جُملتها

---

(1) المغني: 64.

(2) قال ابن هشام في المغني 63: «إذا عطفتَ بعد الهمزة بـ (أو)، فإن كانت همزة التسوية لم يجز قياساً».

(3) قال ابن هشام في حديثه عن معاني «أو»: «والعاشر: التقريب؛ نحو (ما أدري أسلَّمَ أو ودَّع). قاله الحريري وغيره». المغني 94.

(4) زيادة من ب.

(5) في القاموس (حثث): «حثَّهُ عليه، واستحثَّهُ وأحثَّهُ واحْتَثَّهُ وحثَّثَهُ وحَثْحَثَهُ: حَضَّهُ».

(6) العبارة في ب: «حروف التحضيض: ما دلّ على الحثّ على الفعل».
وقال ابن يعيش في بحث حروف التحضيض: «اعلم أنّ هذه الحروف مركبة، تدلّ مفرداتها على معنى، وبالضمّ والتركيب تدلّ على معنى آخر لم يكن لها قبل التركيب؛ وهو التحضيض، والتحضيض: الحثّ على الشيء، يُقال: حضضته على فعله: إذا حثثته عليه». شرح المفصّل 44/8.

(7) في ب: «عند العرب».

الإبلُ»[1].

وقال ابن برّي: «هو من التغليب؛ إذ غلّبوا النّعم على غيرها»[2]. فحينئذ لا فرق بينهما في الحقيقة، وكونها شاملة للظّباء وحمر الوحشِ ليس من اللفظ، بل من جعل إضافة بهيمة إلى الأنعام؛ كلجين الماء، كما في الكشاف[3]، لا أنّه من مسمّاه كما توهمّه المصنّف.

ومن هنا عُلم ما في إقحام لفظ البهيمة من البلاغة؛ لما فيها من التنصيص على التعميم؛ لأنّها لو لم تذكر لربّما توهم أن المراد بها الإبل فقط.

وما في شرح الكشاف للقطب من أنّه للإجمال ثم للتفصيل، ليس بشيء، لأنّه لم يعهد مثله في مضاف ومضاف إليه.

وفي درّة التأويل[4]: «لِمَ قال: ﴿نُّسْقِيكُم مِّمَّا فِي بُطُونِهِۦ﴾ [النّحل: 66] في سورة النحل، وقال في سورة المؤمنين: ﴿مِّمَّا فِي بُطُونِهَا﴾ [المؤمنون: 21]؟ والجواب: أنّ الأنعام في سورة النّحل وإن أطلق لفظ جميعها، ظاهر في أنّ المراد بعضها، ألا ترى أنّ الدَّرَّ لايكون لجميعها، وإنّما اللبن لبعض إناثها؟ فكأنّه قال: وإن لكم في [بعض][5] الأنعام لعبرة نسقيكم ممّا في بطونه، ولهذا ذهب من ذهب إلى أنّه ردّ على النعم؛ لأنه يؤدي ما تؤدّيه الأنعام من المعنى، والمراد ما ذكرناه بالدّلالة التي بيّناها، ولا كذلك في سورة المؤمنين؛ لأنّه قال: ﴿نُّسْقِيكُم مِّمَّا فِي بُطُونِهَا وَلَكُمْ فِيهَا مَنَٰفِعُ كَثِيرَةٌ وَمِنْهَا تَأْكُلُونَ ﴿٢١﴾ وَعَلَيْهَا وَعَلَى ٱلْفُلْكِ تُحْمَلُونَ﴾ [المؤمنون: 21–22]، فأخبر عمّا تتّصف به أصناف النّعم ذكورها وإناثها، فلم يحتمل أن يُراد بها البعض كما كان ثمّة»[6].

ومن ذلك توهمهم أنّ معنى بات: نام، وليس كذلك، بل معنى بات: أَظلَّهُ المبيتُ وأجنَّه اللّيل؛ نام أو لم ينمْ، يدلّ على ذلك قوله تعالى: ﴿وَٱلَّذِينَ يَبِيتُونَ لِرَبِّهِمْ﴾ [الفرقان: 64] الآية، ويشهد له أيضاً قول ابن رُمَيْض[7]: [مشطور الرجز]

---

(1) مفردات ألفاظ القرآن: 815.

(2) حواشي ابن بري: 252.

(3) في الكشاف 601/1: «وإضافتها إلى الأنعام للبيان، وهي الإضافة التي بمعنى (من)؛ كخاتم فضة، ومعناه البهيمة من الأنعام».

(4) هو «درّة التنزيل وغرّة التأويل في بيان الآيات المتشابهات»: للخطيب الإسكافي (420 هـ).

(5) سقطت من الأصل.

(6) درّة التنزيل: 267.

(7) هو رُشيدُ بن رُمَيْض العنبري: أحد بني عنزة، شاعر جاهلي مقلّ. كذا ورد في ديوان الحماسة وشروحها

باتُوا نِياماً وابنُ هِندٍ لم يَنَمْ   باتَ يُقاسِيها غُلامٌ كالزُّلَمْ[1]

وتمامه:

خَدَلَّجُ السَّاقينِ خَفّاف القَدَمْ   قَدْ لَفَّها اللّيلُ لِسَوَّاقٍ حُطَمْ

ليسَ براعي إبلٍ ولا غَنَمْ   ولا بِجَزّارٍ على ظَهْرِ وَضَمْ

مَنْ يَلْقَني يُودِ كما أَوْدَتْ إرَمْ[2]

وهذا الشعر لرُشَيد– علم مصغّر من الرشد ضد الغيّ– بن رُبيض–: بضمّ الراء المهملة، وفتح الباء الموحدة، ثمّ ياء مثناة تحتيّة تليها ضاد معجمة، بصيغة المصغّر أيضاً.

وروى ابن المكرم[3] في كتاب «الكناية»: أنّ معاوية لمّا رشّح ابنه يزيد[4] لولاية عهده، وكان عبد الله بن الزبير يرى أنّه أولى بالأمر منه، فلمّا قدموا مكّة قال ابن الزبير لأهل مكّة: هذا يزيد ابن أمير المؤمنين فسَلُوهُ، وقصد أنّهم لإكثار المسألة عليه إذا ردّهم نسبوه للبخل وزهدوا فيه، فلمّا ألحُّوا في السؤال [فهم ذلك يزيد][5]، وأخبر أباه بذلك وأنه من كيد ابن الزبير، فقال أبوه: تكفاه إن شاء الله تعالى. وقال لابن الزبير: أنت أعلم بأهل مكة وأدرى بقريش من يزيد، فاقبض المال واقتسمه فيهم كما تريد. فأَتَتْهُ قريش حتى أضجرته[6]، وكان لبُخْلِه يصعب عليه خروج المال من يده، فما زال حتى صار ذميماً فيهم، ومعاوية وابنه محمودين، فَسَرّهما ذلك، فلمّا أمسوا نزل ابن الزبير يرتجز ويقول[7]:   [مشطور الرجز]

يَا لَفُّها الليل بعصلبيّ   مهاجر ليس بأعرابي

التالي ذكرها، وسمط اللآلي 729/2.

(1) الرجز لابن رميض في ديوان الحماسة 198/1 وشرحه للمرزوقي 354/1 وشرحه للتبريزي 334/1. وبلا نسبة في تصحيح التصحيف: 147 واللسان (زلم).

(2) البيت الأخير سقط من ب. وانظر المراجع في الحاشية السابقة.

(3) هو ابن منظور صاحب «لسان العرب»، وقد سبقت ترجمته.

(4) هو يزيد بن معاوية بن أبي سفيان الأموي (64 هـ): ثاني ملوك الدولة الأموية في الشام، ولي الخلافة بعد أبيه (سنة 60 هـ)، وأبى البيعة له عبد الله بن الزبير. سير أعلام النبلاء 81/5، الأعلام 189/8.

(5) زيادة من ب.

(6) العبارة في ب: «ففعل حتى أضجرته قريش».

(7) العبارة في ب: «ثم جعل ابن الزبير يرتجز ويقول»، والرجز بلا نسبة في اللسان (عصلب).

يعرّض بمعاوية لأنّه لم يهاجر، فلما سمعه[1] يزيد قال:

بــاتُــوا نـيـامـاً وابـــن هـنـد لـم يـنـمْ

.... إلى آخره، وأُعجب بذلك لِما فيه من التعريض بابن الزبير.

وكان يتمثل به غيره، ففي «مجمع البيان»: أنّ رجلاً من ربيعة يُقال له الحطيم بن هند البكري، أقبل حتّى أتى النبي ﷺ وحده، وخلف خيله خارج المدينة، فقال: إلامَ تدعو يا محمد؟ وكان النبي ﷺ قال لأصحابه قبيله: يدخل عليكم اليوم رجل من ربيعة، يتكلّم بلسان الشيطان، فلمّا أجابه النبي ﷺ قال: أنظرني لعلّي أُسلم، فلي من أشاوره. فخرج من عنده، فقال ﷺ: دخل بوجه كافر، وخرج بوجه غادر. فمرّ بسَرْح لأهل المدينة فساقه وانطلق به، وهو يرتجز بقوله: يلفّها... إلى آخره.

وصحّح البَلاذُري[2] أنّه للحطيم: وهو شريح بن ضبيعة بن عمرو بن مرثد، أحد بني تغلب، وهو ممّن أسلم وارتدّ بعد وفاة النبي ﷺ.

واستعمال المبيت في أحد فرديه بقرينة تدلّ عليه، غير بعيد.

ومن ذلك توهُّمهم أنّ القَيْنَة: المُغَنّية خاصةً، وهي في كلام العرب الأمَةُ؛ مغنّية كانت أو غير مغنّية.

وقيّده ابن السكّيت بالأمَة البيضاء[3]، واستعماله بمعنى المغنية كثير في كلام العرب نظماً ونثراً[4]. وفي الحديث: كان لعبد الله بن خطل[5] قينتان تغنّيان.

وفي القاموس: «القَيْنَةُ: المُغنّيَةُ، أو أَعَمُّ»[6]. وهو تخصيص للعامّ بأحد فرديه، أو من المجاز

(1) في ب: «بلغ».

(2) هو أحمد بن يحيى بن جابر بن داوُد البَلاذُري (279 هـ): مؤرخ، جغرافي، نسّابة، من تصانيفه: «فتوح البلدان» و«أنساب الأشراف». سير أعلام النبلاء 538/10، الخزانة 360/3، الأعلام 267/1.

(3) قال ابن السكّيت- كما في «تهذيب الألفاظ» 478/1-: «والقَيْنَةُ: الأَمَةُ الوَضيئَةُ البيضاءُ، والجمعُ قَيْناتٌ وقِيانٌ. قال: وسمعت أبا عمرٍو يقول: كلُّ أَمةٍ قَينةٌ؛ مغنيّةً كانت أو غير مغنّية».

(4) انظر اللسان والتاج (قين).

(5) عبد الله بن خطل: كان أحد مشركي قريش الأشداء على الإسلام، وكانت له جاريتان تغنيان بهجاء رسول الله ﷺ. الطبقات الكبرى 100/2.

(6) القاموس (قين).

المشهور، فلا وجه لإنكاره.

ومن ذلك توهمهم أنّ الرّاحلة تختصّ بالناقة النجيبة، وليس كذلك، بل الراحلة تقع على الجمل والناقة، والهاء فيها هاء المبالغة.

هذا قولٌ لبعض أهل اللّغة[1]، وذهب الجوهري إلى أنّ «الراحلة: هي الناقةُ التي تَصْلُح لأن تُرْحَلَ»[2]. قال: «ويقال: الرّاحلةُ: المَرْكَبُ من الإبل؛ ذكراً كان أو أنثى»[3].

فقد عرفت أنّه أمرٌ مختلف فيه عندهم، وكون الهاء في (فاعلة) بمعنى مفعول للمبالغة؛ بناء على أنّه لا يجوز تأنيثه، كما نصّ عليه سيبويه وغيره[4]، وفيه(534) كلام في شروح الكتاب.

البهيم: اللّون الخالص الذي لا يخالطه لون آخر[5]. سواء كان أبيض أم أسود أم غيره، وهذا أيضاً قولٌ لبعض أهل اللّغة[6]، وخصّه بعضهم بالأسود. وفي القاموس وغيره: «البَهيمُ: الأَسودُ»[7]. وبه جرى الاستعمال، فليس ما أنكره بمنكر.

[الطويل]

فبينا نسوسُ الناس والأمـر أمرنا إذا نحن فيهم سُـوقةٌ نَتنصّفُ[8]

ذكر أهل التاريخ أنّه لمّا قدِم سعد بن أبي وقّاص القادسية أميراً، أتته حُرَقة بنت النعمان بن المنذر مع جَوارٍ لها زيُّهنّ كَزيّها، تطلبُ صلتَه، فلمّا وقَفْنَ بين يديه قال: أيتكنّ حُرَقَة؟ قالت: هي أنا حُرَقة، فما تكرارك للاستفهام عني؟ إنّ الدّنيا دار زوال، وإنّها لا تدوم على حال، تنتقل

---

(1) منهم ابن قتيبة، انظر تهذيب اللغة واللسان (رحل).

(2) الصحاح (رحل).

(3) الصحاح (رحل).

(4) قال سيبويه في باب «مايكون مذكراً يوصف به المؤنث» 385/3: «وسألته عن قولهم: موتٌ مائِتٌ، وشُغلٌ شاغلٌ، وشِعرٌ شاعرٌ، فقال: إنّما يريدون المبالغة والإجادة، وهو بمنزلة قولهم: همٌّ ناصبٌ، وعيشةٌ راضيةٌ، في كلّ هذا». وانظر الخزانة 355/4.

(5) تمام قول الحريري: «ومن هذا النمط أيضاً توهمهم أنّ البهيم نعتٌ يختصّ بالأسود؛ لاستماعهم: ليل بهيم، وليس كذلك، بل البهيم: اللون ...».

(6) انظر الأساس واللسان (بهم).

(7) القاموس (بهم).

(8) استشهد الحريري بهذا البيت على أن «السُّوقة» معناها الرعيّة،وليست اسماً لأهل السوق. وقد سبق تخريجه، في ص 305.

بأهلها انتقالاً، وتعقبهم بعد حال حالاً، إنّا قد كنّا ملوك هذه الأرض قبلك، يُجبى إلينا خراجُها، ويُطيعنا أهلها، فلمّا أدبرَ الأمرُ وانقضى، صاح بنا صائحُ الدّهرِ فصدَعَ عَصَانا، وشتَّتَ مَلأنا، وكذاكَ الدّهرُ يا سعد، إنّه ليسَ من قومٍ في يُسْرة، إلاّ والدهرُ يَعْقِبهم عسرة. ثمّ أنشأتْ تقول من شعرٍ لها[1]:

فبينا نسوسُ النّاسَ والأمرُ أَمرُنا إذا نحنُ فيهمْ سُوقَةٌ نَتَنَصَّفُ

فأفّ لدُنيا لا يدومُ نَعيمُها تقلّبُ تاراتٍ بنا وتُصَرِّفُ

فقال سعد: قاتلَ اللهُ عديَّ بنَ زيدٍ، كأنّه ينظر لهذه وهو يقول[2]: [الخفيف]

إنّ للدّهرِ صَوْلَةً فاحْذَرْنَها لا تَبيتَنَّ قد أَمِنتَ الدُّهُورا

كم يَبيتُ الفتى مُعافى فَيَرْدى ولَقَد كانَ آمناً مَسْرُورا[3]

ثمّ أكرمها وأحسنَ جائزتها، فقالت [تدعو له][4]: لا جعل الله لك إلى لئيم حاجة، ولا زالت عندك لكريم حاجة، ولا نزع الله عن عبدٍ صالحٍ[5] نعمةً إلاّ جعلك سبباً لردّها عليه. ثمّ خرجت فقيل لها: ما صنع بكِ الأمير؟ فقالت: [الخفيف]

حَاطَ لي ذمّتي وأكرمَ وَجْهي إنّما يُكرِمُ الكَريمَ الكَريمُ

وقد رُوي «نسوق» موضع «نسوسُ»: وهو من السياسة. و«نتنصّف»: نخدم. و«السُّوقة»: ما عدا الملك مطلقاً، لا أهل السّوق فقط[6]، وهم (سوقيّة) بياء النسبة. وفي «الكلم النوابغ»: «السُّوقية كلابٌ سَلوقية!»[7].

ومنه توهّمهم أنّ (هوى) لا يُستعمل إلاّ في الهبوط، وليس كذلك، بل معناه الإسراع

---

(1) الشعر والخبر كاملاً في شرح شواهد المغني للسيوطي 723/2، والخزانة 68/7.
(2) البيتان في ديوان عدي بن زيد: 179 ورواية الثاني فيه:

قد ينامُ الفتى صحيحاً فيردى ولقد باتَ آمناً مسرورا

(3) في ب: «ولقد بات».
(4) زيادة من ب.
(5) في ب: «سابغ».
(6) اللسان (سوق).
(7) الكلم النوابغ: 41 أ.

الذي يكون في الصّعود والهبوط، وفي حديث البُراق: «فانطلقَ يَهوي به»[1]؛ أي: يُسرع. وذكر أهل اللغة أنّ مصدر الصعود (الهُوِيّ) بضمّ الهاء، ومصدر الهبوط (الهَوِيّ) بفتحها.

ليس هذا ممّا اتفقوا عليه، بل هو قول لبعض أهل اللغة[2]. وفي شرح أشعار هذيل للإمام المرزوقي: «قال الأصمعي: يقال: هوت العُقاب: إذا انقضت لغير الصيد، وأهوت: إذا انقضت له، وقيل: هما بمعنى، وقال بعضهم: هَوِي يهوى هَوِيّاً -بفتح الهاء- من أعلى إلى أسفل، وبضمّها بعكسه»[3].

• • •

ثمّ إنّ المصنّف [رحمه الله][4] جرى على نهج أهل العربية، فختم كتابه بمسائل تتعلق برسم الخط، فأفاد وأجاد، روّح الله روحه. قال مبتدئاً بالبسملة تيمّناً وتبرّكاً، وهو من حسن صنيعه:

ويكتبون «بسم الله» بحذف الألف أينما وقع، وحيثما اعترض، فيوهمون فيه.

يعني أنّه لا تحذف ألفه إلاّ في البسملة خاصّة، وعند حذف المتعلّق، وهذا أيضاً مختلف فيه[5]. فقال الكسائي: لا تشترط الإضافة إلى اسم الجلالة، فيحذفها في نحو قوله: باسم القاهر[6]، واشترط بعضهم الإضافة إلى لفظِ الجلالة من الله، وعدم ذكر المتعلّق.

وأمّا اشتراط تمام البسملة، ففي شرح التسهيل فيه نظر، وكذا اشتراط كونه واقعاً في الابتداء، كما قاله المصنّف.

على أنّ بعضهم ذهب إلى أنّه لاحذف في «بسم الله»، وإنّما هو على لغة من يقول في (اسم): (سِمٌ) بلا همز في أوّله، ولمّا دخلت عليه الباء خُفّف بتسكينِ السّين المحرّكة[7].

---

(1) هو حديث طويل، والعبارة المُستشهد بها وردت في النّهاية 284/5 حيث قال: «ومنه حديث البُراق: ثمّ انطلق يَهوي؛ أي: يسرع». أمّا في صحيح البخاري، كتاب الصلاة 136/1 فقد وردت العبارة في حديث الإسراء كما يلي: «ثمّ انطلق بي، حتى انتهى بي إلى سدرة المنتهى».

(2) في اللسان (هوا): «قال ابن بري: ذكر الرياشي عن أبي زيد: أنّ الهَويّ -بفتح الهاء- إلى أسفل، وبضمّها إلى فوق».

(3) انظر شرح أشعار الهذليين للسكري 108/1 واللسان (هوا).

(4) زيادة من ب، ط.

(5) انظر جمل الزجاجي: 271 والدرّ المصون 21/1 ومجموعة الشافية 382/1.

(6) وإلى هذا ذهب الأخفش أيضاً، انظر الدرّ المصون 21/1 والهمع 318/6.

(7) هذا ماذهب إليه النحّاس في إعراب القرآن 167/1، وانظر الحاشية السابقة.

تحذف الألف من (ابن) إذا وقع صفة بين علَمين من الأعلام؛ الأسماء والكنى.

هذا أيضاً ممّا اختلف فيه[1]، فمنهم من لم يحذف مع الكنية، ومنهم من اشترط اشتهاره بها. وأمّا إذا وصف باسم الأب الأعلى فعند المصنّف كغيره لا تحذف. وفي شرح التسهيل: الصحيح أنها تحذف، وأنشد سيبويه: [البسيط]

..... أو مِثلِ أُسْرَةِ منظورِ بنِ سَيَّارِ[2]

ومنهم من جوّز الحذف إذا نُسب للأمّ، وعندي أنّه إذا اشتُهر بها، أو لم يُنسب لغيرها، كـ «عيسى ابن مريم» جاز، واشترط بعضهم ألّا يكون في أوّل السطر[3].

وممّا يوهمون فيه كتبهم: (الحيوة) و(الصلوة) و(الزكوة) بالواو في كلّ موطن.

وهو كذلك ما لم تُضف أو تُثَنَّ، وكتابتها بالواو، وكذلك برسم المصحف[4]، وأمّا في غيرهِ فمِنَ النّاسِ من يكتبها بالألف مطلقاً على القياس[5]، وكلام ابن مالك مخالف لهذا، فإنّه يقتضي أنّ كتابتها بالواو قياسية؛ لأنّ من العرب من يفخمها فينحو بها نحو الواو[6]، فجاء رسمها على ذلك، وفيه تفصيل في شرح الرائيّة[7].

ومن ذلك أنّهم إذا ألحقوا (لا) بـ (أن) حذفوا النون في كلّ موطن، وليس كذلك على عمومه.

---

(1) انظر الهمع 318/6.

(2) عجز بيت لجرير، صدره في ديوانه: 312:

جِئْني بمثلِ بني بَدْرٍ لقومِهِمُ

والكتاب 94/1، و170.

(3) انظر الهمع 310/6.

(4) العبارة في ب: «وكتابتها بالواو في المصحف». وانظر أدب الكاتب: 274 واللباب 488/2.

(5) انظر جمل الزجاجي: 278.

(6) الكشاف 40/1 واللسان (حيا).

(7) «الرائية»: قصيدة في علم الخط ألفها ابن البوّاب (413 هـ)، شرحها برهان الدين بن عمر الجعبري (732 هـ). الكشف 1339/2.

كما فصّله المصنّف[1]، وهو أيضاً ممّا اختلف فيه علماء الرسوم[2]، فقيل: تكتب دائماً موصولة، وقيل: تكتب دائماً مفصولة، وقيل: إن كانت عاملة وُصلتْ وإلاّ فُصلتْ[3]، ومنهم من قال: إن أُدغمت بغنّة فُصلت وإلاّ وُصلت.

ثمّ قال في الفعل المجهول من نحو (عاود) و(طاوع): **إنّه يُرسم بواوين ولا يُدغم، نحو: وُوري، وشُووِر، وعُوود، وطُووع، ليعلم بذلك أنّ إحدى الواوين أصليّة، والأخرى هي المنقلبة عن ألف فاعل، وكذلك يجب إبرازها في اللّفظ بأنْ يُلبث على الأولى منها لبثة ما، ثمّ يلفظ بالثانية.**

من غير إدغام؛ لأنّ أوّل المدّين إذا كان مُبدلاً من مدّة لزوماً لم يجز إدغامه؛ كالفعل المجهول من (قاول) تقول فيه: (قُوول) بدون إدغام، لئلاّ يلتبس فوعل بفُعّل[4]، فيلتبس باب المفاعلة بباب التفعيل، ولهذا رسُم بواوين ليُطابق الخطّ اللفظ، ويكون لباسه غير قصير عن قامته، وهذه فائدة نفيسة صرفيّة[5].

وعلى هذا ينشد بيت جرير – من قصيدة له في هجو الأخطل[6]–: **[البسيط]**

بَانَ الخَليطُ ولو طُووِعْتُ ما بَانَا ... وقَطَّعُوا مِنْ حِبالِ الوَصْلِ أَقْرانا

حيِّ المنازِلَ إذْ لا نبتغي بَدَلاً ... بالدّار داراً ولا الجيرانِ جيرانا

قد كنتُ في أثر الأَظْعانِ ذَا طَرَبٍ ... مدرعاً مِن حِذارِ البَيْنِ أحزانا

(1) مفاد ما فصّله الحريري: أنّ الصواب أن يعتبر موقع أنْ، فإن وقعت بعد أفعال الرجاء والخوف والإرادة كتبت بإدغام النون.. وإن وقعت بعد أفعال العلم واليقين أظهرت النون؛ لأنّ أصلها (أنّ) المشددة وقد خفّفت، وإن كان وقوعها بعد أفعال الظن جاز إثبات النون وإدغامها؛ لاحتمالها في هذا الموطن أن تكون هي الخفيفة في الأصل، والمخففة من الثقيلة.

(2) في ب: «على الرسم».

(3) في الهمع 322/6: «علل ابن الضائع بأنّ الناصبة شديدة الاتصال بالفعل؛ بحيث لا يجوز أن يفصل بينهما وبينه، والمخففة بالعكس؛ بحيث لا يجوز أن تتصل به، فحسن الوصل في تلك، والفصل في هذه خطّاً». وانظر الجنى الداني: 510 ومجموعة الشافية 379/1 واللباب 491/2.

(4) في ب: «بفاعل».

(5) انظر المنصف 264/1.

(6) وردت العبارة في ب بعد البيت الأول.

إنّ العُيونَ التي في طَرْفِها مَرَضٌ قَتَلْنَنا ثمّ لَمْ يُحْيينَ قَتْلانا

يَصْرَعْنَ ذا اللُّبِّ حتّى لا حَراكَ بهِ وهُنَّ أَضْعفُ خَلْقِ اللهِ أَرْكانا[1]

وهي قصيدة طويلة. و«بان»: بمعنى بَعد، و«الخليط»: بمعنى[2] المخالط من الأحبّة. وقوله: «ولو طووعت»؛ أي: ولو أطاعوني وسمعوا ما قلته لهم، لم يبعدوا ويرتحلوا. وقوله: «وقطعوا» إلى آخره: استعارة تمثيلية لقطع العلائق المعنوية. والأقران: جمع قَرْن؛ وهو الحبل المفتول[3].

ثمّ قال (المصنف)[4]: **إن زاد المقصور على الثلاثة يكتب بالياء، إلاَّ أن يكون قبل آخره ياء، فيُكتب بالألف لئلاّ يُجمع بين ياءَين؛ وذلك نحو: العليا والدّنيا.**

هذا هو المشهور، وفيه ثلاثة مذاهب[5]:

أحدها: هذا.

والثاني: أن يكتب بالألف مطلقاً؛ نظراً إلى لفظه، كما نقله ابن عصفور عن الفارسي.

والثالث: أن يختار الياء فيما ذكر، ويجوز الألف أيضاً، ورجّحه بعضهم باختيار الزجّاجي: أنّه إذا أشكل شيء من هذا يكتب بالألف، فلهم فيه اختلاف.

وقوله في «يحيى» علماً أنّه شاذ، قد ذهب المبرّد إلى خلافه، وأنه يقاس عليه كلّ علم يحكيه؛ كـ (أعيى) لو سُمّي به[6].

ولم يشذّ عنه إلاّ قولهم للمتوعّد: جاء ينفض مِذْرَوَيْهِ- وهو طرف الأَلْيَة- فثنّوه بالواو؛ لأجل أنّه حين لم يلفظ بمفرده مُيّز عن نوعه.

---

(1) الأبيات من قصيدة لجرير في ديوانه 160/1، والبيت الأول في الخصائص 95/1 والمنصف 263/1 وتهذيب الخواص: 228.

(2) سقطت من ب.

(3) القاموس (قرن).

(4) زيادة من ب.

(5) انظر المذاهب الثلاثة في الهمع 337/6، وانظر جمل الزّجاجي: 271.

(6) الهمع 336/6 ومجموعة الشافية 383/1.

هذا قول أبي عبيدة[1]، وقال ابن قتيبة رادّاً عليه: ليس المِذْروان فرعي الأليتين حسب، بل هما الجانبان من كل شيء[2]. تقول العرب: جاء فلان يضرب أصدريه، ويَنفُضُ مِذْرَوَيْهِ؛ وهما منكباه. وذكر أنّ رجلاً من فصحاء العرب يقول: قَنَّعَ الشَّيبُ مِذْرَوَيْهِ، يريد جانبي رأسه –وهما فَوْداه– وإنمّا سمّيا بذلك لأنهما يَذْرَيَانِ؛ أي: يَشيبانِ[3]، والذّرى: الشيب، قال: وهذا أصل هذا الحرف، ثمّ استُعير للمنكبين والأليتين والطرفين من كلّ شيء.

قال أميّة بن عائذ الهذلي[4] يذكر فرساً له[5]: [المتقارب]

علـى فـرسٍ هَـتّـافَـةِ الـمِـذْرَوَيْـ ـنِ زوراء مُضجعَةٍ في الشّـمـالِ[6]

أراد فرساً[7] ينتفض طرفاها، وكونه لم يلفظه بواحدهِ قول أيضاً[8]، ولهم فيه قول آخر حكاه في القاموس؛ وهو أنّه سُمع منهم «مِذْرى»: واحد له[9]، ولكلّ وجهة.

وإنمّا فرّق بين (كلا) و(كلتا) في رسم الخطّ؛ لأنّ (كلتا) رباعية.

في التسهيل: أنهم رسموها بالألف، والقياس أن تكتب بالياء، وأمّا (كلا) فواويّ، ورسموه بالألف على القياس[10].

[المتقارب]

---

(1) انظر أمالي القالي 201/1 وتهذيب اللغة والصحاح (ذرا) والتاج (ذرو).
(2) قال ابن قتيبة في أدب الكاتب: 602: «وقالوا: مِذرَوان، والأصل: مِذْريان؛ وهما فرعا كل شيء، جاء بالواو لأنّه بُني مثنّى، ولم يأتِ واحد فيُثنى عليه».
(3) اللسان (ذرا).
(4) هو أمية بن أبي عائذ العَمْري (نحو 75هـ): شاعر أدرك الجاهلية وعاش في الإسلام، له قصائد في عبد الملك بن مروان. الخزانة 421/1، الأعلام 22/2.
(5) في ب: «يتذكر قوساً له».
(6) في ب: «على عجس». والبيت لأمية بن عائذ الهذلي كما في ديوان الهذليين 185/2، وفيه: «على عجس هتّافة»، وانظر: أمالي القالي 201/1 وتهذيب اللغة (ذرا) والتنبيه على أوهام أبي علي القالي في أماليه: 62 واللسان (ذرا) والتاج (ذرو).
(7) في ب: «قوساً».
(8) المقتضب 191/1 و163/2 والارتشاف 260/1.
(9) قال في القاموس (ذرا): «والمِذْرَوان –بالكسر–: أطراف الأَلية، بلا واحد أو هو المِذْرى».
(10) التسهيل: 334.

ومَـنْ ظَـنَّ مِـمَّـنْ يُـلاقـي[1] الحروب   أَلّا يُـصَـــابَ فـقَـدْ ظَـنَّ عَـجْـزَا

هو بيت من قصيدة للخنساء تبكي قومها، وهي[2] تماضر بنت عمرو بن الشريد. والقصيدة هي هذه:

تَـعَـرَّقَـنـي الـدَّهْـرُ نَـهْـسَـاً وحَـزَّا   وأَوجَـعَـنـي الـدَّهـر قَـرْعـاً وغَـمـزا[3]

وأَفْـنـى رِجـالـي فَـبَـادُوا مَـعـاً   فـأصـبـح قـلـبـي بـهِـمْ مُـسْـتَـفَـزَّا

كـأنْ لـمْ يـكـونـوا حِـمـىً يُـتَّـقَـى   إذِ الـنّـاسُ إذْ ذَاك مَـنْ عَـزَّ بَـزَّا

وكـانـوا سَـرَاةَ بَـنـي مـالـك   وزَيْـنَ الـعَـشـيـرةِ فـخـراً وعِـزّا[4]

وهُـمْ فـي الـقَـديـم أُسَـاةُ الـعـديـ   ـم والـكـائـنـونَ مـن الـخـوف حِـرْزا

وهُـمْ مَـنَـعُـوا جـارَهُـمْ والـنّـسـا   ء يـحـفِـزُ أَحْـشَـاءَهـا الـخـوفُ حَـفْـزا

غَـداةَ لَـقُـوهُـمْ بِـمَـلْـمُـومَـةٍ   رَدَاحٍ تُـغـامِـرُ لـلأرضِ رِكْـزا

بِـبـيـضِ الـصِّـفـاحِ وسُـمْـرِ الـرِّمـاحِ   فـبالـبيـضِ ضَـرْبـاً وبـالـسُّـمْـر وَخـزا

وخَـيْـلٍ تَـكَـدَّسُ بـالـدّارعـيـنَ   وتـحـتَ الـعَـجَـاجَـةِ يَـجـمِـزْن جَـمْـزا

جَـزَزْنَـا نَـواصـيَ فُـرسـانِـهـا   وكـانُـوا يَـظُـنُّـونَ ألّا تُـجَـزَّا

ومـن ظَـنَّ مـمـن يـلاقـي الـحـروبَ   ألّا يُـصـاب فـقـد ظـنّ عَـجْـزا

نَـعِـفُّ ونَـعـرفُ قـدر الـجِـوار   ونـتّـخِـذُ الـحَـمْـدَ والـمَـجْـدَ كـنـزا[5]

وقوله: «ألّا يصاب» روي: «بألّا يصاب». قال ابن الشجري في أماليه: «الباء في قوله «بألّا يصاب» زائدة؛ كما زيدت في قوله تعالى ﴿أَلَمْ يَعْلَم بِأَنَّ ٱللَّهَ يَرَىٰ﴾ [العَلَق: 14]، ولو أسقطتها لكان

(1) في ب: «يصيب».
(2) في ب: «واسمها».
(3) في ب: «وأوجعني القهر».
(4) في ب: «مجداً وعزاً».
(5) القصيدة في ديوان الخنساء: 88.

النصف الثاني مخروماً، والخرم يكون في أوّل البيت، وفي النصف الثاني يكون قليلاً، و(أن) يجوز أن تكون مصدرية، وأن تكون مخفّفة من الثقيلة»[1].

وفي ادّعائه الخرم[2] نظر؛ لأنّه إذا كان مدوّراً[3] لا خرم فيه.

والمصنّف تمثل به لنفسه بمعنى: لكلّ جواد كبوة، ومن صنّف فقد استهدف؛ فلا يخلو من طعن الطاعنين، فإن توهم السّلامة من ذلك كان توهّماً فارغاً، وظنّاً باطلاً، كما أنّ من دخل الحروب وقارع الأبطال، وظنّ ألّا يصاب بشيء من الضرب والطعن ونحو ذلك، فقد ظنّ ظنّاً باطلاً، فسمّاه عجزاً تجوّزاً، والمراد بالعجز عجز الناس عنه، وظنّه ذلك لا يليق بعاقل[4].

وقد نجز ما أوردناه، وتحلّى بحلي الكمال ما قصدناه، والحمدلله وحده على مزيد الإنعام، في المفتتح والختام، وعلى أفضل الرسل أفضل الصلاة وأزكى السّلام، وعلى آله وصحبه الكرام.

ووافق الفراغ من كتابة هذه النسخة المباركة، في يوم الثلاثاء المبارك عاشر شهر ذي القعدة الحرام من شهور سنة ثمانٍ وثمانين وألف، على يد كاتبها الفقير إلى رحمة ربّه وعفوه: محمد بن يوسف بن علي بن أبي جميل، القاهري منشأ، الشافعي مذهباً، الأشعري عقيدة، الأزهري سكناً ومجاورة، وغفر الله له ولوالديه ولمشايخه ولإخوانه ومحبيه، ولكلّ المسلمين والمسلمات، المؤمنين والمؤمنات، الأحياء منهم والأموات، إنّك سميع قريب مجيب الدّعوات، والحمد لله وحده، وصلّى الله على من لا نبيّ بعده، محمد النبيّ الأمّي وعلى آله وصحبه وسلم. وقال:

أقسمتُ بالله على كلّ من   أبصر خطّي حيثما أبصَرَهْ

أن يدعو الرحمن لي بالرضى   وعفوه الشامل والمغفرهْ

• • •

---

(1) أمالي ابن الشجري 250/1.

(2) الخرم: هو حذف أوّل الوتد المجموع من أوّل تفعيلة في البيت، فلا يكون إلاّ في البحور التي أوّل تفاعيلها «فعولن» أو «مفاعيلن» أو «مفاعلتن». كتاب القوافي: 69.

(3) المدوّر: هو الذي يلتقي شطره الأوّل والثاني في كلمة واحدة.

(4) قوله: «وظنه ذلك لايليق بعاقل» ليس في ب.

الفهارس

1- فهرس الآيات

السورة	نص الآية	رقمها	الصفحة
5 – المائدة	ثُمَّ عَمُوا وَصَمُّوا كَثِيرٌ مِنْهُمْ	71	339
5 – المائدة	يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لا تَسْأَلُوا عَنْ أَشْيَاءَ إِنْ تُبْدَ لَكُمْ	101	475
5 – المائدة	نُرِيدُ أَنْ نَأْكُلَ مِنْهَا	113	128
6 – الأنعام	هَذَا رَبِّي	78	163
6 – الأنعام	كُلُوا مِنْ ثَمَرِهِ إِذَا أَثْمَرَ	141	223
6 – الأنعام	ثَمَانِيَةَ أَزْوَاجٍ مِنَ الضَّأْنِ اثْنَيْنِ	143	484
7 – الأعراف	مَا مَنَعَكَ أَلَّا تَسْجُدَ إِذْ أَمَرْتُكَ	12	299
7 – الأعراف	لَآتِيَنَّهُمْ مِنْ بَيْنِ أَيْدِيهِمْ وَمِنْ خَلْفِهِمْ	17	457
7 – الأعراف	وَقَالَتْ أُولاهُمْ لأُخْرَاهُمْ	39	366
7 – الأعراف	وَلَمَّا سُقِطَ فِي أَيْدِيهِمْ	149	370
7 – الأعراف	اثْنَتَيْ عَشْرَةَ أَسْبَاطاً	160	203
8 – الأنفال	إِنَّ شَرَّ الدَّوَابِّ عِنْدَ اللَّهِ الصُّمُّ الْبُكْمُ	22	177
8 – الأنفال	نِعْمَ الْمَوْلَى وَنِعْمَ النَّصِيرُ	40	403
8 – الأنفال	وَالرَّكْبُ أَسْفَلَ مِنْكُمْ	42	365
9 – التوبة	وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ	6	186
9 – التوبة	إِنَّمَا الْمُشْرِكُونَ نَجَسٌ	28	210
9 – التوبة	فَبَشِّرْهُمْ بِعَذَابٍ أَلِيمٍ	34	394
9 – التوبة	وَقَاتِلُوا الْمُشْرِكِينَ كَافَّةً	36	192
9 – التوبة	لَمَسْجِدٌ أُسِّسَ عَلَى التَّقْوَى مِنْ أَوَّلِ يَوْمٍ	108	277
9 – التوبة	التَّائِبُونَ الْعَابِدُونَ الْحَامِدُونَ	112	144
10 – يونُس	وَجَرَيْنَ بِهِمْ بِرِيحٍ طَيِّبَةٍ. جَاءَتْهَا رِيحٌ عَاصِفٌ	22	286
10 – يونُس	فَأَجْمِعُوا أَمْرَكُمْ وَشُرَكَاءَكُمْ	71	247
11 – هُود	مِنْ كُلٍّ زَوْجَيْنِ اثْنَيْنِ	40	484
11 – هُود	يَوْمٌ مَجْمُوعٌ لَهُ النَّاسُ	103	249
12 – يُوسُف	وَإِنْ كَانَ قَمِيصُهُ قُدَّ مِنْ دُبُرٍ	27	147
12 – يُوسُف	يُوسُفُ أَعْرِضْ عَنْ هَذَا وَاسْتَغْفِرِي لِذَنْبِكِ	29	79
12 – يُوسُف	مَا هَذَا بَشَراً إِنْ هَذَا إِلَّا مَلَكٌ كَرِيمٌ	31	57

السورة	نص الآية	رقمها	الصفحة
69 – الحاقة	فَإِذَا نُفِخَ فِي الصُّورِ نَفْخَةٌ وَاحِدَةٌ	13	415
69 – الحاقة	هَاؤُمُ اقْرَأُوا كِتَابِيَهْ	19	391
72 – الجن	قُلْ أُوحِيَ إِلَيَّ أَنَّهُ اسْتَمَعَ نَفَرٌ مِنَ الْجِنِّ	1	213
73 – المزّمل	وَكَانَتِ الْجِبَالُ كَثِيباً مَهِيلاً	14	231
76 – الإنسان	وَيُسْقَوْنَ فِيهَا كَأْساً	17	128
78 – النبأ	وَأَنْزَلْنَا مِنَ الْمُعْصِرَاتِ مَاءً ثَجَّاجاً	14	352
78 – النبأ	إِنَّهُمْ كَانُوا لا يَرْجُونَ حِسَاباً	27	258
78 – النبأ	حَدَائِقَ وَأَعْنَاباً	32	129
78 – النبأ	عَطَاءً حِسَاباً	36	425
79 – النازعات	تَتْبَعُهَا الرَّادِفَةُ	7	424
79 – النازعات	فَأَخَذَهُ اللهُ نَكَالَ الْآخِرَةِ وَالْأُولَى	25	366
79 – النازعات	فَإِنَّ الْجَنَّةَ هِيَ الْمَأْوَى	41	187
82 – الانفطار	مَا غَرَّكَ بِرَبِّكَ الْكَرِيمِ	6	300
89 – الفجر	وَاللَّيْلِ إِذَا يَسْرِ	4	355
89 – الفجر	وَجَاءَ رَبُّكَ	22	123
96 – العَلق	أَلَمْ يَعْلَمْ بِأَنَّ اللهَ يَرَى	14	515
96 – العَلق	فَلْيَدْعُ نَادِيَهُ	17	130
98 – البيّنة	وَمَا تَفَرَّقَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ إِلَّا مِنْ بَعْدِ مَا جَاءَتْهُمُ الْبَيِّنَةُ	4	397
106 – قريش	فَلْيَعْبُدُوا رَبَّ هَذَا الْبَيْتِ	3	459
112 – الإخلاص	قُلْ هُوَ اللهُ أَحَدٌ	1	235
113 – الفلق	وَمِنْ شَرِّ النَّفَّاثَاتِ فِي الْعُقَدِ	4	244

2ـ فهرس القراءات

السورة	القراءة	رقم الآية	الصفحة
2– البقرة	لَمَثُوبَةٌ مِنْ عِنْدِ اللهِ	103	135
2– البقرة	لَمَثُوبَةٌ مِنْ عِنْدِ اللهِ	103	136
2– البقرة	لا بَيْعٌ فِيهِ وَلا خُلَّةٌ وَلا شَفَاعَةٌ	154	502
3– آل عمران	فَيَكُونُ طَيْراً	49	390
4– النساء	... وَاتَّقُوا اللهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ ...	1	236
4– النساء	ذَلِكَ أَدْنَى أَلَّا تُعِيلُوا	3	432
6– الأنعام	لَقَدْ تَقَطَّعَ بَيْنُكُمْ	94	239
7– الأعراف	وَلَمَّا سُقِطَ فِي أَيْدِيهِمْ	149	370
7– الأعراف	وَلَمَّا أُسْقِطَ فِي أَيْدِيهِمْ	149	370
10– يونس	مِنَ اللَّيْلِ	27	106
10– يونس	أَمَّنْ لا يَهِدِّي	35	418
10– يونس	أَمَّنْ لا يَهْدِّي	35	418
10– يونس	أَمَّنْ لا يَهْدِي	35	418
10– يونس	أَمَّنْ لا يَهِدِّي	35	418
10– يونس	فَأَجْمِعُوا أَمْرَكُمْ	71	249
23– المؤمنون	تُنْبِتُ بِالدُّهْنِ	20	126
24– النّور	... يُذْهِبُ بِالْأَبْصَارِ	43	122
القصص	... لَيَنُوءُ بِالْعُصْبَةِ	76	77
33– الأحزاب	تُرْجِئُ مَنْ تَشَاءُ	51	313
40– غافر	لَعَلِّي أَبْلُغُ الْأَسْبَابَ، أَسْبَابَ السَّمَاوَاتِ فَأَطَّلِعَ	37–36	498
42– الشورى	تَكَادُ السَّمَاوَاتُ تَتَفَطَّرْنَ	5	388
53– النجم	قِسْمَةٌ ضِيزَى	22	194
54– القمر	مَنِ الْكَذَّابُ الْأَشِرُ	26	177

3ـ فهرس الأحاديث الشريفة والآثار

4ـ فهرس الشعر

الصفحة	العدد	القائل	البحر	القافية	المطلع
179	2	هلال بن خثعم	الطويل	اعتيابُها	وإني لعف
201	4	الأخوص أو الفرزدق	الطويل	ثيابُها	أليس
201	1	الأخوص	الطويل	إيابُها	سخبر
200	1	الأخوص	الطويل	غرابُها	مشائيم
118	1	أبو تمام	الطويل	ساكبُه	رعته
183	7	أم حسّانة	الطويل	ساكبُه	أقول
426	1		الطويل	محسب	وإذ لا
281	1	بشار بن برد	البسيط	ذهبُ	كان سكب
234	1	ذو الرمة	البسيط	والهدُبُ	بين النهار
500	1	المتنبي	الوافر	العذابُ	وجرم
416	1	--	الوافر	الخضابُ	ولست
416	1		الوافر	يصابُ	ولكنّي
227	3	الشريف الرضي	الكامل	نهبُ	ولقد
451	1	همّام بن مرّة أو ابن أحمر أو رجل من مذحج	الكامل	ولا أبُ	هذا لجدّكم
328	1		المنسرح	شعبُ	ولا بفتّاتة
426	1	عدي بن زيد	المنسرح	عواقبُها	لم أر
333	1	ثعلبة بن عمرو الضبي أو العبدي	المتقارب	الكذوبْ	فأقبل
474	1	مروان بن هماس	الطويل	صاحب	هويتكِ
456	1	الطفيل	الطويل	يثرب	رمت
331	1	خداش بن زهير	الطويل	موظب	كذبت
69	1	ابن الرقاع	الطويل	الذنب	وحجرا
245	1	علقمة الأشجعي أو الشماخ	الطويل	بيثرب	وعدت
156	1	الفرزدق	الطويل	حالب	لعلكَ
481	1		المديد	الخطب	حوّلوا
326	1	الفرزدق	البسيط	رابي	كلاهما
455	1	أبو تمام	البسيط	عرب	لم تطلع
197	3	أبو نواس	البسيط	عجب	ساع
197	1	أبو نواس	البسيط	الذهب	كأنّ كبرى
327	2		البسيط	بالشعب	يا ظالماً
416	3	السرقسطي	الوافر	الشباب	وقالوا

المطلع	القافية	البحر	القائل	العدد	الصفحة
كذب	فاذهبي	الكامل	عنترة	1	331
بكرتْ	وعتابي	الكامل	ضمرة النهشلي	1	411
لله	تعذيبي	السريع	الشاب الظريف	2	96
لله	رطابِ	السريع	الشهاب الخفاجي	2	477
بلّت	الحسابِ	السريع	الحريري	1	477
وكأس	بها	المتقارب	الأعشى	2	354
قد ملئت	عارفاتْ	السريع	الباخرزي	3	59
وكانت	فأحلتِ	الطويل	كثير عزة	11	399
إذا نامت	فقحته	الطويل	الخليل بن أحمد السجزي	2	311
ذاتُ	مخربلاتِ	البسيط	أبو ذؤيب	1	276
لروضة	محروثِ	البسيط	محبوب النهشلي	6	244
يموت	أعوجا	الطويل	الفرزدق	1	64
جموم	سراجا	الوافر	النمر بن تولب	1	389
ماذا يفيد	شَجَا	السريع	الشهاب الخفاجي	2	229
إذا القصر	المناهجُ	الطويل	الشهاب الخفاجي	2	221
تنانيركم	مناسجُ	الطويل	أبو سعد بن هبة الله	4	220
لُذْ بباب	المناهجِ	م. الخفيف	الشهاب الحجازي	2	220
قلت	الدباجي	م. الرمل	الشهاب الخفاجي	2	352
فاليوم	القوارحْ	م. الكامل	الخنساء	1	283
وإذا ما	ومصحْ	الرمل	الأعشى	1	116
ما تعيف	برحْ	الرمل	الأعشى	1	117
ورأيت	ورمحا	م. الكامل	عبد الله بن الزبعرى	1	250
شرفتنا	صالحَهْ	السريع	الصفي الحلي	2	101
يا حقبة	نازحَهْ	السريع	طرفة بن العبد	4	101
كلهم أروغ	بالبارحَهْ	السريع	طرفة بن العبد	1	100
ولم يك	والوطيحْ	الوافر	المعري	1	64
فعليّ	النجاحُ	الرمل	أشجع السلمي	1	386
إذا انصبّ	القدحِ	الطويل	--	1	67
يا بدرُ	صالحِ	الكامل	أبو مُحلّم النسّابة	2	115
وما كلّ حزني	شامخِ	الطويل	التهامي	2	416

المطلع	القافية	البحر	القائل	العدد	الصفحة
إذا الرجال	طباخ	البسيط	طرفة بن العبد	1	158
إذا خيالاته	حامدٌ	المنسرح	المتنبي	1	493
رأيت	معمدا	الطويل	سحيم	1	189
أعدْ	المقيدا	الطويل	الفرزدق	1	157
فما بلغت	تقيّدا	الطويل	مروان بن أبي حفصة	1	165
ستعجب	الوافر	الطويل	المعرّي	1	92
وافى	الندا	الكامل	الغزي	2	60
كانت	قيودا	الكامل	المؤمل بن أميل	3	164
ويمنعني	عندُ	الطويل	المتنبي	1	148
أراد	مرادُه	الطويل	الشهاب الخفاجي	1	57
عد	الجهدُ	الطويل	—	1	320
إذا وجدت	أبتردُ	البسيط	عروة بن أذينة	2	343
وكلّ أسمر	وإيرادُ	البسيط	جرير	1	348
إن يحسدوني	حسدوا	البسيط	بشار بن برد أو الكميت بن زيد	4	393
وكم جاوزن	وهادُ	الوافر	المعري	1	71
إذا بلغوا	قيودُ	الوافر	جرير	1	164
غيري	واجدُ	الكامل	الشريف الرضي	2	228
وما زال	عندي	الطويل	الطائي	1	148
لعمرك	محمد	الطويل	أبو سفيان	3	467
ولا يرهب	المتهدَّد	الطويل	عامر بن الطفيل	2	395
ولما تعامى	ومقاصده	الطويل	الحريري	2	58
ونزهت	والوردِ	الطويل	—	1	369
بذيالك	من زهدِ	الطويل	—	2	94
حكت	السودِ	البسيط	الشهاب الخفاجي	1	57
قل للصفيري	عودِ	البسيط	الصاحب بن عباد	2	310
أحادٌ أم	بالتناد	الوافر	المتنبي	1	409
وأسقاها	المزادِ	الوافر	—	1	449
وإذا دخلت	هَداد	الكامل	الجعد السدوسي	1، 3	491، 492
شلّت	المتعمَد	الكامل	عاتكة بن زيد	1	389
قالت	أو بادِ	الكامل	الباخرزي	2	344

المطلع	القافية	البحر	القائل	العدد	الصفحة
لأرحلن	القدرُ	البسيط	البحتري	1	471
إذا محاسني	أعتذرْ	البسيط	البحتري	1	349
العيب	مذكورُ	البسيط	المخزومي	2	302
إذا محاسني	أعتذرُ	البسيط	البحتري	1	363
امنُنْ	وندّخرُ	البسيط	زهير بن صرد	1	288
وما نبالي	ديّارُ	البسيط	—	1	340
والعمر	أواخرُه	البسيط	—	1	72
ضحك	عذارُه	الكامل	ابن القوطية	4	369
فكبائر	كبائرُ	الكامل	—	2	302
وإذا أتيت	أحمر	م. الكامل	بشار بن برد	1	453
ما رأينا	صقرْ	م. الرمل	—	2	185
أيها الشامت	الموفورُ	الخفيف	عدي بن زيد	1	361
فلا تقبروني	أم عامرِ	الطويل	الشنفرى أو تأبط شراً	3	76
وغرس	وقاطرِ	الطويل	ابن المعتز	2	223
فإن كلاباً	العشرِ	الطويل	النواح الكلابي	1	162
وإن كان	هُمرِ	الطويل	—	1	454
أمامة	بضائرِ	الطويل	—	9	383
لا أذود	سمرِه	المديد	أبو نواس	2	215
رب رام	سترِه	المديد	امرؤ القيس	1	215
فهو لا	نفرِه	المديد	امرؤ القيس	1	214
راشه	حجرِه	المديد	امرؤ القيس	1	387
يا دواء	عسرِه	المديد	علي بن جبلة	3	215
جئني	سيارِ	البسيط	جرير	1	511
القاتل	أزرِ	البسيط	المعري	1	454
صلّى	الأخرِ	البسيط	القتال الكلابي	1	358
وكنت أمشي	الشجرِ	البسيط	أبو حية النميري	1	357
قالت	فاسترِ	البسيط	عروة بن أذينة	2	343
من كان	بإصحارِ	البسيط	قيس بن رفاعة	1	217
بالله	واسترِي	البسيط	الطغرائي	2	173
المنعمون	أنصاري	البسيط	الأخطل	1	129

المطلع	القافية	البحر	القائل	العدد	الصفحة
إذا حبيب	روّاضِ	السريع	ابن الرومي	2	482
فديت من	الفرضِ	السريع	أبو سعد بن هبة الله	1	220
تنسى	قرضي	السريع	أبو سعد بن هبة الله	1	220
لا تخطون	وخطا	البسيط	الحريري	2	345
لما نزل	وخَطا	الدوبيت	ابن الفارض	2	346
سبط	قططُ	البسيط	متمم بن نويرة	1	297
كيف يرجون	وصلعْ	الرمل	سويد بن أبي كاهل	1	372
قتلت	وأجزعا	الطويل	دريد بن الصمة	1	90
أبيت	أتضلعا	الطويل	حاتم الطائي	6	162
وكل زوج	معا	البسيط	الأعشى	1	484
لحا الله	ورفعا	الوافر	الشهاب الخفاجي	2	270
عفا ذو	الدوافعُ	الطويل	النابغة الذبياني	3	500
ترى	أجمعُ	الطويل	–	1	74
إذا وعد	مانعُه	الطويل	–	1	395
وخيل	وجيعُ	الوافر	عمرو بن معدي كرب	1	394
أمن المنون	يجزعُ	الكامل	أبو ذؤيب الهذلي	2	241
فكأنها	مجمعُ	الكامل	أبو ذؤيب الهذلي	1	249
كم من	الصنع	السريع	الشهاب الخفاجي	2	302
كانت	طرفاَ	البسيط	أبو تمام	1	429
فبينا	نتنصفُ	الطويل	حرقة بنت النعمان	1	240
فبينا	نتنصفُ	الطويل	حرقة بنت النعمان	2	509
وذبيانية	والقروفُ	الوافر	معقر بن حمار البارقي	1	331
انظر إلي	تلافي	الكامل	ابن عنين	2	438
أهواه	وصفِ	الدوبيت	–	2	144
وكلب	ألوفِ	الوافر	ميسون بنت بحدل	1	178
وقد أخذ	المحاقا	الوافر	المتنبي	1	116
لم يصلب	وعاقها	الكامل	ابن الوكيل	1	470
فلا الظل	يروقُ	الطويل	حميد بن ثور الهلالي	1	102
نفى الذم	تفهقُ	الطويل	الأعشى	2	378
شفى	شفيقُ	الطويل	مجنون عامر	1	406

المطلع	القافية	البحر	القائل	العدد	الصفحة
تشبّ	والمحلقُ	الطويل	الأعشى	1	434
رضيعي	نتفرقُ	الطويل	الأعشى	1	434
ببرية	رقيقُ	الطويل	جران العود	1	446
فديتُ	أطيقُ	الوافر	عروة بن الورد	1	256
أضافني	العناقُ	السريع	—	1	265
تزوجتها	الرزقِ	الطويل	—	1	421
وددتُ	بمفرقي	الطويل	البحتري	1	161
لو أشبهته	الطرق	البسيط	الشهاب الخفاجي	1	57
قلت له	التلاقي	البسيط	—	2	377
أيا شمعاً	محاقِ	الوافر	—	2	115
تمشي	بالوسَقِ	السريع	امرؤ القيس	1	77
يا من يحاكي	محاقه	الكامل	—	1	116
وانصر على	آلكْ	م. الكامل	عبد المطلب	1	63
لا هم إن	رحالكْ	م. الكامل	عبد المطلب	1	298
مثل الرزق	معكْ	الرمل	—	2	382
أنا الفارس	آلكا	الطويل	خفاف السلمي	1	63
فقلت	هالكا	المتقارب	عبد الله بن همام	1	341
سفينة	الفلكُ	الطويل	الشهاب الخفاجي	1	57
توضحن	الركائكِ	الطويل	ذو الرمة	1	108
خدوداً	الأرائكِ	الطويل	ذو الرمة	1	130
سرى قلبي	أفلْ	الطويل	ابن العجمي	2	349
الناس	المسائلْ	م.الكامل	الأعشى	1	219
أعيّرتني	هلاَ	الطويل	ليلى الأخيلية	1	361
ولولا	أهلا	الطويل	—	1	416
وقد زعموا	عقلا	الطويل	—	1	416
وحوّل	فصلا	البسيط	عدي بن زيد	1	234
الغزل	الجزالَه	البسيط	المعري	2	107
سمعت	بلالا	الوافر	ذو الرمة	4	464
قالوا	منزلَه	الكامل	الإمام الشافعي	2	231
إن كنت	عجلا	المنسرح	—	1	284

المطلع	القافية	البحر	القائل	العدد	الصفحة
وتثمر	احتيالِ	الوافر	ابن نباتة السعدي	1	224
إذا بلغوا	بعقلِ	الوافر	—	1	165
فهن مقيدات	المحلِ	الوافر	—	1	165
كلتاهما	للمفصلِ	الكامل	حسان بن ثابت	14	351
وأبي	المنجالِ	الكامل	الفرزدق	1	176
إذا شربنا	داخلِ	السريع	—	1	407
رب وفد	أقيالِ	الخفيف	الأعشى	1	350
فسلام	الظلالِ	الخفيف	النابغة الجعدي	1	305
وادّلاج	ورمالِ	الخفيف	الأعشى	1	104
بينما نحن	جمله	الخفيف	جميل بثينة	1	242
على فرس	الشمالِ	المتقارب	أمية بن عائذ	1	514
فكل ما	نحله	المتقارب	الحريري	1	476
دعاني	نعمْ	الطويل	—	1	497
وقائلة	الأمْ	الطويل	الشهاب الخفاجي	1	498
أيا أبتا	ترمْ	المتقارب	الأعشى	7	263
وقابلها	وارتسمْ	المتقارب	الأعشى	1	379
من الصبح	مسوّما	الطويل	الحصين	1	277
فريشي	لماما	الوافر	جرير أو الراعي	1	153
هذا أبو زيد	وأقدما	الكامل	الخوارزمي	4	381
خلطنا	الدمُ	الطويل	مسلم بن الوليد	2	353
لنا في	كريمُ	الطويل	مهيار	1	223
إذا غاب	ألائمُ	الطويل	الفرزدق	1	194
فكبر	يلومُها	الطويل	الراعي النميري	3	318
حتى	مغيومُ	البسيط	علقمة بن عبدة	1	232
ومن تعرض	مشؤومُ	البسيط	علقمة بن عبدة	1	200
أظلوم	ظلمُ	الكامل	العرجي	1	259
أقوى	الحرمُ	الكامل	العرجي	9	260
ولقد	محرومُ	الكامل	الأخطل	1	80
حسدوا	وخصومُ	الكامل	أبو الأسود الدؤلي	9	168
حاط لي	الكريمُ	الخفيف	حرقة بنت النعمان	1	509

المطلع	القافية	البحر	القائل	العدد	الصفحة
تيممت	طامي	الطويل	امرؤ القيس	1	103
تيممت	طامي	الطويل	امرؤ القيس	1	306
أفاطم	بمليم	الطويل	علي بن أبي طالب	2	392
تبصر	جرثَم	الطويل	زهير بن أبي سلمى	1	319
هما نفثا	رجامَ	الطويل	الفرزدق	1	253
يذكرني	التقدمَ	الطويل	العبسي أو الأشتر النخعي أو الأشعث بن قيس	1	119
بكرن	للفمَ	الطويل	زهير بن أبي سلمى	1	104
وما كنت	بالتيمَم	الطويل	الخوارزمي	4	135
إذا بلغ	حازمَ	الطويل	بشار بن برد	8	137
مررت	المنمنَم	الطويل	الشهاب الخفاجي	4	201
ضيف	باللممَ	البسيط	المتنبي	1	160
ابعد	الظلمَ	البسيط	المتنبي	1	160
ولا أعدت	محتشَم	البسيط	البوصيري	1	161
فما لعينيك	يهمِ	البسيط	البوصيري	1	296
هذا هو	هرمَ	البسيط	مسرور الفشال	7	384
آذيت	جلمَ	البسيط	سالم بن وابصة	1	483
إنّ من	وبومَ	الخفيف	–	1	200
لأعظم	سدومَ	الوافر	عمرو بن دراك العبدي	1	170
غيري	المتندمَ	الكامل	ابن شرف القيرواني	1	501
إن تعذفي	المستلئَم	الكامل	عنترة	3	96
إن كنت	مظلمَ	الكامل	عنترة	1	247
والخيل	شيظَم	الكامل	عنترة	1	357
ولقد	تكرمي	الكامل	ربيعة بن مكدم	1	356
تقول لي	أقمِ	المنسرح	ابن بيض	4	334
إن بغداد	لئامَ	الخفيف	الشهاب الخفاجي	2	171
ليس	مشومَ	الخفيف	العباس بن الأحنف	1	199
وراشو	طيرانا	الطويل	–	1	153
قوم	ووحدانا	البسيط	قريط بن أنيف	1	407
بان الخليط	أقرانا	البسيط	جرير	5	512
إنا محيوك	فاسقينا	البسيط	نهشل أو المرقش أو غيرهما	2	197

المطلع	القافية	البحر	القائل	العدد	الصفحة
وقد علمنا	بأخرانا	البسيط	أمية بن أبي الصلت	1	366
إذا الجوزاء	الظنونا	الوافر	خزيمة بن نهد	1	425
فإن يكن	الأمينا	الوافر	النابغة الجعدي	1	134
إنا إذا	لوينا	م. الكامل	عبيد بن الأبرص	2	238
قل لعمرو	شنا	م. الرمل	—	1	408
يا شعراء	معسرونَ	السريع	—	2	294
لها في	السيسبانَه	الوافر	ابن حجّاج	2	486
لم يكفك	سوسنَه	السريع	—	1	367
أولها	سنَه	السريع	—	1	367
يا خير	وغضبانا	المنسرح	أبو عبد الرحمن العتبي	1	90
أجود	لضنينُ	الطويل	قيس بن الخطيم	7	488
فألقيت	ثمينُها	الطويل	ابن الطثرية	1	225
مهلاً	ضننوا	البسيط	قعنب بن أم صاحب	4	296
نبئت	معيونُ	الكامل	عباس بن مرداس	1	232
وطعن	ملآنُ	الهزج	الفند الزماني	1	253
كفى	تريانِ	الطويل	طهمان بن عمرو الكلابي أو أبو العالية	1	440
وكأس	أم أبانِ	الطويل	عبد الرحمن بن الحكم	5	436
مطوتُ	بأرسانِ	الطويل	امرؤ القيس	1	165
فلا تأمرني	بالجبنِ	الطويل	—	1	475
لقد علمت	يأتيني	البسيط	عروة بن أذينة	1	342
لقد علمت	يأتيني	البسيط	عروة بن أذينة	12	381
لا يبعد	مكنونِ	البسيط	عروة بن أذينة	2	393
ما قتلوه	يكنِ	البسيط	حسان بن ثابت	1	494
فنعم	وإعلانِ	البسيط	—	1	402
لا تنكر	تقضيني	البسيط	مجنون عامر	1	189
أصبحت	يؤلمني	البسيط	—	2	129
إذا غارت	الجنانِ	الوافر	ابن الفراش	2	58
بلاء	ودينِ	الوافر	علي بن الجهم	2	230
أعلمه	رماني	الوافر	معن بن أوس	7	380
فيا عجباً	البنانِ	الوافر	—	2	380

المطلع	القافية	البحر	القائل	العدد	الصفحة
ألا ليت	أنديَهْ	الطويل	_	1	207
فهب	كالمرايا	م. الرمل	_	1	448
لا بل	ما ليَهْ	السريع	حاتم الطائي أو عمرو بن أسوي	1	98
أفي كلّ	وما رُضى	الطويل	زيد الخيل	1	396
ولعمري	الورى	الرمل	_	1	256

5- فهرس الرجز

البيت	القائل	العدد	الصفحة
كأن بي سلاً ومالي ظبظابْ	رؤبة بن العجاج	1	445
أوصيك أن يحمدك الأقاربُ	أبو النجم العجلي	2	299
حتّى إذا ما صدقته كَذُبُه	—	1	333
حلفت بالسبع اللواتي طولتْ	سليمان بن يزيد العدوي	6	118
في سعي دنيا طالما قد مدّتِ	—	1	255
هذا رسول الله في الخيراتِ	ابن عساكر	2	119
جزعتُ من أمر فظيع قد حدثْ	أبو الفتح البستي	3	206
نحن بنو ضبة أصحاب الفلجْ	—	2	125
قد كان من طول البلى أن يمصحا	رؤبة بن العجاج	2، 1	114، 303
قيّدها الجهد ولم تقيّدِ	أبو نخيلة	1	164
والناس بين صادر ووارِدِ	—	2	348
في نشوة قد سقطت منها يدي	أبو نواس	1	371
فهو ذا فقد رجا الناس الغيرْ	العجّاج	2، 4	290، 324
من يأسة اليائس أو حذارَا	العجّاج	1	485
وما ألوم البيض ألاّ تسخرا	أبو النجم العجلي	2	300
أي خليليك رأيت خيرا	عمرو بن عدس	3	463
أطرق كرا أطرق كرا	—	2	404
حتى انثنى محقوقفاً مصفرّا	الحريري	1	151
أنا زميل قاتل ابن دارَهْ	زميل بن أبير	2	167
إذا رأوها نبحتني هرّوا	—	1	178
جذب الصراريين بالكرورِ	العجاج	1	379
وبلال خير الناس وابن الأخير	رؤبة بن العجاج	1	178
صحبته ولم يكن نظيري	—	3	95
فكّر ثم قال في التفكيرِ	—	1	331
من غدوةٍ حتى كأن الشمسا	—	2	277
وما أراهم جزّعا من حسِّ	—	1	415

6ـ فهرس النظم

لابن مالك:

– وراع في التاريخ لليالي	لسبقها بليلة الهلال	273
فقل خلون وخلت وخلتا	من بعد لام خافض ما أثبتا	273
وفوق عشر فضلوا خلت على	خلون واعكس في الذي قد سفلا	273
وغرة الشهر ومستهله	له وهكذا مهله	273
فواحداً منها انصبن بعد كتب	أو قلّ لأولى ليله منه تصب	273
وفيه انقضاء الأكثر قالوا بقيت	ثم بقين كخلون وخلت	273
وسلخه فقل انسلاخه إذا	ما آخراً عنيت وقّيت الأذى	273
– وإن نسبتَ لأداةِ حُكْماً	فابنِ أو اعرب واجْعَلَنْها اسما	148

للزمخشري:

– ما سمعنا كلماً غير ثمانٍ	هي جمع وهي في الوزن فُعالُ	316
فرُ بابٌ وفرارٌ وتوْام	وعُوامٌ وعُراق ورُخالُ	316
وظؤار جمع ظئر وبُساط	جمع بُسُط هكذا فيما يقالُ	316

7ـ فهرس الأمثال

8- فهرس الأعلام

9- فهرس القبائل والأقوام

10- فهرس الأماكن

11- فهرس اللغة

12- فهرس اللغات

13- فهرس الكتب الواردة في المتن

14- فهرس المصادر والمراجع

1- الإتباع، أبو الطيب اللغوي، تحقيق عز الدين التنوخي، مطبوعات مجمع اللغة العربية، دمشق، ط1: 1409 - 1988 .

2- الإتباع والمزاوجة، ابن فارس، تحقيق محمد أديب عبد الواحد جمران، وزارة الثقافة، دمشق 1995.

3- إتحاف السادة المتقين بشرح إحياء علوم الدين، الزبيدي، دار الفكر، بيروت، 1970.

4- إتحاف فضلاء البشر، الدمياطي البنا، دار الندوة الجديدة، بيروت.

5- الإتقان في علوم القرآن، السيوطي، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية، بيروت، 1987.

6- إحياء علوم الدين، الغزالي، تحقيق د. عبد الله الخالدي، دار الأرقم، بيروت، ط1: 1419 - 1998.

7- الاختيارين، الأخفش الأصغر، تحقيق فخر الدين قباوة، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط2: 1984.

8- أدب الكاتب، ابن قتيبة، تحقيق د. محمد الدالي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط2: 1405 - 1985.

9- أدب الكتاب، الصولي، شرح وتعليق أحمد حسن بسبح، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1: 1415 -1994.

10- ارتشاف الضرب من لسان العرب، أبو حيان الأندلسي، تحقيق د. مصطفى النحّاس، مطبعة المدني، مصر، ط1: 1404 - 1984.

11- إرشاد الساري، النووي، دار الكتب العلمية، بيروت، 1970.

12- الأزهية في علم الحروف، الهروي، تحقيق عبد المعين الملوحي، مطبوعات مجمع اللغة العربية، دمشق، ط2: 1401 -1981.

13- أساس البلاغة، الزمخشري، تحقيق د.مزيد نعيم ود. شوقي المعري، مكتبة لبنان، ط1: 1998.

14- أسد الغابة، ابن الأثير الجزري، تحقيق علي محمد معوّض، عادل أحمد عبد الموجود، دار الكتب العلمية بيروت، ط1: 1994.

15- أسرار البلاغة، الجرجاني، تعليق محمود محمد شاكر، دار المدني، جدّة، ط1: 1412-1991.

16- أسرار العربية، ابن الأنباري، تحقيق محمد بهجة البيطار، مطبعة الترقي، دمشق، 1957.

17- الأشباه والنظائر، السيوطي، تحقيق عبد العال مكرم، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط1: 1406 -1985.

18- الاشتقاق، ابن دريد، تحقيق عبد السلام هارون، مكتبة المثنى، العراق، ط2: 1979.

19- أشعار الخليع الحسين بن الضحاك، تحقيق عبد الستار أحمد فراج، دار الثقافة، بيروت، 1960.

20- الإصابة في تمييز الصحابة، ابن حجر، تحقيق علي محمد البجاوي، دار الجيل، بيروت، ط1: 1992.

21- إصلاح المنطق، ابن السكيت، تحقيق أحمد محمد شاكر، عبد السلام هارون، دار المعارف، مصر، ط2: 1375 - 1956.

22- الأصمعيات، تحقيق أحمد محمد شاكر، عبد السلام هارون، دار المعارف، القاهرة، ط2: 1964.

23- الأصول في النحو، ابن السراج، تحقيق د. عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط3: 1417 - 1996.

24- الأضداد، ابن الأنباري، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دائرة المطبوعات، الكويت، ط1، 1960.

25- الأضداد في كلام العرب، أبو الطيب الحلبي، تحقيق عزة حسن، مطبوعات المجمع العلمي العربي، دمشق، 1382 - 1963.

26- الإعراب عن قواعد الإعراب، ابن هشام، تحقيق رشيد عبد الرحمن العبيدي، دار الفكر، ط1: 1390 - 1970.

27- إعراب القرآن، النحاس، تحقيق زهير زاهد، مكتبة النهضة العربية، ط2: 1985.

28- إعراب القرآن ومعانيه المنسوب للزجّاج، تحقيق إبراهيم الأبياري، دار الكتاب اللبناني، بيروت، ط3: 1986.

29- الأعلام، خير الدين الزركلي، دار العلم للملايين، بيروت، ط6: 1984.

30- الأغاني، الأصفهاني، تحقيق إبراهيم الأبياري، دار الشعب، 1389- 1969.

31- الإفصاح في شرح أبيات مشكلة الإعراب، الفارقي، تحقيق سعيد الأفغاني، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط3: 1980.

32- الأفعال، السرقسطي، تحقيق د. حسين محمد شرف، الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية، القاهرة، 1395-1975.

33- الأفعال، ابن القطاع، عالم الكتب، بيروت، ط1: 1983.
34- الأفعال، ابن القوطية، مطبعة بريل، ليدن، 1894 .
35- الاقتضاب في شرح أدب الكاتب، ابن السيد البطليوسي، دار الجيل، لبنان ، 1407-1987.
36- إكمال إكمال المعلم، الأبي، صححه ابن حسن الفيومي إبراهيم، مكتبة طبرية، الرياض، 1975.
37- الأكمال في رفع الارتياب، ابن ماكولا، دار الكتب العلمية، بيروت، 1960.
38- الألفاظ الفارسية المعربة، السيد آدي شير، المطبعة الكاثوليكية، 1908.
39- أمالي ابن الشجري، دار المعرفة، بيروت.
40- أمالي القالي، المكتب التجاري للطباعة والنشر، بيروت، ط2.
41- أمالي المرتضى، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار إحياء الكتب العربية، مصر، ط1: 1373- 1954.
42- الأمثال، أبو عبيد القاسم بن سلام، تحقيق د.عبد المجيد قطامش، دار المأمون للتراث، دمشق، ط1: 1980.
43- أمثال العرب، الضبي، تعليق إحسان عباس، دار الرائد العربي، بيروت، ط1: 1981.
44- إنباه الرواة على أنباه النحاة، القفطي، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي، القاهرة، مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت، ط1: 1406- 1986.
45- الإنصاف في مسائل الخلاف، الأنباري، المكتبة التجارية الكبرى، مصر، ط4: 1380-1961.
46- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، ابن هشام، تحقيق بركات يوسف هبود، دار الفكر، بيروت، 1414-1994.
47- الباخرزي حياته وشعره وديوانه، محمد ألتونجي، دار صادر، بيروت، 1994.
48- البحر المحيط، أبو حيان الأندلسي، مراجعة صدقي محمد جميل، دار الفكر، بيروت، 1992.
49- البصائر والذخائر، أبو حيان التوحيدي، تحقيق د. وداد القاضي، دار صادر، بيروت، 1984.
50- بغية الوعاة، السيوطي، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، مطبعة عيسى البابي الحلبي، مصر، 1964.
51- البيان والتبيين، الجاحظ، تحقيق عبد السلام هارون، دار الجيل، بيروت، 1980.
52- تاج العروس من جواهر القاموس، الزبيدي، المطبعة الخيرية، مصر، 1306.
53- تاريخ آداب اللغة العربية، جرجي زيدان، دار الفكر، بيروت، 1996 .
54- تاريخ الأدب العربي، كارل بروكلمان، الهيئة العامة للكتاب، مصر، 1993.
55- تاريخ الأدب العربي، د. عمر موسى باشا، دار الفكر المعاصر، بيروت، ط1، 1989.
56- تأويل مشكل القرآن، ابن قتيبة، شرح أحمد صقر، دار التراث، القاهرة، ط2: 1973.
57- تبصير المنتبه بتحرير المشتبه، ابن حجر العسقلاني، تحقيق محمد علي النجار، المكتبة العلمية، بيروت، 1984.
58- التبيان في القرآن، العكبري، تحقيق علي محمد البجاوي، دار الجيل، بيروت، ط2: 1987.
59- تثقيف اللسان وتلقيح الجنان، ابن مكي الصقلي، تحقيق د. عبد العزيز مطر، لجنة إحياء التراث الإسلامي، القاهرة، 1386- 1966.
60- تجريد الأغاني، ابن واصل الحموي، تحقيق د. طه حسين، إبراهيم الأبياري، مطبعة مصر، القاهرة، 1955.
61- تخليص الشواهد، ابن هشام، تحقيق د. عباس مصطفى الصالحي، دار الكتاب العربي، بيروت، ط1: 1406- 1986.
62- تذكرة النحاة، أبو حيان الأندلسي، تحقيق د. عفيف عبد الرحمن، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط1: 1406- 1986.
63- تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، ابن مالك، تحقيق محمد كامل بركات، دار الكتاب العربي، مصر، 1967.
64- تصحيح التصحيف وتحرير التحريف، خليل بن أيبك الصفدي، تحقيق السيد الشرقاوي مكتبة الخانجي، القاهرة، 1986.
65- تعليق من أمالي ابن دريد، تحقيق السيد مصطفى السنوسي، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب الكويت، ط1: 1984.
66- تفسير القرآن العظيم، ابن كثير، دار الأندلسي، بيروت، ط8: 1986.

67- تقويم اللسان، ابن الجوزي، تحقيق عبد العزيز مطر، دار المعرفة، القاهرة، ط1: 1966.
68- التكملة، الفارسي، تحقيق د. شاذلي فرهود، شركة الطباعة العربية السعودية المحدودة، جامعة الرياض، ط1: 1401- 1981.
69- تكملة إصلاح ما تغلط فيه العامة، الجواليقي، تحقيق عز الدين التنوخي، مطبوعات المجمع العلمي العربي، مطبعة ابن زيدون، 1936.
70- التكملة والذيل والصلة، الصاغاني، تحقيق عبد العليم الطحاوي، مطبعة دار الكتب، القاهرة، 1970.
71- التمثيل والمحاضرة، الثعالبي، تحقيق عبد الفتاح محمد الحلو، دار إحياء الكتب العربية القاهرة، 1961.
72- التنبيه والإيضاح عما وقع في الصحاح، ابن بري، تحقيق مصطفى الحجازي، مجمع اللغة العربية، القاهرة، 1980.
73- تهذيب الأسماء واللغات، النووي، دار الكتب العلمية، بيروت.
74- تهذيب الألفاظ، ابن السكيت، تحقيق لويس شيخو اليسوعي، دار الكتب الإسلامي، القاهرة.
75- تهذيب التهذيب، ابن حجر العسقلاني، تحقيق خليل مأمون شيحا، عمر السلامي، علي مسعود، دار المعرفة، بيروت، 996.
76- تهذيب الخواص من درّة الغواص، ابن منظور، تحقيق علي الحسيني البركاني، مطبوعات نادي مكة الثقافي الأدبي، مكة المكرمة، 1994.
77- تهذيب اللغة، الأزهري، تحقيق عبد السلام هارون، الدار المصرية للتأليف والترجمة، 1384- 1964.
78- توضيح المقاصد، المرادي، تحقيق عبد الرحمن سليمان، مكتبة الكليات الأزهرية، القاهرة، ط1: 1396-1976.
79- ثلاثة كتب في الأضداد، الأصمعي والسجستاني و ابن السكيت، دار الكتب العلمية، بيروت، 1913.
80- ثمار القلوب في المضاف والمنسوب، الثعالبي، تحقيق إبراهيم صالح، دار البشائر، دمشق، ط1: 1414- 1994.
81- جامع الأصول في أحاديث الرسول، ابن الأثير، تحقيق عبد القادر الأرناؤوط، دار الفكر، بيروت، 1983.
82- الجامع لأحكام القرآن، القرطبي، تحقيق د. محمد إبراهيم الحفناوي، دار الحديث، القاهرة، ط1: 1414-1994.
83- الجامع الصغير، السيوطي، دار المعرفة، بيروت، ط2: 1972.
84- جمهرة الأمثال، أبو هلال العسكري، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، عبد المجيد قطامش، دار الجيل، بيروت، ط2: 1988.
85- جمهرة أنساب العرب، ابن حزم الأندلسي، تحقيق عبد السلام هارون، دار المعارف مصر، 1962.
86- جمهرة اللغة، ابن دريد، مجلس دائرة المعارف العثمانية، ط1: 1345
87- جناس الجناس في علوم البديع، الصفدي، مطبعة الجوائب، القسطنطينية، ط1: 1299.
88- الجنى الداني في حروف المعاني، المرادي، تحقيق د. فخر الدين قباوة، محمد نديم فاضل، المكتبة العربية، حلب، ط1: 1393- 1973.
89- حاشية الجرجاني على شرح مطالع الأنوار، دار الطباعة العامرة، القاهرة، 1860.
90- حاشية الخضري على شرح ابن عقيل، دار إحياء الكتب العربية، مضر.
91- حاشية ياسين، مطبعة مصطفى البابي الحلبي، مصر.
92- الحجة في القراءات، ابن خالوية، تحقيق عبد العال سالم مكرم، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط6: 1996.
93- الحجة للقراء السبعة، الفارسي، تحقيق بدر الدين قهوجي، بشير حويجاتي، دار المأمون للتراث، ط1: 1984.
94- الحلل في شرح أبيات الجمل، ابن السيد البطليوسي، تحقيق د. مصطفى إمام، مطبعة الدار المصرية، القاهرة، ط1: 1979.
95- الحماسة البصرية، صدر الدين البصري، تحقيق مختار أحمد، عالم الكتب، بيروت، ط2: 1982.
96- الحماسة الشجرية، ابن الشجرية، تحقيق عبد المعين الملوحي، أسماء الحمصي، منشورات وزارة الثقافة، دمشق، 1970.
97- حواشي ابن بري وابن ظفر على درة الغواص، تحقيق أحمد طه حسانين سلطان، مطبعة الأمان، القاهرة، ط1: 1411-1990.
98- حياة الحيوان الكبرى، الدميري، المكتبة الإسلامية، القاهرة، 1973.
99- الحيوان، الجاحظ، تحقيق عبد السلام هارون، دار الكتاب العربي، لبنان، ط2: 1969.

100- جريدة القصر وجريدة العصر، العماد الأصفهاني، لجنة التأليف والترجمة والنشر.
101- خزانة الأدب ولبّ لباب لسان العرب، البغدادي، تحقيق عبد السلام هارون، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ط2: 1979.
102- الخصائص، ابن جني، تحقيق محمد علي النجار، دار الهدى للطباعة والنشر، بيروت، ط2.
103- خلاصة الأثر في أعيان القرن الحادي عشر، المحبي، دار صادر، بيروت، 1980.
104- دائرة المعارف، البستاني، دار المعرفة، بيروت.
105- الدر المصون، السمين الحلبي، تحقيق أحمد محمد الخراط، دار القلم، بيروت، ط1: 1986.
106- الدرر اللوامع، الشنقيطي، دار المعرفة، لبنان، ط2: 1393- 1972.
107- درة الغواص في أوهام الخواص، الحريري، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، مطبعة نهضة مصر، القاهرة، 1975.
108- دلائل النبوة، البيهقي، تعليق عبد المعطي قلعجي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1: 1985.
109- دمية القصر وعصر أهل العصر، الباخرزي، تحقيق محمد ألتونجي، الشركة المتحدة للتوزيع، بيروت، 1971.
110- ديوان الأبيوردي، تحقيق عمر الأسعد، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط2: 1987.
111- ديوان الأدب، الفارابي، تحقيق أحمد مختار عمر، الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية، القاهرة، 1394- 1974.
112- ديوان أبي الأسود الدؤلي، تحقيق محمد حسن آل ياسين، مؤسسة ايف، بيروت، 1982.
113- ديوان الأعشى، قدم له وشرحه محمد أحمد قاسم، المكتب الإسلامي، بيروت، ط1: 1994.
114- ديوان امرئ القيس، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف، القاهرة، ط3: 1969.
115- ديوان أمية بن أبي الصلت، تحقيق د. عبد الحفيظ السلطي، مكتبة أطلس، دمشق 1974.
116- ديوان البحتري، تحقيق حسن كامل الصيرفي، دار المعارف، القاهرة، ط3، 1970.
117- ديوان بشار بن برد، تحقيق محمد الطاهر بن عاشور، لجنة التأليف والترجمة، القاهرة، 1950.
118- ديوان البوصيري، تحقيق محمد سيد كيلاني، مكتبة مصطفى البابي، القاهرة، ط1: 1955.
119- ديوان أبي تمام، تحقيق محيي الدين صبحي، دار صادر، بيروت، ط1: 1971.
120- ديوان التهامي، تحقيق علي نجيب عطوي، دار ومكتبة الهلال، بيروت، 1986.
121- ديوان جران العود، دار الكتب المصرية، القاهرة، ط1: 1931.
122- ديوان جرير، تحقيق نعمان محمد، محمد أمين طه، دار المعارف، القاهرة، 1971.
123- ديوان الجمحي، تحقيق عبد العظيم عبد المحسن، مطبعة القضاء، النجف الأشرف، ط1: 1972.
124- ديوان جميل بثينة، تحقيق حسين نصار، مكتبة مصر، القاهرة، 1967.
125- ديوان حاتم الطائي، تحقيق إبراهيم الجزيني، دار الكتاب العربي، بيروت، ط1: 1968.
126- ديوان حسان بن ثابت، تحقيق وليد عرفات، دار صادر، بيروت، 1974.
127- ديوان حميد بن ثور، تحقيق عبد العزيز الميمني، دار الكتب المصرية، القاهرة، ط1: 1951.
128- ديوان الخالدين، جمع وتحقيق سامي الدهان، مجمع اللغة العربية، دمشق، 1969.
129- ديوان الخنساء، شرح إسماعيل اليوسف، دار الكتاب العربي، دمشق، 1983.
130- ديوان دريد بن الصمة، تحقيق محمد خير البقاعي، دار قتيبة، دمشق، 1981.
131- ديوان ذي الرمة، تحقيق عبد السلام أبو صالح، مؤسسة الايمان، بيروت، 1982.
132- ديوان رؤبة بن العجاج= مجموع أشعار العرب.
133- ديوان أبي زبيد الطائي، تحقيق نوري حمودي القيسي، مطبعة المعارف
134- ديوان سحيم، تحقيق عبد العزيز الميمني، الدار القومية، القاهرة، 1950.

135- ديوان سقط الزند، المعري، تحقيق عمر فاروق، دار الأرقم، بيروت، 1998.
136- ديوان الشاب الظريف، تحقيق صلاح الدين الهواري، دار الكتاب العربي، بيروت، 1995.
137- ديوان الشريف الرضي، مؤسسة الأعلمي للمطبوعات، بيروت، 1892.
138- ديوان الشماخ، تحقيق صلاح الدين الهادي، دار المعارف، القاهرة، 1968.
139- ديوان الشنفرى= الطرائف الأدبية.
140- ديوان الصاحب بن عباد، تحقيق محمد حسن آل ياسين، دار العلم، بيروت، ط2: 1974.
141- ديوان صُرَّ درّ ، دار الكتب المصرية، القاهرة، ط1: 1934.
142- ديوان الصرصري، تحقيق د. مخيمر صالح، منشورات جامعة اليرموك، إربد، 1994.
143- ديوان صريع الغواني، مطبعة مدرسة والدة عباس الأول، القاهرة، 1907.
144- ديوان طرفة بن العبد، تحقيق درية الخطيب، لطفي الصقال، مطبوعات مجمع اللغة العربية، دمشق، 1975.
145- ديوان الطغرائي، تحقيق علي جواد الطاهر، يحيى الجبوري، دار القلم، الكويت، ط3: 1983.
146- ديوان طفيل الغنوي، تحقيق حسان فلاح أوغلي، دار صادر، بيروت، 1997.
147- ديوان عامر بن الطفيل، تحقيق د. أنور أبو سويلم، دار الجيل، بيروت، ط1: 1996.
148- ديوان العباس بن الأحنف، تحقيق عاتكة الخزرجي، مطبعة دار الكتب المصرية، القاهرة، ط1: 1954.
149- ديوان عبيد بن الأبرص، تحقيق حسين نصار، مكتبة مصطفى البابي الحلبي، 1957.
150- ديوان العجاج، تحقيق د. عبد الحفيظ السطلي، مكتبة أطلس، دمشق1971.
151- ديوان العرجي، تحقيق خضر الطائي، رشيد العبيدي، الشركة الإسلامية، بغداد، 1956.
152- ديوان عروة بن أذنية، دار صادر، بيروت، 1996.
153- ديوان عروة بن الورد، تحقيق عبد المعين الملوحي، وزارة الثقافة، دمشق، 1966.
154- ديوان علقمة بن عبدة، تحقيق لطفي الصقال، درية الخطيب، دار الكتاب العربي حلب، ط1: 1969.
155- ديوان علي بن الجهم، تحقيق خليل مردم بك، لجنة التراث العربي، بيروت، ط2: 1960.
156- ديوان علي بن أبي طالب، جمع عبد المنعم العاني، دمشق، 1994.
157- ديوان عمر بن أبي ربيعة، تحقيق قدري مايو، عالم الكتب، بيروت، 1997.
158- ديوان عمرو بن قميئة، تحقيق إبراهيم العطية، وزارة الإعلام، بغداد، 1972.
159- ديوان عنترة، تحقيق خليل شرف الدين، دار ومكتبة الهلال، بيروت، ط1: 1988.
160- ديوان ابن منين، تحقيق خليل مردم بك، المجمع العلمي العربي، دمشق، 1946.
161- ديوان ابن الفارض، دار صادر، بيروت.
162- ديوان الفرزدق، دار صادر، بيروت، 1966.
163- ديوان القتال الكلابي، تحقيق إحسان عباس، دار الثقافة، بيروت، 1961.
164- ديوان كثير عزة، جمع وشرح إحسان عباس، دار الثقافة، بيروت، 1971.
165- ديوان كشاجم، تحقيق النبوي عبد الواحد شعلان، مكتبة الخانجي، القاهرة، 1997.
166- ديوان كعب بن زهير، قدم له محمد يوسف نجم، دار صادر، بيروت، 1995.
167- ديوان لبيد، تحقيق إحسان عباس، مطبعة حكومة الكويت، الكويت، 1962.
168- ديوان لزوم ما لا يلزم، المعري، تحقيق كمال اليازجي، دار الجيل، بيروت، 1992.
169- ديوان ليلى الأخيلية، تحقيق خليل إبراهيم عطية، دار الجمهورية، بغداد، 1977.

170– ديوان المتنبي، تحقيق عبد الوهاب عزام، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر، القاهرة، 1944.
171– ديوان مجنون ليلى، تحقيق عبد الستار أحمد فراج، مكتبة مصر، القاهرة، 1967.
172– ديوان المروءة: السموأل، حاتم الطائي، عدي بن زيد، شرح يوسف شكري فرحات، دار الجيل، بيروت، ط1: 1992.
173– ديوان المعاني، أبو هلال العسكري، عالم الكتب، بيروت، 1980.
174– ديوان ابن المعتز، شرح مجيد طراد، دار الكتاب العربي، بيروت، 1995.
175– ديوان مهيار الديلمي، دار الكتب المصرية، القاهرة، 1970.
176– ديوان النابغة الجعدي، تحقيق واضح الصمد، دار صادر، بيروت، 1998.
177– ديوان النابغة الزبياني، تحقيق شكري فيصل، دار الفكر، دمشق، 1968.
178– ديوان ابن نباتة المصري، دار إحياء التراث العربي، بيروت، 1970.
179– ديوان ابن النبية، تحقيق عمر محمد الأسعد، دار الفكر، دمشق. ط1: 1969.
180– ديوان أبي نواس، ضبط إيليا الحاوي، دار الكتاب اللبناني، بيروت، ط1: 1983.
181– ديوان الهذليين، دار الكتب المصرية، القاهرة، 1945.
182– النضيرة في محاسن أهل الجزيرة، ابن بسام، تحقيق إحسان عباس، دار الثقافة، بيروت، 1979.
183– ذيل الأمالي والنوادر، القالي، المكتب التجاري، بيروت، 1970.
184– ذيل الفصيح، نشر وتعليق محمد عبد المنعم خفاجي، مكتبة التوحيد القاهرة، 1949.
185– رباعيات نظام الدين الأصفهاني، تحقيق كمال أبو ديب، دار العلم للملايين، بيروت، ط1: 1983.
186– ربيع الأبرار، الزمخشري، تحقيق سليم النعيمي، دار الذخائر للمطبوعات، 1980.
187– الردّ على النحاة، ابن مضاء القرطبي، تحقيق د. شوقي ضيف، دار المعارف، القاهرة، 1982.
188– رسالة الغفران، المعري، تحقيق بنت الشاطئ، دار المعارف، القاهرة، ط2: 1950.
189– رسائل الثعالبي، مكتبة دار البيان، بيروت، 1980.
190– رصف المباني، المالقي، تحقيق أحمد محمد الخراط، دار القلم، بيروت، ط2: 1985.
191– الروض الأنف في تفسير السيرة النبوية لابن هشام، السهيلي، تعليق طه عبد الرؤوف سعد، دار الفكر، القاهرة، 1955.
192– ريحانة الألبا و زهرة الحياة الدنيا، الشهاب الخفاجي، تحقيق عبد الفتاح محمد الحلو، مطبعة عيسى البابي الحلبي، القاهرة، ط1: 1967.
193– الزاهر في معاني كلمات الناس، الأنباري، تحقيق حاتم صالح الضامن، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط1: 1992.
194–زهر الآداب، الحصري، تحقيق علي محمد البجاوي، دار إحياء الكتب العربية، القاهرة، ط1: 1953.
195– السبعة في القراءات، ابن مجاهد، تحقيق شوقي ضيف، دار المعارف، القاهرة، ط2: 1980.
196– سر صناعة الإعراب، ابن جني، تحقيق د. حسين هنداوي، دار القلم، دمشق، ط 1: 1985.
197– سفر السعادة، السخاوي، تحقيق د. محمد الدالي، مجمع اللغة العربية، دمشق، 1403–1982.
198– سلافة العصر في محاسن الشعراء بكل مصر، ابم معصوم، القاهرة، 1905.
199– سمط اللآلئ، البكري، تحقيق عبد العزيز الميمني، دار الحديث، لبنان، ط2: 1984.
200– سنن الترمذي ، تحقيق أحمد محمد شاكر دار الحديث، القاهرة.
201– سنن ابن ماجة، تحقيق محمد ناصر الدين الألباني، مكتب التربية العربي لدول الخليج، ط1: 1988.
202– سنن النسائي، تحقيق مكتب تحقيق التراث الإسلامي، دار المعرفة، بيروت، ط2: 1992.
203– سير أعلام النبلاء، الذهبي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط2: 1982.

204- السيرة النبوية، ابن كثير، تحقيق مصطفى عبد الواحد، دار المعرفة، بيروت، 1976.
205- السيرة النبوية، ابن هشام، تحقيق مصطفى السقا، إبراهيم الأبياري، عبد الحفيظ شلبي، منشورات دار الخلود، لبنان، بيروت.
206- شذا العرف في فن الصرف، الحملاوي، محمد علاء الدين عطية، مكتبة دار البيروني، دمشق، ط1: 1998.
207- شذرات الذهب، ابن العماد، تحقيق محمود الأرناؤوط، دار ابن كثير، ط 1: 1986
208- شرح أبيات سيبويه، السيرافي، تحقيق محمد الريح هاشم ، دار الجيل، بيروت، 1996.
209- شرح أبيات المغني، البغدادي، تحقيق عبد العزيز رباح، أحمد دقاق، دار المأمون، دمشق، ط 2: 1987.
210- شرح اختيارات المفضل، الخطيب التبريزي، تحقيق فخر الدين قباوة، دار الكتب العلمية، بيروت، ط 2: 1987.
211- شرح أدب الكاتب، الجواليقي، دار الكتاب العربي، بيروت.
212- شرح أشعار الهذليين، السكري، تحقيق عبد الستار أحمد فراج، مكتبة دار العروبة، القاهرة، 1965.
213- شرح الألفية، الأشموني، دار إحياء التراث العربي، مصر.
214- شرح الألفية، ابن عقيل، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد، انتشارات ناصر خسرو، طهران، مطبعة أمير- قم، 1416هـ.
215- شرح بانت سعاد (قصيدة كعب بن زهير)، ابن هشام، تحقيق محمد حسن أبو ناجي، مؤسسة علوم القرآن، بيروت، 1982.
216- شرح التسهيل، ابن مالك، تحقيق د.عبد الرحمن السيد، د. محمد بدوي المختون، هجر للطباعة والنشر، القاهرة، 1990.
217- شرح التصريح على التوضيح على ألفية ابن مالك وبهامشه حاشية ياسين، خالد بن عبد الله الأزهري، دار الفكر، بيروت، 1960.
218- شرح التلخيص، البابرتي، تحقيق محمد مصطفى رمضان صوفية، المنشأة العامة للنشر والتوزيع والإعلان، طرابلس، ليبيا، ط 1: 1983.
219- شرح التلخيص، القزويني، تحقيق محمد هاشم دويدري، دار الجيل، بيروت، ط 2: 1982.
220- شرح الجامع الصغير للمناوي، تحقيق زين الدين عبد الرؤوف، دار المعرفة، بيروت، 1972.
221- شرح ديوان الحماسة، التبريزي، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد، المكتبة التجارية الكبرى، القاهرة، 1938.
222- شرح ديوان الحماسة، المرزوقي، تحقيق أحمد أمين، عبد السلام هارون، دار الجيل بيروت، 1991.
223- شرح ديوان ابن الفارض، حسن البوريني، عبد الغني النابلسي، دار التراث، بيروت، 1960.
224- شرح ديوان المتنبي، العكبري، تحقيق عبد الرحمن البرقوقي، دار الكتاب العربي بيروت، 1980.
225- شرح شافية ابن الحاجب، رضي الدين الاستراباذي، تحقيق محمد نور الحسن، محمد الزفزاف، محمد محي الدين عبد الحميد، دار الكتب العلمية، بيروت، 1975.
226- شرح شذور الذهب، ابن هشام الأنصاري، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد، مطبعة السعادة، ط 1: 1963.
227- شرح شواهد المغني، السيوطي، تحقيق أحمد كوجان، دار مكتبة الحلية، لبنان.
228- شرح صحيح البخاري، الكرماني، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط2: 1981.
229- شرح صحيح مسلم، النووي، راجعه خليل الميس، دار القلم، بيروت.
230- شرح القصائد التسع، النحاس، تحقيق أحمد خطاب، وزارة الإعلام، بغداد، 1973.
231- شرح قطر الندى، ابن هشام، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد، مطبعة السعادة، ط 11: 1963.
232- شرح قواعد الإعراب لابن هشام، الكافيجي، تحقيق فخر الدين قباوة، دار طلاس، دمشق، ط1: 1989.
233- شرح الكافية، الرضي، دار الكتب العلمية، بيروت، 1405- 1985.
234- شرح الكافية الشافية، ابن مالك، تحقيق عبد المنعم أحمد هريدي، دار المأمون للتراث، دمشق، ط1 : 1402- 1982.
235- شرح كتاب سيبويه، السيرافي، تحقيق رمضان عبد التواب، محمود فهمي حجازي، محمد هاشم عبد الدايم، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 1986.

236- شرح المفصل للخوارزمي، تحقيق عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1990.
237- شرح المفصل، ابن يعيش، عالم الكتب، بيروت، مكتبة المتنبي، القاهرة.
238- شرح مقامات الزمخشري، تحقيق يوسف بقاعي، دار الكتاب اللبناني، بيروت.
239- شرح المقدمة الجزولية، الشلوبين، تحقيق تركي العتيبي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط2: 1994.
240- شرح مقصورة ابن دريد، ابن خالويه، تحقيق محمود جاسم محمد، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط1: 1986.
241- شرح مقصورة ابن دريد، ابن هشام اللخمي، تحقيق مهدي عبيد جاسم، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط1: 1986.
242- شرح الملوكي في التصريف، ابن يعيش، تحقيق فخر الدين قباوة، المكتبة العربية، حلب، ط1: 1973.
243- شرح هاشميات الكميت، تحقيق نوري القيسي، داود سلوم، عالم الكتب، بيروت، ط1: 1984.
244- شروح التلخيص، السعد التفتازاني، ابن يعقوب المغربي، السبكي، مطبعة عيسى البابي الحلبي، مصر.
245- شروح سقط الزند، التبريزي، البطليوسي، الخوارزمي، لجنة إحياء آثار أبي العلاء المعري، القاهرة، 1945.
246- شعب الإيمان، البيهقي، تحقيق محمد السعيد بن بسيوني زغلول، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1: 1990.
247- شعر الأخطل، تحقيق فخر الدين قباوة، دار الآفاق الجديدة، بيروت، ط2: 1979.
248- شعر الحارث بن خالد المخزومي، تحقيق يحيى الجبوري، منشورات مكتبة الأندلس، بغداد، ط1: 1972.
249- شعر خداش بن زهير، تحقيق يحيى الجبوري، مجمع اللغة العربية، دمشق، 1986.
250- شعر خفاف بن ندبة، تحقيق نوري القيسي، مطبعة المعارف، بغداد، 1968.
251- شعر الخوارج، د. إحسان عباس، دار الثقافة، بيروت، 1923.
252- شعر الراعي النميري، جمعه وقدم له ناصر الحاني، المجمع العلمي العربي، دمشق، 1964.
253- شعر زهير بن أبي سلمى، تحقيق فخر الدين قباوة، دار الآفاق الجديدة، بيروت، ط3: 1980.
254- شعر زيد الخيل الطائي، تحقيق د. أحمد مختار بزرة، دار المأمون للتراث، بيروت.
255- شعر عبد الله بن الزبعري، تحقيق يحيى الجبوري، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط2: 1981.
256- شعر علي بن جبلة العكوك، تحقيق حسين عطوان، دار المعارف، القاهرة، 1972.
257- شعر الكميت، جمع وتقديم داود سلوم، عالم الكتب، بيروت، ط2، 1997.
258- شعر مروان بن أبي حفصة، تحقيق حسين عطوان، دار المعارف، القاهرة، 1973.
259- شعر النمر بن تولب، صنعة نوري حمودي القيسي، مطبعة المعارف، بغداد، 1960.
260- الشعر والشعراء، ابن قتيبة، تحقيق أحمد محمد شاكر، دار الحديث، القاهرة، ط2: 1998.
261- شعراء النصرانية، لويس شيخو، دار المشرق، بيروت، ط3: 1967.
262- شفاء العليل في إيضاح التسهيل، السليلي، تحقيق الشريف عبد الله علي الحيني البركاتي، المكتبة الفصيلية، مكة المكرمة، ط1: 1986.
263- شمائل الرسول، الترمذي، تحقيق عبد الله الشعار، إبراهيم رمضان، دار الفكر اللبناني، بيروت، 1992.
264- شواذ القرآن، ابن خالويه، تحقيق ج برجشتراسر، مكتبة المتنبي، القاهرة، 1980.
265- الصاحبي في فقه اللغة، ابن فارس، تحقيق مصطفى الشويمي، مؤسسة بدران، بيروت، 1963.
266- الصحاح، الجوهري، تحقيق أحمد عبد الغفور عطار، دار الكتاب العربي، مصر.
267- صحيح البخاري، تحقيق مصطفى البغا، مؤسسة الخدمات الطباعية، بيروت، 1981.
268- صحيح مسلم، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي، بيروت.
269- صفوة الصفوة، ابن الجوزي، تحقيق محمود فاخوري، دار المعرفة، بيروت، 1979.

270- ضرام السقط، الخوارزمي، دار طباعة السلطنة، القسطنطينية، 1858.
271- ضرائر الشعر، ابن عصفور، تحقيق إبراهيم محمد، دار الأندلس، بيروت، ط1: 1980.
272- طبقات الشعراء، ابن المعتز، تحقيق عبد الستار فراج، دار المعارف، القاهرة، ط2: 1968.
273- طبقات الشافعية، ابن قاضي شهبة، تحقيق د. الحافظ عبد العليم خان، دار الندوة الجديدة، بيروت، 1987.
274- الطبقات الكبرى، ابن سعد، تحقيق محمد عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1: 1990.
275- طبقات النحويين واللغويين، الزبيدي، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف، مصر، 1973.
276- الطرائف الأدبية، تحقيق عبد العزيز الميمني، القاهرة، دار الكتب العلمية، 1937.
277- طلبة الطلبة، النسفي، تحقيق محمد حسن الشافعي، دار الكتب العلمية، بيروت، 1997.
278- العقد الفريد، ابن عبد ربه، تحقيق إبراهيم الأبياري، دار الكتب العلمية، بيروت، 1940.
279- عمدة القاري شرح صحيح البخاري، العيني، دار الفكر، بيروت، 1975.
280- عناية القاضي وكفاية الراضي، الشهاب الخفاجي، المكتبة الإسلامية، ديار بكر، 1863.
281- العين، الخليل بن أحمد الفراهيدي، تحقيق د. مهدي المخزومي، إبراهيم السامرائي دار الهجرة، إيران، ط1: 1405.
282- عيون الأخبار، ابن قتيبة، دار الكتاب العربي، بيروت، 1970.
283- غاية النهاية في طبقات القراء، ابن الجزري، مكتبة الخانجي، مصر، 1932.
284- غريب الحديث، ابن الجوزي، تحقيق عبد المعطي أمين قلعجي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1: 1985.
285- غريب الحديث، الخطاب البستي، تحقيق عبد الكريم إبراهيم العزباوي، دار الفكر، دمشق، 1982.
286- غريب الحديث، الهروي، دار الكتاب العربي، بيروت، ط1: 1964.
287- الغيث المسجم في شرح لامية العجم، الصفدي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1: 1975.
288- الفائق في غريب الحديث، الزمخشري، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار إحياء الكتب العربية، القاهرة، ط1: 1947.
289- فتح الباري في شرح صحيح البخاري، ابن حجر العسقلاني، دار الفكر، بيروت، 1993.
290- فرائد المزائد في الأمثال، الخوييّ، تحقيق د. عبد الرزاق حسين، الرئاسة العامة لرعاية الشباب، المملكة العربية السعودية، الدمام، 1996.
291- فصل المقال، أبو عبيد البكري، تحقيق إحسان عباس، عبد المجيد عابدين، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1971.
292- فصيح ثعلب، نشر وتعليق محمد عبد المنعم خفاجي، مكتبة التوحيد، القاهرة، 1949.
293- فعلت و أفعلت، الزجاج، تحقيق ماجد حسن الذهبي، الشركة المتحدة للتوزيع، دمشق، 1984.
294- فقه اللغة، الثعالبي، تحقيق جمال طلبة، دار الكتب العلمية، بيروت، 1994.
295- فوات الوفيات، محمد بن شاكر الكتبي، تحقيق د. إحسان عباس، دار صادر، بيروت، 1974.
296- الفوائد البهية في تراجم الحنفية، اللكنوي، تحقيق أحمد الزعبي، دار الأرقم، بيروت، 1998.
297- القاموس المحيط، الفيروز آبادي، تحقيق مكتب تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة بإشراف محمد نعيم العرقسوسي، ط6: 1998.
298- قراضة الذهب، ابن رشيق، تحقيق الشاذلي بو يحيى، الشركة التونسية، تونس، 1972.
299- الكافي في العروض والقوافي، الخطيب التبريزي، تحقيق الحساني عبد الله، جامعة الدول العربية، القاهرة، 1966.
300- الكامل في ضعفاء الرجال، ابن عدي، تحقيق أحمد عبد الموجود، علي محمد معوض، دار الكتب العلمية، بيروت، 1997.
301- الكامل في اللغة والأدب، المبرد، تحقيق د. محمد أحمد الدالي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط1: 1986.
302- الكتاب، سيبويه، تحقيق عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، مصر، ط2: 1977.
303- كتاب السنّة، ابن أبي عاصم، تحقيق محمد ناصر الألباني، المكتب الإسلامي، دمشق، ط2: 1985.

304– كتاب الشعر، الفارسي، تحقيق محمود محمد الطناجي، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط1: 1988.
305– كتاب القوافي، التنوخي، تحقيق عمر الأسعد، محي الدين رمضان، دار الإرشاد، بيروت، ط1: 1970.
306– الكشاف، الزمخشري، تحقيق مصطفى أحمد، دار الكتاب العربي، ط3: 1987.
307– كشف الخفاء، العجلوني، تحقيق محمد عبد العزيز الخالدي، دار الكتب العلمية، بيروت، 1997.
308– كشف الطرة عن الغرة، الآلوسي زادة، 1883.
309– كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، حاجي خليفة، دار الفكر، 1982.
310– كشف الشكل في النحو، علي بن سليمان الحيدرة، تحقيق هادي عطية مطر، مطبعة الإرشاد، 1984.
311– كنز العمال في سنن الأقوال والأفعال، الهندي البرهان فوري، مكتبة التراث الإسلامي، حلب، 1978.
312– اللباب في علل البناء والإعراب، العكبري، تحقيق غازي مختار طليمات، عبد الإله نبهان، دار الفكر المعاصر، بيروت، 1995.
313– اللباب في علم الإعراب، الإسفراييني، تحقيق د. شوقي المعري، مكتبة لبنان، بيروت، 1996.
314– لحن العوام، الزبيدي، تحقيق رمضان عبد التواب، مكتبة دار العروبة، القاهرة، ط1: 1964.
315– لسان العرب، ابن منظور، دار منظور، دار صادر، بيروت.
316– لسان الميزان، ابن حجر العسقلاني، تحقيق محمد عبد الرحمن المرعشلي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط1: 1995.
317– ليس في كلام العرب، ابن خالويه، تحقيق أحمد بن الأمين الشنقيطي، المطبعة المحمودية، القاهرة، ط1: 1980.
318– ما ينصرف وما لاينصرف، الزجاج، تحقيق هدى محمود قراعة، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، القاهرة، 1971.
319– المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر، ابن الأثير، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية للطباعة والنشر، بيروت، 1990.
320– مجاز القرآن، أبو عبيدة، تحقيق د. محمد فؤاد سيزكين، مكتبة الخانجي، مصر.
321– مجالس ثعلب، تحقيق عبد السلام هارون، دار المعارف، القاهرة، ط2: 1948.
322– مجالس العلماء، الزجاجي، تحقيق عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط2: 1983.
323– مجمل اللغة، ابن فارس، تحقيق زهير عبد المحسن سلطان، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط1: 1984.
324– مجمع الأمثال، الميداني، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد، دار الفكر، ط3: 1972.
325– مجمع البلاغة، الأصفهاني، تحقيق عمر عبد الرحمن الساريسي، مكتبة الأقصى، عمان، 1986.
326– مجموع أشعار العرب، تصحيح وترتيب وليم البروسي، مكتبة المثنى، بغداد، 1903.
327– مجموعة الشافية، ابن الحاجب وآخرون، عالم الكتب، بيروت، 1984.
328– محاضرات الأدباء، الراغب الأصبهاني، منشورات مكتبة الحياة، بيروت.
329– المحتسب، ابن جني، تحقيق علي النجدي ناصف، د. عبد الحليم النجار، عبد الفتاح شلبي، لجنة إحياء التراث الإسلامي، القاهرة، 1966.
330– المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، ابن عطية، تحقيق الرحالي الفاروق، الدوحة، 1977.
331– المحكم والمحيط الأعظم، ابن سيده، تحقيق مصطفى السقا، د. حسين نصار، مطبعة مصطفى البابي الحلبي، ط1: 1958.
332– المخصص، ابن سيده، دار الفكر، بيروت.
333– المرصّع في الآباء والأمهات والبنين والبنات والأذواء والذات، ابن الأثير، تحقيق إبراهيم السامرائي، دار الجيل، بيروت، دار الإعمار، عمان، ط1: 1991.
334– المزهر، السيوطي، تحقيق محمد أحمد جاد المولى، مطبعة عيسى البابي الحلبي، مصر، ط1.
335– المسائل الحلبيات، أبو علي الفارسي، تحقيق د. حسن هنداوي، دار القلم، دمشق، دار المنارة، بيروت، ط1: 1407– 1987.

336- المستقصى في أمثال العرب، الزمخشري، دار الكتب العلمية، بيروت، ط2: 1987.
337- مسند ابن حنبل، تحقيق أحمد محمد شاكر، دار الحديث، القاهرة، ط1: 1995.
338- مشكل الآثار، الطحاوي، تحقيق شعيب الأرناؤوط، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1984.
339- المصباح المنير، الفيومي، مكتبة لبنان، بيروت، 1987.
340- مطمح الأنفس ومسرح التأنس في ملح أهل الأندلس، ابن خاقان، تحقيق محمد علي شوابكة، مؤسسة الرسالة، دار عمار، بيروت، ط1: 1983.
341- معالم التنزيل، البغوي، دار الفكر، بيروت، 1979.
342- معاني القرآن، الأخفش، تحقيق عبد الأمير الورد، مكتبة النهضة العربية، عالم الكتب، بيروت، ط1: 1405- 1985.
343- معاني القرآن، الفراء، تحقيق أحمد يوسف نجاتي، محمد علي النجار، عالم الكتب بيروت، ط2: 1980.
344- معاني القرآن وإعرابه، الزجاج، تحقيق عبد الجليل الشلبي، عالم الكتب، بيروت، ط1: 1988.
345- معاهد التنصيص على شواهد التلخيص، عبد الرحيم بن أحمد العباسي، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد، عالم الكتب، بيروت، المكتبة التجارية الكبرى، مصر: 1947.
346- معجم الأدباء، ياقوت الحموي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، 1938.
347- معجم البلدان، ياقوت الحموي، تحقيق فريد عبد العزيز الجندي، دار الكتب العلمية، بيروت، 1995.
348- معجم الشعراء، المرزباني، تحقيق ف. كرنكو، دار الجيل، بيروت، 1991.
349- المعجم الكبير، الطبراني، تحقيق حمدي عبد المجيد السلفي، دار إحياء التراث العربي، ط2: 1984.
350- معجم المطبوعات العربية والمعربة، يوسف اليان سركيس، مكتبة الثقافة الدينية.
351- معجم المؤلفين، عمر رضا كحالة، دار إحياء التراث العربي، بيروت، 1957.
352- المعرب، الجواليقي، تحقيق د.ف عبد الرحيم، دار القلم، دمشق، ط1: 1990.
353- معن بن أوس حياته وشعره، جمعه وفسر ألفاظه ووضع فهارسه كمال مصطفى، 1927.
354- المغرب في ترتيب المعرب، المطرزي، تحقيق محمود فاخوري، عبد الحميد مختار، مكتبة أسامة بن زيد، حلب، ط1: 1399- 1979.
355- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ابن هشام، تحقيق د. مازن المبارك، محمد علي حمد الله، دار الفكر، بيروت، ط5: 1979.
356- مفتاح العلوم، السكاكي، تحقيق نعيم زرزور، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1: 1983.
357- مفردات ألفاظ القرآن، الراغب الأصفهاني، تحقيق صفوان عدنان داوُدي، دار القلم، دمشق، ط2: 1997.
358- المفصّل، الزمخشري، تحقيق محمد عز الدين السعيدي، دار إحياء العلوم، بيروت، ط1: 1990.
359- المفضليات، تحقيق أحمد محمد شاكر، عبد السلام هارون، دار المعارف، القاهرة، 1964.
360- المقاصد النحوية، العيني، دار صادر، بيروت، ط1: 1982.
361- المقامات الأدبية، الحريري، دار صادر، بيروت، 1980.
362- مقاييس اللغة، ابن فارس، تحقيق عبد السلام هارون، دار الجيل، بيروت، ط1: 1411- 1991.
363- المقتضب، المبرد، تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة، عالم الكتب، بيروت.
364- مقدمة ابن الصلاح ومحاسن الاصطلاح، تحقيق عائشة عبد الرحمن، وزارة الثقافة، القاهرة: 1974.
365- المقرب، ابن عصفور، تحقيق أحمد عبد الستار الجواري، عبد الله الجبوري، مطبعة العاني، بغداد.
366- الملاحن، ابن دريد، تحقيق عبد الإله نبهان، منشورات وزارة الثقافة، دمشق، 1992.
367- الممتع في التصريف، ابن عصفور، تحقيق فخر الدين قباوة، المكتبة العربية، حلب، ط1: 1970.
368- منتهى الوصول والأمل، ابن الحاجب، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1: 1985.

369– المنصف، ابن جني، تحقيق إبراهيم مصطفى، عبد الله أمين، مطبعة مصطفى البابي الحلبي، ط1: 1373– 1954.

370– الموازنة بين شعر أبي تمام والبحتري، الآمدي، تحقيق السيد أحمد صقر، دار المعارف، القاهرة، 1961.

371– موسوعة رسائل ابن أبي الدنيا، تحقيق محمد عبد القادر أحمد عطا وآخرين، مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت، 1993.

372– الموطأ، مالك بن أنس، تحقيق بشار معروف، محمود خليل، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1412– 1992.

373– ميزان الاعتدال، الذهبي، تحقيق محمد علي البجاوي، دار إحياء الكتب العربية القاهرة، 1963.

374– الناسخ والمنسوخ من الحديث، ابن شاهين، تحقيق محمد ابراهيم الحفناوي، دار الوفاء، المنصورة، 1995.

375– النشر في القراءات العشر، ابن الجزري، تحقيق محمد علي الضباع، دار الكتب العلمية، بيروت.

376– نهاية الأرب في فنون العرب، النويري، مطبعة دار الكتب المصرية، القاهرة، ط1: 1369– 1949.

377– النهاية في غريب الحديث والأثر، ابن الأثير، تحقيق طاهر الزاوي، محمود الضاحي، دار إحياء التراث العربي، بيروت.

378– نهج البلاغة، علي بن أبي طالب، تحقيق عزيز الله العطاردي، المستشارية الثقافية للجمهورية الإسلامية الإيرانية، ط3: 1996.

379– النوادر، أبو زيد الأنصاري، دار الكتاب العربي، لبنان، ط2: 1967.

380– هدية العارفين، إسماعيل باشا البغدادي، دار الفكر، بيروت، 1982.

381– همع الهوامع، السيوطي، تحقيق د. عبد العال سالم مكرم، عبد السلام هارون مؤسسة الرسالة، بيروت، 1412– 1992.

382– الوافي بالوفيات، ابن أيبك الصفدي، فرانز شتاينر بفيسبادن، 1381– 1962.

383– الوساطة بين المتنبي وخصومه، الجرجاني، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، علي محمد البجاوي، مطبعة عيسى البابي الحلبي، القاهرة، 1966.

384– وفيات الأعيان، ابن خلكان، تحقيق د. إحسان عباس، دار صادر، بيروت.

385– يتيمة الدهر، الثعالبي، تحقيق د. مفيد محمد قميحة، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1: 1403– 1983.

المخطوطات:

386– الإقليد شرح المفصّل للزمخشري، الجندي، الرقم العام 15550، مكتبة الأسد.

387– شرح المغني، الدماميني، الرقم العام 14205، مكتبة الأسد.

388– فتوح الغيب في الكشف عن قناع الريب، الطيبي، الرقم العام 13166، مكتبة الأسد.

389– الكلم النوابغ، الزمخشري، الرقم العام 14494 من [41– 42]، مكتبة الأسد.

الأطروحات الجامعية:

390– الإيضاح في شرح المفصل، ابن الحاجب، رسالة دكتوراه، دراسة وتحقيق محمد عبد الله، 1990.

391– شرح اللباب في علم الإعراب، الشيرازي، رسالة ماجستير، دراسة وتحقيق شوقي المعري، 1986.

15- فهرس المحتويات